

نُصُوصٌ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ

مِنَ الْقَرْنِ الثَّانِي إِلَى الرَّابِعِ

اخْتَارَهَا وَشَرَحَهَا وَتَرَجَمَ لِأَصْحَابِهَا

الدُّكْتُورُ السَّيِّدُ يَعْقُوبُ بَكْرٌ

الْأَسَازِجَاءُ مَعْنَى الْقَامِرَةِ وَبَيْرُوتَ الْعَرَبِيَّةِ

١٩٧٠

دَارُ النَّهْضِ الْعَرَبِيِّ

لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ

بِئْرُوت - ص.ب. ٧٤٩

نُصُوصٌ فِي النُّجُومِ الْعَرَبِيَّةِ

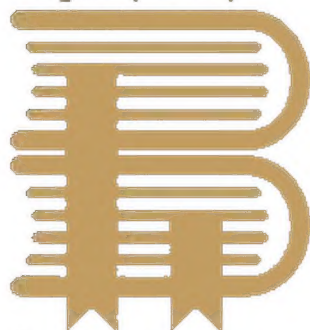
مِنَ الْقَزَنِ الثَّانِي إِلَى الرَّابِعِ

اِخْتَارَهَا وَشَرَحَهَا وَتَرَجَمَ لِأَصْحَابِهَا
الدُّكْتُورُ السَّيِّدُ يَعْقُوبُ بَكْرُ
الْأَسَازِ بِجَامِعَتِي الْقَامِرَةِ وَبَيْتِ الْمَرْيَةِ

١٩٧٠

دَارُ النَّهْضِ الْعَرَبِيِّ
لِلْعِلْمِ وَالنَّشْرِ

شبكة كتب الشيعة



shiabooks.net

رابطہ بدیل < mktba.net

حق إعادة الطبع © للدكتور السيد يعقوب بكر ، ١٩٧٠

الذكر

إلى ذكرى

إبراهيم مصطفى

ومصطفى السقا

مقدمة

هذه نصوص في النحو العربي من القرن الثاني إلى الرابع الهجري ، أو من سيبويه (المتوفى سنة ١٨٠) إلى ابن جنّي (المتوفى سنة ٣٩١) . ويمثل بينها المازني (المتوفى سنة ٢٤٧) ، والمبرد (المتوفى سنة ٢٨٥) ، وابن السراج (المتوفى سنة ٣١٦) ، والزجاجي (المتوفى سنة ٣٣٧) ، وابن خالويه (المتوفى سنة ٣٧٠) . وسيبويه هو المعلم الأول في النحو كأرسطو في الفلسفة .

والآثار التي استقيت منها النصوص هي الكتاب لسيبويه ، وكتاب التصريف للمازني ، والمقتضب للمبرد ، والموجز في النحو لابن السراج ، و « الإيضاح في علل النحو » ، و « الجمل » ، للزجاجي ، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه ، والمنصف والخصائص وسر صناعة الإعراب لابن جني . وقد شرح ابن جني في « المنصف » كتاب التصريف للمازني ؛ والنص والشرح منشوران معاً في نسق واحد ، ولهذا تقدم موضع « المنصف » في كتابنا على آثار سبقتها في الزمن . ولم أشأ أن أفصل بين آثار ابن جني ، فأقدم بعضاً وأؤخر بعضاً ، فألحقت الخصائص وسر صناعة الإعراب بالمنصف . وبعد آثار ابن جني الثلاثة هذه تطرد آثار المبرد وابن السراج والزجاجي وابن خالويه .

وقد قصرت اختياري على ما نُشر من آثار النحاة الذين عاشوا فيما بين القرنين الثاني والرابع . ولم كنت أود أن يتضمن كتابنا نصوصاً لأبي إسحاق الزجاج (المتوفى سنة ٣١١) ، تلميذ المبرد وأستاذ الزجاجي ، ولكن لم أجد له أثراً نحوياً منشوراً .



والنحو بمضاه العام لدى القدماء يشمل النحو والصرف . وقد جمع بينها سيبويه في كتابه ، ثم خصّ المازني الصرف بكتاب مستقل ، ولكن عاد المبرد

فجمع بينها في « المقتضب » . والنصوص التي يضمها كتابنا هي في النحو بمعنى العام ، أي في النحو والصرف معاً .

والنحو بمعنى العام لدى المحدثين (Grammar) يشمل الصوتيات (Phonology) ، والصيغ (Morphology) ، والتراكيب (Syntax) . فالقسمان الأولان يدخلان في الصرف ؛ فهو يتناول صيغ الاسم والفعل ، والعلل الصوتية التي يخضع لها الاسم والفعل في تصاريدها المختلفة . والقسم الثالث هو النحو بمعنى الخاص ؛ فهو يبحث في العلاقات بين الكلم في الجملة الواحدة ، والعلاقات بين الجمل بعضها وبعض . والكتب التي ألفها المستشرقون في النحو العربي ، ككتابي رايت ^(١) وبروكلمان ^(٢) ، تتبع التقسيم الثلاثي المذكور مع التمهيد بمحدث عن قواعد الكتابة (Orthography) . ولم يؤلف أحد من علمائنا العرب بعد كتاباً في النحو العربي على هذا المثال . ويحذر التنويه هنا بكتابي ركندورف في تراكيب اللغة العربية ^(٣) ، أي في النحو بمعنى الخاص .



وقد راعيت في اختيار النصوص تنوع موضوعاتها ، فلا نجد نصين في موضوع واحد . ويمكن القول إن النصوص المختارة تمثل قدراً كبيراً من أبواب النحو والصرف .

وراعيت أن تكون النصوص المختارة مناسبة للقارئ العربي الذي فرغ من دراسة قواعد النحو العامة ، وأخذ يتطلع إلى قراءة النحو في مصادره الأولى .

(1) W. Wright , A Grammar of the Arabic Language . Third edition . Two volumes. Cambridge 1896 , 1898 .

(2) C. Brockelmann, Arabische Grammatik. Zwölfte Auflage. Leipzig 1948 .

(3) H. Reckendorf :

(a) Die syntaktischen Verhältnisse des Arabischen . Leiden 1895 .

(b) Arabische Syntax. Heidelberg 1921 .

فهذه المصادر الأولى هي المورد الذي استقى منه النحويون المتأخرون ؛ ومن الواجب علينا أن نَهْد الطريق للقارئ العربي الناضج للاطلاع عليها والانتفاع بها . وأذكر حين كنا نقرأ النحو في بعض كتبه المتأخرة كم كنا نشوّف إلى الاطلاع على آثار النحاة الأوائل الذين تترّد أسماءهم في تلك الكتب المتأخرة . ولا أذكر أن أحداً من معلمينا - على فضلهم - قرأ معنا طرَفاً من كتاب سيبويه أو الخصائص لابن جني ، مع أن الأول العماد الأساسي للنحو ، والثاني خير ما أُلِّف في فقه اللغة .

وأنا ضمين للدارسين أن قراءتهم لنصوص النحو المتقدمة ستجعله أقرب إلى عقولهم وقلوبهم . فهي - في جملتها - واضحة الفكرة ، مبسطة العبارة ، وهي تعتمد في احتجاجها على كلام العرب ، لا على تلك التعليقات النحوية المعقدة التي تأثر فيها بعض النحاة المتأخرين بالمناطق . ولندكر أن المقتضب في النحو هو للبرد صاحب الكامل في الأدب . وإن إعجابنا لا ينتهي بذلك الأسلوب الأدبي الرائع الذي عالج به ابن جني مسائل اللغة والصرف في كتابه الخصائص . ومن الإجحاف بالنحو ألا نُطلع طلابه إلا على بعض كتبه المتأخرة . فمن حقّه علينا أن ننقلهم من عتباته الضيقة إلى رحابه الواسعة . ولعلمهم بعد التأمل في محاسنه يصبحون من 'عشاقه' ، وقد يصيرون بعد ذلك من المشتغلين بالبحث فيه . والبحث في النحو ، ولا سيما ما تعلّق بالصرف منه ، يقود إلى البحث في فقه اللغة ، فتزدوج الفائدة .

ولست أغضّ من قدر النحاة الذين جاءوا بعد القرن الرابع ، فمنهم من شارَفَ الغاية في الفضل ؛ وإنما أرى وجوب العناية بالنحاة الأوائل الذين وضعوا المصادر النحوية الأولى . وكَم أتمنى أن تُتاح لي الفرصة ويُسْعِف الجهد لألحِق بهذا الكتاب آخرَ مثله يشمل نصوصاً في النحو من القرون اللاحقة ، فتكتمل بذلك صورة التأليف النحوي في عصوره المختلفة .

ولم أدّخر جهداً في شرح النصوص النحوية المختارة . وراعت في شرحها الربط بين مصادرها بعضها وبعض ، لتكون هذه المصادر وحدة مترابطة في نظر القارئ كما هي في الواقع . وأكثر في الشرح من إيراد النصوص ليتّسنى بها الكتاب متناً وشرحاً ، ولأن إيراد النص قد يكون أوفى بالفرض من تلخيصه .

وقدّمت لنصوص كل نحوي بترجمة وافية له ، عُنيت فيها ببيان مكانه بين من تقدم عليه وتأخر عنه ، وفصلت فيها الحديث عن أهم آثاره .



وَتَبَت المراجع الذي في آخر الكتاب يشتمل على مصادر النصوص ، والمراجع النحوية التي تكررّت الإشارة إليها في الهوامش ، وكتب الطبقات التي اعتمدت عليها في كتابة التراجم . وما سوى ذلك من مراجع مذكور في ثنايا الكتاب ؛ وحين يرد ذكر المرجع لأول مرة ، يُذكر اسمه كاملاً مع مكان نشره وزمانه ، ثم يُكتفى باسمه وحده بعد ذلك .



ولا يفوتني في ختام هذه المقدمة أن أشكر لزميلي الفاضل الأستاذ الدكتور عبد العزيز عتيق بعض أفكاره الطيبة . كذلك أقدم شكري الجزيل للقائمين على مكتبة جامعة بيروت العربية ، ولا سيما أمينها الفاضل الأستاذ أحمد قطب الذي لم يدّخر وسعاً في توفير المراجع التي احتجت إليها .

ولا يفوتني أيضاً أن أشكر للأستاذ مصطفى كريدية ، صاحب دار النهضة العربية ببيروت ، حسن استعداده لنشر الطبعة الأولى من هذا الكتاب .

وأخيراً أدّ أن أفوّء بالجهود الطيبة التي بذلها القائمون على مطبعة دار لبنان للطباعة والنشر ببيروت لإخراج الكتاب في هذه الصورة الحسنة .

السيد يعقوب بكر

بيروت في آذار (مارس) ١٩٧٠

ترجمة سيبويه

هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، صاحب « الكتاب » : أول كتاب جامع في النحو . كان من أهل فارس ، ومنشؤه بالبصرة . وكانت وفاته سنة ١٨٠ هـ على أوسط الأقوال ، ومكان وفاته موضع خلاف .

ويقول الزبيدي في « طبقات النحويين واللغويين » (ص ٧٤) إنه توفي وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة . ويقول الأزهري في مقدمة « تهذيب اللغة »^(١) (ص ١٩) إنه مات وقد نيف على الأربعين ، ويقول عن كتابه : « وما علمت أحداً سمع منه كتابه هذا ، لأنه اختُصر »^(٢) وأسرع إليه الموت . ويرى ياقوت (١١٥/١٦) أن القول بوفاته وقد نيف على الأربعين هو الصحيح ، « لأنه قد روى عن عيسى بن عمر »^(٣) ، وعيسى بن عمر مات سنة تسع وأربعين ومائة ، فمن وفاة عيسى إلى وفاة سيبويه^(٤) إحدى

(١) طبع في القاهرة (١٩٦٤ -) في خمسة عشر جزءاً .

(٢) اختصر الشاب : مات فتياً .

(٣) كاسيلي .

(٤) على اعتبار أنها كانت سنة ١٨٠ هـ .

وثلاثون سنة ، وما يكون قد أخذ عنه إلا وهو يعقل ، ولا يعقل حتى يكون بالغاً والله أعلم .

أخذ سيبويه النحو عن الخليل بن أحمد الفرهودي الأزدي ، ولزمه ، وتلمذ له ^(١) . وقد كان أخذ شيئاً من النحو عن عيسى بن عمر الثقفي ، ويونس بن حبيب . وأخذ اللغة عن أبي الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد

(١) روى نصر بن علي بن نصر الجهمي (وهو ابن علي بن نصر الجهمي تلميذ الخليل) أن سيبويه كان يستملي على حماد بن سلمة (وهو من متقدمي النحويين البصريين) ، فقال حماد يوماً : قال رسول الله ﷺ : « ليس أحد من أصحابي إلا من لو شئت لأخذت عنه ليس أبا الدرداء » ، فقال سيبويه : « ليس أبو الدرداء » ، فقال له حماد : لحنت يا سيبويه ، « ليس أبا الدرداء » ، فقال سيبويه : لا جرم لأطلبن علماً لا يلعنني معه أحد ؛ فطلب النحو ، ولزم الخليل . انظر نزهة الألباء ٤٠-٤١ و ٦١ ، وأخبار النحويين ٣٤ ، وياقوت ١٠/٢٥٥ (في ترجمة حماد بن سلمة) ، والقفطي ٢/٣٥٠ و ٣٥٥ . والخبر في « مجالس العلماء » للزجاجي (ص ١٥٤-١٥٥) نقلاً عن أبي العباس محمد بن يزيد المبرّد ، وكذلك في « طبقات النحويين واللغويين » للزبيدي (ص ٦٦) نقلاً عن أبي علي القالي البغدادي .

وقد رفع سيبويه (أبو) توهماً أنها اسم (ليس) ، ولكن (ليس) هنا أداة استثناء ، فاسمها مستتر وجوباً ، و(أبا) خبرها . وقد تحدث سيبويه عن (ليس) و(لا يكون) اللتين للاستثناء في « الكتاب » (١/٣٧٦-٣٧٧ ، ط بولاق) .

وهذه الحكاية تذكرنا بالحكاية التي حفزت ابن جنّي (بعد سيبويه بقرنين) إلى إتقان علم الصرف ، وسنورها في ترجمته .

وأبو الدرداء هو عويمر بن عامر ، توفي سنة ٣٢ هـ في خلافة عثمان .

الأخفش الكبير ، وعن أبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري^(١) .

« قال نصر بن علي : وبرز من أصحاب الخليل أربعة : عمرو بن عثمان ابن قنبر أبو بشر المعروف بسيبويه ، والنضر بن شميل ، وعلي بن نصر الجهضمي ، ومورج السدوسي . وكان أبرعهم في النحو سيبويه ، وغلب على النضر بن شميل اللغة ، وعلى مورج الشعر واللغة ، وعلى علي بن نصر الجهضمي الحديث »^(٢) .

وعامة الحكاية في كتاب سيبويه عن الخليل . فكلما قال سيبويه : « سألته » أو قال : « قال » من غير أن يذكر قائله ، فهو الخليل بن أحمد^(٣) .

(١) يقول ابن قتيبة في كتاب « المعارف » (ط دار الكتب المصرية ١٩٦٠ ، بتحقيق ثروت عكاشة ، ص ٥٤٤) : « وحدثني أبو حاتم (السجستاني) قال : حدثني أبو زيد (الأنصاري) قال : كان سيبويه غلاماً يأتي مجلسي ، وله ذؤابنان . قال : وإذا سمعته يقول : « أخبرني من أثق بعربيته ، فلأنما يريدني » .

(٢) نزهة ٦٢ . أخبار ٣٧-٣٨ .

(٣) أخبار ٣١ . وفي ص ٦-٧ من خطبة أبي عبد الله الرباحي ، النحوي الأندلسي (المتوفى سنة ٣٥٣ هـ) ، لروايته لكتاب سيبويه ، التي اعتمد عليها عبد السلام هارون في نشرته الجديدة للكتاب ، أن أبا إسحاق الزجاج (المتوفى سنة ٣١١ هـ) قال : « إذا قال سيبويه بعد قول الخليل : « وقال غيره ، فلأنما يعني نفسه ، لأنه أجل الخليل عن أن يذكر نفسه معه ، وإذا قال : « وسألته ، فلأنما يعني الخليل » .

وفي « طبقات النحويين واللغويين » (ص ٧٧-٧٨) ^(١) أن نصر بن علي الجهضمي قال : « لما أراد سيبويه أن يؤلف كتابه قال لأبي (أي علي بن نصر الجهضمي) : تعال نخيي علم الخليل » . وحكى سيبويه كثيراً عن يونس بن حبيب ، كما حكى عن الأخفش الأكبر وعيسى بن عمر .

وأخذ عن سيبويه أبو الحسن سعيد بن مسعدة ، الأخفش الأوسط ، وأبو علي محمد بن المستنير المعروف بقُطْرُب ^(٢) . والأخفش هو الذي تكلم على كتاب سيبويه وشرحه وبينه ، وهو معظم في النحو عند البصريين والكوفيين ^(٣) . ويقول ابن النديم في ترجمة الأخفش (الفهرست، ص ٥٢) : « أخذ عن سيبويه ، وهو أحد أصحابه ؛ وكان الأخفش أسنّ منه ، ولقي من لقيه سيبويه من العلماء . والطريق إلى كتاب سيبويه الأخفش ؛ وذلك أن كتاب سيبويه لا يُعلم أن أحداً قرأه عليه ولا قرأه سيبويه ^(٤) ، ولكنه لما مات قرئ الكتاب على الأخفش . وكان ممن قرأه عليه الجرمي ، وأبو عثمان المازني ^(٥) ، وغيرهما » .

(١) انظر أيضاً خطبة الرباعي ، ص ٨ .

(٢) « والقطرب دويبة تدب لا تفر . ويقال إن سيبويه لقبه بذلك لمباكرته إياه في الأسعار . قال له يوماً : ما أنت إلا قطرب ليل ، (الفهرست ٥٢ أسفل - ٥٣) .

(٣) مراتب ٦٨ .

(٤) لأنه مات شاباً كما قال الأزهرى .

(٥) انظر ترجمة المازني فيما يلي .

وورد سيبويه إلى بغداد أيام الرشيد، وناظر بها الكسائي^(١) وأصحابه.
 والمناظرة مشهورة ذكرها الزجاجي في « مجالس العلماء » (ص ٨-١٠) ،
 والزيدي في « طبقات النحويين واللغويين » (ص ٦٨-٧٣) ، والخطيب
 البغدادي (١٢/١٠٤-١٠٥) ، في ترجمة علي بن المبارك النحوي) ، وياقوت
 (١١٩/١٢٠-١٢٠) ، والقفطي (٣٤٨/٢ و ٣٥٨-٣٥٩) .



وكتاب سيبويه في النحو أشهر من نار على علم ، فهو الكتاب الذي
 سماه الناس قرآن النحو^(٢) . « فكان يُقال بالبصرة : « قرأ فلان الكتاب » ،
 فيعلم أنه كتاب سيبويه ؛ و « قرأ نصف الكتاب » ، ولا يُشكّ أنه كتاب
 سيبويه^(٣) .

وهذه أقوال بعض العلماء المتقدمين فيه :

(١) هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي المتوفى سنة ١٨٩ هـ . كان عالم أهل
 الكوفة وإمامهم غير مدافع فيهم ، إليه ينتهون بعلمهم ، وعليه يعولون في
 روايتهم ؛ ويقال إنه حملَ إلى أبي الحسن الأخفش خمسين ديناراً ، وقرأ عليه
 كتاب سيبويه سرّاً (مراتب ٧٤) . ويروى عن الكسائي قوله : « لم يكن في
 القوم - يعني البصريين - أعلم من الأخفش . نبههم على عوار (عيب) الكتاب
 وتركهم ، يعني كتاب سيبويه » (مراتب ٦٨) .

(٢) مراتب ٦٥ .

(٣) أخبار ٣٩ .

(أ) قال محمد بن سلام الجمحيّ (المتوفى سنة ٢٣١ هـ) ، صاحب « طبقات الشعراء » ، وقد أدرك سيبويه : « كان سيبويه النحوي ... غاية الخلق في النحو ، وكتابه هو الإمام فيه » .^(١)

(ب) قال أبو عثمان المازني (المتوفى سنة ٢٤٧ هـ) : « من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستح » .^(٢)

(ج) قال عمرو بن بحر الجاحظ (المتوفى سنة ٢٥٥ هـ) : « أردت الخروج إلى محمد بن عبد الملك »^(٣) ، ففكرت في شيء أهديه له ، فلم أجد شيئاً أشرف من كتاب سيبويه ، فقلت له : أردت أن أهدي لك شيئاً ، ففكرت فإذا كل شيء عندك ، فلم أرَ أشرف من هذا الكتاب ، وهذا كتاب اشتريته من ميراث الفراء »^(٤) . فقال : « والله ما أهديت إليّ شيئاً »

(١) الخطيب ١٩٦/١٢ .

(٢) أخبار ٣٩ . وانظر ترجمة المازني فيما يلي . ولاحظ أن « المديني » في إنباه الرواة (٣٤٨/٢) تحريف « المازني » .

(٣) المعروف بالزيات ، وزير الخليفة المنصور .

(٤) أبو زكريا يحيى بن زياد ، المتوفى سنة ٢٠٧ هـ ، من تلاميذ الكسائي . وكان الفراء شديد التعصب على سيبويه ، وكذلك كان أبو موسى الحامض (المتوفى سنة ٣٠٥ هـ) تلميذ ثعلب . يقول أبو الطيب اللغوي في « مراقب النحويين » (ص ٨٧) وهو يترجم للفراء : « وكان زائد العصبية على سيبويه . فأخبرنا محمد بن عبد الواحد (أبو عمر الزاهد المعروف بفلام ثعلب) قال : أخبرنا ثعلب عن =

أحبّ إلى منه^(١) .

وقال الجاحظ أيضاً عن كتاب سيبويه : « لم يكتب الناس في النحو

سلسلة (بن عاصم) قال : مات الفراء ونجت رأسه كتاب سيبويه . قال أبو عمر محمد بن عبد الواحد : فقام الحامض أبو موسى إلى ثعلب فقال : إنما كان لا يفارقه لأنه كان يتتبع خطاه . ولكنّته . ويقول أبو الطيب بعد ذلك (ص ٨٧ - ٨٨) : « وكانت المصيبة قد ذهبت بمقل الحامض . فمن ذلك ما حدثنا به محمد بن عبد الواحد قال : أخبرني ابن كيسان قال : رأيت في المنام الجن وهم يتناظرون في كل فن من العلوم فقلت لهم : إلى من تميلون في النحو ؟ فقالوا : إلى سيبويه . قال محمد : فأخبرت بهذا الحديث ثعلباً بحضرة أبي موسى الحامض ، فغضب الحامض ثم قال : قد صدق ، إنما سيبويه دجال شيطان ، فلذلك تميل إليه الجن . فأسكنه أبو العباس ثعلب . »

فثعلب ، إمام الكوفيين في النحو واللغة في زمانه (توفي سنة ٢٩١ هـ) ، لم يكن يسمع بالمعلاة في التعصب على سيبويه . ولهذا نوجب إذ يقول ابن النديم (الفهرست ٥١) : « قرأت بخط أبي العباس ثعلب : اجتمع على صنعة كتاب سيبويه اثنان وأربعون إنساناً منهم سيبويه ، والأصول والمسائل للخليل . ولكن يقول عبد السلام هارون في مقدمة نشرته للكتاب (ص ٢٤ - ٢٥) : « وهذا النص الذي قد يُشعر بتناقض سيبويه إنما يعتبر عن حقيقة علمية حتمية ، وهي أن كتاب سيبويه إنما هو لقاح جهود النحاة الذين سبقوه ؛ إذ لا يعقل أن يبتدع سيبويه هذا العلم المتكامل دون أن يفيد من تلك الجهود الأصلية التي رسمت كثيراً من أصول النحو ومسائله ومقاييسه وعلمه . »

(١) الخطيب ١٢/١٩٦ .

كتاباً مثله ، وجميع كتب الناس عليه عيال ،^(١) .

(د) كان أبو العباس المبرد (المتوفى سنة ٢٨٥ هـ) إذا أراد إنسان أن يقرأ عليه كتاب سيبويه يقول له : ركبَتَ البحر ، تعظيماً له واستعظاماً لما فيه^(٢) . ويروي أبو جعفر النحاس ، النحوي المصري (المتوفى سنة ٣٢٨ هـ) عن المبرد أنه قال : « لم يُعمل كتاب في علم من العلوم مثل كتاب سيبويه ، وذلك أن الكتب المصنفة في العلوم مضطرة إلى غيرها ، وكتاب سيبويه لا يحتاج من فهمه إلى غيره »^(٣) .

وللمبرد مع هذا « كتاب الرد على سيبويه »^(٤) .

(هـ) قال أبو إسحاق الزجاج (المتوفى سنة ٣١١ هـ) ، وهو تلميذ المبرد : « إذا تأملت الأمثلة من كتاب سيبويه تبين أن أعلم الناس باللغة »^(٥) .

(و) قال الأزهري في مقدمة « تهذيب اللغة » (ص ١٩) : « وله كتاب

(١) القفطي ٣٥١/٢ . وفيات ١٣٣/٣ .

(٢) الفهرست ٥١ أسفل - ٥٢ . أخبار ٣٩ .

(٣) من مقدمة الرباحي ، ص ٥ .

(٤) الفهرست ٥٩ . وانظر ترجمتنا للمبرد فيما يلي .

(٥) طبقات ٧٣ . خطبة الرباحي ٧ .

كبير في النحو . وكان علامة حَسَنَ التصنيف وقد نظرت في كتابه فرأيت فيه علماً جماً .

(ز) أثنى أبو الفتح عثمان بن جني (المتوفى سنة ٥٣٩٢هـ)^(١) في «الخصائص» على سيبويه ثناء جماً . قال (١/٣٠٨-٣٠٩) : «ولما كان النحويون بالعرب لاحقين ، وعلى سَمَتِهِم آخذين ، وبالفاظِهِم متحلين ، ولعانيهِم وقُصودِهِم آمين ، جاز لصاحب هذا العلم^(٢) الذي جَمَعَ شِعاة^(٣) ، وشرَعَ أوضاعه ، ورَسَمَ أشكاله ، ووسَمَ أغفاله^(٤) ، وخلقَ أشطانه^(٥) ، وبعَجَ أحضانه^(٦) ، وزمَّ شوارده ، وأفاء فوارده^(٧) ، أن يرى فيه نخواً بما رأوا ، ويحذوهُ على أمثلتهِم التي احتذوا » .

وأفرد ابن جني في الجزء الثالث من الخصائص باباً طويلاً (ص ١٨٥-٢١٨) للقول على فوائت «الكتاب» أي الصيغ التي فاتت سيبويه فيما يزعمون .

(١) انظر ترجمتنا له فيما يلي .

(٢) صاحب علم النحو ، أي سيبويه .

(٣) شِعاة : ما تفرَّق منه .

(٤) أغفال جمعُ غُفْل (بضم فسكون) ، وهو ما لا علامة فيه .

(٥) خلقَ أشطانه : جذب حباله كما يُجذب حبل الدلو لرفعها بعد امتلائها بماء البئر .

(٦) بعَجَ أحضانه : شقَّ جوانبه ، أي كشف أسرارهِ .

(٧) أفاء : أعاد . فوارد جمع فارد أو فاردة ؛ ظبية فارد : منفردة عن القطيع ، وناقّة فاردة : تنفرد في المرعى . والمقصود : أعاد شوارد النحو إلى أصولها .

وقد قدّم ابن جني لهذا الباب بقوله: «اعلم أن الأمثلة المأخوذة على صاحبه»^(١) سنذكرها ، ونقول فيها ما يدّحض عنه ظاهر معرّتها لو صحّت عليه . ولولم تكن فيها حيلة تدراً شناعة إخلاله بها عنه ، لكانت مغللة له لا مزاوة عليه^(٢) ، وشاهدة بفضله ونقص المتبع له بها لا نقصه ، إن كان أوردّها مُريداً بها حطّ رُتبته ، والغضّ من فضيلته . وذلك لكلفة هذا الأمر ، وُبعد أطرافه ، وإيعار^(٣) أكنافه أن يحاط بها ، أو يشتمل تحجّر^(٤) عليها . وإن إنساناً أحاط بقاصي هذه اللغات المنتشرة ، وتَحَجَّرَ أذراءها^(٥) المترامية ، على سعة البلاد ، وتعادي ألسنتها اللداد^(٦) ، وكثرة التواضع^(٧) بين أهلها من حاضر وباد ، حتى اغترق^(٨) جميع كلام الصّرحاء والهجناء ،

(١) صاحب « الكتاب » أي سيبويه .

(٢) أي : لكانت شرفاً له لا عيباً عليه .

(٣) إيعار مصدر أو عَرَّ ، يقال : أوْعَرَّ به الطريق : وعَرَّ عليه وأفضى به إلى وعَرَّ .

(٤) تضييق وحضر .

(٥) أذراء جموع ذرّو أو ذرأ (بفتح فسكون في كلّ) أي طَرَف (بالتحريك) ، يقال : بلغني عنه ذرو من قول .

(٦) اللداد جمع الألدّ (بتشديد الدال) ، من اللدّد (بالتحريك) وهو شدة الخصومة .

(٧) التواضع : التباعد .

(٨) اغترق : استوعب .

والعبيد والإماء ، في أطرار^(١) الأرض ، ذات الطول والعرض ، ما بين منشور إلى منظوم ، ومخطوب إلى مسجوع ، حتى لغات الرعاة والأجلاف ، والرواعي^(٢) ذوات صرار الأخلاف^(٣) ، وعقلائهم والمدخولين ، وهذاتهم الموشوسين ، في جدهم وهزلهم ، وحرهم وسلمهم ، وتغاير الأحوال عليهم ، فلم يُخلل من جميع ذلك - على سعته وانبثائه ، وتناشره واختلافه - إلا بأحرف^(٤) نافهة المقدار ، متهافئة على البحث والاعتبار - ولعلها أو أكثرها مأخوذة عن فسدت لغته فلم تلزم عهدته - لجدير^(٥) أن يُعلم بذلك توفيقه ، وأن يُخلى له إلى غايته طريقه . ولنذكر ما أورد عليه معقبا به ، ولنقل فيه ما يحضرنا من إماطة الفحش به عنه بإذن الله .



نشر الكتاب ، لأول مرة على يد المستشرق الفرنسي ديرنبور H. Derenbourg في جزأين (باريس ١٨٨١ و ١٨٨٩) . وطبع بعد ذلك في بولاق في جزأين (١٣١٦ و ١٣١٨ هـ - ١٨٩٨ و ١٩٠٠ م) ، وهي طبعة دقيقة الضبط ، وبها مشها مقتطفات من شرح أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (المتوفى سنة ٣٦٨ هـ) ؛ وفي أسفل صفحاتها شرح شواهد الكتاب للأعلم الشنتمري

(١) الأطرار جمع 'طرر' (بالضم) ، وهو طرف كل شيء وحرفه .

(٢) الرواعي جمع راعية ، مؤنث راع .

(٣) أي الراعيات اللاتي يشدّون أخلاف (ضرع) النوق بالصرار (وهو خيط) لئلا ترضمها أولادها .

(٤) الأحرف : الكلمات .

(٥) (لجدير) هو خبر (إن) الواردة قبيل ذلك بضعة سطور (وإن

إنساناً ...) .

يوسف بن سليمان (المتوفى سنة ٤٧٦هـ) واسمه «تحصيل عين الذهب» من معدن جوهر الأدب، في علم مجازات العرب^(١). ويتولى عبد السلام هارون الآن إخراج نشرة جديدة للكتاب على أساس رواية الرباحي (كما تقدم) ؛ وقد صدر منها حتى الآن جزءان (القاهرة ١٩٦٦ - ١٩٦٨) يصلان إلى منتصف ص ٤٠٧ من الجزء الأول من طبعة بولاق^(٢).

وفيا بين سنتي ١٨٩٥ و ١٩٠٠ أخرج المستشرق الألماني يان G. Jahn ترجمة ألمانية لكتاب سيبويه (على أساس طبعة ديرنبور) مع تعليقات ، وذلك في خمسة مجلدات .

(١) أفدنا كثيراً من تعليقات السيرا في وشرح الشواهد للشنتمري في شرح النصوص التي اخترناها من كتاب سيبويه . وشرح الشواهد للشنتمري جيد جداً ، لا يكاد يترك زيادة لمستزيد .

(٢) الجزء الأول من طبعة بولاق في ٩٢ صفحة ، والثاني منها في ٣١ صفحة .

نصوص من « الكتاب »^(١)

(١) هذا باب الفاعلَيْن والمفعولَيْن اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يَفْعَلُ به وما كان نحو ذلك^(٢)

وهو قولك (ضربتُ وضربني زيدُ) و (ضربني وضربتُ زيداً) ،
تحمل الاسم على الفعل الذي يليه^(٣) . فالعامل في اللفظ أحد الفعلين ،
وأما في المعنى فقد يُعَلَمُ أن الأول قد وقع ، إلا أنه لا يُعْمَلُ في اسم واحد
رفعٌ ونصب^(٤) . وإنما كانت الذي يليه أولى لقرب جواره ، وأنه لا

(١) عن طبعة بولاق .

(٢) ٣٧/١ - ٤١ . وهذا ما سُمِّيَ فيما بعد باب التنازع . وقد اختلف
البصريون والكوفيون في الفعلين في هذا الباب (نحو « ضربتُ وضربني زيدُ »
و « ضربني وضربتُ زيداً ») أيهما أولسى بالأعمال ؛ فذهب البصريون إلى أن أعمال
الفعل الثاني أولى ، وذهب الكوفيون إلى أن أعمال الفعل الأول أولى . وهذه
هي المسألة الثالثة عشرة من مسائل الخلاف التي أوردها أبو البركات بن الأنباري
في كتابه « الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين » .

(٣) أي على الفعل الثاني الذي يأتي بعده الاسم .

(٤) رفعٌ على أنه فاعل ونصب على أنه مفعول .

ينقض معنى ، وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزید ؛ كما كانت (خَشَنَتْ بِصَدْرِهِ وَصَدَرَ زَيْدٍ) وجه الكلام ، حيث كان الجرّ في الأول ، وكانت الباء أقرب إلى الاسم من الفعل ، ولا ينقض معنى ؛ سوّوا بينهما في الجر كما يستويان في النصب ^(١) .

ومما يقوّي تركّ نحو هذا لعلم المخاطب قوله عزّ وجلّ : « والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيراً والذاكرات » ^(٢) ، فلم يعمل الآخر فيما أمّـل فيه الأول استغناء عنه ^(٣) . ومثل ذلك : « ونخلع ونترك من يفجرك » ^(٤) .

(١) « خَشَنَتْ بِصَدْرِهِ وَصَدَرَ زَيْدٍ » أولى من « خَشَنَتْ بِصَدْرِهِ وَصَدَرَ زَيْدٍ » ، لأن الباء أقرب إلى الاسم (صدر الثانية) من الفعل (خَشَنَتْ) . سووا في الجر بين (صدر) الأولى و (صدر) الثانية في (خَشَنَتْ بِصَدْرِهِ وَصَدَرَ زَيْدٍ) ، كما سووا بينهما في النصب في (خَشَنَتْ صَدْرَهُ وَصَدَرَ زَيْدٍ) .
وخشن صدره تخشينا : أو غرّه . وقد يتعدى بالباء .

(٢) الأحزاب ٣٥ . وقد وردت محرفة في طبعتي ديرنبور وبولاق ، ورواية الرباحي ، وشرح السيرافي ، ولكن نبّه عبد السلام هارون في نشرقه إلى الصواب ، وذلك في ٧٤/١ حيث يقول : « ومن عجب أن تمرّ القرون ولا يفبه إلى ذلك أحد من العلماء » .

(٣) استغنى عن (فروجهن) بعد (الحافظات) ، وعن (الله) بعد (والذاكرات) .

(٤) أي : ونخلع من يفجرك ونتركه . وفي اللسان (فجر) : وقول الناس في الدعاء : « ونخلع ونترك من يفجرك » فسره ثعلب فقال : من يفجرك : من يعصيك ومن يخالفك .

وجاء في الشعر من الاستغناء أشد من هذا . وذلك قول قيس
ابن الخطيم :
(منسرح)

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأي مختلف^(١)
وقال ضابيء البرجي :
(طویل)

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فإني وقياراً بها لغريب^(٢)
وقال ابن أحرر :
(طویل)

رماني بأمرٍ كنتُ منه ووالدي بريئاً ومن أجل الطوي رماني^(٣)

(١) أي : نحن بما عندنا راضون ، وأنت بما عندك راض . حذف خبر (نحن)
اكتفاءً بخبر (أنت) . يقول الشنمري : « استشهد به مقوياً لما جاز من حذف
المفعول الذي هو فضلة 'مستغنى' عنها في قولهم (ضربت وضربني زيد) »
لأنه حذف في البيت خبر المبتدأ الأول الذي هو محتاج إليه لا يتم الكلام إلا به .

(٢) أي : فإني بها لغريب ، وإن قياراً بها لغريب ؛ استغنى بالخبر الثاني
عن الخبر الأول . رحله : منزله أي منزل عثمان بن عفان رضي الله عنه . قيار : أمم
فرس الشاعر . والبيت أول أبيات أربعة قالها الشاعر في السجن حيث حبسه
عثمان لهجائه قوماً هجاء فاحشاً (الكامل للمبرد ، القاهرة ١٩٥٦ ، بتحقيق محمد
أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاته ، ١ / ٣٢٠ و ٣٨٧) . يقول الشاعر إنه هو
وفرسه غريبان عن المدينة المنورة حيث يقيم عثمان ، أي أنه غريب عن عثمان
نفسه . وانظر خزانة الأدب للبغدادي (ط بولاق) ٨١/٤ و ٣٢٣ وما بعدها .

(٣) أي : كنت منه بريئاً ، وكان والدي منه بريئاً ؛ استغنى بالخبر الثاني
عن الخبر الأول . وصف الشاعر (عمرو بن أحرر بن العَمَرَد الباهلي) رجلاً
كانت بينه وبينه مشاجرة في طوي (بئر) ، فذكر أنه رماه بأمر يكرهه ورسم
أباه بمثله على براءتها منه من أجل المشاجرة التي كانت بينهما (الشنمري) .

فوضع في موضع الخبر لفظ الواحد ؛ لأنه قد علم أن المخاطب سيستدل به على أن الآخرين في هذه الصفة . والأول أجود ؛ لأنه لم يضع واحداً في موضع جمع ، ولا جمعاً في موضع واحد ^(١) .

ومثله قول الفرزدق :

(كامل)
إِنِّي ضَمِنْتُ لِمَنْ أَتَانِي مَا جَنَى وَأَبَى فَكَانَ وَكَنتُ غَيْرَ غَدُورٍ ^(٢)

تَرَكَ أن يكون الأول خبر ، استغناء بالآخر ، ولعلم المخاطب أن الأول قد دخل في ذلك .

(١) يعني أن حذف المفعول من الفعل نحو (ضربت وضربني زيد) و (نخلع ونترك من بفجرك) و (الذاكرين الله كثيراً والذاكرات) أجود من حذف الخبر من الأول اكتفاءً بخبر الثاني ، لأنه لم يضع واحداً في موضع جمع ولا جمعاً في موضع واحد (السيرافي) .

(٢) أي : فكان غير غدور ، وكنت غير غدور ؛ استغنى بالخبر الثاني عن الخبر الأول . يقول الشنتمري : « هذه الأبيات المتقدمة في حذف خبر الأول لدلالة خبر الثاني عليه . وتقدير جميع الأبيات عند غير سيبويه إلا البيت الأول منها (وهو قوله : نحن بما عندنا) على التقديم والتأخير . فتقدير هذا البيت عند غيره : فكان غير غدور ، وكنت ، على أن المعنى : وكنت كذلك ، أي وكنت غير غدور . فإذا كان حملُهُ على التقديم والتأخير لا يخرجُه عن الحذف ، فقول سيبويه أو لى ، مع إجماعهم في البيت الأول المتقدم الذكر على حذف خبر الأول ضرورة ، .

قلتُ : أجمعوا في البيت الأول على أن المحذوف هو خبر المبتدأ الأول (نحن) ، لأن (راضٍ) لا تصلح خبراً له لاختلافهما في العدد .

ولو لم تحمل الكلام على الآخر لقلت (ضربتُ وضربوني قَوْمَكَ) .
 وإنما كلامهم (ضربتُ وضربني قَوْمَكَ) . فإذا قلت (ضربني) لم يكن
 سبيل للأول ^(١) ؛ لأنك لا تقول (ضربني) وأنت تجعل المضر جميعاً ^(٢) .

ولو أعلمت الأول لقلت (مررتُ ومرَّ بي يزيدُ) ^(٣) ، وإنما قبح
 هذا أنهم قد جعلوا الأقرب أولى إذ لم ينقض معنى ^(٤) .

قال الفرزدق :

ولكنَّ نصفاً لو سَبَيْتُ وَسَبَّيْ بنو عبد شمسٍ من منافٍ وهاشمٍ ^(٥)

(١) أي : لم يمكن أن يكون (قومك) مفعولاً للفعل الأول (ضربتُ) .

(٢) أي : لأنه ليس في (ضربني) ضمير جمع يكون فاعلاً له .

(٣) على أساس أن (يزيد) متعلق بالفعل الأول (مررت) .

(٤) أي أن الأولى أن يقال (مررتُ ومرَّ بي يزيدُ) ، فيكون (زيد)
 فاعلاً للفعل الثاني وهو الأقرب إليه .

(٥) أي : لو سبيت بني عبد شمس وهاشم ، وسبني بنو عبد شمس وهاشم ؛
 حذف مفعول (سبيت) لدلالة فاعل (سبني) عليه . والنصف : العدل .
 يقول الشنتمري : « وصف في البيت شرفه ، وأنه لا كُفء له يقارمه في مسابقة
 ومفاخرة إلا من قریش . وقبل هذا البيت :

وإن حراماً أن أسُبَّ 'مقاعساً' بآبائي الشُّمِّ الكرامِ الخَضارِمِ

ومقاعس حي من تميم . فيقول : قد حرمت على نفسي مسابقتهم بآبائي
 لضعفهم وشرفي ، ولا أرى انتصافاً لعرضي بدم أعراضهم ، ولكن انتصافي في
 المسابقة والمهاجاة أن أسُبَّ أشراف قریش وتسبني . وبنو عبد شمس من أشراف =

وقال طَفِيلُ الْغَنَوِيِّ :
(طویل)
وَكُمْتَا مُدْمَاةً كَانَ مُتَوْنَهَا
جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبٍ^(١)

وقال رجل من باهلة :
(طویل)
وَلَقَدْ أَرَى تَغْنَى بِهِ سَيْفَانَةٌ تُصْبِي الْحَلِيمَ وَمِثْلُهَا أَصْبَاهُ^(٢)

= قریش ، وهم بنو عبد مناف بن قُصَيٍّ ؛ فقال (من مناف) وهو يريد
(من عبد مناف) على حسب النسب إليه إذ قالوا منافي ، لأنه لا يشكل .
وعطف هاشماً على عبد شمس لأنها أخوان ، وهما ابنا عبد مناف ؛ ولم يقطعه على
مناف لفساد المعنى . (الحضارم جمع خضرم وهو الجواد المعطاء) .

(١) أي : جرى فوقها لونٌ مُذْهَبٌ ، واستشعرت لونَ مذهب ؛ حذف
فاعل (جرى) لدلالة مفعول (استشعرت) عليه . الكُمْتُ : جمع كُمَيْتٍ
على حدٍّ مكبَّره لو ذُكِّلْتُمْ به وهو أكت ؛ وإنما ألزِمَ الكَيْتُ التَّصْفِيرَ ،
لأنه لون بين الحمرة والسواد ولم يخلص لأحدهما ، فصَغُرَ لنقصانه عن كل واحد
منهما (الشنتمري) . مدمائة : شديدة الحمرة . المتون : الظهور ، جمع مَتْنٍ .
المذهب هنا اسم الذهب . « وشبَّه ما أشربت كمتتها من الحمرة بالذهب ، وجعلها
كأنها قد لبست منه شعاراً وهو ما وَلَّى الجلد من اللباس » (الشنتمري) .

(٢) أي : ولقد أرى سيفانَةً تغني به سيفانَةٌ ؛ حذف مفعول (أرى)
لدلالة فاعل (تغني) عليه . « وصف منزلاً خالياً فيقول : قد كنت أرى قبل
اليوم امرأة سيفانَةً تغني به أي تقيم ... والسيفانة : المشوقة اللحم المهففة ،
شبهت بالسيف في إرمافه ولطافته . ومعنى تصبي الحليم أي تدعوه إلى الصبا
بحسنها وجالها . ثم أكد حسنهما فقال : ومثلها من أهل الحسن أصبى الحليم ،
(الشنتمري) .

فالفاعل الأول في كل هذا مُعْمَلٌ في المعنى غير معمل في اللفظ ، والآخِر معمل في اللفظ و المعنى .

فإن قلت (ضربتُ وضربوني قومك) نصبت إلا في قول من قال (أكلوني البراغيثُ) ؛ أو تحمله على البدل فتجعله بدلاً من المضمر ^(١) ، كأنك قلت (ضربتُ وضربني ناسٌ : بنو فلان) . وعلى هذا الحد تقول (ضربتُ وضربني عبد الله) ، تضرر في (ضربني) ^(٢) كما أضمرت في (ضربوني) . وإن قلت (ضربني وضربتهم قومك) رفعت ، لأنك شغلت الآخر فاضمرت فيه ، كأنك قلت (ضربني قومك وضربتهم) على التقديم والتأخير ، إلا أن تجعل ههنا البدل كما جعلته في الرفع ، فإن

(١) إن قلت (ضربتُ وضربوني قومك) برفع (قوم) ، فهذا على اعتبار واو الجماعة في (ضربوني) حرفاً يدل على جماعة الذكور لا فاعلاً ، وهي لفظة أكلوني البراغيث ، فيكون (قوم) فاعلاً لضرب الثانية . أو يعتبر (قوم) بدلاً من واو الجماعة التي هي فاعل في (ضربوني) . فهذا وجهان لتفسير الرفع في (قومك) .

فإذا نصبت كان (قوم) مفعولاً لضرب الأولى ، وكان (ضربوني) مستوفياً لفاعله (واو الجماعة) ومفعوله (ياء المتكلم) . والنصب هو المختار عند سيديويه كما رأيت .

(٢) تضرر في (ضربني) : أي تجعل الفاعل في (ضربني) ضميراً ، وهو في هذه الحالة ضمير مستتر تقديره هو . وعلى هذا يكون (ضربني) في (ضربتُ وضربني عبد الله) مستوفياً لفاعله ومفعوله ، فيخلص (عبد) مفعولاً لضرب الأولى .

فعلت ذلك لم يكن بُدَّ من (ضربوني) ، لأنك تضر فيه الجمع ^(١) .

قال عمر بن أبي ربيعة : ^(٢)

(طويل)

إذا هي لم تَسْتَكْ بَعُودِ أَرَاكِي تَنْخُلْ ، فاستاكت به ، عودُ إسْجِلْ ^(٣)

لأنه أضر في الكلام .

وقال المرّار الأسدي :

(وافر)

فَرَدَّ عَلَى الْفَوَادِ هَوًى عَمِيداً وَسُوَيْلَ لَوْ يُبَيِّنُ لَنَا السُّؤَالَ ^(٤)

(١) فتقول : ضربوني وضربتهم قومك ؛ فيكون (قوم) منصوباً لأنه بدل من ضمير النصب (هم) في (ضربتهم) ، ويكون الفعل الأول مستوفياً لفاعله ومفعوله (ضربوني) . وسبأني كلام لسيبويه في ذلك بعد قليل .

(٢) الصواب : طفيل الغنوي كما قال الأصمعي (الشنتمري) . والبيت في ديوان طفيل (البيت ١٥ من القصيدة السادسة) .

(٣) أي : تنخل عود إسجل فاستاكت به . أعمل الفعل الأول « تنخل » في (عود) ، فارتفع هذا على أنه نائب فاعل ؛ ولو أعمل الفعل الثاني في (عود) لقال : تنخل فاستاكت بعود إسجل . لم تستك : المضارع المرفوع هو (تستاك) ؛ استاكت به : اتخذته سواكاً لأسنانها . تنخل : اختبر . « وصف امرأة تستعمل الأراك والإسجل على حسب انتقالها في المواضع التي تلبثها . والأراك من أفضل شجر السواك ، وأحدثها أراكة . والإسجل مثله ، وأحدثه إسجلة » (الشنتمري) .

(٤) الكلام على منزل . وأنث ضمير المنزل في قوله (نفني بها) في البيت الثاني لأنه في معنى الدار والمنزلة (الشنتمري) . والعميد : الشديد البالغ .

وقد نَفَعْنِي بها ونرى عصوراً
بها يَقْتَدُنَا الخُرْدُ الخِذَالُ^(١)

حدثنا به أبو الخطاب^(٢) عن شاعره .

وإذا قلت (ضربوني وضربهم قومك) جعلت (قومك) بدلاً من (هم) ؛ لأن الفعل^(٣) لا بُدَّ له من فاعل ، والفاعل هنا جماعة ، وضمير الجماعة الواو . وكذلك تقول (ضربوني وضربتُ قومك) ؛ إذا أعلمت الآخر فلا بُدَّ في الأول من ضمير الفاعل ، لأن الفعل لا يخلو من فاعل . وإنما قلت (ضربتُ وضربني قومك) ، فلم تجعل في الأول الهاء والميم ؛ لأن الفعل قد يكون بغير مفعول ، ولا يكون الفعل بغير فاعل .

وأما قول امرئ القيس :
(طويل)

(١) أي : ونرى الخرد الخِذَال يَقْتَدُنَا ، بنصب (الخرد) على المفعولية للفعل الأول (نرى) . وقد استوفى الفعل الثاني فاعله ومفعوله (يَقْتَدُنَا) .
نغي : نقيم . عصوراً : دهوراً ، نصب على الظرفية . يَقْتَدُنَا : يملن بنا إلى الصبا ، من اقتاد يقتاد . « وواحدة الخرد خَرِيدَة ، وهي الخَفِيرَة الحبيبة ، والخِذَال جمع خَذَلَة ، وهي الغليظة الساق الناعمة » (الشنتمري) .

(٢) أبو الخطاب هو الأخفش الأكبر عبد الحميد بن عبد الحميد ، وقد أخذ عنه سيدييه كما مر في ترجمته .

(٣) الفعل الأول .

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ^(١)
 فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوباً ، وإنما كان المطلوب عنده المُلْكُ ،
 وجعل القليل كافياً ؛ ولو لم يُرِدْ ذلك ونصب فَسَدَ المعنى .

... ..

(١) ما أسعى : ما مصدرية ، والمصدر المؤول سعيي . « أراد : كفاني
 قليل من المال ولم أطلب الملك ، وعليه معنى الشعر . ولو أعمل الثاني ونصب به
 القليل فسَدَ المعنى . وصف بُعْدَ همته فيقول : لو كان سعيي في الدنيا لأدنى حظ
 منها كفتني البلُغَةُ من العيش ، ولم أتجشم ما أتجشم » (الشنتمري) . فليس في
 البيت تنازع .

وبتضح هذا المعنى من البيت الذي بعده :

ولكنسما أسعى لمجدٍ مؤثِّلٍ وقد يُدْرِكُ المجدُ المؤثِّلَ أمالي
 والبيتان من قصيدته التي مطلعها (ألا عمّ صباحاً أيها الطللُ الباقي) ، وهي
 في ديوانه .

وشاهد سيبويه هو الشاهد التاسع والأربعون من شواهد شرح الكافية للرضي ،
 أنشده الرضي على أنه ليس من التنازع ؛ انظر « خزانة الأدب » ، لعبد القادر
 البغدادي (ط بولاق ١ / ١٥٨ وما بعدها = ط السلفية ١ / ٢٩٦ وما بعدها =
 ط هارون ١ / ٣٢٧ وما بعدها) .

(٢) هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنيًا على الفعل 'قَدَّمَ' أو 'أَخَّرَ' ،
وما يكون فيه الفعل مبنيًا على الاسم ^(١)

فإذا بنيتَ الاسمَ عليه قلت (ضربتُ زيداً) وهو الحدُّ ؛ لأنك تريد
أن تُعْمِلَه وتحمل عليه الاسمَ ، كما كان الحدُّ (ضرب زيدٌ عَمْرَأَ) ، حيث
كان (زيدٌ) أول ما تشغل به الفعل ، فكذلك هذا إذا كان يَعْمَلُ فيه . وإن

(١) ٤١/١ - ٤٣ . والجزء الثاني من العنوان « وما يكون فيه الفعل مبنيًا
على الاسم » هو ما سُمِّيَ فيما بعد بباب الاشتغال . وقد اختلف البصريون
والكوفيون في ناصب الاسم المشغول عنه في مثل (زيداً ضربته) ، فذهب
البصريون إلى أنه منصوب بفعل مقدر يفسره الفعل المذكور ، والتقدير (ضربتُ
زيداً ضربته) ؛ وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بالفعل المذكور الواقع على
الهاء وهذه هي المسألة الثانية عشرة من مسائل الخلاف التي أوردها ابن الأنباري
في « الإنصاف » .

وكثيراً ما يدور في كلام سيبويه بناء الشيء على الشيء . وقد فسرهُ السيرافي
فقال : « إذا قال بنيتَ الاسمَ على الفعل فمعناه أنك جعلت الفعل عاملاً في
الاسم كقولك (ضرب زيدٌ عَمْرَأَ) ، فزيد وعمرؤ مبنيان على الفعل 'قَدَّمَ'
الاسم أو آخر . وإذا قال لك بنيتَ الفعلَ على الاسم فمعناه أنك لو جعلت الفعل
وما يتصل به خبراً عن الاسم ، وجعلت الاسم مبتدأ ، كقولك (زيدٌ ضربته) ،
فزيد مبني عليه و (ضربته) مبني على الاسم » .

قدمت الاسم فهو عربي جيد ، كما كان ذلك عربياً جيداً ^(١) ، وذلك قولك (زيداً ضربت) ؛ والاهتمام والعناية ههنا في التقديم والتأخير سواء ^(٢) ، مثله في (ضرب زيد عمراً) و (ضرب عمراً زيد) .

وإذا بنيت الفعل على الاسم قلت (زيداً ضربته) ، فلزمته الهاء . وإنما تريد بقولك « مبني عليه الفعل » أنه في موضع (منطلق) إذا قلت (عبدالله منطلق) ؛ فهو في موضع هذا الذي بُني على الأول وارتفع به ، فإنما قلت (عبدُ الله) فنبهته ، ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء . ومثل ذلك قوله عز وجل : « وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ » ^(٣) . وإنما حَسُنَ أن يبنى الفعل على الاسم حيث كان مُعْمَلاً في المضمر وشغَلته به ^(٤) ؛ ولولا ذلك لم يحسن ، لأنك لم تشغله بشيء .

وإن شئت قلت (زيداً ضربته) . وإنما نصبه على إضمار فعلٍ هذا تفسيره ^(٥) ، كأنك قلت (ضربت زيداً ضربته) ، إلا أنهم لا يظهرون

(١) أي أن (زيداً ضربت) عربي جيد كما أن (ضرب عمراً زيد) عربي جيد .

(٢) فصلت ١٧ .

(٣) شغلت الفعل في (زيداً ضربته) بالعمل في الهاء ضمير النصب المتصل عن العمل في (زيد) قبله .

(٤) « على إضمار فعل هذا تفسيره » أي : على تقدير فعل يفسره الفعل الظاهر . فالإضمار هنا بمعنى التقدير .

هذا الفعل استغناء بتفسيره . والاسم ههنا مبني على هذا المضمر ^(١) . ومثل ترك إظهار الفعل ههنا ترك الإظهار في الموضع الذي يقدم فيه الإضمار ، وستراه إن شاء الله ^(٢) .

وقد قرأ بعضهم : « وأما ثود فهديناهم » . وأنشدوا هذا البيت على وجهين : على النصب والرفع . قال بشر بن أبي خازم :

(متقارب)

فأما تميمٌ تميمٌ بنُ مُرٍّ فالقاهمُ القومُ رَوَّيَ نياماً ^(٣)

(١) أي أن (زيدا) معمول للفعل المقدر .

(٢) يشير على ما يبدو إلى باب « ما يختار فيه إعمال الفعل مما يكون في المبتدأ مبنيّاً عليه الفعل » في ٤٦/١ - ٤٧ ، « وذلك قولك (رأيتُ زيدا وعمرأُ كلّمته) ... وإنما اختير النصب ههنا لأن الاسم الأول مبني على الفعل ، فكان بناء الآخر على الفعل أحسن عندهم » . فنصبُ (عمرأُ) على المفعولية لفعل مقدر يفسره الفعل المذكور بعده (كلّم) « أي يُفَضَّل » على رفعه باعتباره مبتدأ خبره جملة (كلّمته) . فهذا موضع « يقدم فيه الإضمار ، كما يقول سيبويه ، أي يُفَضَّل فيه تقدير الفعل العامل . وترك إظهار هذا الفعل ، لأن الفعل المذكور بعد (عمرأُ) يفسره .

(٣) « الروبي الخثراء الأنفس المستقلون نوماً » . ويقال : هم الذين شربوا الرائب فسكروا . وراحـد الروبي رائب ، وهو غريب ؛ ونظيره هالك وهلكسى ، (الشنمري) .

ومثله قول ذي الرُّمَّة :
(طويل)

إذا ابنُ أبي موسى بلالٌ بَلَفْتِهِ فقام بفأس بين وِصْلِكَ جازِرٌ^(١)

والنصبُ عربي كثير ، والرفع أجود ؛ لأنه إذا أراد الإعمال فاقربُ

(١) هذا هو الشاهد الستون بعد المائة من شواهد شرح الكافية للرضي ، وقد تحدث عنه عبد القادر البغدادي في « خزنة الأدب » (ط بولاق ١ / ٥٠) وما بعدها = ط السلفية ٣ / ٢٩ وما بعدها = ط هارون ٣ / ٣٢ وما بعدها) .
وصليكَ : مثني مجرور مضاف إلى كاف المخاطبة ، والوصل واحد الأوصال وهي المفصل ؛ والمراد بوصليها المفصلان اللذان عند موضع نحرها . جازر : اسم فاعل من جزر الناقة ؛ وهو فاعل (قام) . « يخاطب ناقته فيقول : إذا بَلَفْتَنِي هذا الممدوح ، وهو بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري » [أمير البصرة وقاضيا] ، فقد استغنيتُ عن استعمالك ؛ لأنني قد حَلَلْتُ عنده في سعة وخصب ، فلا أحتاج إلى الرحيل . وقوله (فقام بفأس) دعاء منه عليها ، وقد عيب عليه لأنه كان ينبغي أن ينظر لها مع استغنائه عنها . وأدخل الفاء على الفعل الماضي لأنه دعاء ، كما تقول : إن أعطيتني فجزاك الله خيراً ؛ ولو كان خبراً [أي غير إنشاء] لم تدخل عليه الفاء ، (السنتمري) .

ويروي البيت برفع (ابن) و (بلال) (وهي رواية الديوان ، ط كهرجيدج ، ص ٢٥٣) وبنصبها . فالنصب على تقدير فعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير (إذا بلفت ابن أبي موسى بلفتته) ؛ فيكون (ابن) مفعولاً وظاهر كلام سيويه أن رفع (ابن) هو على الابتداء ، وتكون جملة (بلفتته) الخبر . يقول البغدادي في الخزانة : « قال النحاس : وغلطه [الضمير يعود على سيويه] المبرد في الرفع ؛ لأن (إذا) بمنزلة حروف المجازاة ، فلا يجوز أن يرتفع ما بعدها بالابتداء . قال أبو إسحاق الزجاج : الرفع فيه بمعنى (إذا بُلِغ ابنُ أبي موسى) . وانظر المقتضب للمبرد ٧٧/٢ مع ملاحظة الناشر .

إلى ذلك أن يقول (ضربتُ زيداً) و (زيداً ضربت) ، ولا يُعْمَلُ الفعلَ في مضمَر^(١) ولا يتناول به هذا المتناول البعيد . وكل هذا من كلامهم .
ومثل ذلك (زيداً أُعْطِيتُ) و (أُعْطِيتُ زيداً) و (زيدُ أُعْطِيتُهُ) ؛ لأن (أُعْطِيتُ) بمنزلة (ضَرَبْتُ) . وقد بُيِّنَ المفعول الذي هو بمنزلة الفاعل في أول الكتاب^(٢) .

فإن قلت (زيدُ مررتُ به) ، فهو من النصب أبعَدُ من ذلك ؛ لأن المضمَر قد خرج من الفعل ، وأضيف الفعلُ إليه بالباء ، ولم يُوصَلْ إليه الفعل في اللفظ ، فصار كقولك (زيدُ لَقِيتُ أخاه) . وإن شئت قلت (زيداً مررتُ به) ، تريد أن تفسره مضمراً^(٣) ؛ كأنك قلت إذا مثلت ذلك (جعلتُ زيداً على طريقي مررتُ به) ، ولكنه لا يظهر هذا الأول^(٤) لما ذكرت لك .

وإذا قلت (زيدُ لَقِيتُ أخاه) فهو كذلك . وإن شئت نصبت ؛ لأنه إذا وقع على شيء من سببه فكأنه قد وقع به . والدليل على ذلك أن الرجل يقول (أهنتُ زيداً بإهانتك أخاه) و (أكرمتَه بإكرامك أخاه) . وهذا

(١) أي : ولا يعمل الفعل في ضمير فيقول : زيداً ضربته .

(٢) تحدث سيديوه عن نائب الفاعل في ١ / ١٩ - ٢٠ : وهذا باب المفعول الذي تمده فعله إلى مفعول ، وهذا باب المفعول الذي يتمده فعله إلى مفعولين .

(٣) مضمراً : فعلاً مقدراً .

(٤) أي لا يظهر هذا الفعل الأول المقدر .

النحو في كلامهم كثير . يقول الرجل (إِنَّمَا أُعْطِيتُ زَيْدًا) ، وإِنَّمَا يريد (لِمَكَانِ زَيْدٍ أُعْطِيتُ فُلَانًا) . وَإِذَا نَصَبْتَ (زَيْدًا لَقِيتُ أَخَاهُ) فَكَأَنَّهُ قَالَ (لَا بَسْتُ زَيْدًا لَقِيتُ أَخَاهُ) ، وهذا تمثيل ولا يُتَكَلَّمُ به ؛ فجرى هذا على ما جرى عليه قولك (أَكْرَمْتُ زَيْدًا) وإِنَّمَا وصلت الأثر إلى غيره ^(١) . والرفع في هذا أحسن وأجود ، لأن أقربَ إلى ذلك أن تقول (مررت بزید) و (لقيت أخاعمرؤ) ^(٢) .

ومثل هذا في البناء على الفعل وبناء الفعل عليه (أَهْمُّ) . وذلك قولهم (أَهْمُّ تَرَّ يَأْتِكَ) و (أَهْمُّ تَرَهُ يَأْتِكَ) . والنصب ^(٣) على ما ذكرت لك ، لأنه كأنه قال (أَهْمُّ تَرَّ تَرَهُ يَأْتِكَ) ، فهو مثل (زید) في هذا الباب ؛ وقد يفارقه في أشياء كثيرة ستبين إن شاء الله

(١) أي وصل الإكرام إلى غير زيد . والأثر في المعاجم : المكرومة المتوارثة كالأثر (بفتح الناء وضمها) .

(٢) أي أن (مررت بزید) أقرب من (زیداً مررت به) ، و (لقيت أخاعمرؤ) أقرب من (سَعَمَرًا لقيتُ أخاه) .

(٣) في المثال الثاني .

(٣) هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه
الاسم لأنه مفعول معه ومفعول به كما انتصب
(نَفْسَه) في قولك (امرءاً ونَفْسَه) (١)

وذلك قولك (ما صَنَعْتَ وأَبَاكَ) و (لو تُرِكَتِ الناقةُ وقَصِيلُهَا
لَرَضَعَهَا) . إنما أردت (ما صنعت مع أبيك) و (لو تُرِكَتِ الناقةُ مع
فصيلها) . فالفصيل مفعول معه ، والآب كذلك ؛ والواو لم تغيّر المعنى ،
ولكنها تُعْمِلُ في الاسم ما قبلها (٢) . ومثل ذلك (ما زِلْتُ وزيداً حتى
فَعَلْتُ) أي (ما زلت يزيد حتى فعل) ، فهو مفعول به (٣) ؛ و (ما زلت
أَسِيرُ والنَّيْلَ) أي (مع النيل) ؛ و (استوى الماء والخشبة) أي (بالخشبة) ؛
و (جاء البرْدُ والطَّيَالِسَةُ) (٤) أي (مع الطيالسَةِ) .

(١) ١٥٠/١ .

(٢) أي تنقل عمل الفعل قبلها إلى الاسم بعدها .

(٣) مفعول به في المعنى لا في الإعراب النحوي ؛ فكُلُّ هذا يعرب
مفعولاً معه .

(٤) الطيالسَة جمع طَيْلَسَان ، وهو الطَّرْحَة التي تُتْلَفُ على العمامة . انظر =

وقال : (وافر)

فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَيْكُمْ مَكَانَ الْكُلَيْتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ^(١)

وقال : (طويل)

وَكَانَ وَإِيَّاهَا كَحَرَّانَ لَمْ يُفَقْ عَنْ الْمَاءِ إِذْ لَاقَاهُ حَتَّى تَقْدَدَا^(٢)

ويدلك على أن الاسم ليس من الفعل في (صَنَعْتَ)^(٣) أنك لو قلت
(اقْعُدْ وَأَخُوكَ) كان قبيحاً حتى تقول (أَنْتَ) ؛ لأنه قبيح أن تعطف

=Dictionnaire détaillé des R. Dozy في معجمه عن ألبة العرب :
noms des vêtements chez les Arabes (أمستردام ١٨٤٥) ، ص ٢٥٤ -
٢٥٧ و ٢٧٨ - ٢٨٠ . وفي القاموس (طرح) : والطرحه الطيلسان .

(١) (بني) مفعول معه منصوب بإلواء لأنه جمع مذكر سالم . « حَضَّهُمْ عَلَى
الائْتِلَافِ وَالتَّقَارُبِ فِي الْمَذْهَبِ » ، وضرب لهم المثل بقُرْبِ الْكُلَيْتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ
واقْصَالِ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ (الشنتمري) .

(٢) استعمل ضمير النصب في (وإيَّاهَا) لأنه مفعول معه . « كَانَ غَرَضاً إِلَيْهَا ،
فَلَمَّا لَقِيَهَا قَتَلَهُ الْحُبُّ سُروراً بِهَا ، فَكَانَ كَالْحَرَّانِ » ، وهو الشديد العطش ، أمكنه
الماء وهو بآخر رمق ، فلم يُفَقْ منه حق انْقِدَا بَطْنُهُ أَيِ انشَقَّ (الشنتمري) .
وَالْبَيْتُ لِكَمْبِ بْنِ جَعْبَلٍ (الشنتمري) .

(٣) أي ليس معطوفاً على تاء الفاعل في (صنعت) .

على المرفوع المضمَر . فإذا قلت (ما صنعتَ أنتَ) و (لو تُرِكَتْ هي)
فأنت بالخيار ، إن شئت حملت الآخر على ما حملت عليه الأول ، وإن
شئت حملته على المعنى الأول ^(١) .

(١) أي إن شئت جعلت الآخر معطوفاً على الأول (فرفقته) ، وإن شئت
جعلت الآخر مفعولاً معه على المعنى الذي تقدم ذكره (فنصبته) .

(٤) هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه 'عذر' لوقوع الامر ^(١)؛ فانتصب لأنه موقوف له ، ولأنه تفسير لما قبله لِمَ كان ، وليس بصفة لما قبله ولا منه ، فانتصب كما انتصب الدرهم في قولك : عشرون درهماً ^(٢)

وذلك قولك (فعلتُ ذاكَ حِذارَ الشرِّ) و (فعلتُ ذاكَ مخافةَ فلانٍ)
 و (ادَّخَرَ فلانٌ) ^(٣) . وقال الشاعر (وهو حاتم بن عبدالله الطائي) :

(طویل)

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادَّخَارَهُ وَأَصْفَحُ عَنْ شَتْمِ اللَّيْمِ تَكَرُّماً ^(٤)

(١) أي لأنه سبب لوقوع الفعل ، وهو ما 'سمي' فيما بعد المفعول له أو لأجله .
 ويكون معرفة ونكرة كما سيتبين من الأمثلة ؛ انظر ابن يعيش ٥٤/٢ .

(٢) ١٨٤/١ - ١٨٦ .

(٣) فعلتُ ذاكَ ادَّخَرَ فلانٌ ، أي إبقاءً عليه ليوم أحتاج إليه فيه . وادَّخَرَ على وزن افعل من ذخّر « بالذال المعجمة » ، كانت في الأصل ادَّخَرَ ، فقلبت التاء « المهموسة » دالا « مجهورة » مناسبة للذال « المجهورة » قبلها ، فصارت ادَّخَرَ ، ثم أدغمت الذال في الدال بعدها فقليل ادَّخَرَ ؛ وقد يقال ادَّخَرَ بإدغام الدال في الذال قبلها .

(٤) الموراء : الكلمة القبيحة أو الفحشة ، وأصله من العَوَر أو العَوْرَة =

وقال الآخر (وهو النابغة الذبياني) :
 وَحَلَّتْ بِيوتِي فِي يَفَاعٍ مُنْعَةٍ
 يُخَالُ بِهِ رَاعِي الْحَمُولَةِ طَائِراً
 حِذَاراً عَلَى أَنْ لَا تُصَابَ مَقَادَتِي
 وَلَا يَسُوتِي حَتَّى يَمُتَّ حَرَائِرَا^(١)

= (الشنتمري) .

وفي البيت مثالان للمفعول لأجله : (ادخار) وهو معرف بالإضافة إلى الهاء ، و (تكرم) وهو نكرة . يقول الشنتمري : « الشاهد فيه نصب الادخار والتكرم على المفعول له ، والتقدير (لادخاره) و (للتكرم) ؛ فحذف حرف الجر ، ووُصِلَ الفعلُ فَنَصَبَ . ولا يجوز مثل هذا حتى يكون المصدر من معنى الفعل المذكور قبله ، فيضارع المصدر المؤكّد لفعله ، كقولك (قصدتك ابتغاء الخير) و (غفرت ذنبك ادخاراً لك) ، لأنه بمنزلة (ابتغيت ما عندك بقصدي لك ابتغاءً) و (ادخرتك بغفري ذنبك ادخاراً) . فإن كان المصدر لغير الأول لم يحذف حرف الجر ، لأنه لا يشبه المصدر المؤكّد لفعله كقولك (قصدتك لرغبة زيد في ذلك) ، لأن الراغب غير القاصد ؛ ولا يجوز (قصدتك لرغبة زيد في ذلك) . وانظر الكامل للبرد ٢٩١/١ .

والبيت هو الشاهد التاسع والسبعون بعد المائة من شواهد شرح الكافية للرضي ، وقد تحدث عنه عبد القادر البغدادي في « خزنة الأدب » (ط بولاق ١٩١/٤٩١ وما بعدها = ط السلفية ١٠٨/٣ وما بعدها = ط هارون ١٣٢/٣ وما بعدها) . وأورده سيبويه مرة أخرى في ٤٦٤/١ .

(١) اليفاع : ما ارتفع من الأرض . ممنع : منيع لا يُنال . الحمولة : ما احتمل عليه القوم من بعير وحمار ونحوه . « وجعل راعي الحمولة فيه كالطائر لإشرافه وُبعده في السماء » (الشنتمري) . يقول للنعمان بن المنذر : أحللتُ بيوتي في يفاع ممنع حذاراً من أن تنال طاعتي وتسيب نسائي . ف (حذاراً) مفعول لأجله . وحذار مصدر حاذَرَ ، ومثله محاذرة .

وقال الحارث بن هشام :

فصفحتُ عنهم والأجبةُ فيهم . طمعاً لهم بعقابِ يومٍ مُفسِدٍ^(١)

وقال الراجز (وهو المعجّاج) :

يَرْكَبُ كُلُّ عَاقِرٍ جُمُهورَ
مَخافةٍ وَزَعَلِ المَجُهورَ
وَالهُولَ مِنْ تَهَوَّلِ الهُهورِ^(٢)

(١) « يقول هذا معتذراً من فراره يوم 'قتل أبو جهل أخوه ببدر . وهو من أحسن الاعتذار فيما يأتيه الرجل من قبيح الفعل . أي لم أفرّ جنباً ، ولم أصفح عنهم خوراً وضعفاً ، ولكن طمعاً في أن أعدّ لهم وأعاقبهم بيوم أوقع بهم فيه فتفسد أحوالهم ، (السنتمري) . ف (طمعاً) مفعول لأجله .

(٢) هذه الأبيات الثلاثة هي الشاهد السابع والسبعون بعد المائة من شواهد شرح الكافية للرضي ، وقد تحدث عنها البغدادي في الخزانة (ط بولاق ١/٤٨٨ وما بعدها = ط السلفية ٣/١٠١ وما بعدها = ط هارون ٣/١١٤ وما بعدها) . العاقر من الرمل : ما لا ينبت . الجمهور : المتراكب . الزَّعَلُ : النشاط . المَجُهور : المسرور . الهُهور جمع هَبْر (بفتح فسكون) ، وهو ما اطمأن من الأرض وما حوله مرتفع . يصف ثوراً وحشياً فيقول إنه يركب كل عاقر متراكب من الرمل خوفاً من طائر أو سبع ، أو لنشاطه وسروره ، أو رهبة من هول الأراضي المطمئنة لأنها مَكْمَن الصائد .

وفي البيت الثاني مفعولان له : مخافة (وهو نكرة) ، وزَعَل (وهو معرف بالإضافة) . وفي البيت الثالث مفعول لأجله معرف بالألف واللام وهو (الهول) .

و (فعلتُ ذاك أَجَلَ كذا وكذا) .

فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له ، كأنه قيل : لِمَ فعلتَ كذا وكذا ؟
فقال : لكذا وكذا . ولكنه لما طَرَحَ اللامَ عمل فيه ما قبله ، كما عمل في
(دَأْبَ بَكَارٍ) ما قبله حين طَرَحَ مِثْلاً وكان حالاً ^(١) .

وَحَسُنَ في هذا الألف واللام ، لأنه ليس بحال فيكون في موضع
فاعلٍ حالاً ^(٢)

(١) لما طَرَحَ لامَ الجر التي كانت تجر المصدر في أصل التقدير عمل في المصدر
ما قبله من فعل فانتصب على أنه مفعول لأجله . وذلك كحذف (مِثْلَ) في
(مِثْلَ دَأْبَ بَكَارٍ) وانتصاب (دَأْبَ) تبعاً لذلك على أنه حال ؛ وقد تحدث
سيبويه عن هذه المسألة في باب سابق (١/١٧٩) .

(٢) أي حَسُنَ في المفعول لأجله أن يعرف بالألف واللام (كما في البيت الثالث
من رجز المعراج) ، لأنه ليس حالاً فلا يُشترط فيه التنكير .

(٥) هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر ، فانتصب لأنه 'موقع' فيه الأمر^(١)

وذلك قولك (قتلته صبراً)^(٢) و (لقيته فجاءةً) و (مفاجأةً)
(كفاحاً) و (مكافحةً) و (لقيته عياناً) و (كلمته مشافهةً)^(٣) و (أتيته ركضاً) و (عدواً) و (ماشياً) و (أخذت ذلك عنه سمعاً و سماعاً)^(٤) .

وليس كل مصدر - وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب -
يوضع هذا الموضع ؛ لأن المصدر ههنا في موضع فاعل إذا كان حالاً . ألا

(١) ١٨٦/١ . وهذا الباب يأتي في كتاب سيبويه بعد الباب السابق مباشرة .

(٢) صَبَرَهُ عَلَى الْقَتْلِ : حَبَسَهُ وَرَمَاهُ حَتَّى مَاتَ . فَقَوْلُكَ (قَتَلْتَهُ صَبْرًا)
أَي صَابِرًا إِذَا كَانَ الْحَالُ مِنَ الْفَاعِلِ (التَّاء) ، أَوْ مَصْبُورًا إِذَا كَانَتْ الْحَالُ مِنَ
الْمَفْعُولِ (الْهَاء) .

(٣) أَي لَقِيْتَهُ مُفَاجِئًا (بِكسر الجيم أَوْ فَتَحَهَا) و 'مُكَافِحًا' (بِكسر الكاف
أَوْ فَتَحَهَا) و 'مُعَايِنًا' (بِكسر الياء أَوْ فَتَحَهَا) و 'مَشَافِهُا' (بِكسر الفاء أَوْ فَتَحَهَا) ،
تَجْعَلُ الْحَالُ لِلْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ .

(٤) أَي أَتَيْتُهُ رَاكِضًا وَعَادِيًا وَمَاشِيًا ، وَأَخَذْتَ ذَلِكَ عَنْهُ سَامِعًا .

ترى أنه لا يحسن (أثنَا سُرْعَةً) ولا (أثنَا رُجُلَةً) (١) ، كما أنه ليس كل مصدر يستعمل في باب (سَقِيًا) و (حَمَدًا) . وأُطْرِدُ في هذا (٢) الباب الذي قبله (٣) ، لأن المصدر هناك ليس في موضع فاعل .

ومثل ذلك قول الشاعر (وهو زهير بن أبي سلمى) : (طويل)
 فَلَايَا بِلَايٍ مَا حَمَلْنَا وَلِيدَنَا عَلَى ظَهْرٍ مَحْبُوكٍ ظِمَاءُ مَفَاصِلِهِ (٤)
 كأنه يقول : حملنا وليدنا لآيَا بلاي ، كأنه يقول : حملناه جَهْدًا بعد جهد ؛ فهذا لَا يُتَكَلَّمُ به ، ولكنه تمثيل . ومثله قول الراجز (٥) :
 وَمَنْهَلٍ وَرَدُّتُهُ الْتِقَاطًا (٦)

(١) الرجلة : القوة على المشي .

(٢) في هذا ، أي في النصب .

(٣) هو « باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر » ، وقد أوردناه قبل هذا الباب مباشرة .

(٤) اللَّأْي : الإبطاء ؛ والتأى (على وزن افتعل) : أبطأ . « والمحبوك : الشديد الخَلْتَى . والظماء هنا : القليلة اللحم ، وهو الحمود منها ، وأصل الظماء العطش » (السنتمري) . « وصف فرساً بالنشاط وشدة الخلق فيقول : إذا حملنا القلام عليه ليصيد امتنع لنشاطه فلم نحمله إلا بعد إبطاء وجهه ، (السنتمري) .

(٥) هو نِقَادَةُ الْأَسَدِيِّ كما في اللسان (لقط) .

(٦) وردته ملتقطاً ، أي غير قاصد ، لأنني لم أكن أعرف مكانه من قبل .

أي فُجاءَةً .

واعلم أن هذا الباب أنه النصب كما أتى الباب الأول ؛ ولكن هذا جوابٌ لقوله : كيف لقيته ؟ كما كان الأول جواباً لقوله : لِمَ ؟

(١) (كيف) 'يستفهم بها عن الحال' ، و « لِمَ » يستفهم بها عن العذر أي السبب . والهاء في (لِمَ) للسكت .

(٦) وهذا ما جاء منه في الألف واللام^(١)

وذلك قولك (أَرْسَلَهَا الْعِرَاقَ) . قال لبيد بن ربيعة :

(وافر)

فأرسلها العراق ولم يَذْذُها ولم يُشْفِقْ عَلَى نَعَصِ الدَّخَالِ^(٢)
كَأَنَّهُ قَالَ (اعْتِرَاكَ) .

وليس كل المصادر في هذا الباب يدخله الألف واللام ، كما أنه ليس كل مصدر في باب (الحمد لله) و (العَجَبَ لَكَ) يدخله الألف واللام . وإنما

(١) ١٨٧/١ . أي : هذا ما جاء من المصدر حالاً وهو معرف بالألف واللام . وهذا الباب يأتي في كتاب سيبويه بعد الباب السابق مباشرة .

(٢) هذا هو الشاهد التسعون بعد المائة من شواهد شرح الكافية للرضي ، وقد تحدث عنه البغدادي في الحزانة (ط بولاق ١/٥٢٤ وما بعدها = ط السلفية ١٧٣/٣ وما بعدها = ط هارون ١٩٢/٣ وما بعدها) .

والبيت في « شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري » (الكويت ١٩٦٢ ، بتحقيق إحسان عباس) ، ص ٨٦ ، مع وضع (فأوردها) موضع (فأرسلها) . ويقول أبو الحسن الطوسي في شرحه للبيت إن (فأرسلها) رواية ابن الأعرابي =

شُبّه بهذا حيث كان مصدراً ، وكان غير الاسم الأول .

= (أبي عبدالله) .

العراك : استعمله الشاعر بمعنى الاعتراك وهو الازدحام . لم يذدها : لم يطردها . والدخال « أن يشرب بعضها ثم يرجع فيزاحم الذي على الماء » (الطوسي) أو « أن تسقي البعير أو الناقة التي قد شربت ، تُدْخَلُ بين بعيرين لم يشربا ، فتؤثّر بذلك لمرض بها أو لكرمها ، فذلك الفعل هو الدخال ؛ والبعير أيضاً يفعل به إذا كان كريماً مثل ذلك » (الأصمعي كما نقله الطوسي) ، أو « أن يدخل القوي بين ضعيفين ، أو الضعيف بين قوين ، فيتغصص عليه شربه » (الشنتمري) .

يصف حماراً وحشياً فيقول إنه أورد أتنه الماء مزدحمة ولم يذدها عنه ، ولم يبال بما يسببه الدخال من نقص لها أثناء الشرب . والدخال للإبل خاصة ، ولكنه شبه الفحل وأتنه بالإبل التي وردت الماء وهي عطاش (الأصمعي) .

ويقول ابن يعيش (٦٢/٢ - ٦٣) : « فنصب (العراك) على الحال ، وهو مصدر عارك يعارك معاركة وعراكاً . وجعل (العراك) في موضع الحال وهو معرفة ، إذ كان في تأويل (معركة) . وذلك شاذ لا يقاس عليه . وإنما جاز هذا الاتساع في المصادر لأن لفظها ليس بلفظ الحال ، إذ حقيقة الحال أن تكون بالصفات . ولو صرحت بالصفة لم يُحْزَرْ دخول الألف واللام ؛ لم تقل العرب (أرسلها المعركة) ولا (جاء زيد القائم) لوجود لفظ الحال . والتحقيق أن هذا نائب عن الحال وليس بها ، وإنما التقدير (أرسلها معركة) ، ثم جعل الفعل موضع اسم الفاعل لمشابهته له ، فصار (تعترك) ، ثم جعل المصدر موضع الفعل لدلالته عليه . وفي الخزانة : « وزعم ثعلب أن الرواية (وأوردها العراك) وأن (العراك) مفعول ثانٍ لأوردها . وأما قولهم (أرسلها العراك) فهو عند الكوفيين مضمن (أرسلها) معنى (أوردها) ، فهو مفعول ثانٍ لأوردها . »

(٧) وهذا ما جاء منه مضافاً معرفة ^(١)

وذلك قولك (طلبته جَهْدَكَ) ، كأنه قال (اجتهداً) . وكذلك
(طلبته طاقتك) .

وليس كل مصدر يضاف ، كما أنه ليس كل مصدر يدخله الألف واللام
في هذا الباب ^(٢) . وأما (فعلته طاقتي) فلا يُجعل نكرة ، كما أن (معاذَ
الله) لا يُجعل نكرة ^(٣) .

ومثل ذلك (فَعَلَهُ رَأْيِي عَيْنِي) و (سَمِعَ أَذُنِي قَالِ ذَاكَ) . وإن

(١) ١٨٧/١ . أي : هذا ما جاء من المصدر حالاً وهو معرف بالإضافة .
وهذا الباب يأتي في كتاب سيبويه بعد الباب السابق مباشرة .
(٢) راجع الباب السابق .

(٣) يقول السيرافي إن المصدرين (جهد) و (طاقة) لا يستعملان في هذا الباب
إلا مضافين ، لا تقول (فعلته طاقة) ولا (فعلته جهداً) ، فهو نحو (معاذَ
الله) و (عَمَرَكَ اللهُ) من كل مصدر ملازم للإضافة .

قلتَ (سَمْعاً) جاز ، إذا لم تختصَّ نفسك^(١) ، ولكنه كقولك (أخذته
عنه سماعاً)^(٢) .

(١) أي إذا لم تقصر السمع على نفسك إذ تقول (سمعَ أذني) .

(٢) يقول السيرافي إنه يجوز في (رأيَ عيني) و (سمعَ أذني) قطع المصدر
عن الإضافة لأنه استعمل مضافاً وغير مضاف فقد مرَّ بنا في النص الخامس
(لقيته عياناً) و (أخذت ذلك عنه سمعاً وسماعاً) ، من غير إضافة .

(٨) هذا باب ما جعل من الأسماء مصدراً كالضائف في الباب الذي يليه^(١)

وذلك قولك (مَرَرْتُ بِهِ وَحْدَهُ) و (مررتُ بهم وحدهم) و (مررتُ
برجلٍ وحده^(٢)). ومثل ذلك في لغة أهل الحجاز (مررتُ بهم ثلاثتهم
وأربعتهم)، وكذلك إلى العشرة. وزعم الخليل أنه إذا نصبَ (ثلاثتهم)
فكانه يقول: مررتُ بهؤلاء فقط ولم أجاوز هؤلاء، كما أنه إذا قال
(وَحْدَهُ) فلأنما يريد: مررت به فقط لم أجوزه.

وأما بنو تميم فيُجَرُّونه على الاسم الأول: إن كان جرّاً فجراً، وإن

(١) ١٨٨-١٨٧/١. أي: هذا باب ما جعل من الأسماء مصدراً كالضائف
المضاف في الباب السابق.

(٢) يقول ابن عيش (٦٣/٢): (واعلم أن (وحده) لم يستعمل إلا منصوباً،
إلا ما ورد شاذاً. قالوا: هو نسيجٌ وحده، وُعَيْيَرٌ وحده، وُجَعِيشٌ
وحده. وأما (نسيجٌ وحده) فهو مدح، وأصله أن الثوب إذا كان رفيعاً فلا
يُنْسَجُ على منواله معه غيره، فكانه قال: نسيجٌ أفراده؛ يقال هذا للرجل إذا
أفرد بالفضل. وأما (وُعَيْيَرٌ وحده) و (وُجَعِيشٌ وحده) فهو تصغيرٌ غير
وهو الحمار، يقال للوحشي والأهلي. و (جعيشٌ وحده)، وهو ولد الحمار،
فهو ذم، يقال للرجل المعجب برأيه لا يخالط أحداً في رأي ولا يدخل في معونة
أحد، ومعناه أنه ينفرد بخدمة نفسه. وانظر المقتضب ٢٤٢/٣ مع الهامش الأول.

كان نصباً فنصباً ، وإن كان رفعاً فرفعاً^(١) . وزعم الخليل أن الذين يُجْرُونَ
كانهم يريدون أن يَعْمُوا ، كقولك (مررتُ بهم كُلُّهم) أي لم أدعْ
منهم أحداً .

وزعم الخليل حيث مَثَّلَ نَصْبَ (وَحْدَهُ) و (خَمْسَتَهُم) أنه كقولك :
أفردتهم إفراداً . فهذا تمثيل ، ولكنه لم يُستعمل في الكلام .

ومثلُ (خَمْسَتَهُم) قولُ الشماخ : (طويل)

أَتَنِي سُلَيْمٌ قَضَا بِقَضِيضِهَا تَمَسَّحُ حَوْلِي بِالْبَقِيعِ سِبَا لَهَا^(٢)
كانه قال : انقضاضهم ، أي انقضاضاً ؛ و (مررتُ بهم قَضَهُم
بقضيضهم) كأنه يقول : مررتُ بهم انقضاضاً . فهذا تمثيل . وإن لم يُتَكَلَّمْ

(١) أي 'يُجْرُونَ' ثلاثتهم وأربعتهم إلى العشرة على الاسم الأول ، فيكون
تأكيداً له تابعاً له في إعرابه .

(٢) سالم : قبيلة امرأته ، وكانت قد نَشَزَتْ عليه وذهبت إلى أهلها . قضاها
بقضيضها : منقضاً آخرهم على أولهم ، أي أجمعين . البقيع : المراد به بقيع
الفرقد ، وفيه كانت مقبرة أهل المدينة . السبال : جمع سَبَلَة (بالتحريك) ،
وهي مقدم اللحية وما أسبيل منها على الصدر . يقول البغدادي في الحزاة (ط بولاتي
٥٢٥/١ = ط السلفية ١٧٦/٣ = ط هارون ١٩٤/٣) : «أراد أنهم يسحون لحامهم وهم
يتهددون ويتوعدون ، » وقال الشنتمري : « يسحون لحام تاهباً للكلام ، » .

وهذا هو البيت السابع من القصيدة الخامسة عشرة في ديوان الشماخ بنِ ضرار
الذبياني كما نشرته دار المعارف بصر سنة ١٩٦٨ (ذخائر العرب ٤٢) بتحقيق
صلاح الدين الهادي .

به ، كما كان (إفراداً) تمثيلاً .

وإنما ذكرنا الإفراد في (وَحْدَهُ) والانتقاض في (قَضُّهُمْ) ، لأنه إذا قال (قَضُّهُمْ) فهو مشتق من معنى الانتقاض ، لأنه كأنه يقول : انتقض آخرهم على أولهم . وكذلك (وَحْدَهُ) إنما هو من معنى التفرد . فكذلك أيضاً يكون (خَمْسَتَهُمْ) نصباً إذا أردت معنى الانفراد . فإن أردت أنك لم تدع منهم أحداً جررت^(١) كما كان ذلك في (قَضُّهُمْ) ، وبعض العرب يجعل (قَضُّهُمْ) بمنزلة (كلهم) يُجْزِيهِ عَلَى الْوَجْهِ^(٢) .

(١) فتقول : مررت بهم خَمْسَتِهِمْ .

(٢) بعض العرب يجعل (قَضُّهُمْ) مؤكداً للاسم السابق ثابتاً له في إعرابه ، فيقولون مثلاً : جاءوا قَضُّهُمْ بقضيضهم ، ورأينهم قَضُّهُمْ بقضيضهم ، ومررت بهم قَضُّهُمْ بقضيضهم .

(٩) هذا باب الابتداء^(١)

فالمبتدأ كل اسم ابتدئ لِيُبْنَى عليه كلامٌ . والمبتدأ والمبني عليه^(٢) رَفَعُ . فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه . فالمبتدأ الأول ، والمبني ما بعده عليه ؛ فهو مسند ومسند إليه .

واعلم أن المبتدأ لا بُدَّ له من أن يكون المبني عليه شيئاً هو هو^(٣) ، أو يكون في مكان أو زمان . وهذه الثلاثة يُذكر كل واحد منها بعد ما يُبتدأ .

فاما الذي يُبْنَى عليه شيء هو هو فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء^(٤) . وذلك قولك (عبدُ الله منطلقٌ) ؛ ارتفع (عبدُ الله) لأنه ذكر لِيُبْنَى عليه المنطلقُ ، وارتفع المنطلق لأن المبني على المبتدأ بمنزلة^(٥)

(١) ٢٧٨/١ .

(٢) المبني على المبتدأ هو ما نسميه الخبر .

(٣) أي يكون الخبر شيئاً هو نفس المبتدأ .

(٤) أي أن الخبر يُرفع بالمبتدأ كما أن المبتدأ يُرفع بالابتداء . فالعامل في

الخبر لفظي هو المبتدأ ، والعامل في المبتدأ معنوي هو الابتداء .

(٥) بمنزلة : أي بمنزلة المبتدأ .

وزعم الخليل أنه يستقبح أن يقول (قائمٌ زيدٌ) ، وذلك إذا لم تجعل قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ ، كما تؤخر وتقدم فتقول (ضربَ زيداً عمرو) ، و (عمرو) على (ضربَ) مرتفعٌ ، وكان الحدّ أن يكون مقدماً ويكون زيد مؤخراً . وكذلك هذا ، الحدّ فيه أن يكون الابتداء فيه مقدماً . وهو عربي جيد ^(١) ، وذلك قولك (تميميُّ أنا) و (مَشْنُوهُ مَنْ يَشْنُوْكَ) و (رجلٌ عبدُ الله) و (خَزُّ صَفَّتِكَ) ^(٢)

فإذا لم يريدوا هذا المعنى ^(٣) ، وأرادوا أن يجعلوه فعلاً كقوله (يقوم زيد) و (قام زيد) قَبَحَ ، لأنه اسم . وإنما حَسَنَ عندهم أن يجري مجرى الفعل ^(٤) إذا كان صفةً جرى على موصوف ^(٥) أو جرى على اسم قد عَمِلَ فيه ^(٦) ؛ كما أنه لا يكون مفعولاً في (ضارب) حتى يكون محمولاً على

(١) أي تقديم الخبر على المبتدأ عزبي جيد .

(٢) صفة الرجل والسرّج ما غُشّي به بين القَرَبِوَسَيْنِ وما مقدّمه ومؤخره . والرجل للبعير كالسرّج للفرس .

(٣) أي : فإذا لم يقصدوا أن يكون (قائم) في (قائمٌ زيدٌ) خبراً مقدماً .

(٤) أن يجري مجرى الفعل ؛ أي أن يجري الاسم مجرى الفعل .

(٥) مثل (مختلفاً) في قوله تعالى : « فأخرجنا به ثمراتٍ مختلفاً ألوانها »

(فاطر ٢٧) ، حيث قام الوصف (مختلفاً) - وهو اسم فاعل - مقام الفعل فارتفع الاسم بعده (ألوانها) على الفاعلية .

(٦) مثل (ضاربٌ) في (هذا ضاربٌ زيداً) ، فـ (ضارب) خبرٌ عمل

فيه المبتدأ قبله ، وعَمِلَ هو عَمَلَ الفعل فنصب (زيداً) بعده على المفعولية .

غيره ^(١) ، فتقول (هذا ضاربٌ زيداً) و (أنا ضاربٌ زيداً) ، ولا يكون (ضاربٌ زيداً) على (ضربتُ زيداً) و (ضربتُ عمرًا) ^(٢) . فكما لم يَجْزُ هذا كذلك استقبحوا أن يجري مجرى الفعل المبتدأ ^(٣) ، وليكون بين الفعل والاسم فصل ، وإن كان موافقاً له في مواضع كثيرة . فقد يوافق الشيء الشيء ثم يخالفه لأنه ليس مثله . وقد كتبنا ذلك فيما مضى ، وستره فيما تستقبل إن شاء الله .

-
- (١) أي : كما أنه لا يكون الاسم مفعولاً لـ (ضارب) إلا إذا كان (ضارب) محمولاً على غيره أي خبراً له (كما في المثال المذكور في الهامش السابق) .
- (٢) أي لا يمكن أن نقول (ضاربٌ زيداً) كما نقول (ضربتُ زيداً) على أساس أن اسم الفاعل (ضارب) كالفعل (ضرب) ، إذ لا يمكن الاستهلال باسم الفاعل العامل عمل الفعل كما نستهل بالفعل نفسه .
- (٣) مجرى الفعل المبتدأ : أي مجرى الفعل الذي يبتدأ به الكلام .

(١٠) هذا باب من الابتداء يُضمَرُ فيه ما بُنِيَ على الابتداء^(١)

وذلك قولك (لولا عبدُ الله لكانَ كذا وكذا) . أمّا (لكانَ كذا وكذا) فحديث مُعلّقٌ بحديث (لولا) . وأمّا (عبدُ الله) فإنه من حديث (لولا) ، وارتفع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام كقولك (أزيدُ أخوك ؟) ، إنْما رَفَعْتَهُ على ما رَفَعْتَ عليه (زيدُ أخوك) ، غير أن ذلك استخبار^(٢) وهذا خبر . وكان المبنى عليه الذي في الإضمار كان (في مكان كذا وكذا)^(٣) . فكأنه قال (لولا عبدُ الله كان بذلك المكان) و (لولا القتال كان في زمان كذا وكذا) ، ولكن هذا حُذِفَ حين كَثُرَ استعمالهم إياه في الكلام ، كما حُذِفَ الكلام من (إمّالا)^(٤) . زعم الخليل

(١) ٢٧٩/١ . و (يضمَرُ فيه ما بُنِيَ على الابتداء) أي : يُقدَّرُ فيه الخبر فلا يظهر .

(٢) استخبار : استفهام .

(٣) أي : كان الخبر المقدَّر في « حديث » لولا ، أي الجملة الاسمية بعدها ، هو (في مكان كذا وكذا) .

(٤) يقال (افعل هذا إمّالا) أي : افعل هذا إن كنت لا تفعل غيره . ويقال أيضاً (إمّالا فافعل كذا) أي : إن كنت لا تفعل ذاك فافعل هذا .

أنهم أرادوا (إِنْ كُنْتَ لَا تَفْعَلْ غَيْرَهُ فَافْعَلْ كَذَا وَكَذَا إِمَالًا) ، ولكنهم حذفوه لكثرتة في الكلام .

ومثل ذلك (حينئذٍ ، الآن) ، إنما تريد (واسمَعِ الآن) . و (ما أَغْفَلَهُ عَنْكَ شَيْئًا) ، أي (دَعِ الشَّكَّ عَنْكَ) (١) ، فحذف هذا لكثرة استعمالهم . وما حذف في الكلام لكثرة استعمالهم كثير . ومن ذلك (هل مِنْ طَعَامٍ ؟) أي (هل من طعام في زمان [أو مكان] ؟) (٢) . وإنما

(١) قول سيبويه : « ما أغفله عنك شيئًا » أي دَعِ الشَّكَّ « من العبارات الغامضة في الكتاب . يقول عبدالسلام هارون في مقدمة نشرته الجديدة للكتاب (ص ٣٩) : « وعثرت على نص في « تأويل مشكل القرآن » لابن قتيبة [ص ٦٥] يقول فيه المازني : سألت الأخفش عن حرف رواه سيبويه عن الخليل في « باب من الابتداء يضر فيه ما بني على الابتداء » ، وهو قوله : « ما أغفله عنك شيئًا ، أي دَعِ الشَّكَّ » ما معناه ؟ قال الأخفش : أنا مذ ولدت أسأل عن هذا » . وقال المازني : سألت الأصمعي وأبا زيد وأبا مالك عنه فقالوا : ما ندرى ما هو . (قول الأخفش : « أنا مذ ولدت أسأل عن هذا » من قبيل المبالغة ، فقد ولد قبل سيبويه وقبل وضع الكتاب !) . وانظر اللسان في آخر مادة عقل .

وقال السيرافي : ولم يفسر هذا الحرف فيما مضى إلى أن مات المبرد ، وفسره أبو إسحاق الزجاج بعد ذلك فقال : معناه على كلام تقدّم ، كأن قائلًا قال : زيد ليس بغافل عني ، فقال الجيب : بلى ، ما أغفله عنك ، انظر شيئًا ، أي تفقد أمرك ، فاحتج به على الحذف ، يريد : حذف (انظر) الناصب (شيئًا) .

(٢) فالمحذوف في (هل من طعام ؟) هو خبر (طعام) أي (في زمان) أو (في مكان) .

ترید (هل طعامٌ؟) ، ذ (مِنْ طعامٍ) في موضع (طعامٌ) ، كما كانت
(ما أتااني مِنْ رجلٍ) في موضع (ما أتااني رجلٌ) . ومثله جوابه : (ما
مِنْ طعامٍ) ^(١) .

(١) أي : ما من طعام في زمان (أو مكان) .

(١١) هذا باب يكون المبتدأ فيه 'مضمراً' ويكون المبنى عايه 'مظهراً' (١)

وذلك أنك رأيتَ صورة شخص، فصار آيةً لك على معرفة الشخص،
فقلت (عبدُ الله ورّبي)، كأنك قلت (ذاك عبدُ الله) أو (هذا عبدُ الله) .
أو سمعتَ صوتاً فعرفت صاحب الصوت، فصار آيةً لك على معرفته، فقلت
(زيدٌ ورّبي) . أو مَسِسْتَ جسداً ، أو شَمِمتَ ريحاً ، فقلت (زيدٌ) أو
(المِسْكُ) . أو ذُقْتَ طعاماً فقلت (العسلُ) . ولو حَدَّثْتَ عن شمائل
رجل فصار آيةً لك على معرفته لقلت (عبدُ الله)، كأن رجلاً قال (مررتُ
برجلٍ راحمٍ المساكينَ بارٌّ بالدينِ) فقلت (فلانٌ واللهِ) .

(١) ١/٢٧٩ . وهو عكس الباب السابق ، ويليه في « الكتاب » مباشرة .

(١٢) هذا باب ما يكون النداء فيه مضافاً إلى المنادى بحرف الاضافة (١)

وذلك في الاستغاثة والتعجب . وذلك الحرف اللام المفتوحة . وذلك قول الشاعر (وهو مُهْلِيل) :

(مديد)

يَا لَبَكْرٍ أَنْشِرُوا لِي كُلِّبًا يَا لَبَكْرٍ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارُ ؟ (٢)

فاستغاث بهم لأن يُنْشِرُوا له كليباً، وهذا منه وعيد وتهديد. وأما قوله (يا لبكر أين أين الفرار ؟) فإنما استغاث بهم لهم ، أي : لِمَ تَفِرُونَ ؟ استطالة عليهم ووعيداً .

(١) ٣١٨/١ - ٣٢٠ . أي: باب ما يكون فيه حرف النداء موصولاً بالمنادى بواسطة الحرف الذي يصل شيئاً بشيء (يعني لام الجر) . يقول ابن جني في الخصائص (٢٢٩/٣ - ٢٣٠) : « ألا ترى أن لام الجر في نحو (يا يزيد) دخلت موصلة لـ (يا) إلى المنادى كما توصل الباء الفعل في (نزلت بك) و (ظفرت به) » .

(٢) هذا هو الشاهد العاشر بعد المائة من شواهد شرح الكافية للرضي، وقد تحدث عنه البغدادي في الخزانة (ط بولاق ١/٣٠٠ وما بعدها = ط السلفية ١٤١/٢ وما بعدها = ط هارون ١٦٢/٢ وما بعدها) . يقال (أَنْشَرَ اللهُ الْمَيْتَ) إذا أحياء ، ويتمدى بدون الهمزة أيضاً نحو (تَشَرَّم اللهُ) .

وقال أمية بن أبي عائذ الهذلي : (مقارب)

ألا يا لقَوْمَ^(١) لَطِيفِ الخيالِ أَرَقَّ ، مِنْ نازِحِ ذِي دَلالٍ^(٢)

وقال قيس بن ذريح : (وافر)

تَكَنَّفَنِي الوُشاةُ فازعجوني فِيا لِلنَّاسِ لِلوِاشِي المَطاعِ

وقالوا (يا لَهِ) ، (يا لِلنَّاسِ) ، إذا كانت الاستغاثة به . فالواحد والجميع فيها سواء .

(١) أي : يا لقومي . فباء المتكلم تحذف من المنادى ولكن تبقى الكسرة قبلها دليلاً عليها . يقول سيبويه (٣١٦/١) : « وصار حذفها هنا لكثرة النداء في كلامهم حيث استغنوا بالكسرة عن الياء ، ولم يكونوا ليثبتوا حذفها إلا في النداء ، ولم يكن لبس في كلامهم لحذفها ... » واعلم أن بُقيان الياء لغة في النداء في الوقف والوصل ، تقول (يا غلامي أقبِلْ) ، وكذلك إذا وقفوا ؛ وكان أبو عمرو يقول « يا عبادي فاتقون » [الزمُر ١٦] ، في المصحف الإمام : يا عباد .

(٢) يستغث بقومه من طيف خيال حبيبه البعيد ذى الدلال ، وهو الطيف الذي منع عنه النوم . فالمستغاث به قومه ، واللام معه مفتوحة . والمستغاث منه هو الطيف ، واللام معه مكسورة . يقول السيرافي : « إن قيل : لِمَ كان فتح لام المدعو [المستغاث به] أولى من فتح لام المدعو له [المستغاث منه] ، قيل : لأن المدعو له لم يخرج عن منهاج ما تدخله اللام المكسورة ، لأنك إذا قلت (يا لِمَظْلوم) فمعناه : أدعوك للمظلوم ، فهو على منهاجه . والمدعو في دخول اللام عليه خارج عن القياس ، لأن المنادى لا يحتاج إلى لام ؛ فكان تغيير لاه أولى . »

وقال الآخر : (مديد)

يا لَقَوْمَ مَنْ لِلْعَلَى والمَسَاعِي يا لَقَوْمَ مَنْ لِلنَّدَى والسَّمَاحِ
يا لَعَطَافِنَا وَيَا كَرِيحَ وأبي الحُشْرَجِ الفتى النَفَّاحِ^(١)

ألا تراه كيف سَوَّوْا بين الواحد والجميع ؟

وأما في التعجب فقوله (وهو فرار الأسدي) : (طويل)

لَخُطَّابُ لَيْلَى - يَا لَبْرَثْنُ مِنْكُمْ - أَدَلُّ وَأَمْضَى مِنْ سُلَيْكِ المَقَانِبِ^(٢)

(١) « رثى رجلاً من قومه فيقول : لم يبق للعلی والمَسَاعِي من يقوم بها بعدهم .
والنَفَّاح : الكثير العطاء . ويروي الواضح وهو المشهور الكرم » (الشنتمري) .

و (يا لعطافنا ويا لرياح) هو الشاهد الثامن بعد المائة من شواهد شرح الكافية
للرضي ، وقد تحدث عنه البغدادي في الخزانة (ط بولات ٢٩٦/١ = ط السلفية
١٣٤/٢ = ط هارون ١٥٤/٢ وما بعدها) . وقد استشهد به الرضي على أن اللام
في المعطوف 'فتحت مثل لام المعطوف عليه لإعادة (يا) . و (أبي الحُشْرَج)
معطوف على (يا لعطافنا) كما يقول البغدادي .

(٢) (يا لبرثن منكم) جملة اعتراضية بين المبتدأ الذي تتصدره لام الابتداء
(لَخُطَّاب) وخبره (أدل) . و برثن : قبيلة . « وكانوا قد داخلوا امرأته
وأفسدوها عليه » فقال لهم هذا [يا لبرثن منكم] متعجباً من فعلهم . وجعلهم
في الاهتمام إلى إفسادها والتلطف في تغييرها عليه واستألتها أهدي من السُلَيْكِ
ابن السُلَيْكَةِ في الفلوات » (الشنتمري) . وهو أحد عدائي العرب وصعاليكهم ،
وكان يدعى أيضاً « سُلَيْكِ المَقَانِب » ؛ والمقانب جماعات الخيل ، واحداها
مِقْنَب .

وقالوا (يا لِلْعَجَبِ) و (يا لِلْفَلِيقَةِ)^(١) . كأنهم رأوا أمراً عجباً فقالوا (يا لَبْرُثُنَ) ، أي مِثْلُكُمْ دُعِيَ للعظام . وقالوا (يا لِلْعَجَبِ) و (يا لِلْمَاءِ) ، لما رأوا عجباً أو رأوا ماء كثيراً ؛ كأنه يقول : تعالَ يا عَجَبُ أو تعالَ يا ماء فإنه من أيامك وزمانك . ومثل ذلك قولهم (يا لِلدَّوَاهِي) أي : تعالين فإنه لا يُسْتَنَكِرُ لكن لأنه من أحيانكن .

وكل هذا في معنى التعجب والاستغاثَة ، وإلا لم يَجُزْ . ألا ترى أنك لو قلت (يا لَزَيْدٍ) وأنت تحدثه لم يَجُزْ^(٢) .

(١) الفليقة : الداهية .

(٢) وردت لام الاستغاثَة مفردة ، بدون مستغاث به بعدها ، في قول زهير ابن مسعود الضبِّي من بيتين له رواهما أبو زيد الأنصاري في « النوادر في اللغة » (حققه سعيد الشرتوني ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٦٧ ، ص ٢١) :

فخيرٌ نحن عند الناس منكم إذا الداعي المَثُوبُ قال يالا

أي (يالَ) ، فالألف الأخيرة للإطلاق . والتثويب : تثنية الدعاء ، والدعاء هنا للحرب .

ومن الطريف أن أبا علي الفارسي كان يحكم على الألف في (يال) هذه بأنها كالألف باب وساق . ورجعته كما يقول ابن جني في الخصائص (٢٢٨/٣ - ٢٢٩) أنه ولما خَلِطَتْ بها لام الجر من بعدها ، وَحَسُنَ قَطْعُهَا والوقوف عليها والتعليق لها في قوله (يالا) ، أشبهت (يال) هذه الكلمة الثلاثية التي عينها ألف ، فأوجب =

ولم يلزم في هذا الباب إلا (يا) للتنبيه لئلا تلتبس هذه اللام بلام التوكيد ^(١) ، كقولك (لعمرؤ خَيْرُ منك) . ولا يكون مكان (يا) سواها من حروف التنبيه نحو أي وهيا وأيا ؛ لأنهم أرادوا أن يميّزوا هذا من ذلك الباب الذي ليس فيه معنى استغاثه ولا تعجب .

وزعم الخليل أن هذه اللام بدل من الزيادة التي تكون في آخر الاسم إذا أضفت ^(٢) ، نحو قولك (يا عَجَباهُ) و (يا بَكْرَاهُ) إذا استغثت أو تعجبت ، فصار كل واحد منها يُعاقب صاحبه ، كما كانت هاء الجحاحجة

القياس أن يحكم عليها بأنها كباب وساق ونحو ذلك . يقول ابن جني : « فأنقِطُ لذلك ، وذهب بي استحساني إياه كل مذهب » ! وانظر أيضاً الجزء الأول من الخصائص ، ص ٢٧٦-٢٧٧ ؛ والجزء الثاني ص ٣٧٥-٣٧٦ .

وقوله (إذا الداعي الثوب قال يالا) هو الشاهد الرابع والثمانون من شواهد شرح الرضي على الكافية ، استشهد به على أن لام الاستغاثه تُحِلَّت بِحَرْفِ الدَّاءِ (يا) وجعلتا كالكلمة الواحدة ؛ انظر الحزانة للبغدادي (ط بولاق ١/٢٢٨ وما بعدها = ط السلفية ٢/٤ وما بعدها = ط هارون ٢/٦ وما بعدها) وانظر ابن هشام في « مغني اللبيب » (ط القاهرة ص ٢١٩ = ط دمشق ص ٢٤١) .

(١) أي لام الابتداء .

(٢) (إذا أضفت) أي إذا ألحقت في آخر الاسم الألف (التي تليها هاء السكت في الوقف) . وهذه الألف تلزم آخر المندوب في الأكثر من الكلام كقولك (وازيداه) أو (يا زيداه) تندب زيداً وتنفجس عليه .

مُعَاقِبَةُ يَاءِ الْجَحَاجِيحِ، وَكَمَا عَاقَبْتُ الْأَلْفُ فِي (يَمَانٍ) الْيَاءُ فِي (يَمَنِيَّ) ^(١١) .
وَنَحْوُ هَذَا فِي كَلَامِهِمْ كَثِيرٌ ، وَسْتَرَاهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

(١) أَيِ أَنَّ اللَّامَ الْمَفْتُوحَةَ فِي مِثْلِ (يَالْبَكْرُ) بَدَلَ مِنَ الْأَلْفِ الْآخِرَةِ فِي (يَا بَكْرَاهُ) ، كَمَا أَنَّ النَّاءَ الْمَرْبُوطَةَ فِي (الْجَحَاجِجَةُ) بَدَلَ مِنَ الْيَاءِ فِي (الْجَحَاجِيحُ) ، وَكَمَا أَنَّ الْأَلْفَ فِي (يَمَانٍ) بَدَلَ مِنَ يَاءِ النِّسْبَةِ فِي (يَمَنِيَّ) . وَالْجَحَاجِجَةُ وَالْجَحَاجِيحُ جَمْعَانِ لِلجَحَنجَاحِ وَهُوَ السَّيِّدُ .

(١٣) هذا باب من الاختصاص يجري على ما يجري عليه النداء ،
 فيجبي لفظه على موضع النداء نصباً لأن موضع النداء نصبٌ ،
 ولا تجري فيه الأسماء مجراها في النداء لأنهم لم يجزوها على
 حروف النداء ولكنهم أجرّوها على ما حمّل عليه النداء ^(١)

وذلك قولك (إنا معشر العرب نفعل كذا وكذا) ، كأنه قال
 (أعني) ^(٢) ، ولكنه فعلٌ لا يظهر ولا يستعمل كما لم يكن ذلك في النداء ؛
 لأنهم اكتفوا بعلم المخاطب ، وأنهم ^(٣) لا يريدون أن يحملوا الكلام على
 أوله ، ولكن ما بعده محمولٌ على أوله ^(٤) . وذلك نحو قوله (وهو عمرو بن

(١) ١ / ٣٢٧ - ٣٢٩ . وقوله (يجري على ما جرى عليه النداء) معناه أن
 الاختصاص يجري على مذهب النداء من نصب بفعل مضمر غير مستعمل لإظهاره ،
 وليس بنداء على الحقيقة (ابن يعيش ١ / ١٨) .

(٢) أي : إنا - (أعني) معشر العرب - نفعل كذا وكذا .

(٣) (وأنهم) أي : ولأنهم .

(٤) لا يريدون أن يحملوا الاسم الذي يراد تخصيصه على أول الجملة ، فيكون
 (معشر) خبر إن ؛ ولكن يريدون أن يكون ما بعد الاسم المنصوب بالاختصاص
 محمولاً على أول الكلام ، فتكون جملة (نفعل) خبر إن .

(الأَهَم) :

إِنَّا بَنِي مَنقَرٍ قَوْمٌ ذُو حَسَبٍ فِينَا سَرَاةُ بَنِي سَعْدِ وَنَادِيهَا^(١)

وقال الفرزدق :

أَلَمْ تَرَ أَنَا بَنِي دَارِمٍ زُرَّارَةٌ مِنَّا أَبُو مَعْبَدٍ^(٢)

فإنما اختصَّ الاسم هنا ليُعرفَ بما حُملَ على الكلام الأول ، وفيه معنى الافتخار .

وقال رؤبة :

(رجز)

بِنَا تَمِيمًا يُكْشَفُ الضَّبَابُ^(٣)

(١) الشاهد فيه نصب (بني) على الاختصاص . و (قوم) خبر إن . و بنو منقر : حيٌّ من بني سعد بن زيد مناة بن تميم . والسراة : السادة ، واحدهم سَرِيٌّ ، وهو جمع غريب لا يجري على واحد ، وإنما هو اسم يؤدِّي عن الجمع ، ولذلك جمع فـقـيـل سَرَوات . والنادي والندي : المجلس ، واشتقاقه من نداه القوم بعضهم بعضاً بالحديث ، أي : فينا مجتمع القوم وخوضهم في الرأي والتدبير وإصلاح أمر المشيرة ، (الشنمري) .

(٢) الشاهد فيه نصب (بني) على الاختصاص . و (زرارة) خبر أن . و زرارة هو ابن عُدَس بن زيد بن عبدالله بن دارم . يقول ابن دريد (الاشتقاق ، القاهرة ١٩٥٨ ، بتحقيق عبد السلام هارون ، ص ٢٣٥ و ٢٣٧) إن زرارة بن عدس كان سيداً وكان رئيس بني تميم يوم شُوَيْعِط ، وإن ابنه معبدٌ قد قاد ورأس .

(٣) الشاهد فيه نصب (تميمًا) على الاختصاص . وهذا هو الشاهد المـوـن =

وقال (نحن العرب أقرى الناس لضيف) . فإنما أدخلت الألف واللام ؛ لأنك أجزيت الكلام على ما النداء عليه ، ولم تُجَرِّهِ مُجَرِّى الأسماء في النداء ، ألا ترى أنه لا يجوز لك أن تقول (يا العرب) ، وإنما دخل في هذا الباب من حروف النداء (أي) وحدها فجرى مجراه في النداء (١) .

وأما قول لبيد :

= بعد المائة من شواهد شرح الكافية للرضي ، استشهد به على أن المنسوب على الاختصاص ربما كان علماً ؛ انظر الخزانة للبغدادي (ط بولاق ١٢/١ = ط السلفية ٣٦١/٢ وما بعدها = ط هارون ٤١٣/٢ وما بعدها) . والمخصوص قلتما يكون علماً (الأشموني ص ٤٧٩) . ويقول سيبويه (فيما يلي من نصنا هذا) إن أكثر الأسماء دخولاً في هذا الباب (بنو فلان) و (معشر) مضافة و (أهل البيت) و (آل فلان) .

وقد أورد سيبويه هذا البيت في موضع سابق من كتابه (٢٥٥/١) حيث قال إنه يجوز في قولك (مررت به المسكين) - وأنت تترحم - جرّ (المسكين) على البدل من الضمير المتصل قبله ، ورفع على تقدير (مررت به ، المسكين هو) أو على تقدير (المسكين مررت به) ، ونصبه كما نصب الراجز (تيماً) في البيت المذكور .

« وضرب الضباب مثلاً لنعمة الأمر وشدقه ، أي بنا تكشف الشدائد في الحرب وغيرها » (الشتيري) . و (بنا) متعلق بقوله (يكشف) ، و « قدّم للحصر (البغدادي) .

(١) انظر ص ٧١ فيما يلي ، مع الهامش الخامس .

(رجز)

نَحْنُ بنو أمّ البنين الأربعة^(١)

ونحن خيرُ عامر بن صَعَصَعَة

فلأينشدونه إلهاماً ، لأنه لم يُرد أن يجعلهم إذا افتخروا أن
يُعرفوا بأن عدّتهم أربعة ؛ ولكنه جعل (الأربعة) وصفاً ، ثم قال

(١) يقول الشنمري : « الشاهد فيه رفع قوله (بنو) لأن الأربعة ليس
فيها معنى فخر ولا تعظيم ، فيكون ما قبلها منصوباً على الاختصاص والفخر كما
تقدم في (بني منقر) ؛ وإنما هو مخبر بنسبهم وعدّتهم لا مفتخر . وأراد الخمسة
لأنهم خمسة معروفون ، فاضطرته القافية إلى الأربعة . وأمّ البنين هي زوج
مالك بن جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة ، وأولادها خمسة هم
عامر وطفيّل وربيعة وأبو لبيد الشاعر ، وعبيدة ومعاوية . انظر كتاب
المعارف لابن قتيبة (ص ٨٩) ، وأمالى المرتضى (القاهرة ، ١٩٥٤ ، بتحقيق
محمد أبو الفضل إبراهيم) ١ / ١٩٣ - ١٩٤ .

ويقول السيرا في إن أبا العباس المبرد يميز في هذا النصب أي : نحن بني
أمّ البنين الأربعة ، وهو على وجهين : أحدهما أن أمّ البنين امرأة شريفة ،
وبنوها الأربعة كلهم سيّد ، فالخبر هو (المطعمون) في البيت التالي ، فنصب على
الفخر . والوجه الآخر أنه لم يُرد معنى الفخر ، ونصبه على (أعني) بلامدح
ولا ذم . وقد رد السيرا في هذا التجويز وقال إن قول سيبويه أقرب .

وانظر خزانة الأدب للبغدادى (ط بولاق) ٤ / ١٧٣ - ١٧٥ .

(الْمُطْعِمُونَ ، الْفَاعِلُونَ) (١) " بعد ما حَلَّاهُمْ لِيُعْرِفُوا " (٢) .

وَإِذَا صَغُرَتِ الْأُمَرَاءُ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ تَعْظِيمِ الْأَمْرِ فِي هَذَا الْبَابِ . وَذَلِكَ
قَوْلُكَ (إِنَّا مَعَشَرَ الصَّعَالِكِ لَا قُوَّةَ بِنَا عَلَى الْمَرْوَةِ (٣)) .

وَزَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّ قَوْلَهُمْ (بِكَ اللَّهُ نَرْجُو الْفَضْلَ وَسُبْحَانَكَ اللَّهُ
الْعَظِيمَ) نَصَبُهُ (٤) كَنَصَبِ مَا قَبْلَهُ ، وَفِيهِ مَعْنَى التَّعْظِيمِ .

وَزَعَمَ أَنَّ دُخُولَ (أَيَّ) فِي هَذَا الْبَابِ (٥) يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَا

(١) يَشِيرُ بِهَذَا إِلَى الْبَيْتَيْنِ التَّالِيَيْنِ (شَرْحُ دِيْوَانِ لَبِيدٍ ، ص ٣٤٢) :

الْمُطْعِمُونَ الْجَفْنَةَ الْمُدْعَدَةَ
وَالضَّارِبُونَ الْهَامَ تَحْتَ الْخَيْضَةِ

(الْجَفْنَةُ : الْقَصْعَةُ الْكُبْرَى - الْمُدْعَدَةُ : الْمَلْوَةُ - الْهَامَ : الرُّؤُوسُ ، جَمْعُ
هَامَةٍ - الْخَيْضَةُ : الْبَيْضَةُ الَّتِي تَلْبَسُ عَلَى الرَّأْسِ) .

(٢) " بعد ما حَلَّاهُمْ لِيُعْرِفُوا " أَيَّ : بعد أن وصفهم لِيُعْرِفَ مِنْهُمْ .

(٣) الْمَرْوَةُ هِيَ الْمَرْوَةُ أَيْ الْإِنْسَانِيَّةُ .

(٤) نَصَبَ لَفْظَ (اللَّهُ) مَرَّتَيْنِ .

(٥) " وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ (أَمَّا أَنَا فَأَفْعَلُ كَذَا أَيُّهَا الرَّجُلُ) ، وَ(نَحْنُ نَفْعَلُ كَذَا
أَيُّهَا الْقَوْمُ) ، وَ(االلَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيْتَهَا الْعَصَابَةُ) ، جَعَلُوا (أَيْبًا) مَعَ صِفَتِهِ دَلِيلًا
عَلَى الْإِخْتِصَاصِ وَالتَّوَضُّيْحِ ، وَلَمْ يَعْثُوا بِالرَّجُلِ وَالْقَوْمِ وَالْعَصَابَةِ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا
كَتَبُوا عَنْهُ بَأَنَّا وَنَحْنُ وَالضَّمِيرُ فِي (لَنَا) ، كَأَنَّهُ قِيلَ : أَمَّا أَنَا فَأَفْعَلُ مُتَخَصِّصًا
بِذَلِكَ مِنْ بَيْنِ الرِّجَالِ ، وَنَحْنُ نَفْعَلُ مُتَخَصِّصِينَ مِنْ بَيْنِ الْأَقْوَامِ ، وَاغْفِرْ لَنَا
مُخْصِصِينَ مِنْ بَيْنِ الْعَصَائِبِ ، (مِنْ الْمَفْصَلِ لِلزَّمْخَشَرِيِّ كَمَا وَرَدَ فِي شَرْحِ ابْنِ
بَيْعِشِ ١٧/٢) .

حُمِلَ عَلَيْهِ النداء ، فكان هذا عندهم في الأصل أن يقولوا فيه (يا) ، ولكنهم خزلوها ^(١) وأسقطوها حين أُجْرَوْهُ عَلَى الْأَصْلِ ^(٢) .

واعلم أنه لا يجوز لك أن تُبَيِّمَ في هذا الباب فتقول (إني هذا أَفْعَلُ كَذَا وكذا) ^(٣) ، ولكن تقول (إني زيدا أَفْعَلُ) . ولا يجوز أن تَذْكُرَ إلا اسماً معروفاً ؛ لأن الأسماء إنما تَذْكُرُ هنا تأكيداً وتوضيحاً للمضمر ^(٤) وتذكيراً . فإذا أَهْمَتَ فقد جِثَّتْ بما هو أَشْكَلُ من المضمر . ولو جاز هذا لجازت النكرة فقلت (إنا قوماً) . فليس هذا من مواضع النكرة والمبهم ؛ ولكن هذا موضع بيان كما كانت التَّدْبِيَةُ موضع بيان ^(٥) .

(١) خزلوها : قطعوها .

(٢) « على الأصل ، أي على الأصل في أسلوب الاختصاص .

(٣) أسماء الإشارة ضرب من المبهم . يقول ابن يعيش ١٢٦/٣ : « ويقال لهذه الأسماء مبهمات لأنها تشير بها إلى كل ما بحضرتك ، وقد يكون بحضرتك أشياء فتُلَبِّسُ على المخاطب ، فلم يَدْرِ إلى أيها تشير ، فكانت مبهمة لذلك ؛ ولذلك لزماً البيان بالصفة عند الإلباس » .

(٤) « للمضمر ، أي للضمير قبلها . فـ (معشر) تؤكد وتوضح للضمير المتكلمين في قولك : إنا معشر العرب نفعل كذا وكذا .

(٥) يقول سيبويه في باب ما لا يجوز أن يُنْدَبَ (١ / ٣٢٤) : « وذلك قولك (وارجله) و (يارجله) . وزعم الخليل ويونس أنه قبيح وأنه لا يقال . وقال الخليل : إنما قبح لأنك أهيمت . ألا ترى أنك لو قلت (واهناه) كان قبيحاً ، لأنك إذا نذبت فإنما ينبغي لك أن تَقْبَحَ [أي : تتفجع] بأعرف الأسماء ، وأن تختص فلا تُبَيِّمَ ، لأن التَّدْبِيَةَ على البيان . ولو جاز هذا لجاز (يارجله ظريفاً) فكنت نادياً نكرة . وإنما كرهوا ذلك =

فَقَبَّحَ إِذَا ذَكَرُوا الْأَمْرَ تَوَكِيداً لَمَا يَعْظُمُونَ أَمْرَهُ أَنْ يَذْكُرُوهُ مَبْهَمًا .

وأكثر الأسماء دخولاً في هذا الباب (بنو فلان) و (مَعْشَر)
مضافة (وأهل البيت) و (آل فلان) .

ولا يجوز أن تقول (إنهم فعلوا أيتها العصابة) . إنما يجوز هذا
للمتكلم والمكلم المنادى ، كما أن هذا (١) لا يجوز إلا للحاضر .

وسالت الخليل ويونس عن نصب قول الصَّلْتَانِ العبدِيّ : (طويل)
أيا شاعراً لا شاعرَ اليومَ مثلهُ جريرٌ ولكن في كَلَيْبٍ تواضعُ (٢)

= أنه تفاحش عندهم أن يحتلطوا ويتفجعوا على غير معروف ، فكذلك تفاحش
عندهم في المبهم لإيهامه ، لأنك إذا ندبت تحبب أنك قد وقعت في عظيم وأصابك
جسم من الأمر ، فلا ينبغي لك أن تبهم . وكذلك (وآمن في الداراه) في
القبح . وزعم أنه لا يستقبح (وآمن حفر زمزماه) ، لأن هذا معروف بعينه ؛
كان التبيين في التذبة عذر للتفجع . فعلى هذا جرت التذبة في كلام العرب .
(الاحتلاط : الضجر والغضب - بثر زمزم حفرها عبدالمطلب بعد إسماعيل)

(١) « هذا » أي النداء .

(٢) يقول الشنمري : « الشاهد فيه على مذهب الخليل وسيبويه نصب
(شاعر) بإضمار فعل على معنى الاختصاص والتعجب ، والمنادى محذوف .
والمعنى : يا هؤلاء ، أو يا قوم ، عليكم شاعراً ، أو حسبكم به شاعراً - كما ذكر
سيبويه . وإنما امتنع عنده أن يكون منادى لأنه نكرة عنده يدخل فيه كل
شاعر بالحضرة ، وهو إنما قصد شاعراً بعينه وهو جرير ؛ وكان ينبغي أن يبينه
على الضم ، على ما يحري به الخصوص بالنداء . وقوله (جرير) محمول على إضمار =

فزعما أنه غير منادى ، وإنما انتصب على إضمار ، كأنه قال (يا قائل الشعر شاعراً) . وفيه معنى (حَسْبُكَ به) ، كأنه حيث نادى قال (حَسْبُكَ به) ، ولكنه أضمره كما أضمرنا في قوله (تَاللهِ رَجُلًا) ^(١) وما أشبهه مما ستجده في الكتاب إن شاء الله .

وَمَا جاء وفيه معنى التعجب كقولك (يالكَ فارساً) قول شَرِيح ابن الأَحوص الكلبي ^(٢) :
(وافر)
تَمَنَّي لِيَلْقَانِي لَقِيطُ أَعَامِر لَكَ بَنَ صَعَصَعَةَ بَنِ سَعْدٍ ^(٣)

= مبتدأ أي (هذا المتعجب منه جرير) . ويجوز عندي أن يكون قوله (شاعراً) منادى جرى على لفظ المنكور وإن كان مخصوصاً معروفاً لوصفه بالجملة التي بعده ، والجملة لا يوصف بها إلا النكرة ... يقول هذا إذ دُعِيَ به ليحكم للفرزدق وجرير فيما كان بينهما من الافتخار ، ففضل جريراً في الشعر ، وفضل الفرزدق في الشرف والفضل ؛ ولذلك قال (ولكن في كليب تواضع) ، وكليب رهط جرير من تميم . وانظر المقتضب للبرد ٤ / ٢١٥ - ٢١٦ .

والبيت هو الشاهد الحادي عشر بعد المائة من شواهد شرح الكافية للرضي ، استشهد به على أن المنادى من قبيل الشبيه بالمضاف إذا كان موصوفاً بجملة ؛ انظر الخزانة للبغدادي (ط بولاق ١ / ٣٠٤ وما بعدها = ط السلفية ٢ / ١٥١ وما بعدها = ط هارون ٢ / ١٧٤ وما بعدها) .

(١) التقدير : تَاللهِ حَسْبُكَ به رجلاً .

(٢) هو الأَحوص أبو شريح عند الشنتمري ، ويزيد بن عمرو بن الصُّعْقِي الكلبي عند البرد (الكامل ٣ / ٣٥٧) .

(٣) يقول الشنتمري : الشاهد في قوله (لك) . والمعنى : يا عامرُ دعاني =

وإنما دعاهم لهم تعجباً ، لأنه قد تبين لك أن المنادى يكون فيه معنى (أفعل به)^(١) ، يعني (يا لك فارساً) . وزعم الخليل أن هذا البيت مثل ذلك :

(بسيط)

أَيَّامٌ جُمِلَ خَلِيلًا لَوْ يَخَافُ لَهَا صُرْمًا لَخَوِطَ مِنْهُ الْعَقْلُ وَالْجَسَدُ^(٢)

= لك . والمعنى معنى التعجب كما يقول : يا لك فارساً ، أي : يا هذا دعائي لك من فارس ، أي : أعجب لك في هذه الحال . فبيّن سيبويه بهذا أن المنادى قد 'يخص' بالنداء على معنى التعجب لا على معنى الدعاء إلى أمر . وكان لقيط بن زرارة التميمي قد توقع الأحواس أبا شريح الكلبي وغنى أن يلقاه فيقتله ، فقال هذا متعجباً لقومه [قوم الشاعر] بني عامر من قنسيه لقتله وتوعده له ... وأراد : عامر بن صعصعة ، فرخّم .

(١) أي أن المنادى قد يكون فيه معنى التعجب الذي يدل عليه (أفعل به) و (ما أفعله) .

(٢) الصُرْم (بالضم) كالصُرْم (بالفتح) مصدر صرّمه يصرّمه أي قطعه بائناً . ويقول الشنتمري : « الشاهد فيه نصب (خليل) على الاختصاص والتعجب . والمعنى : أيام جل لو يخاف لها صرماً ، أي أيام كونها هكذا . ثم قال (خليل) أي (أعجيب بها خليل) و (ما أعجبها خليل) ؛ وهو مناسب لما قبله لما فيه من معنى الاختصاص والتعجب . و يروى (أَيَّامٌ جُمِلَ خَلِيلٌ) على الابتداء والخبر وإضافة (الأيام) إلى الجملة لأنها ظرف زمان ؛ وهذا أبين وأحسن ولا شاهد فيه .

وقال في قول الشاعر :

(رجز)

يا هَندُ هَندُ بينَ خَلْبٍ وَكَبِدٍ^(١)

يجعلها نكرة^(٢) . وقد يجوز أن تقول بعد النداء مُقْبِلًا عَلَى مَنْ
تَحَدَّثُهُ هَندُ هَندُ بينَ خَلْبٍ وَكَبِدٍ ، فيكون معرفة .

(١) الخلب : لُحْمَةٌ تصل ما بين الكبد وزياقتها ، فجعلها في الاتصال
بنفسه قد حلت ذلك المثلّ (الشنتمري) .

(٢) (يجعلها نكرة) أي أن الشاعر يجعل هَندُ الثانية نكرة . يقول
الشنتمري : « الشاهد فيه حمل هَندُ الثانية على إضمار مبتدأ وتقديرها نكرة
موصوفة بما بعدها . والتقدير : أنت هَندُ مستقرة بين خلب وكبد ، كما يقال :
أنت زيدٌ من الزيدين ، فيجعل نكرة » .



(١٤) هذا باب الحروف التي لا يليها بعدما إلا الفعل ، ولا تُغَيَّرُ
الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء منها^(١)

فمن تلك الحروف (قَدْ) ، لا يُفصل بينها وبين الفعل بغيره . وهو
جواب لقوله (أَفَعَلَ ؟) ، كما كانت (مَا فَعَلَ) جواباً لـ (هَلْ فَعَلَ ؟)
إذا أخبرته أنه لم يقع . و (لَمَّا يَفْعَلْ) و (قَدْ فَعَلَ) إنما هما لقوم ينتظرون
شيئاً ، فَمِنْ ثَمَّ أَشْبَهَتْ (قَدْ) (لَمَّا) في أنها لا يُفصلُ بينها وبين الفعل .

ومن تلك الحروف أيضاً (سَوْفَ يَفْعَلُ) ، لأنها بمنزلة السين التي في
قولك (سَيَفْعَلُ) . وإنما تدخل هذه السين على الأفعال . وإنما هي إثبات
لقوله (لَنْ يَفْعَلَ) ، فأشبهتها في أن لا يُفصلَ بينها وبين الفعل .

ومن تلك الحروف (رُبَّمَا) و (قَلَّمَا) وأشباهما . جعلوا (رُبَّ) مع
(مَا) بمنزلة كلمة واحدة ، وهَيَّئُوهَا لِيُذَكِّرَ بعدها الفعل ، لأنه لم يكن لهم
سبيل إلى (رُبَّ يَقُولُ) ولا إلى (قَلَّ يَقُولُ) ، فالحقوهما (مَا)
وأخلصوهما للفعل .

ومثل ذلك (هلاً) و(لَوْلاً) و(ألاً) ، أزموهنّ (لا) ، وجعلوا كل واحدة مع (لا) بمنزلة حرف واحد ، وأخلصوهنّ للفعل حيث دخل فيهن معنى التحضيض .

وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم . قال :
(طويل)
صَدَدْتُ فَأَطَوَلْتُ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ^(١)

(١) أورد سيبويه هذا البيت في صدر كتابه (١٢/١) ونسبه إلى عمر بن أبي ربيعة . ولكن نسبه الشنمري هناك إلى المَرَارِ الفُقَيْسِيّ ، وكذلك ابن هشام في مغني اللبيب (ط القاهرة ص ٣٠٦-٣٠٧ = ط دمشق ص ٣٣٩) . يقول سيبويه (١٢/١) : « ويحتملون قبج الكلام حق يضعوه في غير موضعه لأنه مستقيم ليس فيه نقص . فمن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة (البيت) . وإنما الكلام : قلما يدوم وصال » .

وأورد ابن هشام البيت ، وهو بصدد الكلام على (ما) الزائدة الكافة عن عمل الرفع أي التي تكف (قلّ) و(كثر) و(طال) عن رفع الاسم بعدها على الفاعلية . قال : « فأما قول المَرَارِ (البيت) فقال سيبويه : ضرورة . فقليل : وجه الضرورة أن حقها أن يليها الفعل صريحاً والشاعر أولاهها فعلاً مقدراً ، وأن (وصال) مرتفع بـ (يدوم) محذوفاً مفسراً بالمذكور . وقيل : وجهها أنه قدّم الفاعل ، وردّه ابن السّيد بأن البصريين لا يحيزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر . وقيل : وجهها أنه أناب الجملة الاسمية عن الفعلية كقوله :

[وَتَبَسَّتْ لِي لِي أَرْضُكَ بِشَفَاعَةِ إِلِيْ] فهلاّ نفسُ ليلى شفيعُها وزعم المبرد أن (ما) زائدة و(وصال) فاعل لا مبتدأ . وزعم بعضهم أن (ما) مع هذه الأفعال مصدرية لا كافة . وانظر خزانة الأدب للبغدادى (ط بولاق) ٢٨٧/٤-٢٨٩ . ولكن انظره المقتضب ، للمبرد ٨٤/١ مع الهامش الأول . =

واعلم أنه إذا اجتمع بعد حرف الاستفهام نحو (هَلْ) و (كَيْفَ)
 و (مَنْ) اسم وفعل ، كان الفعل بأن يَلِيَّ حرف الاستفهام أو لِيَّ ؛ لأنها
 عندهم في الأصل من الحروف التي يُذكر بعدها الفعل ، وقد بُيِّنَ حالهنَّ (١) .

= وقال الشاعر (أطولت) على الأصل بدون إعلال ، ولم يقل (أطلت)
 بالإعلال على القياس ، وذلك كما في (استعوذ) في مثل قوله تعالى : « استعوذ
 عليهم الشيطان » (المجادلة ١٩) . انظر النصف لابن جني ١٩٠/١ - ١٩١ - ٢٦٧ - ٢٦٨ ،
 حيث استدل بمثل هذه الأشياء الشاذة على أن مثل (أجاد) أصله (أجود) وأن
 مثل (استعاذ) أصله (استعوذ) . وانظر أيضاً الإنصاف لابن الأنباري ، ص ١٤٤ ،
 حيث استدل بها على أن تصحيح العين في نحو (ما أقومه) و (ما أبيعه) لا يخرجها
 عن أن يكون فعلاً ماضياً كما يقول البصريون ، ولا يجعله اسماً كما يقول الكوفيون ؛
 وهي المسألة الخامسة عشرة من مسائل الخلاف بينهم .
 والتاء في كل من (صددت) و (أطولت) في البيت مفتوحة بدليل البيت
 الذي قبله :

صرمت ولم تصرم وأنت صروم وكيف تصابى من يُقال : « حلِمُ »
 انظر ملاحظة محمد علي النجار في الهامش الرابع من ص ١٤٣ من الجزء الأول
 من « الخصائص » لابن جني .

(١) في الباب الذي يسبق هذا في « الكتاب » (١/٥٦ - ٤٥٨) : باب الحروف
 التي لا تَقْدَمُ [أي : تَتَقَدَّمُ] فيها الأسماء الفعل .

(١٥) هذا باب الحروف التي يجوز أن يليها بعدها

الأسماء ، ويجوز أن يليها بعدها الأفعال ^(١)

وهي (الكن) و (إنما) و (كأنما) و (إذ) ونحو ذلك ، لأنها حروف لا تعمل شيئاً، وتُرِكَت الأسماء بعدها على حالها كأنه لم يُذكر قبلها شيء ، فلم يُجاوزَ ذاها ، إذ كانت لا تغيّر ما دخلت عليه فيجعلوا الاسم أولى بها من الفعل ^(٢) .

سألت الخليل عن قول العرب (انتظِرْني كما آتَيْكَ) و (ارْقُبْني كما ألْحَقْكَ) ، فزعم أن (ما) والكاف جعلتا بمنزلة حرف واحد، وصيرت للفعل كما صيرت للفعل (رُبّما) ، والمعنى (لَعَلِّي آتَيْكَ) ، فَمِنْ ثَمَّ لم ينصبوا به الفعل كما لم ينصبوا بـ (رُبّما) ^(٣) . قال رؤبة : (رجز)

لا تَشْتَمُ النَّاسَ كما لا تُشْتَمُ

(١) ٤٥٩/١ - ٤٦٠ .

(٢) لا تعمل في الاسم إذا دخلت عليه ، ولهذا لا يكون الاسم أولى من الفعل بالجميـء بعدها .

(٣) ذهب الكوفيون إلى أن (كما) تأتي بمعنى (كَيْسَها) ، وينصبون بها ما =

قُلْتُ لَشَيْبَانَ أَذْنُ مِنْ لِقَائِهِ
كَمَا تُغَدِّي النَّاسَ مِنْ شِوَانِهِ^(١)

=بعدها ، ولا يمتنعون جواز الرفع ، واستحسنه أبو العباس المبرد من البصريين .
واحتج الكوفيون بأن نصب الفعل بعد (كما) جاء كثيراً في كلام العرب .
وذهب البصريون إلى أن (كما) لا يجوز نصب الفعل بها ، لأن الكاف فيها كاف
التشبيه أدخلت عليها (ما) وجُعلا بمنزلة حرف واحد ، كما أدخلت على (رُبَّ)
وجُعلا بمنزلة حرف واحد ، ويليهما الفعل كـ (ربما) ، وكما أنهم لا ينصبون
الفعل بعد (ربما) فكذلك ما هنا . ورد البصريون شواهد الكوفيين زاعمين أن
روايتهما على غير ما ذكره الكوفيون .

وهذه هي المسألة الحادية والثمانون من مسائل الخلاف التي أوردها ابن الأنباري
في « الإنصاف » . وانظر خزانة الأدب للبغدادي (ط بولاق) ٣/٥٩١-٥٩٢
و ٤/٢٨٢ و ٢٨٦-٢٨٧ .

(١) يقول أبو النجم العجلي هذا لابنه شيبان يأمره باتباع ظليم (والظلم :
الذِّكْر من النعام) والدنو منه لعله يصيده فيطعم الناس من شوائه (الشنتمري) .
والبيتان في « الإنصاف » لابن الأنباري (ص ٥٩١) شاهدان على رفع الفعل بعد (كما) .

(١٦) هذا باب نفى الفعل^(١)

إذا قال (فَعَلَ) فإن نفيه (لَمْ يَفْعَلْ). وإذا قال (قَدْ فَعَلَ) فإن نفيه (لَمْ يَفْعَلْ). وإذا قال (لَقَدْ فَعَلَ) فإن نفيه (مَا فَعَلَ)؛ لأنه كأنه قال (والله لَقَدْ فَعَلَ) فقال (والله مَا فَعَلَ).

وإذا قال (هو يفعلُ) أي هو في حالِ فَعَلٍ، فإن نفيه (ما يفعلُ). وإذا قال (هو يفعلُ) ولم يكن الفعل واقعاً، فنفيه (لا يفعلُ). وإذا قال (كَيْفَعَلَنُ) فنفيه (لا يفعلُ)؛ كأنه قال (والله ليفعلنُ)، فقلت (والله لا يفعلُ). وإذا قال (سوف يفعلُ) فإن نفيه (لن يفعلُ).

(١٧) هذا باب (أم) إذا كان الكلام بها بمنزلة (أيهما) و (أيهم) (١)

وذلك قولك (أزیدُ عندك أم عمرو؟) و (أزیداً لقيت أم بشر؟).
فانت الآن مُدْعٍ أَنْ عنده أحدهما ؛ لأنك إذا قلت (أُيها عندك ؟)
و (أُيها لقيت ؟) فانت مُدْعٍ أَنْ المسئول قد لقي أحدهما أو أن عنده
أحدهما ، إلا أن عِلْمَكَ قد استوى فيهما لا تدري أيهما هو .

والدليل على أن قولك (أزیدُ عندك أم عمرو؟) بمنزلة قولك (أُيها
عندك ؟) أنك لو قلت (أزیدُ عندك أم بشر؟) فقال المسئول (لا) كان
مُحالاً ؛ كما أنه إذا قال (أُيها عندك ؟) فقال (لا) فقد أحال .

واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن ؛ لأنك لا تسأله
عن اللُّقَى ، وإنما تسأله عن أحد الاسمين لا تدري أيهما هو ، فبدأت
بالاسم لأنك تقصد قَصْدَ أَنْ يبين لك أي الاسمين عنده ، وجعلت الاسم

(١) ٤٨٢/١-٤٨٣ . وهذه هي أم المتصلة . والنص التالي عن أم المنقطعة .
ولنا بحث عن (أم) ونظائرها في اللغات السامية تجده في كتابنا «دراسات في فقه
اللغة العربية» (بيروت ١٩٦٩ . مكتبة لبنان) ، ص ٦٠-٦٤ .

الآخر عديلاً للآول، وصار الذي لا تسأل عنه بينهما .

ولو قُلْتَ (أَلْقَيْتَ زَيْدًا أَمْ عَمْرًا ؟) كان جائزاً حسناً ، ولو قلت (أَعِنْدَكَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرٌ ؟) كان كذلك ؛ وإنما كان تقديم الاسم ههنا أحسن . ولم يَجْزُ لِلْآخِرِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُؤَخَّرًا ؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ أَحَدَ الْأَسْمَاءِ ، فَبَدَأَ بِأَحَدِهِمَا لِأَنَّ حَاجَتَهُ أَحَدُهُمَا ، فَبَدَأَ بِهِ مَعَ الْقِصَّةِ الَّتِي لَا يَسْأَلُ عَنْهَا ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَسْأَلُ عَنْ أَحَدِهِمَا مِنْ أَجْلِهَا ، فَإِنَّمَا يَفْرَغُ مِمَّا يَقْصِدُ قَصْدَهُ بِقِصَّتِهِ ثُمَّ يَعْدِلُهُ بِالثَّانِي .

ومن هذا الباب قوله (ما أبالي أزيداً لقيت أم عَمْرًا) و (سواء عليّ أبشراً كلّمت أم زَيْدًا) ، كما تقول (ما أبالي أيّهما لقيت) . وإنما جاز حرف الاستفهام ههنا ، لأنك سوّيت الأمرين عليك كما استوى علمك حين قُلْتَ (أزيدٌ عندك أم عمرو ؟) . فجرى هذا على حرف الاستفهام ، كما جرى على حرف النداء قولهم (اللهم اغفر لنا أيّتها العصابة)^(١) ؛ وإنما لزمنا (أم) ههنا لأنك تريد معنى (أيّهما) . ألا ترى أنك تقول (ما أبالي أيّ ذلك كان) و (سواء عليّ أيّ ذلك كان) ؛ فالمعنى واحد ، و (أيّ) ههنا تحسن وتجاوز كما جازت في المسألة^(٢) .

(١) المقصود بالمصابة قوم المتكلم نفسه . وليس في هذا نداء ولكنّه اختصاص ، وقد جرى الاختصاص على حرف النداء (وهو يا المحذوفة قبل أيّ) ، لأن الاختصاص يجري على ما جرى عليه النداء . راجع النص الثالث عشر فيما مضى من نصوص سيبويه .

(٢) المسألة : السؤال ، أي الاستفهام .

ومثل ذلك (ما أذري أزيدُ ثمَّ أم عمرو) و (ليت شعري أزيدُ عندك أم عمرو) . فإنما أوقعت (أم) ههنا كما أوقعت في الذي قبله ؛ لأن ذا يجري على حرف الاستفهام - حيث استوى علمك فيهما - كما جرى الأول . ألا ترى أنك تقول (ليت شعري أفيها ثمَّ) و (ما أدرى أفيها ثمَّ) ، فيجوز (أفيها) ويحسن كما جاز في قولك (أفيها ثمَّ ؟) .

وتقول (أضربت زيدا أم قتلته ؟) . فالبدء بالفعل ههنا أحسن ، لأنك إنما تسأل عن أحدهما لا تدري أفيها كان ، ولم تسأل عن موضع أحدهما ^(١) . فالبدء بالفعل ههنا أحسن ، كما كان البدء بالاسم ثمَّ أحسن فيما ذكرنا ، كأنك قلت (أيُّ ذاك كان بزيدا ؟) . وتقول (أضربت أم قتلت زيدا ؟) ، لأنك مدَّعٍ أحدَ الفعلين ولا تدري أفيها هو ، كأنك قلت (أيُّ ذاك كان بزيدا ؟) . وتقول (ما أدرى أقام أم قعد) إذا أردت (ما أدرى أيُّ ذاك كان) . وتقول (ما أدرى أقام أو قعد) ^(٢) إذا أردت أنه لم يكن بين قيامه وقعوده شيء ، كأنه قال (لا أدعي أنه كان منه في تلك الحال قيام ولا قعود) أي (لم أعد قيامه قياماً ، ولم يستين لي قعوده بعد قيامه) ؛ وهو كقول الرجل (تكلم ولم يتكلم) .

(١) أي لم تسأل عن وقوع عليه الضرب أو القتل .

(٢) لاحظ استعمال (أو) في هذه العبارة .

(١٨) هذا باب (أم) منقطعة^(١)

وذلك قولك (أعمر وُعندك أم عندك زيد؟). فهو ليس بمنزلة (أيهما عندك؟). ألا ترى أنك لو قلت (أيهما عندك عندك؟) لم يستقيم إلا على التكرير والتوكيد؟

ويدلّك على أن هذا الآخر منقطع من الأول قول الرجل (إنها لإبل، أم شاء^٢ يا قوم؟). فكما جاءت (أم) ههنا بعد الخبر منقطعة، كذلك تجيء بعد الاستفهام. وذلك أنه حين قال (أعمر وُعندك؟) فقد ظنّ أنه عنده ثم أدركه مثل ذلك الظن في زيد بعد أن استغنى كلامه^(٣). ومثل ذلك (إنها لإبل، أم شاء؟)، إنما أدركه الشك حيث مضى كلامه على اليقين.

وبمنزلة (أم) هنا قوله عز وجل: «الم تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه»^(٤)، فجاء هذا الكلام على كلام العرب

(١) ١٨٤/١-٤٨٥.

(٢) استغنى كلامه: «تم».

(٣) السجدة ١-٣.

لِيَعْرِفُوا ضَلَالَتَهُمْ^(١) . ومثل ذلك : « أليس لي مُلْكُ مصر وهذه الأنهار تجري من تحتي أفلا تبصرون أم أنا خيرٌ من هذا الذي هو مهينٌ »^(٢) ، كأن فرعون قال (أفلا تبصرون أم أنتم بُصراء ؟) ؛ فقلوه (أم أنا خيرٌ من هذا) بمنزلة (أم أنتم بصراء) ، لأنهم لو قالوا (أنت خيرٌ منه) كان بمنزلة قولهم (نحن بُصراء) ، وكذلك (أم أنا خيرٌ) بمنزلة لو قال (أم أنتم بصراء) .

ومثل ذلك قوله تعالى : « أَمْ اتَّخَذَ عِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاهُمْ بِالْبَنِينَ »^(٣) ؛ فقد علم النبي ﷺ والمسلمون أن الله عز وجل لم يَتَّخِذْ ولداً ، ولكنه جاء على حرف الاستفهام لِيُبَيِّنَ ضَلَالَتَهُمْ . ألا ترى أن الرجل يقول للرجل (آل سعادة أحبُّ إليك أم الشقاء ؟) ، وقد عِلِمَ أن السعادة أحبُّ إليه من الشقاء ، وأن المستول يقول (السعادة) ، ولكنه أراد أن يُبَيِّنَ صاحبَه وأن يُعْلِمَه .

ومن ذلك أيضاً (أعندك زيدٌ أم لا ؟) ، كانه حيث قال (أعندك

(١) جاء هذا على كلام العرب ليعرفوا ضلالتهم ، وذلك لأن العربي يأتي بأمر المنقطة حين يدركه الشك بعد أن مضى كلامه على اليقين . وأول الكلام في هذه الآيات الكريمة « تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين » يقين لا يمكن أن يدركه شك في نفس المؤمن ، ولكن الشك يأتي من جهة الكافرين الضالين ؛ ولهذا أجري الاستئناف بأمر على ألسنتهم .

(٢) الزخرف ٥١ - ٥٢ .

(٣) الزخرف ١٦ .

زيد ؟) كان يظن أنه عنده ، ثم أدركه مثل ذلك الظن في أنه ليس عنده فقال (أم لا ؟) .

وزعم الخليل أن قول الأخطل :
(كامل)
كَذَّبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ غَلَسَ الظَّلامَ مِنَ الرَّبَابِ خِيالاً^(١)

(١) البيت مطلع قصيدة في ديوانه الذي نشره الأب أنطوان صالحاني اليسوعي (الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٦٩) ، ص ٤١ وما بعدها . كذبتك عينك : أوهمتك عينك أنها زأت ولم تحرّ . الغلس : ظلمة آخر الليل . الرباب : اسم امرأة ، ومعناه في اللغة : السحاب الأبيض .

يقول الشنتمري : « الشاهد فيه إتيانه بأم منقطعة بعد الخبر حملًا على قولهم (إنها لإبل أم شاء) . ويجوز أن تحذف ألف الاستفهام ضرورة لدلالة (أم) عليها ، والتقدير : أكذبتك عينك أم رأيت » . وهذا التقدير الثاني أجازة سيبويه نفسه فيما يلي من هذا النص ، وعليه تكون (أم) متصلة .

والبيت هو الشاهد الخامس بعد التسمانة من شواهد شرح الكافية الرضي ، استشهد به على حذف همزة المعادلة لأم للضرورة ، وهو التقدير الثاني الذي أجازة سيبويه ؛ انظر الخزانة للبغدادي (ط بولاق) ٤/٥٢ وما بعدها ، وكذلك ٥٠٢/٢ . وأجاز المبرد في المقتضب (٢٩٥/٣) التفسيرين .

وفي مفتي اللبيب لابن هشام (ط القاهرة ص ٤٥ = ط دمشق ص ٤٥) أن أبا عبيدة استشهد بيت الأخطل على أن (أم) قد تأتي بمعنى الاستفهام المجرد (بدون إضراب) ، وقال إن المعنى في البيت : هل رأيت ؟ وكلام أبي عبيدة هذا يخالف ما هو ثابت بالشواهد من أن (أم) المنقطعة تقدّر بحرف الإضراب (بل) مع همزة الاستفهام على معنى : بل أكذا ؟ فالتقدير في بيت الأخطل : =

كقولك (إنها لإبل ، أم شاء ؟) . ومثل ذلك لكثير عزّة :

(طويل)

أليسَ أبي بالنضر أم ليس والدي لكلّ نجيبٍ من خِزاعةٍ أزهرًا^(١)

ويجوز في الشعر أن يريد بـ (كَذَبْتَكَ) الاستفهام ويُحذف الألف .

= كذبتك عينك ، بل أرايت ؟

ويجب الانتباه إلى أن أم المنقطعة تقدّر ببل وهزة الاستفهام معاً لا ببل المجردة من الاستفهام ، فهذه تحقّق ما بعدها . يقول السيرافي (كما في هامش كتاب سيويه ١/٤٨٤) : « شبه النحويون (أم) في هذا الوجه ببل . ولم يريدوا بذلك أن ما بعد (أم) محقق كما يكون ما بعد (بل) محققاً ، وإنما أرادوا أن (أم) استفهام مستأنف بعد كلام يتقدمها كما أن (بل) تحقيق مستأنف بعد كلام يتقدمها . والدليل على أنها ليست بمنزلة (بل) مجردة قوله عزّ وجلّ : « أم اتخذ مما يخلق بنات » (الآية) ؛ ولا يجوز أن تكون بمعنى (بل اتخذ) ، تعالى الله عن ذلك ! وتقديره في اللفظ (اتخذ) بالألف للاستفهام . والمعنى الإنكار والرد لما ادعوه ، لأن ألف الاستفهام قد تدخل للتقرير والرد والإنكار والتوبيخ والتوعد . »

(١) الأزهر : السير والمشرق الوجه . ويقول الشنتمري : « الشاهد في وقوع (أم) لسؤال بعد سؤال . والمعنى (أليسَ أبي بالنضر؟ بل أليس والدي لكلّ نجيب ؟) . وتكرير (ليس) بعد (أم) يدل على انقطاعها ... والنضر أبو قريش ، وهو النضر بن كنانة . وخِزاعة من الأزد ، وكانت فيما يزعم النسابون من ولد النضر بن كنانة ؛ فعحقّق كثير - وهو من خِزاعة - أنها من قريش من ولد النضر بن كنانة . »

قال التميمي (الأسود بن يعفر) :
(طويل)
لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا
شَعِثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شَعِثُ ابْنُ مِنْقَرٍ^(١)

وقال عمر بن أبي ربيعة :
(طويل)
لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا
بِسَبْعِ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أَمْ بَثْنِ^(٢)

(١) يقول الشنتمري : «الشاهد فيه حذف ألف الاستفهام ضرورة لدلالة (أم) عليها . ولا يكون هذا إلا على تقدير الألف ، لأن قوله (ما أدري) يقتضي وقوع الألف ، وأم مساوية لها ، كما تقول (ما أدري أزيد في الدار أم عمرو؟) . والمعنى : ما أدري أشعث من بني سهم أم هم من بني منقر . وشعث حي من تميم ثم من بني منقر ، فجعلهم أدياء وشك في كونهم منهم أو من بني سهم . وسهم هنا حي من قيس . وانظر خزانة الأدب للبغدادى (ط بولاق) ٤/٥٠ وما بعدها . وأم هنا متصلة ، وهي متصلة أيضاً في البيت التالي .

(٢) التقدير (ما أدري أبسبع رمين الجمر أم بثن) ، فحذفت همزة الاستفهام قبل (بسبع) ضرورة لدلالة (أم) عليها ؛ و(أم) متصلة هنا كما في البيت السابق .

ويرد البيت في «مغني اللبيب» (ط القاهرة ص ١٤ = ط دمشق ص ٧) شاهداً على جواز حذف همزة الاستفهام قبل (أم) ، وأوله فيه (فوالله) مكان (لعمرك) . ويروى البيت على وجه آخر في «شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة الخزومي» ، محمد محيى الدين عبد الحميد (ط القاهرة ١٩٦٠ ، الطبعة الثانية) ص ٢٦٦ :
فوالله ما أدري وإني لحاسب
بسبع رميت الجمر أم بثن

وهذه رواية الزبيسر بن بكشار كما في شرح شواهد المغني للشبوطي (ط مصر ص ١١ = ط دمشق ص ٣٢) . وانظر خزانة الأدب للبغدادى (ط بولاق) ٤/٤٧ وما بعدها .

(١٩) هذا باب النون الثقيلة والخفيفة ^(١)

اعلم أن كل شيء دخلته الخفيفة فقد تدخله الثقيلة ، كما أن كل شيء تدخله الثقيلة تدخله الخفيفة. وزعم الخليل أنها تأكيد كـ (ما) التي تكون فصلًا ^(٢) ، فإذا جئت بالخفيفة فانت مؤكّد ، وإذا جئت بالثقيلة فانت أشدّ تأكيداً . ولها مواضع سائينها إن شاء الله . ومواضعها في الفعل .

فمن مواضعها الفعل الذي للأمر والنهي . وذلك قولك (لا تَفْعَلَنَّ ذاك) (وأضرِبَنَّ زيداً) . فهذه الثقيلة . وإذا خففت قلت (أفعَلَنَّ ذاك) و (لا تضرِبَنَّ زيداً) .

ومن مواضعها الفعل الذي لم يجب الذي دخلته لامُ القسم ، فذلك لا تفارقه الخفيفة أو الثقيلة ؛ لزمه ذلك كما لزمته اللام في القسم ، وقد بينا

(١) ١٤٩/٢ - ١٥٣ .

(٢) أي مثل (ما) التي تقع بين حروف الجزاء والفعل ، و (ما) في مثل (بعينٍ ما أَرَيْتُكَ) . وسيتحدث سيبويه عن ذلك كله فيما يلي من هذا الباب .

ذلك في باب^(١) . فاما الأمر والنهي فإن شئت أدخلت فيه النون ، وإن شئت لم تدخل ، لأنه ليس فيهما ما في ذا .

وذلك قولك (لَتَفْعَلَنَّ ذاك) و (لَتَفْعَلَنَّ ذاك) و (لَتَفْعَلَنَّ ذاك)^(٢) (لَتَفْعَلَنَّ ذاك)^(٣) (ذاك) ، فهذه الثقيلة . وإن خففت قلت (لَتَفْعَلَنَّ ذاك) و (لَتَفْعَلَنَّ ذاك)^(٤) .

(١) في باب الأفعال في القسم ، في الجزء الأول ، ص ٥٤ وما بعدها .
(و الفعل الذي لم يجب) أي الذي لم يقع ؛ فإذا أقسمت على فعل وقع لم تدخل فيه نون التوكيد . يقول سيبويه في مستهل ذلك الباب : « اعلم أن القسم تأكيد للكلام . فإذا حلفت على فعل غير منفي لم يقع لزومه اللام ، ولزمت اللام النون الخفيفة أو الثقيلة في آخر الكلمة ، وذلك قولك (والله لأفعلن) ... وإن كان الفعل قد وقع وحلفت عليه لم تزد على اللام ، وذلك قولك (والله لفعلت) ، وسمعا من العرب من يقول (والله لكذبت) و (والله لكذب) ؛ فالتون لا تدخل على فعل قد وقع ، إنما تدخل على غير الواجب . وإذا حلفت على فعل منفي لم تغيره عن حاله التي كان عليها قبل أن تحلف ، وذلك قولك (والله لا أفعل) ، » .

(٢) دخلت نون التوكيد الثقيلة هنا على فعل الاثنين .

(٣) الضمة قبل النون دليل على واو الجماعة المحذوفة . ويقال لجماعة الإناث (لَتَفْعَلَنَّ) ، حيث فصلت الألف بين نون النسوة و نون التوكيد . ويقال للمخاطبة (لَتَفْعَلَنَّ) ، حيث ندد الكسرة على ياء المخاطبة المحذوفة .

(٤) يلاحظ أن سيبويه أتى بئال لنون التوكيد الثقيلة مع فعل الاثنين ، ولم يأت بئال للخفيفة معه . فالبصريون يذهبون إلى أنه لا يجوز إدخال نون التوكيد =

فَمِمَّا جَاء فِيهِ النُّونُ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : « وَلَا تَتَّبِعَانَّ سَبِيلَ
الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ » (١) ، « وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا » (٢) ،
وقوله تعالى : « وَلَا مَرَنَّهُمْ فَلَيَبْتَئِكُنَّ آذَانَ الْأَنْعَامِ وَلَا مَرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ
خَلْقَ اللَّهِ » (٣) ، « لَيْسَ جَنَّتْ وَلَيَكُونَنَّ مِنَ الصَّاعِرِينَ » (٤) - و (لَيَكُونَنَّ)
خفيفة . وأما الخفيفة فقوله تعالى : « لَتَسْفَعَنَّ بِالْأَسَافَةِ » (٥) .

وقال الأعشى :
(طويل)
فإِيَّاكَ وَالْمَيِّتَاتِ لَا تَقْرَبْنَهَا وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ ، وَاللَّهُ فَاعْبُدَا
فَالأولى ثقيلة والأخرى خفيفة (٦) .

= الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة . والكوفيون يميزون ذلك نحو « افعلان »
و « افعلتان » . وهذه هي المسألة الرابعة والتسمون من مسائل الخلاف التي
ذكرها ابن الأنباري في « الإنصاف » :

- | | |
|------------------|----------------|
| (١) يونس ٨٩ . | (٢) الكهف ٢٣ . |
| (٣) النساء ١١٩ . | (٤) يوسف ٣٢ . |
| (٥) الملق ١٥ . | |

(٦) الثقيلة في (لا تقربنها) . والخفيفة في (فاعبدا) ، وأصله (فاعبُدَنَّ)
ولكن صارت النون ألفاً في الوقف كما يحدث للاسم المثنون المنصوب إذا
وقف عليه .

والبيت موزع بين البيتين ١٦ و ٢٠ من قصيدة الأعشى السابعة عشرة في
ديوانه ، مع تغيير في كلمتين : =

وقال زهير :

(بسيط)

تَعْلَمَنَّ هَا لَعَمْرُ اللَّهِ ذَا قَسَمًا فاقصِدْ بِذَرْعِكَ وانظُرْ أَيْنَ تَنْسَلِكُ^(١)
فهذه الخفيفة .

وقال الأعشى :

(طويل)

أَبَا ثَابِتٍ لَا تَعْلَقَنَّكِ رِمَا حَنَا أَبَا ثَابِتٍ فَازْهَبْ وَعِرْضُكَ سَالِمٌ^(٢)
= فَوَيْتَاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تَاكُلْنَهَا وَلَا تَأْخُذْنَ سَهْمًا حديدًا لِتَقْصِدَا
وَذَا النُّصْبَ الْمَنْصُوبَ لَا تَنْسُكْنَهُ وَلَا تَعْبُدِ الْأَوْثَانَ ، وَاللَّهُ فَاعْبُدَا
(فَصَدَ : شقَّ العِرْقَ لاستخراج الدم منه ، وذلك لإنضاجه وأكله .
والبيت الأول صدى لقوله تعالى : « حُرِّمَتْ عَلَيْكَ الْمَيْتَةُ » والدمُ ولحم
الخنزير ، (المائدة ٣) . النصب : ما نصب من حجارة لعبادته . لا تنسكنه :
لا تعبدنه) .

(١) الشاهد فيه دخول نون التوكيد على فعل الأمر (تَعْلَمَنَّ) . وقد
أورد سيبويه هذا البيت في باب سابق (١٤٥/٢) شاهداً على تقديم (هَا) التي
للتنبيه على (ذَا) ، وقد حال الشاعر بينهما بقوله (لعمر الله) . يقول الشنتمري
هناك : « والمعنى : تعلمن لعمر الله هذا ما أقسم به . ونصب (قَسَمًا) على
المصدر المؤكّد ما قبله لأن معناه (أَقْسِمُ) ، فكانه قال (أَقْسِمُ لعمر الله
قَسَمًا) . ومعنى تعلمن : اعْلَمْ ، ولا تستعمل إلا في الأمر . وقوله (فاقصد
بذرعك) أي اقصد في أمرك ولا تتعدَّ طورك . ومعنى تنسلك : تدخل .
يقول هذا للحارث بن ورقاء الصيدائي وكان قد أغار على قومه ، فأخذ له
إبلاً وعبدًا ، فتوعده بالهجاء إن لم يردَّ عليه ما أخذ له . وانظر الخزانة
(طبولاق) ٤٧٥/٢ وما بعدها .

(٢) البيت ٢٥ من القصيدة التاسعة في ديوان الأعشى ، ولكن ورد هناك =

فهذه الخفيفة .

وقال النابغة الذبياني :

(بسيط)

لَا أَعْرِفَنَّ رَبَّاً حُوراً عَدَامِمْهَا كَانَ أَبْكَارَهَا نِعَاجُ دَوَّارٍ^(١)

وقال النابغة أيضاً :

(كامل)

فَلَتَأْتِيَنَّكَ قَصَائِدُ وَلَيَدْفَعَنَّ جَيْشُ إِلَيْكَ قَوَادِمَ الْأَكْوَارِ^(٢)

= (أُنْصِرْ) مكان (فاذهب) في الشطر الثاني . وأقصر : أي كُفَّ عما أنت فيه . والقصيدة في هجاء يزيد بن مُسَهِّر الشيباني ، وكنيته أبو ثابت ؛ ونداه بكنيته استخفافاً به لا تعظيماً له ، (الشنتمري) .

(١) الشنتمري : « يقول هذا لبني فزارة بن ذبيان يخوفهم من النعمان بن الحارث الغساني ؛ وكانوا قد نزلوا مَرَجاً له محملاً لا يقربه أحد . والربرب : قطيع بقر الوحش ، كنى به عن النساء . والأبكار صغارها ، أراد بها الجواري من النساء . والنعاج جمع نعجة وهي البقرة الوحشية ، ويقال للشاة أيضاً نعجة . ودَوَّار بالضم ما استدار من الرمل . وقوله (لا أعرفن) أي لا تقيموا بهذا المكان فأعرفنساءكم مسببات . وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي (ط مصر ص ٢١٣ - ٢١٤ = ط دمشق ص ٦٢٦) .

(٢) القوادم جمع قادمة ؛ وقادمة الرُّحْلُ مُقَدَّمُهُ ، والرحل للبعير كالسرج للفرس . والأكوار جمع كُور ، وهو الرحل وحده أو بأداته . « يقول هذا لزُرعة بن عمرو الكلابي حين نوعده بالهجاء والحرب لخالفته له في بني أسد حين أمره بنقض حلفهم ومحالفة بني عامر ... وجعل الجيش يدفع القوادم ، لأنهم كانوا يركبون الإبل في الغزو لِيُجِئُوا الخيل حتى يحلثوا بساحة العدو ... ويروى بنصب الجيش ورفع القوادم ، لأنها المتقدمة ، والخيل مقودة خلفها ، فكانها الدافعة الجيش إليهم والسابقة له نحوهم ، (الشنتمري) . وانظر الخزانة (ط بولاق) ٦٨ / ٣ - ٦٩ .

والدعاء بمنزلة الأمر والنهي . قال كعب بن مالك : (رجز)
فَأَتَزَلَّجْنُ سَكِينَةَ عَلَيْنَا^(١)

وقال لييد : (كامل)
فَلَتَصْلُقَنَّ بَنِي ضَبِيْنَةَ صَلْقَةً تُلْصِقْنَهُمْ بِجَوَالِفِ الْأُطْنَابِ^(٢)

(١) هو من رجز لعبد الله بن رواحة الصحابي رضي الله عنه ، حدا به في زمن النبي ﷺ ، وتمثل به النبي ﷺ (شرح شواهد المغني للسيوطي ، ط مصر ص ١٠٠ = ط دمشق ص ٢٨٦ - ٢٨٧) . وانظر سيرة ابن هشام (بتحقيق السقا وزميليه ، القاهرة ١٩٣٦) ٣/٣٤٢ ؛ وصحيح البخاري ، باب غزوة الخندق ، وباب غزوة خيبر .

(٢) صلق بني فلان : أوقع بهم وقعةً منكسرة . الخوالف جمع خالفة ، وهي عمود من أعمدة البيت في مؤخره . والأطناب جمع طنب (بضمين) ، وهو جبل طويل يشد به مرادق البيت . « وصف خيلاً تصبح بني ضبيْنة ، وهم حيٌّ من قيس ثم من غنِيٍّ بن أعصر » ، في ديارهم فتحجرهم في البيوت منهزمين حق تلصقهم بآخِرها » (الشنتمري) .

وهذا البيت يتصل بالقصيدة الثالثة في « شرح ديوان لييد » (ص ٢١ وما بعدها) ، وحقه (كما يقول المحقق ، ص ٢٤ ، الهامش الثاني) أن يقع بعد البيت الخامس أو السادس .

وقد ذكر (بنو ضبيْنة) أيضاً في البيت العاشر حيث ضبطت (ضبيْنة) على التصغير (بضم ففتح فسكون) ، وصوابه ما أثبتناه . يقول ابن دريد في « الاشتقاق » (ص ٢٧٠) : « منهم (أي من غني بن أعصر) بنو ضبيْنة . و (ضبيْنة) : قميْلة من اضطبنت الشيء إذا احتضنته . والضبيْنان : الحضان ، الواحد ضِبْن » .

هذه الثقيلة ، وهو أكثر من أن يُحصَى .

وقالت ليلي الأخيلية : (طويل)

تَسَاوِرُ سَوَارًا إِلَى الْمَجْدِ وَالْعُلَا فِي ذِمَّتِي لَنْ فَعَلْتَ كَيْفَعَلًا^(١)

وقال النابغة الجعدي : (طويل)

فَمَنْ يَكُ لَمْ يَثَارُ بِأَعْرَاضِ قَوْمِهِ فَإِنِّي وَرَبُّ الرَاقِصَاتِ لَا ثَارًا^(٢)

فهذه الخفيفة خَفَّفَتْ ، كما تُثَقِّلُ إِذَا قَلَّتْ (لَا ثَارَنَ) .

ومن مواضعها الأفعال غير الواجبة التي تكون بعد حروف الاستفهام .
وذلك لأنك تريد (أَعْلِمْنِي) إِذَا اسْتَفْهَمْتَ . وهي أفعال غير واجبة ،
فصارت بمنزلة أفعال الأمر والنهي . فَإِنْ شِئْتَ أَقْحَمْتَ التَّوْنَ ، وَإِنْ
شِئْتَ تَرَكْتَ كما فعلت ذلك في الأمر والنهي . وذلك قولك (هل تقولن ؟)
و (أَتقولن ذاك ؟) و (كَمْ تَمَكِّنْنَ ؟) و (انْظُرْ مَاذَا تَفْعَلْنَ) . وكذلك

(١) (لَيْفَعَلَا) صيغة الوقف من (لَيْفَعْلَنْ) بنون التوكيد الخفيفة ، قلبت
النون الخفيفة ألفاً في الوقف . « تقول هذا للناطقة الجعدي في مهاجاتها له .
والمُساورة المراثية والمغالبة . والسَّوَارُ الطَّلَابُ لمعالي الأمور الداهية بنفسه
نحوها ، تريد سيداً من أهلها عارضه النابغة مفاخراً له » (الشنمري) .

(٢) (لَا ثَارًا) صيغة الوقف من (لَا ثَارَنَ) بنون التوكيد الخفيفة .
« وأراد بالراقصات الإبل لأنها ترقص في مشيها . وإنما أراد سيرها في الحج ،
فذكرها تعظيماً لها في تلك الحال » (الشنمري) .

جميع حروف الاستفهام .

قال الأعشى

(متقارب)

قَهْلٌ يَمْنَعُنِي ارْتِيَادِي الْبَلَا دَ مِنْ حَذَرِ أَلَمُوتٍ أَنْ يَأْتِيَنَّ^(١)

وقال :

(طويل)

فَأَقْبِلْ عَلَى رَهْطِي وَرَهْطِكَ نَبْتَثِ

مَسَاعِينَا حَتَّى تَرَى كَيْفَ نَفْعَلَا^(٢)

وقال مُقَنَّن :

(كامل)

أَفْبَعْدَ كِنْدَةَ تَمْدَحُنْ قَبِيلاً ؟

(١) البيت الخامس من القصيدة الثانية في ديوانه . والشاهد فيه دخول نون التوكيد في (يَمْنَعُنِي) بمد استفهام . والنون في (يَأْتِيَنَّ) تنوين الإطلاق ، أتى به بدلاً من ألف الإطلاق على لفظة بعض العرب ؛ انظر « الكتاب » لسيبويه (٢ / ٢٩٩) ، والخصائص لابن جني (٢ / ٩٦) ، وشرح المفصل لابن يعيش (٩ / ٣٣) ، والإنصاف لابن الأنباري (٦٥٤ - ٦٥٧) ، والمغني لابن هشام (ط القاهرة ص ٣٤٢ = ط دمشق ص ٣٧٧ - ٣٧٨) ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك (ص ١٢) .

(٢) (نفعلنا) صيغة الوقف من (نفعللن) بالتحففة . والمسايعي جمع مَسَاعِدَة وهي المَكْرُمَة . وفي الخزانة للبغدادى (ط بلاق ٤ / ٥٥٩) : « وقوله (نبتث) مجزوم في جواب الأمر ، وهو على نفعل من البحث . قال الجوهري : بحثت عن الشيء وابتحثت عنه أي قُتِشت عنه واستقصيت . فيكون (مساعينا) منصوباً بنزع الخافض » .

هَلْ تُخْلِفُنْ يَا نُعْمَ لَا تَدِينُهَا ؟ ^(١)

فهذه الخفيفة .

وزعم يونس أنك تقول (هَلَّا تقولَنَّ) و (أَلَّا تقولَنَّ) ، وهذا أقرب لأنك تعرّض وكأنك قلت (افعلْ) ^(٢) ، لأنه استفهام فيه معنى العَرَض . ومثل ذلك (لَوْ لَا تقولَنَّ) ، لأنك تعرض . وقد بينّا حروف الاستفهام وموافقتها الأمر والنهي في باب الجزاء ^(٣) وغيره . وهذا ممّا وافقتها فيه . وترك تفسيرُهنّ ههنا للذي فسّرنا فيما مضى .

(١) الشاهد فيه تأكيد (تخلفن) بنون التوكيد الخفيفة . وقد أورد سيديويه هذا البيت في موضع سابق من كتابه (٣٣٧/١) شاهداً على ما يحذف من آخره حرفان في الترخيم لأنهما بمنزلة حرف واحد ، فنُعمَ ترخيم نُعمان كما تقول (يا عُنُومَ) في عثمان و (يا مَرُوءَ) في مروان و (يا أَسْمَ) في أسماء . وتدينها : تجازيها ، ومنه المثل : « كما تدينُ تُدان » أي كما تفعلُ تُجازَى .

(٢) أي أن العَرَض أقرب من الاستفهام (المذكور قبل ذلك مباشرة) إلى تقبل نون التوكيد ؛ لأن العرض كالأمر ، والأمر يجوز إطلاقاً تأكيداً بالدون .

(٣) يشير سيديويه إلى الباب الذي عقده في الجزء الأول ص ٤٤٩ - ٤٥٢ : (هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمر أو نهى أو استفهام أو تَمَنٍّ أو عَرَض) ، وفي صدره يقول : « فأما ما انجزم بالاستفهام فقولك (ائْتِنِي آتِكَ) . وما انجزم بالنهي فقولك (لا تفعلْ بكنْ خيراً لك) . وأما ما انجزم بالاستفهام فقولك (أَلَا تأتيني أحدثك) و (أين تكون أزرك) . =

ومن مواضعها حروف الجزاء إذا وقعت بينها وبين الفعل (ما)
 للتوكيد . وذلك لأنهم شبهوا (ما) باللام التي في (لَتَفْعَلَنَّ) ؛ لما وقع
 التوكيد قبل الفعل ألزموا النون آخره كما ألزموا هذه اللام . وإن شئت
 لم تُقَحِّمِ النون ، كما أنك إن شئت لم تجي بها ^(١) . فاما اللام فهي لازمة في
 اليمين ^(٢) ، فشبهوا (ما) هذه إذ جاءت توكيداً قبل الفعل بهذه اللام
 التي جاءت لإثبات النون . فمن ذلك قولك (إِمَّا تَأْتِيَنِي آتِكَ) و (أَيْهِمْ
 مَا يَقُولَنَّ ذَاكَ تَجْزِيهِ) . وتصديق ذلك قوله عز وجل : « وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ
 عَنْهُمْ ابْتَغَاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ » ^(٣) . وقال عز وجل : « فَإِمَّا تَرَيْنَ

= وأما ما انجزم بالتمني فقولك (ألا ماءً أشربنه) و (ليتني عندنا يحدثنا) .
 وأما ما انجزم بالعرض فقولك (ألا تنزلُ تُصِيبُ خيراً) . وإنما انجزم هذا
 الجواب كما انجزم جواب (إن نأني) بـ (إن تأني) ، لأنهم جعلوه معلّفاً
 بالأول غير مستغن عنه إذا أرادوا الجزاء ، كما أن (إن تأني) غير مستغنية
 عن (آتِكَ) . وزعم الحليل أن هذه الأوائل كلها فيها معنى (إن) ، فلذلك
 انجزم الجواب ؛ لأنه إذا قال (انتني آتِكَ) فإن معنى كلامه (إن يكن منك
 إتيان آتِكَ) ؛ وإذا قال (أين بيتك أرزرك) فكأنه قال (إن أعلم مكان
 بيتك أرزرك) ، لأن قوله (أين بيتك ؟) يريد به (أعلمني) ؛ وإذا قال
 (ليتني عندنا يحدثنا) فإن معنى هذا الكلام (إن يكن عندنا يحدثنا) ، وهو
 يريد منها إذا تمسنى ما أراد في الأمر ؛ وإذا قال (لو نزلت) فكأنه قال (انزل) .

(١) إن شئت لم تقحم نون التوكيد كما أنك إن شئت لم تقحم (ما) بين

حرف الجزاء والفعل .

(٢) اليمين : القسم .

(٣) الإسراء ٢٨ .

من البشر أحداً^(١) .

وقد تدخل النون بغير (ما) في الجزاء ، وذلك قليل في الشعر ؛
شبهوه بالنهي حين كان مجزوماً غير واجب^(٢) . وقال الشاعر :

(طويل)

نَبْتُمُ نَبَاتَ الْخِيزُرَانِي فِي الثَّرَى حديثاً متى ما يَأْتِكِ الْخَيْرُ يَنْفَعَا^(٣)

وقال ابن الخروع :

(طويل)

فَمِهَا تَشَاءُ مِنْهُ فَزَارَةٌ تُعْطِيكُمْ وَمِهَا تَشَاءُ مِنْهُ فَزَارَةٌ تَمْنَعَا^(٤)

وقال :

(كامل)

مَنْ يُثَقِّسْ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَنْبِ أَبَدًا وَقَتْلُ بَنِي قَتِيبةَ شَافِي^(٥)

(١) مريم ٢٦ .

(٢) انظر الخزانة للبغدادي (ط بولاق) ٤ / ٥٥٩ - ٥٦٠ .

(٣) (ينفعاً) صيغة الوقف من (يَنْفَعُنْ) بالخفيفة ، وهو جواب الشرط . وهجا
قوماً فوصفهم بمحدثان النعمة . والخيزراني كل نبت ناعم . وأراد بالخير المال ،
(الشنمري) .

(٤) (تمنعا) صيغة الوقف من (تَمْنَعُنْ) بالخفيفة . وهي جواب الشرط
الثاني .

(٥) انظر الخزانة (ط بولاق) ٤ / ٥٦٥ - ٥٦٦ .

وقال :

(رجز)

يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمْ شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمًا^(١)

شَبَّهَهُ بِالْجَزَاءِ حَيْثُ كَانَ بِجَزُومًا وَكَانَ غَيْرَ وَاجِبٍ ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي اضْطِرَارٍ . وَهِيَ^(٢) فِي الْجَزَاءِ أَقْوَى .

وَقَدْ يَقُولُونَ (أَقْسَمْتُ لَمَّا لَمْ تَفْعَلَنَّ) ، لِأَنَّ ذَا طَلَبٍ ، فَصَارَ كَقَوْلِكَ (لَا تَفْعَلَنَّ) ؛ كَمَا أَنَّ قَوْلَكَ (أَخْبِرَنِي) فِيهِ مَعْنَى (أَفْعَلْ) ، وَهُوَ كَالْأَمْرِ فِي الْاسْتِغْنَاءِ وَالْجَوَابِ^(٣) .

وَمِنْ مَوَاضِعِهَا أَفْعَالٌ غَيْرُ الْوَاجِبِ فِي قَوْلِكَ (يَجْهَدُ مَا تَبْلُغَنَّ) وَأَشْبَاهَهُ . وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ لِمَكَانِ (مَا) . وَتَصْدِيقُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي مَثَلٍ : (فِي

(١) (يَعْلَمُ) صِبْغَةُ الْوَقْفِ مِنْ (يَعْلَمُنَ) بِالْخَفِيفَةِ ، وَقَدْ أَكْثَرَهُ هَذَا الْفِعْلُ ضَرُورَةً . وَالضَّمِيرُ فِي (يَحْسَبُهُ) يَعُودُ عَلَى الْقِمَمِ الْمَذْكُورِ فِي الْبَيْتِ السَّابِقِ (وَقَمَمًا يُكْتَسَى ثَمَلًا قَسَمْنَا) ، أَيْ أَنَّ الْجَاهِلَ يَحْسِبُ الْقِمَمَ الَّذِي كَسَتْهُ رَغْوَةُ اللَّيْلِ الْغَلِيظَةِ عِنْدَ حَلْبِ النَّاقَةِ شَيْخًا مُعَمَّمًا جَالِسًا عَلَى كُرْسِيِّهِ . انْظُرْ خَزَانَةَ الْأَدَبِ (ط بُولاق) ٤ / ٥٧١ .

(٢) أَيْ نَوْنُ التَّوَكِيدِ .

(٣) (وَهُوَ كَالْأَمْرِ فِي الْاسْتِغْنَاءِ وَالْجَوَابِ) أَيْ أَنَّ الْاسْتِفْهَامَ كَالْأَمْرِ قَدْ يَسْتَفْنِي عَنْ جَوَابٍ ، وَقَدْ يَكُونُ لَهُ جَوَابٌ . فَلِذَا كَانَ لَهُ جَوَابٌ قَبْلَ (أَيْنَ تَكُونُ أَزْرُكَ) ، كَمَا يَقَالُ (أَخْبِرْنِي بِمَكَانِكَ أَزْرُكَ) .

عِصَّةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا (١) ، وقال أيضاً في مثل آخر (بألم ما تُخْتَنِنَنَّ) (٢) . وقالوا (بَعَيْنٍ مَا أَرَيْنَكَ) (٣) . ذ (ما) ههنا بمنزلة ما في الجزاء (٤) .

ويجوز للمضطر (أنت تَفْعَلَنَّ ذاك) . شبهوه بالتي بعد حروف الاستفهام لأنها ليست مجزومة ، والتي في القسم مرتفعة ، فأشبهتها في

(١) العِصَّة : شجرة . والشكير : ما ينبت حول الشجرة من أصلها . ومعنى المثل أن الفرع يحىء على وفق أصله . وقد ورد هذا المثل في بيتين ذكرهما البغدادي في الحزانة (ط بولات ٨٣/٢ = ط السلفية ٤ / ١٦-١٧) ، أولهما :
إذا مات منهم سيدٌ سُرِقَ ابنُه ومن عصاة ما ينبتن شكيرها
د يريد أن الابن يشبه أباه ، فمن رأى هذا ظننه هذا ، فكان الابن مسروق . والبيت الثاني هو :

ومن عصاة ما ينبتن شكيرها قديماً وَيَقْطَطُ الزَّيَادُ من الزُّنْدِ
(٢) 'تُخْتَنِنَنَّ' : الهاء للسكت ، والأصل (تُخْتَنِنَنَّ) حيث تعدل كسرة النون الأولى (وهي لام الفعل) على ياء المخاطبة المحذوفة . يقول السيرافي : « أي لا تُخْتَنَنَّ » إلا بشرط الألم ؛ هذا المثل يضرب لمن يطلب أمراً لا يناله إلا بمشقة . وانظر مجمع الأمثال للميداني (ط مكتبة الحياة ببيروت) ١٤٧/١ .

(٣) أي اعمل كأني أنظر إليك ؛ يضرب في الحث على ترك البطء (مجمع الأمثال للميداني ١٣٧/١) .

(٤) أي أن (ما) هنا للتوكيد مثل (ما) التي تقع بين حروف الشرط والفعل .

هذه الأشياء فجعلت بمنزلتها حين اضطرّوا . وقال الشاعر (جَزِيْمَةُ
الأبرش) :

رُبَّمَا أُوقِيْتُ فِي عَلمٍ تَرَفَعَنَّ ثَوْبِي شِمَالَاتٌ^(١)

وزعم يونس أنهم يقولون (رُبَّمَا تقولَنَّ ذاك) و (كَثُرَ مَا
تقولَنَّ ذاك) ، لأنه فعل غير واجب . ولا يقع بعد هذه الحروف إلا
و (ما) له لازمة ، فأشبهت عندهم لام القسم . وإن شئت لم تُنقسم
النون في هذا النحو ، فهو أكثر وأجود . وليس بمنزلته في القسم ؛

(١) الشاهد إدخال النون ضرورة في (ترفعن) . وهو الشاهد الثامن
والأربعون بعد التسعمائة من شواهد شرح الكافية للرضي ؛ انظر خزانة الأدب
للبيدادي (ط بولاق) ٥٦٧/٤ وما بعدها .

أُرْفِيْتُ : أُنْشِرْتُ . العَلَم : الجبل . شِمَالَات : جمع الشمال وهي
الريح التي تهب من ناحية القطب . ترفع الريح ثوبه لشدتها ولإشراف المرقبة .
يقول البغدادي (ص ٥٦٧) : : يصف سريرة أُمري بها أو انقطاعاً عَرَضَ
له من جيشه في بعض مغازيه ، فكان ريبة لهم ، ولم يَكِلْ ذلك إلى أحد أخذاً
بالحزم والثقة ... وإنما المعنى أنا أنظر لهم وأصعد على موضع عال أرقبهم وأنظر
من يأتيهم .

وقد أورد ابن هشام البيت في « مغني اللبيب » ثلاث مرات (ط القاهرة
ص ١٣٥ و ١٣٧ و ٣٠٩ = ط دمشق ص ١٤٣ و ١٤٦ و ٣٤٣) شاهداً على أن
رُبُّ تزد للتكثير كثيراً (وللتقليل قليلاً) ؛ وشاهداً على أنه إذا زيدت (ما)
بعد (رب) فالغالب أن تكفيها عن العمل ، وأن تهيئها للدخول على الجملة
الفعلية ، وأن يكون الفعل ماضياً لفظاً ومعنى . وانظر شرح شواهد المغني
للسيوطي ، ط مصر ص ١٣٤ - ١٣٥ = ط دمشق ص ٣٩٣ - ٣٩٥ .

لأن اللام إنما ألزمت اليمين كما ألزمت النون اللام ، وليست مع المقسم به بمنزلة حرف واحد ^(١) ، ولو لم تلزم اللام التباس بالنفي إذا حلف أنه لا يفعل ^(٢) . ف (ما) تجيء لتسهل الفعل بعد (رُبَّ) ، فلا يشبه ذا القسم . ومثل ذلك (حيثما تكونن آتاك) ، لأنها سهلت الفعل أن يكون مجازاة . وإنما كان ترك النون في هذا أجود ، لأن (ما) و (رُبَّ) بمنزلة حرف واحد نحو (قد) و (سوف) ، و (ما) و (حيث) بمنزلة (أين) ؛ واللام ليست مع المقسم به بمنزلة حرف

(١) أي أن لام القسم لا تدخل مع المقسم به في كلمة واحدة ، بينما تؤلف (ما) مع (رُبَّ) أو (كَثُرَ) كلمة واحدة .

(٢) لام القسم تقطع بأن القسم الإثبات . وذلك أنه لو قيل (والله تفعل) فقد يشبه أنه للنفي ؛ يقول سيبويه (٤٥٤/١) : « وإذا حلفت على فعل منفي لم تغيره عن حاله التي كان عليها قبل أن تحلف ، وذلك قولك (والله لا أفعل) . وقد يجوز لك - وهو من كلام العرب - أن تحذف (لا) وأنت تريد معناها ، وذلك قولك (والله أفعل ذلك أبداً) تريد (والله لا أفعل) ، وقال :

طويل

فحالف فلا والله تهبط تلثعة من الأرض إلا أنت للذل عارف ، اه
أي (لا تهبط) . والمعنى : حالف من تعازي بحلفه وإلا عرفت الذل حيث توجهت من الأرض (الشنمري) .

واحد ، وليست ^(١) ك (ما) التي في (بآلم ما تختننه) لأنها ليست مع ما قبلها بمنزلة حرف واحد ^(٢) ، ولأن اللام لا تسقط كما تسقط (ما) من هذا إن شئت .

(١) (وليست) يعني لام القسم .
(٢) ليست لام القسم مع ما قبلها بمنزلة كلمة واحدة ، بينما (ما) و (ألم) قبلها بمنزلة كلمة واحدة .

(٢٠) هذا باب أحوال الحروف التي قبل النون الخفيفة والثقيلة^(١)

اعلم أن فعلَ الواحد إذا كان مجزوماً فلحقته الخفيفة والثقيلة حركتَ المجزوم ، وهو الحرف الذي أُسْكَنْتَ للجزم ؛ لأن الخفيفة ساكنة ، والثقيلة نونان الأولى منهما ساكنة . والحركة فتحة ؛ لم يكسروا فَيَلْتَبِسَ المذكور بالمؤنث ، ولم يَضُمّوا فَيَلْتَبِسَ الواحد بالجميع . وذلك قولك (أَعْلَمَنْ ذَلِكَ) و(أَكْرَمَنْ زَيْدًا) و(إِمَّا تُكْرِمُهُ أَكْرَمُهُ)^(٢) .

وإذا كان فعلَ الواحد مرفوعاً ثم لحقته النون ، صَيَّرَتَ الحرف المرفوع مفتوحاً لئلا يلتبس الواحد بالجميع . وذلك قولك (هل تَفْعَلُنْ ذاك ؟) و(هل تَخْرُجُنْ يا زيد ؟) .

وإذا كان فعل الاثنين مرفوعاً وأدخلت النون الثقيلة ، حذفت نون

(١) ١٥٣/٢ - ١٥٤ .

(٢) إذا كسرت ما قبل النون كان الخطاب للمؤنثة ، وكانت الكسرة دليلاً على ياء المخاطبة المحذوفة . وإذا ضمت ما قبل النون كان الخطاب لجماعة الذكور ، وكانت الضمة دليلاً على واو الجماعة المحذوفة .

الاثنين لاجتماع النونات . ولم تحذف الألف لسكون النون ؛ لأن الألف تكون قبل الساكن المدغم ، ولو أذهبتْها لم يُعَلَمَ أنك تريد الاثنين . ولم تكن الخفيفة ههنا ؛ لأنها ساكنة ليست مدغمة ، فلا تثبت مع الألف ، ولا يجوز حذف الألف فيلتبس بالواحد ^(١) .

وإذا كان فعلُ الجميع مرفوعاً ثم أدخلتَ فيه النون الخفيفة أو الثقيلة ، حذفتَ نونَ الرفع . وذلك قولك (لَتَفْعَلَنَّ ذاك) و (لَتَذَهَبَنَّ) ؛ لأنه اجتمعت فيه ثلاث نونات ، فحذفوها ^(٢) استثقلاً . وتقول (هل تَفْعَلَنَّ ذاك) ، تحذف نون الرفع ، لأنك ضاعقتَ النون ، وهم يستثقلون التضعيف ، فحذفوها إذ كانت تُحذف . وهم في ذا الموضع أشدُّ استثقلاً للنونات . وقد حذفوها فيما هو أشدُّ من ذا . بَلَّغْنَا أن بعض القُرَّاء قرأ :

(١) قلنا من قبل إن البصريين يذهبون إلى أن فعل الاثنين لا تدخل عليه إلا النون الثقيلة فيقال (لَتَفْعَلَنَّ ذاك) ، وإن الكوفيين يجيزون دخول الخفيفة عليه نحو (لَتَفْعَلَنَّ) .

كذلك يذهب البصريون إلى أن فعل جماعة الإناث لا تدخل عليه إلا الثقيلة فيقال (لَتَفْعَلَنَّ) ، ولكن الكوفيون دخول الخفيفة عليه نحو (لَتَفْعَلَنَّ) .

وهذه هي المسألة الرابعة والتسعون من مسائل الخلاف التي ذكرها ابن الأنباري في « الإنصاف » .

(٢) (فحذفوها) يعني نونَ الرفع .

« أَنْحَا جُونِي »^(١) ، وكان يقرأ : « فَبِمَ تُبَشِّرُونَ »^(٢) ، وهي قراءة أهل المدينة . وذلك لأنهم استثقلوا التضعيف . وقال عمرو بن معد يكرب :
(وافر)

تَرَاهُ كَالثَّغَامِ يُعَلُّ مِسْكَاً يسوء الفاليات إذا فَلَّيْنِي

يريد (فَلَّيْنِي)^(٣) .

واعلم أن الخفيفة والثقيلة إذا جاءت بعد علامة إضمار تسقط إذا كانت بعدها ألف خفيفة أو ألف ولام ، فإنها تسقط أيضاً مع النون

(١) في قوله تعالى : « وَحَاجُّهُ قَوْمُهُ قَالُوا أَنْحَا جُونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ ... » (الأنعام ٨٠) . وقرأ أيضاً بنون واحدة في (تَأْمُرُونِي) في قوله تعالى : « قُلْ أَفَقَسِّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ » (الزمر ٦٤) . وعند سيبويه ، كما رأيت ، أن المحذوف في مثل هذا هو نون الرفع (لا نون الوقاية) ، واختاره ابن مالك ؛ ولكن المبرد والسيرافي وأبا علي الفارسي وابن جني وأكثر المتأخرين على أن المحذوف نون الوقاية ؛ انظر ابن هشام في المعنى (ط القاسمة ص ٦٢٠-٦٢١ = ط دمشق ص ٦٨٥) .

(٢) في قوله تعالى : « قَالَ أَبَشِّرْهُمُنِي عَلَى أَنْ مَسْنَى الْكَبِيرِ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ » (الحجر ٥٤) .

(٣) الشاهد في حذف نون من (فَلَّيْنِي) كراهة لاجتماع النونين . والمحذوف نون الوقاية لا نون الإناء ، لأن نون الفاعل لا يليق بها الحذف ؛ انظر ابن هشام =

الخفيفة والثقيلة^(١) . وإنما سقطت لأنها لم تحرك ، فإذا لم تحركْ
حَذَفَتْ ، فَتُحَذَفُ لثلاثي يلتقي ساكنان . وذلك قولك للمرأة (اَضْرِبْنَ
زيداً) و (اَكْرِمْنَ عَمْرًا) ، تُحَذَفُ الياء لما ذكرت لك . و (لَتَضْرِبَنَّ
زيداً) و (لَتُكْرِمَنَّ عَمْرًا) ، لأن نون الرفع تذهب فتبقى ياء كالياء التي في
(اَضْرِبِي) و (اَكْرِمِي) . ومن ذلك قولهم للجميع (اَضْرِبْنَ زَيْدًا)
و (اَكْرِمْنَ عَمْرًا) و (لَتُكْرِمَنَّ بَشْرًا) ، لأن نون الرفع تذهب ، فتبقى
واو كواو (ضَرُبُوا) و (اَكْرُمُوا) .

وفي المغني (ط القاهرة ص ٦٢١ = ط دمشق ص ٦٨٥) ، وابن يمين ٩١/٣ .
وهذا هو الشاهد المؤيد في الأربعمائة من شواهد شرح الكافية للرضي ، استشهد به
على أنه قد جاء حذف نون الوقاية مع نون الضمير للضرورة . انظر خزانة الأدب
للبيدادي (ط بولاق ٤٤٥/٢ وما بعدها) .

« وصف شعره وأن الشيب قد شمله . والثغام نبت له نور أبيض يشبه به
الشيب . ومعنى (يُعَلَّ) يُطَيَّب شيئاً بعد شيء ، وأصل العَلَل الشرب بعد
الشرب » (الشنمري) . الفاليات : جمع فالية ، وهي التي تقلي الشعر أي تخرج
القمل منه . والضمير المستتر في (تراه) يعود على (حليلتي) في صدر البيت السابق :
« تقول حليلتي لمّا رأيتني » .

(١) يقصد ياء المخاطبة وواو الجماعة اللتين تسقطان في النطق إذا وليتهما ألف
خفيفة (أي ألف الوصل) أو أداة التعريف (الألف واللام) في نحو (اكتبني
اسمك) و (اكتبني الدرس) و (اكتبوا اسمكم) و (اكتبوا الدرس) ، تسقط
الياء والواو في النطق هنا منعاً لالتقاء الساكنين . وكذلك تسقطان للسبب نفسه
قبل نون التوكيد ثقيلة أو خفيفة ، وهو ما سيمثل له سيبويه .

فإذا جاءت^(١) بعد علامة مضمرة تتحرك للآلف الخفيفة أو للآلف واللام حُرِّكَتْ لَهَا ، وكانت الحركة هي الحركة التي تكون إذا جاءت الآلف الخفيفة أو الآلف واللام ؛ لأن علة حركتها هنا هي العلة التي ذكرتها ثم ، والعلة التقاء الساكنين^(٢) . وذلك قولك (اَرْضُونْ زَيْدًا) ، تريد الجميع ، و(اَخْشَوْنْ زَيْدًا) ، و(اَخْشَيْنْ زَيْدًا) ، و(اَرْضَيْنْ زَيْدًا) ؛ فصار التحريك هو التحريك الذي يكون إذا جاءت الآلف واللام أو الآلف الخفيفة .

(١) جاءت : أي نون التوكيد .

(٢) يقصد بآء المخاطبة وواو الجماعة اللتين تحركان (الأولى بالكسرة والثانية بالضم) إذ يُنطق بهما قبل ألف وصل أو أداة التعريف في نحو (اَخْشَيْ الله) و(اَخْشَوْا الله) . فمثل هذه الباء والواو تحركان أيضاً (الأولى بالكسرة والثانية بالضم) إذا وليتهما نون التوكيد ، وهو ما سيمثل له سيبويه . والفرض من التحريك في كلتا الحالتين هو منع التقاء الساكنين . وإنما حركت الباء بالكسرة والواو بالضم ، لأن الكسرة تناسب الباء دون سائر الحركات ، كما تناسب الضمة الواو دون سائر الحركات .

(٢١) هذا باب ثبات الخفيفة والثقيلة في بنات الياء

والواو التي الواوات والياءات لاماتهن^(١)

اعلم أن الياء التي هي لام ، والواو التي هي بمنزلتها ، إذا حذفنا في
الجزء ثم ألحقنا الخفيفة أو الثقيلة أخرجهما كما نُخْرِجُهَا إذا جئت
بالألف للاتنين^(٢) ، لأن الحرف يُبْنَى عليها كما يُبْنَى على تلك الألف^(٣) ،
وما قبلها مفتوح كما يُفْتَح ما قبل الألف . وذلك قولك (اَرْمِيَنَّ زَيْدًا)
و (اَخْشِيَنَّ زَيْدًا) و (اَغْزُوَنَّ) . قال الشاعر :
(بسيط)

(١) ١٥٧/٢ - ١٥٨ .

(٢) أي أظهرتها قبل نون التوكيد كما تظهرها قبل ألف الاتنين . تقول
(اَرْمِي) و (اَخْشِي) و (اَغْزُو) بحذف حرف العلة ، فإذا جئت بألف الاتنين
أظهرت الياء والوار فقلت (اَرْمِيَا) و (اَخْشِيَا) و (اَغْزُوا) . وكذلك تظهران
قبل نون التوكيد ، وهو ما سيمثل له سبويه .

(٣) (لأن الحرف يبنى عليها كما يبنى على تلك الألف) أي : لأن الكلمة
تصاغ مع نون التوكيد كما تصاغ مع ألف الاتنين سواء بسواء .

اَسْتَقْدِرَ اللهُ خَيْرًا وَاَرْضَيْنَ بِهِ فَبَيْنَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ^(١)

(١) استقدر الله خيراً : سَلَّمَهُ أَنْ يُقَدَّرَ لَكَ الْخَيْرُ . المياسير جمع مَيَسُور بمعنى اليُسْر . والبيت من جملة أبيات تجدها مع خبرها في عيون الأخبار لابن قتيبة (ط دار الكتب المصرية ، ٣٠٥/٢) ، ودُرَّةُ الْغَوَاصِ لِلحَرِيرِيِّ (ط لبيزج ١٨٧١ ، ص ٥٥ - ٥٦) ، وشرح شواهد المغني للسبوطي (ط مصر ص ٨٦ - ٨٧ = ط دمشق ص ٢٤٤ - ٢٤٧) .

وقد استشهد ابن هشام بالبيت على (إذ) التي للمفاجأة ، وهي الواقعة بعد (بينا) أو (بينا) ؛ انظر المغني (ط القاهرة ص ٨٣ = ط دمشق ص ٨٨) . وكان أبو عثمان المازني (المتوفى سنة ٢٤٧ هـ) يُنْكَرُ تَلَقُّسِي (بينا) بإذ ، وله مع ابن السكيت مناظرة في هذه المسألة . انظر درة الغواص ، ص ٦٣ - ٦٥ . ويتفق الحريري (المتوفى سنة ٥١٦ هـ) مع المازني في أن (بينا) لا تحتاج إلى (إذ) بعدها ، فهو يقول (ص ٦٢) : « ويقولون (بينا زيد قام إذ جاء عمرو) ، فينلقون (بينا) بإذ ، والمسموع عن العرب (بينا زيد قام جاء عمرو) بلا (إذ) ، لأن المعنى فيه : بين أثناء الزمان جاء عمرو » . ويسوق الحريري بعد ذلك حكاية المازني وابن السكيت ، ثم يقول (ص ٦٥) : فهذا حكم (بينا) . وأما (بينا) فأصلها أيضاً (بين) فزيدت عليها (ما) لتؤذن بأنها قد خرجت عن بابها بإضافة (ما) إليها ، وقد جاءت في الكلام تارة غير متلقة بإذ مثل (بينا) واستعملت تارة متلقة بإذ وإذا اللذين للمفاجأة كما قال الشاعر :

فَبَيْنَا الْعُسْرُ إِذَا دَارَتْ مَيَاسِيرُ

وكقوله في هذه القطعة :

وَبَيْنَا الْمَرْءُ فِي الْأَحْيَاءِ مَغْتَبَطٌ إِذَا هُوَ الرَّئِيسُ تَعَفَّوهُ الْأَعَاصِرُ

فتلقى هذا الشاعر (بينا) في البيت الأول بإذ وفي الثاني بإذا . وليس يبدع أن يتغير حكم (بين) بضم (ما) إليه ، لأن التركيب يزيل الأشياء عن أصولها ويحلبها عن أوضاعها ورسومها .

وإن كانت الواو والياء غير محذوفتين ساكنتين^(١)، ثم ألحقت الخفيفة أو الثقيلة، حركتهما كما تحركها لآلف الاثنين. والتفسير في ذلك كالتفسير في المحذوف. وذلك قولك (لَاذْعُونَ) و (لَارْضِينَ) و (لَارْمِينَ) و (هل تَرْضِينَ؟) أو (تَرْمِينَ؟) و (هل تَدْعُونَ؟). وكذلك كل ياء أجريت مجرى الياء التي من نفس الحرف وكانت في الحرف نحو ياء (سَلَقَيْتُ) و (تَجَعَّبَيْتُ)، جَعَبَاهُ أَي صَرَعَهُ وَتَجَعَّبَى انْصَرَعَ^(٢).

(١) كما في (أَذْعُو) و (أَرْضَى) و (أَرْمِي).

(٢) ياء (سَلَقَيْتُ) و (تَجَعَّبَيْتُ) ليست من نفس الكلمة وإنما زيدت عليها للإلحاق. سَلَقَيْتُ فلاناً أو سَلَقَيْتُهُ أَي أَلْقَيْتُهُ عَلَى قَعَاهُ، زيدت الياء في (سَلَقَيْتُ) لإلحاق (سَلَقَى) بالرباعي. وَجَعَبْتُ فلاناً أو جَعَبَيْتُهُ أَي صَرَعْتُهُ، زيدت الياء في (جَعَبَيْتُ) لإلحاق (جَعَبَ) بالرباعي. ومطالع (جَعَبَيْتُ) هو (تَجَعَّبَيْتُ) أَي انْصَرَعَ، فَجَعَبَيْتُ عَلَى وَزْنِ فَعْلَلٍ، وَتَجَعَّبَيْتُ عَلَى وَزْنِ تَفَعَّلَلٍ. وياء الإلحاق، كما يقول سيبويه، تجري قبل نون التوكيد مجرى الياء التي من نفس الكلمة. فيمكن أن يقال مثلاً (لَيْتَجَعَبَيْتُ العدو) في المعركة (١).

(٢٢) هذا باب ما لا تجوز فيه نون خفيفة ولا ثقيلة ^(١)

وذلك الحروف التي للأمر والنهي وليست بفعل ^(٢)، وذلك نحو (إِيْهِ) و (صَهْ) و (مَهْ) وأشباهاها ^(٣). و (هَلَمْ) في لغة أهل الحجاز كذلك، ألا تراهم جعلوها للواحد والاثنين والجميع والذكر والأنثى ^(٤). وزعم ^(٥) أنها (لَمْ) ألحقها هاء للتنبيه في اللغتين ^(٦). وقد تدخل الخفيفة والثقيلة

(١) ١٥٨/٢ .

(٢) أي أسماء الأفعال .

(٣) (إِيْهِ) كلمة استزادة واستنطاق، و (صَهْ) كلمة زَجَر المتكلم أي اسكُتْ، و (مَهْ) أي اكفُفْ (لازماً) . والثلاثة عند النحويين أسماء فعل أمر .

(٤) أي أنها جامدة (غير متصرفة) في لغة أهل الحجاز .

(٥) زعم : أي الخليل .

(٦) اللغتين : لغتي الحجاز وتميم .

وقد اختلف النحاة في اشتقاق (هَلَمْ) . فالبصريون - كما رأيت من كلام الخليل - يشتقونها من (ها) التي للتنبيه و (لَمْ) أو (النُّم) فعل الأمر من لَمْ أي لَمْ نَفْسَكَ إلينا . والكوفيون يشتقونها من هَلْ وأُمّ، فعل الأمر من أُمّه إذا قَصَدَه، وهَلْ هنا ليست هل الاستفهامية، وإنما هي التي للزجر والحث، =

في لغة بني تميم، لأنها عندهم بمنزلة (رُدَّ) و(رُدَّا) و(رُدِّي) و(ارْدُذْنَ)، كما تقول (هَلُمَّ) و(هَلُمَّا) و(هَلُمِّي) و(هَلُمُنَّ). والهاء فَضْل، وإنما هي (ها) التي للتنبيه، ولكنهم حذفوا الألف^(١) لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم.

= انظر في رأيي الكوفيين والبصريين ابن الأنباري في الإنصاف (ص ٣٤١ و ٣٤٤-٣٤٥) وابن يعيش ٤/٤١-٤٢. ولنا بحث عن هلم في كتابنا «دراسات في فقه اللغة العربية» (بيروت ١٩٦٩ - مكتبة لبنان)، ص ٧١-٧٢، وقد ربطناها فيه بظرف المكان halom (هَلُم) في العبرية ومعناه «إلى هنا».

(١) أَلَف (ها).

ترجمة المازني

هو أبو عثمان بكر بن محمد المازني^(١)، النحوي البصري. اتصل بالخليفة العباسي الواثق بالله (المتوفى سنة ٢٣٢ هـ) ، ثم بالمتوكل بعده ؛ وكان يقول بفضل الواثق وتقص المتوكل^(٢) . وقد توفي المازني بالبصرة سنة ٢٤٧ هـ، وهي السنة التي قُتل فيها المتوكل وبُيع ابنه المنتصر بالله^(٣) .

أخذ المازني عن أبي عبيدة مَعْمَر بن الْمُثَنَّى ، وأبي سعيد عبد الملك بن قُرَيْب الأصمعيّ ، وأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاريّ . وأخذ عنه أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد ، والفضل بن محمد اليزيديّ ، وغيرهما .

قرأ المازني وأبو عمر صالح بن إسحاق الجرّميّ كتاب سيبويه على أبي الحسن سعيد بن مَسْعُودَة الأخفش الأوسط^(٤) . وقرأ أبو الفضل العباس

(١) نسبة إلى بني مازن بن شيبان .

(٢) طبقات ٩٧ .

(٣) نزهة ١٨٧ .

(٤) الفهرست ٥٢ . نزهة ١٣٣-١٣٤ . وانظر ترجمة سيبويه فيما تقدم .

ابن الفرج الرّياشيّ النصف الأول من كتاب سيبويه على المازني^(١) . وقرأ أبو العباس المبرد ثلث كتاب سيبويه على الجرّميّ ، وتوفي الجرّميّ فابتدأ قراءته على المازني^(٢) . ويروى عن المازني أنه كان يقول : من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستح^(٣) .

وأهم تصانيف المازني كتاب التصريف ، وقد شرحه ابن جنيّ^(٤) . وله أيضاً كتاب ما يلحق فيه العامة ، وكتاب الألف واللام (وقد شرحه أبو الحسن علي بن عيسى الرّمانيّ)^(٥) ، وكتاب العروض ، وكتاب القوافي . وكان المازني من أهل القرآن أيضاً . يقول أبو الطيب اللغوي (مراتب النحويين ٧٧) : « حدثنا غير واحد عن المبرد قال : حدثنا المازني قال : قرأتُ على يعقوب الحضرميّ^(٦) القرآن ، فلما ختمتُ رمى إليّ بخاتمه وقال : خُذْهُ ، ليس لكِ مثله » .

(١) الفهرست ٥٨ . طبقات ١٠٦ .

(٢) طبقات ١١٩ . الفهرست ٥٩ .

(٣) أخبار ٣٩ . وانظر ترجمة سيبويه فيما تقدم .

(٤) انظر ترجمتنا لابن جني فيما يلي .

(٥) الفهرست ٦٣ .

(٦) هو يعقوب بن إسحاق الحضرميّ المتوفى سنة ٢٠٥ هـ ، وله قراءة مشهورة هي إحدى القراءات العشر . انظر ترجمته في طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ، ص ٥١ .

« وكان أبو العباس المبرد يصف المازني بالحدق بالكلام »^(١) والنحو .
قال : وكان إذا ناظر أهل الكلام لم يَسْتَعِنْ بشيء من النحو ، وإذا ناظر
أهل النحو لم يستعن بشيء من الكلام »^(٢) .



وقد نشر في بغداد سنة ١٩٦٩ كتاب عن المازني عنوانه : « أبو عثمان
المازني ومذاهبه في الصرف والنحو » ، ومؤلفه رشيد عبد الرحمن العبيدي .

(١) أي يعلم الكلام .

(٢) القفطي ١/٢٤٨ .

ترجمة ابن جنّي

هو أبو الفتح عثمان بن جني . ولد في الموصل قبل ٣٣٠ هـ ^(١) ، وتوفي في بغداد سنة ٣٩٢ هـ في خلافة القادر بالله تعالى .

وأبوه جني ^(٢) مملوك رومي (يوناني) للسليمان بن فهد بن أحمد الأزدي الموصلية ، وفي ذلك يقول ابن جني من قصيدة طويلة أوردتها ياقوت ٩٦/١٢ - ١٠١ :
(واقر)

فَعِلْمِي فِي الْوَرَى نَسَبِي	فَإِنْ أَصْبَحَ بِلَا نَسَبٍ
قُرُومٌ ^(٣) سَادَةٌ تُجْبِي	عَلَى أَنِي أَوَّلُ إِلَى
أَرَمَ الدَّهْرُ ذُو الْخُطْبِ ^(٤)	قِيَاصِرَةٍ إِذَا نَطَقُوا

(١) ياقوت ٨٣/١٢ .

(٢) أصل هذا العلم يوناني وهو gennaïos (جِنَايُوس) «كريم المحدث» سامي

التفكير .

(٣) جمع قَرُم (بفتح فسكون) . والقُرَم من الرجال السيد المعظم .

(٤) أَرَمَ : سَكَتَ . الْخُطْبَ (بضم ففتح) جمع خُطْبَةٍ (بضم

فسكون) .

أولاً دعا النبيّ لهم كَفَى شَرَفًا دُعَاهُ نبيّ^(١)

كان ابن جنبي إماماً في النحو والصرف، ولم يكن في شيء من علومه أكمل منه في التصريف، فإنه لم يصنف أحد في التصريف ولا تكلم فيه أحسن ولا أدق كلاماً منه^(٢).

أخذ ابن جنبي عن أبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (المتوفى سنة ٣٧٧ هـ) ، وصحبه أربعين سنة . يقول صاحب تذهة الألباء (ص ٣٣٣) : « وكان سبب صحبته إياه أن أبا علي الفارسي كان قد سافر إلى الموصل^(٣) ، فدخل إلى الجامع ، فوجد أبا الفتح عثمان بن جنبي يقرأ النحو وهو شاب ، وكان بين يديه متعلم وهو يكلمه في قلب الواو ألفاً نحو (قام) و (قال) ، فاعترض عليه أبو علي ، فوجده مقصراً ، فقال له أبو علي : « زَبَيْتَ قبل أن تُحَصِّرِم » ، ثم قام أبو علي ولم يعرفه ابن جنبي ، فسأل عنه ، ف قيل له : هذا أبو علي الفارسي النحوي . فأخذ في طلبه ، فوجده ينزل إلى السَّمِيرِيَّة ، يقصد بغداد ، فنزل معه في الحال ، ولزمه وصاحبه من حينئذ

(١) روي أن الرسول ﷺ كتب إلى كسرى وقيصر يدعوهما إلى الإسلام . فأما كسرى فقد مزق الكتاب لمّا قرأه ، وأما قيصر فلما قرأ الكتاب طواه ثم رفعه . فلما بلغ ذلك الرسول ﷺ قال في كسرى : كَمَزَقَ اللهُ مُلْكَهُ ، وفي شأن قيصر : ثَبَّتَ اللهُ مُلْكَهُ .

(٢) تذهة ٣٣٢ .

(٣) سنة ٣٣٧ هـ .

إلى أن مات أبو علي . وخلفه ابن جني ، ودرس النحو ببغداد بعده ،
وأخذ عنه . وكان تبخّر ابن جني في علم التصريف ؛ لأن السبب في صحبته
أبا علي وتغربه عن وطنه ومفارقة أهله مسألة تصريفية ، فحمله ذلك
على التبخر والتدقيق فيه ،^(١) .

وأخذ عنه أبو القاسم عمر بن ثابت الثميني ، وأبو أحمد عبد السلام
ابن الحسين البصري ، وأبو الحسن علي بن عبيد الله السّسمي .

وقد خدم ابن جني البيت البويهي : عضد الدولة وأولاده : صمصام
الدولة وشرف الدولة وبهاء الدولة^(٢) ، وفي زمانه مات . وكان يلزمهم
وبياتهم^(٣) .

واجتمع ابن جني بالمتني في حلب عند سيف الدولة بن حمدان ،
وفي شيراز عند عضد الدولة البويهي . وكان ابن جني يعجب بالمتني ،
ويستشهد بشعره في المعاني ؛ وهو أول من شرح ديوانه ، وله في ذلك
شرحان : شرح كبير وآخر صغير . « كان المتني يعجب بأبي الفتح
وذكائه وحذقه ، ويقول : هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس »^(٤) .

(١) هذه الحكاية تذكّرنا بالحكاية التي يروى أنها حفزت سيبويه إلى التبخر
في النحو . انظر ترجمة سيبويه فيما مضى (ص ١٠ ، الهامش) .

(٢) ألّف له ابن جني كتابه « الحصائص » .

(٣) القفطي ٣٤٠/٢ .

(٤) ياقوت ١٠٢/١٢ . وانظر أيضاً ص ٨٩ .

ولابن جني مريثة في المتنبي^(١) مطالعها :
غاض القريضُ وأودتْ نُضرةُ الأدبِ
وصوّحت بعد ربي دوحَةُ الكتبِ
(بسيط)



وأشهر ما كتبه ابن جني « الخصائص » ، وقد نشرته دار الكتب
المصرية بتحقيق محمد علي النجار في ثلاثة أجزاء (١٩٥٢-١٩٥٦) ؛
و « المُنْصِف » ، وقد نشره إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين في ثلاثة أجزاء^(٢)
(مصطفى الحلبي بمصر ، ١٩٥٤-١٩٦٠) ؛ و « سرّ صناعة الإعراب » ،
وقد نُشر منه جزء واحد (مصطفى الحلبي بمصر ، ١٩٥٤) ، يتحقق
مصطفى السقا ومحمد الزفزاف وإبراهيم مصطفى وعبدالله أمين ، ولم يكتمل
نشره . وتحدث فيما يلي عن كل من هذه الكتب الثلاثة :

(١) الخصائص :

ألفه ابن جني لبهاء الدولة كما مرّ . وهو في أصول النحو كما
يقول ابن جني نفسه في خطبة الكتاب ؛ وقوله « أصول النحو »
مرادف لقولنا « فقه اللغة » ، فالكتاب يبحث في أصول علم العربية ، وفيه
أيضاً آراء سديدة تمت إلى علم اللغات العام ولا تقتصر على العربية وحدها .
ويقول ابن جني في خطبة كتابه إن أحداً من علماء البصرة أو الكوفة لم

(١) توفي المتنبي سنة ٣٥٤ هـ .

(٢) مع تعليقات وشروح قيمة في آخر كل جزء أفدنا منها أكبر فائدة .

يُخْصُ في موضوع « أصول النحو » لوعورة مسلكه ؛ فأبو بكر (محمد بن السري المعروف بابن السراج)^(١) لم يُلَمَّ في كتابه « الأصول » إلا بقدر ضئيل مما عالجته هو (أي ابن جني) في « الخصائص » ؛ وأبو الحسن (الأخفش سعيد بن مسعدة)^(٢) صَنَّفَ كُتُباً في شيء من المقاييس^(٣) (أي الأصول التي يُقاس عليها) ، ولكنه (أي ابن جني) كفاه بتأليف الخصائص كلفة التعب وكافاه على ما تفضَّلَ به من علم .

(١) توفي سنة ٣١٦ هـ . وهو تلميذ أبي العباس محمد بن يزيد المبرد (المتوفى سنة ٢٨٥ هـ) ، وأستاذ أبي علي الفارسي (المتوفى سنة ٣٧٧ هـ) . يقول صاحب نزمة الألباء (ص ٢٤٩ - ٢٥٠) إن أحسن مصنفات ابن السراج وأكبرها كتاب الأصول ؛ « فإنه جمع فيه أصول علم العربية » وأخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيب . ويقول الزبيدي في « طبقات النحويين واللغويين » (ص ١٢٢) عن ابن السراج : « وله كتب في النحو مفيدة » منها كتاب في أصول النحو هو غاية من الشرف والفائدة . ومنه نسخة مخطوطة بالمتحف البريطاني (رقم ٩١٦ ملحق) .

(٢) توفي سنة ٢١٥ هـ . وهو المعروف بالأخفش الأوسط ، تميز له عن الأخفش الكبير أبي الخطَّاب عبد الحميد بن عبد الحميد (الذي أخذ عنه يونس ابن حبيب المتوفى سنة ١٨٣ هـ ، وسيبويه المتوفى سنة ١٨٠ هـ) ، والأخفش الصغير أبي الحسن علي بن سليمان (المتوفى سنة ٣١٥ هـ) .

وحينما أشار ابن جني في الخصائص إلى « أبي الحسن » فالمقصود الأخفش الأوسط . وهو الطريق إلى كتاب سيبويه كما مرَّ في ترجمة سيبويه .
(٣) كتاب المقاييس في النحو (الفهرست ٥٢) .

يقول ابن جني في خُطبة الخصائص :

« هذا - أطال الله بقاء مولانا المَلِك^(١) السيد المنصور المؤيد ، بهاء الدولة وضياء الملة وغيث الأمة ، وأدام ملكه ونصره وسلطانه ومجده وتأييده وسموه ، وكَبَتَ شائته وعدوه - كتاب لم أزل على فارِط^(٢) الحال ، وتقادم الوقت ، مُلاحظاً له ، عاكف الفكر عليه ، مُنجَذِبُ الرأي والروية إليه ، وادّاً أن أجد مُهملاً أصله به ، أو خللاً أرتقه بعمله ، والوقت يزداد بنواديهِ^(٣) ضيقاً ، ولا ينهج لي إلى الابتداء طريقاً . هذا مع إعظامي له ، وإعظامي^(٤) بالأسباب المُنتاطة به ، واعتقادي فيه أنه من أشرف ما صُنِفَ في علم العرب ، وأذهبهِ في طريق القياس والنظر ، وأعوده عليه بالخيطة والصّون ، وآخِذِهِ له من حصّة التوقير والأون^(٥) ، وأجمعه للأدلة على ما أودعته هذه اللغة الشريفة من خصائص الحكمة ، ونيّطت به من علائق الإلتقان والصنعة . فكانت مسافر وجوهه ، ومحاسر أذرعه وسوقه^(٦) ، تصف لي ما اشتملت عليه مشاعره ، وتُحيي^(٧) إليّ بما خيّطت

(١) كان من يتولى الأمر من البوهيين ، بجانب الخليفة العباسي ، يلقب بالملك .

(٢) فَرَطَ : سبق وتقدّم .

(٣) نواديهِ : شوارده ، أي شوارد الكتاب . ندا الشيء يندو : تفرّق .

(٤) إماسي .

(٥) التوقير : التسكين ؛ والأون : السكينة . والمُراد « حصّة الراحة » .

(٦) سوق : جمع ساق .

(٧) تُوحِي ، مضارع وَحَى يَحْيِي (كَأَوْحَى يُوحِي) .

عليه أقرأه وشواكله^(١) ، وتُرِينِي أَنْ تَعْرِيدَ^(٢) كُلَّ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ :
 البصريين والكوفيين عنه ، وتَحَامِيهِمْ طَرِيقَ الْإِلَامِ بِهِ وَالْخَوْضَ فِي أَدْنَى
 أَوْشَالِهِ وَخُلُجِهِ^(٣) ، فَضلاً عَنْ اقْتِحَامِ غِمَارِهِ وَلُجَجِهِ ، إِنَّمَا كَانَ لَامْتِنَاعَ جَانِبِهِ
 وَانْتِشَارَ شَعَاعِهِ^(٤) ، وَبَادِي^(٥) تَهَاجُرِ^(٦) قَوَانِينِهِ وَأَوْضَاعِهِ . وَذَلِكَ أَنَا لَمْ
 نَرَ أَحَدًا مِنْ عُلَمَاءِ الْبَلَدَيْنِ تَعَرَّضَ لِعَمَلِ أَصُولِ النَّحْوِ ، عَلَى مَذْهَبِ أَصُولِ
 الْكَلَامِ وَالْفَقْهِ . فَمَا كِتَابُ أَصُولِ أَبِي بَكْرٍ فَلَمْ يُلَمِّمْ فِيهِ بِمَا نَحْنُ عَلَيْهِ إِلَّا
 حَرْفًا أَوْ حَرْفَيْنِ فِي أَوَّلِهِ ، وَقَدْ تَعَلَّقَ عَلَيْهِ بِهِ ؛ وَنَقُولُ فِي مَعْنَاهُ . عَلَى
 أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ قَدْ كَانَ صَنَّفَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْمَقَايِيسِ كِتَابًا ، إِذَا أَنْتَ قَرَنْتَهُ
 بَكِتَابِنَا هَذَا عَلِمْتَ بِذَلِكَ أَنَا نُبْنِئَا عَنْهُ^(٧) فِيهِ ، وَكَفِينَاهُ كُلْفَةَ التَّعَبِ بِهِ ،
 وَكَفَانَاهُ عَلَى لَطِيفٍ مَا أَوْلَانَا مِنْ عُلُومِهِ الْمَسْوُوقَةِ إِلَيْنَا ، الْمُفِيضَةِ مَاءَ الْبِشْرِ

(١) الشواكل جمع شاكيلة ، وهي من الفَرَسِ الجلد بين عُرضِ الخَاصِرَةِ
 والركبة . والأقرب جمع قرب (بضمزة فكون أو بضمتين) ، وهو الخَاصِرَةُ
 أو من الشاكلة إلى مَرَاقِ الْبَطْنِ . (مَرَاقِ الْبَطْنِ : مَا رَقَّ مِنْهُ وَلَانَ) .

(٢) عَرَدَ تَعْرِيدًا : هَرَبَ .

(٣) الْأَوْشَالُ جَمْعُ وَشَلٍ (مَحْرَكَةٌ) وَهُوَ الْمَاءُ الْقَلِيلُ . وَالْخُلُجُ جَمْعُ خَلِيجٍ ،
 وَهُوَ مَحْرَمٌ مِنَ الْبَحْرِ .

(٤) شَعَاعُهُ : مَا تَفَرَّقَ مِنْهُ .

(٥) الْبَادِي : الظاهر ، من بدا يبدو .

(٦) مَا يَتَهَاجَرَانِ : يَنْقَاطِعَانِ .

(٧) نَابَ عَنْهُ : قَامَ مَقَامَهُ .

والبشاشة علينا ، حتى دعا ذلك أقواماً نزلت من معرفة حقائق هذا العلم حظوظهم ، وتأخرت عن إدراكه أقدامهم ، إلى الطعن عليه والقَدَح في احتجاجاته وعلمه

(٢) المنصف :

شرح فيه ابن جني كتاب التصريف المازني ، كما تقدّم في ترجمة المازني . وينوّه ابن جني بكتاب المازني هذا في خطبة شرحه إذ يقول : « ولما كان هذا الكتاب الذي قد شرعت في تفسيره وبسطه من أنفس كتب التصريف وأسدّها وأرّصنها ، عريقاً في الإيجاز والاختصار ، عارياً من الحشو والإكثار ، متخلصاً من كزّازة ^(١) ألفاظ المتقدمين ، مرتفعاً عن تخليط كثير من المتأخرين ، قليل الألفاظ ، كثير المعاني ، عنيت بتفسير مُشكّله ، وكَشَف غامضه ، والزيادة في شرحه ، محتسباً ذلك في جَنب ثواب الله ، ومزكياً به ما وهبه لي من العلم » .

وكتاب المازني هذا أول ما وصل إلينا من كُتب تُعنى بالصرف وحده مستقلاً عن النحو . فالكتاب لسيبويه جَمَعَ بين النحو والصرف ^(٢) .

(١) الكزّازة والكزوزة : اليُبْس والانقباض .

(٢) انظر كتاب « أبنية الصرف في كتاب سيبويه ، لخديجة الحديثي (بغداد ١٩٦٥) .

وقد عاد المبرّد ، تلميذ المازني ، فجمع بين النحو والصرف في كتابه « الْمُقْتَضَب » .

ويقول ناشرا « المنصف » (٢٨٨/٣ و ٣١٦ من خاتمتها) إن كتاب المازني من علم التصريف ككتاب سيبويه من علم النحو في أن كلا منهما أصل في علمه : هذا في النحو وذاك في التصريف . وفي هذا القول مُغَالاة ؛ لأن كتاب سيبويه جمع كثيراً من أصول الصرف فضلاً عن النحو . وفي اعتقاد ناشر « المقتضب » (ص ٨٧ من مقدمته) أن تصريف المازني صدى لما في كتاب سيبويه من مسائل الصرف .

(٣) سرّ صناعة الاعراب :

هذا العنوان لا يدلّ على موضوع الكتاب ، فهو في الواقع دراسة صوتية لحروف المعجم (أو حروف الهجاء) التسعة والعشرين^(١) من حيث المخارج والصفات الصوتية وما يعرض لها من عوارض صوتية كالقَلْب والإبدال . وقد يتطرق ابن جني في بعض الحروف (كالباء والكاف) إلى الحديث عن

(١) « رتّب ابنُ جني حروفَ المعجم في « سر الصناعة » الترتيب المألوف عند المشاركة (ا . ب . ت . ث . ج . الخ) ، وهو الترتيب الذي ينسب إلى نصر ابن عاصم اللّبيّ أو يحيى بن مَعْمَر العدنانيّ ، حينما كلّفه الحجاج بن يوسف الثقفيّ تمييز الحروف بالنقط ليزول الالتباس والاشتباه فيها عند الكتابة ، (من مقدمة ناشري الجزء الأول من الكتاب ، ص ٢٠) .

عملها في الجملة ، فيخوض في النحو ، وهذا خارج عن الموضوع الأصلي
الكتاب .

يقول ابن جني في خطبة الكتاب : « رَسَمْتُ ^(١) - أطال الله بقاءك ،
وأَحَسَّنَ إِمْتاعَ العلم وأهله بك ... - أن أضع كتاباً يشتمل على جميع
أحكام حروف المعجم ، وأحوال كل حرف منها ، وكيف واقعته في كلام
العرب ، وأن أتقصَّى القول في ذلك وأَشْبِعَهُ وأَوْكِّدَهُ ... وأنا بإذن
الله ومعونته ، وطَوَّلَهُ ^(٢) ومشَيْتُهُ ، أبلغ من ذلك فوق قَدْر الكِفَايَةِ ،
وأَحْرَزَ فيه بتوفيق الله قَصَبَ الغَايَةِ ، وأَجْتَنَبَ مع ذلك الإسْهَابَ والإِطَالَةَ ،
إلا فيما تَضَمَّنَ نُكْتاً أو آثارَ دَفِيناً . وأَتَّبَعَ كُلَّ حرفٍ منها مما رويته عن
حُذَّاقِ أَصْحَابِنَا ^(٣) وَجَلَّتْهُمْ ، وَحَذَوْتُهُ على مَقاييسِهِمْ وأَمْثَلْتُهُمْ ، ما أَقْدَرُ

(١) الخطاب موجه إلى أبي بكر عبد الواحد بن عرس بن فهد بن أحمد
الأزدي ، كما هو مكتوب على وجه النسخة (ب) ، إحدى النسخ المخطوطة الخمس
التي اعتمد عليها محققو الجزء الأول من الكتاب . وبنو فهد عرب من الأزديين
يسكنون الموصل ، وقد مرّ في صدر ترجمة ابن جني هذه أن أباه (جني) كان
مملوكاً رومياً لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدي الموصل .

(٢) الطَّوْلُ : الفضل .

(٣) يقصد نخبة البصرة ، فقد كان ابن جني بصري المذهب كأستاذه أبي علي
الفارسي ، وإن كان كثير النقل عن الكسائي وثعلب والكوفيين ، كما أنه قد
يرى في النحو ما هو بفدادي . انظر مقدمة ناشر الخصائص ، ص ٤٤-٤٧ .

أن فيه بلوغاً لأمدك ، وإصابة لغرضك . وأذكر أحوال هذه الحروف في مخارجها ومدارجها^(١) ، وانقسام أصنافها ، وأحكام مجهورها ومهموسها^(٢) ، وشديدها ورخوها^(٣) ، وصحيحها ومعتلها ، ومُطَبَّقها

(١) المدارج جمع مَدْرَج ، وهو المَسْنَلَك . والمقصود بمخارج الحروف .
 (٢) يعرف ابن جني في كتابه (٦٨-٦٩) [نقلاً عن سيبويه ١٠٥/٢]
 المجهور بأنه الحرف الذي أُشْبِعَ الاعتمادُ من موضعه وُمْنِعَ النَّفَسُ أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد ويجري الصوت ، والمهموس بأنه الحرف الذي أُضْعِفَ الاعتمادُ من موضعه حتى جرى معه النَّفَسُ بحيث يمكن تكرير الحرف مع جري الصوت . والحروف المهموسة عنده عشرة أحرف ، وهي الهاء والحاء والخاء والكاف والشين والصاد والتاء والسين والثاء والفاء ؛ وباقي الحروف مجهور .

ويرى علماء الأصوات المحدثون أن المجهور voiced هو الذي يصحب نطقه رنين ناتج عن اهتزاز الوترين الصوتيين في الحنجرة اهتزازاً منتظماً مثل (v) في الإنجليزية والفرنسية . والمهموس voiceless عندهم هو ما لم يصحب نطقه مثل هذا الرنين مثل (p) . والحروف المجهورة في العربية ، كما برهنت التجارب الحديثة ، هي : ب ج د ذ ر ز ض ظ ع غ ل م ن و ي ؛ والحروف المهموسة هي : ت ث ح خ س ص ط ف ق ك ه ؛ والهمزة ليست مجهورة ولا مهموسة . انظر « الأصوات اللغوية » لإبراهيم أنيس (الطبعة الثالثة ، القاهرة ١٩٦١) ، ص ٢٠-٢٣ و ٧٢ .

(٣) يعرف ابن جني في كتابه (ص ٦٩-٧٠) [نقلاً عن سيبويه ١٠٦/٢]
 الشديد بأنه الحرف الذي يُمنع الصوتُ من أن يجري فيه ، والرخو بأنه الذي يجري فيه الصوت . وهذا التعريف للشديد والرخو يتفق وما يقوله علماء الأصوات المحدثون من أن الحرف الشديد plosive هو الذي يخرج فيه الهواء من المخرج دفعة =

== واحدة مثل (p) ، وأن الحرف الرخو أو الاحتكاكي fricative هو الذي يحتك فيه الهواء بالخرج عند النطق مثل (v) .

والحروف الشديدة عند ابن جني ثمانية وهي الهمةز والقاف والكاف والجيم والطاء والذال والتاء والباء . وهو يقول إن هناك حروفاً بين الشديدة والرخوة وهي ثمانية أيضاً : الألف والعين والياء واللام والنون والراء والميم والواو . وما سوى هذه الحروف والتي قبلها هي الرخوة عنده .

والأصوات العربية الشديدة كما برهنت التجارب الحديثة هي : الهمةز ب ت د ط ض ك ق والجيم القاهرية ؛ أما الجيم العربية الفصيحة فيختلط صوتها الانفجاري بنوع من الخفيف يقتل من شدتها ، وهو ما يسميه القدماء بتمطيش الجيم . والأصوات العربية الرخوة كما دلت التجارب الحديثة هي : س ز ص ش ذ ظ ف ه ح خ غ . ويلاحظ مع اللام والنون والميم والراء أنه رغم التقاء عضوي النطق عند الخرج يجد النفس له مسرّباً يتسرّب منه إلى الخارج ، وحينئذ يمرّ الهواء دون أن يحدث أي نوع من الصفير أو الخفيف الذي يميّز الأصوات الرخوة . ويصف ابن جني كما رأينا هذه الحروف بأنها بين الشديدة والرخوة ، والمحدثون من علماء الأصوات يسمونها الأصوات المائعة أو السائلة liquids . وقد أضاف إليها ابن جني العين ، ولكن لا نستطيع البتّ في ذلك الآن لقلة التجارب التي أجريت على حروف الحلق . انظر في هذا كله « الأصوات اللغوية » لإبراهيم أنيس ، ص ٢٣-٢٧ و ٧٢ . وانظر حديثه عن الوار والياء في ص ٤٣-٤٤ ، وابن جني كما رأينا يعتبرهما من الحروف التي بين الشديدة والرخوة . وهو أيضاً يعتبر الألف منها ، ولكن ألف المدّ فتحة طويلة ، والحركات لا توصف بالحروف بالشدّة أو الرخاوة أو ما بينهما .

وَمُنْفَتِحَهَا^(١) ، وساكنها ومتحرّكها ، وَمَضْغُوطُهَا^(٢) وَمَهْتُوتُهَا^(٣) ،
وَمُنْحَرِفُهَا^(٤)

(١) يقول ابن جني في كتابه (ص ٧٠-٧١) [نقلاً عن سيبويه ٤٠٦/٢] :
« وللحروف انقسام آخر إلى الإطباق والانفتاح . فالاطبقة أربعة وهي الضاد
والطاء والصاد والظاء . وما سوى ذلك فمفتوح غير مطبق . والإطباق أن ترفع
ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى مُطْبِقاً له . ولولا الإطباق لاصارت الطاء دالاً ؛
والصاد سيناً ؛ والظاء ذالاً ؛ ولخرجت الضاد عن الكلام ، لأنه ليس من موضعها
شيء [حرف] غيرها [غير الضاد] فتزول [أي تنتقل] - إذا عِدِمَت
الإطباق - إليه [إلى ذلك الحرف] . ويؤخذ من كلام ابن جني هذا أن الطاء
كانت في عصره دالاً مطبقة لطاء مطبقة (كما تنطق الآن في مصر مثلاً) ، أي
أن أهل عصره كانوا ينطقون الطاء على نحو ما تنطق الضاد الآن في مصر مثلاً .
فكيف كانت تنطق الضاد إذن ؟ هذه مسألة تحتاج إلى بحث ، ولكن يؤخذ من
وصف ابن جني في موضع آخر من كتابه لخرج الضاد أنها كانت قريبة من اللام ؛
يقول (ص ٥٢) : « ومن أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس نخرج
الضاد ، إلا أنك إن شئت فكلتفتها من الجانب الأيمن ، وإن شئت من الجانب
الأيسر » .

(٢) الحروف غير المضغوطة عند ابن جني هي الهمزة والعين والغين واللام
والنون والميم . انظر ص ١٣٤ فيما يلي ، الهامش ، س ١-٣ .

(٣) يقول ابن جني (ص ٧٤) : « ومن الحروف المهتوت ، وهو الهاء ، وذلك
لما فيها من الضعف والخفاء » .

(٤) المنحرف هو ما يُعْبَرُ عنه في الإنجليزية بـ lateral ، أي الذي يصعب =

=نطقه خروج النفس من أحد جانبي اللسان أو من كلاهما .

واللام حرف منحرف . يقول ابن جني (ص ٧٢) : « ومن الحروف حرف منحرف ، لأن اللسان ينحرف فيه مع الصوت ، وَتَجَافَى نَاحِيَتَا مُسْتَدَقِّ اللسان عند اعتراضها على الصوت ، فيخرج الصوت من تينك الناحيتين ومما قَوَّيْتَهَا ، وهو اللام . »

وابن جني في هذا ناقل عن سيبويه الذي يقول (٤٠٦/٢) : ومنها [من الحروف] المنحرف ، وهو حرف شديد جرى فيه الصوت لانحراف اللسان مع الصوت ، ولم يَعْتَرِضْ [الحرف] على الصوت كاعتراض الحروف الشديدة ، وهو اللام . وإن شئت مددت فيها الصوت ، وليس كالرخوة لأن طرف اللسان لا يَتَجَافَى عن موضعه . وليس يخرج الصوت من موضع اللام ، ولكن من ناحيتيْ مُسْتَدَقِّ اللسان فويبقى ذلك . وهذا القول يفسر أيضاً كيف أن اللام بين الرخوة والشديدة . راجع الهامش في ص ١٣١ فيما مضى .

(١) هذا حديث ابن جني (ص ٧٣) عن الحروف المشربة : « واعلم أن في الحروف حروفاً مشربة ، تُحْفَظُ في الوقف ، وتُضْفَظُ عن مواضعها ، وهي حروف القلقة ، وهي القاف والجيم والطاء والذال والباء ؛ لأنك لا تستطيع الوقوف عليها إلا بصوت ، وذلك لشدة الحفز والضغط ، وذلك نحو الحقِّ واذهبْ واخلطْ واخرجْ ؛ وبعض العرب أشد تصويتاً . ومن المشربة حروف يخرج معها عند الوقف عليها نحو النفع ، إلا أنها لم تُضْفَظْ ضَفْظُ الأَوَّلِ ، وهي الزاي والطاء والذال والضاد ؛ وبعض العرب أشد تصويتاً . فأما حروف الهمس [راجع الهامش الثاني في ص ١٣٠ فيما مضى] فإن الصوت الذي يخرج معها نَفَسٌ ، وليس من صوت الصدر ، وإنما يخرج مُنْسَلَاً ، وليس كنفع =

وَمُسْتَوِيَّهَا وَمُكَرَّرَهَا^(١) ، وَمُسْتَعْلِيَّهَا وَمُنْخَفِضُهَا^(٢) ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ

= الزاي والطاء والذال والضاد . والراء شبيهة بالضاد . ومن الحروف ما لا تسمع بعده شيئاً مما ذكرناه ، لأنه لم يُضَغَطْ ولم يجد مَنَقِذاً ، وهي الهمزة والعين والفين واللام والنون والميم . وجميع هذه الحروف التي تسمع معها في الوقف صوتاً ، متى أدرجتها ووصلتها زال ذلك الصوت ، لأن أخذك في صوت آخر وحرف سوى الأول يشغلك عن إتباع الحرف الأول صوتاً ، وذلك نحو قولك 'أخذها' و'حزة' و'أخفيضه' و'أحفظه' ، إلا أنك مع ذلك لا تحصر الصوت عندها 'حصرَكَ إياه مع الهمزة والعين والفين واللام والنون والميم' .

(١) المكرر هو ما يُعبَّر عنه في الإنجليزية بـ rolled . والمكرر هو الراء ، وذلك أنك إذا وقفت عليه رأيت طرف اللسان يتعثر بما فيه من التكرير ، (ابن جني ، ص ٧٢) .

ويقول سيبويه (١٠٦/٢) : « ومنها المكرر ، وهو حرف شديد يجري فيه الصوت لتكريره وانحرافه إلى اللام ، فتجافي للصوت [أي تجافي عن موضعه للصوت فلم يعترض عليه] كالرخوة . ولو لم يكرر لم يجر الصوت فيه . وهو الراء » . وهذا القول يفسر أيضاً كيف أن الراء بين الرخوة والشديدة . راجع الهامش في ص ١٣١ فيما مضى .

(٢) يقول ابن جني (ص ٧١) : « فالمستعلية سبعة » وهي الخاء والفين والقاف والضاد والطاء والضاد والصاد والطاء . وما عدا هذه الحروف فمنخفض . ومعنى الاستعلاء أن تتصعد في الحنك الأعلى . فأربعة منها فيها مع استعمالها إطباق ، وقد ذكرناها [راجع الهامش الأول في ص ١٣٢ فيما مضى] . وأما الخاء والفين والقاف فلا إطباق فيها مع استعمالها .

والحروف المنخفضة تسمى في كتب القراءات : 'مُسْتَفِلَةٌ' .

من أجناسها ... ثم أفرد فيما بعد لكل حرف منها باباً أغترق^(١) فيه ذكر أحواله وتصرفه في الكلام ، من أصليته وزيادته ، وصحته وعلته ، وقلبه إلى غيره ، وقلب غيره إليه . وليس غرضنا في هذا الكتاب ذكر هذه الحروف مؤلفة ، لأن ذلك كان يقود إلى استيعاب جميع اللغة ، وهذا مما يطول جداً ، وليس عليه عقْدنا هذا الكتاب ، وإنما الغرض فيه ذكر أحوال الحروف منفردة أو منتزعة من أبنية الكلم التي هي مَصُوْغَةٌ فيها لما يخصّها من القول في أنفسها ، وأقرو^(٢) ذلك شيئاً فشيئاً على تأليف حروف المعجم ، دون مدارج الحروف^(٣) ، كما آثرت ، وبه

(١) أغترق : أستوعب .

(٢) أقرو : أكتب .

(٣) أي على غير ترتيب المخارج ، من أقصى الحلق فما يليه صعوداً حتى الشفتين . يقول ابن جني (ص ٥٠) : « فإذا كُنْنا قد أَجْمَعْنَا إِبْرَادَ حُرُوفِ المعجم على ما في أيدي الناس من التأليف المشهور ، أعني على غير ترتيب المخارج ، وَذِكْرَهَا حَرْفًا حَرْفًا ، فليس ذلك بمانع لنا سَوَقَهَا على ترتيب المخارج ، فإنه أوضح في البيان » ، ثم نعود فيما بعد إلى استقراءها على تأليف ا ب ت ث ، . ويذكر ابن جني الحروف على مراتبها في الاطراد (أي التتابع في المخارج) على هذا الترتيب : الهمزة الألف ه ع ح غ خ ق ك ج ش ي ض ل ر ن ط د ت ص ز س ظ ذ ث ف ب م و . وَعَقِبَ ذَلِكَ يقول ابن جني (ص ٥٠ - ٥١) : « فهذا هو ترتيب الحروف على مذاقها وتصعدها ، وهو الصحيح . فأما ترتيبها في كتاب العين ففيه خلل واضطراب ، ومخالفة لما =

أمرت

★ ★ ★

هذه الآثار الثلاثة أشهر ما كتبه ابن جني : الخصائص ، والمنصف ،
وسر صناعة الإعراب . وقد شرح في المنصف كما قلنا كتاب التصريف
للمازني ، ولهذا نبدأ بالنقل عنه ؛ فالمازني يلي سيبويه في الترتيب الزمني .

وابن جني متأخر زماناً عن المبرد (المتوفى سنة ٢٨٥هـ) وأبي بكر
ابن السراج (المتوفى سنة ٣١٦هـ) والزجاجي (المتوفى سنة ٣٣٧هـ)
وابن خالويه (المتوفى سنة ٣٧٠هـ) ، ومع هذا سنقدم عليهم كتابيه الخصائص
وسر صناعة الإعراب ، فنختار منهما قبل أن نختار من آثارهم ؛ وذلك
لتكون النصوص المنقولة عن ابن جني في موضع واحد من هذا الكتاب .

= قدّمناه آنفاً ممّا رتبّه سيبويه وتلاه أصحابه عليه ، وهو الصواب الذي يشهد
التأمل له بصحته ، .

والواقع أن ترتيب ابن جني يطابق ترتيب سيبويه كما ورد في « الكتاب »
(ط بولاق ٢/٤٠٥) .

أما ترتيب كتاب العين الذي يعينه ابن جني فهو : ع ح هـ خ غ ق ك ج
ش ض ص س ز ط د ت ظ ذ ث ر ل ن ف ب م و ا ي الهمزة .
انظر خطبة كتاب العين في الجزء الأول الذي نشره عبدالله درويش (بغداد
١٩٦٧) .

وقد اخترنا من الخصائص باب القلب المكاني، وهو من الأبواب التي ترد في كتب الصرف، وأتينا به عقب النصوص التي اخترناها من «المنصف»؛ وهكذا يتصل حديث ابن جني الصرفي. وبعد هذا يأتي دور سر صناعة الإعراب، وهو كما قلنا دراسة صوتية لحروف المعجم.

فإذا فرغنا من ابن جني أتينا إلى المبرد فَمَنْ يليه.

نصوص من « المنصف »

(١) التصريف خاصّ بالأسماء المتمكّنة والأفعال ، فهو لا يشمل الحروف ولا الأسماء المبنية الموغلة في شبه الحروف - جاء بعض الأسماء المبنية مشتقاً - الألف الأخيرة في الضمير أنا زيدت في الوقف أصلاً - العرب 'تجري كثيراً من ألفاظها في الوصل على حدّ ما تكون عليه في الوقف - الأصلي والزائد - أنواع الزيادات أربعة (١) .

قال أبو عثمان : باب الأسماء والأفعال : كم يكون عدد حروفه (٢) في الأصل وما يزداد فيها (٣) على الأصل ؟



قال أبو الفتح : أول ما في هذا أن يُسال فيقال : لمّ لم يذكر الحروف في هذا الموضع مع الأسماء والأفعال ؟ وما السبب في ذلك ؟

والجواب أنه إنما قصد أن يمثّل الأسماء والأفعال ليرى أصلها من

(١) ١٧-٧ / ١ . (٢) حروفه : حروف باب الأسماء .

(٣) فيها : في الأسماء والأفعال .

زائدها ، لأنها تما يُصَرَّفُ وَيُشْتَقُّ بعضها من بعض . والحروف لا يصح فيها التصريف ولا الاشتقاق ، لأنها مجهولة الأصول ؛ وإنما هي كالأصوات نحو (صَهْ) و (مَهْ) ونحوهما . فالحروف لا تمثل بالفعل ^(١) ، لأنها لا يُعرف لها اشتقاق . فلو قال لك قائل : ما مثال (هَلْ) أو (قد) أو (حتّى) أو (هَلَّا) ونحو ذلك ، من الفعل ^(٢) ، لكنت مسألته مُحالاً ، وكنت تقول له : إن هذا ونحوه لا يمثل لأنه ليس بمشتق ، إلا أن تنقلها إلى التسمية بها ، فحينئذٍ يجوز وزنها بالفعل ؛ فاما وهي على ما هي عليه من الحرفية فلا تُصَرَّفُ ^(٣) .

(١) بالفعل : أي بحروف الميزان الصرفي وهي الفاء والعين واللام .

(٢) (من الفعل) متعلقان بكلمة (مثال) . والمقصود بالفعل حروف الميزان الصرفي كما سبق .

(٣) إذا نقلت الحرف من الحرفية إلى الاسمية بأن سميت به عوضاً عن معاملته الاسم وجاز وزنه بالميزان الصرفي . وإذا أردت التسمية بالحرف وجب تحويله إلى صيغة الأسماء ، فـ (لَوَ) مثلاً إذا صارت اسماً ألحقتهـا واواً أخرى فتشدد ، لأنه ليس في كلام العرب اسم آخره واو قبلها حرف مفتوح . هذا كلام سيبويه (٣٣-٣٢/٢) ، وقد استشهد عليه بقول الشاعر :

(طويل)

الأمُ على لَوَ ولو كنتُ عالماً بأذئابِ لَوَ لم تفتني أوائله

وقول الشاعر (أبي زُبَيْد الطائي) :

لَيْتَ شِعْري وأين مِنِّي لَيْتُ إن ليتاً وإن لَوّاً عناء

وفي هذا البيت شاهد آخر على استعمال ليت اسماً (في موضعين) . وعلى =

ولهذا المعنى ما^(١) كانت الألفات في أواخر الحروف أصولاً غير زوائد ، ولا منقلبةً من واو ولا ياء ، وذلك نحو (ما) و (لا) وما أشبهها ؛ لا تقلُّ إن الألف فيهما منقلبة كالف عصاورحى و غزا ورعى ،

= هذا يكون لَوُ و لَسِيتُ على وزن فَعِلٍ . وكان بعض العرب ، كما يقول سيبويه ، يهز (لَوُ) عند التسمية بها فيقول (لَوُءُ) ، وهذه على وزن فَعِلٍ أيضاً .

ونسوق أمثلة أخرى من كلام سيبويه في هذا الباب : باب تسمية الحروف وأشباهها (٣١/٢ وما بعدها) . يقول (ص ٣٣) : و فَمِمَّا جاء فيه الواو وقبله مضموم (هَوَ) ؛ فلو سميت به ثقلت فقلت (هذا هَوُ) ، وتدع الهاء مضمومة لأن أصلها الضم ، تقول : هُما و هُم و هُن . ومِمَّا جاء وقبله مكسور (هِي) ، وإن سميت به رجلاً ثقلته كما ثقلت (هَوَ) . وإن سميت مؤنثاً بـ (هَوَ) لم تصرفه لأنه مذكر . ولو سميت رجلاً (ذُو) لقلت (هذا ذَوَا) ، لأن أصله (فَعَلٌ) ؛ ألا ترى أنك تقول : هاتان ذَوَا مالٍ ، فهذا دليل على أن (ذُو) فَعَلٌ كما أن (أَبَوَانِ) دليلٌ أن (أَبَا) فَعَلٌ . وكانت الخليل يقول : هذا ذَوُ [على وزن فَعِلٍ بتسكين العين ، لا بتحريكها كما قال سيبويه] ، يفتح الذال لأن أصلها الفتح ؛ تقول (ذَوَا) وتقول (ذَوُو) . وأما (كي) فتثقل ياؤُها ، لأنه ليس في الكلام حرف آخره ياء ما قبله مفتوح ؛ وقصبتها كقصّة (لَوِ) .

وانظر المختضب المبرد ٢٣٣/١ - ٢٣٦ و ٤٠/٤ - ٤٣ (باب تسمية الحروف والكلم) .

(١) (ما) هنا زائدة . وزيادتها في الكلام من لوازم ابن جني . انظر ملاحظة الناشرين في ٣١١/٣ - ٣١٢ .

لأنها لو كان أصلها واو أو ياء لظهرتا لسكونهما كما ظهرتا في نحو كي وأي
 و لو وأو . فلو كان أصل ألف (ما) من الواو لقلّت (مَو) كما قلّت
 (لَو) ؛ وكذلك لو كانت من الياء لوجب أن تقل (مَي) كما قلت
 (كي) . ولم تُقلّب ياء (كي) وواو (أو) ألفاً ؛ لأنها إنما تُقلّب إذا كانت
 متحركة وما قبلها مفتوح ، وهي في الحروف ساكنة كلام (هل) و (بل)
 و (قد) ، فلهذا بطل أن تكون منقلبة . ولو قال قائل إنّ الألفات
 في أواخر الحروف زوائد لكان مُبطلًا ؛ لأنه إنما تُعرف الزيادة من
 غيرها بالاشتقاق ، والحروف لا تُشتق ، فلا يُعرف ذلك فيها ، فلذلك لم
 يذكر الحروف في هذا الموضع .

وقول أبي عثمان : الأسماء ، يعني الأسماء المتمكنة والتي يمكن تصريحها
 واشتقاقها نحو رجل و فرس ، ولا يريد الأسماء المبنية المؤغلة في شبه
 الحروف ؛ لأن تلك الأسماء في حكم الحروف . ألا ترى أنّ كمّ ومنّ وإذا
 سواكن الأواخر كهلّ وبل وقد ، وإنما كان ذلك فيها لمضارعتها الحروف .
 وإذا كان ذلك كذلك ، فمعلوم أن الألف في متى وإذا وأنى وإياك ونحوها
 غير منقلبة من ياء ولا واو ، كما أن الألف في حتى وكلاً كذلك ، وكما
 كانت منّ وكمّ كهلّ وبل . فهذه الأسماء المبنية التي في حكم الحروف لا
 تُشتق ولا تُتمثل من الفعل كما أن الحروف كذلك .

وقد جاء بعض هذه المبنية مشتقاً نحو (لبيك) ، لأنهم يقولون :

أَلَبَّ بِالْمَكَانِ "؛ ونحو (قَطُّ) ، لأنها من قَطَطْتُ أي قطعت ، لأن

(١) قول ابن جني إن (لبيك) مبنية يقصد به أنها غير متصرفة . و (لبيك) عند سيديويه مصدرٌ مثنى ملازم للإضافة منصوب على إضمار فعل تترك إظهاره ، وهي في هذا مثل حَنَانِيكَ وَسَعْدِيكَ وَحَذَارِيكَ . يقول سيديويه في باب ما يحي من المصادر مثنى منتصباً على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، (١٧٤/١ - ١٧٦) : « وذلك قولك (حنانيك) ، كأنه قال : تَحَنَّنَّا بعد تحنن ، كأنه يسترحمه ليرحمه ؛ ولكنهم حذفوا الفعل لأنه صار بدلاً منه . ولا يكون هذا مثنى إلا في حال إضافة ، كما لم يكن (سُبْحَانَ اللَّهِ) و (مَعَاذَ اللَّهِ) إلا مضافين . فـ (حنانيك) لا يتصرف كما يتصرف (سبحان الله) وما أشبه ذلك . قال الشاعر (وهو طرفة بن العبد) : (طويل)

أَبَا مُنْذِرٍ أَفْنَيْتَ فَاسْتَبَقَ بَعْضَنَا
حَنَانِيكَ بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ

وزعم الخليل أن معنى التثنية أنه أراد : تحنننا بعد تحنن ، كأنه قال : كلما كنت في رحمة وخير منك فلا ينقطعن ، وليكن موصولاً بآخر من رحمتك . ومثل ذلك (لبيك) و (سعديك) وأما قولك (لبيك) و (سعديك) ، فانتصب هذا كما انتصب (سبحان الله) ، وهو أيضاً بمنزلة قولك إذا أخبرت (سمعاً وطاعة) ، إلا أن (لبيك) لا تتصرف ، كما أن (سبحان الله) و (عَمْرُكَ اللَّهُ) و (قَعْدَكَ اللَّهُ) لا تتصرف ومثل ذلك (حذاريك) كأنه قال : ليكن منك حذر بعد حذر ، كأنه أراد بقوله (لبيك) و (سعديك) إجابة بعد إجابة ، كأنه يقول : كلما أجبته في أمر فإنا في الأمر الآخر مجيب ، وكان هذه التثنية أشد توكيداً وزعم يونس أن (لبيك) اسم واحد ، ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة كقولك (عليك) . وزعم الخليل أنها تثنية بمنزلة (حَوَالِيكَ) ، لأننا سمعناهم =

قولك (ما فعلته قط) معناه : فيما انقطع ومضى من عمرك ^(١) . وكذلك

= يقولون (حنانٌ) ، اه .

وتحدث سيدييه في باب آخر عقب ذلك بمسألة عن معنى لبيك وسعديك وما اشتقّا منه فقال (١٧٦/١ - ١٧٧) : «حدثنا أبو الخطّاب أنه يقال للرجل العدّاء على الشيء لا يفارقه ولا يقلع عنه : قد ألَبَ فلان على كذا وكذا . ويقال : قد أسعدَ فلان فلاناً على أمره وساعده . والإلباب والمساعدة دُنُوٌّ ومتابعة ؛ إذا ألَبَ على الشيء فهو لا يفارقه ، وإذا أسعده فقد تابعه ؛ فكانه إذا قال الرجل للرجل : يا فلان ، فقال : لبيك وسعديك ، فقد قال : قُرْباً منك ومتابعةً لك . فهذا تمثيل ، وإن كان لا يستعمل في الكلام » .

وانظر المقتضب للبهرد ٢٢٣/٣ - ٢٢٦ .

(١) قط : ظرف زمان مبني على الضم لاستغراق ما مضى ، وتختصّ بالنفي . واشتقاقها من قطّ أي قَطَعَ ، فهي على وزن فَعَلَّ يَتَسَكَّنُ العين . وفيها لغات . انظر المغني لابن هشام (ط القاهرة ص ١٧٥ - ١٧٦ = ط دمشق ص ١٩١) .

ومن الخطأ استعمال قطّ لما يُستقبل من الزمان . يقول الحريري في « درة الفوّاص في أوهام الخواص » (ليبزج ١٨٧١) ، ص ١٣ - ١٤ : «ومن أوهامهم أيضاً في هذا الفن قولهم (لا أكله قط) ، وهو من أفحش الخطأ لتعارض معانيه وتناقض الكلام فيه . وذلك أن العرب تستعمل لفظة قطّ فيما مضى من الزمان كما تستعمل لفظة أبدأ فيما يُستقبل ، فيقولون : ما كلمته قط ولا أكله أبداً . والمعنى في قولهم (ما كلمته قط) أي فيما انقطع من عمري ؛ لأنه من قَطَطْتُ الشيء إذا قطعته ، ومنه قطّ القَلَمَ أي قطع طَرَفَه . وفيما يؤثّر من شجاعة علي رضي الله عنه أنه كان إذا اعتلى قدّ وإذا اعترض قطّ . فالقدّ قَطَعَ الشيء طَولاً ، والقَطّ قَطَنُهُ عَرَضاً . ولفظة قطّ هذه مشدّدة الطاء ، وهي اسم مبني على الضم مثل حيث ومُنْدُ » .

ذا وذِي والذي ونحو ذلك مما يدخله التحقير^(١) أو يستعمل استعمال المتصرف ، وليس ذلك بالكثير . وكما كان الاسم في شبه الحروف أقعد ، كان من الاشتقاق والتصريف أبعد .

فاما الألف في (أنا) في الوقف فزائدة ، وليست بأصل^(٢) . ولم نقض

(١) التحقير : التصغير . ويقول الصرفيون إن تصغير اسم الإشارة المذكر (ذا) هو (ذِيَا) ؛ وإن تصغير اسم الإشارة المؤنث (ذِه) أو (ذِي) هو (تِيَا) كراهية اللبس مع تصغير المذكر ، فـ (تِيَا) في الواقع تصغير (تا) بمعنى ذِه . ويقولون إن تصغير (الذي) هو (اللَذِيَا) ؛ وتصغير (التي) هو (اللَتِيَا) ، قال المعجّاج : بعد اللتيا واللتيا والتي . انظر باب تحقير الأسماء المبهمة في كل من الكتاب لسبويه (٢ / ١٣٩ - ١٤٠) والمقتضب للمبرد (٢ / ٢٨٧ - ٢٩١) .

يقول المبرد (٢ / ٢٨٧) : « اعلم أن هذه الأسماء مخالفة لغيرها في معناها وكثير من لفظها فمن مخالفتها في المعنى وقوعها على كل ما أومأت إليه . وأما مخالفتها في اللفظ فإن يكون الاسم منها على حرفين أحدهما حرف لين نحو ذا و تا . فإذا صغرت هذه الأسماء خولف بها جهة التصغير ، فتشركت أوائلها على حالها ؛ وألحقت ياء التصغير لأنها علامة فلا يُعرى المصغّر منها ، ولوعرّي منها لم يكن على التصغير دليل ؛ وألحقت ألف في آخرها تدلّ على ما كانت تدلّ عليه الضافة في غير المبهمة ، ألا ترى أن كل اسم تُصغّره من غير المبهمة تضمّ أولّه نحو فُلَيْس ودُرَيْهيم ودُنَيْنِير . »

(٢) الألف التي بعد النون في (أنا) زائدة عند البصريين ، ولكنها أصلية عند الكوفيين . انظر فصل « الضمير أنا » في ص ٣٥ - ٤٧ من كتابناه دراسات =

بذلك فيها مِنْ قَبْلِ الاشتقاق ، هذا مُحال في الأسماء المضمرة لأنها مبنية
 كالحروف ؛ ولكن قضينا بزيادتها من حيث كان الوصل يُزيلها ويُذهبها ،
 كما يُذهب الهاء التي تلحق لبيان الحركة في الوقف . ألا ترى أنك تقول
 في الوصل (أنا زيد) كما قال الله تعالى : « إني أنا ربك » ^(١) ، يُكْتَبُ بالفاء
 بعد النون ، وليست الألف في اللفظ ، وإنما كُتِبَتْ على الوقف ^(٢) . فصار
 سقوط الألف في الوصل كسقوط الهاء - التي تلحق في الوقف لبيان
 الحركة - في الوصل ؛ ألا ترى أنك تقول (إِرْمِهْ) إذا وقفت وأنت
 تريد (إِرْمِ) ، فإذا وصلت قلت (إِرْمِ يارجلُ) . فالألف في (أنا)
 كالهاء في (ارمه) زائدة مثلها ، وبيّنت الفتحة بالألف كما بيّنت الكسرة
 بالهاء ، لأن الهاء مجاورة للألف . ومثل ذلك ما حكاه سيبويه أن من
 العرب من يقول في الوقف (قالوا) وهو يريد (قال) ، فيبيّن الحركة بالألف .
 وقد قالوا في الوقف (أنه) ، فبيّنوا الفتحة بالهاء كما بيّنوها بالألف ؛
 وكتاهما ساقطة في الوصل .

فأما قول الشاعر : ^(٣)

أنا سيفُ العِشيرةِ فاعرُفوني حَمِيداً قد تَذَرَيْتُ السَّنَامَ ^(٤)

= في فقه اللغة العربية ، (بيروت ١٩٦٩ - مكتبة لبنان) ، وقد رجّحنا رأي
 الكوفيين استناداً إلى نظائر أنا في اللغات السامية الأخرى .

(١) طه ١٢ .

(٢) « كُتِبَتْ على الوقف » ، أي كُتِبَتْ على حسب نطقها في الوقف .

(٣) هو حَمِيدُ بن حَرْثِ بن بَحْدَلِ الكلبي ، شاعر إسلامي .

(٤) تَذَرَيْتُ السَّنَامَ : علوتُ ذروته ، كناية عن بلوغ الجهد .

فإنه أجراه في الوصل على حدّ ما كان عليه في الوقف ^(١) . وعلى هذا
قول أبي النجم :
(رجز)

أنا أبو النجم وشعري شعري ^(٢)

أي : شعري الذي سمعت به .

وقد أجرت العرب كثيراً من ألفاظها في الوصل على حدّ ما تكون
عليه في الوقف . وأكثر ما يجيء ذلك في ضرورة الشعر . حكى سيديويه
عن العرب (ثلاثة ربعة) بفتح الهاء من (ثلاثة) ، وحذف الهمزة

(١) استشهد ابن جني (وهو بصري المذهب كما قلنا في الهامش ٣ في ص ١٢٩)
بهذا البيت وبيت أبي النجم المعجلى الذي يليه على مدّ ألف (أنا) في الوصل
جرباً على مدّها في الوقف ، ولكن يقول الكوفيون إن إثبات ألف (أنا) في
الوصل دليل على أنها من الكلمة وليست زائدة .

(٢) هذا هو الشاهد الحادي والسمعون من شواهد شرح الكافية للرضي ،
استشهد به على أن عدم مغايرة الخبر للبندأ إنما هو للدلالة على الشهرة ، أي شعري
الآن هو شعري المشهور المعروف بنفسه لا شيء آخر . يقول البغدادي في الخزانة
(ط بولاق ١/٢١١ = ط السلفية ١/٣٩٦ = ط هارون ١/٤٣٩) : د استشهد
به صاحب « الكشاف » عند قوله تعالى : د والسابقون السابقون [الواقعة ١٠]
على أن المراد : السابقون من عرفت حالهم وبلغك وصفهم ، كما في : شعري شعري ،
أي : شعري ما بلغك وصفه وسمعت ببراعته وفصاحته . وضح : إيقاع أبي النجم
خبيراً لتضمينه نوعاً وصفيّةً واشتهاره بالكمال . والمعنى : أنا ذلك المعروف
الموصوف بالكمال ، وشعري هو الموصوف بالفصاحة .

من (أربعة) وإلقاء حركتها على الهاء ؛ وكان قياسه إذا حركها أن يردّها
تاء ، إلا أنها لما كانت هاء في الوقف تركها في الوصل على ذلك . وأنشد
سيبويه أيضاً :

ضَخْمًا يُحِبُّ الْخُلُقَ الْأَضْحَمًا

يريد (الْأَضْحَمَ) خفيف الميم . وهذا التثقيل إنما يكون في الوقف
ليُعْلَمَ بجتماع الساكنين ^(١) في الوقف أنه متحرك في الوصل ، حرصاً على
البيان ^(٢) ؛ لأنه معلوم أنه لا يجتمع في الوصل ساكنان . وعلى هذا قالوا
(خالدٌ) و (هو يَجْعَلُ) ، فإذا وصلوا قالوا : خالدٌ يا فتى . فكان
سبيله إذا أطلق الميم في (الأضخم) بالنصب أن يُزِيلَ التثقيلاً ، إلا
أنه أجراه في الوصل مجراه في الوقف للضرورة ^(٣) .

(١) المقصود بالساكنين هنا الميم المشددة الموقوف عليها .

(٢) « حرصاً على البيان » : حرصاً على بيان أنه متحرك في الوصل .

(٣) بقول سيبويه في باب ما يحتمل الشعر (١١/١) : « ومن العرب من
يُنْقَلُ الكلمة إذا وقف عليها ولا يثقلها في الوصل . فإذا كان في الشعر فهمٌ
يُجْرُونَه في الوصل على حاله في الوقف نحو (سَبَسَبَا) و (كَلَكَلَا) ،
لأنهم قد يثقلونه في الوقف ، فأثبتوه في الوصل ... قال رؤبة :

ضَخْمٌ يُحِبُّ الْخُلُقَ الْأَضْحَمًا

يُرَوَّى بكسر الهمزة وفتحها . وقال بعضهم (الضَخْمًا) بكسر الضاد .
(السَّبَسَب : المفازة - الكلكل : الصدر)

وهذا البيت رابع أبيات أربعة في ديوان رؤبة (ص ١٨٣) ، حيث وردت =

= الكلمة الأولى منصوبة (ضغما) كما في رواية ابن جني . وقد شرح الشنتمري البيت بقوله : « أراد (الأضخم) فشدد في الوصل ضرورة تشبيهاً بما يشدد في الوقف إذ قيل : هذا أكبر وأعظم . ولو قال (الأضخم) فوقف على الميم لم تكن فيه ضرورة ، ولكنه لما وصل القافية بالالف خرجت الميم عن حكم الوقف ، لأن الوقف على الألف لا عليها . ولذلك مثل سيبويه بـ (سبباً) و (كلكتلاً) . وروى (الإضخمتاً) بكسر الهمة و (الضخمتاً) بكسر الضاد ، فالضرورة على روايته ؛ لأن (إفعلاً) و (فِعلاً) موجودان في الكلام كثيراً نحو إِرْزَبْ وخِدَبْ . وإنما الضرورة في فتح الهمة ، لأن أفعلاً ليس بموجود . وصف رجلاً بشرف الهمة وعِظَم الخليفة ، ونسبه إلى الضخَم إشارة إلى ذلك ؛ ولم يُردِّضِضَم الجئة ؛ قال الله عز وجل : « وإنك لمعلی خلق عظیم » [القلم ٤] ، والعِظَم والضخَم سواء . (الإرزب : من معانيه القصير . الخدب : من معانيه الشيخ والعظيم)

وأورد سيبويه البيت في موضع آخر من كتابه (٢٨٢/٢ - ٢٨٣) ، ولكن بوضع (بدء) موضع (ضخم) ، والبدء هو السيد . واستشهد سيبويه في هذا الموضع أيضاً بقول رؤبة :

لقد خَشِيتُ أن أرى جَدَبًا
في عامنا ذا بَعْدَمَا أَخْصَبَا

أراد (جدباً) ، ويقول رجل من بني أسد :

ببازِلٍ وَجَنَاءٍ أَوْ عَيْهَلٍ

وستتناول هذا البيت في الهامش التالي . وانظر في هذا الموضوع أيضاً « سر صناعة الإعراب » لابن جني ، ص ١٧٧ - ١٨٠ ؛ وشرح الشافعية للرضي ٣١٦/٢ - ٣٢٠ ؛ والخصائص لابن جني ٣٥٩/٢ .

بِإِزَالِ وَجْنَاءِ أَوْ عَيْهَلٍ
كَأَنَّ مَهْوَاهَا عَلَى الْكَلْكَلِ^(١)

يريد: العَيْهَلُ والكَلْكَلُ. وهذا أكثر من أن أضبطه لك لسعته وكثرته. والذي أذكر منه ومن أشباهه فوق ما يُحتاج إليه استظهاراً وتأنيساً بالأمثال والنظائر، فإن سيبويه كثيراً ما كان يعتمد في كتابه على إيراد النظائر ليونس بها. فكَذلك أجرى الشاعر قوله: «أنا سيف العشيرة فاعرفوني» في الوصل مُجراه في الوقف.

وقول أبي عثمان: «كم يكون عددها في الأصل، وما يزداد فيها على

(١) استشهد سيبويه بالبيت الأول كما قلنا في الهامش السابق. وهذا بيتان من سبعة أبيات رواها أبو زيد الأنصاري في نوادره (ص ٥٣) حيث نُسبت إلى منظور بن مَرْثَد الأسدي. ولا يتم معنى البيت الثاني إلا بما بعده:

كَأَنَّ مَهْوَاهَا عَلَى الْكَلْكَلِ وَمَوْقِعًا مِنْ تَفْنَاتٍ زُلْ
مَوْقِعُ كَفْتِي رَاهِبٍ يُصَلِّي

فـ (موقع) في البيت الأخير خبر كان.

(بَزَل ناب البعير طَلَعَ، وذلك في تاسع سنه، يقال: جل وناقة بازل - وجناء: شديدة - العَيْهَلُ: الناقة السريعة والنجيبة الشديدة - مهواها: مكان وقوعها - الكَلْكَلُ: الصدر - التَفْنَاتُ: ما أصاب الأرض من البعير من صدره وركبتيه ورجليه إذا بَرَكَ، وهي جمع تَفْنَةٍ - زُلْ: مُلْس، جمع زَلَاء أي ملساء)

الأصل ؟ اعلم أنه إنما يريد بقوله (الأصل) الفاء والعين واللام ، و (الزائد) ما لم يكن فاء ولا عيناً ولا لاماً . مثال ذلك قولك (ضَرَبَ) ، فالضاد من ضرب فاء الفعل ، والراء عينه ، والباء لامه ؛ فصار مثال (ضَرَبَ) فَعَلَ ، فالفاء الأصل الأول ، والعين الأصل الثاني ، واللام الأصل الثالث . فإذا ثبت ذلك ، فكل ما زاد على الضاد والراء والباء من أول الكلمة أو وسطها أو آخرها فهو زائد . ومعنى (زائد) أنه ليس بفاء ولا عين ولا لام . وليس يَعْنُونَ بقولهم (زائد) أنه لو حُذِفَ من الكلمة لدلّت بعد حذفه على ما كانت تدل عليه وهو فيها ؛ ألا ترى أن الألف من (ضارب) زائدة ، فلو حذفها فقلت (ضَرِبَ) لم يدل على اسم الفاعل بعد الحذف كما كان يدل عليه قبل الحذف . وكذلك قولهم (مضروب) ، لو حذفت الميم والواو لم يكن ما بقي من الكلمة دالاً على اسم المفعول كما يدل عليه (مضروب) بكماله ، بل لم يكن يمكن النطق بهذه الكلمة وما أشبهها بعد حذف الميم ؛ لأن الضاد بعدها ساكنة ، والابتداء بالساكن ممتنع كما تعلم .

فيمّا زيد في (ضَرَبَ) من أوله قولهم (اسْتَضَرَبَ) ، فالهمزة والسين والتاء زوائد ، لأنه ليس في (ضَرَبَ) شيء من ذلك ، ومثاله اسْتَفْعَلَ . وكذلك (يَضْرِبُ) الياء زائدة ، ومثاله يَفْعِلُ . والزيادة في وسطه قولك (ضُرُوبٌ) ، الواو زائدة ، ومثاله فَعُولٌ . والزيادة في آخره قولك (ضَرْبانٌ) ، فالألف والنون زائدتان ، ومثاله فَعْلَانٌ . فالأصول يُقابل بها في المثال الفاء والعين واللام . ويُلفظ بالزائد بعينه لفظاً في المثال ، ولا يُقابل به فاء ولا عين ولا لام ؛ لأنه لو كان أحد الثلاثة لكان

أصلاً زائداً . ألا ترى أنك تقول في (ضُرُوبٍ) : فَعُولٌ ، فتأتي في فَعُولٍ بالواو التي كانت في ضُرُوبٍ بعينها لأنها زائدة .

فإن تكرر الثاني من الأصول وهو العين كررت في المثال العين بإزائه ، فتقول في (ضُرَبَ) فَعَلَ ، فتثقل العين من فَعَلَ لأنها بإزاء الراء من ضُرَبَ . فإن تكرر الأصل الثالث وهو اللام كررت في المثال اللام بإزائه ، فتقول في (ضُرِبَبَ) فَعْلَلْ ، جئت في المثال بلامين لما كان في (ضُرِبَبَ) إباءً . فإن تكرر الأصلان كلاهما كررت في المثال العين واللام كليهما ، تقول في (ضُرِبَرَبَ) فَعْلَلْ ، زدت عيناً ولما لما زدت في ضرب رب راء وباء . والفاء لم تُكرَّرْ في كلام العرب إلا في حرف واحد وهو (مَرْمَرِيْسُ) ، وهي الداهية والشدة ، قال الراجز :

داهية حَدْبَاءُ ^(١) مَرْمَرِيْسُ

وَمَرْمَرِيْتُ فِي مَعْنَاهُ ^(٢) . فمثاله من الفعل فَعْفَعِيلٌ ، لأنه من

(١) حَدْبَاءُ : شاققة . ففي القاموس : « وحْدَبُ الأمور شواقتها ، واحْدَتْهَا حَدْبَاءُ » . وأصل الحَدْبُ خروج الظهر ودخول الصدر والبطن .

(٢) لاحظ أن ابن جني لم يحزم بأن مرمريتا منقلب عن مرمريس . وقد التزم هذا التحفظ أيضاً في « الخصائص » (٥٣/٢) إذ يقول : « ألا ترى أن تكرير الفاء لم يأت به ثَبَتَ إلا في مرمريس ؟ وحكى غير صاحب « الكتاب » أيضاً مرمريت ؟ وليس بالبعيد أن تكون التاء بدلاً من السين ، كما أبدلت منها =

في (رِست) ، وفيما أنشده أبو زيد من قول الشاعر :

يا قاتِلَ اللهُ بني السَّعَلاتِ
عَمَرَوْنِي يَرْبُوعِ شَرَارِ النَّاتِ
غَيْرَ أَغْنَاءَ وَلَا أَكْنِيَاتِ

فأبدل السين تاء . فإن قلت : فلماذا نجد للمرمريّة أصلاً يحتساره إليه وهو المَرْتُ [أي : المفازة بلا نبات] ، قيل : هذا هو الذي دعانا إلى أن قلنا إنه قد يجوز أن تكون التاء في مرمريّة بدلاً من سين مرمريس . ولولا أن مَعْنَا مَرْنًا قلنا فيه إن التاء بدل من السين البتّة ، كما قلنا ذلك في سِتّ والنّات وأكّيات .

وقد تحدث ابن جني في « سرّ صناعة الإعراب » (ص ١٧١-١٧٣) عن قلب السين تاء حين تكون السين لام الكلمة . ولكن قبل أن نورد حديثه هذا نلاحظ أن السين والتاء متقاربتا المخرج ؛ فمخرج السين (وكذلك الزاي والصاد) مما بين طرف اللسان وفَوْيَقِ الثَنائِي (السفلى) ، ومخرج التاء (وكذلك الدال والطاء) مما بين طرف اللسان وأصول الثَنائِي (العليا) (سيبويه ٤٠٥/٢) . وتشترك السين والتاء أيضاً في الهمس ، غير أنها تختلفان في أن أولاهما رخوة (من حروف الصفيّر) وثانيتها شديدة . انظره الأصوات اللغوية ، لإبراهيم أنيس ، ص ٥١ (عن التاء) و٦٣-٦٤ (عن السين) .

ولقرب المخرجين تُدغم التاء (والدال والطاء) في السين (والزاي والصاد) . انظر سيبويه ٤١٩/٢ ؛ وقد مثّل لإدغام التاء في السين بقولك (ذَهَبَ سَلَمَى) أي : ذهب سلى ، وبقراءة بعضهم (لَا يَسْمَعُونَ) يريد : لَا يَتَسَمَعُونَ [الصّافّات ٨] . ومن أمثلة كتب القراءات إدغام التاء في السين في « وجاءت سَيّارة » (يوسف ١٩) ؛ وكل الذي حدث في هذا الإدغام هو أن سَمَحْنَا للهواء بالمرور مع التاء فأصبحت رخوة ، وبهذا أشبهت كل المشابهة السين في =

= رِخَاوَتْهَا وَمَمْسَهَا ، فَمَّ الإِدْغَامُ ، (إبراهيم أنيس ، المرجع المذكور ، ص ١٣٨) .
ونأتي الآن إلى حديث ابن جني في « سر صناعة الإعراب » عن قلب السين
(وهي لام الكلمة) تاء . يقول (ص ١٧١-١٧٣) : « وقد أبدلت التاء من السين
لاماً ، وذلك في قولهم في العدد (سِتْ) . وأصلها سِدْسٌ ، لأنها من التسديس
كما أن خمسة من التخمين ، ولذلك قالوا في تحويرها : سُدَيْسَةٌ ؛ ولكنهم قلبوا
السين الآخرة تاء لتقرب من الدال التي قبلها ، وهي مع ذلك حرف مهموس كما
أن السين مهموسة ، فصار التقدير (سِدْتُ) ؛ فلما اجتمعت الدال والتاء وتقاربتا
في المخرج أبدلوا الدال تاء لتوافقها في الهمس ، ثم أدغمت التاء في التاء فصارت
(سِتْ) كما ترى . وقد أبدلوا التاء أيضاً من السين في موضع آخر ؛ قرأت على
محمد بن الحسن عن أبي العباس أحمد بن يحيى : (أبيات الرجز الثلاثة المذكورة) ،
يريد : الناس وأكياس ؛ فأبدلت السين تاء لموافقتها إياها في الهمس والزيادة [أي
كونهما من حروف الزيادة] وتجاوز المخرج ... وقالوا : خَسَيْتُ ، في معنى :
خَسَيْسٌ ، فأبدلوا السين تاء ، .

والأبيات في هجاء بني عمرو بن بربوع بن حنظلة ، ويقال لهم بنو السعلاة .
والسعلاة : الفول أو ساحرة الجن . وذلك أنهم زعموا أن عمرأ تزوج السعلاة
فأولدها بنين (فوادر أبي زيد ، ص ١٤٧ ؛ والاشتقاق لابن دريد ، ص ٢٢٧) .
وقد روى أبو زيد الأبيات الثلاثة في نوادره (ص ١٠٤ و ١٤٧) ، ونسبها في
الموضع الأول إلى علباء بن أرقم (اليَشْكُريّ ، وهو شاعر جاهلي) . أَعَفَاء
جمع عفيف . أكياس (الأصل في أكيات) جمع كيئس أي ظريف .

وانظر أيضاً في تعاقب السين والتاء كتاب القلب والإبدال لابن السكيت
(في « الكنز اللغوي » ، بتحقيق هافنر A. Haffner ، بيروت ١٩٠٣) ،
ص ٤١-٤٢ ؛ وكتاب الإبدال والمعاقبة والنظائر لأبي القاسم الزجاجي (بتحقيق
عز الدين التنوخي ، دمشق ١٩٦٢) ، ص ٥٤-٥٦ ؛ وكتاب الإبدال لأبي الطيب
اللغوي (بتحقيق عز الدين التنوخي ، دمشق ١٩٦١) ، ص ١١٥/١-١٢٢ .

والعين^(١) ؛ ولا نظير لهذه الكلمة .

وإنما بسطت هذا الموضع ، لأن أكثر من يتعرض للنظر في هذا العلم يسمع الأصل والزائد ، ولا يعرف الغرض فيهما ولا حقيقة ما يُراد بهما ؛ فكشفت عن هذا المعنى ليشترك في معرفته المبتدئ والمتمكن فيه .

قال أبو عثمان : فَمِمَّا يُزَادُ مَا يُلْحَقُ بِنَاءٍ بِنَاءٌ ؛ ومنه ما يكون للهدء ؛ ومنه ما يُلْحَقُ للمعنى ؛ وفيه ما يُلْحَقُ في الكلام ولا يُتَكَلَّمُ بِهِ إِلَّا بِزَائِدٍ ، لأنه وُضِعَ عَلَى الْمَعْنَى الَّذِي أَرَادُوا بِهِ هَذِهِ الْهَيْئَةَ .

●

قال أبو الفتح : فَصَّلَ فِي هَذِهِ الْمَجْلِ أَنْوَاعَ الزِّيَادَاتِ ، وَعَرَّفَ الْغُرُضَ فِي أَنْ زِيدَتْ وَمَا الَّذِي دَعَا إِلَى ذَلِكَ .

(١) « وقال الفراء في مَرْمَرِيسَ وَصَمَحَمَحَ إِنَّهُ فَعْلَلِيلٌ وَفَعْلَلٌ ، قال : لو كان فَعْفَعِيلًا وَفَعْلَمَلًا لكان صَرَصَرًا وَزَلَزَلًا فَعْفَعًا . وليس ما قال بشيء ؛ لأننا لا نحكم بزيادة التضعيف إلا بعد كمال ثلاثة أصول » (شرح الرضي على الشافية ١/٦٣) . (الصمصح : من معانيه الرجل الشديد المجتمع الألواح - صَرَصَرًا : صَوْتٌ وَصَاحٌ شَدِيدًا) .

فما زيد فيه للإلحاق كثير ، منه (كَوْثَر) ^(١) و (صَيْرَف) ، فالواو والياء فيها زائدتان ، لأنهما من الكثرة والصرف ؛ وهما مُلْحِقَانِ بِجَعْفَرٍ وَسَلْهَبٍ ^(٢) . وكذلك جَدُول ^(٣) ، الواو فيه زائدة مُلْحِقَةٌ بِجَعْفَرٍ . وقد

(١) النصف ٦/٣ : « كَوْثَر : الرجل الكثير العطاء . قال الشاعر :

(طويل)

وأنت كثير يا ابن مروان طيبٌ وكان أبوك ابنُ العقائلِ كوثراً

والكوثر أيضاً : نهر في الجنة . ومن شواهد سيبويه (١٩١/٢) :

(طويل)

وَمُمْ أَهْلَاتُ حَوْلَ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ
إِذَا أَدْلَجُوا بِاللَّيْلِ يَدْعُونَ كَوْثَرًا

(أَهْلَاتُ : جمع أهل كما أن أرْضَات جمع أرض)

(٢) النصف ٤/٣ : « سَلْهَب : طويل ، ويقال : صَلْهَب بالصاد . قالت

الراجزة :

أَنْتَ وَهَبْتَ الْغِلْمَةَ السَّلَهِبَ
وَمَجْنَمٌ مِثْلُ النَّعَامِ السَّارِبِ
وَعَنَمًا يَحْتَارُ فِيهَا الْحَالِبِ
مَتَاعَ أَيَّامٍ ، وَكُلُّ ذَاهِبٍ هَاهُ

(الهجمة من الإبل أو لها أربعون إلى ما زادت ، أو ما بين السبعين إلى المائة

أو إلى ما دُونَهَا - السارب : الذاهب على وجهه في الأرض)

(٣) النصف ٦/٣ : « الْجَدُول : النهر الصغير . قال أبو النجم :

= (رجز)

قيل: جَدُولٌ بكسر الجيم، فالواو في هذا ملحقة له ببناء دِرْهم وهَجْرَع^(١) وهِبْلَع^(٢). ومن ذلك سَمِيدَع^(٣)، الياء فيه زائدة ملحقة بفِرْزْدَق؛ ومثاله فَعِيلَل. وكذلك قَدَوُكْس^(٤). وهذا أكثر من أن أضبطه لك،

= قَدَنِي من الجدولِ مِثْلَ الجدولِ .

والجدول مشتق من مادة جدل ، فالواو فيه زائدة ، وقد زيدت للإلحاق بجمعر . يقول ابن جني (المنصف ١/٣٥) : « و جدول : الواو فيه زائدة ، لأنه النهر ، وم كثيرا ما يصفونه بالتلوي ويشبهونه بالحية . وقد قال بعض المُحدِّثين في وصفه : (رجز)

يَنسَابُ مِثْلَ الحِيَةِ المَذْعُورِ

والجدل : طيَّ الخَلْقَى وشدة الفتل . والحية أشبه شيء بالجديل . فالجدول راجع في المعنى إلى الجدَل والتلوي . (الجديل : حبل من أدم أو شعر في عنق البعير)

(١) المنصف ٧/٣ : هَجْرَع : قال الأصمعي : هو الطويل . وقال أبو عبيدة : هو الأحق . وقال غيره : الجبان .

(٢) الهِبْلَع : الأَكُول العظيم اللعْم الواسع العُنْجُور (القاموس) . وهو في أصل اشتقاقه من مادة بلع بزيادة هاء في أوله ، ولكن ثبتت هذه الهاء فصارت أصلاً من أصول الكلمة واعتبرت فاء الاسم .

(٣) السَمِيدَع : من معانيه السيد الكريم الشريف السخي الموطأ الأكناف (القاموس) .

(٤) القَدَوُكْس : الأسد والرجل الشديد (القاموس) .

ولمّا أذكر منه ومن نظائره ما يدعو إليه القياس .

وقوله : « ومنه ما يكون للمدّ » ، يعني الواو في : عجوز وعمود ، والياء في : جَرِيب ^(١) وقضيب ، والألف في : كتاب وسراج . لم يُرَدَّ بهذه وما أشبهها إلا امتدادُ الصوت والتكثير بها ؛ ولأنهم كثيراً ما يحتاجون إلى المدّ في كلامهم ليكون المد عوضاً من شيء قد حذفوه ، أو لللين الصوت فيه . ألا ترى أن الضرب الثالث من الطويل قد ألزمَ حرفَ المد نحو قول الشاعر :

(طويل)

أَقِمُوا بني النُّعْمَانِ عَنَّا صَدُورَكُمُ وإلا تُقيموا صَاغِرِينَ الرُّءُوسَا
ونحو قول الآخر - أنشدناه أبو علي لقطريّ بن الفُجاءة :

(طويل)

لَعَمْرُكَ إِنِّي فِي الْحَيَاةِ كَزَاهِدٍ وفي الْعَيْشِ مَا لَمْ أَلْقَ أُمَّ حَكِيمٍ ^(٢)
ونحو قول الآخر ^(٣) - قرأته على أبي عليّ في نوادر أبي زيد :

(١) الجَرِيب : « مَكْنِيَالٌ قَدَرُ أَرْبَعَةِ أَقْفِيزَةِ جِ أَجْرِيَّةٍ وَجُرْبَانٍ ،
والمزرعة ، والوادي ، (القاموس) .

(٢) مطلع قصيدة قالها قطريّ (أعظم زعماء الخوارج) في يوم دُولَاب
(الكامل للبرد ٢٩٧/٣) .

(٣) هو صَبَاب بن سُبَيْت بن عوف الحنظليّ ، كما في نوادر أبي زيد (ص ١١٥) .

(طویل)

جَزَوْنِي بِمَا رَبَّيْتُهُمْ وَحَمَلْتُهُمْ كَذَلِكَ مَا أَنَّ الْخُطُوبَ دَوَالٌ^(١)

فهذه الألف في (دوال) والياء في (حكيم) والواو في (الرؤس)
تسمى الرذف. وإنما لزم هذا الضرب لتكون عوضاً من لام مفاعيلن^(٢).
وهذا مبين في علم القوافي ، وإنما يعرفه أهل العروض .

فلهذا ونحوه ما زيدت هذه المذات ، وللحاجة إلى الاتساع في كلامهم ؛
لأنهم قد يعبرون عن المعنى الواحد بالألفاظ الكثيرة ، وهذا يضطر إلى
الاتساع ، فمن ههنا احتيج إلى الزوائد المكملة للكلام .

وقوله : « ومنه ما يلحق للمعنى » ، يريد به نحو التنوين الذي دخل

(١) يقول البغدادي في الخزانة (ط بولاق ٢٧١/١ = ط السلفية ٨٥/٢ =
ط هارون ٩٩/٢) : « والدَّوَال بالكسر : مصدر داوَلت الشيءَ مُداوِلَةً
ودِوَالاً ، وبالفتح : اسم مصدر . ورُوِي بالوجهين ما أنشده أبو زيد في نوادره
لضباب بن سبيع بن عوف الحنظليّ (البيت) . والتداول : حصول الشيء في يد
هذا تارة وفي يد ذلك تارة أخرى . والاسم الدوَلَة بفتح الدال وضمها ، ومنهم من
يقول الدوَلَة بالضم في المال وبالفتح في الحرب ؛ ودالت الأيام مثل دارت
وزناً ومعنى » .

(٢) حذِف من مفاعيلن الأخيرة (في آخر المعجز) السبب الخفيف الأخير
(لُنْ) ، فصارت (مَفَاعِيي) التي تُنْقَل إلى (فَعُولُنْ) . فالرذف أو
حرف المد الذي يقابل أَلِفَ مفاعيلن هذه التي حدث فيها الحذف صار عوضاً
عن الشيء المحذوف .

الكلام علامةً للخفصة والتمكن في الأسماء في نحو (زيدٌ) و (زيداً) و (زيدٍ) . ومن ذلك حروف المضارعة ، إنما جاءت لتجعل الفعل يصلح لزمانين نحو قولك : زيد يقرأ ؛ ألا ترى أنه يصلح أن يكون إخباراً عنه بأنه في حال قراءة ، ويصلح أن يكون يُراد به أنه سيقراً فيما يُستقبل . ومن ذلك ألف (أنا) ، إنما زيدت لبيان حركة النون ، وقد مضى ذكرها . ومن ذلك ألف الندبة ، إنما زيدت لمدّ الصوت وإظهار التفجّع على المندوب . فهذه الأشياء ونحوها تمازيد للمعنى ؛ ألا ترى أن الدلالة على ذلك المعنى تزول بزوال ذلك الزائد ، إلا أن الندبة قد تكون بغير ألف - تقول : وازيد .

وقوله : « ومنه ما يلحق في الكلام ولا يتكلم به إلا بزائد ، لأنه وُضع على المعنى الذي أرادوا بهذه الهيئة » ، فإنما يعني به (افتقر) ونحوه . ألا ترى أن الماضي من هذا اللفظ لم ينطق به إلا على مثال افتعل ، والزيادة لازمة له وهي الهمزة "" والتاء في أوله . وقولهم (فقر) يشهد بأنهم كانوا قد قالوا فيه (فَقُرَ) مثل ظَرُفَ فهو ظريف . هذا أخصُّ به من (فَعِلَ) و (فَعَلَ) ، وإن كانوا قد قالوا شَقِيَ فهو شقيٌّ وقَدَرَ فهو قديرٌ ؛ فإن باب فَعِيلٍ أن يكون لـ (فَعَلَ) . وإذا كانوا قد قالوا (يَذَرُ) و (يَدَعُ) ولم يقولوا (وَذَرَ) ولا (وَدَعَ) استغناء عنهما به (تَرَكَ) على ما قال سيبويه "" ، مع أن بين الماضي والمضارع نسباً

قريباً ، فَأَنْ يَقُولُوا (فقير) ولا يقولوا (فَقْرَ) - وإن كان عليه جاء -
أَجْدَرُ ؛ لبعْد ما بين الاسم والفعل ، وإن كان في هذه الأسماء كثير من
أحكام الأفعال ، فإن الفعل بالفعل أشبه منه بالاسم .

وكذلك (اشْتَدَّ) لم يُنطق به بلا زيادة ، لم يقولوا (شَدَّ) في هذا
المعنى ^(١) . على أن أبا زيد قد حكاه في كتاب مصادره ^(٢) . وقولهم
(شَدِيدٌ) كأنهم قد قالوا فيه (شَدُدْتُ) وإن لم يجيئوا به . قال سيبويه :
اسْتَغْنَوْا بافتقر واشتدَّ عن فقرت وشدُدت ، كما استغنوا بأحماراً عن حَمَرَ .
يريد أن (أحماراً) أيضاً لم يُنطق بالماضي منه إلا بزائد نحو : أَحْمَرُ
وأحمارٌ . قال سيبويه أيضاً : كما استغنوا بارتفع عن رَفَعَ ، وعليه جاء
(رَفِيعٌ) . يريد أن قولهم (رفيع) فَعِيل ، وفَعِيل إنما يأتي من فَعَلَ
نحو كَرُمَ فهو كَرِيم .

وكذلك قولهم (ارتعوى الرجل) ^(٣) وزنه أفعلٌ ، ولم أسمعهم

(١) لم يقولوا شَدَّ في هذا المعنى ؛ أي لم يقولوا شَدَّ في معنى اشتدَّ ،
أي لم يقولوا اشْدَ لازماً على وزن فَعَّلَ ليكون منها الوصف (شديد) كما أن
(ظَرْفٌ) يجيء منها (ظريف) .

(٢) هو أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري ، صاحب النحو واللغة ،
وقد أخذ عنه سيبويه كما قلنا (في ص ١١ من هذا الكتاب) . وكتاب المصادر
من التصانيف التي ذكرها له ابن النديم في الفهرست (ص ٥٥) . وكانت وفاته
في سنة ٢١٥ هـ .

(٣) ارتعوى ارتعواءً : نزع عن الجهل وحسن رجوعه عنه . فلامه واو .

استعملوا الماضي منه بلا زيادة ؛ وليس من لفظ (رَعَيْتُ) ، لأن لام (رَعَيْتُ) ياء ولام (ارْعَوَى) واو لظهورها كما ترى . وليس (الرّعوى)^(١) من (ارْعَوَى) ، إنما هي فعلى من (رَعَيْتُ) ، قلبت ياؤها واواً بمنزلة (تقَوَى)^(٢) .

وكذلك قولهم (أَقْطَارُ النَّبْتِ) و (أَقْطَرُ) و (أَشْمَازُتُ) لم يستعملوها إلا بتكرير اللام^(٣) . فهذا ونحوه مما لم يُنطق به إلا

(١) المنصف ٧٤/٣ : « الرّعوى : قال أبو عبيدة : الرّعوى والرّعيا من الرعاية والحفظ . فلامه ياء في الأصل .

(٢) المنصف ٧٤/٣ : « التقوى هي التقية والورع . يقال : اتقاه بتقياه اتقاه ، وتقا به بتقياه وتقوا وتقاه وتقوا . »

والواو في كل من رعى وتقوى ياء في الأصل . وقد قلبت فيها ياء ؛ لأن ما كان على وزن فعلى مما لامه ياء فإن ياءه قلبت واواً إذا كانت اسماً ، وترك ياء على هيئتها إذا كان نعتاً . يقول سيدي (٣٨٤/٢) : « هذا باب ما قلبت فيه الياء واواً ليفصل بين الصفة والاسم . وذلك فعلى إذا كانت اسماً أبدلوا مكانها الواو نحو الشروى والتقوى والرّعوى والفقوى ، وإذا كانت صفة تركوها على الأصل نحو صدياً وحزبياً وربياً . (كتبت الرعوى ، بالدال مكان الراء في ط بولاق ، وهذا تحريف كما لاحظ فاشر المقتضب ١٧٠/١ ، الهامش الأول) .

(٣) يقول سيدي (٢٤١/٢ - ٢٤٢) : « وربما بُني عليه (يعني وزن افْعَوْعَلْ) فلم يفارقه ، كما أنه قد يبي الشيء على أفعلت وأفنته لنت =

بزيادة ، لأنهم قد يستغنون بالشيء عن الشيء حتى يكون المستغنى عنه مُسْقَطاً من كلامهم . ألا ترى أن قولهم (مَلَامِح) إنما هو في القياس جمع (مَلَمَحَة) لا جمع (لَمَحَة) ، و (سُمَحَاء) إنما هو جمع (سَمِيح) في القياس لا (سَمَح) ، و (مَشَابِه) إنما هو جمع (مَشَبَه) لا (شَبَه) . فكانهم قد نطقوا بملَمَحَة و سَمِيح و مَشَبَه لما جاء الجمع عليها ، إلا أنهم استغنوا بِسَمَح عن سَمِيح ، وبَلَمَحَة عن مَلَمَحَة ، وبشَبَه عن مَشَبَه ، حتى صار المستغنى عنه مسقَطاً . وقد قال بعضهم (سَمِيح) ، وهو شاذ في الاستعمال . وإذا كانوا قد نطقوا بالمضارع ولم ينطقوا بالماضي في (وَذَرَ) و (وَدَعَ) على قُرْب ما بين الماضي والمضارع ، فالجمع على بُعْده من الواحد أجدد ألا

= ونحو ذلك لا يفارقه بمعنى ، ولا يستعمل في الكلام إلا على بناء فيه زيادة . ومثل ذلك اقْطَرُ النبت واقْطَارُ النبت ، لم يستعمل إلا بالزيادة ، وابهارُ الليل . وارْعَوَيْتَ واجْلَوْذَتِ واعْلَوُطْتَ من نحو اذْلَوْلَى . واجلَوُذ واعْلَوُط : إذا جدَّ به السيرُ . واقطارُ النبت إذا ولَّى وأخذ يحفَ . وابهارُ الليل إذا كثرت ظلمته . وابهارُ القمر إذا كثرت ضَوْؤُهُ . واعْلَوُطته إذا ركبته بغير مرج . واعرَوُزَيْتُ الفلَكُؤُ إذا ركبته عُزْباً ، وكذلك البعير . ونظير اقطارُ من بنات الأربعة اقْشَعَرَّرَتْ واشْمَأَزَزَتْ .

(اذْلَوْلَى ذَلْ وانقادَ . الفلَوُ ، بفتح الفاء وضمها : الجحش والمُهر فُطِيًا أو بلغا السنة)

يَلْزَمُ أَنْ يَجِثُوا بِوَاحِدِهِ مِنْ أَجْلِ مَجِثِهِمْ بِهِ . فهذا شرح
هذا^(١) .

(١) يقول سيبويه ٣٩/٢ : د ألا تراءم قالوا ملامع ومشابهه وليالي ، فجاء
جمعه على حد ما لم يستعمل في الكلام . لا يقولون : مَلَمَّحَةٌ وَلَا لَيْلَاةٌ . ونحو
ذا كثير ، .

ويقول المبرد في المقتضب ٨٢/٣ : د ... مجازُهُ مجازُ الاسم الموضوع على
غير الجمع ، نحو ملامع ومذاكير وليالي . لأن ليلة : فَعْلَةٌ ولا تجمع على ليالي ،
ولمَّحَةٌ وذَكَرَ لا يجمعان على مَفَاعِلَ وَمَفَاعِيلَ .

(٢) حروف الزيادة^(١)

قال أبو عثمان : باب ما تجعله زائداً من حروف الزيادة .



قال أبو الفتح ، 'حَكِي' أن أبا العباس^(٢) 'سأل أبا عثمان عن حروف الزيادة فأنشده : (متقارب)

هَوَيْتُ السَّمَانَ فَشَيْبَنِي وَمَا كُنْتُ قَدَمًا هَوَيْتُ السَّمَانَا

فقال له : الجواب ؟ فقال له أبو عثمان : قد آجَبْتُكَ في الشعر دفعتين ، يريد (هويت السمان) . ويجمعها أيضاً في اللفظ (اليومَ تنسأهُ) ، وقيل أيضاً (سَأَلْتُمُونَهَا) . وهي عشرة أحرف : الألف والياء والواو والهمزة والميم والنون والتاء والهاء والسين واللام .

وقول أبي عثمان : ' باب ما تجعله زائداً من حروف الزيادة ' ، يريد به أن حروف الزيادة ليست في كل موضع تكون زائدة . ولو كانت في كل موضع تكون زائدة لما احتاج إلى تحديد المواضع ، ولحدّد الحروف وحدها ...

(١) ٩٨/١ - ٩٩ .

(٢) هو أبو العباس المبرد ، نليذ المازني .

(٣) قلبُ تاءِ افتعل طاء بعد حروف الاطباق ، ومن العرب من يُبدل التاء على ما قبلها فيقول (اصْبَرَ) و (اشْرَبَ) و (اظْهَرَ) ؛ والأوّل أجود وأكثر - قلب تاء افتعل دالاً بعد زاي مثل (ازجر) ، ومن أبدل التاء على ما قبلها قال (ازجر) - افتعل من (ذكر) هو اذكر او اذكر او اذكرك ، والاول أجود - إن كانت التاء منفصلة لم يفعل بها ذلك نحو (قَبَضَ تلك) - إن جاءت تاء الفاعل بعد حرف إطباق فالجئته إظهارها نحو (فَحَصَنْتُ رجلي) ؛ ومن العرب من يشبه هذه التاء بتاء افتعل فيقول (فَحَصَنْطُ رجلي) ، الاستدلال على شدة اتصال الفعل بالفاعل ^(١) .

قال أبو عثمان : هذا باب ما تُقلب فيه تاء افتعل عن أصلها ، ولا يُتَكَلَّمُ بها على الأصل البتّة كما لم يُتَكَلَّمْ بالفعل من (قال) و (باع) وما كان نحوهنّ على الأصل . وذلك أنك إذا قلت افتعل وما تصرف منه ، وكانت الفاء صاداً أو ضاداً أو طاءً أو ظاءً ، فالتاء فيه مُبدّلة . وذلك قولك اضْطَبِرْ وَيَضْطَبِرْ وَمُضْطَبِرٌ ، واضْطَرَبَ يَضْطَرِبُ فهو

مُضْطَرَبٌ، واطَّلَعَ فهو مُطَّلِعٌ، واضْطَهَرَ^(١) فهو مُضْطَهَرٌ .
فهذا الكلام الصحيح .

قال أبو الفتح ، يقول : لا يُقال في اضطرب (اضطرب) ، ولا في
اضطرب (اضطرب) ونحو ذلك ، وإن كان هذا هو الأصل ؛ كما لا يقال

(١) المنصف ٩٢/٣ : « اضطهر : افتعل من صَهَرَتْهُ الشمس إذا أذابته
وحميت عليه . يقال صَهَرَتْهُ وَصَقَرَتْهُ وَصَحَدَتْهُ إذا حبت على دماغه .
قال الشاعر :
(طوليل)

إذا ذابتِ الشمسُ اتَّقَى صَقَرَاتِهَا بأفنانِ مَرْبُوعِ الصَّرِيحَةِ مُعْبِلِ
وقل ابن أحمَرَ :

تَصْهَرُهُ الشمسُ فَا يَنْصَهِرُ ، اهـ

البيت الأول لذي الرمة يصف ثوراً (ديوانه ص ٥٠٤) . ذابت الشمس :
اشتدَّ حرُّها . اتَّقَى صَقَرَاتِهَا : تحرَّزَ منها ، والصقرات : شدة وقع الشمس .
أفنان : أغصان . مربوع : أصابه مطر الربيع . الصريحة : الرُّمْلَةُ الْمُنْصَرِمَةُ
ذات الأشجار . مُعْبِلِ : أَعْبَلَّ الشجرَ أخرج العَبْلَ وهو الورق ؛ هذا هو
المراد هنا ، ويقال أيضاً : أَعْبَلَّ الشجرَ إذا سقط ورقه ، فهو من الأضداد .
انظر « ثلاثة كتب في الأضداد » ، (بتحقيق هافنر ، بيروت ١٩١٢) ، ص ١٤٢ ،
وكتاب الأضداد لابن الأنباري (بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الكويت
١٩٦٠) ، ص ٤٠٠ ، وكتاب النبات والشجر للأصمعي (في : البلغة في شذور
اللغة ، بتحقيق هافنر ولويس شيخو ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٩١٤) ، ص ٥٢ .
وورد البيت في « إصلاح المنطق » لابن السكيت (بتحقيق أحمد محمد شاكر
وعبد السلام هارون ، دار المعارف بصر ، الطبعة الثانية ١٩٥٦ - ذخائر العرب ٣) ،
ص ٥٢ ، ولكن بوضع (غابت) موضع (ذابت) ، وهو تحريف .

في قامَ (قَوْمَ) ولا في باعَ (بَيْعَ) ، وإن كنا نعلم أن هذا هو الأصل .
وفي كلامهم من الأصولِ المرفوضةِ الاستعمالِ ما لا يُخَصِّى كثرةً .

والعلةُ في أن لم يُنطَقْ ببناء افتعل على الأصل إذا كانت الفاء أحد
الحروف التي ذكرها - وهي حروف الإطباق - أنهم أرادوا تَجْنِيسَ
الصوت ، وأن يكون العمل من وَجْه ، بتقريب حرف من حرف ؛ كما
قالوا في مَصْدَقْ^(١) (مَزْدَقْ) وفي مَصْدَر (مَزْدَر)^(٢) ، فأبدلوا من
الصاد - وهي مهموسة - حرفاً من مخرجها يَقرُبُ من الدال وهو
الزاي لتوافقها في الجهر^(٣) ؛ وكما قالوا في سُقْتُ (صُقْتُ) وفي

(١) يقول الجوهري في الصحاح (مادة صدق) : « ويقال للرجل الشجاع
والفرس الجواد إنه لذو مَصْدَقْ بالفتح ، أي صادق الحملة وصادق الجري ، كأنه
ذو صدق فيما يَعِدُكَ من ذلك » . وفي القاموس : شجاع ذو مَصْدَقْ كمينبر
(أي بكسر أوله) .

(٢) أورد ابن جني في « مرصعة الإعراب » (ص ٢٠٨) قول الشاعر :
ودع ذا الهوى قبل القلى ، ترك ذي الهوى
(طويل)
متين القوى خير من الصرْم مَزْدَرَا

ثم قال : « يريد مصدرا » .

القلى : البغض . الصرْم (بضم الصاد وفتحها) : القطيعة والهجر .

(٣) لاحظ أن الصاد في مثل هذا ساكنة . يقول سيبويه (٤٣٦/٢) : « فإن
تحركت الصاد لم تُبَدَل ، لأنه قد وقع بينها شيء فامتنع من الإبدال » ، إذ
كان يُشْرَكُ الإبدال وهي ساكنة . ولكنهم قد يضارعونها [الدال] نحو صاد
(صَدَقْتِ) ؛ والبيان فيها أحسن . وانظر مرصعة الإعراب ، ص ٢٠٨ .

سَوِيْقٌ^(١) (صَوِيْق) وفي سَمَلَقٌ^(٢) (صَمَلَق) ، فابدلوا من السين صاداً ليوافق بالاستعلاء الذي فيها استعلاء القاف^(٣) ؛ وكما قالوا في عَالِمٍ (عِالِم) وفي حَاتِمٍ (حِاتِم) ، فامالوا فتحة الحاء والعين فقرَّبوها من الكسرة لتوافق الكسرة في اللام والتاء .

كلُّ ذلك ليكون العمل من وجه واحد . فهذا يدلُّك من مذهبهم على أنَّ للتجنيس عندهم تأثيراً قوياً . ولهذا وقع الإنباعُ في كلامهم نحو قولهم (شَيْطَانٌ لَيْطَانٌ)^(٤) ؛ لأنهم أرادوا أن يوَكِّدوا الكلام ، فكرهوا إعادة

(١) في التاج (مادة سوق) : « وقال شيخنا : هو (أي السويق) دقيقُ الشعيرِ أو السُّلْت الدَّقَلُوْ . ويكون من القمح ، والأكثرُ جَمْلُهُ من الشعير . وقال أعرابي يصفه : هو عُذَّةُ المسافر ، وطعامُ العَجَلانِ » وبُلْغَةُ المريض .
(٢) السَّمَلَق : القاع الصَّنْصَف .

(٣) أفرد سيبويه لهذا باباً عنوانه : باب ما تُقلب فيه السينُ صاداً في بعض اللغات ، تقلبها القاف إذا كانت بعدها في كلمة واحدة (٢٧٢/٢ - ٢٨٨) .

(٤) بقول أبو الطيب اللغوي في كتاب الإنباع (بتحقيق عز الدين التنوخي ، دمشق ١٩٦١) ، ص ٧٥ : « يقال هو شيطان ليطان ، وهو الذي يلزق بالشر ، من قولك : ما يَلِيْط بي هذا أي ما يلزق » .

فتبيِّن أن الكلمة الثانية هنا (ليطان) لها معنى معروف واشتقاق واضح . وقد يصدق هذا أيضاً على قولهم (جَانِع نَائِع) الذي سيذكره ابن جني فيما بعد . يقول أبو الطيب (المرجع المذكور ، ص ٩٢-٩٣) : « يقال رجل جانع نائع ، والنائع زعموا : المتأيل من ضعف الجوع ، من قولك : ناع الفصنُ إذا =

اللفظة بعينها ، فغيروا بعض حروفها وتركوا الأكثر ، ليعلموا أنهم في
توكيد الأول . كما قالوا (قام القومُ أجمعونَ أكتعنونَ أبصعونَ)^(١) ،
فغيروا بعض الحروف وتركوا بعضاً ليكون فيه ضرب من التكرير ،
وليخالف الأول بعض الخلاف . وإذا كانوا قد قالوا (ضربتُ زيداً
ضربتُ) و (ضربتُ زيداً زيداً) فيما حكاه سيبويه ، فتغيرهم بعض اللفظ
أسوَّغ وأحسن .

وأخبرني أبو بكر محمد بن الحسن^(٢) عن أبي العباس أحمد بن

≡ مال ، قال الراجز :

مَيْالَةٌ مِثْلُ الْقَضِيبِ النَّائِعِ

وبعضهم يقول : النائع العطشان . ولا نعلمهم يقولون (رجل نائع) مفرداً .
ويقال في الدعاء على الرجل : جُوعاً له وُوعاً ! .

وقد تكون الكلمة الثانية غير واضحة المعنى أو الاشتقاق كما في قولهم
(أَحَسَنُ بَسَنُ) الآتي ذكره .

(١) يقول الزنجشري في المفضل (مروح ابن يعيش ٤٦/٣) : د وأكتعون
وأبتعون وأبصعون إبتاعات لأجمعون لا يَحِشُّنَ إلا على إثره . وعن ابن كيسان :
تبدأ بأيتنهن شئت بعدها . وَسَمِيعُ (أَجْمَعُ أَبْصَعُ) و (جُمِعُ كَتَعَ)
و (جُمِعُ بُتَعَ) . وعن بعضهم : جاء القوم أكتعون ، .

(٢) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن مِقْسَمِ العطار المَقْرِيّ النحوي .
أخذ عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب . وكان من أحفظ الناس لنحو الكوفيين
وأعلمهم بالقراءات . توفي سنة ٣٥٤ هـ (نزهة ٢٨٨-٢٩٠) .

يحيى^(١) عن ابن الأعرابي^(٢) أنه سأل بعضهم عن قولهم (شيطان ليطان) :
 ما معنى ليطان ؟ فقال : شيءٌ نَتَدُ^(٣) به كلامنا . فهذا تصريحٌ منهم
 بالغرض المطلوب . وعلى هذا قالوا (حَسَنٌ بَسَنٌ) و (جَائِعٌ نَائِعٌ) . وقد
 قيل : نائع : عطشان ، وأنشدوا فيه :
 (وافر)

لَعَمْرُ بني شهابٍ ما أقاموا صدورَ الخيلِ والأسلَ النِّبَاعِ^(٤)
 قالوا : معناه العطاش .

وقد حملهم ذلك على أن قالوا (إنه ليأتينا بالغدايا والعشايا) ، فجمعوا
 غداةً على غدايا لمكان العشايا^(٥) .

(١) المعروف بشعلب ، إمام الكوفيين في النحو واللغة في زمانه . توفي سنة
 ٢٩١ هـ (نزومة ٢٢٨-٢٣٢) .

(٢) هو أبو عبدالله محمد بن زياد الأعرابي . كان ناسباً ، نحويّاً ، كثير السماع ،
 راوية لأشعار القبائل ، كثير الحفظ ، لم يكن في الكوفيين أشبه برواية البصريين
 منه . أخذ عنه ثعلب ، ولزمه تسعَ عشرةَ سنة . وتوفي سنة ٢٣١ هـ
 (القفطي ١٢٨/٣-١٣٧) .

(٣) وَتَدَ الوَتْدَ يَتَدُهُ ثَبْتُهُ كَأَوْتَدِهِ .

(٤) الأسل النِّبَاعا : الرماح العطاش (إلى الدماء) . فهذا يدل على أن
 النائع قد يكون بمعنى العطشان ؛ راجع الهامش في الصفحة السابقة (س ٣) .

(٥) 'تجمع (غداة) جمعاً صحيحاً على غَدَوَات ، لأن لامها واو . ولا يقال
 (غدايا) إلا مع (عشايا) قياساً على هذا .
 وعشايا جمع عَشِيَّةٍ على وزن فَعِيلَةٍ . والأصل في (عشايا) عشائي ، كما =

وقالوا (ارْجُفْ مَازُورَاتٍ غَيْرَ مَاجُورَاتٍ)، فهمزوا (مازورات) وهو من الـوَزْرِ إبتاعاً لهُمزة مَاجُورَاتٍ، وقياسه (مَوْزُورَاتٍ) ^(١). ويجوز أن تكون (مازورات)، قلبت واوه ألفاً، كما قالوا في دَوَّيَّة (داوِيَّة) ^(٢)، وكما قالوا في يَوْجَلُ (يَاجَلُ) ^(٣)، فيكون غير مهموز. إلى هذا رأيت أبا عليّ يذهب.

وأنشدوا: (بسيط)

هَتَاكَ أَخْبِيَّةٌ ^(٤) وَلَاجُ أَبْوَبَةٍ يَخْلِطُ بِالْجِدِّ مِنْهُ الْبِرُّ وَاللَّيْنُ

= تقول صحيفة وصحائف، فقلبت الكسرة فتحة ثم قلبت الياء ألفاً فصار (عشاه)، ثم قلبت الهمزة ياء فصار (عشاي). ومثله قضيّة وقضايا، ومطيّة ومطايا، ومهديّة ومهدايا.

(١) وَزَرَ يَزِرُ وَوَزَرَ يَوْزَرُ: أَمِمَ، فهو موزور. وقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «ارجمن مَازوراتٍ غير مَاجورات»، للازدواج، ولو أفرد لقل: مَوْزُورَاتٍ (القاموس).

(٢) الدَّوَّ والدَّوِيَّة والدَّاوِيَّة ويُخفف: الفَلَاة، ودَوَّيَّ تدَوِيَّة: أَخَذَ فِي الدَّوِّ (القاموس). ويقول ابن جني (المنصف ٢٠٣/١): «وقالوا (داوِيَّة) في (دَوِّيَّة)، فقلبوا الواو ألفاً - وإن كانت ساكنة - للتخفيف».

(٣) ماضيه وَجَلَّ أي قَنَزَع. يقول المازني (المنصف ٢٠٣/١): «وقد قال قوم: وَجَلَّ يَاجَلُّ، فجعلوها [الواو] ألفاً لانفتاح ما قبلها، وكرهوا الواو مع الياء».

(٤) أَخْبِيَّة جمع خَبَاء، وهو من الأبنية يكون من وبر أو صوف أو شعر.

فجمع باباً على أبوبة إتباعاً لأخبية ^(١) .

وقالوا فيما هو أغلظ من هذا : « هذا جُجْرٌ ضَبَّ خَرِبٌ » ، فجروا
الْخَرِبَ وهو من صفة المرفوع ، ولكن لما ولى المجرور جُجْرٌ إتباعاً ،
وهو غلط منهم . وهذا باب واسع لا يُضَبِّط .

فلهذا غيروا نحو (اَصْطَبَرَ) ليكون العمل من وجه واحد . وأنا
أَبَيِّن كل حرف منها :

أما (اَصْطَبَرَ) فاصله (اَصْتَبَرَ) ، فكرهوا استعلاء الصاد وبعدها
حرفٌ غيرٌ مُسْتَعْلٍ وهو التاء إلا أنه من حَيْزٍ ^(٢) حرف مستعلٍ وهو
الطاء ، فابدلوا من التاء ما هو مستعل من حَيْزِها وهو الطاء ، فقالوا
(اَصْطَبَرَ) فاتفقت الصاد والطاء في الاستعلاء ؛ ثم صرفوه على ذلك

(١) في اللسان (مادة بوب) : « فلإنما قال (أبوبة) للازدواج لمكان
(أخبية) . قال : ولو أفرده لم يَجُزْ . وزعم ابن الأعرابي والليثاني أن
(أبوبة) جمع باب من غير أن يكون إتباعاً ، وهذا نادٍ ؛ لأن باباً فَعَلٌ ، وفَعَلٌ
لا يُكسَّر على أفْعِلَةٍ . وقد كان الوزير ابن المغربي يسأل عن هذه اللفظة على
سبيل الامتحان فيقول : هل تعرف لفظة تجمع على أفْعِلَةٍ على غير قياس جمعها
المشهور طلباً للازدواج ، يعني هذه اللفظة وهي أبوبة . قال : وهذا في صناعة
الشعر ضرب من البديع يسمى الترتيع » .

والمشهور في جمع باب : أبواب وبِيبان .

(٢) الحيز : الْمُخْرَج .

فقالوا (يَضْطَرِبُ) و (مُضْطَرِبٌ) ، لأنَّ العلة قائمة .

وأما (اضْطَرَبَ) فأصله (اضْطَرَبَ) ، فقرَّبوا التاء من الضاد بان قلبوها طاء لتوافقها في الاستعلاء ، فقالوا (اضْطَرَبَ) ، وصرَّفوه على ذلك فقالوا (يَضْطَرِبُ) و (مُضْطَرِبٌ) .

وأصل (أَطْلَعَ) : اِطْتَلَعَ . فإذا كانوا قد قالوا (اصْطَبَرَ) و (اضْطَرَبَ) فأبدلوا التاء طاء لتوافق ما يقرب من الطاء وهو الصاد والضاد ، فهُمْ بَانَ يَقلبونها طاء إذا كانت الفاء طاءً أَجْدَرُ . وصرَّفوه على ذلك .

وأصل (اصْطَهَرَ) : (اصْطَهَرَ) ، فقلبت التاء طاءً لتوافق الصاد في الاستعلاء " فصار (اصْطَهَرَ) ، وُصِرَّفَ على ذلك . فهذا هو الكثير المشهور عنهم .

قال أبو عثمان ، ومن العرب من يُبَدِّلُ التاء على ما قبلها فيقول

(١) في الأصل المطبوع : « لتوافق الصاد في الاستعلاء والجهر » بزيادة (والجهر) ، ولكننا نعلم أن الصاد مهموسة لا مجهورة . ولعل (والجهر) نُقِلَتْ هنا عن الخطوطين « ش » و « ع » اللتين كُتِبَ فيهما هنا (كما يقول النساشران في الهامشين ٧٠٦ في ص ٣٢٧) : « وأصل اظطهر : اظهر » ، فقلبت التاء طاء لتوافق الطاء في الاستعلاء والجهر ؛ فالظاء مجهورة فعلا .

(اَصْبَرَ) و (مُصْبِر) . وقرأ بعض القُرَّاء : « أَنْ يُصْلِحَا » ^(١) ، يريد (يَفْتَعِلَا) من الصَّلَح . وكذلك (اَضْرَبَ) و (اَظْهَرَ بِحَاجَتِي) ^(٢) .
والأول أجود وأكثر .



قال أبو الفتح : أصل هذه كلها اَصْبَرَ وَاَصْلَحَ وَاَضْرَبَ وَاَظْهَرَ ، فكَرِهُوا ظهروا التاء - وهي مهموسة غير مُسْتَعْلِيَّة - مع الضاد والطاء وهما مجهورتان ؛ فارادوا الإدغام ، فأبدلوا الزائد وهو تاء افتعل للأصلي الذي قبله .

وأما (اَصْتَبَرَ) فإنها وإن كانت الصاد مهموسة كالتاء فإن فيها استعلاءً ليس في التاء . فارادوا أن يكون عملهم من وجه واحد ، فأبدلوا الزائد للأصلي فقالوا (اَصْبَرَ) . ولا يجوز في اَصْطَبَرَ : اَطْبَرَ ،

(١) النساء ١٢٨ . وفي المصحف الإمام : أَنْ يُصْلِحَا . وقراءة (يَصْلِحَا) رواها القرطبي في تفسيره ٤٠٤/٥ (دار الكتب المصرية ، الطبعة الثانية) .

(٢) ظَهَرَ بِحَاجَتِي وظهرها وأظهرها واطَّهرها : جعلها بظهر أي وراء ظهر واتخذها ظَهْرِيًّا (القاموس) . ولكن في المنصف ٩٢/٣ : يقال : اظهر بحاجتي إذا كانت قويا عليها ، وعُني بها . والمعنى الأول أقرب ؛ ففي كتاب الأضداد لابن الأنباري (ص ٢٥٥ - ٢٥٧) : « وقال أبو عبيدة : يقال : سألت فلانا حاجةً فظَهَرَ بها ، إذا ضيَّعها ولم يلتفت إليها ... وكتب (الفرزدق) إلى نعيم :

نَعِيمَ بْنَ زَيْدٍ لَا تَكُونَنَّ حَاجَتِي بظَهْرٍ فَلَا يَخْفَى عَلَيَّ جَوَابُهَا

... وأراد الفرزدق بقوله : « لَا تَكُونَنَّ حَاجَتِي بظَهْرٍ » : لا تَطْشُرْ حَنَاهَا .

على أن تُدغم الصادُ في الطاء ، لأن في الصاد صغيراً وتَمَامَ صوت ، فلو
أدغمتها لسلبتها ذلك ، ومتى كان الإدغامُ يُنقصُ الأولَ شيئاً لم يُجزَ .

وإنما قال أبو عثمان : « والأول أجود » ، لأنه إذا أراد الإدغام
فحكمه أن يبدلَ الأولَ للثاني أبداً ؛ هذا هو المطرِد . فلما كان في
(أَصْبَرَ) و (أَظْهَرَ) قد أبدلَ الثاني للأول ضعفَ عنده ، وكان أن يقربَ
الثاني من الأول لأنه زائد - فيقول : اضطَبِرَ واضطَرَبَ - أحسنَ .

ولا يجوز في (اضطَرَبَ) : (اطَرَبَ) ، لأن الضاد لا تدغم في
الطاء ، لأنك لو فعلت ذلك لسلبت الضاد تَفْشِيَهَا بِإِدْغَامِكَ إِيَّاهَا فِي الطَّاء .
وإنما المذهب أن تُدغمَ الأضعفُ في الأقوى - فلذلك أدغم الساكن في
المتحرك لضعفه وقوة المتحرك - أو الشيء في نظيره .

فأما حكييَ عنهم من قولهم (اطَجَعَ) في (اضْطَجَعَ) فشاذاً .
وقال الراجز :

يَا رَبُّ أَبَا زِرٍّ مِنَ الْعُفْرِ صَدَعُ
تَقْبُضَ الظِّلِّ إِلَيْهِ واجتمع
لَمَّا رَأَى أَلَا دَعَهُ وَلَا شَبَعَ
مَالَ إِلَى أَرْطَاقٍ حَقْفٍ فَالْطَجَعُ^(١)

(١) الراجز هو مَنْظُورُ بَنِ حَبَّةِ الْأَسَدِيِّ ، كما في شرح الشواهد الكبرى =

فأبدل الضادَ لاماً ، وهو شاذٌ ؛ وذلك أنه كَرِهَ التقاءَ المُطْبِقَيْنِ ،

= للعيني (على هامش « خزانة الأدب » ، ط بولاق ، ٥٨٤/٤ - ٥٨٥) .
وحبّة أمّه . ويسمى أيضاً منظور بن مَرثَد ، نسبةً إلى أبيه . وهو شاعر
إسلامي . وفي رواية العيني : « الذئب » مكان « الظل » في البيت الثاني .

أَبَاز : أَبَرَ الظبي يَأْبِرُ وَثَبَ أو تَطَلَّقَ في عَدْوِهِ . العُمُر من
الطِّبَاء : التي تَعْلُو أَلْوَانَهَا حُمْرَةً . الصَّدَع من الْأَوْعَال والطِّبَاء والحُمْر والإِبِل :
الْفَقِيّ الشابّ القويّ . تَقَبَّضَ : جَمَعَ قَوَائِمَهُ لِيَشِبَّ عَلَى الظبي . الدَّعَة : الرَّاحَة ؛
والتَّاء المربوطة عوض من الواو المحذوفة ، تقول منه ودع ككْرُم ووضَّع فهو
وديع ووَادِع : سَكَنَ واستقرَّ . الْأَرطَاة : شَجَرَةٌ من شَجَر الرَّمْل ، والجمع
أَرطَى . الْحَقْف من الرَّمْل : الْمُعْوَجَّ ، والجمع حَقَاف وأَحَقَاف . والمعنى :
لما رأى الذئب أنه تعب في طلب الظبي ولم يشبع منه مال إلى أَرطَاة حَقَف
فاضطجع ليستريح .

وهذا إغراب العيني للبئتين الأخيرين : (لما) ظرف بمعنى حين . (رأى)
فعل ، وفاعله الضمير المستتر فيه الذي يرجع إلى الذئب لأنه في وصف الذئب .
(أَلَا دَعَه) في محل نصب على المفعولية ؛ وأصله : أَنْ لَا دَعَه ، و (لَا) لنفي
الجنس ، و (دَعَه) اسمه ، وخبره محذوف . (ولا شَبِعَ) عطف عليه ؛ أصله :
ولا شَبِعَ بفتح العين ، وإنما سَكَنَتْ لِأَجْلِ السَّجْع . (مال) جواب لَمَّا ،
والضمير فيه يرجع إلى الذئب أيضاً . (إلى أَرطَاة) يتعلق به . (فالطَّيْع)
عطف على قوله (مال) .

وقد أورد الرضي البيت في شرح الشافية (٣٢٤/٢) مستشهداً به على إجراء
الوصل مجرى الوقف ، وذلك في قوله (أَلَا دَعَه) حيث أبدل التَّاء هاءً في
الوصل (كما في الوقف) لضرورة الشعر .

فأبدل مكان الضاد أقرب الحروف إليها .

ونظير هذا في الشذوذ قولهم (اسْتَخَذَ فلانُ أرضاً) ، يريدون :
اتَّخَذَ ، فأبدلوا مكان التاء سيناً كما أبدلت السين تاء في (سِتْ) . ويجوز
أن تكون (استخذ) محذوفة من استفعل ، كأنه كان (اسْتَتَّخَذَ) ،
فحذفوا التاء الثانية ، كما قالوا : اسْتَاعَ يَسْتِيعُ في (اسْتَطَاعَ)^(١) .

وأما قول زهير :

(بسيط)

(١) يقول سيبويه ٤٢٩/٢ - ٤٣٠ : « وقال بعضهم : استخذ فلان أرضاً ،
يريد : اتخذ أرضاً ، كأنهم أبدلوا السين مكان التاء في (اتَّخَذَ) ، كما أبدلوا حيث
كثر في كلامهم وكانت تاءين فأبدلوا السين مكانها ، كما أبدلت التاء مكانها في
(سِتْ) . وإنما فُعل هذا كراهية التضعيف . ومثل ذلك قول بعض العرب
(الطَّجَعَ) في (اضْطَجَعَ) ، أبدل اللام مكان الضاد كراهية التقاء
المُطَبِّقَيْن ، فأبدل مكانها أقرب الحروف منها في المُخْرِج والانحراف . . .
وكذلك السين لم تجد حرفاً أقرب إلى التاء في المخرج والهمس حيث أرادوا
التخفيف منها . وإنما فعلوا هذا لأن التضعيف مُسْتَقْبَلٌ في كلامهم . وفيها
قول آخر : أن يكون استفعل ، فحذف التاء للتضعيف من (استخذ) ، كما
حذفوا لامَ ظَلَّتْ [من ظَلِلْتُ] . وقال بعضهم في يَسْتَطِيعُ : يَسْتِيعُ ،
فإن شئت قلت : حَذَفَ الطاءَ كما حَذَفَ لَامَ (ظَلَّتْ) ، وتركوا الزيادة
كما تركوها في : تَقَيَّتْ [من اتَّقَيْتْ] . وإن شئت قلت : أبدلوا التاء
مكان الطاء [في : يَسْتَطِيعُ] ليكون ما بعد السين مهموساً مثلها ، كما قالوا
(ازدان) ليكون ما بعده مجهوراً ، فأبدلوا من موضعها [موضع الطاء] أشبه
الحروف بالسين ، فأبدلوا مكانها كما تُبدل هي مكانها في الإطباق . »

هو الجواد الذي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ عَفْوَاً وَيُظَلِّمُ أحياناً فَيَظْلِمُ^(١)

فيُروى على ثلاثة أوجه : (فَيَظْلِمُ) و (فَيَظْطَلِمُ) و (فَيَظْلِمُ) .
وأصله : يَظْطَلِمُ . فمن قال (يَظْلِمُ) أبدل الزائد للأصلي ، كما قال تعالى :
« أَنْ يَصْلَحَا »^(٢) .

ومن قال (فَيَظْطَلِمُ) - وهو الوجه - أبدل التاء طاء لأجل
الطاء قبلها ، كما قالوا : أَظْطَهَرَ بِحاجته .

ومن قال (فَيَظْلِمُ) أبدل الظاء طاءً ، وأدغمها في الطاء لقربها
منها وموافقتها لإياها في الاستعلاء والإطباق . قال أبو علي : وهو قول
سيبويه^(٣) ؛ وإذا كانوا قد قالوا في (أَحْفَظُ طَلْحَةَ) : (أَحْفَظْطَلْحَةَ)

(١) هذا البيت من قصيدة يمدح بها هَرَمٌ بن سِنان المُرْتَبِي . نائله : عطاءه .
عَفْوَاً : سهلاً بلا مَطل ولا تعب ، وهو منصوب على المصدرية . « ومعنى
(يُظلم) يُسأل في حال عُسْرته ويُكَلِّف ما ليس في وسعه » ، فَيَظْلِمُ أي
يُحتمل ذلك ويتكلفه ، (الشنمري في أسفل ص ٤٢٢ من الجزء الثاني من
كتاب سيبويه) .

(٢) النساء ١٢٨ ، في قراءة بعض القراء كما سبق .

(٣) يقول سيبويه ٤٢١/٢ - ٤٢٢ : « وذلك قولهم مُظْطَمِّنٌ ومُظْطَلِمٌ ،
وإن شئت قلت : مُظْطَمِّنٌ ومُظْطَلِمٌ كما قال زهير : « وَيُظلم أحياناً فَيَظْلِمُ » ،
وكما قالوا : يَظْطَنُّ وَيَظْطَنُّ من الظنَّة . ومن قال : مُتَّزِدٌ ومُضْبِرٌ ،
قال : مُظْطَمِّنٌ ومُظْطَلِمٌ . وأقْبَسُها مُظْطَمِّنٌ ومُظْطَلِمٌ ، لأن الأصل في =

فادغموا المتفصل ، فهو في المتصل أجدر .

ويُروى (فَيَنْظِلُمْ) : يَنْفَعِلُ ، وهو رواية رابعة .

ويجوز في (اضْطَرَبَ) : (اضْرَبَ) ، تبدل الزائد للأصلي كما فعلت في (اصْبَرَ) . ولا يجوز في (اضْطَلَحَ) : (اتْلَحَ) ولا في (اضْطَرَبَ) : (اترَبَ) ، لأن الصاد والضاد لا يُدغمان في التاء .

قال أبو عثمان : فإذا كان قبل هذه التاء زايٌ اُبدلتِ التاء دالاً مثل : ازْدَجَرَ ومُزْدَجِرٌ . ومن أتبعَ التاء الحرفَ الذي قبلها أبدل منها الزايَ فقال : ازْجَرَ وهو مُزْجِرٌ .



قال أبو الفتح : أصل هذا (ازْتَجَرَ) . والزاي مجهورة ، والتاء مهموسة ، فقلبوا التاء دالاً لتوافق الزايَ في الجهر ^(١) . ومن قال

= الإدغام أن يتبع الأول الآخر ، .

(مُتَّسِدٌ من مُتَّسِدٍ ؛ ويقال أيضاً مُتَّسِدٌ) ، وهو القياس على مذهب سيبويه . كَوَدَّ الحَبْرَ فَتَتَّهَ كاتَرَدَه واثَرَدَه بالتاء والتاء على افتعله) .

(١) في « صناعة الإعراب » لابن جني ، ص ٢٠٠ ٢٠١ ، مزيد كلام على قلب تاء افتعل دالاً بعد زاي . ومن أمثله هناك ازْدَارَ (بمعنى زارَ) وأصله ازْأَارَ ، وازْدَهَفَ (بمعنى اسْتَهَفَ) وأصله ازْهَهَفَ . وقد استشهد =

(ازْجَرَ) أبدل الزائد للأصلي مثل (أَصْبَرَ) .

ولا يجوز (اذْجَرَ) ولا (اتْجَرَ) في : ازْدَجَرَ ؛ لأن الزاي لا تدغم في التاء ولا في الدال ، لئلا يذهب منها الصغير وطول الصوت لما فيها من الانسلاخ .

= على الأول بقول الشاعر :

(كامل)
إلا كمْهَدِ كمْ بُذِي بَقَرِ الحَمَى هَيْهَاتَ ذُو بَقَرٍ مِنَ الْمُزْدَارِ
(ذو بقر : موضع) .

واستشهد ابن جني على (ازدهف) بقول رؤبة ، وهو من أبيات «الكتاب»
(١٨٢/١) :

فيها ازدهافٌ أيما ازدهافٍ

والبيت من أرجوزة طويلة في ديوانه (ص ١٠٠) ، وقبله : قولك
أقوالاً مع التخلّافِ .

يقول الشنتمري : « الشاهد فيه نصب (أيما) وإن كان من نعت المصدر قبله ، وإن كان حقه أن يحري عليه ، ولكنه مُجْمَلٌ على المعنى ؛ لأنه إذا قال (فيها ازدهاف) عَلِمَ أنها تزدهف ، فكأنه قال (تزدهف أيما ازدهاف) .
وصف رجلاً بالخلف وقول الباطل . ويقال إن ذلك الرجل أبوه العجّاج ، فجعل أقواله تزدهف العقول أي تستغفها . وانظر الخزانة للبغدادي (ط بولاق ١/٢٤٤ وما بعدها = ط السلفية ٢/٣٦٦ وما بعدها = ط هارون ٢/٤١٦ وما بعدها) .

قال أبو عثمان : فإن كان قبل هذه التاء ذالٌ أبدلت التاء دالاً ، ثم أدغمت الذال فيها ، وذلك افتعل من (ذَكَرَ ، يَذْكُرُ) ، تقول فيه : اذْكَرَ ويَذْكُرُ . ومن أتبعها الحرف الأول قال : اذْكَرَ ومُذْكَرُ .
والأول أجود على ما أخبرتك .



قال أبو الفتح : أصله : اذْكَرَ ، والذال مجهورة ، والتاء مهموسة ؛ فابدلوا التاء دالاً لتوافق الذال في الجهر ، كما قرأوا التاء من الزاي في (اذْذَجَرَ) بأن قُلبت دالاً .

ومن قلب الزائد للأصلي قال : اذْكَرَ ، كما قال : اذْذَجَرَ .

قال لي أبو علي : وأجاز بعضهم وهو أبو عمر الجرمي^(١) : اذْذَكَرَ^(٢) ؛ لأن تاء افتعل لا يلزم أن يجيء قبلها ذال أبداً ، فأشبّهت (اذْذَكَرَ) في البيان .

(١) لا (أبو عمرو) كما في المطبوع من سر صناعة الإعراب لابن جني (ص ٢٠٢ ، ص ٢) . ويشير الناصرون في الهامش الثالث من تلك الصفحة إلى أن الخطوطين (ص) و (ع) فيها في هذا الموضع (أبو عمر) . وهذا هو الصواب ، لأن المقصود أبو عمر الجرمي ؛ راجع ترجمة المازني فيما تقدم (ص ١١٧ - ١١٨) .

(٢) ومثله اذْذَرَى . يقال : اذْذَرَى الشيءَ بمعنى أذْذَرَاهُ أي طيَّره . قال أبو حنك (كما أورده ابن جني في سر صناعة الإعراب ، ص ٢٠٢) : =

يقول: كما أظهروا (اقتتلوا) مع تحرك التاءين - لأنه لا يلزم أن يكون بعد تاء افتعل تاء أبداً نحو (اُحْتَلَمَ) و (اُغْتَلَمَ)^(١) - كذلك قالوا: اذْذَكَّرَ، فقلبوا التاء دالاً للتقريب ولم يدغوا، لأنه لا يلزم أن يكون قبل التاء ذال نحو قولهم (اسْتَلَمَ) و (ابْتَسَمَ) .

وقوله: «والأول أجود على ما أخبرتك»، يريد أن (اذْذَكَّرَ) هو الوجه، تُبْدِلُ الأولَ للثاني .

قال أبو عثمان: فإن كانت التاء منفصلة لم يُفْعَلْ بها ذلك نحو (قَبِضُ تِلْكَ) و (غَلِظُ تِلْكَ) .



قال أبو الفتح: قال أبو علي: يريد أنه لا يجوز (قَبِضُ طِلْكَ) ولا

(رجز)

تُنَحِّي على الشوك جُرَازاً مِقْضَباً
والهَرَمَ تُذْزِيهِ اذْذَرَاءٌ عَجَباً

يصف ناقة . تنحي : تَعْرِضُ . الجراز : السيف القاطع . المقضب : القطاع . الهرم : نبت . يقول إنها تقطع الشوك بأسنان وأنياب كأنها سيف قاطع ، وتُذْزِي الهرم وهي تأكله إذراء شديداً . و (اذْذَرَاءٌ) مفعول مطلق من (تُذْزِي) ، لأنه من اشتقاقه وإن لم يكن من وزنه .

والبيت الثاني في شرح الأشموني على الألفية ، ص ٨٧٤ .

(١) اغتم : غَلِبَ شهوةً .

(قَبْضُكَ) ولا (غَلْظُ طَلْكَ) كما جاز: اضطرب واضرب واطلع ،
لأن المنفصل نحواً ليس للمتصل . وقد مضى ذكر ذلك .

قال أبو عثمان : وإن كانت التاء التي تجيء فاعلة ، فالجيد إظهارها
نحو (فَحَصْتُ عَنْهُ) و (فَحَصْتُ بِرَجُلِي) .

●

قال أبو الفتح : إنما كان الوجه إظهارها ؛ لأنها زائدة وهي اسم الفاعل ،
والفاعل منفصل من الفعل ، فجرى ذلك بجرى (قَبْضُ تَلْكَ) في
انفصاله من الأول .

قال أبو عثمان : ومن العرب من يشبه هذه التاء بتاء افتعل فيقول
(فَحَصْتُ بِرَجُلِي) . وزعم أنه أنشد بعض العرب :

(طه يل)

وفي كلِّ حيٍّ قد خَبَطُ بنعمةٍ فحقُّ لِشَأْسٍ من نَدَاكَ ذَنْوبٌ^(١)

●

(١) نسبه سيبويه (٤٢٣/٢) إلى علقمة بن عبدة ، وهو الملقب بالفاعل .
الشتمري : يقول هذا للحارث بن أبي شمر القسائي . وكان قد أوقع
بني تميم وأسر منهم تسعين رجلاً فيهم شأس بن عبدة أخو علقمة ، فوفد عليه
علقمة مادحاً له وراغباً في أخيه . فلما أنشده القصيدة وانتهى منها إلى هذا =

قال أبو الفتح : وجه الشبه بين تاء (فَعَلْتُ) وتاء (افْتَعَلَ) أنها اسم الفاعل ، والفاعل وإن كان منفصلاً من الفعل فإنه قد أُجْرِيَ في مواضع مُجْرَى بعض حروفه ^(١) .

البيت قال له الحارث : « نَعَمْ » ، وأذنية . . والذئوب : الدلو ملأى ماء ، فضررت مثلاً في القسم والخط . ومعنى خبطت أسديت وأنعت ، وأصل الخط ضرب الشجر بالمصا لينحات ورقها فتعطفه الإبل ، فجعل ذلك مثلاً في العطاء ، وجعل كل طالب معروفاً مختبِطاً وكل معطر خابطاً .

وكلام المازني وابن جني في هذا الصدد مستنقى من كتاب سيديويه (٤٢٣/٢) حيث يقول : « وقد شبه بعض العرب بمن ترضى عربيته هذه الحروف الأربعة : الصاد والضاد والطاء والظاء في (فعلت) « ين » في (افعل) ؛ لأنه يُبنى الفعل على التاء ويغير الفعل فتسكين اللام كما أسكن الفاء في (افعل) ، ولم تترك الفعل على حاله في الإظهار ، فصارعت عندهم (افعل) . وذلك قولهم : « فحَصَنْطُ برجلي ، وحِصْطُ عنه ، وخَبِطْطُه ، وحَفِطْطُه ، يريدون : حصنت عنه ، وخبطتته ، وحفطتته . وسمنام ينشدون هذا البيت لعلقة بن عبدة (البيت) . وأعرب اللغتين وأجودهما أن لا تقلبها طاء ؛ لأن هذه التاء علامة الإضمار وإنما تجيء لمعنى ، وليست تلزم هذه التاء الفعل : ألا ترى أنك إذا أضمرت غائباً قلت (فَعَلَّ) فلم تكن فيه تاء ، وليست في الإظهار . فلإنما تَصَرَّفُ [تَتَصَرَّفُ] (فَعَلَّ) على هذه المعاني ، وليست تثبت على حال واحدة . وهي في (افعل) لم تدخل على أنها تخرج منه لمعنى ثم تعود لآخر ، ولكنه بناء دخلته زيادة لا تفارقه . وتاء الإضمار بمنزلة المنفصل .

(١) سيورد ابن جني فيما يلي سبعة أدلة على شدة اتصال الفعل بالفاعل . وقد زاد عليها دليلين في « سر صناعة الإعراب » ، حيث عالج هذا الموضوع علاجاً =

منها : أنهم قالوا (ضَرَبْتُ) فسكنوا الباء لاتصالها بالتاء . فلو لا أن التاء عندهم قد أُجريت مجرى اللزَم^(١) ، ونُزِلت منزلة الجزء من الكلمة لما سُكِنَت الباء . ألا ترى أنك تقول (ضَرَبْنَا) إذا كنتم المفعولين ، فلا تُسَكِّن الباء وإن كانت النون متحركة كما تقول (ضَرَبْنَا) إذا كنتم الفاعلين ، لأن المفعول منفصل من الفعل في (ضَرَبْنَا)^(٢) ؛ فلذلك لم يُعْتَدَ فيه باجتماع أربع متحركات . والفاعل متصل في (ضَرَبْنَا) ، فلم يقولوا فيه (ضَرَبْنَا) لأن النون والألف اسم الفاعلين ؛ كما لم يجمعوا في كلمة واحدة أربع متحركات إلا ما كان محذوفاً منه نحو (عُلْبِط) و (هُدْبِد)^(٣) .

=مفصلاً (ص ٢٢٥-٢٣١) . والأدلة الأربعة الأولى هنا وفي « سر صناعة الإعراب » هي لأبي علي الفارسي ، أستاذ ابن جني ؛ وقد أضاف إليها ابن جني الأدلة الخمسة الأخرى المذكورة في « سر صناعة الإعراب » ، ومنها الأدلة الثلاثة الأخيرة هنا . وقد يستدل من هذا على أن ابن جني ألف « سر صناعة الإعراب » بعد « المنصف » .

(١) اللزَم : أي الشيء اللزَم .

(٢) ضمير النصب في (ضَرَبْنَا) منفصل من الفعل بالفاعل المضمر (هُوَ) .

(٣) « عُلْبِط » أصلها « عَلَيط » ، و« هُدْبِد » أصلها « هُدَايِد » ، فحذفت الألف .

يقول المبرد في المقتضب ٦٧/١ : « واعلم أنه لا يكون اسم على أربعة أحرف كلها متحركة إلا وأصله في الكلام غير ذلك فيعذف . وذلك قولهم (عُلْبِط) ونحوه ، وإنما أصله (عَلَيط) . وكذلك (هُدْبِد) إنما أصله (هُدَايِد) . وكذلك جميع بابه . وانظر سيديويه ٣٣٥/٢ . (العلبط والملايط : الضخم . الهدب والهدايد : اللين الخائر جداً)

ومنها: استقبحا هم العطف على هذه التاء ونحوها في قولهم (قُمْتُ وزيدُ) ، لأنها تنزلت منزلة الباء من (ضَرَبَ) . فكما يقبَحُ أن يعطف على بعض حروف الفعل ، كذلك استقبحوا العطف على ما هو جارٍ مجرى بعضها .

ومنها: أنهم قالوا (هما يقومان) ، فجاءوا بالنون التي هي عَلمُ الرفع بعد الألف التي هي علامة تثنية الضمير ، كما تجري الضمة على حرف الإعراب في الواحد. فصارت علامة تثنية الفاعلين بمنزلة الميم من (يقومُ) ، لأن عَلمُ الرفع جاء بعدها كما تجيء بعد الميم من (يقومُ) .

ومنها: أن الفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل ، كما لا يجوز تقديم الباء من (ضَرَبَ) على الضاد. وليس كذلك خبر الابتداء ، لأنه يجوز تقديمه على المبتدأ .

ومنها: أنك تقول (قامتُ هندُ) فتأتي بعلامة التانيث في الفعل ، والمؤنث في الحقيقة هو الفاعل ، لأن الأفعال لا يصح فيها التانيث . فصار بجيتك بعلامة التانيث في الفعل كمجيتك به في الفاعل لامتزاجها ومصيرها بمنزلة الكلمة الواحدة .

ومنها: أنهم قد بنَوْا بعض الأفعال مع فاعله بناء الجزء الواحد حتى احتاجا إلى ما يحتاج إليه الجزء الفرْد ، وذلك قولهم (حَبَّذَا زيدُ) ، فتَنزَّل (زيد) من (حبذا) - وإن كان [هذا] فعلا وفاعلا - تنزله من

المبتدأ الذي هو جزء واحد^(١) .

ومنها : أن أبا عثمان قال في قوله تعالى : « أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ »^(٢) إنه أراد (أَلْقَى أَلْقَى) مكرراً للتوكيد ، فاستغنى بتثنية الفاعل عن تكرير الفعل ، فلولا أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد لما أغنتُ تثنية الفاعل عن تكرير الفعل .

فهذه سبعة أدلة تدلُّ على شدة اتصال الفعل بالفاعل . وفيه غيرُ هذا فتركته ، لأن في بعض هذا مقنعاً . فلما اتصل الفاعل بالفعل وتنزَّل منزلة الجزء منه ، شُبِّهت التاء في (فَحَصَّتْ) بتاء (افتعل) ، فقالوا (فَحَصَّطُ برجلي) كما قالوا (اصطلحوا) و (اصطبخوا) .

وإنما كان الوجه الإظهار ، لأنه وإن دلت هذه الأدلة على شدة الاتصال ، فليست بمُخْرِجَتَيْهِمَا من أن يكونا جزءاًين مستقلان بأنفسهما ويستغنيان

(١) يقول المبرد في المغتضب ١٤٥/٢ : « وأما (حَبَّذا) فإنما كانت في الأصل : حَبَّذا الشيء ، لأن (ذا) اسم مبهم يقع على كل شيء . فإنما هو (حَبَّ هذا) مثل قولك (كَرُمَ هذا) ، ثم جعلت (حب) و (ذا) اسماً واحداً ، فصار مبتدأ ، ولزم طريقة واحدة على ما وصفتُ لك في (نِعَمَ) ؛ فتقول : حبذا عبدُ الله ، وحبذا أمة الله ، ولا يجوز (حَبَّذِهِ) ، لأنها جُمُلاً اسماً واحداً في معنى المدح ، فانتقلا عما كانا عليه قبل التسمية . وانظر سيبويه ٣٠٢/١ .

(٢) ق- ٢٤ .

عن غيرهما ، فجرى (قُمْتُ) و (رِبَعْتُ) في الاستقلال مجرى (زيد) قائم) و (بكر منطلق) .

وأيضاً فإن هذه التاء إنما هي إضمار المظهر ، والإظهار قبل الإضمار ، وإنما هي في موضع (زيد) من قولك (قام زيد) ، و (قام) منفصل من (زيد) لفظاً ومعنى .

قال أبو عثمان : فإذا تحركت هذه الحروف لم يكن ذلك ، نحو (خَبَطَ تِلْكَ) . وإنما يُفَعَّلُ هذا بهذه التاء ، لأنها بُنيت مع الفعل فصارت كبعض حروفه ، فأشبهت تاء (افعل) التي في بناء الفعل .



قال أبو الفتح : إنما لم يجز القلب في نحو (خَبَطَ تِلْكَ) و (قَبَضَ تِلْكَ) ، لأنه قد كان الوجه إذا سَكَنَ الأولُ في نحوها ألا يُبَدَّلَ ، نحو (قَبَضَ تِلْكَ) و (غَلَّظَ تِلْكَ) ؛ فلما تحرك الحرف فصلت الحركة بينهما ، فصار اختلاف الحرفين وحجز الحركة بينهما - في منع البدل - بمنزلة الحرف الحاجز بين المثلثين . فكما لا يُدْغَمُ نحو (تَسَلَّمَا مَالَكُما) لحجز الألف بين اليمين ، كذلك لا يجوز أن تُغَيَّرَ التاء في (قَبَضَ تِلْكَ) و (خَبَطَ تِلْكَ) . والحركة بين المختلفين تجري مجرى الحرف بين المثلثين . وقد تقدمت الدلالة على مشابهة تاء (فعلت) لتاء (افعل) .

(٤) من باب المثال : قَلَنْبُ الْيَاءِ السَّاكِنَةِ وَאוْ إِذَا انْضَمَّ مَا قَبْلَهَا ^(١)

قال أبو عثمان : واعلم أن الياء إذا كانت فاء فمجرها مجرى سائر الحروف إلا في أشياء سأذكرها لك إن شاء الله . تقول في مُفْعِلٍ من يَيْسَر : مُوَيْسٌ ، فتبدل الياء واواً لانضمام ما قبلها . ومثل ذلك (مُوقِنٌ) و (مُوسِرٌ) ، لأنهما من أَيْسَرَ وَأَيْقَنَ . فعلت ذلك بالياء حين انضم ما قبلها ، كما أبدلت الواو ياءً لانكسار ما قبلها في (مِيزَانٍ) و (مِيقَاتٍ) . فهذا سبيل الياء هنا ، ولها علة خاصة ستذكر إن شاء الله .



قال أبو الفتح : لما كان بين الياء والواو من الاشتراك والتقارب ما لا يخفاء به ، ثم ذكّر في هذه الفصول التي قبل هذا ما يجري على الواو من الحذف والتغيير ، أراد أن يذكر حال الياء ويميزها من الواو في كثرة اعتلالها أو لا ^(٢) ، فاخرجهما من حكمها . واعلم أنها تجري مجرى الصحيح في أكثر الأمر إلا ما استثنى به مما ذكره ومما سيأتي به لتمياز

(١) ٢٢٠ - ٢٢١ .

(٢) أو لا : أي حين تكون فاء الكلمة .

الياء من الواو في هذا الموضع - إلا فيما تشاركها فيه - وتتخلص منها .

وإنما وجب قلب الياء الساكنة واواً إذا انضم ما قبلها ؛ لأنها لما سَكَنتْ ضَعُفَتْ فَقَوِيَتْ الضمةُ قبلها على قلبها ، كما انقلبت في (ميزانِ) الواو ياءً لانكسار ما قبلها وُضَعُفَها بالسكون .

يَدْلُكُ على ذلك أنها إذا تحركت جرت على أصلها ، وذلك قولك (مُيِّقِينَ) ، فَتَثْبُتُ ياءٌ . وكذلك (حَوْلٌ) (^١) و (طَوَّلٌ) (^٢) : صَحَّتْ الواو وإن انكسر ما قبلها ، لأن الحركة في الحرف تقويه والسكون يضعفه .
ألا ترى أنك تقول (عَنَبَرٌ) و (شَنْبَاءٌ) (^٣) ، فتقلب النون ميماً في اللفظ لوقوعها ساكنة قبل الباء (^٤) ؛ فإذا تحركت صَحَّتْ ، وذلك قولك (عِنَبٌ) و (شَنْبٌ) .

(١) المنصف ٦٠/٣ : الحَوْلُ : التحوُّل . قال الله عزَّ وجلَّ [الكهف ١٠٨] : « لَا يَبْتَغُونَ عَنْهَا حَوْلًا » .

(٢) الطَّوَّلُ : حبلٌ تُشَدُّ به قائمة الدابة أو تُشَدُّ وتُمْسِكُ طَرَفَهُ وترسلها ترمي .

(٣) شَنْبَاءٌ مؤنث أشنَبٌ ، وهو رَصَفٌ من الشَّنَبِ : ماء ورقة وبرْدٌ وعدوبة في الأسنان ، أو نُقْطٌ بِيضٌ فيها ، أو حدة الأنياب (القاموس) .

(٤) يقول سيبويه ٣١٤/٢ : « والميم تكون بدلاً من النون في عَنَبَرٍ وشَنْبَاءٍ ونحوهما إذا سَكَنتْ وبعدها باء » . ومثُلُ المبرد في المقنضب (٢١٦ و ٦٤ / ١) كذلك بـ (مِعْبَرٌ) في مِعْبَرٍ .

(٥) من باب المثال : بناء افْتَعَلَ وما تصرف منه ^(١)

قال أبو عثمان : واعلم أن افْتَعَلَ ومُفْتَعِلًا وكل ما تصرف منه إذا بنيته مما فاؤه واو أو ياء ، فأكثر العرب - وهي اللغة المشهورة الشائعة - يُبْدِ لُون مكان الواو والياء تاء ثم يُدغمونها في التاء التي بعدها . وذلك قولهم : اَتَزَنَ ، وَيَتَزَنُ ، فهو مُتَزِنٌ . وكذلك الياء ، تقول : اَتَأَسَ ، فهو مُتَأَسٍ ، وَيَتَأَسُ . وكذلك جميع هذا لو بنيته من وَجَلَّ ووُضُو ^(٢) فقلت : اَتَجَلَّ واتَّضَأَ .

وإنما فعلوا هذا بالواو والياء في هذا من قِبَل أنهم لو تركوها على أصولها تَبِعَا ما قَبَلَهُمَا ؛ وكنت تقول : يَأْتِسُ ، وَيَأْتِرُنُ ^(٣) ،

(١) ٢٢٢/١ - ٢٢٥ . وانظر «سر صناعة الإعراب» لابن جني ، ص ١٦٣ - ١٦٥ .

(٢) المنصف ٣/٣٦ : «وَضُو : هو من الوَضَاءة وهي الحُسْن . يقال : وضُو وجهه يَوْضُو وَضَاءة فهو وَضِيء» .

(٣) يَأْتِسُ وَيَأْتِرُنُ : الأصل فيها يَتَتَسِسُ وَيَوْتَزِرُنُ ، فقلبت الياء (في الكلمة الأولى) والواو (في الكلمة الثانية) - وإن كانتا ساكنتين - ألقاً لانفتاح ما قبلهما ؛ وذلك كما قال قوم من العرب : يَأَسُ في يَبِئْسَ ، وَيَاجِلُ في =

وَمَوْتَرِنْ^(١) ، وَمَوْتَيْس^(٢) ، وتقول إذا أمرت : إِيْتَيْسْ ، وإِيْتَرِنْ^(٣) . فكان ذلك يتقل عليهم ؛ لأن الواو والياء ليستا عندهم كساكني الحروف ، والحركات فيهما مستثقلة ، وسنبين ذلك إن شاء الله . فأبدلوا مكانهما حرفاً أجدد منهما مخرجه من مخرج الذي بعده^(٤) ، ليثبت على هيئة واحدة في جميع ما تصرف منه ؛ وكان ذلك أخف عليهم من أن يتبعوا ما قبلهما .



قال أبو الفتح ، يقول : لما كان تركهم الياء والواو في افتعل غير

= يَوْتَجَلْ . انظر المنصف ، الجزء الأول ، ص ٢٠٢ (من ١٣ - ١٤) و ٢٠٣ (ابتداء من ص ٦) - ٢٠٥ .

وقد نص المازني في المنصف ٢٠٥/١ (من ٨ - ٩) على أن العرب من أهل الحجاز يقولون (يَاتَرِنْ) و (مُمَّ يَاتَعِدُون) فراراً من : يَوْتَعِدُون ويَوْتَرِنُون . وانظر المختضب للبرد ٩٢/١ .

(١) (مَوْتَعِدٌ) لغة لناس من العرب (سيبويه ٣٥٧/٢ ، ص ٢ - ٤) .

(٢) الأصل في مَوْتَيْس هو مَيْتَيْس ، فقلبت الياء الساكنة بعد ضمة واو ، كما تقول (موقين) من (أَيْقَنَ) . راجع النص السابق .

(٣) الأصل في إِيْتَرِنْ هو إَوْتَرِنْ ، فقلبت الواو الساكنة بعد كسرة ياء كما في ميزان (وأصله مِوزَان) وميماد (وأصله مِوَعَاد) . وإِيْتَعِدٌ لغة لناس من العرب (سيبويه ٣٥٧/٢ ، ص ٢ - ٤) .

(٤) (الذي بعده) أي تاء افتعل .

مُدْغَمَيْنِ يُلْزِمُهُمْ قَلْبُهُمَا تَارَةً كَذَا وَتَارَةً كَذَا، أَرَادُوا إِبْدَالَهَا حَرْفًا أَقْوَى مِنْهَا يُؤْمِنُ بِانْقِلَابِهِ، فَقِيلَ إِلَى لَفْظٍ مَا بَعْدَهَا وَهُوَ التَّاءُ؛ فَلِذَلِكَ قَالُوا: أَتَزَنَ، وَأَتَأَسَ.

ومعنى قوله إن الواو والياء ليستا كسائر الحروف، لأنك لو قلت في قافية (خَيْرٌ) وفي قافية (شَرٌّ) لم يَحْزُنْ لِمَكَانِ الْيَاءِ فِي (خَيْرٍ). وذلك أن الواو والياء أختان للألف ومشبّهتان بهما لما فيهما من المد؛ ولذلك جعلوهما أردافاً قبل حرف الرّوي، نحو قول قطري بن الفجاءة:

(طويل)

من الحَفِرَاتِ الْبَيْضِ لَمْ أَرَ مِثْلَهَا شِفَاءً لَدَيْ دَاءٍ وَلَا لِسَقِيمٍ^(١)

وكذلك قول امرئ القيس^(٢):

(بسيط)

(١) يعني أم حكيم التي ذكرها في مطلع قصيدته في يوم دُولَابٍ حيث يقول (الكامل للبهرد ٢٩٧/٣):

لَعَمْرُكَ إِنِّي فِي الْحَيَاةِ لَزَاهِدٌ وفي العيش ما لم أَلْتَقِ أُمَّ حَكِيمٍ
وقد ورد هذا المطلع في النص الأول من نصوص المنصف خلال حديث آخر لابن جني عن الرّدف في علم القوافي (ص ١٥٧-١٥٨ من كتابنا هذا).

(٢) يقال إن القصيدة التي منها هذا البيت لإبراهيم بن بشير الأنصاري. انظر ديوان امرئ القيس (بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر ١٩٥٨، ذخائر العرب ٢٤)، ص ٢٢٥ و٤٣٧.

قد أشهدُ الغارةَ الشَّعْواءَ تحمِلني
جَرْداءَ معروقةَ اللَّحْيَيْنِ سُرْحوبٌ^(١)

فالياء في (سقيم) والواو في (سرحوب) مشبهتان بالالف في نحو قوله :

تَهْوِي كَجَنْدَلَةِ الْمَنْجَنِ قَدْ بُرِمَ بِهَا السُّورُ يَوْمَ الْقِتَالِ^(٢)

وهذا كله أرداف . ومعنى (أرداف) أن الصوت يمتدّ بها قبل حرف الروي ؛ لأنهم لما كان من عادتهم أن يترنّموا في أواخر الأبيات بامتداد الصوت ، جاءوا بالالف والياء والواو أيضاً قبل حرف الروي ليتمدّ بها الصوت ، كما وصلوا بالالف والياء والواو بعد حرف الروي في نحو قوله :

(١) غارة شعواء : متفرقة ، وأشعّى القومُ الغارة : أشعلوها . جرداء : فرس جرداء أي قصيرة الشعر . اللحيان : عظمتها الفكّيتان ، الواحد لَحْي . وقوله « معروقة اللحين » أي أنها قليلة لحم الخدين . سُرْحوب : طوبلة . وهذه كلها صفات بمدوحة في الخبل .

(٢) من قصيدة طويلة للشاعر الأموي أمية بن أبي عائذ الهذلي مجدهما في « شرح أشعار الهذليين للسكري » (بتحقيق عبد الستار أحمد فراج) ، الجزء الثاني ، ص ٤٩٤ وما بعدها ؛ والبيت في ص ٥١١ ، ولكن أوله (يمرّ) لا (تهوي) . ورواية الشرح تناسب المقام ، قال الشاعر يصف حمراً وحشياً . والجندلة واحدة الجندل أي الحجارة .

(طویل)

قِفَا نَبْكَ مِنْ ذَكَرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِي^(١)

(وافر)

وقوله :

سُقِيتِ الْغَيْثَ أَيُّهَا الْحَيَّامُ^(٢)

(وافر)

وقوله :

أَقْلَى اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَا^(٣)

(١) تمامه : بِسِقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْثِ مَلٍ . والبيت مطلع معلقة امرئ القيس المشهورة .

(٢) صدره : مَقَى كَانَ الْحَيَّامُ بِذِي طُلُوحٍ . والبيت مطلع قصيدة لجرير تجدها في شرح ديوانه لمحمد إسماعيل الصاوي (القاهرة ١٣٥٣ هـ) ، ص ٥١٢ وما بعدها ؛ وهي في هجاء الأخطل .

وذو طلوح موضع بعينه ، وسُمِّيَ بما فيه من الطلح وهو شجر (الشنمري في أسفل ص ٢٩٩ من الجزء الثاني من كتاب سيبويه) .

(٣) تمامه : وَقَوْلِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَا . والبيت مطلع قصيدة لجرير في هجاء الراعي النُصْمَيْرِيّ ، وهي في نقائض جرير والفرزدق (التي نشرها بيثان A. A. Bevan) ، ص ٤٣٢ وما بعدها ؛ وفي شرح ديوان جرير المذكور في الهامش السابق ، ص ٦٤ وما بعدها .

وُيُرْوَى الْبَيْتُ فِي بَعْضِ كُتُبِ النَّحْوِ بِتَنْوِينِ الْإِطْلَاقِ الَّذِي تَقَدَّمَتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ فِي كِتَابِنَا هَذَا (ص ٩٨ ، الهامش الأول) ؛ فَتَجِدُ (وَالْعِتَابَيْنِ) مَكَانَ (وَالْعِتَابَا) =

وأصل الرُذْف للآلف ؛ والياء والواو مشبّهتان بها ^(١) . يدلّك على ذلك أن الآلف لا تخرج من المدّ ؛ والواو والياء تخرجان من المدّ بأن

= في آخر الصدر، و (أَصَابَنُ) مكان (أَصَابَا) في آخر المعجز . انظر المغني لابن هشام (ط القاهرة ص ٣٤٢ = ط دمشق ص ٣٧٨) . والبيت بتقوين الإطلاق هو الشاهد الرابع من شواهد شرح الكافية للرضي ، استشهد به على أن تنوين النظم يلحق الفعل والاسم المعرف باللام .

ويقول صاحب الخزانة في شرح هذا البيت (ط بولاق ١/٣٤ = ط السلفية ١/٧٤-٧٥ = ط هارون ١/٧٠-٧١) : « أَقْلَتِي : فعل أمر مسند إلى ضمير العاذلة ؛ يقال : أَقْلَكْتَهُ وَقْلَكْتَهُ بمعنى جعلته قليلاً ، بتعدية (قَلَّ) بالهمزة والتضعيف . وهذا المعنى ليس بمُراد ، بل المقصود : اتركي اللوم ؛ فإن القلّة يعبر بها عن العَدَم كما هو مستفيض . واللوم : مفعول أَقْلَتِي ، وهو مصدر لام يلوم ، ومعناه العَدْل والتوبيخ . وعاذلَ : منادى محذوف منه حرف النداء ومرخّم (عاذلة) ، من عدل يعدل من بابي ضرب وقتل بمعنى لام . والعتاب : معطوف على اللوم ، مصدر عاتبَ معاتباً وعتاباً وقوله ('قولي') فعل أمر أيضاً معطوف على (أَقْلَتِي) . وقوله (لقد أصابن) مقول القول . وجملة (إن أصبت) معترضة بينهما ، وجواب الشرط محذوف وجوباً يفسره جملة القول » .

(١) يقول سيبويه في باب وجوه القوافي في الإنشاد (٢/٢٩٨ - ٢٩٩) : « أما إذا ترنّموا فلأنهم يلحقون الألف والياء والواو ما ينوّن وما لا ينوّن ، لأنهم أرادوا مدّ الصوت . وذلك قوله (وهو امرؤ القيس) :

ففا نبك من ذكرى حبيب ومنزلي =

تتحرّكا ، أو تكونَ قبل كل واحدة منها حركة من غير جنسها .

= وقال في النصب ليزيد بن الطمّسريّة :

(طويل)

فَبِئْسَ تَحْيِيدُ الْوَحْشِ عِنْدَ كَأَنَّا
قَتِيلَانِ لَمْ يَعْلَمْ لَنَا النَّاسُ مَضْرَعَا

وقال في الرفع للأعشى :

(طويل)

مُرِيرَةً وَدَعَهَا وَإِنْ لَمْ لَائِمُو

هذا ما ينون فيه . وما لا ينون فيه قولهم لجرير :

أَقْلِي اللَّوْمَ عَاذِلَ الْعَتَابَا

وقال في الرفع لجرير :

مَتَى كَانَ الْخِيَامُ بِذِي طُلُوحٍ سَقِيتَ الْغَيْثَ أَبْنَاهَا الْخِيَامُو

وقال في الجرّ لجرير أيضاً :

(كامل)

أَيَّاهُتَ مَنَزَلُنَا بِنَعْفٍ سُوَيْقَةٍ كَانَتْ مَبَارَكَةً مِنَ الْأَيَّامِي

وإنما ألحقوا هذه المدة في حروف الروي ؛ لأن الشعر وُضِعَ للفناء والترنم ،

فألحقوا كلَّ حرفٍ الذي حركته منه اه

(أَيْاهُتَ : لغة في هَيْاهُتَ - النَّعْفُ : ما انحدر من حُزونة الجبل وارتفع

من مُنَحَدَرِ الوادي - سُوَيْقَةُ : موضع بعينه)

وانظر شرح الشافية للرضي ٣١٦/٢ - ٣١٧ .

وهذا باب يطول ، وساستقصيه في شرح كتاب القوافي عن أبي الحسن^(١) إن شاء الله .

فلهذا وغيره ما قال أبو عثمان إن الواو والياء ليستا كسائر الحروف .

وقوله : « والحركات مستقلة فيهما » ، إنما استثقلت الحركات فيهما لأنهما مُشْبِهَانِ للآلف ، والآلف لا تتحرك أبداً ؛ فلما أشبهتا ما لا يتحرك أبداً وجازت فيهما الحركة ، جازت على مشقة ولم تكن

(١) كتاب القوافي لأبي الحسن سعيد بن مسعدة (الأخفش الأوسط) مذكور في الفهرست (ص ٥٢) . وشرح ابن جني له يسمى الْمُعْغَرِبُ ، وقد أشار إليه بهذا الاسم في الخصائص ٨٤/١ و ٩٩/٢ . ويؤخذ من هاتين الإشارتين في الخصائص أن ابن جني كان قد فرغ من تأليف الْمُعْغَرِبِ . ولكن يؤخذ من قوله هنا في المنصف : « وساستقصيه في شرح كتاب القوافي » أنه لم يكن قد ألفه أو فرغ من تأليفه . وهكذا يستقيم لنا هذا الترتيب الزمني في تأليف هذه الكتب الثلاثة : المنصف ، فالمعرب ، فالخصائص . ويشير ابن جني في الخصائص (٣٦٩/١) إلى كتابه (شرح تصريف أبي عثمان) ، فهذا يدل أيضاً على أن المنصف سابق للخصائص . وقد سبق أن لاحظنا (في الهامش الأول من ص ١٨٤) أن ابن جني ربما ألف « مرصعة الإعراب » بعد « المنصف » . وانظر مقدمة تأثر الخصائص ، ص ٦٩ .

فيهما مثلها في سائر الحروف التي لا تمتنع فيها الحركة ، ولم تبلغاً قوّة
الألف في اللين فتمتنع الحركة فيهما أصلاً . ألا ترى أنك تقول في جمع
قَصْعَةٍ وَجَفْنَةٍ : قَصَّعَاتٍ وَجَفَنَاتٍ ، فتحرّك العين ؛ ولا تقول في يَبَيْضَةٍ
وَجَوْزَةٍ إِلَّا يَبَيْضَاتٍ وَجَوْزَاتٍ بالإسكان ؛ فهذا مما استثقلت فيه
الحركة فيهما .

(٦) من باب الأجوف: وزنا أفعل واستفعل ، الماضي - المضارع -
 الأسماء الجارية على الأفعال الجوفاء إذا كانت في أوائلها الميم 'فعل'
 بها ما 'فعل' بالمضارع - اسم المفعول من هذا الباب 'يعل' كالمضارع
 المبني للمجهول - بجيء حروف المضارعة في أوائل الأسماء ^(١)

قال أبو عثمان : باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال من بنات
 الثلاثة : فإذا كان الحرف الذي قبل الحرف المعتل من بنات الثلاثة
 ساكناً في الأصل ولم يكن ألفاً ولا واو ولا ياء ، فإنك تُسكن المعتل
 وتُحوّل حركته على الساكن الذي قبله : وذلك مطّرد في كلامهم ،
 وسأبينه إن شاء الله . وذلك نحو : أجادَ ، وأقالَ ^(٢) ، وأبانَ ^(٣) ،

(١) ٢٦٧/١ - ٢٧٣ .

(٢) في النصف ٤٤/٣ : « أقال : يُقال : أقلتُ الرجلَ في البيعِ إقالة .
 وقِلْتُ من القائلة قِيلُولَة . وحدثني أبو علي أن أبا زيد قال : يقال : قِلْتُه
 في البيع وأقلتُهُ جميعاً ، قال : ومعناه أنك رددت عليه ما أخذت منه وردّ
 عليك ما أخذ منك ، .

(٣) في النصف ٤٤/٣ : « أبانَ : يقال : أبَنْتُ الشيءَ إذا قطعته ، =

وَأَخَافَ ، وَاسْتَرَاثَ ^(١) ، وَاسْتَعَاذَ ^(٢) ؛ وَأَصْلُهُ : أَجْوَدَ ، وَأَقْوَلَ ، وَأُبَيِّنَ ، وَأَخَوْفَ ، وَاسْتَرَيْثَ ، وَاسْتَعَوَذَ . وَلَكِنَّهُمْ أَلْقَوْا حَرَكَةَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ عَلَى السَّاكِنِ الَّذِي قَبْلَهُمَا فَانْفَتَحَ ، ثُمَّ أُبْدِلَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ أَلْفَيْنِ لِذَلِكَ .



قال أبو الفتح : الدلالة على صحة دعواه في أن أصل (أَجَادَ) و (أَخَافَ) أَجْوَدَ وَأَخَوْفَ ، و (اسْتَرَاثَ) و (اسْتَعَاذَ) اسْتَرَيْثَ وَاسْتَعَوَذَ ، ما ظهر من هذه الأمثلة المعتلة على أصله : وهو قوله تعالى : « اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ » ^(٣) ، وقولهم : « صَدَدْتُ فَأَطْوَلْتُ الصَّدُودَ » ^(٤) ،

= وَأَبْنَتْهُ بِمَعْنَى كَشَفْنَاهُ وَأَوْضَحْنَاهُ ، وَأَبْنَتْهُ أَيْضاً بِمَعْنَى بَيَّنَّتْهُ . وَيُقَالُ : بَانَ الشَّيْءُ ، وَأَبَانَ [لَازِمًا] وَأَبْنَتْهُ ، فَاسْتَبَانَ وَاسْتَبَيَّنَتْهُ ، وَتَبَيَّنَ وَتَبَيَّنَتْهُ .

(١) استراث : استبطأ ، وهو استفعل من الرئث أي البطء .
(٢) هذه الأمثلة الستة هي نفس الأمثلة التي أوردها سيبويه في هذا الصدد (٣٦٢/٢ ، ص ٨-٩) .

(٣) المجادلة ١٩ .

(٤) البيت بتمامه :

صَدَدْتُ فَأَطْوَلْتُ الصَّدُودَ وَقَلْبًا

وَصَالَ عَلَى طُولِ الصَّدُودِ يَدُومُ

وهو من شواهد سيبويه . وقد تحدثنا عنه من قبل (ص ٧٨ ، الهامش) .

وقولهم : « اسْتَنَوَقَ الْجَمَلُ » ^(١) . ولكنهم أرادوا إعلال هذه الأمثلة ، لأنها كانت معتلة في الثلاثي ؛ فنقلوا حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما ، فقلبوهما ألفاً لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما . ولولا اعتلاهما في الثلاثي لما وَجَبَ إعلالهما الآن ، لأن الواو والياء إذا سكن ما قبلهما جَرَيَا جَرَى الصَّحِيح .

قال أبو عثمان : فإذا قُلْتَ (هُوَ يَفْعَلُ) من هذا أَجْرِيته ذلك الْمُجْرَى ، إلا أنك تُحَوِّلُ على الساكن كسرة ، لأن المعتل كان مكسوراً في الأصل . وذلك قولك : هُوَ يُخَيِّفُ ، وأصله : يُخَوِّفُ ، وكذلك يَسْتَرِيثُ ، وأصله : يَسْتَرِيثُ ؛ فَأُلْقِيتَ حركتها على ما قبلها ، ثم قُلَيْتَ الواو ياءً لأنها ساكنة قبلها كسرة ؛ وما كان من الياء من هذا فَعَلَى هذا اللفظ مجراه نحو : هُوَ يُبَيِّنُ ، وأصلها : يُبَيِّنُ ، ففعلت بها ما فعلت بأختها .



(١) في اللسان (مادة نوق) : « وهذا المَثَلُ يُضْرَبُ للرجل يكون في حديث أو صفة شيء ثم يخلطه بغيره وينتقل إليه ، وأصله أن طرفه بن العبد كان عند بعض الملوك والمُسَيِّب بن عَلس ينشده شعراً في وصف جمل ، ثم حوِّله إلى نعت فاقة ، فقال طرفه : قد استنوق الجمل ، »

قال أبو الفتح : يقول : من حيثُ وجب نَقْل الحركة من عين الفعل إلى فائه في (أَقَامَ) و (اسْتَعَاذَ) ، وجب أيضاً نَقْل الحركة من العين إلى الفاء في المضارع ، إلا أن الذي تنقله في المضارع كسرة ؛ لأن العين كانت مكسورة .

وقوله أخيراً : « ففعلت بهما فعلت بأختها » ، وهو يعني (يُبَيِّنُ) ، يقول : نَقَلْتُ الكسرة من الياء إلى ما قبلها كما نقلتها من الواو في (يُخَيِّفُ) إلى ما قبلها ، وبقيت الياء بحالها ؛ لأن الياء لا تُبَدَّلُ للكسرة قبلها . فهذا الذي صَحَّ ما قَبِلَ عينه .

فأما ما اعتلت فاؤه فإنك لا تنقل إليها حركة العين . وذلك قولك في (أَفَعَلْتُ) من (آمَ) ^(١) و (آل) ^(٢) : آيَمْتُ وَأَوَلْتُ ^(٣) ؛ لأنه لما اعتلت الفاء وهي همزة فُقِلَت ألفاً ، صَحَّت العين .

وعلى ذلك قول الشاعر :
(سريع)
يُنْبِئِي تَجَالِيدِي وَأَقْتَادَهَا نَاوٍ كَرَأْسِ الْفَدَنِ الْمُؤَيَّدِ ^(٤)

(١) آمت المرأة تَتِمُّ : لم يكن لها زوج . وآم الرجل : لم تكن له امرأة .
(٢) آل إليه يؤول : رجع . وآل عنه : ارتدَّ .

(٣) الأصل في آيَمْتُ هو آيَمْتُ ، والأصل في آوَلْتُ هو آوَلْتُ ؛ أَعِلَّتِ الهمزة الثانية الساكنة (وهي فاء الفعل) بقلبها ألفاً بعد همزة أَفَعَلَّ المفتوحة .

(٤) البيت منسوب في «معطى اللآلي» في شرح أمالي القاضي، للبكري (القاهرة=

فهذا مُفْعَلٌ من الأَيْدِ وهو القوَّةُ ، ولم يقل المَوَاد .

وقال طرفة : (طويل)

يقول وقد تَرَّ الوظيفُ وساقها أَلَسْتَ تَرَى أَنْ قَدْ أَتَيْتَ بِمَوْيِدٍ^(١)

= ١٩٣٦ ، بتحقيق عبد العزيز الميمني) ، ص ١١٣ ، إلى المُتَقَبِّبِ العبدِيّ ، وهو شاعر جاهلي قديم . وقد أورد أبو علي الفايي البيت في أماليه (ط دار الكتب المصرية) ٢٥/١ شاهد على التجاليد بمعنى الجُثْثَان وهو جماعة الجسم .

يُنْسِي : يجعله ثابياً غيرَ مطمئن . الاقتاد : جمع قَتَد ، وهو خشب الرُّحْل ، وقيل : جميع أدواته . الناي : المقصود به السنام ، وهو اسم فاعل من نَوَى يَنْوِي أي سَمِنَ . الفدن : القصر المشيد ، أي القصر المطليّ بالشيد (وهو ما طُلِّي به حائط من رِجَصٍ ونحوه) . المؤيد : العظيم .

بصف ناقة فيقول إن سنامها الذي يشبه رأس القصر المشيد العظيم لا يترك جثثانه ورحلها مستقرين عليه .

(١) هذا البيت من معلقة طرفة المشهورة . وهو الشاهد الرابع والثمانون بعد المائة من شواهد شرح الكافية للرضي ، استشهد به على أنه يخرج عن تعريف الحالِ الحالُ التي هي جملة بعد عامل ليس معه ذو حال . وذلك أن جملة (وقد تَرَّ الوظيف) حال ، وعاملها (يقول) ، ولا صاحب لها ؛ وأما فاعل (يقول) وهو الضمير المستتر فليس صاحب الحال ، لأنها لم تبين هيئته إذ ليست من صفاته .

وقد شرح البغدادي في الخزانة (ط بولاق ٥٥/١ وما بعدها = ط السلفية ١٣٦/٣ وما بعدها = ط هارون ١٥٢/٣ وما بعدها) البيت بقوله : « تَرَّ » (بالثناة الفوقية والراء المهملة) ، قال ابن دزيد : تَرَّ العظم يَتَرُّه تَرّاً إذا قَطَعَهُ ، وكذلك كل عضو انقطع بضربة واحدة فقد تَرَّ تَرّاً ، ويُنشد =

وهي الداهية ، وهي من الأيد أيضاً ؛ ولم يقل : المئيد .

وقالوا (آيدُته) في (أفعلته) من الأيد ، وأيدُته : فَعَلْتُهُ .
وأيدته قليلة مكروهة ؛ لأنك إن صحَّحت^(١) فهو ثَقِيل ، وإن أَعَلَّلت

بالوجهين قول طرفة (وأنشد هذا البيت في الجمهرة) . يريد أن (تر) ورد
لازماً ومتعدياً . وروِيَ برفع الوظيف على أنه فاعل تر لازم بمعنى انقطع ...
وروي بنصب الوظيف على أنه مفعول تر المتعدي بمعنى قَطَعَ ، وفاعله ضمير
المعْضَب [السيف القاطع] في بيت قبله . وقوله (وساقها) معطوف عليه
بالوجهين ؛ وضمير المؤنث راجع إلى الكهانة في بيت قبله ، وهي الناقة الضخمة .
والوظيف [في الرجل] : ما بين الرأس [والساق] ، وفي اليد : ما بين الرسغ
والذراع . وقوله (أَلست ترى الخ) مَقول القول ، والخطاب في الثلاثة لطرفة ،
والاستفهام للتوبيخ . والرؤية يجوز أن تكون بَصَرِيَّة ، فـ (أن) مع ما
بعدها في تأويل مفرد منصوب على أنه مفعول الرؤية ؛ وأن تكون عِلْمِيَّة ،
فـ (أن) مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن ، وجملة (قد أثبت) خبرها ،
وهي مع معموليها سادّة مسدّ المفعولين للرؤية . والمؤيد على وزن اسم
الفاعل ؛ قال الأعلم : هو الداهية ، وأصلها من الأيد وهو القوه كأنها داهية
ذات شدة وقوة ؛ ورواه الخطيب التبريزي في شرح المملقات بزنة اسم المفعول
أيضاً وقال : أي جئت بأمر شديد يشد فيه من عَقْرِكَ هذه الناقة ...
قال ابن جني في المنصف وهو شرح تصريف المازني : الفعل المعتل العين إذا صحَّ
ما قبل عينه نقلت حركة عينه إلى الساكن قبلها نحو أقام واستقام ، فأما ما
اعتلت فاؤه فإنك لا تنقل إليها حركة العين ... (إلى آخر ما قاله ابن جني مما
نقلناه في هذا النص) .

(١) صححت : أي صححت الياء ولم تُعِلِّها .

جمعت بين إعلالين^(١) . فعُدِلَ عن أفعلته إلى فَعَلَّته في غالب الأمر .

قال أبو عثمان : والأسماء من هذه الأفعال إذا كانت في أوائلها الميم فَعِلَ بها ما فُعِلَ بالمضارع من إلقاء الحركة على الساكن وقلب الساكن المعتل إلى ما قبله . وذلك قولهم : مُقِيمٌ وَنَحِيفٌ وَمُبِينٌ ، وأصله : مُقَوِّمٌ وَنُخْوِفٌ وَنُبِينٌ ، فَأَلْقَيْتَ الحركة على الساكن ، وَقَلَبْتَ الواوَ يَاءً لسكونها وانكسار ما قبلها ، والياء تركتها ياءً لأنها ساكنة وقبلها كسرة .

●

قال أبو الفتح : اعلم أن جميع الأسماء الجارية على الأفعال المعتلة العَيْنَات يجب إعلالها بتسكين الواو والياء منها ، وتَقْلُ حركتها إلى ما قبلها ، لا فَصْلَ بين الأسماء في هذا والأفعال .

وأسماء الفاعلين في هذا والمفعولين والظروف^(٢) والمصادرُ سواء ، لأنها كلها جارية على الأفعال ، فيجب إعلالها لاعتلال أفعالها . فاسم الفاعل : مُنْخِيفٌ وَنُبِينٌ ، فقد جرى مجرى مُنْخِيفٌ وَيُقِيلُ . والظروف

(١) إن أعلت جمعت بين إعلالين : أي إن أعلت الياء جمعت بين إعلالين : إعلال الياء هذه ، وإعلال فاء الفعل (الهمزة) بقلبها ألفاً .
(٢) المقصود بالظروف أسماء المكان والزمان .

قولك (هذا مُقامٌ شَأَزٌ ^(١)) إذا أخذته من (أقامَ) ؛ فجرى (مُقام) مجرى (يُقام) .

ومن قال : هذا مقامٌ شَأَزٌ ، ففتح الميم ، أخذه من : قامَ يقومُ . وأصله : مَقْوَمٌ ، فجرى مجرى (يخافُ) ، لأن أصله (يَخْوَفُ) ؛ كما أن أصل مُقام : مَقْوَمٌ ، فجرى مجرى قولك : هذا رجل مُقام عن موضعه .

وكذلك المصادر ، لأنه إذا كان هذا الاعتلال سائغاً في الظرف فالمصدر أحقّ به . وذلك قولك (عَجِبْتُ مِنْ مَقَامِكَ عَلَى زَيْدٍ) و (قمتَ مَقَاماً) كما تقول (قمتَ قِيَاماً) .

قال أبو عثمان : وإذا كان الاسم مفعولاً وفي أوله الميم كانت على مثال يُفَعِّلُ إذا قلت : هو يُخَافُ ، ويُقالُ في بيعه ، ويُقام للناس . وذلك قولك : هو مُخَافٌ ، ومُقالٌ في بيعه ، ومُقامٌ للناس . والعلة في هذا وفي يُفَعِّلُ واحدة ؛ لأن يُخَافُ ويُقامُ ويُقالُ أصله : يُخَوَّفُ ، ويُقَوِّمُ للناس ، ويُقَيِّلُ في بيعه ، فَأَلْقَيْتَ حركة المعتل على الساكن الذي قبله ، وقلبت المعتل ألفاً لانفتاح ما قبله . وكذلك مُقالٌ ومُخَافٌ أصله : مُخَوَّفٌ ، ومُقَيِّلٌ في بيعه ؛ ففعلوا به ما فعلوا بالفعل الذي هو في مثاله . ولم يفرقوا ههنا بين الأسماء والأفعال ؛ لأن الزيادة التي في أوائل الأسماء الميم ، والميم ليست من زوائد الأفعال ، فلم يخافوا التباساً ،

(١) شَزَزَ كَفَرَحَ شَأَزاً وشَوَّوْزاً فهو شَزَزٌ وشَأَزٌ : غَلِظَ وارتفع واشتد (القاموس) .

فأَجْرُ يَأْجُرُ واحداً .



قال أبو الفتح :

قوله : « وإذا كان الاسم مفعولاً وفي أوله الميم ، كلام فيه تسامح ، لأن اسم المفعول لا يكون أبداً من جميع الأفعال إلا وفي أوله الميم ؛ وإنما مخرج هذا الكلام منه على ضرب من التوكيد . وفيه من التسامح ما ذكرته .

وكان أجودَ من هذه العبارة أن يقول : واعلم أن اسم المفعول من هذا الباب يجري مجرى الفعل المضارع الذي لم يُسمَّ فاعله من هذا الباب ؛ لأن (مُخافاً) جرى مجرى (يُخافُ) في الإعلال . وقد تقدم القول في مشاركة الأسماء من هذه الأفعال الأفعال التي جرت عليها .

وقوله : « ولم يفرّقوا بين الأسماء والأفعال لأن الزيادة في أولها ليست من زوائد الأفعال ؛ يقول : فقد أمِنوا الالتباس لحيء الميم في أول الاسم . فالميم من خواص الزيادة في الأسماء ؛ وحروف المضارعة نظيرة الميم في الأسماء ، وإنما بابها الأفعال .

فإن قلت : فهلاً قُصِرَت حروف المضارعة على الأفعال كما قُصِرَت الميم على الأسماء ، وقد سمعناهم يقولون : أَفْكَلُ^(١) وَأَيْدَعُ^(٢)

(١) الأفكل : الرغدة ، وهو مَفْكُول (القاموس) .

(٢) الأيدع : من معانيه : الزعفران .

وَتَنْضُبُ^(١) وَتَنْفُلُ^(٢) وَغَيْرَ ذَلِكَ تَمَّا فِي أَوَّلِهِ الْهَمْزَةُ وَالنُّونُ وَالنَّاءُ
وَالْيَاءُ ؟

قيل : إنما زيدت هذه الحروف التي بابها الأفعال في أوائل الأسماء
لقوة الأسماء وتمكنها وغلبتها للأفعال ، فشارك الأسماء في هذا الموضع
الأفعال لقوتها . ولم تشارك الأفعال الأسماء في زيادة الميم أولاً في الأفعال ،
لضعف الأفعال عن الأسماء .

وأكثر زيادة حروف المضارعة إنما هي في الأفعال . ويدلك على أن

(١) التَنْضُبُ : شجر حجازي شوكه كشوك الْعَوْسَجِ (القاموس) .
قال النابتة الجعدي (وهو من شواهد سيويه ١٣٨/٢) :

(متقارب)

كَانَ الْغُبَارَ الَّذِي غَادَرَتْ^١ ضَحِيًّا دَوَاخِنُ^٢ مِنْ تَنْضُبٍ

الشتمري : « الشاهد فيه تصغير ضحى على ضحى » ، وكان القياس أن
تصغر بالهاء لأنها مؤنثة ، إلا أنهم صفروها بغير هاء لئلا تلتبس بتصغير ضحوة .
وصف غباراً أثارته حوافر فرس ، فشبّه بدخان التَنْضُبِ في سطوعه وكثافته .
ومعنى غادرت : تركت . والدواخن جمع دُخان على غير قياس ، كأنه تكسير
داخنة . والتَنْضُبُ : شجر كثير الدخان ، واحدة تنضبة ؛ والحرباء تألفها ،
فيقال : حرباء تنضبة .

(٢) التَنْفُلُ (وفيه لغات أخر) : الثعلب أو جَرَوْه ، وهي بهاء . والتنفل
أيضاً ما يبيس من العشب أو شجر أو نبات أخضر (القاموس) .

أصل هذه الزيادات - أعني حروف المضارعة - أن تكون في أول الأفعال أن الأسماء التي جاءت على (أفعل) أكثرها صفات نحو : أحمر وأصفر وأخضر وأسود وأبيض . والأسماء التي في أولها الهمزة على هذا البناء من غير الصفات قليلة . ألا ترى أن باب أحمر وأصفر وأسود وأبيض أكثر من باب أيدع وأزمل " وأفكل ؟ فلما أرادوا أن يكثر هذا المثال الذي في أوله الهمزة جعلوه صفات ، لقرب ما بين الصفة والفعل . ألا ترى أن كل واحد منهما ثانٍ للاسم ، وأن الصفة تحتاج إلى الموصوف كما أن الفعل لا بُدَّ له من الفاعل ؟

(١) الأزمل : كل صوت مختلط ، وأخذه بأزملة أي جميعه (القاموس) .

(٧) من باب الأجوف ، وجوب همز العين في مثل (قائم) و (بائع)^(١)

قال أبو عثمان : وأما فاعِلٌ من (قام) و (باع) فإنه يعتلّ ويهمز موضع العين منه ، فتقول : بائع وقائم . وجميع ما أُعِلَّ فعله ففاعِلٌ منه معتلّ .



قال أبو الفتح : إنما وجب همزُ عين اسم الفاعل إذا كان على وزن فاعل نحو (قائم) و (بائع) ؛ لأن العين كانت قد اعتلتّ فانقلبت في (قام) و (باع) ألفاً ، فلما جئت إلى اسم الفاعل وهو على فاعل صارت قبل عينه ألف فاعل ، والعين قد كانت انقلبت ألفاً في الماضي ، فالتقت في اسم الفاعل ألفان وهذه صورتها (قائمٌ) ، فلم يَحْزُ حذف إحداها فيعود إلى لفظ (قام) ، فحرّكت الثانية التي هي عينٌ كما حرّكت راء (ضارب) ، فانقلبت همزة ، لأن الألف إذا حرّكت صارت همزة ، فصارت (قائم) و (بائع) كما ترى .

ويدلّ على أن الألف إذا تحرّكت انقلبت همزة قراءةُ أيوب السخّنياني :

« غير المغضوب عليهم ولا الضالّين » (١) ؛ لَمَّا حَرَكَ الألف لسكونها
وسكون اللام الأولى بعدها انقلبت همزة .

وحكى أبو العباس عن أبي عثمان عن أبي زيد أنه قال : سمعتُ
عمرو بن عبّيد يقرأ : « فيومئذ لا يُسألُ عن ذنبه إنسٌ ولا جَانٌ » (٢) ،
فظننته قد لَحَنَ إلى أن سمعت العرب تقول : شَأْبَةٌ ودَأْبَةٌ . قال أبو
العباس : فقلت لأبي عثمان : أتقيس هذا ؟ قال : لا ، ولا أقبله .
وقال الراجز :

خَاطِمَهَا زَأْمَهَا أَنْ تَذْهَبَا (٣)

(١) الفاتحة ٧ .

(٢) الرحمن ٣٩ .

(٣) ثالث أبيات أربعة أوردها اللسان في مادة (ز م) ، والرضي في شرح
الشافية ٢٤٨/٢ . وأورد ابن جني في « سر صناعة الإعراب » (ص ٨٢)
والخصائص (١٤٨/٣) الأبيات الثلاثة الأولى . وهذه هي الأبيات الأربعة :
يَا عَجَبًا ، لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا حِمَارَ قَبَانٍ يَسُوقُ أَرْبَا
خَاطِمَهَا زَأْمَهَا أَنْ تَذْهَبَا فَقُلْتُ : أَرُدِفْنِي ، فَقَالَ : مَرَحَبًا !
حِمَارَ قَبَانٍ : في اللسان (قبب) : « هُنَيَّ » [تصغير هَنٍ] أَمِيلِسَ
[تصغير أَمْلَسَ] أَسَيِّدَ [تصغير أَسْوَدَ] ، رأسه كرأس الخنفساء ، « طوال
قوائمه نحو قوائم الخنفساء » ، وهي أصغر منها . - خَاطِمَهَا : خاطم : اسم
فاعل حال ؛ خَطَمَهُ بِالْخَطَامِ يَخْطُمُهُ : جعل الخطام على أنفه ، والخطام : كل
ما وُضِعَ في أنف البعير ليقاد به . - زَأْمَهَا : أي زَامَهَا ، وزام : اسم فاعل
حال ؛ زَمَ البعير : خَطَمَهُ .

يعجب الراجز من أنه رأى حمار قبان يركب أرنبا ، وهو يسوقها ممسكا
بخطامها لئلا تذهب وتشرده منه ، وقد سأل الراجز حمار قبان هذا أن يُرْكِبَهُ
خلفه فرحّب به ! وهذا من تهويل خيال الشعراء . والراجز غير معروف .

وجاءت في شعر كثير: «أَحَارَّتْ»، يريد: أَحَارَّتْ (١)، كما أراد الأول: زَامَهَا.

فهذه الهمزات في هذه المواضع إنما وجبت عن تحريك الألف لسكونها وسكون ما بعدها. فكذلك قَلِبَتِ الألفُ المنقلبة عن عين الفعل في اسم الفاعل من (قام) همزةً، وذلك قولهم: قائم، وكذلك: خائف وبائع وثائم.

(١) في قول كثير (ديوانه [ط الجزائر ١٩٢٨] ٩٧/٢ ؛ واللسان ، مادة جئن) من قصيدة يمدح بها عبد العزيز بن مروان : (طوبل)
وأنت ابن ليلى خير قومك مشهداً إذا ما أحمأرتُ بالمبيطِ العوامِلِ
(المبيط : الدم المبيط : الطري . - العوامِل : جمع عامِلة ، وعامل
الرمح وعاملته : صدره)

وقد أورد ابن جني في الخصائص (١٢٦/٣ و ١٤٨) ، والجزء الأول من المحتسب
(بتحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلي
- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٣٧٦ هـ / ١٩٦٦ م) ، ص ٤٧ ،
الشر الثاني وحده هكذا : إذا ما العوالي بالمبيط أحمأرت . (العوالي : جمع
عالية ، وهي أعلى القناة) .

وانظر شواهد أخرى من هذا القبيل في « سر صناعة الإعراب » ، (ص
٨٣ - ٨٤) ، والخصائص (١٢٧/٣ و ١٤٨) ، والمحتسب (٤٧/١) ، وابن يعيش
١٠-١٢-١٣ .

(٨) من باب الناقص : 'تبدل الياء والواو ألفا إذا تحركتا
وانفتح ما قبلهما - بحية (رَمَيْتُ) و(غَزَوْتُ)
ونحوهما على الأصل لسكون الياء والواو^(١)

قال أبو عثمان : وإذا كانت الياء والواو قبلهما فتحة وأصلهما الحركة^(٢)
أبدلتا ألفين . ولم يجعلوهما وقبلهما الفتحة على الأصل ، إذ لم يكونا على
الأصل وقبلهما الكسرة والضمة . وذلك قولك : رَمَى وغزا ، وَيُرْمَى
وَيُغْزَى .



قال أبو الفتح : قد بينتُ في أول هذا الكتاب العلة التي وجب لها
تغيير الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما ، وأنهم استثقلوا من ذلك
اجتماع الأشباه ؛ لأن هذه الحروف مضارعة للحركات^(٣) .

(١) ١١٦/٢ - ١١٧ .

(٢) « وأصلهما الحركة ، أي : وكانا متحركتين .

(٣) انظر الهامش الثاني في ص ٢١٩ من كتابنا هذا .

واعلم أن الحركة في الواو والياء المفتوح ما قبلهما لا يُفصل فيها بين حركة الإعراب وغيرها . ألا ترى أنك تقول (عَصَا) فتقلب الواو وإن كانت الحركة فيها حركة إعراب ، وتقول (غَزَا) فتقلب الواو وإن كانت الحركة فيها حركة بناء ؟

وقوله : « ولم يجعلوها وقبلهما الفتحة على الأصل ، إذ لم يكونا على الأصل وقبلهما الكسرة والضمة » كلامٌ مُجْمَلٌ غير مفصّل . وتلخيصه : لم تصحّ الواو والياء المتحركتان وقبلهما فتحة ، كما لم تصح الياء الساكنة وقبلها الضمة في نحو (مُوقِن) و (مُوسِر) ، وكما لم تصحّ الواو الساكنة وقبلها الكسرة في نحو (مِيقَات) و (مِيزَان) ، فاختصر وأوجز . ألا ترى أنه لا يريد أن الياء لا تصح وقبلها الكسرة ، ولا أن الواو لا تصح وقبلها الضمة ؟ هذا مُحَالٌ لوضوحه وانكشافه ، وإنما معناه ما ذكرت لك .

ومثل هذا - من الجمل الذي يفصله العلم به - قول الله تعالى : « ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله » ^(١) . وإنما تقديره ، والله أعلم : ومن رحمته جعل لكم الليل لتسكنوا فيه ، والنهار لتبتغوا من فضله . فترك التفصيل لعلم المخاطبين بوقت الابتغاء من وقت السكون .

ومثله قول امرئ القيس :

(طويل)

كَانَ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابَسًا
لدى وَكْرَهَا الْعُنَابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي^(١)

وإنما تقديره: كَانَ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا : العناب ، ويابسا : الحشف ؛
إلا أنه جمع بين الرطب واليابس ، لأن المعنى مفهوم . وهذا في القرآن
والشعر كثير ، إِذَا تَفَطَّنْتَ لَهُ وَجَدْتَهُ .

قال أبو عثمان ، وأما قولهم : رَمَيْتُ وَغَزَوْتُ وَرَمَيْتُ وَغَزَوْتُ ،
فإنما جئنَ عَلَى الْأَصْلِ ؛ لأنه موضع لا تتحرك فيه اللام ، وإنما أصلهما في

(١) من قصيدة في ديوانه (بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم) ، ص ٢٧ وما
بعدها . والبيت في ص ٣٨ .

العُنَاب : ثم أحرر يسمي في اليونانية Zizuphon (زيزُوفُون) . وهذا
الاسم اليوناني هو الأصل في (الزُفَيْرُف) الذي ذكره الشنتمري في شرحه
للبيت (وهو مثبت في هامش ص ٣٨ وما يليها) .

يقول الشنتمري : « يقول : كَانَ الرطب من قلوب الطير وما جاءت به
المقَاب حديثا العُنَاب وهو الزفيزف ؛ وكان ما يَبِيسَ منها وَقَدْ حُشِفَ ،
وهو البالي من التمر ورديته . تقدير البيت : كَانَ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبَةً العناب ،
وكانها يابسة الحشف البالي . وإنما خص قلوب الطير لأنها أطيب لحوماً ، فإذا
صادت المقَاب الطير جاءت بقلوبها إلى أفراخها . وأشار بقوله : « رَطْبًا
ويابسا » إلى كثرة ما تأتي به من القلوب حتى تفضل عن الفراخ . وقد قيل إن
الجوارح لا تأكل قلوب الطير ولا سائر حُشْوَةِ بَطُونِهَا » .

هذا الباب السكون . وإنما يقلبان ألفاً إذا كان أصلهما الحركة .



قال أبو الفتح : إنما قلبت الياء والواو ألفاً في (رمى)
و (غزا) لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، كأنهما كانا (رَمِيَّ) و (غَزَوَا) .
فلما سُكِّنَتْ في : غَزَوْتُ و غَزَوْنُ و رَمَيْتُ و رَمَيْنِ ، لم يجتمع في الكلمة ما
تُقلب له اللام ، فصَحَّت .

(٩) من باب الناقص : قلب الواو ياء في الماضي إذا كان على أربعة
أحرف فصاعداً قياساً على المضارع - قلب الواو ياء في مثل
(يَرْضِيَان) قياساً على الماضي (رَضِيَ)^(١)

قال أبو عثمان : هذا باب تقلب الواو فيه إلى الياء إذا كانت « فَعَلْتُ »^(٢) على
أربعة أحرف فصاعداً. وذلك قولك : « أَغْزَيْتُ »^(٣) و « غَاظَيْتُ »^(٤) و « اسْتَغْزَيْتُ »^(٥) .
قال سيبويه^(٦) : سألت الخليل عن ذلك فقال : إنما قلبت ياءً من قَبْلَ أَنْك

(١) ١٦٤/٢ - ١٦٦ .

(٢) يعني بـ « فَعَلْتُ » صيغة الماضي ، وبـ « يَفْعَلُ » - كما سيلي -
صيغة المضارع .

(٣) المنصف ٢٧/٣ : « أَغْزَيْتُ » : يقال : أغزيتُ القومَ إذا أنفذتَهم
للغزو .

(٤) المنصف ٧٦/٣ : « غَاظَيْتُ » : إذا كان بين القوم حروب فغزا بعضهم
بعضاً قيل : هم يتغازون . و « غَاظَيْتُ العدو » إذا كان يغزوك وكنت تغزوه .

(٥) المنصف ٧٦/٣ : « اسْتَغْزَيْتُ » : يقال : استغزيتُ فلاناً إذا سألتَه
أن يُغْزِرَ بِكَ أي يجهزك للعدو ويعينك عليه .

(٦) « الكتاب » ٣٨٦/٢ ، ص ٣٠٥ . وانظر المقتضب للبرد ١٣٦/١ .

إذا قلت 'يَفْعَلُ' لم تُثَبِّتِ الواو للكسرة قبلها، وذلك: يُغْزِي وَيُغَارِي.
فلم يكن لتكون 'فعلتُ' على الأصل، وقد خرجت 'يَفْعَلُ' وجميع
المضارعة^(١) إلى الياء.



قال أبو الفتح: كرهوا أن يقولوا (أَغْزَوْتُ)، فلا يقلبوا الواو إلى
الياء؛ وهم يقولون (يُغْزِي)، فيقلبونها ياءً للكسرة قبلها. فإرادوا
المماثلة وأن يكون اللفظ واحداً؛ فاعلوا الماضي لإعلال المضارع، كما
أعلوا المضارع نحو (يقول) و (يبيع) لإعلال الماضي، وقد مضى
ذكر هذا^(٢).

(١) أَفْعَلُ وَتَفْعَلُ وَنَفْعَلُ فضلاً عن يَفْعَلُ.

(٢) في ١/٢٤٧ - ٢٤٨ حيث يقول ابن جني:

ألا ترى أن أصل يَقُولُ وَيَبِيعُ: يَقُولُ وَيَبِيعُ، وأصل يَخَافُ وَيَهَابُ:
يَخُوفُ وَيَهَيْبُ، وأصل يَطُولُ: يَطْوُلُ؟ وهذه الصيغ لا توجب إعلااً؛ لأن
الواو والياء إذا سكن ما قبلها جرتا مجرى الصحيح. ولكن لما كان أصل
الماضي من هذه ونظائرها إنما هو: قَوْمَ وَبَيْعَ وَخَوْفَ وَهَيْبَ وَطَوْلَ، اعتلت
العينات لتحركهن وانفتاح ما قبلهن، فقسليهن ما فيهن من الحركات هرباً من
جمع المتجانسات، فقللين ألفات لتحركهن في الأصل وانفتاح ما قبلهن الآن.
فلما جاء المضارع أعلتوه إتباعاً للماضي، لئلا يكون أحدهما صحيحاً والآخر
معطلاً؛ فقلبوا الضمة والكسرة من الواو والياء إلى ما قبلها وأسكنوهما، فصار:
يَقُولُ وَيَبِيعُ وَيَطْوُلُ =

ومن هنا وجبت تشنية ما وقعت واوه رابعة فصاعداً بالياء نحو
 (مَغْزِيَانِ) و (مَلْهِيَانِ) ؛ لأنك لو بَنَيْتَ فِعْلاً في أوله الميم على وزن
 مَفْعَلْ لقلت (مَغْزَيْتُ) و (مَلْهَيْتُ) ، فقلبت الواو كما قلت : أَغْزَيْتُ .
 فحُمِلَ الاسم في هذا الموضع على الفعل ، كما حُمِلَ المصدر على الفعل حتى أُعِلَّ
 في نحو قولك : قُمْتُ قِيَاماً ، وَصُمْتُ صِيَاماً ^(١) .

= فَأَمَّا (يَخَافُ) و (يَهَابُ) فأصلهما : يَخْنُوفُ وَيَهَيِّبُ ، فأرادوا
 الإعلال ، فنقلوا الفتحة إلى الحاء والهاء ، فصارا في التقدير : يَخْنُوفُ وَيَهَيِّبُ ،
 ثم قلبوا الواو والياء ألفين لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن ، ولأنهما
 قد اعتلتا ضرورة في : خَافَ وَهَابَ .

هذا هو الذي عليه 'حذائق أهل التصريف' . فأما من ذهب إلى أن (يقول)
 و (يبيع) ونحوهما إنما استثقلت الحركة فيها في الواو والياء فنقلت إلى ما
 قبلهما فسُكِّنَتْما ، فغير معبوء بقوله ؛ لأن الواو والياء إذا سكن ما قبلهما
 جرتا مجرى الصحيح فلم تستثقل فيهما الحركة . (١٥) .

(١) الأصل في قِيَامٍ : قِوَامٌ ، وفي صِيَامٍ : صِوَامٌ ، لأنه من قام يقوم
 وصام يصوم ، ولكن قلبت الواو في المصدر ياء لشينين : الكسرة قبل الواو
 واعتلال الفعل . يقول سيدي (٣٦٩/٢) : وذلك قولك : حالتُ حِيَالاً ،
 وَقُمْتُ قِيَاماً . وإنما قلبوها [أي الواو] حيث كانت معتلة في الفعل ، فأرادوا
 أن تعتل إذا كانت قبلها كسرة وبعدها حرف يشبه الياء ، فلما كان ذلك فيها
 مع الاعتلال لم يُقَرِّروها . وكان العمل من وجه واحد أخفّ عليهم ، وَجَسَرُوا
 على ذلك للاعتلال .

وانظر المقتضب للبرد ١٣٠/٢ .

قال أبو عثمان : فقلت^(١) : ما بالُ (تَغَازَيْنَا) و (تَرَجَّيْنَا) ، وأنت إذا قلت « يَفْعَلُ » منهما كان بمنزلة « يُفَعِّلُ » من غَزَوْتُ ؟ فقال : الألف هنا بَدَلٌ من الياء التي أبدلت من الواو ، وإنما أدخلت التاء^(٢) على (غَازَيْنَا) و (رَجَّيْنَا) .



قال أبو الفتح : يقول : قال سيبويه للخليل : فإذا كان الماضي إنما قُلِبَ لأن الكسرة تقع قبل اللام في المضارع فتقلبها ياء ، فهلاً قالوا : تَغَازَوْنَا و تَرَجَّجَوْنَا ، فصَحَّحُوا الواو ، لأن اللام لا ينكسر ما قبلها في المضارع إذا قلت : تَتَغَازَى و تَتَرَجَّى ؟ فهلاً جرت (تَغَازَيْنَا) مجرى (غَزَوْنَا) في صحة لامة ، لأنه لا كسرة قبل اللام في المضارع ؟

فقوله : « الألف هنا بدل من الياء » ، يقول : الألف في تَتَغَازَى و تَتَرَجَّى بدل من الياء التي في تُرَجِّي و تُغَازِي و رَجَّيْنَا و غَازَيْنَا ، وإنما التاء في تَغَازَيْنَا و تَرَجَّيْنَا داخلة بعد أن لم تكن ؛ فلما كانت الكلمة قبل دخول التاء واجبة القلب فيها ، ثم دخلت التاء بعد ذلك ، بقي القلب بحاله ، لأنه في المرتبة قبل دخول التاء .

(١) « فقلت » : هذا استئناف لحديث سيبويه (٣٨٦/٢ ، ص ٥-٧) .

وانظر المقتضب للبرد ١٣٦/١ .

(٢) تاء وزني تَفَاعَلَ و تَفَعَّلَ .

قال أبو عثمان : ومثل هذا : رَضِيتَ تَرْضَى ، وَشَقِيتَ تَشْقَى ،
ثم تقول : هَا يَرْضِيَانِ وَيَشْقِيَانِ . لَمَّا كَانَتْ فِي « فَعَلْتُ » علة تقلب
الواو ، كرهوا أن يجري « يَفْعَلُ » على غير « فَعَلَ » فيختلف الباب .



قال أبو الفتح : يقول : فهَلَّا قِيلَ فِي يَشْقِيَانِ : يَشْقَوَانِ ، لَأَنَّهُ
لا كسرة قبل الواو ؟ فلأنه لما وجب قلب اللام في (شَقِيتُ) لانكسار
ما قبلها قلبوها أيضاً في المضارع - وإن كان لا كسرة قبلها - لئلا يختلف
الباب . فهذا نظير (أَغْزَيْتَ تُغْزِي) ، إلا أن (أَغْزَيْتَ تُغْزِي) قلب
ماضيه لمضارعه ، و(شَقِيتَ يَشْقَى) قلب مضارعه لماضيه .

فهذا يدل على تقارب هذه الأمثلة وتناسبها . فإذا كانوا قد أعلوا
اسم الفاعل لاعتلال الفعل ، فإعلال الماضي للمضارع والمضارع للماضي أجدر .

من « الخصائص »

باب في الأصلين يتقاربان في التركيب بالتقديم والتأخير^(١)

اعلم أن كل لفظين وُجد فيهما تقديم وتأخير فامكن أن يكونا جميعاً
أصلين ليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه ، فهو القياس الذي لا يجوز غيره .
وإن لم يمكن ذلك حكمتَ بأن أحدهما مقلوب عن صاحبه ، ثم أَرَيْتَ أنَّهما
الأصلُ وأيهما الفرع . وسنذكر وجوه ذلك .

فيمَّا تركيباه أصلان لا قلب فيهما قولهم : جَذَبَ ، وَجَبَذَ ؛ ليس
أحدهما مقلوباً عن صاحبه . وذلك أنَّهما جميعاً يتصرفان تصرفاً واحداً ،

(١) ٦٩/٢-٨٢ . وانظر أيضاً ٤٣٩/٢-٤٤٠ حيث تحدثَ عن القلبِ
المكاني في الفعل على أنه من قبيل تحريف الفعل . وللمازني وابن جني حديث عن
القلب المكاني في المنصف ٩٣/٢-١٠٦ و ١٠٩-١١٠ . وقد تحدث سيدييه عن
القلب المكاني في ١٢٩/٢-١٣٠ (هذا باب تحقير ما كان فيه قلب) ٣٧٨-٣٨٠ .
وكذلك فعل المبرد في المقتضب ٢٩/١-٣١ (هذا ما كان لفظه مقلوباً) و ١١٥-
١١٦ و ١٤٠-١٤١ . وانظر أيضاً مخرج الشافعية للرضي ٢١/١-٣٢ .

نحو جذب يجذب جَذْبًا فهو جاذب والمفعول مجذوب ، وجذب يجذب جَبْذًا فهو جابذ والمفعول مجبوذ . فإن جعلت مع هذا أحدهما أصلاً لصاحبه فَسَدَ ذلك ؛ لأنك لو فعلته لم يكن أحدهما أسعد بهذه الحال من الآخر . فإذا وقفت الحال بينهما ولم يُؤثر بالزمية أحدهما ، وجب أن أن يتوازيا وأن يمثلا بصفحتيهما معاً . وكذلك ما هذه سبيله .



فإن قَصَرَ أحدهما عن تصرف صاحبه ولم يُساوِهِ فيه، كان أوسعُهما تصرفاً أصلاً لصاحبه . وذلك كقولهم : أنى الشيء يَأْنِي ، وَأَنَ يَتَيْنُ . فأن مقلوب عن أنى . والدليل على ذلك وجودك مصدرَ أنى يأنى وهو الإنَى ، ولا تجدلآن مصدرأ؛ كذا قال الأصمعيّ . فأما الأَيْن فليس من هذا في شيء ، إنما الأَيْن الإعياء والتعب . فلما عُدِمَ من (آن) المصدر الذي هو أصل للفعل ، عُلِمَ أنه مقلوب عن أنى يَأْنِي إنى ؛ قال الله تعالى : «إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَظِيرِينَ إِنَّهُ»^(١) أي بلوغه وإدراكه . قال

(١) الأحزاب ٥٣ . وورد مضارع أنى في قوله تعالى : « أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ » (الحديد ١٦) . ووردت آنَ وأنسى معاً في قول الشاعر :

أَلَمْ يَأْنِ لِي أَنْ تَجَلْسَى عَمَابِي وَأَنْصِرَ عَنْ لَيْلٍ ؟ بلى قد أنسى ليا !

انظر « مر صناعة الإعراب » لابن جني ، ص ٢١٩ .

أبو علي : ومنه سموا الإناء ، لأنه لا يُستعمل إلا بعد بلوغه حظه من خمره أو صياغته أو نجارته أو نحو ذلك ^(١) . غير أن أبا زيد قد حكى لأن مصدره ، وهو الآن ؛ فإن كان الأمر كذلك فهما إذاً أصلان متساويان ، وليس أحدهما أصلاً لصاحبه .



ومثل ذلك في القلب قولهم : أَيْسْتُ من كذا . فهو مقلوب من (يَيْسْتُ) ^(٢) لأمرين ذكر أبو علي أحدهما ، وهو ما ذهب إليه من أن (أَيْسْتُ) لا مصدر له ، وإنما المصدر لِيَيْسْتُ ، وهو اليأس واليأسه . قال : فأما قولهم في اسم الرجل (إياس) فليس مصدرًا لِيَيْسْتُ ، ولا هو أيضاً من لفظه ؛ وإنما هو مصدر أَيْسْتُ الرجل أو وُسّه إياساً ، سموه به كما سموه عطاءً تفاؤلاً بالعطية .

ومثل ذلك عندي تسميتهم إياه عِياضاً ، وإنما هو مصدر عُضُّهُ أي

(١) للإناء نظائر في كثير من اللغات السامية ، وهي مشتقة من مادة أفي . والظاهر أن هذه المادة تدل على معنى الاحتواء والحفظ مثل مادة وعي التي اشتق منها الرِّعاء (مرادف الإناء) .

والنظير المعبري للإناء يعني السفينة ، وهي في حقيقة الأمر إناء ووعاء يطفو على الماء !

(٢) انظر في موضوع أيس وبئس أيضاً ، المتصف ، لابن جني ١٠٥/٢ - ١٠٦ .

أعطيته^(١) . قال :

عاضها الله غلاماً بعدما شابت الأصداعُ، والضرسُ نَقْدُ^(٢)

عطف جملة من مبتدأ وخبر على أخرى من فعل وفاعل ، أعني قوله
(والضرس نقد) أي : وَنَقْدَ الضَّرْسِ^(٣) .

(١) الباء في كل من إياس وعياض بدل من الواو ، انقلبت كما انقلبت في
(قيام) مصدر قام يقوم . انظر الهامش الأول في ص ٢٢٠ من كتابنا هذا .

(٢) عاضها : عَوَضَهَا . ويُروى بكسر القاف في (نقد) وبفتحها (اللسان ،
نقد) . فعلى الكسر يكون فعلاً من باب فَفَرَحَ بمعنى انتكل ، أو وصفاً
كفَرَحَ بمعنى 'مؤتكل' . وعلى الفتح يكون مصدراً كفَرَحَ . ويقول ابن السكيت
في « إصلاح المنطق » (ص ٤٩) : « والنقد : أكل في الضرس ، ويكون في
القرن أيضاً . قال الشاعر : (البيت) أي أصله مؤتكل . قال الهذلي :

(منسرح)

تَيْسَ تَيْسٍ إِذَا يَنَاطِحُهَا يَأْلَمُ قَرْنًا ، أَرُومُهُ نَقْدُ

أي أصله مؤتكل .

وهذا البيت الثاني من قصيدة لصخر الغي الهذلي في « شرح أشعار الهذليين »
للسكري ٢٥٤/١ وما بعدها ، والبيت في ص ٢٦٠ . وفي الشرح هناك : « يَأْلَمُ :
يشتكى . وأرومه : أصله . ونقد : مؤتكل . قال : أراد : ولست عبداً
تَيْسَ تَيْسٍ ... قال الأخفش : نَصَبَ تَيْساً عَلَى الدِّمِّ وَالشِّمِّ . »

(٣) انظر المغني لابن هشام (ط القاهرة ص ٤٨٥ - ٤٨٦ = ط دمشق =

وأما الآخر^(١) فعندي أنه لو لم يكن مقلوباً لوجب إعلاله، وأن يقول:
 إِنْتُ أَسُّ، كَهَيْتُ أَهَابُ. فظهوره صحيحاً يدل على أنه إنما صحَّ لأنه
 مقلوب عما تصحَّ عينه وهو يَيْسْتُ، لتكون الصحة دليلاً على ذلك المعنى،
 كما كانت صحة (عَوْرَ) دليلاً على أنه في معنى ما لا بد من صحته وهو
 اعْوَرَّ.

فاما تسميتهم الرجلَ أَوْساً فإنه يحتمل أمرين: أحدهما أن يكون
 مصدر أُنْتُ أي أعطيته كما سمَّوه عطاءً وعطيةً، والآخر أن يكون
 سمَّوه به كما سمَّوه ذنباً.

فاما ما أنشده من قول الآخر^(٢):
 (كامل)

لي كلَّ يومٍ من ذِوَالَةِ ضَغْتُ يَزِيدُ على إِبَالِهِ

(= ص ٥٣٨ - ٥٣٩)، حيث أورد ثلاثة أقوال في عطف الجملة الاسمية على الفعلية
 وبالعكس: أحدها الجواز مطلقاً، والثاني: المنع مطلقاً، والثالث لأبي عليّ على
 أنه يجوز في الواو فقط. وعن الرأي الثاني قال ابن هشام: «حكى عن ابن
 جني أنه قال في قوله (البيت) إن الضرس فاعل بمحذوف يفسره المذكور وليس
 بمبتدأ». وفي رأي ابن هشام أن القول الثاني أضعف الثلاثة.

(١) الأمر الآخر الذي يدل على أن يش مقلوب أيس. وقد تقدم الأمر
 الأول، وهو الذي ذكره أبو علي.

(٢) هو أسماء بن خارجة كما في اللسان (أوس). والبيتان في المخصّص
 لابن سيده (ط بولاق) ٦٦/٨.

فَلَا حِشَانَكَ مِشْقَصَا أَوْسَا - أَوْيسُ - مِنْ الْهَبَالَةِ^(١)

فـ (أَوْسَا) منه ينتصب على المصدر بفعل دلّ عليه قوله (لأحشأنك) ، فكانه قال (لأَوْسَنَكَ أَوْسَا) ؛ كقول الله سبحانه : « وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ »^(٢) ، لأن مرورها يدل على صنع الله ، فكانه قال : صنع الله ذلك صنعا ، وأضاف المصدر إلى فاعله ، كما لو ظهر الفعل الناصب لهذا المصدر لكان مسندا إلى اسم الله تعالى .

وأما قوله (أَوْيسُ) فنداء . أراد : يا أويس ، يخاطب الذئب ؛ وهو

(١) ذؤالة من أسماء الذئب ، ومثله ذالان (المخصص ٦٦/٨ ، ص ٧) .
الضفت : قُبْضَةُ حَشِيشٍ مَخْتَلِطَةُ الرُّطْبِ بِالْيَابِسِ ، وَالْإِبَالَةُ : الْحَزْمَةُ مِنَ الْحَشِيشِ ؛ وَضَفْتُ عَلَى إِبَالَةٍ (وَيَخْفَفُ) بِلَيْتَةٍ عَلَى أُخْرَى أَوْ خَصْبٍ عَلَى خَصْبٍ كَأَنَّهُ ضَدٌّ (الْقَامُوسُ) ، وَالْمَقْصُودُ هُنَا الْمَعْنَى الْأَوَّلُ . حَشَاءُ بِهِمْ : أَصَابَ بِهِ حَشَاءٌ أَيْ جُوفَهُ . الْمَشْقَصُ : نَصَلَ عَرِيضٌ أَوْ سَهْمٌ فِيهِ ذَلِكَ ، وَالنَّصْلُ الطَّوِيلُ أَوْ سَهْمٌ فِيهِ ذَلِكَ يُرْمَى بِهِ الْوَحْشَ (الْقَامُوسُ) . أَوْسَا : عَطَاءٌ ، مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدُورَةِ (كَمَا سَبَّلِي مِنْ كَلَامِ ابْنِ جَنِي) . أَوْيسُ : مُنَادَى ، وَقَدْ حُذِفَ حَرْفُ النِّدَاءِ . وَأَوْيسُ (مُصْفَرًّا) اسْمٌ لِلذَّئْبِ كَأَوْسٍ (مَكْتَبَرًا) (المخصص ٦٦/٨ ، ص ٧) . مِنْ الْهَبَالَةِ : الْهَبَالَةُ اسْمُ نَاقَتِهِ ، وَكَانَ الذَّئْبُ قَدْ طَمِعَ فِيهَا ؛ وَ (مِنْ) بِمَعْنَى « بَدَلًا مِنْ » ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ » (التَّوْبَةُ ٣٨) ؛ انْظُرِ الْمَعْنَى لِابْنِ هِشَامٍ (ط القاهرة ص ٣٢٠ - ٣٢١ = ط دمشق ص ٣٥٥ - ٣٥٦) .

(٢) النمل ٨٨ .

اسم له مصغراً كما أنه اسم له مكبراً . قال : (رجز)

يا ليت شعري عنك - والأمرُ أمم -

ما فعلَ اليومَ أويسُ في الغنم^(١)

(١) يرد هذان المشطوران وبينهما آخر في مطلع أرجوزة من خمسة عشر شطراً في « شرح أشعار الهذليين » للسكري ٥٧٥/٢ وما بعدها . وهي منسوبة فيه إلى عمرو ذي الكلب ، أو أبي خراش الهذلي ، أو رجل من هذيل غير مسمى . وهذه هي الأبيات الثلاثة الأولى كما في شرح السكري :

يا ليت شعري عنك - والأمرُ عَمَم -

هل جاءَ كعَباً عنك من بين النسم

ما صنَعَ اليومَ أويسُ في الغنم ؟

وفي شرح السكري : « (عَمَم) ، ويروى (أمم) ؛ الأمم : القصد ، وعم : عام . يقول : هل جاء كعباً من بين الناس ؟ والنسم : الناس . والمعنى : يا ليت شعري هل بلغ كعباً -- من بين الناس - ما صنع الذئب في الغنم اليوم ؟

والشطران الأول والثالث في المخصص ٦٦/٨ ، ولكن برواية (فعَل) مكان (صنَعَ) . وفي الهامش من كلام الشنقيطي الكبير : محمد محمود بن التلاميذ التركي الشنقيطي : « قلت : الراجز يخاطب أهله . وبين هذين الشطرين شطر وهو قوله : « هل جاء كعباً عنك من بين النسم » ، والمعنى مختلٌ بدون ذكر هذا الشطر » .

فأما ما يتعلق به (مِنْ) ^(١) فإن شئت علّقته بنفس (أَوْسًا) . ولم يُعْتَدَدَ بالنداء فاصلاً لكثرة في الكلام ، وكونه معترضاً به للتسديد ، كما ذكرنا من هذا الطَّرْز في باب الاعتراض ^(٢) في قوله : (رجز)

يَا عَمَرَ الْخَيْرِ جُزَيْتَ الْجَنَّةُ

أَكْسُ بُنَيَّاقِي وَأُمَّهُنَّ

أَوْ - يَا أَبَا حَفْصٍ - لَأَمْضِيَنَّهُ ^(٣)

فاعترض بالنداء بين (أَوْ) والفعل . وإن شئت علّقته بحذوف يدل عليه (أَوْسًا) ؛ فكانه قال : أَوْسُكَ مِنَ الْهَبَالَةِ ، أَيِ أَعْطَيْكَ مِنَ الْهَبَالَةِ . وإن شئت جعلت حرف الجر هذا وصفاً لأَوْسًا ، فعلقته بحذوف ، وضمّنته ضمير الموصوف .



ومن المقلوب قولهم أَمْضَحَلَّ ، وهو مقلوب عن أَضْمَحَلَّ . ألا ترى أن المصدر إنما هو على اضمحل وهو الاضْمِحْلال ، ولا يقولون : اَمْضِحْلال .

(١) في (من الهبالة) .

(٢) في الجزء الأول من الخصائص ، ص ٣٣٥ - ٣٤١ .

(٣) الهاء في (الجنة) هي تاء التانيث في الوقف ، ولكن الهاء في (أمهته) و (لأمضيته) هي هاء السكت .

وكذلك قولهم اكْفَهْرُ واكْرَهْفُ، الثاني مقلوب عن الأول ؛ لأن التصرف على اكْفَهْرُ وقع ، ومصدره الاكْفِهْرَارُ ، ولم يَمْرُرْ بنا الاكْرَهْفاف. قال النابغة :

أَوْ فَازْجُرُوا مُكْفَهْرًا لَا كِفَاهَ لَهُ
كَالْلِيلِ يَخْلِطُ أَصْرَامًا بِأَصْرَامٍ^(١)

وقد حكى بعضهم (مُكْرَهْفٌ) ؛ فإن ساواه في الاستعمال فهما - على ما ترى - أصلان .



ومن ذلك : هذا لحم شَخِيم ، وَخَشِيم ، وفيه تَشَخِيم ، ولم أسمع

(١) من قصيدة النابغة التي مطلعها :

قالت بنو عامرٍ : خَالُوا بَنِي أَسَدٍ يَا بُؤْسَ الْجَهْلِ ضَرَّارُ الْأَقْوَامِ
(خَالُوا : تَارِكُوا وَقَاطَعُوا ، يُقَالُ : خَالَى يُخَالِي مَخَالَةً وَخِلَاءً كَمَا يُقَالُ : تَارَكَ يُتَارِكُ)

وفي بيت الشاهد : ازجروا ؛ امنعوا ؛ وفي الديوان (بتحقيق كرم البستاني ، بيروت ١٩٦٠) ص ١٠٦ : « أَوْ تَزْجُرُوا ، مَسْكَانٌ فَازْجُرُوا » . أَصْرَامٌ : جمعِ صَرْمٍ ، وهو الجماعة .

وانظر الخزانة للبغدادي (ط بولاق ٢٨٥/١ وما بعدها = ط السلفية ١١٢/٢ وما بعدها = ط هارون ١٣٠/٢ وما بعدها) .

(تَخْشِيمُ) . فهذا يدل على أن (شَخِيم) أصل الخَشِيم^(١) .



ومن ذلك قولهم : اطمأنَّ . ذهب سيبويه^(٢) فيه إلى أنه مقلوب ، وأن أصله من طَأْمَنَ . وخالفه أبو عمر^(٣) فرأى ضدَّ ذلك . وحجة سيبويه فيه أن طَأْمَنَ غيرُ ذى زيادة ، واطْمَأَنَّ ذو زيادة ؛ والزيادة إذا لحقت الكلمة لحقتها ضرب من الوَهْن لذلك . وذلك لأن مخالطتها شيئاً ليس من أصلها مزاحمة لها ، وتسوية في التزامه بينها وبينه ؛ وهو وإن لم تبلغ الزيادة على الأصول فحش الحذف منها ، فإنه - على كل حال - على صَدَد من التوهين لها ، إذ كان زيادة عليها تحتاج إلى تحملها كما يُتَحَامَلُ بحذف ما حُذِفَ منها . وإذا كان في الزيادة طَرَفٌ من الإعلال للأصل ، كان أن يكون القلبُ مع الزيادة أوَّلَى . وذلك أن الكلمة إذا لحقتها ضرب من

(١) شَخِمَ الطعام (مثلثة) : فَسَدَ ، وشخِمته تشخيماً ، وأشخِمَ اللبنُ : تَغَيَّرَ رائحته (القاموس) . وفي القاموس أيضاً : شَخِمَ اللحمُ كَفَرِحَ وأخشم وتخشِمُ : تَغَيَّرَ رائحته .

(٢) ١٣٠/٢ (س ١) د ٣٨٠ (س ٣) . وانظر المنصف لابن جني ١٠٤/٢ .

(٣) هو أبو عمر الجُرْمِيّ صالح بن إسحاق . ذكره ابن جني في الجزء الأول من الخصائص (ص ٢٠٣) ، ويذكره في الجزء الثالث (ص ٣٠٠) . ويذكره في المنصف عدة مرات . وانظر ص ١٨١ مع الهامش الأول من كتابنا هذا .

الضعف أُسْرَعَ إليها ضعف آخر ؛ وذلك كحذفهم ياء حنيقة في الإضافة^(١) إليها لحذف تائها في قولهم حَنْفِيٌّ . ولما لم يكن في (حنيف) تاء تُحذف فيُحذف ياءها ، جاء في الإضافة إليه على أصله فقالوا : حنيفي .

فإن قال أبو عمر : جَرِي المصدر على اطمأن يدل على أنه هو الأصل ، وذلك قولهم : الاطمئنان ، قيل : قولهم (الطَّأْمَنَة) بإزاء قولك (الاطمئنان) ، فصدر بمصدر ، وبقي على أبي عمر أن الزيادة جرت في المصدر جَرِيًّا في الفعل ، والعلة في الموضعين واحدة . وكذلك الطَّأْمَنَة ذات زيادة ، فهي إلى الاعتلال أقرب . ولم يُقْنِعْ أبا عمر أن يقول إنها أصلان مُتقاوِدان^(٢) كجذب وجذب ، حتى مكَّن خلافه لصاحب «الكتاب» بأن عَكَسَ الأمرَ عليه البتَّة .



وذهب سيبويه في قولهم (أَيْنُق) مذهبين : أحدهما أن تكون عين أُنُوق قلبت إلى ما قبل القاء ، فصارت في التقدير (أُونُق) ، ثم أبدلت الواو ياء ؛ لأنها كما أُعِلَّتْ بالقلب ، كذلك أعلت أيضاً بالإبدال على ما مضى . والآخر أن تكون العين حُذِفَتْ ، ثم عُوِّضَتْ الياء منها قبل القاء . فمثالها

(١) الإضافة : النسبة .

(٢) متقاوِدان : يقود كل منهما صاحبه ، فليس أحدهما أصلاً للآخر .

على هذا القول (أَيْفُل) ، وعلى القول الأول (أَعْفُل) (١١) .



وذهب الفراء في (الجاه) إلى أنه مقلوب من الوجّه . ورؤينا عن الفراء أنه قال : سمعتُ أعرابيةً من غَطَفَانَ ، وزَجَرها ابنُها ، فقلت لها : رُدِّي عليه ، فقالت : أخاف أن يَجْوَهَنِي بأكثر من هذا . قال : وهو من الوجّه ، أرادت : يُواجِهَنِي . وكان أبو عليّ - رحمه الله - يرى أن الجاه مقلوب عن الوجّه أيضاً . قال : ولَمَّا أعلُّوه بالقلب أعلُّوه أيضاً بتحريك عينه ونقله من فَعَل إلى فَعَلَ ؛ يريد أنه صار من وَجّه إلى جَوْه ، ثم حُرِّكت عينه فصار إلى جَوْه ، ثم أبدلت عينه لتحجّر كها وانفتاح ما قبلها فصار (جاء) كما ترى . وحكى أبو زيد : قد وَجّه الرجلُ وَجَاهَةً عند

(١) المذهب الأول لسيبويه في كتابه ١٢٩/٢ (في آخر الصفحة) حيث يقول : ومثل ذلك أَيْنُق ، إنما هو أَنْوُق في الأصل ، فأبدلوا الباء مكان الواو وقلبوا ، فعمل هذا يكون إبدال الواو ياءً سابقاً للقلب المكاني ، لا تائباً له كما يؤخذ من كلام ابن جني .

والمذهب الثاني لسيبويه في كتابه ٣١٧/١ ، من ٩ - ١٠ : د كما قالوا أَيْنُق ، لما حذفوا العين جعلوا الياء عَوْضاً . وانظر أيضاً ٣٣٣/٢ ، من ٣ من أسفل .

وقد أورد ابن جني مذهبي سيبويه في المنصف ١٠٩/٢ - ١١٠ ، ثم عَقَّبَ بأن الوجّه هو المذهب الأول ؛ ولأنه كما أعلت الكلمة بالقلب كذلك أعلت بالإبدال .

السلطان، وهو وَجِيه. وهذا يقوِّي القلب، لأنهم لم يقولوا (جَوِيه)
ولا نحو ذلك .

●
ومن المقلوب قِسي^(١) وأشياء^(٢) في قول الخليل.

●

(١) يقول سيدييه (٣٧٩/٢ ، س ١٤) : « ونظير ذلك من المقلوب قسي » ،
وإنما أصلها قووس ، فكروها الواوين والضميتين . ويقول ابن جني في المنصف
١٠٢/٢ : « اعلم أن أصل قسي : قووس ، كما ذكر (المازني) . وكان ينبغي
لما قدم السين أن يقول (قسُو) فيصح الواو ، لأنها ليست لاماً فيعملها كما
يعل (عَصِي) ؛ ولكنه لما أخر العين فجعلها في موضع اللام ، أشبهت اللام
فقلبت كما تقلب اللام » .

والأصل في عَصِي هو عَصُوو ، فأبدلت الواو الأخيرة ياء لأنه جمع تكسير
على وزن فُعلول ، فصار (عَصُوِي) ، ثم قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء
وسبقت إحداهما (الواو) بالسكون ، وأدغمت الياء المبدلة من الواو في الياء
(لام الكلمة) بعدها فصار (عَصِي) ، وكُسِرت الصاد لتصح الياء فصار
(عَصِي) ، وقد تكسر العين إتباعاً لكسرة الصاد (عَصِي) . وهكذا تطورت
قِسي عن قسوو مقلوب قووس (جمع قووس) . فقِسي على وزن فُلوع .

(٢) (أشياء) في رأي الخليل على وزن لَفْعَاء ، إذ أنها عنده مقلوب
ثِيثَاء على وزن فَعْلَاء (مثل حمراء) . انظر المنصف لابن جني ٩٤/٢ - ١٠١ ،
والمقتضب للمبرد ٣٠/١ - ٣١ .

مَرَوَانُ مَرَوَانُ أَخُو الْيَوْمِ الْيَمِي^(١)

(١) أورده سيبويه في ٣٧٩/٢ وقال : « وإنما أراد (الْيَوْمِ) فاضطرَّ إلى هذا . ومع ذلك أن هذه الواو تعتلّ في فِعْلٍ وَتُكْرَهُ ، فهي في الياء أجدر أن تَكْرَهُ ، فصار الْيَوْمِ بمنزلة الْقُوُسِ » .

وبعد هذا البيت كما في الاقتضاب للبطلوسي (بتحقيق عبد الله البستاني ، بيروت ١٩٠١) ، ص ٤٦٩ ، واللسان (كرم) قوله : لَيْوَمِ رَوْعٍ أَوْ فَعَالٍ مَكْرُمٍ . والبيتان منسوبان فيها إلى أبي الأخنزر الحِمَاني .

والظاهر أن الْيَمِيّ مقولوب الْيَوْمِ أي الشديد وأنه صفة لليوم قبله ، وأن (أخو) خبر (مروان) ؛ فيكون المعنى أن مروان أخو اليوم الشديد الذي يفرج غمّه ويحلي همّه . يقول البطلوسي : « كذا رواه سيبويه ، وروى غيره : « مروانُ يا مروانُ لليوم اليمِي » . قوله (اليمِي) صفة لليوم من لفظه كما قالوا : يَوْمُ أَيَّوَمٍ ، وَلَيْسَ أَلَيْلٍ ، ووزنه فَعِيلٌ على مثال حَذِرَ ؛ وأصله الْيَوْمِ ، فقلب اللام إلى موضع العين والعين إلى موضع اللام ، فصار (الْيَمِي) ، فانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها . وقال السيرافي : أصله أخو اليوم الْيَوْمُ ، كما قال الآخر : « إن مع اليوم أخاه غَدُوا » فقدّم الميم بضمها إلى موضع الواو فصار (الْيَمِي) ، فوقعت الواو طرفاً وقبلها ضمة ، فقلب ياءً وكُسِر ما قبلها ، كما قالوا في جمع دَلَو : أدَلِ . فوضع اليمِي على قول السيرافي رَفَعَ ، وموضعه على القول الأول خَفَضَ . وهذا التأويل الذي تأوله السيرافي هو الظاهر من مذهب سيبويه ، وهو تأويل لا يصح إلا على رواية من روى (أخو اليوم اليمِي) . وأما من رواه : « مروان يا مروان لليوم اليمِي » ، فلا يكون موضع اليمِي إلا خفصاً على الصفة . وكذلك لا يمتنع أن يكون موضعه خفصاً على رواية من روى (أخو =

فيه قولان : أحدهما أنه أراد : أخو اليوم السهل اليوم الصعب .
يقال : يوم أيوم ويوم ، كَشَعَتْ وَشَعِثَ ، وأخشن وخشن ، وأوجل
ووجل . فقلب فصار (يَمَوْ) ، فانقلبت العين لانكسار ما قبلها طرَفًا .
والآخر أنه أراد : أخو اليوم اليَوْمُ ، كما يقال عند الشدة والأمر العظيم :
اليَوْمُ اليَوْمُ ، فقلب فصار (اليَمَوْ) ، ثم نقله من فَعْل إلى فَعِل كما أنشده
أبو زيد ^(١) من قوله :
(رجز)

عَلَامَ قَتْلُ مُسْلِمٍ تَعَبْدًا
مَذْ سَنَةً وَخَمْسُونَ عَدَدًا

يريد : خَمْسُونَ . فلما انكسر ما قبل الواو ، قلبت ياء فصار اليمي .
هذان قولان فيه مقولان .

ويجوز عندي فيه وجه ثالث لم يُقَلَّ به . وهو أن يكون أصله على

= اليوم اليمي) ، فيكون معناه أن مروان أخو اليوم الشديد الذي يفرج غمّه
ويحلي همّه ، وهو أشبه بمعنى الشعر ؛ لأن البيتين لا يلتزمان على تفسير السيرا في
ومذهب سيبويه . وأنشد أبو العباس المبرد في كتاب الأزمعة : « نَعَمْ أَخُو
الْمُهَيَّجَاءِ فِي الْيَوْمِ الْيَمِي » ، وهذا يدل أيضاً على أن اليمي في موضع خفض .
وكذلك قال المبرد ، وإليه ذهب يعقوب بن السكيت .

وسيرد لابن جني تفسيران للبيت يدور كلاهما على أن (اليمي) خبر (أخو).
وهذا لا يتلاءم مع معنى البيت كما قال البطلوسي .

(١) النوادر ص ١٦٥ . وفي رواية : تَعَبْدًا (بالضم) على أنه مصدر .

ما قيل في المذهب الثاني : أخو اليَوْمِ اليَوْمُ ، ثم قلب فصار (اليَمُؤُ) ، ثم نُقلت الضمة إلى الميم على حدِّ قولك : هذا بَكْرٌ^(١) ، فصارت (اليَمُؤُ) . فلما وقعت الواو طرفاً بعد ضمة في الاسم ، أبدلوا من الضمة كسرة ، ثم من الواو ياء ، فصارت (اليَمِي) كأحقِّ وأدَلِّ^(٢) .

فإن قيل : هلاً لم تستنكر الواو هنا بعد الضمة لما لم تكن الضمة لازمة ؟ قيل : هذا وإن كان على ما ذكرته ، فإنهم قد أجزَوْه في هذا النحو مُجرى لازم . ألا تراهم يقولون على هذه اللغة : هذه هِنْدٌ ، ومررتُ بِجُمْلٍ ، فيتبعون الكسرَ الكسرَ ، والضمَّ الضمَّ ، كراهيةً للخروج من كسرة هاء هند إلى ضمة النون^(٣) وإن كانت الضمة عارضة . وكذلك كرهوا (مررت بِجُمْلٍ)^(٤) لئلا يصيروا في الأسماء إلى لفظ فَعِيل . فكما أجزوا

(١) أصله : هذا بَكْرٌ ، فنقلت ضمة الراء (علامة الرفع) إلى الكاف في الوقف .

(٢) أحقِّ جمع حَقَّقُوا ، وهو الكَشَّح والإزار أو مَعْقِدُهُ . وأدَلِّ جمع دَلَّوْ . وأصل أحقِّ : أَحَقَّقُوا ، وأصل أدَلِّ : أدَلُّوْ ، فهما على وزن أفْعَلْ ؛ فقلبت الواو ياء لوقوعها طرفاً مضموماً ما قبلها ، فصارتا في التقدير : أَحَقَّقِيْ وأدَلِِّيْ ، ثم أبدلت من الضمة التي قبل الياء كسرة لتصحَّ الياء فصارتا أَحَقَّقِيْ وأدَلِِّيْ ، ثم عَمِلَ بهما ما عَمِلَ بغازِرٍ ونحوه . انظر المنصف لابن جني ١٠٢/٢ .

(٣) أي كراهية لقولهم : هذه هِنْدٌ : كما قالوا : هذا بَكْرٌ .

(٤) كرهوا نقل كسرة اللام (علامة الجر) إلى الميم قبلها في الوقف . والأصل : مررت بِجُمْلٍ .

النقل في هذين الموضعين مجرى اللازم ، فكذلك يجوز أن يُجرى (اليمو)
 بجري أدلور وأحقو فيغير كما غيرا ، فقيس اليمي حملا على الأدلي
 والأحقى . فإن قيل : نحو زيد وعون لا يُنقل إلى عينه حركة لامه ،
 واليوم كعون ؛ قيل : جاز ذلك ضرورة لما يُعقِب من صلاح القافية ،
 وأكثر ما فيه إجراء المعتل بجري الصحيح لضرورة الشعر .



ومن المقلوب بيت القطامي : (بسيط)

ما اعتادَ حُبٌ سَلِمَى حينَ مُعتادٍ ولا تَقْضَى بَوَاقِي دَيْنِهَا الطَّادِي^(١)
 هو مقلوب عن الواطد ، وهو الفاعل من وَطَدَ يَطِدُ أَي تَبَتَ .
 فْقَلِبَ عَنْ فَاعِلٍ إِلَى عَالِفٍ .



ومثله عندنا (الحادي) ، لأنه فاعِل من وحد ، وأصله (الواحد) ،

(١) مطلع قصيدة للقطامي في مدح زُفر بن الحارث . وكان زُفر أَسْرَه
 في حرب بينهم وبين تغلب (قوم القطامي) ، فَمَنَّ عليه وأعطاه مائة من الإبل
 وردَّ عليه ماله (طبقات الشعراء للجمحي ، ليدن ١٩١٦ ، ص ١٢١) . وفي
 الديوان (بتحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب ، بيروت ١٩٦٠) ، ص ٧٨ ،
 (بوادي) مكان (بَوَاقِي) .

فَنَقَلَ عَنْ فَاعِلٍ إِلَى عَائِلٍ سَوَاءٌ ، فَانْقَلَبَتِ الْوَاوُ الَّتِي هِيَ فِي الْأَصْلِ فَاءٌ
يَاءً لَانْكَسَارَ مَا قَبْلَهَا فِي الْمَوْضِعَيْنِ جَمِيعاً ^(١) . وَحَكَى الْفَرَّاءُ : «مَعِيَ عَشْرَةٌ
فَأَحْدُثْنِي لِي ، أَيِ اجْعَلْنِي أَحَدَ عَشَرَ» ^(٢) ؛ فَظَاهِرُ هَذَا يُؤَيِّسُ بَأَنَّ (الْحَادِي)
فَاعِلٌ . وَالْوَجْهَ إِن كَانَ الْمُرُويَّ صَحِيحاً أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مَقْلُوباً مِنْ
وَحَدَّثْتُ إِلَى حَدَوْتُ ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ لَمَّا رَأَوْا (الْحَادِي) فِي ظَاهِرِ الْأَمْرِ
عَلَى صُورَةِ فَاعِلٍ صَارَ كَأَنَّهُ جَارٍ عَلَى حَدَوْتُ جَرِيَانٍ غَازٍ عَلَى غَزَوْتُ ؛
كَأَنَّ هُمْ لَمَّا اسْتَمَرَّ اسْتِعْمَالُهُمُ (الْمَلَكُ) بِتَخْفِيفِ الْهَمْزَةِ ^(٣) صَارَ كَأَنَّ مَلَكاً
عَلَى فَعَلٍ ، فَلَمَّا صَارَ اللَّفْظُ بِهِمْ إِلَى هَذَا بَنَى الشَّاعِرُ عَلَى ظَاهِرِ أَمْرِهِ فَاعِلاً
مِنْهُ فَقَالَ حِينَ مَاتَتْ نِسَاؤُهُ بَعْضُهُنَّ لِثَرٍّ بَعْضٌ :

غَدَا مَا لَكَ يُرْمِي نِسَائِي كَأَنَّا نِسَائِي لِسَهْمِي مَالِكٍ غَرَضَانِ
يَعْنِي مَلَكَ الْمَوْتِ . أَلَا تَرَاهُ يَقُولُ بَعْدَ هَذَا :

فَيَارَبَّ عَمْرُ لِي جُهَيْمَةً أَعْصُرَا فَمَا لَكَ مَوْتٌ بِالْقَضَاوِ دَهَانِي ^(٤)

(١) فِي الْحَادِي وَالطَّادِي قَبْلَهُ .

(٢) زَادَ ابْنُ جَنِّي فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنَ الْخُصَائِصِ (٣ / ٢٦٢ ، م ٢) قَوْلَهُ :
« وَهَذَا تَفْسِيرُ الْمَعْنَى ، أَيِ أَتَبِعِيهِنَّ مَا يَلِيهِنَّ » ، وَهُوَ مِنْ حَدَوْتُ الشَّيْءَ إِذَا
جَنَّتَ بَعْدَهُ .

(٣) مَلَكٌ أَصْلُهُ مَلَأَكَ ، وَيُرَدُّ هَذَا الْأَصْلُ فِي الْعَبْرِيَّةِ وَغَيْرِهَا مِنَ اللُّغَاتِ
السَّامِيَّةِ . وَمَلَأَكَ مِنْ لَأَكَ بِمَعْنَى أَرْسَلَ ، فَهُوَ مَبْعُوثُ اللَّهِ .

(٤) هَذَانِ الْبَيْتَانِ مَذْرُوبَانِ فِي اللِّسَانِ (لَأَكَ) إِلَى رُوَيْسِدٍ . وَرَوَايَةُ اللِّسَانِ : =

وهذا ضرب من تدريج اللغة. وقد تقدّم الباب الذي ذكرنا فيه طريقه في كلامهم^(١)، فليُضَمَّ هذا إليه؛ فإنه كثير جداً.

ومثل قوله (فَاَحْدُ هُنَّ) في أنه مقلوب من (واحد) قول الأعرابية :
« أَخَافُ أَنْ يَجُوهَنِي » ، وهو مقلوب من الوَجْه .

فأما وزن (مَالِك)^(٢) على الحقيقة فليس فاعلاً لكنه (ما فـل) . ألا ترى أن أصل مَلَك : مَلَأَكَ : مَفْعَلٌ ، من تصريف « أَلَيْكُنِي إِلَيْهَا عَمَرَكَ الله »^(٣) ؛ وأصله (أَلَيْكُنِي) فحُفِّقَتْ همزته فصار (أَلَيْكُنِي) ، كما صار

= غدا مالك يبقي نسائي كأنما نسائي لسمي مالك غرضان
فبارب فاترك لي جَهَنَّةَ أعصرا فمالك موت بالفراق دهاني
وقد فصل ابن جني الحديث عن هذين البيتين في صدر باب أغلاط العرب في
الجزء الثالث من الخصائص ، ص ٢٧٣ وما بعدها . والبيت الثاني مروي في هذا
الموضع هكذا :

فبارب فاترك لي جهنمة أعصرا فمالك موت بالفضاء دهاني

(١) في الجزء الأول من الخصائص ، ص ٣٤٧-٣٥٦ .

(٢) في البيتين السابقين .

(٣) يشير إلى البيت الذي ذكره في باب أغلاط العرب (الخصائص ص ٢٧٤) :

أَلَيْكُنِي إِلَيْهَا عَمَرَكَ الله يافق بآية مساجات إلينا تهاديا

(تهاديا : أي تتهادى تهاديا) .

مَلَأَكَ - بعد التخفيف - إلى مَلَك . ووزن مَلَك (مَفَل) ^(١) .



ومن طريف المقلوب قولهم للقطعة الصعبة من الرمل (تَيْهُورَة) ، وهي عندنا فَيْعُولَة من تَهَوَّرَ الجُرْفُ وانهارَ الرمل ونحوه . وقياسها أن تكون قبل تغييرها (هَيْوُورَة) ، فَقُدِّمَت العين وباء فَيْعُول إلى ما قبل الفاء ، فصارت (وَهْوُورَة) ، ثم أبدلت الواو التي هي عين مقدِّمة قبل الياء تاء كَتَيْقُور ^(٢) ، فصارت (تَيْهُورَة) كما ترى . فوزنها على لفظها الآن

(١) في المنصف لابن جني ١٠٢/٣ - ١٠٤ مزيد كلام عن (مَلَك) وكيف أنها مخففة من مَلَأَكَ . وقد تحدث ابن جني هناك أيضاً عن المَلَأَكَة (بضم اللام وفتحها) أي الرسالة ، وكيف أن الهمزة عين الكلمة مقدِّمة فيها على اللام فاء الكلمة .

(٢) التَّيْقُور : الوقار . وهو من وَيْقُور بقلب الواو المفتوحة تاء . يقول سيبويه (٣٥٦/٢) : « وقد دخلت [التاء] على [الواو] المفتوحة ... وذلك قولهم (تيقور) . وزعم الحليل أنها من الوقار ، كأنه حيث قال المعجاج :
(رجز)

فإن يكن أَمْسَى البِلَى تيقوري

أراد : فإن يكن أَمْسَى البلى وقاري ، وهو فَيْعُول .

والبيت من أرجوزة طويلة للمعجاج في ديوانه ، ص ٢٦ وما بعدها . والبيت هو التاسع والعشرون منها .

وانظر المنصف لابن جني ٢٢٧/١ .

عَيْفُولَةٌ . أَنَشَدْنَا أَبُو عَلِي : (طویل)

خَلِيلِي لَا يَبْقَى عَلَى الدَّهْرِ فَادِرٌ بَتِيهُورَةٌ بَيْنَ الطُّخَا فَالْعَصَائِبِ^(١)
وَيُرَوَّى : الطُّخَا فِي الْعَصَائِبِ .

فهذا قول ، وهو لأبي علي رحمه الله . ويجوز عندي أن تكون في الأصل
أَيْضاً (تَفْعُولَةٌ) كَتَعَضُوضَةٍ^(٢) وَتَذْنُوبَةٍ^(٣) ؛ فَيَكُونُ أَصْلُهَا عَلَى هَذَا
(تَهْوُورَةٌ) ، فَقَدِمَتِ الْعَيْنُ عَلَى الْفَاءِ إِلَى أَنْ صَارَ وَزْنُهَا (تَعْفُولَةٌ) وَآلُ
الْفَلْظِ بِهَا إِلَى (تَوْهُورَةٍ) ، فَأَبْدَلَتِ الْوَاوَ الَّتِي هِيَ عَيْنٌ مَقْدَمَةً يَاءً ، كَمَا
أَبْدَلَتِ عَيْنَ (أَيْنُقُ) لَمَّا قُدِّمَتْ فِي أَحَدِ مَذْهَبِي الْكِتَابِ يَاءً ، فَنَقَلْتُ مِنْ

(١) الطُّخَا : مَقْصُورٌ مِنَ الطُّخَاءِ وَهُوَ السَّحَابُ الْمَرْفَعُ . وَالْبَيْتُ هُوَ الرَّابِعُ
مِنْ قَصِيدَةٍ فِي « شَرْحِ أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ » لِلْسَّكْرِيِّ (٢٤٥/١) وَمَا بَعْدَهَا (تَنْسَبُ
إِلَى صَخَرِ الْغِيّ) أَوْ إِلَى أَخِيهِ أَوْ إِلَى أَبِي ذُؤَيْبٍ . وَرَوَايَةُ الْبَيْتِ فِي الشَّرْحِ مَكْذُوبَةٌ :

أَعْيَنْتِي لَا يَبْقَى عَلَى الدَّهْرِ فَادِرٌ بَتِيهُورَةٌ تَحْتَ الطُّخَا فِي الْعَصَائِبِ

وَفِي شَرْحِ السَّكْرِيِّ : « الْفَادِرُ : الْوَعِيلُ الْمُسِينُ » . وَالتَّيْهُورَةُ : مَا أَطْمَأَنَّنَ
مِنَ الرَّمْلِ . وَالطُّخَا : مَا رَقَّ مِنَ الْقَيْشِ ... وَقَوْلُهُ (الْعَصَائِبُ) يَقُولُ : كَأَنَّهُا
عِثَامٌ ، الْوَاحِدَةُ عِصَابَةٌ . الْأَخْفَشُ : التَّيْهُورَةُ : الْمُتَنَاهِرُ مِنَ الرَّمْلِ . يَقُولُ :
هَذَا الْوَعْلُ مَتَوَحِّشٌ فِي هَذَا الرَّمْلِ لَا يَصِلُ إِلَيْهِ شَيْءٌ .

(٢) التَّعَضُّوضَةُ : وَاحِدَةُ التَّعَضُّوضِ ، وَهُوَ تَمْرٌ أَسْوَدٌ حَلْوٌ .

(٣) التَّذْنُوبَةُ : وَاحِدَةُ التَّذْنُوبِ ، وَهُوَ الْبُسْرُ الَّذِي يَبْدَأُ فِيهِ الْإِرْطَابُ .

(أُنُوقَ) إلى (أُونُق) ومن (أُونُق) تقديرأ إلى (أَيْنُق) ، لأنها كما
أَعْلَت بالقلب كذا أعلت بالإبدال فصارت أَيْنُقاً . وكذلك صارت تَوُهورة
إلى تَيْهورة .

وإن شئت جعلتها من الياء لا من الواو ، فقد حكى أبو الحسن عنهم :
هَارَ الْجَرْفِ يَهِير . وَلَا تَحْمِلُهُ عَلَى طَاحٍ يَطِيحُ وَتَاهَ يَتِيهِ فِي قَوْلِ الْخَلِيلِ ؛
أقله ذلك ^(١) ، ولأنهم قد قالوا أيضاً : تَهَيَّرَ الْجَرْفُ فِي مَعْنَى تَهَوَّرَ ، وَحَمَلُهُ
عَلَى (تَفْعَل) أَوْلَى مِنْ حَمَلِهِ عَلَى (تَفِيعَل) كَتَحَيَّرَ ^(٢) . فإذا كانت تَيْهورة
من الياء على هذا القول فاصلها (تَيْهورة) ، ثم قدمت العين التي هي الياء
على الفاء فصارت تيهورة . وهذا القول إنما فيه التقديم من غير إبدال . وإنما
قدمنا القول الأول وإن كانت كُلفه الصناعة فيه أكثر ، لأن كون عين هذه
الكلمة واواً في اللغة أكثر من كونها ياء .

ويجوز فيه عندي وجه ثالث ، وهو أن يكون في الأصل (يَفْعُولَة)

(١) طاح يطوح ويطيح ، وتاه يتوه ويتيه : ضل الطريق . واللفظة التي
بالياء قليلة كما يقول ابن جني .

(٢) الحَوَز : الجمع والضم . وتَحَيَّرَ تَفِيعَل منه ، وأصله تَحَيَّوَزَ ، فقلبت
الواو ياء لاجتماعها مع الياء الساكنة قبلها ، ثم أدغمت الياء في الياء . ولو صُفِّعْنَا
تَفِيعَل مِنَ الْحَوَزِ لَقَلْنَا تَحَوُزَ . يقول سيديويه (٣٧٢/٢) س ٣ من تحت : « وأما
تَحَيَّيَزْتُ فَتَفِيعَلْتُ مِنْ حَزَّتْ » ، والتحيزُ تَفِيعَل .

تَحَيَّزَتْ الْحَيَّةُ : تَلَوَّتْ .

كَيْفُسُوب^(١) ويربوع ، فيكون أصلها (يَهْوُورَة) ، ثم قدمت العين إلى صدر الكلمة ، فصارت وَيَهْوُورَة : عَيْفُورَة ، ثم أبدلت الواو التي هي عين مقدّمة تاءً على ما مضى ، فصارت تيهورة .

ودعانا إلى اعتقاد القلب والتحريف في هذه الكلمة المعنى الْمُتَقَاضِيَّةُ هي^(٢) . وذلك أن الرمل مما ينهار ، ويتهور ، ويهور ، ويهير ، ويتهير . فإن كسرت هذه الكلمة أَقَرَّتْ تغييرها عليها ، كما أن أُنْقَلَا كَسَرَتْها العرب أَقَرَّتْها على تغييرها فقالت : أَيْانِقُ . فقياس هذا أن تقول في تكسير تيهورة على كل قول وكل تقدير : تياهير . وكذلك المسموع عن العرب أيضاً في تكسيرها .



والقلب في كلامهم كثير . وقد قدمنا في أول هذا الباب أنه متى أمكن تناول الكلمة على ظاهرها لم يَجْزُ العدول عن ذلك بها؛ وإن دعت ضرورة إلى القول بقلبها ، كان ذلك مضطراً إليه لا مختاراً .

(١) البعسوب : من معانيه أمير النحل وذكّرها .

(٢) أي المعنى الذي تتفاضل الكلمة وتستلزمه .

نصوص من « سر صناعة الاعراب »

(١) باب الجيم ، صفاتها العامة - إبدالها من الياء -
(أصل رَمَتْ وَغَزَتْ ، رَمَيْتُ وَغَزَوْتُ) ^(١)

الجيم حرف مجهور ، يكون في الكلام على ضربين : أصلا وبديلا .
فإذا كان أصلا وقع فاءٌ وعينا ولاما ؛ فالفاء نحو 'جَعَلَهُ' ^(٢) وَجَعَلَ ،
والعين نحو 'حَجَرَ' وَحَجَرَ ^(٣) ، واللام نحو 'خَرَجَ' ^(٤) وَخَرَجَ .

وإذا كانت بدلا فن الياء لا تَغَيِّرُ ^(٥) . قرأت على أبي علي ، عن أبي

(١) ص ١٩٢ - ١٩٥ .

(٢) الجُعَلُ : الأجرة على العمل .

(٣) حَجَرَ يَحْجُرُ حَجْرًا (مثلثة) : مَنَعَ .

(٤) الخُرُجُ : 'جَوَالِقُ ذُو أَوْنَيْنِ (تاج العروس) أي جانبين . وبعبارة
أخرى : هو جوالق مُزْدَرَج .

(٥) انظر في قلب الياء جيما كتاب القلب والإبدال لابن السكيت (ص
٢٨ - ٢٩) ، وكتاب الإبدال والمعاقبة والنظائر للزجاجي (ص ١٠٣ - ١٠٤) =

بكر^(١) ، عن بعض أصحاب يعقوب بن السكيت^(٢) ، عن يعقوب ، قال : قال الأصمعي^(٣) : حدثني خلف^(٤) قال : أنشدني رجل من أهل

= وكتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي ٢٥٧/١ - ٢٦١ .

وقد سوتغ قلب الباء جيماً أنها من مخرج واحد ، وأنها تشتركان أبضاً في الجهر . ومخرجها كما يقول سيديوبه (٤٠٥/٢) من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى . وتشترك الشين معها في هذا المخرج ؛ ولكنها مهموسة ؛ انظر الهامش الثاني في ص ١٣٠ من كتابنا هذا . والنص التالي عن الشين .

(١) هو ابن السراج . انظر الهامش الأول في ص ١٢٤ من كتابنا هذا .

(٢) كان ابن السكيت عالماً بنحو الكوفيين ، ومن أعلم الناس باللغة ؛ توفي سنة ٢٤٣ أو ٢٤٤ أو ٢٤٦ هـ على أقوال (نزهة ١٧٨ - ١٨٠) .

(٣) هو أبو سعيد عبد الملك بن قريش اللغوي البصري ، توفي سنة ٥٢١٦ هـ . وقد تعلم نقد الشعر من خلف الأحمر (مراتب ٤٦) . وانظر عن خلف الهامش التالي .

(٤) هو أبو محرز خلف بن حبان المعروف بخلف الأحمر . يقول أبو الطيب اللغوي في « مراتب النحويين » (ص ٤٧) : « أخبرنا محمد بن يحيى [الصولي] قال : أخبرنا محمد بن يزيد [المبرد] قال : كان خلف أخذ النحو عن عيسى بن عمر ، وأخذ اللغة عن أبي عمرو [بن العلاء] ، ولم يرَ أحداً قط أعلم بالشعر والشعراء منه ، وكان به يُضرب المثل في عمل الشعر ، وكان يعمل على ألسنة الناس فيشبهه كل شعر يقوله بشعر الذي يضعه عليه ، ثم نَسَكَ ، فكان يختم القرآن في كل يوم وليلة . وكانت وفاته في حدود ١٨٠ هـ .

علم الأصمعي نقد الشعر كما تقدم في الهامش السابق . وممن أخذ عنه =

البادية ، وقرأتها عليه ^(١) في « الكتاب » ^(٢) : (رجز)

عَمِّي عَوْيْفُ وَأَبُو عَلِجْ

الْمُطْعَمَاتِ اللَّحْمَ بِالْعَشِجْ

وَبِالْفَدَاةِ كِسَرَ الْبَرَنْجِ ^(٣)

تُقْلَعُ بِالْوَدِّ ^(٤) وَبِالصَّيْجِ ^(٥)

= واختص به أبو نواس ، وقد رثاه أبو نواس بقصيدة منها : (منسرح)

وَلَا يُعَمِّي مَعْنَى الْكَلَامِ وَلَا يَكُونُ إِنْشَادُهُ عَنِ الصُّحُفِ
وَكَانَ مَمَّنْ آمَضَى لَنَا خَلْفًا فَلَيْسَ مِنْهُ إِذَا بَانَ مَنْ خَلْفَ

(ديوان أبي نواس ، بتحقيق أحمد عبد المجيد غزالي ، القاهرة ١٩٥٣ ، ص ٥٧٦) .

(١) يعني أبا علي الفارسي .

(٢) كتاب سيبويه . وفي الجزء الثاني منه ، ص ٢٨٨ ، الأبيات الثلاثة الأولى ، ولكن برواية (خالي) مكان (عمي) في البيت الأول ، (والشحْم) مكان (اللحم) في البيت الثاني ، و (فِلْتَق) مكان (كِسَرَ) في البيت الثالث .

(٣) الْبَرَنْج : أي الْبَرَنْجِي ، وهو ضرب من التمر . وَكِسَرَهُ أَوْ فِلْتَقَهُ (على رواية سيبويه) : قطعه .

(٤) الْوَدِّ : أصله الْوَتْد ، فَسُكِّنَتْ تَأْوُهُ وَقُلِبَتْ دَالًا ثُمَّ أُدْغِمَتْ .

(٥) الصَّيْج : أي الصَّيْبِيَّة (مخففة الياء) ، ومعناها هنا قرن البقرة =

يريد : أبو عليّ ، والعشيّ ، (والبرنيّ)^(١) ، والصيصية : وهي قرن البقرة^(٢) .

قال : وقال أبو عمرو بن العلاء^(٣) : قلت لرجل من بني حنظلة :

= أو الثور . ولها معانٍ أخر ذكرها ابن جني في المنصف ٧٨/٣-٧٩ . والجمع الصباصي .

(١) ما بين قوسين ليس في المطبوع ، وقد زدناه لأن المقام يقتضيه .

(٢) يقول سيبويه (٢٨٨/٢) : « وأما ناس من بني سعد فإنهم يبدلون الجيم مكان الياء في الوقف لأنها خفيفة ، فأبدلوا من موضعها أبين الحروف . وذلك قولهم : هذا تميمج ، يريدون : غيمي ، وهذا علج ، يريدون : عليّ . وسمعت بعضهم يقول : عרבّانج ، يريد : عربّانيّ . وحدثني من سمعهم يقولون : (الأبيات الثلاثة الأولى) ، يريد : بالعشيّ والبرنيّ ، فزعم أنهم أنشدوه هكذا . (عربّانيّ : نسبة إلى عربّان ، وهو بلد بالخاور) .

وبلاحظ أن الياء في عليّ والعشيّ والبرنيّ مشددة . ولم يذكر سيبويه البيت الرابع الذي يُوقف فيه بكلمة الصيصيّج . وهذه أصلها الصيصية بياء مخففة كما قلنا ؛ ولهذا قيل إن هذه اللفظة تبدل الياء جيماً في الوقف شديدة كانت الياء أو خفيفة (شرح الشافية للرضي ٢٨٧/٢) . ولكن يقول ابن جني في المنصف (١٧٨-١٧٩) إنه يجوز أن الشاعر حين اضطرّ إلى جيم مشددة عدل بالصيصية إلى لفظ النسب وإن لم تكن منسوبة في المعنى كما تقول : أحمر وأحمرّيّ وأشقر وأشقرّيّ ، فصارت الصيصيّة ، ثم أبدل من الياء المشددة الجيم كما فعل في القوافي التي قبلها .

(٣) هو بصريّ ، وكان واسع العلم بكلام العرب ولغاتها وغريبها ؛ وكان من =

تَمْنُ أَنْتَ ؟ فَقَالَ : فُقَيْمِجْ . قَالَ : قُلْتَ : مِنْ أَيْهِمْ ؟ قَالَ : مُرْجَ . يريد :
فُقَيْمِي وَمُرِّي . وَأَنشَدَ لِهَيْمَانَ بْنِ قُحَاةِ السَّعْدِيِّ ^(١) :
(رَجَز)
يُطِيرُ عَنْهَا الْوَبَرَ الصُّهَابِجَا ^(٢)

يريد : الصُّهَابِيَّ ، من الصُّهْبَةِ .

وقال يعقوب : بعض العرب إذا شدد الياء جعلها جيمًا . وأنشد عن
ابن الأعرابي ^(٣) :

كَأَنَّ فِي أَذْنَابِهِنَّ الشُّوْلَ
من عَبَسَ الصَّيْفُ قُرُونَ الْإِجْلِ ^(٤)

= جِلَّةُ الْقُرَاءِ والمؤثوق بهم ، وكان يقرئ الناس القرآن في مسجد البصرة والحسن
البصري حاضر (طبقات ٢٨) . أخذ النحو عن نصر بن عاصم الليثي ؛ وأخذ
عنه يونس بن حبيب البصري ، والحليل بن أحمد ، وأبو محمد يحيى بن المبارك
اليزيدي (نزهة ٢٤-٢٥) . وكانت وفاته في سنة ١٥٤ هـ .

(١) راجز 'محسن إسلامي' ، وكان في الدولة الأموية (المؤتلف والمختلف
للأمدي ، بتحقيق عبد الستار أحمد فراج ، القاهرة ١٩٦١ ، ص ٣٠٤) .

(٢) أصله الصُّهَابِيَّ ، فحُفِّفَ وأبدل (اللسان في صهب وصهبج) ، أي
حذف إحدى الياءين وقلب الثانية جيمًا . والصهابي كالأصْهَبِ : الذي فيه
صُهْبَةٌ أي سُفْرَةٌ .

(٣) انظر عن ابن الأعرابي الهامش الثاني في ص ١٧٠ من كتابنا هذا .

(٤) البيتان لأبي النجم العجلي كما في اللسان (أجل ، شول ، عبس) . =

يريد : الإيّل . قال : وأنشد الفراء :
(رجز)

لَاهُمْ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَاجِيْجُ
فَلَا يَزَالُ شَاحِجُ يَأْتِيكَ بِسُجُ
أَقْمَرُ نَهَاتُ يُتَزَّى وَفَرَتِجُ^(١)

= ويروي : الإيّل ، وهو الأصل .

الشَّوْلُ : المرتفعة ، صفة للأذنان ، وهو جمع شائل كراكم ورُكَّع وساجد
وسُجَّد ، شالت الناقة بذنبها شَوْلا وأشالته : رَفَعَتْهُ ، فشال الذنب نفسه ،
لازم متعد ؛ وناقة شائل : تشول بذنبها للقاح ولا لبن لها (القاموس) . العَبَسَ :
ما تعلق بأذنان الإبل من أبوالها وأبعارها يحفّ عليها ؛ وأضافه إلى الصيف
لأنه يكون فيه أقوى وأصلب ، فشبهه بقرون الإيّل وهو الوعل .

وبلاحظ أن الباء المشددة في (الإيّل) قلبت جيا وإن لم تكن طرفا كما في
الشواهد السابقة .

(١) رواها أبو زيد في نواتره (ص ١٦٤) لبعض أهل اليمن . وأولها
عنده (يارب) مكان (لاهم) ، والأصل (اللهم) ، فحذفت (ال) .
والشاهد فيها إبدال الباء المخففة (أي غير المشددة) جيا في الوقف ، والأصل :
حجتي ، بي ، وفرتي . والجيم الموقوفة عليها مخففة ، ومن شددها فقد غلِطَ
(المعيني في شرح الشواهد الكبرى) ، على هامش خزانة الأدب ،
ط بولاق ، ٥٧١/٤) .

شَحَّجَ البغل والغراب يشحج (بفتح الحاء وكسر ها) : صَوَّتَ ، فالشاحج
في البيت الثاني هو البغل ، ولكن عدّه ابن جني البعير كما سيلي . أقر : أبيض . =

وَيُرْوَى : شَامِخٌ ، يَعْنِي بَعِيراً مُسْتَكْبِراً .

اتَّقَضَتِ الْحِكَايَةَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ .

وَقَالَ : (رَجَز)

حَتَّى إِذَا مَا أَمْسَجَتْ وَأَمْسَجَا

يُرِيدُ : أَمَسَتْ وَأَمَسَى .

وَهَذَا أَحَدُ مَا يَدُلُّ عَلَى مَا نَدْعِيهِ مِنْ أَنَّ أَصْلَ رَمَتْ : رَمَيْتُ ، وَغَزَتْ :
غَزَوْتُ ، وَأَعْطَتْ : أَعْطَيْتُ ، وَأَسْتَقْصَيْتُ : اسْتَقْصَيْتُ ، وَأَمَسَتْ :
أَمَسَيْتُ . أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَمَّا أَبْدَلَ الْيَاءَ مِنْ (أَمَسَيْتُ) جِيماً ، وَالْجِيمُ حَرْفٌ
صَحِيحٌ يَحْتَمِلُ الْحَرَكَاتَ وَلَا يَلْحَقُهُ الْإِنْقِلَابُ الَّذِي يَلْحَقُ الْيَاءَ وَالْوَاوَ ،
صَحَّحَهَا كَمَا يَجِبُ فِي الْجِيمِ ؛ فَدَلَّ (أَمَسَجَتْ) عَلَى أَنَّ أَصْلَ أَمَسَتْ :
أَمَسَيْتُ . وَكَذَلِكَ قَالَ أَيْضاً : أَمْسَجَا ، فَدَلَّ ذَلِكَ أَيْضاً عَلَى أَنَّ أَصْلَ
أَمَسَى : أَمَسَى ، وَأَنَّ أَصْلَ رَمَى : رَمَى ، وَأَصْلُ غَزَا : غَزَوَ ، وَأَصْلُ
دَعَا : دَعَوَ ، وَدَلَّ ذَلِكَ أَيْضاً عَلَى أَنَّ أَصْلَ عَصَا : عَصَوُ ، وَأَصْلُ قَطَا
وَقَنَا وَحَصَى وَفَتَى : قَطَوُ وَقَنَوُ وَحَصَى وَفَتَى . فَبِهَذَا وَنَحْوِهِ مَا اسْتَدَلَّ

=نَهَاتُ : نَهَاقَ . يَنْزِي : بِحَرَكَةٍ الْوُفْرَةِ : الشَّعْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَى الرَّأْسِ أَوْ مَا سَالَ
عَلَى الْأَذْنَيْنِ مِنْهُ أَوْ مَا جَارَزَ شَعْمَةُ الْأَذْنَيْنِ (الْبِقَامُوسُ) . يَقُولُ : إِنْ كُنْتُ قَبْلْتُ
يَا رَبِّ حُجَّتِي هَذِهِ فَسَيُظَلُّ بَغْلٌ أَبْيَضٌ نَهَاقُ بِأُتَى بِي إِلَيْكَ وَهُوَ بِحَرَكَةٍ
وَفَرَّقِي بِتَوْبِهِ .

أهل التصريف على أصول الأشياء المغيرة ، كما استدلوا بقوله عز اسمه :
« اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ » ^(١) على أن أصل استقام : اسْتَقْوَمَ ، وأصل
استباع : اسْتَبَيْعَ ^(٢) . ولولا ما ظهر من هذا ونحوه لما أقدموا على القضاء
بأصول هذه الأشياء ، ولما جاز ادّعاؤهم إياها .

(١) المجادلة ١٩ .

(٢) راجع الهامش في ص ٧٩ من كتابنا هذا .

(٢) باب الشين : صفاتها العامة - إبدالها من السين -
 إبدالها من الجيم - إبدالها من كاف المخاطبة ،
 وربما زادوا على كاف المخاطبة في الوقف شيئاً^(١)

الشين حرف مهموس . يكون أصلاً لا غيرُ ، فيكون فاء وعيناً
 ولاماً . فالفاء نحو شَجَرٍ وشَجَرَةٍ^(٢) ، والعين نحو قَشَرَ وقَشَرَ ، واللام
 نحو نَعَشٍ ونَعَشٍ^(٣) .



وقرأت على أبي علي ، عن أبي بكر ، عن بعض أصحاب يعقوب ،
 عن يعقوب ، قال : قال الأصمعيّ : يقال : جُعْشُوسٌ وجُعْشُوسٌ ، وكل

(١) ص ٢١٥-٢١٧ .

(٢) من استعمالات شَجَرَ قولهم : شَجَرَ بينهم الأمرُ شجوراً :
 تنازعوا فيه .

(٣) نَعَشَ فلاناً : جَبَرَهُ بعد فقر . ونعش الميت : ذَكَرَهُ ذِكْراً حسناً .
 ونعش طرفه : رَفَعَهُ . ونعشه الله : رفعه .

ذلك إلى قَاءَ وَصَغَرَ وَقَلَّةَ . ويقال : هم من جعاسيس الناس ، ولا يقال بالشين في هذا " . فهذا يدلّ من قول الأصمعي على أن الشين من جعشوش بدل من السين في جعسوس ؛ ألا ترى أن السين أعمّ تصرفاً من الشين لوجودك إياها في الواحد والجمع جميعاً ؟

وقال الراجز :

إِذْ ذَاكَ إِذْ حَبْلُ الْوِصَالِ مُدْمَشُ

(١) ورد كلام الأصمعي هذا أيضاً في كتاب القلب والإبدال لابن السكيت ، ص ٤١ .

وفي كتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي (١٦٠/٢) : « ويقال : رجل جعشوش وجعسوس إذا كان زَرِيئاً لثِمْماً ، قال الشاعر :

(بسيط)

خُورٌ جَعَسِيسُ أَبْرَامٌ إِذَا نَفَعَتْ رِيحُ الشَّتَاءِ لِحِسِّ اللَّيْلِ تَشْتَكِرُهُ
(خور : ضعاف - الأبرام جمع بَرَمَ (بالتحريك) ، وهو البخيل - نفعت : هبت - الحس : الصوت - المشتكرة من الرياح : الشديدة) .

ومخرج السين ، كما يقول سيبويه (٤٠٥/٢) ، مما بين طرف اللسان وفَوْيَتَيِ الثَّنَائِيَا (السفلى) ، وتشترك معها فيه الزاي والصاد ؛ وهذه الحروف الثلاثة هي حروف الصفير (انظر الهامش في ص ١٥٢ من هذا الكتاب) . ومخرج الشين (والجيم والياء) ، كما يقول سيبويه في الموضع نفسه ، من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى . فالمخرجان مختلفان ، ولكن تشترك السين والشين =

أي : مُدْمَج ، فالشين بدل من الجيم ^(١) .

فأما قولهم : تَنَشَّمْتُ مِنْهُ عِلْماً وَتَنَشَّمْتُ ، فليس واحد من الحرفين بدلاً من صاحبه ، لأن لكل واحد منهما وجهاً قائماً . أما تنسمت فكانه من النسيم ، كقولك : اسْتَرْوَحْتُ مِنْهُ خَبِراً ، فمعناه أنه تلطف في التماس العلم منه شيئاً فشيئاً كهبوب النسيم . وأما قولهم (تنشمت) فمن قولهم : نَشَّمْتُ فِي الْأَمْرِ ، أي ابتدأته ولم أوغل فيه ، وكذلك : تنشمت منه ، أي ابتدأت بطرف من العلم من عنده ولم أتمكن فيه .



= في صفتي الهمس والرخاوة . هذا إلى أن في الشين نوعاً من الصغير ، ولكنه أقل من صغير السين ، لأن مجرى السين عند مخرجها أضيق من مجرى الشين عند مخرجها ؛ وبلاحظ عند النطق بالشين أن اللسان كله يرتفع نحو الحنك الأعلى ، كما أن الشيا العليا تقترب من السفلى ولكن نسبة هذا الاقتراب أقل منه في حالة النطق بالسين (الأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس ، ص ٦٥) .

(١) جبل مدمج : مُحْكَمُ الْفَتْحِ . وورد البيت في اللسان (دمج) غير منسوب ، قال : « إنما أراد : مدمج ، فأبدل الشين من الجيم لمكان الروي » . وقد سوغ إبدال الشين من الجيم أنهما من مخرج واحد ، فمخرجهما - كما مر في الهامش السابق - من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى . وتشارك الياء معها في هذا المخرج . وقد رأينا في النص السابق إبدال الجيم من الياء . وانظر في تبادل الجيم والشين كتاب الإبدال والمعاقبة والنظائر للزجاجي (ص ٥٨-٥٩) ، وكتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي (١/٢٢٦-٢٢٩) .

ومن العرب من يُبدل كاف المؤنث في الوقف شيئاً، حرصاً على البيان؛ لأن الكسرة الدالة على التانيث فيها تخفى في الوقف، فاحتاطوا للبيان بأن أبدلوها شيئاً، فقالوا: عَلِشْ، وَمِنْشْ، ومررتُ بِشْ. ومنهم من يُجْزِي الوصل مُجْزَى الوقف، فيُبدل فيه أيضاً^(١). وأنشدوا للمجنون:
(طويل)

فَعَيْنَاشَ عَيْنَاهَا وَجِدْشَ جِدُّهَا
سوى أَنَّ عَظَمَ السَّاقِ مِنْشَ دَقِيقُ^(٢)

(١) يقول سيبويه (٢٩٥/٢): « فإما ناس كثير من نغم وناس من أسد فإنهم يجعلون مكان الكاف للمؤنث الشين . وذلك أنهم أرادوا البيان في الوقف ، لأنها ساكنة في الوقف ؛ فأرادوا أن يفصلوا بين المذكر والمؤنث . وأرادوا التحقيق والتوكيد في الفصل ، لأنهم إذا فصلوا بين المذكر والمؤنث بحرف كان أقوى من أن يفصلوا بحركة . فأرادوا أن يفصلوا بين المذكر والمؤنث بهذا الحرف ، كما فصلوا بين المذكر والمؤنث بالتون حين قالوا ذهبوا وذهبنَ وأنتم وأنتنَ . وجعلوا مكانها أقرب ما يشبهها من الحروف إليها ، لأنها مهموسة كما أن الكاف مهموسة . ولم يجعلوا مكانها مهموساً من الحلق ، لأنها ليست من حروف الحلق . وذلك قولك : إنشِرْ ذاهبةٌ ، وما لَشِرْ ذاهبةٌ ؟ يريد : إنكِ ومالكِ ، » .

ونخرج الشين يلي مخرج الكاف (صعوداً من الحلق) . يقول سيبويه (٤٠٥/٢) : « ومن أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى نخرج القاف . ومن أسفل من موضع القاف من اللسان قليلاً وما يليه من الحنك الأعلى نخرج الكاف . ومن وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى نخرج الجيم والشين والياء ، » . وصفة التفشيتي التي في الشين ، كما يقول القدماء ، « تعين على بيان الكسر الذي أرادوه . »

(٢) من قصيدة في ديوانه (جمع وتحقيق وشرح عبد الستار أحمد فراج ، =

وقرأت على أبي بكر محمد بن الحسن^(١) ، عن أبي العباس أحمد بن يحيى^(٢)
 لبعضهم :

عَلَيَّ فِيمَا أَبْتَغِي أَبْغِيشَ^(٣)
 بَيْضَاءُ تُرْضِينِي وَلَا تُرْضِيشَ
 وَتَطْبِيبِي^(٤) وَدَّ بَنِي أَيْشَ

= مكتبة مصر بالقاهرة) ، ص ٢٠٦ وما بعدها . قالها وقد أطلق ظبية كان
 قنصها أخوه وابن عمه (ذيل الأمالي والنوادر لأبي علي القالي ، ط دار الكتب
 المصرية ، ص ٦٣) . والبيت من شواهد شرح الكافية للرضي ، وقد تحدث عنه
 البغدادي في الخزانة (ط بولاق ، ٥٩٥/٤ وما بعدها) . ورواية الديوان
 (عيناك) و (جيدك) من غير إبدال الكاف شيئا ، وهو المشهور في الرواية .
 وقريب منه قول ذى الرمة يخاطب ظبية (ديوانه ، ص ٤٩٥) : (طويل)

فَعَيْنَاكِ عَيْنَاهَا وَلَوْلَاكِ لَوْنَهَا وَجَيْدُكِ إِلَّا أَنَهَا غَيْرَ عَاطِلٍ

أي : وجيدك جيدها إلا أن حول جيدها حلينا . (عَطِلَتِ المرأة كفرح
 إذا لم يكن عليها حلي ، فهي عَاطِل)

(١) انظر الهامش الثاني في ص ١٦٩ من كتابنا هذا .

(٢) انظر الهامش الأول في ص ١٧٠ من كتابنا هذا .

(٣) عَلَيَّ : لعلني . أَبْغِيشَ : أَبْغِيكِ ، أي أَبْغِي لَكَ ، ومفعوله الثاني
 (بَيْضَاءُ) في أول البيت الثاني .

(٤) تَطْبِيبِي : أصله (تَطْتَبِيبِي) على وزن تَفْتَعِل من طباه يطبؤوه =

إِذَا دَنَوْتَ جَعَلْتُ تُنْشِشُ^(١)

وإن نَأَيْتِ جَعَلْتُ تُدْشِشُ

وإن تَكَلَّمْتُ حَثَّتْ فِي فِيشِ^(٢)

حَتَّى تَنْقِي كَنْقِيَقَ الدِّيشِ

فشبهه كاف الديك لكسرتها بكاف ضمير المؤنث^(٣)

ومن كلامهم: «إِذَا أُعْيِشَ جَارَا تُشُّ، فَأَقْبِلِي عَلَى ذِي بَيْتِشِ»^(٤)

= ويطبيه أي دعاه . قال ذو الرمة (الديوان ، ص ٧) :

لِسَالِيِ اللّهُوَ يَطْبِيئِي فَاَنْتَبَعُهُ كَانِي ضَارِبٌ فِي غَمْرَةٍ لَعِيبُ

(ليالي : ظرف زمان مضاف إلى الجملة الاسمية بعده : اللّهُوَ يَطْبِيئِي - وفي شرح الديوان : يطبيئني : يدعوني . والضارب : السابح . والغمرة : الماء الكثير . واللعب يعني لَاعِب)

(١) تنشش : تنثلك ، أي تُبْعِدُكَ .

(٢) حثت : رَمَت . حثى التراب عليه يحشوه ويحشيه .

(٣) أورد البغدادي في الخزانة (ط بولاق ١٤/٥٩٤) هذه الأبيات السبعة نقلاً عن ثعلب في أماليه (مجالس ثعلب ، بتحقيق عبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ، ذخائر العرب ١ ، النشرة الثانية ١٩٦٠ ، ١/١١٦) .

(٤) وقرئ قوله تعالى : « قَدْ جَعَلَ رَبُّكَ تَحْتِكَ سَرِيَّتَا » (مريم ٢٤) : « قَدْ جَعَلَ رَبُّشْ تَحْتَشْ سَرِيَّتَا » (ابن يعيش ٩/٤٩ ، س ٢-٣) .

وربما زادوا على الكاف في الوقف شيئاً حرصاً على البيان أيضاً، فقالوا:
مررتُ بِكِشْ، وأَعْطَيْتُكِشْ. فإذا وصلوا حذفوا الجميع^(١).

(١) انظر سيبويه ٢/٢٩٦، ص ٢-٤. ويشتبه ثعلب في مجالسه (١/١١٦-١١٧) إلحاق الشين توكيداً لكسرة الكاف بإلحاق الباء توكيداً لكسرة التاء في (ضَرَبْتِيَه) وهي لغة في (ضَرَبْتِه). وهذه كِشْكَشَة ربعة كما يقول ابن جني في موضع آخر من «سر صناعة الإعراب» (ص ٢٣٥)، وكذلك في الخصائص ١١/٢. وفي الخزانة (ط بولاق ٥٩٥/٤): «قال القالي في «شرح اللباب»: وإنما سُمِّيت هذه اللفظة، أعني إلحاق الشين بالكاف، الكشكشة لاجتماع الكاف والشين فيها. وإنما كسرت الكافان في لفظ الكشكشة لحكاية الكسر لكون الكاف للمؤنث. ومنهم من يفتحها على حدة قولهم في التعبير عن (بسم الله) بالبَسْمَلَةِ. ويقول الزمخشري في المفصل (شرح ابن يمين ٩/٤٨): «ومن أصناف الحرف شين الوقف، وهي الشين التي تلحقها بكاف المؤنث إذا وقف من يقول: أكرمْتُكِشْ، ومررتُ بِكِشْ. وتسمى الكشكشة، وهي في نغم».

(٣) باب الظاء : صفاتها العامة - يقلبها النبط

طاء - الظاء بدل من الدال في (وقِيط)^(١)

الطاء حرف مجهور ، يكون أصلاً لا بدلاً ولا زائداً . فإذا كان أصلاً وقع فاء وعينا ولاماً . فالفاء نحو ظُمٍ وظَفِرَ ، والعين نحو عَظُمٍ وحَظَرَ ، واللام نحو حَفْظٍ ووَعَظَ .



واعلم أن الظاء لا توجد في كلام النبط ، وإذا وقعت فيه قلبوها طاء^(٢) . ولهذا قالوا (البَرطلة) ، وإنما هو ابن الظل^(٣) . وقالوا (ناطور) ،

(١) ص ٢٣٢-٢٣٣ .

(٢) يَقْصِدُ بالنبط الآراميين . والطاء العربية نظيرها طاء في الآرامية ، وصاد في العبرية . فتنظَّرَ في العربية مثلاً هي نظر في الآرامية ونصر في العبرية .

(٣) البرطلة : المِظْلَمَةُ الصَّيْفِيَّةُ . وهي معرب كلمة آرامية مركبة من (بَر) (ابن) و (طَلَا) (الظِّل) ، وإن كانت هذه الكلمة المركبة (بَرطُلا) لا ترد في أية لهجة من اللهجات الآرامية المعروفة . ومن هذا يتبين أن بَرطُلة (بفتح الباء وتشديد اللام) أقرب إلى الأصل الآرامي من بَرطُلة التي أضمت =

وإنما هو ناطور^(١) : فأقول من نَظَرَ يَنْظُرُ . كذا قول أصحابنا . فاما
أحمد بن يحيى فإنه قال : ناطورٌ ونَوَاطِيرُ مثل حَاصِدٍ وَحَوَاصِدَ ،
وَالنَّوَاطِرُ مثل الحَوَاصِدِ ، وقد نَظَرَ يَنْظُرُ ، فصَحَّ أمر الطاء كما
ترى ، وأنشد :

تَغْذِيْنَا إِذَا هَبَّتْ عَلَيْنَا وَتَمَلَّأُ وَجْهَ نَاطِرِكُمْ عُبَارَا^(٢)

= فيها الباء إتباعاً لضمة الطاء ، وأن 'برطلة' (بضم الباء مع تخفيف اللام ، كما
في القاموس) أبعد الصيغ الثلاث عن الأصل الأرامي .

والبرطل (كقنفذ وأردن) قَلَنْسُوَةٌ ؛ وهي من الأصل نفسه ، فالقنسورة
مظلة . انظر دوزي في معجمه عن ألبسة العرب (المذكور في ص ٣٨ من
كتابنا هذا) ص ٦٤ و ٣٦٥-٣٧١ .

(١) الناطور : حافظ النخل والشجر . وفي اللسان (نظر) : قال ابن أحرر :

(طويل)

وبستانُ ذي تَوَرَيْنَ لَا لَيْنَ عِنْدَهُ إِذَا مَا طَفَى نَاطورُهُ وَتَقَشَّمَا
(تَقَشَّمَر : قَتَمَر)

والناطور معرب (ناطورا) « حارس » في الأرامية اليهودية والسريانية
والأرامية الفلسطينية المسيحية . ومثله الناطِر .

(٢) قبله كما في التهذيب للأزهري (وقد نُشر حديثاً بالقاهرة في خمسة
عشر جزءاً) ٣١٨/١٣ :

أَلَا يَا جَارْتَا بَا'بَاضَ إِنَّا وَجَدْنَا الرِّيحَ خَيْرًا مِنْكَ جَارَا
أَبَاضَ : قرية باليامة لم يَرَّ أطول من نخيلها (القاموس) .

ومن هذا قولهم : 'مُسْتَنْظِرٌ' ، وإنما هو مستنظر : مستفعل من نظرت
أنظر بالطاء معجمة . وقد ذكرت هذا الحرف من هذا الوجه في كتابي في
تفسير شعر المتنبي عند قوله :
(بسيط)

نامت نواطيرُ مضرٍ عن ثعالبها فقد بَشِمْنَ وما تَفَنَّى العنَاقيدُ^(١)

وأنشد ابن الأعرابي :
(طويل)
وَشَفَّ فُوَادِي أَنْ لِلْعَذْبِ نَاطِرًا حَمَاهُ وَأَنْتَى لَا أُعِيجُ بِالسَّحْرِ^(٢)
فجاء بالطاء معجمة كما ترى .

•
وقرأت علي أبي عليّ ، عن أبي بكر ، عن بعض أصحاب يعقوب ،
عنه ، قال : يقال : تركه وقيداً ووقيظاً^(٣) . والوجه عندي والقياس أن

- (١) من قصيدة المتنبي المشهورة في هجاء كافور الإخشيديّ ومطلعها :
عِيدٌ بِأَبْتَةٍ حَالٌ عُدْتُ يَا عِيدُ بِمَا مَضَى أَمْرٌ لَأَمْرٍ فَيْكُ تَجْدِيدُ
(البَشِمُ : التَّخْمَةُ ؛ بَشِمَ كَفَرَحَ ، وَأَبِشَمَهُ الطَّعَامُ)
(٢) معناه : أحزنني أن للماء العذب حارساً يحميه (فلا أستطيع وروده) ،
وَأَنْتَى لَا أُعِيجُ (أَي لَا أَرْوِي) بِالماء المالح .
(٣) الوقيد : الصربع ، وَقَدَهُ يَقْدُهُ : صَرَعَهُ . وشاة وقيد وموقودة :
قَتِلَتْ بِالْحَشْبِ .

والطاء ذال مطبقة . ومخرج الذال والطاء هو ، كما يقول سيبويه (٤٠٥/٢) ،
مما بين طرف اللسان وأطراف الشايات العليا . وتشترك معها فيه الشاء ، غير أن
الشاء مهموسة والذال والطاء مجهورتان . وهذه الحروف الثلاثة تشترك جميعاً في
صفة الرخاوة . انظر في الأصوات اللغوية ، لإبراهيم أنيس ، ص ٤٨-٤٩ .

تكون الظاء بدلاً من الذال لقوله عز اسمه : « وَالْمَوْقُوذَةُ » ^(١) بالذال ،
ولقولهم : وَقَدْ يَقِذُهُ ، ولم أسمع (وَقَظَهُ) ولا (مَوْقُوْظَةٌ) ؛ فالذال إذن
أعم تصرفاً ، فلذلك قضينا بأنها هي الأصل .

(١) في الآية الثالثة من سورة المائدة . وقد مر تفسير هذه الكلمة في الهامش
السابق .

ترجمة المبرد

هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزديّ النحويّ اللغويّ المعروف بالمبرد^(١). ولد بالبصرة سنة ٢١٠ هـ ونشأ بها، ثم طلبه الخليفة المتوكل إلى سُرّ من رأى سنة ٢٤٦ هـ؛ ولما قُتل المتوكل سنة ٢٤٧ هـ، رحل المبرد إلى بغداد حيث توفي سنة ٢٨٥ هـ.

كان أبو العباس المبرد إمام النحويين البصريين في عصره، وكان أبو العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب إمام النحويين الكوفيين^(٢)،

(١) بفتح الراء أو كسرهما على خلاف. يقول باقوت (١١٢/١٩): «وإنما لُقّب بالمبرد لأنه لما صنف المازني كتاب الألف واللام سأله عن دقيقه وعويصه، فأجابه بأحسن جواب، فقال له المازني: «قم فأنّت المبرد» (بكسر الراء)، أي اثبتت للحق، فحرقه الكوفيون وفتحوا الراء».

(٢) حيث أطلق البصريون أبا العباس فالمراد به المبرد، وحيث أطلقه الكوفيون فالمراد به ثعلب (المزهر للسيوطي)، ط دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة، بتحقيق محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ٤٥٦/٢ أول سطر).

فكانت بينها خصومة ومنافرة^(١) . يقول ياقوت (١١٣/١٩ - ١١٤) :
 « وحكى ابن السراج قال : كان بين المبرد وثعلب ما يكون بين المعاصرين
 من المنافسة ، واشتهر ذلك حتى قال بعضهم :
 (طويل)

كَفَى حَزَنًا أَنَا جَمِيعًا بِلَدِّ^(٢) وَيَجْمَعُنَا فِي أَرْضِهَا شَرُّ مَشْهَدٍ
 وَكُلُّ لِكُلِّ مُخْلَصُ الْوَدِّ وَامَقُ وَلَكِنَّهُ فِي جَانِبٍ عَنْهُ مُفْرَدٍ
 نَرُوحُ وَنَغْدُو لَا تَزَاوِرَ بَيْنَنَا وَلَيْسَ بِمَضْرُوبٍ لَنَا يَوْمَ مَوْعِدٍ
 فَاِبْدَانَنَا فِي بِلَدِّ وَالتَّقَاؤُنَا عَسِيرٌ كُلُّقِيَا ثَعْلَبٍ وَالْمَبْرَدِ

أخذ المبرد النحو عن أبي عمر الجرمي^(٣) وأبي عثمان المازني ، وقرأ عليها
 كتاب سيبويه^(٤) . وأخذ اللغة عن أبي حاتم السجستاني . وأخذ الأدب
 والأخبار عن أبي محمد عبدالله بن محمد التوزي^(٥) ، وأبي الفضل العباس بن
 الفرج الرياشي^(٦) ، وعمر بن بحر الجاحظ ، وذكرهم كثيراً في كتابه
 « الكامل » .

(١) انظر في مناسبات المبرد وثعلب « مجالس العلماء » للزجاجي ،
 ص ١٠٧-١١٠ و ١١٥ و ١١٩-١٢٦ و ٣٤٩-٣٥٠ .
 (٢) يعني بغداد .

(٣) انظر ص ١١٨ من كتابنا هذا . وقد جرى ذكر الجرمي في مواضع
 قليلة من « المقتضب » (وهو أكبر ما كتب المبرد في النحو) ، وذكر المازني^(٧)
 فيه أكثر من عشرين مرة (عن ترجمة المبرد لناشر « المقتضب » في صدر الجزء
 الأول ص ٢١-٢٢) .

وعن تلاميذ المبرد يقول السيرافي في « أخبار النحويين البصريين » (ص ٨٠ - ٨١) : « ومن أصحاب أبي العباس محمد بن يزيد : أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ الزجاج^(١) ، وأبو الحسن بن كيسان^(٢) ، وإليهما انتهت الرئاسة في النحو بعد أبي العباس محمد بن يزيد ، غير أن أبا إسحاق كان أشدّ لزوماً لمذهب البصريين ، وكان ابن كيسان يخلط المذهبين^(٣) . وكان بعدهما أبو بكر محمد بن السريّ المعروف بابن السراج^(٤) ، وأبو بكر محمد بن عليّ المعروف بمبرّمان^(٥) . وأخذ عن المبرد أيضاً علي بن سليمان الأخفش الأصغر (راوي « الكامل » وصاحب الحواشي التي فيه) ، وأبو بكر محمد بن يحيى الصّولي (صاحب « أخبار أبي تمام ») ، وإبراهيم بن

(١) « أقدم أصحاب المبرد قراءة عليه . وكان من يريد أن يقرأ على المبرد يعرض عليه أولاً ما يريد أن يقرأه » (الفهرست ٦٠) . وكان الزجاج يأخذ عن ثعلب ، ثم انقطع إلى المبرد أول قدومه إلى بغداد (طبقات ١١٨ - ١١٩ ، والخطيب ٣/ ٣٨١) .

(٢) يقول الزبيدي في « طبقات النحويين واللفويين » (ص ١٧٠ - ١٧١) عن ابن كيسان : « وكان بصرياً كوفياً ، يحفظ القولين ويعرف المذهبين . وكان أخذ عن ثعلب والمبرد ، وكان ميله إلى مذهب البصريين أكثر » .

(٣) قال محمد بن درستويه - وقد أخذ أيضاً عن المبرد (كما سيلي) - إن ابن السراج كان من أحدث غلمان المبرد سنّاً مع ذكائه وفطنته ، وكان المبرد يميل إليه ويقربّه ويشرح له (الفهرست ٦٢) .

(٤) أضاف السيرافي بعد هذا قوله : « وعنهما [ابن السراج ومبرمان] أخذت أكثر النحو ، وعليهما قرأت كتاب سيبويه » .

محمد بن عَرَفَة المعروف بِنِفْطَوَيْه ^(١) ، وأبو علي أحمد بن جعفر
الدِّينَوَري ^(٢) ، وأبو محمد عبدالله بن جعفر بن دَرَسْتَوَيْه الْفَسَوِي ^(٣) .
وكان أبو بكر محمد بن أبي الأزهر مُسْتَمْلِي المبرد (طبقات ١٢٧) .

وكان للمبرد صلات بشعراء عصره ومخالطة لهم ، ويروى عنهم
شعرهم ^(٤) . وكانت بينه وبين البحريّ خاصّة صداقة وثيقة تشبه
العلاقة الطيبة التي كانت بين ابن جني والمتنبّي ^(٥) ، وقد توفي المبرد

(١) أخذ عن ثعلب والمبرد ، وخلط المذهبين (الفهرست ٨١) .

(٢) يقول الزبيدي في « طبقات النحويين واللغويين » (ص ٢٣٤) عن أبي
علي الدينوري : « قدّم مصر . وأصله من الدينور . وقدم البصرة » ، فأخذ عن
المازني وحمل عنه كتاب سيبويه . ثم رحل إلى بغداد ، فقرأ على أبي العباس
المبرد كتاب سيبويه . ثم نزل مصر . وكانت ختنَ أبي العباس ثعلب زوجَ
ابنته . وكان يخرج من منزل ختنه أبي العباس ، فيتخطى أصحابه ، ويمضي ومعه
محبرته ودفتره ، فيقرأ كتاب سيبويه على أبي العباس المبرد . فكان يعاتبه أحمد
ابن يحيى ثعلب على ذلك ويقول : إذا رأك الناس قمضي إلى هذا الرجل وتقرأ
عليه ، يقولون ماذا ؟ ! فلم يكن يلتفت إلى قوله .
وانظر أيضاً ص ١٥٦ من كتاب الزبيدي .

(٣) يقول عنه ابن النديم في الفهرست (ص ٦٣) « لقي المبرد وثعلباً
وأخذ عنهما ؛ وكان فاضلاً مُفْتَنّاً في علوم كثيرة من علوم البصريين ، ويتعصب
لهم عصبية شديدة » .

(٤) انظر ترجمة المبرد لناشر المقتضب ، ص ٢٤-٢٥ و ٥٠-٥١ .

(٥) انظر ص ١٢٢-١٢٣ من كتابنا هذا .

والبحتري في سنة واحدة (٥٢٨٥) . ولابن الرومي قصيدة طويلة جداً في مدح المبرد تتضمنها الورقتان ٩١ و ٩٢ من مخطوطة ديوان ابن الرومي بدار الكتب المصرية ، وقد أوردها ناشر المقتضب في ترجمته للمبرد (ص ٤٠ - ٤٥) .



وللمبرد تصانيف كثيرة ذكرها ابن النديم في الفهرست (ص ٥٩)^(١) . ويقول ياقوت (١٢٠/١٩ - ١٢١) إن أشهر كتبه ' الكامل ' في الأدب ، وأكبر مصنفاته وأنفسها ' المقتضب ' في النحو .

وقد طبع ' الكامل ' في ليبزج فيما بين سنتي ١٨٦٤ و ١٨٩٢ بتحقيق المستشرق الإنجليزي وليم رايت W. Wright ، وطبع في مصر طبعات عدة أحدثها طبعة دار نهضة مصر بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاته . يقول المبرد في خطبة هذا الكتاب : ' هذا كتاب ألفناه يجمع ضروباً من الآداب ، ما بين كلام منثور ، وشعر مرصوف ، ومثل سائر ، وموعظة بالغة ، واختيار من خطبة شريفة ورسالة بليغة . والنية فيه أن نفسر كل ما وقع في هذا الكتاب من كلام غريب أو معنى مستغلق ، وأن نشرح ما يعرض فيه من الإعراب شرحاً شافياً ، حتى يكون هذا

(١) انظر أيضاً ترجمة المبرد لناشر المقتضب ، ص ٥٤-٦٦ و ٩٦ . وقد أشرنا في ترجمتنا لسيبويه (ص ١٦) إلى ' كتاب الرد على سيبويه ' للمبرد .

بنفسه مكتفياً ، وعن أن يُرجع إلى أحد في تفسيره مستغنياً . وقد جعل ابن خلدون « الكامل » من أركان الأدب الأربعة ، وذلك حيث يقول في مقدمته (نشرة علي عبدالواحد وافي ، ج ٤ ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٦٢ ، ص ١٢٦٨) : « وسمعنا من شيوخنا في مجالس التعليم أن أصول هذا الفن (الأدب) وأركانه أربعة دواوين ، وهي : أدب الكاتب لابن قتيبة ، وكتاب الكامل للمبرد ، وكتاب البيان والتبيين للجاحظ ، وكتاب النوادر لأبي علي القالي ، وما سوى هذه الأربعة فتوابع لها وفروع عنها . وكتب المُحدثين في ذلك كثيرة » .



أما « المقتضب » فلم يُحظَ على نفاسته بالانتشار الذي هو جدير به . يقول صاحب « نزهة الألباء » (ص ٢٢٦-٢٢٧) : « إلا أنه قلما يُشتغل به أو ينتفع به وكان السرّ في عدم الانتفاع به أن أبا العباس لمّا صنّف هذا الكتاب أخذه عنه ابن الراونديّ المشهور بالزندقة وفساد الاعتقاد ، وأخذه الناس من يد ابن الراوندي وكتبوه منه ؛ فكانه عاد عليه شؤمه فلا يكاد يُنتفع به » . وأقول : لعل تصدير المبرد للمقتضب ببعض المسائل الغامضة (كما سيلي) من الأسباب التي صدّت عن الانتفاع به وحدثت من انتشاره .

وقد عُني محمد عبد الخالق عزيمة بتحقيق المقتضب معتمداً على نسخة وحيدة بدار الكتب المصرية (رقمها ١٥٢٥ نحو) أخذت بالتصوير

الشمسي عن نسخة مخطوطة بمكتبة كهريلي زاده بإستانبول ترجع إلى سنة ٣٤٧ هـ^(١) ، وأصدره المجلس الأعلى للشئون الإسلامية في أربعة أجزاء (القاهرة ١٣٨٥ - ١٣٨٨ هـ) . وإن الجهد الذي بذله الأستاذ المحقق ، وهو من أساتذة جامعة الأزهر ، لجدير بالثناء المُستطاب .

وقد ألف المبرد المقتضب قبل الكامل ، فنجد في الكامل يُحيل على المقتضب في بعض مسائل النحو ؛ وفي هذا يقول ناشر المقتضب في ترجمته للمبرد (ص ٦٠) : « وقد يُوحى صنيعة هذا بأن انفراد هذه المسائل بالإحالة أن غيرها مما ذُكر في الكامل ليست على حقيقة الشرح في المقتضب إن وُجدت أو هي غير موجودة . وأجزم هنا بأن كل ما في الكامل من مسائل نحوية هو في المقتضب . فليس في الكامل أقوال تخالف ما في المقتضب أو زيادات عما في المقتضب ، اللهم إلا بعض مسائل طفيفة جرّها إعراب بعض الآيات : فقد تكلم عن (كَأَيِّنْ) في الكامل ولم يعرض لها في المقتضب وإنما عقد له (كم) أبواباً ، وقد تكلم في الكامل عن مسائل من المفعول معه لم يعرض لها في المقتضب » .

وقد تأثر المبرد في المقتضب بكتاب سيبويه تأثراً كبيراً^(٢) . يقول

(١) انظر حديث الناشر عن هذه المخطوطة في ترجمته للمبرد (ص ٧٣-٨٢).

(٢) حرّص ناشر المقتضب على إيراد أقوال سيبويه في المسائل التي عرض لها المبرد ، وذلك لتوضيح الصلة بين أقوالهما .

ناشر المقتضب في ترجمته للمبرد (ص ٨٨) : « لقد جرى ذكر الخليل وسيبويه في المقتضب في مواضع تزيد عن المائة ، على حين أن المازني جرى ذكره في مواضع تبلغ العشرين موضعاً . وقد تغفل تأثير سيبويه في أعماق المقتضب » . والشواهد الشعرية في المقتضب تبلغ ٥٦١ شاهداً ، منها ٢٨٠ من شواهد سيبويه (مقدمة الناشر ، ص ١١٥) .

ويمتاز المقتضب بالأسلوب الواضح والعبارة البسطة (مقدمة الناشر ، ص ٦٦) .

ويذكر ياقوت (٧٥/١٤) أن أبا الحسن علي بن عيسى الرُّمَّاني (المتوفى سنة ٥٣٨٤) شرح المقتضب ، ولكن لم يصل إلينا شرحه .

ولأبي القاسم سعيد بن سعيد الفارقي (المتوفى سنة ٥٣٩١) كتاب « تفسير المسائل المُشكِلة في أول المقتضب للمبرد »^(١) (ياقوت ٢١٧/١١) .

(١) يقول ناشر المقتضب في مقدمته (ص ٨٤) : « كتاب الفارقي كما هو ظاهر من اسمه إنما تناول شرح المسائل التي في أول المقتضب ، وإن كانت هذه المسائل وُضعت خطأ في الجزء الرابع من النسخة التي بدار الكتب » . وأقول : لعل جامع النسخة تعمّد أن يضع هذه المسائل المشكّلة في آخر أجزاء الكتاب لئلا يصدّ القارئ المبتدئ . وفي رأي الفارقي ، كما يقول في خطبة كتابه التي أورد ناشر المقتضب طرفاً منها (في ص ٨٤ من مقدمته) ، أن المبرد جعل هذه المسائل المشكّلة في صدر كتابه « ليصونه بها عن ابتذال من لم تبلغ طبقتَه قراءة مثله » ويحوطه فيها من تلاعب من قصّرت رتبته عن القشاغل بشكّه » ، ولكني أقول مع ناشر المقتضب (ص ٨٣) إن المبرد أخطأته براعة الاستهلال .

ومن هذا الشرح نسخة مخطوطة في مكتبة شهيد علي بالآستانة ، وقد أخذت منها نسخة بالتصوير الشمسي أودعت معهد المخطوطات بالجامعة العربية وانتفع بها ناشر المقتضب في تعليقاته .



وللمبرد كما قلنا كتاب الرد على سيبويه . وقد ردّ على المبرد أبو العباس أحمد بن محمد بن ولّاد (المتوفى سنة ٥٣٣٢ هـ) في كتاب الانتصار لسيبويه فيما ذكره المبرد ، (ياقوت ٢٠٣/٤) . ومن هذا الكتاب نسخة مخطوطة في المكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية (رقم ٥٠٧ نحو) رجع إليها ناشر المقتضب ^(١) . وبفضل هذه النسخة المخطوطة عرفنا المآخذ التي أوردها المبرد في كتابه ، لأن هذا الكتاب لم يصل إلينا مستقلاً بنفسه . وعدة مسائل النقدهذه ١٣١ ، منها قرابة أربعين صرّح المبرد بأنه أخذها من نقد الأخفش والجرمي والمازني وغيرهم ، والباقي نقدم يتبع فيه غيره . وقد ألف المبرد هذا الكتاب قبل المقتضب ، فبقي في المقتضب على رأيه في ٣٤ مسألة من مسائل النقد ، أما المسائل الأخرى فقد رجع فيها عن نقده أو أمسك فيها عما قاله في النقد أو لم يعرض لها إطلاقاً . ولم يرجع ابن ولّاد في ردّه على المبرد إلى المقتضب حتى يعرف المسائل التي رجع عنها المبرد ، والمسائل التي بقي فيها على رأيه .

(١) انظر ص ٨٩-٩٥ من مقدمته ، وعنها أخذنا المعلومات التي نوردتها فيما يلي من هذه الفقرة .

ويؤخذ من هذا أن المبرد بقي صراحة على ثلث ما أخذه التي لم يتبع فيها غيره ، وهذا قدر قليل . فإذا أضفنا إلى هذا أن المبرد ربما ألف المقتضب في فترة متقدمة من حياته ^(١) ، وأنه ربما رجع بعد ذلك في مجالسه الخاصة عن مأخذ أخرى ، ساغ قول ابن جني في الخصائص (٢٠٦/١) : « ومن الشائع في الرجوع عنه من المذاهب ما كان أبو العباس تتبع به كلام سيبويه وسمّاه مسائل الغلط . فحدثني أبو علي عن أبي بكر أن أبا العباس كان يعتذر منه ويقول : هذا شيء كنا رأيناه في أيام الحداثة ، فاما الآن فلا » ، وقوله في موضع آخر من الخصائص (٢٨٧/٣) : « وأما ما تعقب به أبو العباس محمد بن يزيد كتاب سيبويه في المواضع التي سمّاها مسائل الغلط فقلما يلزم صاحب الكتاب منه إلا الشيء النزر . وهو أيضاً - مع قلته - من كلام غير أبي العباس ^(٢) . وحدثنا أبو علي عن أبي بكر عن أبي العباس أنه قال : إن هذا كتاب كنا عملناه في أوان الشيبية والحداثة ، واعتذر أبو العباس منه » .

-
- (١) حديث ناشر المقتضب (ص ٧١-٧٢ من مقدمته) عن زمن تأليف المقتضب قائم على فرض تأليفه بعد انتقال المبرد إلى بغداد في سنة ٢٤٧ هـ ، وهو فرض لم يثبت . ومن الثابت على أية حال أن المبرد ألف المقتضب قبل الكامل .
- (٢) أي من كلام الأخفش والجرمي والمازني وغيرهم ممن صرح المبرد بأنه تبعهم في تقديم .

نصوص من «المقتضب»

(١) هذا باب معرفة ألفات القطع وألفات الوصل ،
ومنّ همزات في أوائل الأسماء والأفعال والحروف^(١)

فما كان من ذلك أصلياً فهمزته مقطوعة ، لأنها بمنزلة سائر الحروف .
وكذا إذا ألحقت بغير ما استثنيت له . وذلك نحو قولك في الهمزة الأصلية :
أب ، وأخ ، والزائدة : أحمر ، وأصفر ؛ تقول : رأيت أباك ، وأخاك ،
وأحمر ، وأصفر .

وفي الأفعال : الهمزة الأصلية نحو همزة أكل ، وأخذ ؛ والزائدة
همزة أعطى ، وأكرم . تقول : يا زيد أحسن ، وأكرم .



فأما الهمزة التي تسمى ألف الوصل فموضعها الفعل . وتلحق من

(١) ١/٨٠-٨٥ .

الأسماء أسماء بعينها مُخْتَلَّةٌ^(١) ، والمصادر التي أفعالها فيها ألف الوصل.

وإنما دخلت هذه الألف لسكون ما بعدها ، لأنك لا تقدر على أن تبتدىء بساكن .

فإذا وَصَلْتَ إلى التكلم بما بعدها سَقَطَتْ . وإنما تصل إلى ذلك بحركة تُلقَى عليه ، أو يكون قبل الألف كلام فيتصل به ما بعدها . وتسقط الألف ، لأنها لا أصل لها ، وإنما دخلت توَصُّلاً إلى ما بعدها ؛ فإذا وُصِلَ إليه فلا معنى لها .

فأية دخولها في الفعل أن تجد الياء في (يَفْعَل)^(٢) مفتوحة ؛ فما كان كذلك فلحقته الألف ، فهي ألف الوصل . وذلك قولك : يَضْرِبُ ، ويذهب ، وينطلق ، ويستخرج ؛ وذلك قولك : يا زيد اضربْ ، ويازيد انطلقْ ، ويازيد استخرجْ .

فإن انضمت الياء في (يفعل) لم تكن الألف إلا قطعاً . وذلك نحو : أَحْسَنَ ، وأَكْرَمَ ، وأَعْطَى ؛ لأنك تقول : يُكْرَمُ ، ويُحْسَنُ ، ويُعْطَى . تكون الألف ثابتة كما تكون دال دَخَرَجَ ؛ لأن حروف المضارعة تنضم

(١) مختلة : حذفت بعض حروفها . ويسمى أيضاً منقوصة ، كما سيلي في هذا النص (ص ٢٧٨) .

(٢) في (يفعل) : أي في الفعل المضارع .

فيها كما تنضم مع الأصول في مثل قولك : يُدحرج ، ويُرامي .

فكُلُّ ما كان من الفعل ألفه مقطوعة ، فكذلك الألف في مصدره ؛
تقول : يازيد أكرمٌ إكراماً ، وأحسينٌ إحساناً . وإذا كانت في الفعل
موصولة ، فكذلك تكون في مصدره ؛ تقول : يازيد استخرج استخراجا ،
وانطلق انطلاقاً .

وهذه الألف الموصولة أصلها أن تبتدىء مكسورة ؛ تقول : إعلم ،
إنطلق .

فإن كان الثالث من (يفعل) مضموماً ابتدئت مضمومة ؛ وذلك
لكراهيتهم الضم بعد الكسر ، حتى إنه لا يوجد في الكلام إلا أن يلحق
الضم إعراباً نحو قولك (فخذ) كما ترى . فكهوا أن يلتقي حرف
مكسور وحرف مضموم لا حاجز بينهما إلا حرف ساكن . وذلك قولك
في ركض يركض ، وعدا يعدو ، وقتل يقتل ، إذا استأنفت^(١) :
أركض برجلك ، أعد يافتي ، أقتل .

وكذلك للمرأة . تقول : أقتلي ، لأن العلة واحدة . تقول لها :
اغزي ، أعدي ؛ لأن الأصل كان أن تثبت الواو قبل الياء ، ولكن الواو
كانت في (يعدو) ساكنة ، والياء التي لحقت للتأنيث ساكنة ، فذهبت

(١) استأنفت : ابتدأت الكلام ، فإن ألف الوصل تسقط في درج الكلام .

الواو لالتقاء الساكنين ، والأصل أن تكون ثابتة . فاستؤنفت ألف الوصل
مضمومة على أصل الحرف ، لأن (يَعْدُو) بمنزلة (يَقْتُلُ) ^(١) .

وكذلك تقول : أُسْتُضِيفَ زيد ، أَنْطُلِقَ به ، أُقْتَدِرَ عليه . وقد
مضى تفسير هذا ^(٢) .



وأما وقوع ألفات الوصل للأسماء فقولك : ابن ، واسم ، وامرؤ ،
كأ ترى .

فأما (ابن) فإنه حرف منقوص ^(٣) "مُسْكَنُ الأول" ، فدخلت لسكونه .
ولمّا حدث فيه هذا السكون لخروجه عن أصله . وموضع تفسيره فيما
نذكره من بنات الحرفين ^(٤) .
وكذلك (اسم) .

فإن صغرتها أو غيرهما مما فيه ألف الوصل من الأسماء سقطت الألف ؛
لأنه يتحرك ما بعدها ، فيمكن الابتداء به . وذلك قولك بُنَيَّ ، وَسُمِّيَ ؛

(١) (يعدو) مضمومة العين مثل (يقتل) .

(٢) في باب معرفة الأفعال : أصولها وزوائدها (٧١/١ وما بعدها) .

(٣) حرف منقوص : كلمة حُذِفَ منها بعض حروفها . راجع الهامش
الأول في ص ٢٧٦ .

(٤) انظر باب الأسماء التي وقعت على حرفين في ٢٢٧/١ وما بعدها .

تُسْقِطُ الألفَ ، وتردّ ما ذهب منهما .

وأما امرؤٌ - فاعلمٌ - فإن الميم متى حُرِكت سقطت الألف . تقول :
هذا امرؤٌ فاعلم ، وكما قال تعالى : « يُحَوِّلُ بَيْنَ الرِّءْوَاقِ وَبَيْنَهُ »^(١) ، وهذا
مَرِيئٌ فاعلم .

ومن قال : امرؤٌ ، قال في مؤنثه : امرأةٌ . ومن قال : مرءٌ ، قال
في مؤنثه : مرأةٌ .

واعلم أنك إذا قلت (امرؤٌ) - فاعلم - ابتدأت الألف مكسورة ،
وإن كان الثالث مضموماً . وليس بمنزلة (أرْكُضْ) ؛ لأنّ الضمة في
(أرْكُضْ) لازمة ، وليست في قولك (أمرؤٌ) لازمة ، لأنك تقول في
النصب : رأيت امرأاً ، وفي الجرّ : مررت بامرئٍ ، فليست بلازمة .



وأما قولنا : إذا تحرك الحرف الساكن ، فبتحويل الحركة عليه
سقطت ألف الوصل . فمن ذلك أن تقول (إِسْأَلُ) ؛ فإن خَفَّفْتَ الهمزة
فإن حكمها - إذا كان قبلها حرف ساكن - أن تُحذف فتُلْقَى على الساكن
حركاتها ، فيصير بحركاتها متحركاً . وهذا نأتي على تفسيره في باب الهمزة
إن شاء الله^(٢) . وذلك قولك (سَلِ) ؛ لأنك لما قلت (إِسْأَلُ) حذفت

(١) الأنفال ٢٤ .

(٢) يرد باب الهمز في ١/١٥٥ وما بعدها .

الهمزة فصارت (إَسْلُ) ، فسقطت ألف الوصل لتحرك السين . قال الله عزّ وجلّ : « سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ » (١١) .

ومن ذلك ما كانت الياء والواو فيه عيناً نحو قَالَ وَبَاعَ ، لأنك تقول : يَقُولُ ، وَيَبِيعُ ، فتحول حركة العين على الفاء . فإذا أَمَرْتَ قُلْتَ : قُلْ ، وَبِعْ ؛ لأنهما متحركتان . ولو كانتا على الأصل لقلت (قَوْلَ) و (بَيْعَ) على مثال قَتَلَ وَضَرَبَ ، (يَقُولُ) و (يَبِيعُ) على مثال يَقْتُلُ وَيَضْرِبُ ، ولقلت (أَقُولُ) كما تقول : أَقْتُلُ ، وقلت (إِبِيعُ) كما تقول (اضْرِبْ) لسكون الحرف .

ومن ذلك ما كانت فاؤه واواً ووقع مضارعه على (يَفْعِلُ) ؛ لأنك تحذف الواو التي هي فاء ، فتستأنف العين متحركة ، فتقول : عِدْ ، وَزِنْ ، لأنهما من وَعَدَ ، وَوَزَنَ : يَعِدُ ، وَيَزِنُ ، ففاؤهما واو تذهب في (يَفْعِلُ) . وإنما الأمر من الفعل المُسْتَقْبَل ، لأنك إنما تأمره بما لم يقع . وكل ما جاءك من ذا فعلى هذا فقيس إن شاء الله .



ومن ألفات الوصل الألف التي تلحق مع اللام للتعريف . وزعم الخليل أنها كلمة بمنزلة (قَدْ) تنفصل بنفسها ، وأنها في الأسماء بمنزلة (سَوْفَ) في الأفعال ؛ لأنك إذا قلت (جاءني رجل) فقد ذكرت منكوراً ، فإذا أدخلت الألف واللام صار معرفة معهوداً ، وإذا قلت

(زيدا كل) فانت مُبهِم على السامع لا يدري أهو في حال أكل أم يُوقع ذلك فيما يُستقبل ، فإذا قلت (سياكل) أو (سوف يأكل) فقد أبنت أنه لما يستقبل .

ولو احتاج شاعر إلى فصل الألف واللام لاستقام ذلك . وكان جائزا للضرورة ، كما يجوز مثله في سوف وقلما وقد ونحوهما من الحروف التي تكون أصلا للأفعال ، كما قال حيث اضطر الشاعر :

(طويل)

صَدَدْتَ فَأَطَوَاتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وصالٌ على طول الصُّدُودِ يَدُومُ^(١)

وإنما (قلما) للفعل . وعلى هذا قال الشاعر حيث اضطر :

(رجز)

دَعُ ذَا وَعَجَّلْ ذَا وَأَلْحِقْنَا بِذَلْ بالشحم إنا قد مللناه بِجَلْ^(٢)

ففصل الألف واللام ، على أنه قد ردّها في البيت الثاني^(٣) .

(١) تقدم الحديث عن هذا البيت في ص ٧٨ من كتابنا هذا .

(٢) بِجَلْ : حَسَبُ . ويجلي (بفتح الجيم وتسكينها) : حَسَنِي . وقد أورد المبرد البيت مرة أخرى في ٩٤/٢ .

(٣) الشاهد في قوله : بِذَلْ (بِذا ال) ، أراد : بذ الشحم . فأفرد (ال) لما احتاج إليه من إقامة القافية ، ثم أعادها في البيت الثاني في (بالشحم) =

وقد شرحت لك أن هذه الألف إذا اتصلت بالاسم الذي فيه كلام قبله سقطت ، إذ كانت زائدة لسكون ما بعدها . تقول (أَسْتَخْرِجْتَ من زيد مالاً ؟) إذا كنت مستفهماً ؛ لأن ألف الاستفهام لمّا دخلت سقطت ألف الوصل ، فمن ثَمَّ ظهرت ألف الاستفهام مفتوحة . قال الله عزّ وجلّ :
 = بطريق البدلّة .

وقد أورد سيبويه البيت في موضعين من كتابه (٦٤/٢ و ٢٧٢ - ٢٧٣) ، ونسبه في الموضع الثاني إلى غبّيلان بن حرّيث . يقول في الموضع الأول :
« وقال الخليل : ومما يدلّ على أن (آل) مفصولة من (الرجل) ولم يُبْنِ عليها ، وأن الألف واللام فيها بمنزلة (قد) قول الشاعر : (البيت) . قال : هي مهنا كقول الرجل وهو يتذكر (قَدِري . قد فعل) . ولا يُفعل مثل هذا علماء بشيء مما كان من الحروف الموصولة . ويقول الرجل (آلي) ، ثم يتذكر ، فقد سمعناهم يقولون ذلك . ولولا أن الألف واللام بمنزلة قد وسوف ، لكانتا بناء بُني عليه الاسم لا يفارقه ؛ ولكنها جميعاً بمنزلة هل وقد وسوف تدخلان للتعريف وتخرجان » .

ويقول سيبويه في الموضع الثاني : « والحرف الذي تُعرّف به الأسماء هو الحرف الذي في قولك : القوم ، والرجل ، والناس . وإنما هو حرف بمنزلة قولك : قد ، وسوف ... ألا ترى أن الرجل إذا نسيّ فتذكّر ولم يُردّ أن يقطع ، يقول (آلي) كما يقول (قَدِري) ثم يقول : كان وكان . ولا يكون ذلك في (ابن) ولا (امرئ) ، لأن الميم ليست منفصلة ولا الباء . قال غبّيلان : (البيت) . كما تقول (إنه قَدِري) ، ثم تقول : قد كان كذا وكذا ، فتُسَنِّي (قد) . ولكنه لم يكسر اللام في قوله (يَذَلْ) ويحيى بالياء ، لأن البناء قد تمّ . وزعم الخليل أنها مفصولة كقد وسوف ، ولكنها جاءت لمعنى كما يحينان للمعاني » .

« سواءٌ عليهم أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ » ^(١) ، فذهبت ألف الوصل .

فإن لحقت ألف الاستفهام ألف الوصل التي مع اللام لم تحذف ؛ لأنها مفتوحة ، فلو حُذفت لم يكن بين الاستفهام والخبر فصل ، ولكنها تُجْعَل مَدَّة . فتقول : الرجل قال ذاك ؟ أَلْغلامُ ضربك ؟ ^(٢) وكذا حُكِمَ كل ألف وصل تقع مفتوحة ، ولا نعرفها مفتوحة إلا التي مع اللام ، وألف (آيِمُ) التي تقع في القَسَمِ ^(٣) ؛ فإنك إذا استغفمت عنها قلت : آيِمُ اللهُ

(١) لئلا يفقون ٦ .

(٢) وقال تعالى : « اللهُ خيرٌ أم ما يُشركون » (النمل ٥٩) .

(٣) يقول ابن جني في « سر صناعة الإعراب » ، ص ١٣٢ : « فأما (آيِمُنُ) في القسم ففتحت الهمزة فيها ، وهي اسم ، من قَبَل أن هذا اسم غير متمكن ولا يُستعمل إلا في القسم وحده . فلما ضارع الحرف بقلبة تمكثه ، فتسح تشبيهاً بالهمزة اللاحقة لحرف التعريف . وليس هذا فيه إلا دون بناء الاسم ، لمضارعة الحرف . وأيضاً فقد حكى يونس (إِيْمُ اللهُ) بالكسر ، فقد جاء فيه الكسر أيضاً كما ترى . ويؤكد عندك أيضاً حال هذا الاسم في مضارعة الحرف أنهم قد تلاعبوا به وأضعفوه ، فقالوا مرة (آيِمُنُ اللهُ) ومرة (آيِمُ اللهُ) ، ومرة (إِيْمُ اللهُ) ، ومرة (مِ اللهُ) ، وقالوا : « مِنْ رَبِّي وَمِنْ رَبِّي » . فلما حذفوا هذا الحذف المفطرط ، وأصاروه من كونه على حرف واحد إلى لفظ الحروف ، قَوِيَ شَبَهُ الحرف عليه ، ففتحوا همزته تشبيهاً بهمزة لام التعريف . »

وألف آيِم وإيْم ألف وصل عند البصريين . واستشهد سيدي (١٤٧/٢) و (٢٧٣) والمبرد (المقضب ١/٢٢٨ و ٢/٣٣٠) على ذلك بقول الشاعر (نُصَيَّبُ بْنُ =

لقد كان ذاك؟ والعلة الفرق بين الخبر والاستخبار^(١).

= رباح) : (طويل)

فقال فريق القوم لما نَشَدْتُهُمْ نَعَمْ ، وفريق: لَيَمُنُّ اللهُ ما ندري
ويذهب الكوفيون إلى أن ايم جَعُ عَيْن ؛ وأن الأصل في همزة ايم أن تكون
همزة قطع لأنه جمع ، إلا أنها وُصِلَتْ لكثرة الاستعمال ، وبقيت فتحتها على ما
كانت عليه في الأصل . ولكن يقول المبرد في المقتضب (٣٣٠/٢) : د وليس
يجمع عَيْن ، ولكنه اسم موضوع للقسم . ولو كان جمع عَيْن لكانت ألفه ألف
قطع . فوصلهم إياها بذلك على أنها زائدة ، وأنها ليست من هذا الاشتقاق .
وقال الشاعر (البيت) : .

وهذه هي المسألة التاسعة والخمسون من مسائل الخلاف التي أوردها ابن
الأنباري في « الإنصاف » . وانظر في ذلك أيضاً ابن يعيش ٩٢/٩ ، وابن هشام
في المغني (ط القاهرة ص ١٠٠-١٠١ = ط دمشق ص ١٠٥-١٠٦) .

ولابن جني حديث في المنصف (٦١/١) يؤيد فيه مذهب الكوفيين . يقول :
« وايمُ محذوفة من أَيْمُنْ ؛ لأنها كثرت في القسم وعُرف موضعها وحذفت
همزتها ، وهي جمع عَيْن ... وكان أبو العباس ينكر أن يكون جمع عَيْن ،
قال : لوصلهم الألف ؛ ولا يمتنع أن تحذف الهمزة لكثرة الاستعمال ومعرفة
الموضع ، وليس ذلك فيها بأكثر من قولهم : م اللهُ ، وم اللهُ . »

(١) الاستخبار : الاستفهام .

(٢) هذا باب جمع ما كان على أربعة
أحرف، وثالثه واو أو ياء أو ألف^(١)

فما كان من ذلك أصلاً ، أو مُلحقاً بالأصلي ، ومتحركاً في الواحد،
فإنه يظهر في الجمع . وذلك قولك فيما كان أصلاً وكان متحركاً في الواحد
(أَسَاوِد) إذا جمعت (أَسَوَد)^(٢) ، و(أَصَايِد) إذا جمعت

(١) ١٢٣-١٢٢/١ . وانظر ٢٢٨/٢-٢٢٩ .

(٢) الأَسَوَد : الحبة العظيمة . قال الأشهب بن رُمَيْلة ، وهو شاعر إسلامي
مخضرم :
(طويل)

أَسَوْدُ ضَرَى لَا قَتَ أَسَوْدَ خَفِيَّةٍ تَسَافَرُوا عَلَى حَرْدٍ دِمَاءَ الْأَسَاوِدِ

وقد شرحه البغدادي في الخزانة (ط بولاق ٥٠٩/٢) بقوله : « وفي معجم
ما استمعج [للبكري] : قال الأصمعي : الشرى أرض في جبهة اليمن وهي
مأسدة ، وأنشد هذا البيت وقال صاحب الصحاح : والشرى طريق
في سَلَمَى كثيرة الأَسَد . وخفية بفتح الحاء الممجة وكسر الفاء ، قال صاحب
الصحاح : قولهم (أَسود خفية) كقولهم (أَسود حُلينة) ، ومما مأسدتان .
وقال صاحب المعجم : خفية اسم غَيْضَةٍ ملتفة تتخذها الأَسَد عَرِيْسةً ، كذا
قال الخليل ، وأنشد هذا البيت . وحرد بفتح الحاء وسكون الراء المهملتين =

(أَصِيدَ) ^(١)؛ وقد جعلت كل واحد منهما اسماً ^(٢).

أما ما كان متحركاً في الواحد وهو زائد ، فقولك في جَدَوَل :
جَدَاوِل ، وفي قَسَوَر : قَسَاوِر ^(٣) ، وفي عَثِير :

= مصدر حرد من باب ضرب بمعنى قصد ، وبمعنى غضب من باب فرح أيضاً . ودماء :
مفعول (تساقوا) أي سقي كل منهم دم الأسود ، وهو إما جمع (أَسْوَد) على
أَفْعَل وهو العظيم من الحيات وفيه سَوَاد ، وهو اسم له ، ولو كان وصفاً لَجُمِعَ
على فُعْل بالضم ؛ وإما جمع أَسْوَد بالضم وهو جمع أَسَد فيكون جمع الجمع ،
والمراد بالأسود الشجعان ، وهو عبارة عنهم وعن أخصاصهم .
والبيت من شواهد المقتضب (٢٢٨/٢) ، وفيه « تسافت على لَوَح » مكان
« تساقوا على حَرْدٍ » . واللوح : المطش .

(١) الأَصِيد : المَلِك ، ورافع رأسه كِبَرًا ، والأسد (القاموس) . وفي
المنصف لابن جني ٤١/٣ - ٤٢ : « يقال : صَيَّدَ البعيرُ إذا لَوَّى عنقه من علّة
به . والمصدر : الصَيْد ، وهو أَصِيد . ومنه قيل للتكبر : أَصِيد ، كأنه
يلوي عنقه تكبرًا » . وانظر الهامش الثالث في هذه الصفحة .

(٢) لأن جمع أَفْعَل حين يكون نعمًا مكثفًا هو فُعْل ، فكنت تقول :
سُود ، وصِيد (وأصله صَيْد) . وكذلك مؤنثه ، تقول : حمراء وُحْمَر ،
وصفراء وُصْفَر . انظر المقتضب ٢١٧/٢ .

(٣) القَسَوَر : الأسد (كالقَسَوَرَة) . قال الفرزدق ، وهو من شواهد
سيبويه (١٣١/٢) :

إلى هادراتِ صِبابِ الرّومِ . قساوِرَ للقَسَوَرِ الأَصِيدِ
قال الشنتمري : « وأراد بالهادرات جماعات قفخر وتلّسع في القول ،
فشبّها بالفحول التي تهدر . وقوله : صِبابِ الرّومِ ، أي لا تنقاد ولا تذلل » .
والأصيد : الرافع رأسه كِبَرًا ؛ راجع الهامش الأول في هذه الصفحة .

وأما ما كان أصلاً وهو ساكن في الواحد ، فقولك في مقال : مقال ، لأنه من القول ؛ وفي مبيع : مبيع ، لأنه من البيع . وإن جمعت (يزيد) اسم رجل قلت : يزيد . قال الفرزدق^(٢) :
 وإني لقوامٌ مقوامٍ لم يكن جريراً ولا مؤلى جريراً يقومها



فإن جمعت اسماً على أربعة ، وثلاثة حرف لين زائد ساكن ، فإنك تهمز ذلك الحرف في الجمع . وذلك قولك في رسالة : رسائل ، وفي عجوز : عجائز ، وفي صحيفة : صحائف .

وإنما فعلت ذلك لأن هذه الأحرف لا أصل لها ، فلما وقعت إلى جانب ألف ولم تكن متحركة^(٣) ، ولا دخلتها الحركة في موضع^(٤) ، أبدلت

(١) العشير : التراب .

(٢) بل الأخطل ، وقد نبته على ذلك الشنقيطي الكبير في هامش ص ٢١ من الجزء الرابع عشر من المخصص لابن سيده . والبيت من قصيدة للأخطل يمدح فيها بشر بن مروان ، تجدها في ديوانه ص ١٢٠ وما بعدها ، والشاهد في ص ١٢٣ . وانظر ابن عيش ٩٠/٩٧ .

(٣) ولم تكن متحركة ، أي : ولم تكن هذه الأحرف (الوار والياء والألف) متحركة .

(٤) أي ولا دخلتها الحركة من قبل .

لما قبلها^(١)، ثم تحركت كما تحرك الالتقاء الساكنين، فلزمتها الهمزة^(٢)، كما لزمت (قضاء) لما سببته في موضعه إن شاء الله^(٣).

فأما (معيشة) فلا يجوز همز يائها، لأنها في الأصل متحركة؛ فإنما تردّ إلى ما كان لها، كما ذكرت لك في صدر الباب.

فأما قراءة من قرأ (معاشش) فهَمْزٌ، فإنه غَلَطَ. وإنما هذه القراءة منسوبة إلى نافع بن أبي نعيم، ولم يكن له علم بالعربية، وله في القرآن حروف قد وقفَ عليها^(٤).

وكذلك قول من قال في جمع مُصِيبَةٍ (مَصَائِبَ)، إنما هو غلط؛ وإنما الجمع (مَصَاوِبَ)، لأن (مُصِيبَةٍ) مُفْعِلَةٌ^(٥). فعلى هذا يجري وما أشبهه.

(١) أي أبدلت ألفاً كالألف التي قبلها (ألف فعائل).

(٢) إذا تحركت الألف صارت همزة. راجع النص السابع من نصوص المنصف (ص ٢١١-٢١٣ في كتابنا هذا).

(٣) المقتضب ١/١٨٩: «واعلم أن اللام إذا كانت ياء أو واو أو قبلها ألف زائدة وهي طَرَفٌ، أنها تنقلب همزة للفتحة والألف اللتين قبلها. وذلك قولك: هذا سقاءٌ يافتي، وغزاة فاعلم».

(٤) وَقَفَ فلاناً على ذنبه: أطلع عليه. وانظر القرطبي ٧/١٦٧ في تفسير قوله تعالى: «وجعلنا لكم فيها معايش» (الأعراف ١٠).

(٥) يقول ابن جني في المنصف ١/٣٠٧-٣٠٨: «وفد قالت العرب (مصابب) فهمزوا، وهو غلط... وكانهم توهموا أن مصيبة: قَمِيلَةٌ، فهمزوها حين جمعوها، كما همزوا جمع سفينة: سفائن. وإنما مصيبة: مُفْعِلَةٌ، من أصاب=

= يُصِيبُ ، وأصلها مُصْنَوِيَةٌ ، فألقوا حركة الواو على الصاد ، فانكسرت الصاد وبعدها واو ساكنة ، فأبدلت ياءً للكسرة قبلها ، وقد كتبنا تفسير هذا فيما مضى [النص السادس من نصوص المنصف] . وأكثر العرب يقول (مَصَارِب) ، فيجيء بها على القياس وما ينبغي .

ويقول ابن يميّش ٩٧/١٠ : « وكان أبو إسحاق الزجاج يذهب إلى أن الهمزة في (مصائب) منقلبة عن الواو المكسورة في (مصارِب) على حدّ قلبها في وإشاح وإشاح . ولا ينفك من ضعف ؛ لأن الواو المكسورة لا تصير همزة إذا كانت حشواً ، وإنما جاز ذلك فيها إذا كانت أولاً » .

(٣) هذا باب ما كان من الجمع على وزن
 'فعل' و'فعلال' بما اعتلت عينه^(١)

اعلم أن ما كان من هذا من ذوات الواو فإن الأجود فيه أن تصح
 الواو وتظهر . وذلك قولك - على قول من قال في جمع شاهد : شُهدَ -
 في صاتم : صُومَ ، وقائل : قُومَ . وكذلك جميع هذا الباب .

وقد يجوز أن تقلب الواو ياءً ، وليس بالوجه ، ولكن تشبيهاً بما
 اعتلت لامه . وذلك أنك تقول في جمع عاتٍ : 'عَتِي'^(٢) ، لا يصلح غيره
 إذا كان جمعاً . فلما كان هذا الباب يقرب من الطرف ، جاز تشبيهه بهذا

(١) ١٢٨/١ - ١٢٩ .

(٢) أصله 'عَتَوُوْ' ، فأبدلت الواو الأخيرة ياءً لأنه جمع تكسير على وزن
 'فعل' ، فصار ('عَتَوِيْ') ، ثم قلبت الواو ياءً لاجتماعها مع الياء وسبق الواو
 بالسكون ، وأدغمت الياء المبدلة من الواو في الياء لام الكلمة ، فصار ('عَتِيْ') ،
 وكسرت التاء لتصح الياء ، فصار 'عَتِيْ' .

الذي هو طرف ، فتقول في صائم : صَيْمٌ ^(١) ، وقائل : قَيْل . والوجه ما ذكرت لك أولاً ؛ وإن هذا تشبيهه وبجاز .

فإن بنيته على (فَعَال) ظهرت الواو ؛ ولم يَجْزُ إلا ذلك ، لتباعدها من الطرف . وذلك قولك : صائم وصوأم ، وقائل وقوال ^(٢) . وهذا كنحو ما ذكرت لك في الجمع الذي قَبَلَهُ في صحته إذا تباعد من

(١) استشهد ابن جني في المصنف (٣/٢) بقول الحاذرة ، وهو شاعر جاهلي :

وَمَرْضٍ تَفْطِي الْمَرَاثِلُ تَحْتَهُ عَجَلْتُ طَبِيعَتَهُ لَرَهْطٍ جُبِعَ

قال ابن جني : يريد (جوعاً) .

والبيت مرر في شرح الفضليات لابن الأنباري (كما نشره ليال Ch. J. Lyall ، أكسفورد ١٩٢١) ، ص ٦٠ ، بلفظ (جوع) على القياس .
(الممرض من اللحم : الذي لم يُبَالِغْ في إنضاجه)

(٢) يقول ابن جني في المصنف ٥/٢ : وقد جاء حرف شاذ ، وهو قولهم : فلان في صِيَابَة قوم ، يريدون : في صَوَابَة ، أي في صميمهم وخالصهم ؛ وهو من صاب يصوب إذا نزل ، كان عِرْفَهُ فيهم قد ساخ وتمكّن . وقباصه التصحيح ، ولكن هذا مما مُرِب فيه من الواو إلى الياء لثقل الواو ، وليس ذلك بعلّة قطعة . وأنشد ابن الأعرابي لذي الرمة :

(طويل) =

فأما ما كان من الياء فجاري في البابين جميعاً - فَعَلَ وَفَعَلَ - على الأصل . تقول : قوم بُيِّع ، ويُبَّاع ، لا يكون إلا ذلك .

وكذلك إن بنيتَ واحداً من الواو على (فَعَلَ) لم يجز القلب ، لأن الوجه فيما اعتلت لامه فكانت واوا الثبات في الواحد ، نحو قولك :

=أَلَا طَرَقْتَنَا مَبَّةً ابْنَةً مُنْذِرٍ= فما أَرَقَّ النَّبَاتُ إِلَّا سَلَامُهَا
وقال : أَنَشَدَنِي أَبُو الْفَرَسِ هَكَذَا بِالْيَاءِ . وهو شاذ ، وحكي أن له وجهاً من القياس .

والبيت في المخصص لابن سيده ١٠٢/٥ ، ولكن بلفظ (أَبْقَطَ) مكان (أَرَقَّ) . وهو في شرح المفصل لابن عيمش (٩٣/١٠) برواية ابن جني . ورواية الديوان (ص ٦٣٨) :

أَلَا خَيْلَتْ مَيٌّ وَقَدْ نَامَ صُحْبِي= فَمَا نَفَسَرَ التَّهْنُومُ إِلَّا سَلَامُهَا
ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

(١) يشير المبرد إلى قوله في الباب السابق (ص ١٢٦) إن جمع طاووس وببائع لا يكونان إلا طواويس وببايع ، لا تهمز الواو التي بعد الألف في طواويس والياء التي بعد الألف في ببايع لبعدهما من الطرف ، كما لا يكون في باب قضاء وَتَقَاءَ إلا الهمز (لتطرف الواو والياء بعد ألف) . وانظر المنصف ١٧/٢ (آخر سطر) - ٤٨ (س ١-٤) .

عَتَا يَعْتَوُ عُتْوًا، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «وَعَتَوْا عُتْوًا كَبِيرًا»^(١). فالواحد
إِذَا كَانَ الْوَاوُ فِيهِ عَيْنًا لَازِمٌ لِمَوْضِعِهِ؛ وَذَلِكَ قَوْلُكَ: رَجُلٌ قَوْلٌ، كَمَا
تَقُولُ: رَجُلٌ حَوْلٌ قُلُوبٌ، لَا يَكُونُ إِلَّا ذَلِكَ.

(١) الفرقان ٢١ .

(٤) هذا باب جمع ما كان على فَعْل من
ذوات الياء والواو اللتين هما عينان (١)

فأدنى العدد فيه (أفعال) ، إذ كان يكون ذلك في غير المعتل ، نحو
فَرَّخَ وأَفْرَاحَ ، وزَنَدَ وأَزْنَادَ . فأما ما كان من الواو فنحو قولك :
صَوَّتْ وأَصْوَاتَ ، وَحَوَّضَ وأُحْوَاضَ ، وَثَوَّبَ وأُثْوَابَ . وما كان
من الياء فشَيْخَ وأَشْيَاحَ ، وَبَيْتَ وأَبْيَاتَ ، وَقَيْدَ وأُقْيَادَ .



فإذا جاوزتَ (الثلاثة إلى العشرة) فقد خرجتَ من أدنى العدد .
فما كان من الواو فبابه فَعَالٌ . وذلك قولك : ثَوَّبَ وَثِيَابَ ، وَحَوَّضَ

(١) ١٣١/١ - ١٣٢ . هـ أما ما كان من غير المعتل على فَعْل ، فإن بابَه في أدنى
العدد أن يُجْمَعَ على أَفْعَلْ ، وذلك قولك : كَتَبَ وأَكْتَلَبَ ، وَفَلَسَ
وَأَفْلَسَ . فإن جاوزت إلى الكثير خرج إلى فَعَالٍ أو فُعُولَ ، وذلك قولك :
كَلَبَ ، وَكِمَابَ ، وَفِرَاحَ ، وَفُرُوحَ ، وَفُلُوسَ . فهذا هو الباب (المقتضب
١٩٥/٢) .

وأدنى العدد من الثلاثة إلى العشرة .

وَحِيَاضٌ ، وَسَوَاطٍ وَسِيَاطٌ ؛ تَنْقَلِبُ الْوَاوُ فِيهِ يَاءٌ لِكَسْرَةِ مَا قَبْلَهَا ، وَلِأَنَّهَا كَانَتْ فِي الْوَاحِدِ سَاكِنَةً . فَإِنْ كَانَتْ فِي الْوَاحِدِ مَتَحَرِّكَةً ظَهَرَتْ فِي الْجَمْعِ نَحْوُ قَوْلِكَ : طَوِيلٌ وَطَوَالٌ ، وَمَا كَانَ مِثْلَهُ ^(١) .

أَمَّا مَا كَانَ مِنَ الْيَاءِ فَإِنَّكَ تَقُولُ فِيهِ إِذَا جَاوَزْتَ أَدْنَى الْعَدَدِ (فُعُول) ؛ لِأَنَّ (فُعُول) وَ (فِعَال) يَغْتَوِرَانِ (فَعْلٌ) مِنَ الصَّحِيحِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : كَعَبٌ وَكُعُوبٌ ، وَقَلَسٌ وَقُلُوسٌ ؛ وَيَكُونَانِ مَعًا فِي الشَّيْءِ الْوَاحِدِ ، نَحْوُ كَعَابٍ وَكُعُوبٍ ، وَفِرَاحٌ وَفُرُوحٌ . فَلَمَّا اسْتَبَدَّتْ الْوَاوُ بِفِعَالٍ كَرَاهِيَةً الضَّمْتَيْنِ مَعَ الْوَاوِ ^(٢) ، خَصَّتْ الْيَاءُ بِفُعُولٍ لِّثَلَايِلْتَبَسَا ؛ وَذَلِكَ قَوْلُكَ :

(١) انظر في قلب الواو ياء في مثل (ثياب) وتصحيح الواو في مثل (طوال)
المنصف ٣٤١/١ - ٣٤٢ . وقد أورد ابن جني هناك بيتاً قلبت فيه واو (طوال)
ياء شذوذاً وهو :
(طويل)

تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقِيَامَةَ ذِلَّةٌ وَأَنَّ أَعْزَاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا

وَالْبَيْتُ مَرْوِيُّ فِي الْكَامِلِ (٩١/١) بِلَفْظِ (طَوَالُهَا) عَلَى الْقِيَاسِ ؛ رَفِيَهُ (أَشْدَاءُ) مَكَانَ (أَعْزَاءَ) . قَالَ فِي الْكَامِلِ (ص ٩١-٩٢) : وَأَنْشَدَنِي غَيْرَ وَاحِدٍ : وَأَنْشَدَاءُ الرِّجَالِ طِيَالُهَا ، وَابْسُ هَذَا بِالْجِدِّ لِتَحْرُكِ الْوَاوِ فِي الْوَاحِدِ . وَأَنْشَدَنِي مَسْعُودُ بْنُ بَشَرَ الْمَازِنِي :

لَهُمْ أَوْجُهٌُ بَيْضٌ حَسَانٌ وَأَذْرُوعٌ طِيَالٌ وَمِنْ سِبَا الْمُلُوكِ نَجَارٌ هـ
(النجار : الأصل)

(٢) كَرَاهِيَةُ الضَّمْتَيْنِ مَعَ الْوَاوِ ، لَوْ جُمِعَتَا فَمِثْلًا مِنَ الْوَاوِي الْعَيْنِ عَلَى فُعُولٍ .

شَيْخٌ وَشُيُوخٌ ، وَبَيْتٌ وَبُيُوتٌ ، وَقَيْدٌ وَقُيُودٌ .

فإن قال قائل : فَلِمَ لَمْ يُفَصَّلْ بينهما في العدد الأقل ؟ فإن الجواب في ذلك أنها تظهران في (أفعال) ، فَتُعَلَّمُ الواو من الياء ، وذلك قولك : أَيْبَاتٌ وَأَحْوَاضٌ . فكل واحد منهما بَيْنٌ من صاحبه ، كما كان في بيت وحوض .



وإن احتاج شاعر فجمع ما كان من باب فَعْلٌ ونحوه على أَفْعُلْ ، جاز ذلك ؛ لأن باب فَعْلٌ كان في الصحة لَأَفْعُلْ ^(١) ، نحو كَلْبٌ وَأَكْلَبٌ ، وَكَعْبٌ وَأَكْعَبٌ . وكذلك ما كان نظيراً لهذا إذا اضطر إليه ، كما قال :
(رجز)

لِكُلِّ عَيْشٍ قَدْ لَبِستُ أَثُوباً ^(٢)

(١) حَقٌّ (فَعْلٌ) من الصحيح أن يكون جمعُ القلة فيه (أَفْعُلْ) . راجع الهامش الأول في ص ٢٩٤ .

(٢) هكذا رواه سيبويه ٢/١٨٥ ، والمبرد في موضع لاحق من كتابه ٢/١٩٩ . وأورده المبرد في موضع سابق من كتابه (٢٩/١) بلفظ (دهر) مكان (عيش) . والشاهد فيه جمع ثَوْبٍ على أَثُوبٍ تشبيهاً بجمع القلة من الصحيح ؛ والأكثر جمعه (جمع قلة) على أَثُوبٍ ، استثقالاً لضمه الواو في أَثُوبٍ .

وقد رواه المازني (المنصف ١/٢٨٤) بقلب الواو همزة . قال : « ألا ترى أن الواو إذا انضمت فرتوا منها إلى الهمزة ، فقالوا : أَذَوُرُ ، وَأَثُوبُ ، وَأَنْوُرُ . قال الراجز : « لكل دهر قد لبست أَثُوباً » . فالهمز في الواو إذا انضمت مطّرد » . (أدور جمع دار ، وأنور جمع نار)

ويرد البيت مرتين في مجالس ثعلب (٢/٣٧١ و ٣٧٢) بقلب الواو همزة : مرة =

ومثل ذلك عَيْنٌ وَأَعْيُنٌ . وَأَعْيَانٌ جَيِّدٌ عَلَى مَا وَصَفْتَ لَكَ^(١) . قال :

(طویل)

ولكنني أَغْدُو عَلَى^(٢) مُفَاضَةٍ دِلَاصٌ كَأَعْيَانِ الْجِرَادِ الْمُنَظَّمِ^(٣)

... ..

= وحده بلفظ (لكل حال) ، ومرة مع أبيات أخرى قبله وبعده بلفظ (لكل عصر) . وأورده ابن جني في المنصف (٤٧/٣) مع أبيات أخرى قبله وبعده ، مع اختلاف عن رواية ثعلب . والبيت منسوب في اللسان (ثوب) إلى معروف ابن عبد الرحمن . ونسبه العيني في شرح الشواهد الكبرى (على هامش الخزانة ، ط بولاق ، ٥٢٢/٤) إليه أيضاً ، ثم قال : ويقال قائله هو حميد بن ثور .

(١) أَعْيَانٌ جمع قلة لعَيْنٌ على القياس ، كما مرّ في صدر هذا النص .

(٢) أورده المبرد أيضاً في ١٩٩/٢ . وهو من شواهد سيبويه ١٨٦/٢ . يقول الشنتمري : « الشاهد في جمعه العين على أعيان ، وهو القياس ، لأن الضمة [ضمة أفعل] تستثقل في الياء كما تستثقل في الواو ، إلا أن المستعمل في الكلام أَعْيُنٌ على قياس فَعْلٌ في الصحيح . والمفاضة الدرع السابغة ، كأنها أبيضت على لابسها . والدلاص : الصقيلة البراقة . وشبه حلقها في الدقة والزُرْقَة وتقارب السرْد بعيون جراد مُنَظَّمٍ بعضه إلى بعض وجميع » .

(٥) هذا باب الفاء وما ينتصب بعدها

وما يكون معطوفاً بها على ما قبله ^(١)

اعلم أن الفاء عاطفة في الفعل كما تعطف في الأسماء . تقول : أنت
تاتيني فتكرمني ، وأنا أزورك فأحسن إليك ؛ كما تقول : أنا آتيك
ثم أكرمك ، وأنا أزورك وأحسن إليك . هذا إذا كان الثاني داخلًا فيما
يدخل فيه الأول ، كما تكون الأسماء في قولك : رأيت زيدا فعمرًا ، وأتيت
الكوفة بالبصرة .

فإن خالف الأول الثاني ، لم يَجُزْ أن يُحْمَلَ عليه ؛ فحُمِلَ الأولُ على
معناه ، فانتصب الثاني بإضمار (أن) . وذلك قولك : ما تاتيني فتكرمني ،
وما أزورك فتحدثني .

إن أراد : ما أزورك ، وما تحدثني ، كان الرفع لا غير ؛ لأن الثاني
معطوف على الأول .

وإن أراد : ما أزورك فكيف تحدثني ؟ وما أزورك إلا لم تحدثني

— على معنى : كلما زرتك لم تحدثني — كان النصبُ ، لأن الثاني على خلاف الأول . وتمثيل نصبه أن يكون المعنى : ما تكونُ مني زيارةً ، فيكون حديثُ منك . فلما ذهبتُ بالأول إلى الاسم أضمرتَ (أن) ، إذ كنت قد عطفتُ اسماً على اسم ، لأن (أن) وما عملت فيه اسم ؛ فالمعنى : لم تكن زيارةً فإكرامُ . وكذلك كل ما كان غير واجب ، وهو الأمر والنهي والاستفهام ^(١) .

فالأمر : أتيتني فأكرمك ، وزُرْني فاعطيك ، كما قال الشاعر :
(رجز)

يا ناقَ سيري عَنقاً فسيحاً
إلى سليمانَ فنستريحاً ^(٢)

والنهي مثل : لا تَأْتِنِي فأكرمك ، كقوله عز وجل : « لا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِباً فَيُسْجِزَكُمْ بِعَذَابٍ » ^(٣) ، وكقوله عز وجل : « وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي » ^(٤) .

(١) غير الواجب من الفعل هو الذي لم يقع . راجع الهامش الأول في ص ٩٢ من كتابنا هذا .

(٢) من شواهد سيبويه ١/٢٢١ ، وقد نسبته إلى أبي النجم المجلي . يقول الشنتمري : « الشاهد فيه نصب ما بعد الفاء على جواب الأمر . والعنق : ضرب من السير . والفسيح : الواسع المكين . وأراد سليمان ابن عبد الملك » .

(٣) طه ٦١ .

(٤) طه ٨١ .

والاستفهام : أتأتيني فأعطيك ؟ لأنه استفهام عن الإتيان ، ولم يستفهم
عن الإعطاء .

وإنما يكون إضمار (أن) إذا خالف الأول الثاني . لو قلت (لأتقم
فتضرب زيدا) لجزمت إذا أردت : لا تقم ولا تضرب زيدا . فإذا
أردت : لا تقم فتضرب زيدا ، أي فإنك إن قمت ضربه ، لم يكن إلا
النصب ؛ لأنك لم تُرِدْ (تضرب) النهي ، فصار المعنى : لا يكون منك
قيام فيكون منك ضرب لزيد .

وذلك (أتأتيني فأكرمك ؟) ، المعنى : أكون هذا منك ؟ فإنه متى
كان منك ، كان مني إكرام .

(٦) هذا باب الواو^(١)

اعلم أن الواو في الخبر بمنزلة الفاء ، وكذلك كل موضع يُعطف فيه ما بعدها على ما قبلها فيدخل فيما دخل فيه . وذلك قولك : أنت تأتيني وتكرمني ، وأنا أزورك وأعطيك ، ولم آتِكَ وأكرمكَ ، وهل يذهبُ زيد ويحيى عمرو ؟ إذا استفهت عنهما جميعاً . وكذلك : أين يذهب عمرو وينطلقُ عبدالله ؟ ولا تضربَنَّ زيداً وتشتمُ عمراً ؛ لأن النهي عنهما جميعاً .



فإن جعلت الثاني جواباً ، فليس له في جميع الكلام إلا معنى واحد ، وهو الجمع بين الشيئين . وذلك قولك : لا تأكلِ السمك وتُشربِ اللبن ، أي لا يكون منك جَمْع بين هذين . فإن نهاه عن كل واحد منهما على حال قال : لا تأكلِ السمك وتُشربِ اللبن ؛ لأنه أراد : لا تأكل السمك على

(١) ٢٧-٢٥/٢ .

حال ، ولا تشرب اللبن على حال . فتمثيله في الوجه الأول : لا يكن منك
أكلٌ للسّمك وأن تشرب اللبن .

وعلى هذا القول (لا يَسْغِي شيءٌ وَيَعْجِزَ عنك) ^(١) . لا معنى
لرفع في (يعجز) ، لأنه ليس يُخْبِر أن الأشياء كلها لا تسعّه ، وأن الأشياء
كلها لا تعجزُ عنه ، كما قال :

لَا تَنْتَهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ - إِذَا فَعَلْتَ - عَظِيمٌ ^(٢)

أي لا يجتمع أن تنهي وتأتي مثله . ولو جزم كان المعنى فاسداً .

(١) هذا من أمثلة سيبويه ٤٢٥/١ . ومعناه : لا يمكنني شيء ويعجز عن
أن يكون في إمكانك .

(٢) يقول البغدادي في الخزانة (ط بلاق ٦١٧/٣) : ، ومعنى البيت من
قوله تعالى : « أُنْأَمِرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْهَوْنَهُمْ أَنْ يَنْفَعُوا » [البقرة ٤٤] . وقال
الحاتمي : هذا أَشْرَدُ بَيْتٍ قِيلَ فِي تَجَنُّبِ إِيَّانِ مَا نُهِيَ عَنْهُ .

والبيت من شواهد سيبويه ٤٢٤/١ ؛ وقد نسب إلى الأخطل ، ولكنه ليس
في ديوانه . وقد اختلف في قائله . يقول البغدادي ٦١٧/٣ - ٦١٨ : ، والبيت
وجد في عدة قصائد ، ومنه اختلف في قائله والمشهور أنه من قصيدة
لأبي الأسود الدؤالي ، ثم أورد القصيدة برمتها ومطلعها :

حَسَدُوا الْفَقْرَ إِذْ لَمْ يَنْأَلُوا سَمِيحَهُ فَالْقَوْمُ أَعْدَاءُ لَهُ وَخُصُومُ

و (عار) في أول الشطر الثاني خبر مبتدأ محذوف ، أي : هو عار ،
و (عظيم) صفته ؛ وهذه الجملة دليل جراب إذا (البغدادي ٦١٧/٣) .

ولو قلت بالفاء (لا يسعني شيء فيعجز عنك) كان جيداً ؛ لأن معناه : لا يسعني شيء إلا لم يعجز عنك ، ولا يسعني عاجزاً عنك . هذا تمثيل هذا ، كما قلت لك في (ماتتيني فتحدثني) أي : إلا لم تحدثني ، وما تاتيني محدثاً .

فمعنى الواو ألجئ بين الشئيين . ونصبها على إضمار (أن) كما كان في الفاء ، وتنصب في كل موضع تنصب فيه الفاء . ألا ترى أن قولك (زُرني وأزورك) إنما هو : لتكن منك زيارة ، وزيارة مني . ولو أراد الأمر في الثاني لقال (زرني ولأزرك) حتى يكون الأمر جارياً عليهما .



والنحويون ينشدون هذا البيت على ضربين ، وهو قول الشاعر :

(طويل)

لقد كان في حَوْلٍ ثَوَاوٍ ثَوَيْتُهُ تُقَضِّي لِبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمٌ^(١)

(١) الحول : العام . الثواء : الإقامة ، مصدر لوى يشوي . اللبانات : الحاجات .

والبيت للأعشى ، وهو ثاني أبيات القصيدة التاسعة في ديوانه . ويريوي النحويون (يسام) بالرفع والنصب ، وسيبين المبرد الوجه في كل منهما .

وقد أورد المبرد البيت في موضع سابق من كتابه (٢٧/١) شاهداً على بدل الاشتغال ، إذ أن (ثواء) بدل اشتغال من (حول) . وانظر في هذا المعنى لابن هشام (ط القاهرة ص ٥٠٦ = ط دمشق ص ٥٦٠) .

فيرفع (يسام) لأنه عَطَفَه على فعل وهو (تَقَضَّى) ، فلا يكون
 إلا رفعاً^(١) . ومن قال (تَقَضَّى لَبَانَاتٍ) قال (ويسام سائم) ؛ لأن
 (تَقَضَّى) اسم ، فلم يَجُزْ أن تعطف عليه فعلاً ، فاضمر (أن) ليجري
 المصدر على المصدر ، فصار : تَقَضَّى لَبَانَاتٍ وَأَن يَسَامُ سَائِمٌ ، أي :
 وسامة سائم .



وعلى هذا ينشد هذا البيت :
 (وافر)
 لِلْبُسِّ عِبَاءٌ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ^(٢)

(١) هكذا رواه سيبويه ٤٢٣/١ . قال : « وسالت الخليل عن قول
 الأعشى : (البيت) ، فرفعه وقال : لا أعرف فيه غيره ؛ لأن أول الكلام
 خبر وهو واجب ، كأنه قال : ففي حَوَّلٍ 'تَقَضَّى لَبَانَاتٍ' ويسام سائم ،
 هذا معناه . »

وعلى رفع (يسام) يكون اسم (كان) في الشطر الأول مضمراً فيها ،
 والتقدير : لقد كان الأمر في حول ...

(٢) البيت لَمَيْسُون بنت بَعْدَل الكلبية ، زوج معاوية بن أبي سفيان
 وأم ابنه يزيد ، وكانت بدوية . والشاهد من جملة أبيات تحنّ فيها إلى حياة
 الصحراء ، وقد أوردها البغدادي في الخزانة (ط بولاق ٥٩٢/٣ - ٥٩٣) . ويرد
 البيت في الخزانة بلفظ (ولُبْس) مكان (اللبس) ، وفي هذا يقول البغدادي =

أي : وأن تقرّ عيني .

فأما قوله : (وافر)

أَلَمْ أَكُ جَارَكم وَتَكُونَ بَيْنِي وَبَيْنَكم المودةُ والإخاءُ^(١)

فإنه أراد : ألم يجتمع كون هذا منكم ، وكون هذا مني ؟ ولو أراد
الإفراد فيهما لم يكن إلا مجزوماً ، كأنه قال : ألم يكن بيني وبينكم ؟

= (ص ٥٩٣) : « في غالب كتب النحو (للبس) بلامين ، وهو خلاف الرواية
الصحيحة » . وانظر أيضاً الخزانة ٦٢١/٣ (ط بولات) .

والبيت من شواهد سيبويه ٤٢٦/١ . وقد شرحه الشنتمري بقوله : « الشاهد
فيه نصب (تقر) بإضمار (أن) ليعطف على اللبس ، لأنه اسم و (تقر)
فعل ، فلم يكن عطفه عليه ، فحمل على إضمار (أن) ، لأن (أن) وما
بعدها اسم ، فعطف اسماً على اسم ، وجعل الخبر عنهما واحداً وهو (أحب) .
والمعنى : للبس عباءة مع قرّة العين وصفاء العيش أحب إليّ من لبس الشفوف
مع سُخْنَةِ العين ونكد العيش . والعباءة : جُبّة الصوف . والشفوف : ثياب
رِفاق تُصِف البدن ، واحداً كُشِفَ » .

(١) البيت من شواهد سيبويه ٤٢٥/١ ، ونسبه إلى الخطيئة .

يقول الشنتمري : « الشاهد فيه نصب (وتكون) بإضمار (أن) على
تأويل الاسم في الأول . والتقدير : ألم يقع أن أكون جاركم وتكون بيني
وبينكم المودة ؟ يقول هذا لآل الزبيرِ قان بن بدر ، وكانوا قد جفّوه ،
فانتقل عنهم ومجام » .

والآية تُقرأ على وجهين : « ولَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ
الصَّابِرِينَ »^(١) ، على ما ذكرت لك .

(١) آل عمران ١٤٢ . قرأها بعضهم : « وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ » بالجزم عطفاً على
(يَعْلَمُ) الأولى ؛ انظر القرطبي ٤/٢٢٠ .

(٧) هذا باب أو (١)

وهي تكون للعطف ، فتجري ما بعدها على ما قبلها ، كما كان ذلك في الاسم إذا قلت : ضربت زيدا أو عمرا .

ويكون مضمرا بعدها (أن) إذا كان المعنى : إلا أن يكون ، وحتى يكون . وذلك قولك : أنت تضرب زيدا أو تكرم عمرا ، على العطف . وقال الله عز وجل : « سُدَّ عَوْنُ إِلَى قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ »^(٢) ، أي يكون هذا أو يكون هذا .

فأما الموضع الذي تنصب فيه بإضمار (أن) فقولك : لَأَزِمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي ، أي : إلا أن تقضيني ، وحتى تقضيني .

وفي مصحف أبي : « تَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُوا » على معنى : إلا أن يسلموا ، وحتى يسلموا .

(٢) الفتح ١٦ .

(١) ٢٨/٢ - ٢٩ .

وقال امرؤ القيس :

(طويل)

فقلت له : لا تَبْكِ عَيْنُكَ إِنَّمَا تُحَاوِلُ مُلْكًا أَوْ نَوْتَ فَتُعْذِرَا^(١)

أي : إلا أن نوت .

وقال زياد الأعجم :

(وافر)

وكنتُ إذا غَمَزْتُ قَنَاقَةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كَعَوْبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا^(٢)

(١) في ديوانه ص ٦٦ ، وقبله (ص ٦٥) :

بكى صاحبي لما رأى الدَّارِبَ دَوْتَهُ

وَأَيَقْنَ أَنَا لِأَحْقَانٍ بِقَيْصَرَا

يقول الشنتمري في شرح هذا البيت ، وهو مثبت في أسفل ص ٦٥ من نسخة الديوان : « صاحبه هذا هو عمرو بن قميئة اليشكري » . وكان قد مرّ ببني يشكر في سيرة إلى قبصر ، فسألهم هل فيهم شاعر ، فذكروا له عمرو بن قميئة اليشكري ، فدعاه ثم استنشد ، فأنشده وأعجبه ، فاستصحبه امرؤ القيس ، فأجابه إلى صحبته . فيقول : لما صحبني وجاوزنا بلاد العرب واتصلنا ببلاد الروم ، وأيقن عمرو بن قميئة أنا لأحقان بقيصر ، حنّ إلى بلاده فبكى . والدرب : ما بين بلاد العرب والعجم .

أما البيت الشاهد فمعناه واضح . وهو من شواهد سيبويه ٤٢٧/١ . وانظر الخزانة (ط بولاق ٦٠٩/٣) .

(٢) استشهد به سيبويه ٤٢٨/١ . يقول الشنتمري : « الشاهد فيه نصب (تستقيم) على معنى (إلا أن تستقيم) . ومعنى غمزت : ليئنت . وهذا ممثّل . والمعنى : إذا اشتدّ عليّ جانب قوم رُمّت تليينهم حتى يستقيموا » .

ويقال : أتجلسُ أو تقوم يا فتى ؟ فالمعنى : أياكون منك واحد من
الأمرين ؟

وتقول : هل تُكَلِّمُنَا أو تَنْبَسِطُ إلينا ؟ لا معنى للنصب ههنا . قال
الله عزّ وجلّ : « هل يسمعونكم إذ تدعون أو ينفعونكم أو
يضرّون »^(١) .

فجملة هذا أن كل موضع تصلح فيه (حتّى) و (إلا أن) فالنصب
فيه جائز إذا أردت هذا المعنى . والعطفُ على ما قبله مستعمل في
كل موضع .

(١) الشعراء ٧٢ - ٧٣ .

(٨) هذا باب أن^(١)

اعلم أن (أن) والفعل بمنزلة المصدر . وهي تقع على الأفعال المضارعة فتنصبها ، وهي صلاتها . ولا تقع مع الفعل حالاً ؛ لأنها لما لا يقع في الحال ، ولكن لما يُستقبل .

فإن وقعت على الماضي نحو (سَرَّني أنُ قمتَ) و (ساءني أنُ خرجتَ) ، كان جيداً . قال الله عزَّ وجلَّ : « وامرأة مؤمنةٌ أنُ وهبتُ نفسها للنبيِّ »^(٢) ، أي : لأنُ كان هذا فيما مضى .

فهذا كله لا يلحق الحال ، لأن الحال لما أنت فيه .

واعلم أن هذه لا تلحق بعد كل فعل ، إنما تلحق إذا كانت لما لم يقع

(١) ٣٠-٣٢ .

(٢) الأحزاب ٥٠ . وفي المصحف الإمام : « إنُ وهبت ، على الشرط ، وهي قراءة الجمهور (القرطبي ٢٠٩/١٤) .

بعدما يكون توقُّعاً لا يقيناً ؛ لأنَّ اليقين ثابت . وذلك قولك : أرجو أن تقومَ يا فتى ، وأخاف أن تذهبَ يا فتى ، كما قال عز وجل : « نخشى أن تصيبنا دائرة »^(١) .

ولو قلت (أعلم أن تقومَ يا فتى) لم يجز ؛ لأن هذا شيء ثابت في علمك . فهذا من مواضع (أن) الثقيلة ، نحو : أعلم أنك تقوم يا فتى .

وتقول (أظن أنك ستقوم) ، لأنه شيء قد استقرَّ في ظنِّك ، كما استقرَّ الآخر في علمك ، كما قال الله تبارك اسمه : « الذين يظنون أنهم ملأوا ربهم »^(٢) . فإن قيل إنَّ (يظنون) ههنا : يُوقنون ، فهكذا هو ؛ ولكنها في الثبات في الظن وفي إعمالها على الوجه الآخر^(٣) . إلا أنها إذا أُريد بها العلم لم تكن إلا مثقلة . فإن أُريد بها الشك جاز الأمران جميعاً . والتثقيل في الشك أكثر استعمالاً ، لثباته في الظن كثبات الأخرى في العلم .

فأما الوجه الذي يجوز فيه الخفيفة فإنه متوقِّع غير ثابت المعرفة^(٤) .

(١) المائدة ٥٢ .

(٢) البقرة ٤٦ .

(٣) على الوجه الآخر : أي على العلم . فالفعل ظنَّ إذا كان يدل على ظن ثابت تستعمل معه أن الثقيلة كما تستعمل مع الفعل (علِمَ) .

(٤) إذا استعملت أن الخفيفة مع ظنَّ ، كان هذا بمنزلة خشي وخاف (سيبويه ١/٤٨١ ، ص ٣ من تحت) .

قال الله عز وجل : « تظن أن يُفعلَ بها فاقرةٌ »^(١).

وأما « إن ظننا أن يُقيا حدودَ الله »^(٢) ، وقولهم : معناه : أيقنا ، فإنما هو شيء متوقع ، الأغلب فيه ذا ؛ إلا أنه علم ثابت ، ألا تراه قال : « فظنوا أنهم مُواقِعوها »^(٣) لما كان : أيقنوا .



واعلم أن (لا) إذا دخلت على (أن) جاز أن تريد بـ (أن) الثقيلة ، وأن تريد الخفيفة .

فإن أردت الثقيلة رفعت ما بعدها ، لأنه لا يحذف منها التثقيل إلا مع الإضمار . وهذا يبين لك في باب إنَّ وأنَّ . وإنما تقع الخفيفة والثقيلة على ما قبلها من الأفعال ، ولا يجوز الإضمار إلا أن تأتي بعوض . والعوض : لا ، أو السين ، أو سوف ، أو نحو ذلك مما يلحق الأفعال .

فأما (لا) وحدها فإنه يجوز أن تريد بـ (أن) التي قبلها الخفيفة ، وتنصب ما بعدها ؛ لأن (لا) لا تفصل بين العامل والمعمول فيه . تقول :

(١) القيامة ٢٥ . والفاقرة : الداهية التي تكسر فقر الظهر ، والجمع فواقر ؛ قال لبيد :
وإنَّ هوانَ الجارِ للجارِ مؤلِّمٌ وفاقرةٌ تأوي إليها الفواقرُ
(طویل)

(شرح ديوان لبيد ، ص ٢٢٠)

(٢) البقرة ٢٣٠ .

(٣) الكهف ٥٣ .

مررت برجلٍ لا قائمٍ ولا قاعيدٍ ، كما تقول : مررت برجلٍ قائمٍ وقاعيدٍ .
وذلك قولك : أخاف ألا تذهب يافتي ، وأظن ألا تقوم يافتي ، كما قال :
«إلا أن يخافا ألا^(١) يُقيما حدودَ الله^(٢)» .

وفي ظننت وبأبها تكون الخفيفة والثقيلة كما وصفت لك . قال الله عز وجل : «وحسيبوا ألا تكون فتنه^(٣)» ، ود ألا تكون^(٤) ؛
فالرفع على : أنها لا تكون فتنه . وكذلك : «أفلا يرون ألا يرجع إليهم قولاً^(٥)» ، أي : أنه لا يرجع إليهم قولاً ؛ (لا يرون) في معنى يعلمون ، فهو واقع ثابت .

فاما السين وسوف فلا يكون قبلها إلا المثقلة . تقول : علمت أن سيقومون ، وظننت أن سيذهبون ، وأن سوف تقومون ، كما قال : «علم أن سيكون منكم مَرَضِي^(٦)» . ولا يجوز أن تُلغى من العمل كما وصفت لك .

ولا يجوز ذلك^(٦) في السين وسوف ، لأنها لا يلحقان على معنى (لا) ؛

(١) (ألا) : هكذا في المصحف الإمام . وفي المقتضب (أن لا) .

(٢) البقرة ٢٢٩ .

(٣) المائدة ٧١ . هكذا في المصحف الإمام بنصب (تكون) . وقرأ أبو

عمرو وحزمة والكسائي بالرفع (القرطبي ٢٤٧/٦) .

(٤) طه ٨٩ .

(٥) المزمل ٢٠ .

(٦) أي لا يجوز الإلغاء عن العمل .

فإنما الكلام بعد (لا) على قَدْر الفصل. قال : « لئلا يعلم أهل الكتاب ألاَّ يَقْدِرُونَ »^(١). فـ (يعلم) منصوبة، ولا يكون إلا ذلك : لأن (لا) زائدة، وإنما هو (لأن يعلم). وقوله : « ألاَّ يَقْدِرُونَ » إنما هو : أنهم لا يقدرُونَ ؛ وهي في بعض المصاحف : « أنهم لا يقدرُونَ »^(٢).

(١) الحديد ٢٩ .

(٢) « رزعموا أنها في مصحف أبيّ : أنهم لا يقدرُونَ » (سيبويه ١/٤٨١،

س ١٠) .

(٩) هذا باب حتّى^(١)

اعلم أن الفعل يُنصب بعدها بإضمار (أن) ، وذلك لأن (حتّى) من عوامل الأسماء الخافضة لها . تقول : ضربتُ القومَ حتّى زيدٍ ، ودخلت البلادَ حتّى الكوفةِ ، وأكلت السمكة حتّى رأسها - أي لم أبقَ منها شيئاً . فعملها النخض . وتدخل الثاني فيما دخل فيه الأول من المعنى ، لأن معناها إذا خَفَضَتْ كمعناها إذا نَسَقَ بها^(٢) ؛ فلذلك خالفت (إلى) . قال الله عزّ وجلّ : « سلام هي حتّى مطلع الفجر »^(٣) .

فإذا وقعت عوامل الأسماء على الأفعال ، لم يَسْتَقِمْ وصلُّها بها إلا على إضمار (أن) ؛ لأنّ (أن) والفعل اسم مصدر ، فتكون واقعة على الأسماء .

(١) ٤١-٣٨/٢ .

(٢) إذا نَسَقَ بها : إذا عَطِيفَ بها عَطِيفَ نَسَقَ .

(٣) القَدَر ٥ . وانظر حديث ابن هشام عن حماد بن عمار في المغني (ط القاهرة ص ١٢٣ وما بعدها = ط دمشق ص ١٣١ وما بعدها) .

وذلك قولك : أنا أسير حتى تمنّني ، وأنا أقف حتى تطلّع الشمس .

فإذا نصبت بها على ما وصفت لك ، كان ذلك على أحد معنيين : على (كَيَ) ، وعلى (إلى أن) ؛ لأن (حتى) بمنزلة (إلى) . فاما التي بمعنى (إلى أن) فقولك : أنا أسير حتى تطلّع الشمس ، وأنا أنام حتى يُسمع الأذان . وأما الوجه الذي تكون فيه بمنزلة (كي) فقولك : أطلع الله حتى يُدْخَلَ الجنة ، وأنا أكلم زيدا حتى يأمر لي بشيء . فكل ما اعتوره واحد من هذين المعنيين ، فالنصب له لازم على ما ذكرت لك .



واعلم أن (حتى) يرتفع الفعل بعدها . وهي (حتى) التي تقع في الاسم ناسقةً ، نحو : ضربت القومَ حتى زيدا ضربته ، ومررت بالقومِ حتى زيدا مررت به ، وجاءني القومُ حتى زيدا جاءني^(١) . وقد مضى تفسير

(١) 'عطيف زبد على القوم في حالات الإعراب الثلاث انني تتضمنها هذه الجمل الثلاث .

وانظر حديث ابن هشام عن حتى العاطفة في المنى (ط القاهرة ص ١٢٧ - ١٢٨ = ط دمشق ص ١٣٥ - ١٣٧) ، وهو يقول في ختامه : و العطف بحتى قليل . وأهل الكوفة ينكرونه البتة ، ويحملون نحو (جاء القوم حتى أبوك) و (رأيتهم حتى أباك) و (مررت بهم حتى أبيك) على أن (حتى) فيه ابتدائية ، وأن ما بعدها على إضمار عامل .

هذا في باب الأسماء^(١) .

فالتى تنسق ثم^(٢) تنسق ههنا^(٣) ، كما كان ذلك في الواو والقاء و ثم^(٤)
وجميع حروف العطف .

فالرفع يقع بعدها على وجهين يرجعان إلى وجه واحد ، وإن اختلف
موضعاهما . وذلك قولك : سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا ، أي : كنت مني سِرُّ
فدخولٌ . فانت تخبر أنك في حال دخولٍ اتصل به سيرك ، كما قال الشاعر :
(طويل)

« فَإِنَّ الْمُنْدَى رِحْلَةً فَرُكُوبٌ »^(٥)

(١) في باب حروف العطف بمعانيها ١٠/١ - ١٢ ، حيث لم يزد حديثه عن
(حتى) على قوله (ص ١٢ ، ص ٦) : « ومنها حتى » ولها باب على حياله ، «
يعني الباب الذي نحن بصده الآن .

(٢) ثم : في باب الأسماء .

(٣) ههنا : في باب الأفعال .

(٤) عجز بيت للعقمة بن عَبَّدة ، وصدره (كما في شرح المفصليات لابن
الأنباري ، ص ٧٧٨) : « تُرَادُّ عَلَى دِمْنِ الْحِيَاضِ فَإِنْ تَمَّتْ » . (مُرَاد : يُجَاءُ
بها وَيُذْهَب . أَرَادَهَا : جَعَلَهَا تُرَوِّدُ أَي تَجِيءُ وَتَذْهَبُ)

وَيُرَوَّى : « تُرَادَّى » ، وهكذا في « الكتاب » (١٤٤/١) حيث أورد
سيبويه البيت بتمامه . ترادى : تُرَادُّ ؛ رَادَاهُ : رَادُوهُ . الْمُتَدَّى : التَّنْدِيَّةُ ،
وهي أَنْ تُورَدَ الْإِبِلُ فَتَشْرَبُ قَلِيلاً ، ثُمَّ تَرَعَاهَا قَلِيلاً ، ثُمَّ تَرُدُّهَا إِلَى الْمَاءِ
(القاموس) .

يفول الشنتمري : « الشاهد فيه قوله (فركوب) واتصال هذا بهذا كاتصال =

فليس في هذا معنى (كي) ولا (إلى أن) ، إنما خُبرت بأن هذا كذا وقع منك .

والوجه الآخر أن يكون السبب متقدماً غير متصل بما تُخبر عنه ، ثم يكون مؤدياً إلى هذا ، كقولك : مَرِضَ حَتَّى لَا يَرْجُوهُ ، أي : هو الآن كذاكَ ؛ فهو منقطع من الأول ، ووجوده إنما هو في الحال كما ذكرت لك فيما قبله .

فذلك قولي : يرجعان إلى شيء واحد . ومثل ذلك : مَرِضَ حَتَّى يَمُرُّ بِهِ الطَّائِرُ فَيَرْجُوهُ ، أي : هو الآن كذاكَ .

فَقَالَ النَّصَبُ قَوْلَهُ : (طويل)

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ مَطِيئَهُمْ
وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بَأَرْسَانِ^(١)

=الدخول بالسير في قولهم (مرت حتى أدخل) ، أي كان مني سير فدخل .
وصف ناقة تُرادى على بقايا الماء في الحوض وهي الدَّمْنُ ، فإن عافت الشرب أي كرهته لتغير الماء لم تُتَدِّ ، ولكل مُرَحَلٍ فَتُرَكَّبُ ، فَيُجْعَلُ لَهَا ذَلِكَ بَدَلًا من التندية .

(١) لأمريء القيس من قصيدته التي مطلعها :

قِفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَعِرْفَانٍ
وَرَسْمٍ عَفَّتْ آيَاتُهُ مُنْذُ أَرْمَانٍ

وهي في الديوان ، ص ٨٩-٩٣ . وبيتنا هو الذي قبل الأخير ، وقد رُوي في الديوان بلفظ (مَطَوَاتُ) مكان (سَرَيْتُ) . =

أي : إلى أن .

ومثل الرفع تمام البيت وهو (حتى الجياد)^(١) .

ونظير الرفع في الأسماء قوله :

(طويل)

فيا عَجَبًا حتى كَلَيْبٌ تَسْبِي كَان أَبَاهَا نَهْشَلٌ أَوْ مُجَاشِعٌ^(٢)

= الأرسان : جمع رَسَن وهو الجبل . والمعنى : سريت بأصعابي غازياً حتى
كَلَيْت مطيئهم ، وحتى إن الخيل ذَلَّت من الإعياء والتعب فلم تَحْتَجِجْ إلى
أرسان مُقَاد بها .

(١) حتى الثانية هذه هي التي ترفع كما يقول سيبويه (١١٧/١) بعد أن أورد
البيت . ويقول الشنتمري : « الشاهد فيه جمل (حتى) الثانية غير عاملة ،
ودخولها بعد حتى الناصبة مكررة لأنها غيرها » .

وحتى الثانية حرف ابتداء تستأنف بعده الجملة ، فلا يكون لهذه محل من
الإعراب . انظر أسرار العربية لابن الأنباري (ص ٢٦٦) ، والمغني لابن هشام
(ط القاهرة ص ١٢٨ وما بعدها = ط دمشق ص ١٣٧ وما بعدها) .
وحتى في بيت الفرزدق التالي (في النص) ابتدائية أيضاً .

(٢) من قصيدة للفرزدق يهجو بها جريراً ، وهو من شواهد سيبويه ١٣/١
حيث يقول : « فحتى هنا بمنزلة (إذا) . وإنما هي هنا كحرف من حروف
الابتداء » . ويقول الشنتمري : « الشاهد فيه دخول حتى على جملة الابتداء ،
فدلّ هذا على أن الفعل يجوز أن يُقْطَع بعدها فيُرفع » . وانظر الخزانة ، ط
بلاق ، ١٤١/٤ - ١٤٢ .

(كليب : م كليب بن يربوع رهط جرير . - نهشل ومجاشع : رهط الفرزدق ،
وهما ابنا دارم)

أي : وحتى كليب هذه حالها ؛ كما أن نظير النصب (ضربت القومَ
حتى زيد) في الأسماء ، لأن المعنى : ضربت القوم حتى انتهيت إلى هذا
الموضع ^(١).

(١) معنى كلام المبرد أن المضارع المرفوع بعد (حتى) كالاسم المرفوع (في
الجملة الاسمية) بعدها ، فكل منها كلام مستأنف . أما المضارع المنصوب بعد
(حتى) التي بمنزلة (إلى أن) فنظيره الاسم المجرور بعد (حتى) التي بمنزلة حرف
الجر (إلى) .

(١٠) هذا باب الحروف التي تجزم الأفعال^(١)

وهي (لَمْ) ، و (لَمَّا) ، و (لا) في النهي ، واللام في الأمر ، وحروف المجازاة وما اتصل بها على معناها. وذلك قولك : لم يَقمْ عبدالله ، ولم يذهب أخوك ، ولا تذهب يا زيد ، ولما يَقمْ عبدالله ، وَلَيَقمْ زيد .

والدعاء يجري مجرى الأمر والنهي. وإنما سُمِّيَ هذا أمراً ونهياً وقيل للآخر طلبٌ - للمعنى ، فأما اللفظ فواحد . وذلك قولك في الطلب : اللهم اغفر لي ، ولا يقطع الله يدَ زيد ، وَلَيَغْفِرْ لخالِد . فإنما تقول (سألتُ الله) ، ولا تقل (أمرتُ الله) . وكذلك لو قلت للخليفة (انظرْ في أمري ، أنصِفْني) ، لقلت : سألتُهُ ، ولم تقل : أمرتُهُ .

فأما قولك (اضربْ) و (اقتلْ) فمبني غير مجزوم لما تقدم من شرحنا له^(٢) ، ومن أنه ليس فيه حرف من حروف المضارعة التي يجب بها

(١) ٤٤/٢ - ٤٥ .

(٢) في ص ٤ من هذا الجزء ، حيث يقول : « وأنت إذا قلت (اذهبْ) =

فاللام في الأمر للغائب ولكل من كان غير مخاطب ، نحو قول القائل :
 قُمْ وَلَا تَقُمْ مَعَكَ . فاللام جازمة لفعل المتكلم . ولو كانت للمخاطب لكان
 جيداً على الأصل ^(١) ، وإن كان في ذلك أكثر ^(٢) ، لاستغنائهم بقولهم

= فليس فيها عامل ، ولا فيها شيء من حروف المضارعة .

ويقول المبرد في موضع لاحق من هذا الجزء (ص ١٣١) : « فأما إذا كان
 المأمور مخاطباً ففعله مبني غير مجزوم ، وذلك قولك : اذهب ، وانطلق . وقد
 كان قوم من النحويين يزعمون أن هذا مجزوم ، وذلك خطأ فاحش ؛ وذلك لأن
 الإعراب لا يدخل من الأفعال إلا فيما كان مضارعاً للأسماء . والأفعال المضارعة
 هي التي في أوائلها الزوائد الأربع : الياء والتاء والهمزة والنون . وذلك قولك :
 أقمل أنا ، وتقبل أنت ، ويفعل هو ، ونفعل نحن . فلما تدخل عليها العوامل
 وهي على هذا اللفظ . وقولك (اضرب) و (قُمْ) ليس فيه شيء من حروف
 المضارعة ؛ ولو كانت فيه لم يَجْزُ جزمه إلا بحرف يدخل عليه فيجزمه . فهذا
 بيتن جداً . »

والنحويون الذين يشير إليهم المبرد هم الكوفيون . فقد ذهبوا إلى أن فعل
 الأمر للمواجه المَعْرُوف عن حرف المضارعة نحو (افعل) معرب مجزوم . وذهب
 البصريون إلى أنه مبني على السكون . وهذه هي المسألة الثانية والسبعون من مسائل
 الخلاف التي أوردها ابن الأنباري في « الإنصاف » . وقد عرض ابن الأنباري لهذا
 الموضوع أيضاً في كتابه « أسرار العربية » ، ص ٣١٧-٣٢١ .

(١) على الأصل : أي على الأصل في أن الأمر يكون للمخاطب .

(٢) (وإن كان في ذلك أكثر) أي : وإن كان فعل الأمر أكثر استعمالاً
 إذا كان الأمر للمخاطب .

(اَفْعَلْ) عن (لَتَفْعَلْ) . وروى أن رسول الله قرأ : « فبذلك
فلتفرحوا »^(١) بالتاء .

(١) يونس ٥٨ : « قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا هو خير مما
يجمعون » . وقراءة العامة بالياء في الفعلين ؛ انظر القرطبي ٣٥٤/٨ .

(١١) هذا باب المجازاة وحروفها^(١)

وهي تدخل للشرط . ومعنى الشرط : وقوع الشيء لوقوع غيره .

فمن عواملها من الظروف : أين ، ومتى ، وأنى ، وحيثما ؛ ومن الأسماء : مَنْ ، وما ، وأي ، ومهما ؛ ومن الحروف التي جاءت لمعنى : إن ، وإذما . وإنما اشتركت فيها الحروف والظروف والأسماء لاشتغال هذا المعنى على جميعها .

فحرفها في الأصل : إن . وهذه كلها دواخل عليها لاجتماعها . وكل باب فاصله شيء واحد ، ثم تدخل عليه دواخل لاجتماعها في المعنى . وسنذكر (إن) كيف صارت أحق بالجزاء ، كما أن الألف أحق بالاستفهام ، و (إلا) أحق بالاستثناء ، والواو أحق بالعطف - مفسراً إن شاء الله في هذا الباب الذي نحن فيه .



فاما (إن) فقولك (إن تَأْتِنِي آتِكَ) ، وَجَبَ الْإِتْيَانُ الثَّانِي
 بِالْأَوَّلِ ^(١) ؛ وَإِنْ تَكْرَمْنِي أَكْرَمْتُكَ ، وَإِنْ تُطِيعَ اللَّهُ يُغْفِرْ لَكَ ، كَقَوْلِهِ
 عَزَّ وَجَلَّ : « إِنْ يَنْتَهَوْا يُغْفِرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ » ^(٢) ، « وَإِنْ تَتَوَلَّوْا
 يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ » ^(٣) ، « وَإِنْ تَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ » ^(٤)

والمجازاة بإذما قولك (إِذَا تَأْتِنِي آتِكَ) ، كما قال الشاعر : (كامل)
 إِذَا أَتَيْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا أَطْمَأَنَّ الْمَجْلِسُ ^(٥)

(١) أي : وجب الإتيان الثاني بالإتيان الأول .

(٢) الأنفال ٣٨ . (٣) محمد ٣٨ .

(٤) الحجرات ١٤ . وبعد « لَا يَلِتْكُمْ » : « مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا » ، أي :
 لَا يَنْقُصُكُمْ وَلَا يَظْلِمُكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا . لَأَنَّهُ يَلِيَّتُهُ (كِبَاعُهُ بَيْعُهُ) :
 نَقَصَهُ . وَالْقُرْآنُ يَجْتَمِعُونَ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ . (اللسان ، ليت)

(٥) من شواهد سيبويه ٤٣٢/١ ، وهو للعباس بن مرداس السلمي . ويقول
 البغدادي في خزانة الأدب (ط بلاق ، ٦٣٦/٣) : « وَرَوَاهُ أَهْلُ السِّيَرِ ،
 مِنْهُمْ ابْنُ هِشَامٍ : « إِذَا أَتَيْتَ عَلَى النَّبِيِّ فَقُلْ لَهُ » ، وَعَلَيْهِ لَا شَاهِدَ فِيهِ ؛ وَأَصْلُهُ :
 إِنْ مَا ، وَهِيَ إِنْ الشَّرْطِيَّةُ وَمَا الزَّائِدَةُ . وَالْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةٍ لِلْعَبَّاسِ بْنِ مَرْدَاسٍ
 الصَّحَابِيِّ قَالَهَا فِي غَزْوَةِ حُنَيْنٍ ، يُخَاطَبُ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ وَيَذْكُرُ بِلَاةَهُ وَإِقْدَامَهُ مَعَ
 قَوْمِهِ فِي تِلْكَ الْغَزْوَةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْغَزَوَاتِ ، وَعِدَّتُهَا سِتَّةَ عَشَرَ بَيْتًا . وَبَيْتُ
 الشَّاهِدِ يَلِي مَطْلَعِ الْقَصِيدَةِ ، وَبَعْدَهُ (وَهُوَ مَقُولُ الْقَوْلِ) :

يَا خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطِيَّ وَمِنْ مَشَى

فَوْقَ التَّرَابِ إِذَا تُعَدُّ الْإِنْفُسُ

ويقول البغدادي في الصفحة التالية : « وَقَوْلُهُ (حَقًّا عَلَيْكَ) ، قَالَ اللَّخْمِيُّ : =

ولا يكون الجزاء في (إذ) ولا في (حيث) بغير (ما) ؛ لأنها ظرفان يضافان إلى الأفعال ، وإذا زدت على كل واحد منها (ما) مُنِعْتَ الإضافة فَعَمِلْتَا . وهذا في آخر الباب يُشْرَحُ بأكثر من هذا الشرح إن شاء الله .

وأما المجازاة بـ (مَنْ) فقولهُ عزَّ وجلَّ : « ومن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا » ^(١) ، وقوله : « فمن يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا » ^(٢) ؛ وبـ (ما) قوله : « ما يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا » ^(٣) ؛ وبـ (أين) قوله عزَّ وجلَّ : « أينما تكونوا يَذْرُوكُمْ الْمَوْتُ » ^(٤) .
وقال الشاعر :

(خفيف)

= قيل إنه منصوب بـ ('قُلْ') ، والصواب أن يكون منصوباً على المصدر المؤكَّد به أو نعتاً لمصدر محذوف ، لأن المقول ما بعد البيت وهو : يا خير من ركب المطي السخ . و (عليك) متعلق بـ (حقاً) . و (إذا) ظرف لـ ('قُلْ') . واطمأن : سكن . والمجلس ، قيل : يريد أهل المجلس ، فحذف المضاف ، وحكى أبو علي البغدادي أن المجلس الناس ويموز أن يكون المعنى : إذا اطمأن جلوسك .

(١) الطلاق ٢ .

(٢) الجن ١٣ .

(٣) فاطر ٢ .

(٤) النساء ٧٨ .

أَيْنَ تَضْرِبُ بِنَا الْعُدَاةُ تَجِدُنَا نَضْرِبُ الْعَيْسَ نَحْوَهَا لِلتَّلَاقِ^(١)

وب (أنى) قوله : (طويل)

فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِيهَا تَلْتَبِيسُهَا كَلَّا مَرَّ كَيْتِيهَا تَحْتَ رَجْلِكَ شَاجِرُ^(٢)

(١) لعبد الله بن همام السُّلُوي ، وهو من شواهد سيويه ٤٣٢/١ . يقول
الشتمري : « الشاهد في مجازاته بـ (أين) وجزم ما بعدها ، لأن معناها : إن
تضرب بنا العداة في موضع من الأرض نصرف العيس نحوها للقاء . والعيس :
البييض من الإبل ، فكانوا يرحلون على الإبل ، فإذا لقوا العدو قاتلوا على الخيل .
ولم يُرد أنهم يلقون العدو على العيس » .

(٢) للبيد بن ربيعة ، وهو البيت السابع عشر من القصيدة التاسعة والعشرين
في شرح ديوانه . وكان للبيد جار من بني القَيْن قد لجأ إليه واعتصم به ،
فضربه عمه ، عامر بن مالك مُلاعب الأُسنة ، بالسيف ، فغضب لذلك لبيد ،
وقال هذه القصيدة بعدد على عمه بلاءه عنده ويُنكر فعله بجاره (الخزانة ،
ط بولاق ، ١٩٠/٣ وما بعدها) .

والبيت من شواهد « الكتاب » ٤٣٢/١ ، وفيه (رَجْلُكَ) مكان (رَجْلِكَ) .
يقول الشتمري : « وصف داهية شنيعة وقضية مُعْضلة من أُناسها ورام ركوها
النبس بها ونسب . واستعار لها مركبين ، وإنما يريد ناحيتيها اللتين تُرام منها .
والشاجر من شَجَرَتْ بين الشدئين إذا فرقت بينهما ، وَشَجَرَ [الأمر] بين
القوم أي اختلف وتفرق » ، أي من ركبها شجرت بين رجليه فهوت به » .

وفي رواية : تبئس بها ، أي يُصِيبُكَ مِنْهَا بؤس . وفي رواية أخرى :
تشجر بها ، أي تشبَّكَ بها . وضير الغائبة عائد على (فاقرة) في البيت الذي
قبله (وقد أوردناه من قبل في كتابنا ، ص ٣١٢ ، الهامش الأول) :

وإنَّ هَوَانَ الْجَارِ لِلْجَارِ مَوْلُومٌ وفاقرة تأوي إليها الفَوَاقِرُ

ومن حروف الجزاء مهما . وإنما آخَرنا ذكرها ؛ لأن الخليل زعم أنها (ما) مكررة ، وأبدلت من الألف الهاء . و (ما) الثانية زائدة على (ما) الأولى ، كما تقول : أين وأينما ، ومتى ومتى ما ، وإن وإِما ؛ وكذلك حروف المجازاة إلا ما كان من (حيثما) و (إذما) ، فإن (ما) فيهما لازمة : لا يكونان للمجازاة إلا بها ، كما لا تقع (رُبُّ) على الأفعال إلا بـ (ما) في قوله : « ربما يودُّ الذين كفروا »^(١) ، ولو حُذفت منها (ما) لم تقع إلا على الأسماء النكرات نحو : رب رجله يافتى^(٢) .

والمجازاة بـ (أي) قوله : « أيّا ما تدعوا فله الأسماء الحُسنى »^(٣) ، وبـ (متى) قول طرفة :

متى تاتني أَصْبَحَكَ كاساً رَوِيَّةً
وإن كُنْتَ عنها غانياً فَاغْنِ وازْدَدِ^(٤)

(١) الحِجْر ٢ .

(٢) انظر ص ٧٧ من كتابنا هذا .

(٣) الإسراء ١١٠ .

(٤) البيت ٤٦ من معلقته كما أوردها ابن الأنباري في « شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات » (بتحقيق محمد عبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ١٩٦٣ ، ذخائر العرب ٣٥) ، ص ١٣٢ وما بعدها ؛ والبيت في ص ١٨٧

أَصْبَحَكَ : أَسْفِكَ صَبُوحاً ، والصبوح شُربُ الفداء ، كما أن الصَّبوق شربُ العشي . إناؤه رَوِيٌّ : مُرَوٍّ ؛ وكأس رَوِيَّة : مُرَوِيَّة ؛ ففَعِيل و فَعِيلَة هنا بمعنى مُفَعِّل و مُفَعِّلَة . والكأس (كما رأيت) مؤنثة ، قال =

وهذه الحروف كلها هذا مجازها .



فاصل الجزاء أن تكون أفعاله مضارعة ، لأنه يُعْرَبُ بها ، ولا يُعْرَبُ إلا المضارع . فإذا قلت (إن تَأْتِي آتِكَ) فـ (تَأْتِي) مجزومة بأن ، و (آتِكَ) مجزومة بأن وتأتي " . ونظير ذلك من الأسماء قولك : زيد منطلق ،

= الفراء : الكأس : الإناء الذي فيه لبن أو ماء أو خر أو غير ذلك ، وإن كان فارغاً لم يُقَلْ له كأس . غانياً : مستغنياً ، يقال : كَفَيْتَ عن الشيء بمعنى اسْتَفْنَيْتَ .

وتأتي مجزوم بـ (متى) . وأصبحك جواب الجزاء . و (كان) في (كنت) فعل شرط (إن) ، وهو في محل جزم لأنه ماضٍ ، والفاء في (فاعن) راقعة في جواب الشرط .

وروي : « وإن تأتني ، مكان » متى تأتني ، « كما روي » ذا غنى ، مكان « غانيا » .

وقد استشهد سيبويه (٣٠٣/٢) بالبيت في باب وجوه القوافي في الإنشاد ؛ يقول الشنتمري : « أَرَادَ (وازدَدَ) فَكَتَسَرَ لإطلاق القافية وَوَصَلَهَا بحرف المدِّ للترنم » . راجع ص ١٩٤ وما بعدها في كتابنا هذا . ورواية سيبويه : « متى تأتينا نصبحك » .

(١) أي أن جواب الشرط مجزوم بأداة الشرط وفعله معاً . وليس المبرد مؤسس هذا الرأي كما يفهم من كلام ابن يعيش (٤١/٧) ، فقد قال به سيبويه والتحليل من قبل . يقول سيبويه ٤٣٥/١ (س ١-٢) : « واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال » وينجزم الجواب بما قبله . وزعم التحليل أنك إذا قلت =

فزيد مرفوع بالابتداء ، والخبر رُفِعَ بالابتداء والمبتدأ .

ولا تكون المجازاة إلا بفعل لأن الجزاء إنما يقع بالفعل ، أو بالفاء لأن معنى الفعل فيها ^(١) . فاما الفعل فقولك : إن تأتي أكرمك ، وإن ترزني أزرك . وأما الفاء فقولك : إن تأتي فأنا لك شاكر ، وإن تقم

= (إن تأتي آتاك) فآتاك انجزمت بإن تأتي ، كما تنجزم إذا كانت جواباً للأمر حين قلت : انتني آتاك .

وقد اختلف النحويون في عامل الجزم في جواب الشرط . فذهب الكوفيون إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار ، لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط فكان محمولاً عليه في الجزم ، والحمل على الجوار كثير في كلامهم . واختلف البصريون : فذهب الأكثرون إلى أن العامل في كل من فعل الشرط وجوابه هو حرف الشرط ، وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان في جواب الشرط (وهو المذهب الذي أخذ به المبرد) ؛ وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط وأن فعل الشرط يعمل في جواب الشرط ؛ وذهب أبو عثمان المازني إلى أنه مبني على الوقف . انظر ابن الأنباري في كتابه : الأنصاف (المسألة ٨٤) ، وأسرار العربية (ص ٣٣٦-٣٤٠) ؛ وابن يعيش ٤١/٧-٤٢ .

(١) يقول سيبويه ٤٣٥/١ (ص ٦-٩) : ، وأما الجواب بالفاء فقولك : إن تأتي فأنا صاحبك . ولا يكون الجواب في هذا الموضع بالواو ولا بضم . ألا ترى أن الرجل يقول : افعل كذا وكذا ، فتقول : فإذا نـ يكون كذا وكذا . ويقول : لم أغتـ أمس ، فتقول : فقد أتاك الغوث اليوم . ولو أدخلت الواو وضم في هذا الموضع تريد الجواب لم يجز . وانظر المقتضب ٥٩/٢ .

فهو خيرٌ لك .

وقد يجوز أن تقع الأفعال الماضية في الجزاء على معنى المستقبلية ، لأن الشرط لا يقع إلا على فعل لم يقع ، فتكون مواضعها مجزومة وإن لم يتبين فيها الإعراب ؛ كما أنك إذا قلت (جاءني خمسة عشر رجلاً) كان موضعه موضع رفع وإن لم يتبين فيه للبناء ، وكذلك (جاءني من عندك) و (مررت بالذي في الدار) ؛ كل ذلك غير معرب في اللفظ ، ومواضعه موضع الإعراب . وذلك قولك : إن أتيتني أكرمتك ، وأن جئتني جئتك .

فإن قال قائل : فكيف أزال الحروف هذه الأفعال عن مواضعها ، وإنما هي لما مضى في الأصل ؟ قيل له : الحروف تفعل ذلك لما تدخل له من المعاني ، ألا ترى أنك تقول (زيد يذهب يا فتى) فيكون لغير الماضي ، فإن قلت (لم يذهب زيد) كان بـ (لم) نقياً لما مضى وصار معناه (لم يذهب زيد أمس) ، واستحال : لم يذهب زيد غداً .



وإنما قلنا إن (إن) أصل الجزاء ، لأنك تجازي بها في كل ضرب منه . تقول : إن تأتني آتتك ، وإن تركب حماراً أركبه ؛ ثم تُصَرِّفُها منه في كل شيء . وليس هكذا سائرُها " . وسنذكر ذلك أجمع .

(١) يقول سيبويه ٤٣٥/١ (س ٣-٥) : « وزعم الخليل أن (إن) هي أم حروف الجزاء . فسألته : لم قلت ذلك ؟ فقال : من قبل أني أرى حروف =

تقول في (مَنْ) : من يأتني آتِه ، فلا يكون ذلك إلا لما يعقل . فإن أردت بها غير ذلك لم يكن .

فإن قال قائل : فقد قال الله عزَّ وجلَّ : « وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ » ، فهذا لغير الآدميين ، وكذلك : « وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ »^(١) - قيل : إنما جاز هذا ، لأنه قد خلط مع الآدميين غيرهم بقوله : « وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ » ، وإذا اختلط المذكوران جرى على أحدهما ما هو للآخر إذا كان في مثل معناه ، لأن المتكلم يبيِّن به ما في الآخر وإن كان لفظه مُخالفًا .

فمن ذلك قول الشاعر :

شَرَابُ أَلْبَانٍ وَتَمْرٍ وَأَقْطُ^(٢)

فالتمر والأقط لا يقال فيهما : شَرِبَا ، ولكن أدخلهما مع ما يُشرب ،

= الجزاء قد يتصرفن فَيَكُنَّ استنفاً ، ومنها ما يفارقه (ما) فلا يكون فيه الجزاء ؛ وهذه على حال واحدة أبداً لا تفارق المجازاة .

(١) النور ٤٥ : « وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ » .

(٢) الأقط (وفيه لغات أخر) : شيء يُتَّخَذُ مِنَ اللَّبَنِ الْمَخِيضِ يُطْبَخُ ثُمَّ يُتْرَكُ حَتَّى يَقْنَطُرَ مَائِهِ .

فجرى اللفظ واحداً ، والمعنى أن ذلك يصير إلى بطونهم^(١) . ومثله :
(كامل)

يأليت زوجك قد غدا مُتَقَلِّداً سيفاً ورماً^(٢)

لأن معنى المتقلد : حامل ؛ فلما خلط بينهما ، جرى عليهما لفظ واحد . وعلى هذا أنشدوا بيت الحطيئة :

سَقَوْا جَارَكَ الْعِيَانَ لَمَّا جَفَوْتَهُ وَقَلَّصَ عَنْ بَرْدِ الشَّرَابِ مَشَاغِرُهُ
سَنَاماً وَمَحْضاً أَنْبَتَا اللَّحْمَ فَاكْتَسَتْ عِظَامُ أَمْرِي مَا كَانَ يَشْبَعُ طَائِرُهُ^(٣)

(١) 'ضَمَّنَ الشَّرْبَ مَعْنَى التَّنَاقُلِ ، فَحُمِلَ التَّمْرُ وَالْأَقْطُ عَلَى (شَرَابِ)
بهذا المعنى لا على لفظ شراب . وهذا ما يسميه ابن جنيء الحَمْلُ عَلَى مَعْنَى الْأَوَّلِ
لا لفظه ؛ انظر الخصائص ٢/٤٣١-٤٣٢ . وانظر أيضاً الإنصاف لابن
الأنباري ، ص ٦١٠-٦١٤ .

(٢) قائله عبدالله بن الزُّبَيْرِ ، كما في الكامل للبهرد ١/٣٣٤ . والبيت في
المختص لابن سيده (١٣٦/٤) . انظر الهامش التالي .

(٣) العيان : العطشان ، فَعَلَهُ عام يعيم ويعام . قَلَّصَ : تَقَلَّصَ أي
انكش . المشافر : جمع مَشْفَرٍ ، وهو للبعير كالشفة للإنسان ، وقد يستعمل
للشفة كما في البيت . طائرهُ : بطنه .

يقول : لَمَّا أَنْبَتَ جَارَكَ الْعِطْشَانَ (يعني نفسه) وتقلصت شفتاه من شرب
الماء القرح في الشتاء (وكانوا يكرهون ذلك) ، سَقَوْهُ لَبناً مُحْضاً وَأَطْعَمُوهُ
شَعْباً مِنَ السَّنَامِ ، فنبت له من هذا اللحم اكتست به عظامه ، وكان من قبل لا
يشبع له بطن . =

وليس هذا بشيء . إنما الرواية : قَرَوْا . والدليل على ذلك أنه بدأ بالسنام ، فلا يقع إلى جانب (سقوا) . وقال قوم : بلى ، كان السنام يُذاب في المحض فيُشرب . فإن كان كذلك فلا حُجَّة في البيت .



و (ما) تكون لغير الآدميين نحو : ما تركبُ أركبُ ، وما تصنعُ أصنعُ . فإن قلت (ما يأتني آتِه) - تريد : الناس - لم يصلح .

فإن قيل : فقد قال الله عزَّ وجلَّ : « والسماء وما بناها » ^(١) ، ومعناه : ومن بناها ؛ وكذلك : « إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم » ^(٢) - قيل :

= وأورد ابن سيده البيتين في المخصص ١٣٦/٤ ثم قال : « فذهب بعضهم إلى أنه على حدِّ قوله :

يا ليت بَعْلُكَ قد غدا متقلداً سيفاً ورحاً

وأبو الحسن لا يُطرِّده . وذهب بعضهم إلى أنهم كانوا يذوّبون السنام في المحض ثم يشربونه .

فعلى التفسير الأول يكون (سقوا) قد مُضْمِن معنى (تاولوا) ، فحمل السنام عليه أيضاً بهذا المعنى . وعلى التفسير الثاني يكون المقصود « سناماً مُذاباً » ، فصَحَّ عطف (اللبن) المحض عليه وحملها معاً على لفظ (سقوا) .

وفي رواية : قَرَوْا ، كما في المخصص ١٨١/١٢ ، وعليها لا شاهد فيه . وسيشير المبرد إلى هذه الرواية فيما يلي (السطر الأول من هذه الصفحة) .

(١) الشمس ٥ . (٢) المؤمنون ٦ والماعارج ٣٠ .

قد قيل ذلك ، والوجه الذي عليه النحويون غيرُه ؛ إنما هو : والسماء
وبنائها ، وإلا على أزواجهم أو ملك أيمانهم . فهي مصادر وإن دلت على
غيرها ممن يملك ، كقولك : هذا ملكُ يمينك ، وهذا الثوبُ نسجُ
اليمن ، وهذا الدرهم ضربُ الأمير . ولو كانوا على ما قالوا لكان على وضع
النعت في موضع المنعوت ؛ لأن (ما) إنما تكون لذوات غير الآدميين ،
ولصفات الآدميين . تقول : مَنْ عندك ؟ فيقول : زيد . فتقول : ما زيد ؟
فيقول : (جوادٌ) أو (بخيلٌ) أو نحو ذلك ؛ فإنما هو لسؤال عن نعت
الآدميين . والسؤال عن كل ما يعقل بـ (مَنْ) ، كما قال عز وجل :
« أَمِنتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ » ^(١) . فـ (مَنْ) لله عز
وجل ، كما قال : « أَمْ مَنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ » ^(٢) . وهذا في
القرآن أكثر . وقال تبارك اسمه : « وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ
عِبَادَتِهِ » ^(٣) ، يعني الملائكة . وكذلك في الجن في قوله : « فَمَنْ يُؤْمِنُ
بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بُخْسًا وَلَا رَهَقًا » ^(٤) . فهذا قولي لك : إنها لما يُخاطَبُ
ويعقل .

ومن هذه الحروف ^(٥) متى . ولا تقنع إلا للزمان نحو : متى تأتيني

(١) الملك ١٦ . (٢) النمل ٦٢ .

(٣) الأنبياء ١٩ . (٤) الجن ١٣ .

(٥) الحروف هنا بمعنى الكلمات .

آتِكَ؟ ومتى خرج زيد؟ في الاستفهام، فجواب هذا (يومَ الجمعة) وما أشبهه.

وكذلك (أين) لا تكون إلا للمكان. وذلك كله مخطور معروف في الجزاء والاستفهام، وحيث وقع حرف من هذه الحروف.

فأما (إن) فإنها ليست باسم ولا فعل؛ إنما هي حرف، تقع على كل ما وصلته به زماناً كان أو مكاناً أو آدمياً أو غير ذلك. تقول: إن يأتني زيد آتاه، وإن يقم في مكان كذا وكذا أقم فيه، وأن تأتني يوم الجمعة آتِكَ فيه.

وكذلك الألف في الاستفهام تدخل على كل ضرب منه، وتتخطى ذلك إلى التقرير والتسوية. فالتقرير قولك: أما جئتني فأكرمتك، وقوله عز وجل: «أليس في جهنم مثوى للمتكبرين»^(١). والتسوية: ليت شعري أقام زيد أم قعد، وقد علمت أزيد في الدار أم عمرو.



فأما قولنا في (إذ) و (حيث) إن الجزاء لا يكون فيها إلا بـ (ما)، وما ذكرنا من أنا سنفسره، فهذا موضع تفسيره.

أما (إذ) فتنبىء عن زمان ماض. وأسماء الأزمان تضاف إلى الأفعال؛

(١) الزمر ٦٠.

فإذا أضيفت إليها كانت معها كالشيء الواحد، ومتى جزمتهما فُصِلت منها . ألا ترى أنك تقول : جئتكَ يومَ خرج زيد، وهذا يومُ يخرج زيد، وهذا يومُ ينفعُ الصادقين صدُقهم^(١) . فلما وصلتَها بـ (ما) جعلتهما شيئاً واحداً ، فانفصلت من الإضافة فعَمِلت .

و(حيثُ) اسم من أسماء المكان مُبْتَهَم يفسَّره ما يُضاف إليه . فـ(حيث) في المكان كـ(حين) في الزمان ؛ فلما ضارعتها أُضيفت إلى الجملة ، وهي الابتداء والخبر أو الفعل والفاعل . فلما وصلتَها بـ (ما) امتنعت من الإضافة ، فصارت كـ(إذا) إذا وصلتَها بـ (ما) .

فأما سائر الحروف التي ذكرنا سواهما فانت في زيادة (ما) وتركها غير . تقول : إن تَأْتِنِي آتِيكَ ، وإِذَا تَأْتِنِي آتِيكَ ، وَأَيْنَ تَكُنْ أَكُنْ ، وَأَيْنَا تَكُنْ أَكُنْ ، وَأَيُّا تَكْرُمُ يَكْرُمُكَ ، وَأَيُّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى^(٢) .

فـ(ما) تدخل على ضربين : أحدهما أن تكون زائدة للتوكيد ، فلا يتغير الكلام بها عن عمل ولا معنى ؛ فالتوكيد ما ذكرته في هذه الحروف سوى حيثما وإذ ما . واللازم : ما وقع فيهما . ونظيرهما قولك : إنما زيد أخوك ؛ منعت (ما) (إن) عملَها . وكذلك : جئتكَ بعدما عبدُ الله قائمٌ ، فهذا خلاف قولك : بعدَ عبدِ الله . وكذلك : (كامل)

(١) المائدة ١١٩ .

(٢) الإسراء ١١٠ .

أَعْلَاقَةٌ أُمُّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثُّغَامِ الْمُخْلِسِ^(١)

(١) البيت للرمّار الفقعسيّ يخاطب نفسه. وقد استشهد به سيدي (٢٨٣/١) على أن (بعدها) نظير (إنما) ، قال: «جَعَلَ [الشاعر] (بعدها) بمنزلة حرف واحد وابتدأ ما بعدها». فعلى هذا تكون (ما) قد كَفَّت (بعدَ) عن الإضافة، وهو قول المبرد في النص الذي نحن بصددده .

وقد استشهد الرضي في شرح الكافية بهذا البيت على أن (ما) فيه مصدرية على قول بعضهم خلافاً لسيبويه (الخرّانة ، ط بولاق ، ٩٣/٤ ؛ وما بعدها) ؛ ومن هؤلاء الشنتمري كما يتبيّن من شرحه فيما يلي. وقد استشهد ابن هشام في المغني (ط القاهرة ص ٣١١ = ط دمشق ص ٣٤٤-٣٤٥) بالبيت على أن (ما) كَفَّت الظرف (بعدَ) عن عمل الجر ، ثم قال : «وقيل : ما مصدرية ، وهو الظاهر ؛ لأن فيه إبقاء (بعدَ) على أصلها من الإضافة ، لأنها لو لم تكن مضافة لتَوُنّت .

واستشهد سيبويه بالبيت في موضع سابق من كتابه (٦٠/١) على عمل المصدر على الفعل ؛ فقد عمل المصدر (علاقة) عمل فعله ، فنصب (أُمّ) على المفعولية ، فكانه قال : أَتَعَلَّقُ أُمُّ الْوَلِيدِ ؟ يقال : عَلِقَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ يَعْلَقُهَا عِلْقًا من باب فَرِحَ وَعَلَقَ إذا أَحَبَّ . يقول الشنتمري : «الشاهد في نصب الأُمّ بقوله (علاقة) ، لأنها بدل من لفظ (تَعَلَّقُ) ، فَعَمِلَتْ عملَه . وصف كِبَرَه وأن الشيب قد شَمِلَه ، فلا يليق به الصبا واللّهو. وأفنان الرأس : خَصَل شعره ، وأصل الفَتَن : الفصن . والثُّغَام شجر إذا يَبَسَ أبيضٌ ؛ ويقال : هو نبت له تَوَرُّ أبيض ، فشَبَّه بيباضَ الشيب في سواد الشعر بيباض النَوَر في خضرة النبت . والمُخْلِس : ما اختلط فيه البياض بالسواد ، يقال : أَخْلَسَ الشعرُ والنبت إذا كان فيه لَوْنان . والعَلَاقة والمَلَق : أن يَعْلَقَ الحب بالقلب ، ومنه [المثل] : «نظرة من ذي عَلَقٍ» ، أي من ذي هوى قد عَلِقَ قلبه . =

وكذلك (رُبَّ) ، تقول : رُبَّ رجلٍ ، ولا تقول : رُبَّ يقومُ زيد .
فإذا لحقتَ (ما) هيأتها للأفعال ، فقلت : ربما يقوم زيد ، و ربما يؤدُّ
الذين كفروا لو كانوا مسلمين ،^(١) .

وكذلك (قَلَّ) ، تقول : قَلَّ رجلٌ يقول ذلك . فإن أَدْخَلْتَ (ما)
امتنعت من الأسماء وصارت للأفعال ، فقلت : قلما يقومُ زيد^(٢) . ومثل
هذا كثير .



= وأولَّى (بعدما) الجملة في قوله (بعدما أفنان رأسك) ، و (بعداً) لا تليها
الجل ؛ وجاز ذلك لأن (ما) وُصِلَتْ بِهَا لَتَهِيئاً للجملة بعدها كما فُعِلَ بِقَلَمَا
وربما . و (ما) مع الجملة في موضع جر بإضافتها إليها ، والمعنى : بعد شبه رأسك
بالثغام الخلس . وصغرت الوليد ليدل على سن المرأة ، لأن صغير وليدها لا يكون
إلا في عصر شبابها .

فقد رأيت أن الشنتمري يعتبر (ما) مصدرية ، وأنها مع الجملة بعدها في تأويل
مصدر مجرور بإضافة (بعداً) إليه . وسيؤيه والمبرد ، كما سبق ، يعتبران (ما)
في (بعدما) كافة .

والمثل الذي ذكره الشنتمري وببيت الشاهد في إصلاح المنطق ، لابن
السكيت ، ص ٥٥ .

(١) الحجز ٢ . وقد تقدّم الاستشهاد بهذه الآية في النص .

(٢) انظر ص ٧٧-٧٨ من كتابنا هذا .

فأما (إذا) فتحتاج إلى الابتداء^(١) والجواب . تقول: إذا جاءني زيد
أكرمه ، وإذا يجيء زيد أعطيته .

وإنما منع (إذا) من أن يُجَازَى بها لأنها مَوْقَّتة ، وحروف الجزاء
مبهمة . ألا ترى أنك إذا قلت : إن تأتيني آتِك ، فانت لا تدري أيقع منه
إتيان أم لا . وكذلك : من أتاني أتيته ، إنما معناه : إن يأتني واحد من
الناس آتِه .

فإذا قلت (إذا أتيتني) وَجَبَ أن يكون الإتيان معلوماً . ألا ترى
إلى قول الله عزّ وجلّ : « إذا السماء انفطرت »^(٢) و « إذا الشمس
كُوِّرَتْ »^(٣) و « إذا السماء انشَقَّت »^(٤) أن هذا واقع لا محالة . ولا يجوز
أن يكون في موضع هذا (إن) ، لأن الله عزّ وجلّ يعلم ، و (إن) إنما
مخرجها الظنّ والتوقع فيما يُخْبِر به المُخْبِر . وليس هذا مثل قوله : « إن
ينتهوا يُغْفَرْ لهم ما قد سَلَفَ »^(٥) ، لأن هذا راجع إليهم .

وتقول : آتيك إذا احمرَّ البُسْر . ولو قلت : آتيك إن احمرَّ البسر ،

(١) الابتداء : أن يُبتدأ بها الكلام .

(٢) الانفطار ١ .

(٣) التكوير ١ .

(٤) الانشقاق ١ .

(٥) الأنفال ٣٨ .

كان محالاً ؛ لأنه واقع لا محالة ^(١)

فإن اضطر الشاعر جاز أن يُجازي بها لمضارعها حروف الجزاء ؛
لأنها داخلة على الفعل وجوابه ، ولا بُدَّ للفعل الذي يُدْخِل عليه من جواب .
فمما جاء ضرورة قوله :
(بسيط)

تَرْفَعُ لِي خِنْدِفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي نَاراً إِذَا مَا خَبَتَ نِيرَانُهُمْ تَقْدِ ^(٢)

وقال الآخر :

إِذَا قَصُرَتْ أَسْيَافُنَا كَانَ وَضْلُهَا خُطَانَا إِلَى أَعْدَائِنَا فَنضَارِبِ ^(٣)

(١) هذا من أمثلة سيويه (٤٣٣/١ ، ص ١٩ - ٢٠) .

(٢) أورده سيويه (٤٣٤/١) بلفظ (إذا خمدت) مكان (إذا ما خبت) ، ونسبه إلى الفرزدق . وقد استشهد به على المجازاة بإذا في الشعر اضطراراً ؛ قال : « شتموها به (إن) حيث رأوها لما يُستقبل ، وأنه لا بُدَّ لها من جواب » .

(تقد) جواب إذا ، وهو مجزوم بالسكون ، ولكن كُسِرت الدال لإطلاق القافية ووُضِلت بحرف المدِّ للترنم ؛ راجع ص ١٩٤ وما بعدها في كتابنا هذا .
وخبت أو - على رواية سيويه - خمدت : فعل الشرط في محل جزم .
وخندف أم مدركة وطابخة وقمعة أولاد الياس بن مضر ، وإنما افتخر بها الفرزدق لأنه قيمي ، ونسب قيم يفتني إليها (الخزانة ، ط بولاق ، ١٦٣/٣ - ١٦٤) .
« يقول : ترفع لي قبيلتي من الشرف ما هو في الشهرة كالنار المتوقدة إذا قعدت بغيري قبيلته » (الشنتمري) .

(٣) ورد في الكتاب ١٣٤/١ منسوباً إلى قيس بن الخطيم . يقول الشنتمري : =

الجيد ما قال كعب بن زهير :

وَإِذَا مَا تَشَاءُ تَبَعْتُ مِنْهَا مَغْرِبَ الشَّمْسِ نَاشِطاً مَذْعُوراً^(١)
وهذه (إذا) التي تحتاج الى الجواب .



ولإذا موضع آخر وهي التي يقال لها حرف المفاجأة . وذلك قولك :

= «الشاهد فيه جزم (فَضَارِب) عطفاً على موضع (كان)؛ لأنها في موضع جزم على جواب إذا ، لأنه قدّرهما عاملة عمل (إن) ضرورة . يقول : إذا قصرت أسيفنا في اللقاء عن الوصول إلى الأقران ، وصلناها بخطانا 'مُقَدِّمِينَ عَلَيْهِمْ حَقِّ تَنَاهِهِمْ» .

والبيت من قصيدة بائنة مجرورة لقيس بن الخطيم . ووقع أيضاً في شعر رويته مرفوع . انظر تفصيل ذلك في الخزانة (ط ب لاق ٣/١٦٤-١٦٩) .

(١) هكذا أيضاً رواية سيبويه ٤٣٤/١ . وفي «شرح ديوان كعب بن زهير للسكري» (دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٥٠) ، ص ١٦١ :

وَإِذَا مَا أَشَاءُ أَبَعْتُ مِنْهَا مَطْلِعَ الشَّمْسِ نَاشِطاً مَذْعُوراً

وفي شرح السكري : أبعت : أثير : ناشطاً : ثوراً يقطع من بلد إلى بلد ؛ وقال بعضهم : إنما سمى الثور ناشطاً لنشاطه . فيقول : لم يكسرها 'سرى الليل . والمذعور : الفزع . فكانه قال : أبعت ببغتي إياها ثوراً ، يريد : في سرعتها ومضائها .

وعلى رواية «مغرب الشمس» فالمقصود أنها تظلّ نشيطة بعد سير النهار كله . والشاهد رفع المضارع بعد (إذا) على ما يجب فيها .

خرجت فإذا زيدٌ ، وَيَيْنَا أُسِيرُ فَإِذَا الْأَسَدُ^(١١) . فهذه لا تكون ابتداء .
وتكون جواباً للجزاء كالفاء ؛ قال الله عز وجل : « وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيْئَةٌ
بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ »^(١٢) ، لأن معناها : قَنَطُوا ، كما أن قولك
(إِنْ تَأْتِيَنَّكَ فَلَكَ دَرَهْمٌ) إنما معناها : أُعْطِيكَ دَرَهْمًا .

(١) إذا الفجائية تختص بالجلل الاسمية ، ومعناها الحال لا الاستقبال . وقول
المبرد إن (إذا) حرف المفاجأة يُقصد به أنها كلمة تدل على المفاجأة .
وقد تحدث المبرد عن إذا الفجائية في موضعين آخرين من كتابه : ١٧٨/٣ و
٢٧٤ . فقال في الموضع الأول إن إذا الفجائية نُسبت مسد الخبر ، والاسم بعدها
مبتدأ . ويتصل بهذا قول ابن هشام في المغني (ط القاهرة ص ٨٧-٨٨ = ط
دمشق ص ٩٢-٩٣) إن إذا الفجائية ظرف مكان عند المبرد ، وإنه إذا قيل
(خرجت فإذا الأسد) صح كونها عند المبرد خبراً أي (فبالخضرة الأسد) .
ويلاحظ ابن هشام أنه لم يقع الخبر مع إذا الفجائية في التنزيل إلا مصرحاً به ،
نحو « فَأَلْعَاظُهُمَا فَإِذَا هِيَ حَبْطَةٌ تسمى » (طه ٢٠) وإن كانت إلا صبيحة واحدة
فإذا هم خامدون » (يس ٢٩) .

وانظر حديثنا عن إذا الفجائية في ص ١١٣ ، الهامش الأول ، من كتابنا هذا .

(٢) الروم ٣٦ .

(١٢) هذا باب أمّا وإمّا^(١)

أمّا المفتوحة فإنّ فيها معنى المجازاة . وذلك قولك : أمّا زيدٌ فله درهم ، وأمّا زيداً فاعطه درهماً ؛ فالتقدير : مهما يكن من شيء فأعطي زيداً درهماً ، فلزمت الفاء الجواب لما فيه من معنى الجزاء . وهو كلام معناه التقديم والتأخير . ألا ترى أنك تقول : أمّا زيداً فاضربْ ، فإنّ قدّمتَ الفعل لم يَجْزُ ؛ لأنّ (أمّا) في معنى (مهما يكن من شيء) ، فهذا لا يتصل به فعل ، وإنما حدّ الفعل أن يكون بعد الفاء ، ولكنك تقدّم الاسم ليسدّ مسدّ المحذوف الذي هذا معناه ويعمل فيه ما بعده .

وجمله هذا الباب أن الكلام بعد (أمّا) على حالته قبل أن تدخل ، إلا أنه لا بُدّ من الفاء ، لأنها جواب الجزاء . ألا تراه قال عزّ وجلّ : « وأما ثمودُ فهديناهم »^(٢) كقولك : ثمودُ هديناهم . ومن رأى أن يقول (زيداً ضربته) نصّبَ بهذا فقال : أمّا زيداً فاضربه . وقال : « فأما اليتيم فلا

(١) ٢٧/٣ - ٢٩ .

(٢) فصلت ١٧ .

تَقَرَّرَ^(١) . فعلى هذا فقيس هذا الباب .



وأما (إما) المكسورة فإنها تكون في موضع (أو) . وذلك قولك :
ضربتُ إما زيداً وإما عمراً ؛ لأن المعنى : ضربتُ زيداً أو عمراً . وقال الله
عزَّ وجلَّ : «إما العذابُ وإما الساعةُ»^(٢) ، وقال : «إنا هديناه السبيلَ
إما شاكراً وإما كفوراً»^(٣) .

فإذا ذكرت (إما) فلا بد من تكريرها . وإذا ذكرت المفتوحة فانت
مخير : إن شئت وقفت عليها إذا تمَّ خبرها ؛ تقول : أما زيدٌ فقام . وأما قوله :
«أما من استغنى . فانت له تصدَّى . وما عليك ألا يزيك» . وأما من
جاءك يسعى . وهو يخشى . فانت عنه تلهى»^(٤) ، فإن الكلام مُستغنٍ من
قبل التكرير . ولو قلت (ضربتُ إما زيداً) وسكت لم يَجُزْ ، لأن المعنى :
هذا أو هذا ؛ ألا ترى أن ما بعد (إما) لا يكون كلاماً مستغنياً .

وزعم الخليل أن الفصل بين (إما) و (أو) أنك إذا قلت (ضربتُ زيداً

(١) الضمى ٩ .

(٢) مريم ٧٥ .

(٣) الإنسان ٣ .

(٤) عبس ٥-١٠ .

أو عمراً) فقد مضى صدر كلامك وأنت متيقن عند السامع ، ثم حدث
الشك بـ (أو) ؛ فإذا قلت (ضربت إما زيدا ...) فقد بنيت كلامك على
الشك ^(١) .

وزعم أن (إما) هذه إنما هي (إن) ضُمَّت إليها (ما) لهذا المعنى، ولا
يجوز حذف (ما) منها إلا أن يُضطرَّ إلى ذلك شاعر ؛ فإن اضطرَّ جاز
الحذف ، لأن ضرورة الشعر تردَّ الأشياء إلى أصولها . قال :

(وافر)

لقد كَذَبْتُكَ نَفْسُكَ فَاكْذِبْنِهَا فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالَ صَبْرٍ ^(٢)

(١) يقول ابن هشام في المغني (ط القاهرة ص ٦١ = ط دمشق ص ٦٣) بعد
أن أورد معاني (إما) هذه : « وهذه المعاني لأو ... إلا أن (إما) يُبني الكلام
معه من أول الأمر على ما جيء بها لأجله من شك وغيره ، ولذلك وجب تكرارها
في غير ندور ؛ و(أو) يُفتتح الكلام معه على الجزم ، ثم يطرأ الشك أو غيره ،
ولهذا لم تتكرر ، .

(٢) كذبتك نفسك : مننتك الأمامي الكاذبة . فاكذبها : فلا تصدقها
فيما تنسبك به بعد ذلك . إجمال الصبر : التدرُّع بالصبر الجميل .

وقد استشهد سيبويه بهذا البيت في ثلاثة مواضع (١/١٣٤-١٣٥ ؛ ١/١٧١ ؛
٢/٦٧) على حذف (ما) من (إما) التي بمعنى (أو) في الشعر ضرورة ، وهو محل
الاستشهاد عند المبرد أيضاً كما رأيت . =

فهذا لا يكون إلا على (إِمَّا) .



= وأول المواضع الثلاثة التي استشهد فيها سيبويه بالبيت ، وهو الموضع الأساسي ، يدخل في « باب ما يُضمَر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف » (ص ١٣٠ وما بعدها) . ومن شواهد سيبويه في هذا الباب (ص ١٣١) قول الشاعر :

قد قيلَ ذلك إن حقاً وإن كذباً فما اعتذارك من شيء إذا قيلاً

والشاهد فيه نصب (حقاً) و (كذباً) بفعل مضمَر يقتضيه حرف الشرط إن ، لأنّ (إن) كما يقول سيبويه (ص ١٣٣ ، س ٦) من الحروف التي يبنى عليها الفعل ؛ والتقدير : إن كان المقول حقاً وإن كان كذباً . وقد أغني ما قيل (إن) عن جوابها ، والتقدير : إن كان المقول حقاً فقد قيل ، وإن كان كذباً فقد قيل .

واستشهد سيبويه بعد ذلك (١٣٤/١ - ١٣٥) بالبيت الذي استشهد به المبرد :

لقد كذبتك نفسك فاكذبنيها فإن جزعاً وإت إجمال صبر

والشاهد في قوله : « فإن جزعاً وإت إجمال صبر » ، والمعنى (إما جزعاً وإما إجمال صبر) ، فحذف (ما) من (إما) ضرورة . والتقدير : فإما جزعت جزعاً ، وإما أجملت الصبر إجمالاً ؛ فكل من (جزعاً) و (إجمالاً) منصوب على المصدرية بفعل مضمَر .

وبعد أن أورد سيبويه هذا البيت نبّه على أنّ (إن) الواردة مرتين في الشطر =

فأما في المجازاة إذا قلت : إن تأتي آتِكَ ، وإن تقمُ أقم - فإنك إن

= الثاني ليست شرطية مثل (إن) في البيت السابق (قد قيل ذلك إن حقاً وإن كذباً) ، وإغماهي (إما) بمعنى (أو) 'حذفت منها (ما) ضرورة. يقول سيبويه (ص ١٣٥) : « فهذا على (إما) وليس على إن الجزاء ، وليس كقولك (إن حقاً وإن كذباً) . فهذا على (إما) محمول ؛ ألا ترى أنك قد دخل الفاء ؟ ولو كان على إن الجزاء - وقد استقبلت [أي : استأنفت] الكلام - لاحتجت إلى الجواب . فليس قوله (فإن جزعاً) كقوله (إن حقاً وإن كذباً) ، ولكنه على قوله تعالى : « فإما منّاً بعدُ وإما فداءً » [محمد ٤] . ولو قلت (فإن جزعٌ وإن إجمالٌ صبر) كان جوازاً ، كأنك قلت (فإما أمري جزعٌ وإما إجمالٌ صبر) ، لأنك لو صححتّها فقلت (إما) جاز ذلك فيها . ولا يجوز طرح (ما) من (إما) إلا في الشعر . »

وفي هامش ص ١٣٥ كلام مختصر من شرح السيرافي يقول فيه إنه لو جعلنا (إن) ههنا للجزاء لاحتجنا إلى الجواب ؛ لأن جواب (إن) يكون فيما بعدها ، وقد يكون ما قبلها 'مغنياً عن الجواب إذا لم يدخل عليها شيء من حروف العطف كقولك (أكرمك إن جئتني) ، فإن أدخلت عليها فاء أو ('ثم') بطل أن يكون ما قبلها 'مغنياً ، فذلك بطل أن يكون البيت على المجازاة .

ويقول البغدادي في الخزانة (ط بولاق ، ٤/٤٤٤-٤٤٥) : إن البيت من قصيدة لدُرَيْد بن الصَّمَّة يرثي فيها معاوية أخا الخنساء بعد أن قتلته بنو 'مرّة ؛ وإن في الشطر الأول تحريفاً وصوابه : « فقد كذبتك نفسك فاكذبيها » ، لأنه يخاطب امرأته . وعلى هذا يكون التقدير في الشطر الثاني : فإما تجزعين جزعاً وإما تجملين الصبر إجمالاً .

شئت زدت (ما) كما تزيدها في سائر حروف الجزاء نحو : أينما تكن أكن ،
ومتى ما تأتيني آتلك ، لأنها : إن تأتيني آتلك ، ومتى تقم أقم . فتقول
على هذا إن شئت : إما تأتيني آتلك ، وإما تقم أقم معك . وقد مضى
تفسير هذا في باب الجزاء .

(١٣) هذا باب المقصور والممدود^(١)

فأما المقصور فكل واو أو ياء وقعت بعد فتحة^(٢). وذلك نحو مَفْرَئٍ ،
لأنه مَفْعَلٌ ؛ فلما كانت الواو بعد فتحة ، وكانت في موضع حركة ،
انقلبت ألفاً ، كما تقول (غزا) و (رَمَى) فتقلب الواو والياء ألفاً ؛ ولا
تنقلب واحدة منهما في هذا الموضع إلا والفتح قبلها إذا كانت في موضع
حركة . فإن كانت ساكنة الأصل وقبلها فتحة لم تنقلب ؛ وذلك نحو
(قَوْل) و (يَبِيع) ، ولا تنقلب ألفاً لأجل سكونها .

(١) ٧٩/٣ - ٨٨ .

(٢) سُمِّيَ المقصور مقصوراً ، لأن ألفه قَصِرَتْ (أي حُبِسَتْ) عن
الهزة ؛ وبهذا افرق عن الممدود الذي ينتهي بهزمة بعد ألف زائدة .

والمقصور عند سيبويه اسم آخر هو المنقوص . يقول (١٦١/٢) ، س ١٠
(١١ -) : « فالمنقوص كل حرف [أي : كلمة] من بنات الياء والواو وقعت
ياؤه أو واؤه بعد حرف مفتوح . وإنما نقصانه أن يُبَدِّلَ الألف مكات الواو
والياء ، فلا يدخلها نصب ولا رفع ولا جر ، » .

والمنقوص في كتب النحو المتأخرة هو الاسم العربي الذي آخره ياء لازمة
قبلها كسرة نحو القاضي والداعي .

فإذا أردت أن تعرف المقصور من الممدود ، فانظر إلى نظير الحرف من غير المعتل . فإن كان آخره متحركاً قبله فتحة ، علمت أن نظيره مقصور . فمن ذلك : مُعْطَىٌ وَمُعْزَىٌ ، لأنه مُفْعَلٌ ، فهو بِمَنْزِلَةِ مُنْخَرَجٍ وَمُكْرَمٍ . وكذلك مُسْتَعْطَىٌ وَمُسْتَعْزَىٌ ، لأنه بِمَنْزِلَةِ مُسْتَخْرَجٍ . فعلى هذا فقيس جميع ما ورد عليك .



ومن المقصور أن ترى الفعل على (فَعِيلَ يَفْعَلُ) ، والفاعل على (فَعِيلٍ) ؛ وذلك قولك : فَرَّقَ يَفْرُقُ فَرَقًا ، وَحَذَرَ يَحْذَرُ حَذَرًا ، وَبَطَرَ يَبْطُرُ بَطَرًا ، وهو بَطِرٌ ، وَحَذِرٌ . ونظير هذا من المعتل : هَوِيَ يَهْوَى هَوًى ، لأن المصدر يقع على (فَعَلٍ) ؛ ألا ترى أنك تقول : الفَرَقُ ، والحَذَرُ ، والبَطَرُ . وهو بِمَنْزِلَةِ هَوِيٍّ يَهْوَى ، وَهُوَ هَوٍ ، وَطَوِيٍّ يَطْوِي ، وَهُوَ طَوٍ .



وما كان مصدرًا لفَعِيلَ يَفْعَلُ الذي الاسم منه أَفْعَلُ أو فَعْلَانُ ، فهو كذلك .

أما ما كان الاسم منه أَفْعَلُ فهو أَعْمَى ، لأنك تقول : عَمِيَ الرجلُ فهو أَعْمَى . والعَشَى ، لأنك تقول : عَشِيَ الرجلُ وهو أَعشى . وكذلك

القنا من قنا الأنف ، لأن الرجل أفتى^(١) .

وأما فعلان فنحو الصدى والطوى ، لأنك تقول : صدى الرجل فهو صديان ، وطوى فهو طيان . فنظير ذلك : عطش فهو عطشان ، والمصدر هو العطش ؛ وظمى فهو ظمان ، والمصدر الظما ؛ وعله^(٢) فهو علهان ، والمصدر العله .

ونظير الأول عور فهو أعور ، والمصدر العور . وكذلك الحول ، والشت^(٣) ، والصَّلَع ونحو ذلك .



ومن المقصور كل اسم جمعه أفعال^(٤) مما أوله مفتوح أو مضموم أو مكسور . وذلك نحو قولك : أقفاء^(٥) ، وأرجاء^(٥) يافتى . لأن الجمع

-
- (١) قنا الأنف : ارتفاع أعلاه واحديداب وسطه وسبوغ طرفه ، هو أفتى وهي قنواء (القاموس) . وألف القنا مبدلة من واو بدليل (قنواء) .
(٢) عله : من معانيه : تحشير ودحيش ، وجاء فزعا (القاموس) .
(٣) الشتر : انقلاب الجفن من أعلى وأسفل ، وانشقاقه ، أو استرخاء أسفله ؛ شترت العين والرجل كفرح وعشبي (القاموس) .
(٤) أقفاء : جمع قفا ؛ وألفه مبدلة من واو ، لأنه من قفوته أي تبيعته .
(٥) أرجاء جمع رجا . والرجا : الناحية أو ناحية البئر ؛ وهما رجوان ؛ فألفه مبدلة من واو .

إذا كان على أفعالٍ ، وجب أن يكون واحده من المفتوح على فَعَلَ ، نحو
جَمَلَ وأُجْمِلَ ، وَقَتَبَ ^(١) وأُقْتَابَ ، وَصَمَّ وأُصْنِمَ .

فإن كان مكسوراً فنحو قولك في معنى : أُمْعَاءُ ، لأنه بمنزلة ضَلَعَ
وأُضْلِعَ . وقد وجب أن يكون واحد الأمعاء معنى مقصور .

فأما تَدَى فهو فَعَلَ ، وجمعه الصحيح أُنْدَاءُ فاعلم . وعلى ذلك قال
الشاعر :

إذا سَقَطَ الأنداءُ صَيَنْتُ وأُشْعِرْتُ
حَبِيراً ولم تُدْرَجْ عليها المَعَاوِزُ ^(٢)

(١) الْقَتَبَ : إكَاف (بَرْدَاة) البعير .

(٢) البيت ٤٠ من قصيدة الشماخ بنِ ضَرَارِ المشهورة في وصف القوس ،
وهي في ص ١٧٣ وما يليها من ديوان كما نشرته دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٨
(ذخائر العرب ٤٢) بتحقيق صلاح الدين الهادي ؛ وبيت الشاهد في ص ١٩٣ .

أُشْعِرْتُ : أَلْيَيْسْتُ ، من الشعار وهو الثوب الذي يسلي الجسد ؛ وفي
رواية : أَكْثَرِمْتُ . ثوب حبير : جديد فاعم ، أي جُمِلَ الفطاء الذي يليها من
ثوب جديد فاعم لفاستها عند صاحبها ، ثم يُجْعَلُ فوق الحبير شيء آخر . تُصَانُ
بذلك لئلا تَبْلُثَ أُنْدَاءُ الصباح فتُفْسِدُ أَوَارِهَا . لم تُدْرَجْ : في رواية : « لم
تُطْلَفْ » ، وهو بمعناه . المَعَاوِزُ : الثياب البالية الخَلَقَ التي تُبْتَدَلُ لأنها
لباس المَعْوِزِينَ ، واحدها مَعْوَزٌ .

فأما قول مُرَّة بن مَحْكَان^(١) :
 (بسيط)
 فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أُنْدِيَّةٍ مَا يُبْصِرُ الْكَلْبُ مِنْ ظُلُمَائِهَا الطُّنْبَا^(٢)
 فقد قيل في تفسيره قولان :

قال بعضهم : هو جمع على غير واحد ، مجازة بحجاز الاسم الموضوع على غير الجمع نحو ملامح ومذاكير وليالي ؛ لأن ليلة فعلة ولا تجمع على ليالي ، ولمحة وذكر لا يُجْمَعَانِ عَلَى مَفَاعِلٍ وَمَفَاعِيلٍ^(٣) .

وقال بعضهم : إنما أراد جمع نديّ ، أي نديّ القوم الذي يُقيمون فيه فيُضيفون ويفخرون^(٤) ، كما قال الشاعر :

(١) مرة بن محكان السعديّ ، وهو من شعراء الحماسة . وكان يقال له أبو الأضياف لجوده وكرمه (الشعر والشعراء لابن قتيبة ، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر ، الطبعة الثانية ، دار المعارف بمصر ١٩٦٦ ، ٢/٦٨٦) .

(٢) في شرح ديوان الحماسة للرزوقي (بتحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون ، الطبعة الأولى) ١٥٦٣/٤ - ١٥٦٤ : « وجعل الليلة من ليالي جمادى لأنها من شهور البرد » وقوله : « لا يبصر الكلب من ظلماتها الطنبا » فيه مبالغة في وصف الظلمة وتراكمها . والطنب : حبس البيت . والكلب قويّ البصر ، فإذا بلغ أمره إلى ما وصفه ، فذلك لشكامل الظلام وامتداده .

(٣) انظر الهامش الأول في ص ١٦٣ من كتابنا هذا .

(٤) أورد ابن جني وجهين آخرين في تفسير (أنديّة) في هذا البيت . قال في الخصائص ٥٢/٣ - ٥٣ : « وبدلك على أن فتحة العين قد أجروها في بعض =

(بسيط)

يومان يومٌ مقاماتٍ وأنديةٍ . ويومٌ سَيْرٌ إلى الأعداءِ تأويبٍ^(١)

= الأحوال مجرى حرف اللين قول مرة بن محكان : (البيت) . فتكسیرم ندى على أندية يشهد بأنهم أجزوا ندى - وهو فَعَلَ - مجرى فَعَال ، فصار لذلك ندى وأندية كفَعَداء وأغدية . وقال في الخصائص (٢٣٧/٣) : « وأجاز أبو الحسن [الأخفش الأوسط] في قوله : « في ليلة من جمادى ذات أندية » أن يكون كسّر ندى على نداء كجبل وجبال ، ثم كسر نداء على أندية كعداء وأردية . »

وقال سيويه (١٦٣/٢ ، ص ١٧) إن جمع ندى على أندية شاذ .

وانظر المخصص لابن سيده ١٠٩/١٥ .

(١) قائله سلامة بن جندل السديّ من قصيدة له في شرح الفضليات لابن الأنباري ، ص ٢٢٤ وما بعدها . والبيت في ص ٢٢٦ ، وهو رابع أبيات القصيدة ، وقبله :

أودى الشبابُ حميداً ذر التماجيبِ . أودى وذلك سَأوُ غيرُ مطلوبِ
ولّى حثيثاً وهذا الشئبُ يطْلُبُهُ . لو كان يُدْرِ كُهُ رَكْنُ اليماقيبِ
أودى الشبابُ الذي نجدُ عواقبه . فيه نَلْدُ ولا لذاتِ للشئبِ

أودى : ذهب واضمحل . التماجيب : العَجَب ، يقال إنه جمع لا واحد له . السَأو : الغاية والأمد . حثيثاً : سريعاً . اليماقيب جمع يَمْقُوب وهو ذَكَر العَجَل ، وخصّ يَمْقُوب لسرعته . عواقبه : أواخره . لذاتُ الشيء وبالشئ : وجدته لذيذاً ، والمضارع أَلْدُ . وجواب (لو) في الشطر =

فإنما تستدل على المقصور بنظائره .



ومن المقصور ما كان جمعاً لفُعْلة أو فِعْلة نحو رُقْية ورُقَى ، ولِحْية
ولِحَى ، ورَشوة ورُشِي ، ومُدْية ومُدَى وقد قالوا مِدْية ومِدَى ؛ لأن
نظيره من غير المعتل كِسْرة وكَسِر ، وقِطْعة وقِطَعَ ، وظُلْمة وظُلِمَ .
فإنما تستدل على المقصور بهذا وما أشبهه .



ومن المقصور كل ما كان مؤنثاً لفُعْلان نحو غضبان وعطشان وسكران ،
لأن مؤنثه سَكْرَى وِعْظَى وعَطْشَى .

ومنه ما كان جمعاً لفُعْلى ، لأنه يقع على مثال فَعَلَ ، وذلك قولك : الدنيا

= الثاني من البيت الثاني محذوف أي : كَطَلَبْتُهُ ، ولكنه لا يُدْرِك .

والبيت الثالث من شواهد النحو ، يُستشهد به على أن جمع المؤنث السالم
يُبْنَى على الكسر أو الفتح إذا كان اسم لا النافية للجنس . انظر الخزانة (ط
بولاقي ٨٥/٢ وما بعدها = ط السلفية ٢٠/٤ وما بعدها) .

وقوله في البيت الرابع (يومان) تفسير (عواقبه) في البيت الذي قبله .
المقامات جمع مَقامة ، والمَقامة : المَجْلِس . ويروى (مُقامات) بالضم ،
يريد به الإقامة . و (تأويب) صفة (سير) ، والتأويب : السرعة في السير
والإمعان فيه ، يقال : أَوَّبَ الرجلُ في سفره تأويباً إذا أَمْعَنَ .

والدُّنَا ، والقُصْبَا والقُصَى ^(١) .

ومنه ما كان مؤنثاً في (أَفْعَل) الذي معه (من كذا) ^(٢) ، لأنَّه يكون على مثال فُعَلَى . وذلك قولك : هذا الأَكْبَرُ ، وهذه الكُبْرَى ، والأصغر والصغرى ، والأوَّل والأوْلَى ؛ لأنك تقول : هذا أصغر منك ، وهذا أكبر منك ، وهذا أوَّل منك .



ومن المقصور ما لا يُقال له : قَصِرَ لكذا ، كما لا يقال : إنما سُمِّيتَ (قَدَم) لكذا و (قَذال) ^(٣) لكذا . ولكنك تستدلّ على قَصْرِهِ بما هو على خلافه بنحو ما ذكرناه .



فأما الممدود فإنه ياء أو واو تقع بعد ألف زائدة ، أو تقع ألفان للتانيث فتبدل الثانية هَمْزَةً ؛ لأنَّه إذا التقت ألفان فلا بدّ من حذف أو تحريك لثلاث يلتقي ساكنان ، فالحذف لو وقع ههنا لعاد الممدود مقصوراً ، فحُرِّك لما ذكرت لك .

(١) القُصْبَا : الناية البعيدة ؛ وطَرَفَ الوادي (القاموس) .

(٢) أي أفعل التفضيل .

(٣) القَذال : جماع مؤخَّر الرأس .

فأما ما كان غير مؤنث فهزته أصلية أو منقلبة من ياء أو واو بعد ألف زائدة . فمن ذلك ما بَنَيْتَهُ عَلَى فَعَالٍ نَحْوُ شَرَّابٍ وَقِتَالٍ وَحَسَّانٍ وَكَرَّامٍ ، لأن موضع اللام بعد ألف زائدة . فإن كان من ذوات الواو والياء ، أو ما هزته أصلية ، نحو : سَقَّاهُ وَغَزَّاهُ يَافَتَى - لَأنَّه من سَقَّيْتُ وَغَزَّوْتُ - وَقَوْلِكَ قُرَّاءٌ^(١) يَافَتَى - لَأنَّه من قَرَّأْتُ - فهذا كهذا .



ومما يُعلم منه أنه ممدود ما كان من هذا الباب مصدراً لأَفْعَلْتُ ، لأنها تأتي على وزن الإفعال ، نحو : أخطأتُ إخطاءً ، وأقرأته إقراءً . هذا ما هزته أصلية . ومن ذوات الياء والواو : أعطيته إعطاءً وأغزيته إغزاءً . وكذلك كل ما كان مصدراً لاسْتَفْعَلْتُ نحو : اسْتَقْصَيْتُ اسْتِيقْصَاءً ، واستدنييت استدناءً ؛ لأنه بمنزلة الاستخراج والاستضراب .

وكذلك كل ما كان مصدراً لقَوْلِكَ أَنْفَعَلَ وَأَفْتَعَلَ ، لأنه يأتي بمنزلة الانطِلاق والاقْتِدَار ؛ لأن ما قبل اللام ألف زائدة ، نحو : اختفى اختفاءً ، وانقضى انقضاءً . وكلُّ ما لم يُسمَّه فِقْسُهُ على نظيره من الصحيح .



(١) القُرَّاء (بضم القاف) من أمثلة كتب الصرف ، ومعناها : الناسك المتعبَّد . وهزته أصلية لأنه من قَرَّأَ . والقُرَّاء (بفتح القاف) هو الحسن القراءة .

وكل جمع من هذا الباب على أفعلة فواحد ممدود نحو : رداء وأردية ،
وكساء وأكسية ، وإناء وآنية ، ووعاء وأوعية ؛ لأن نظيره حمار
وأحيرة ، وقبال وأقبلة ^(١) .

ومن الممدود ما كان جمعاً لفعلة من ذوات الواو والياء ، وذلك نحو
فَرَوَةٌ وفِرَاءٌ . ومن قال (جَرَوَةٌ) ^(٢) قال (جِرَاءٌ) ، فاعلم ؛ وكذلك
كَوَّةٌ ^(٣) وِكْوَاءٌ .

فأما قَرِيَّةٌ وقُرَيٌّ فليس من هذا الباب ؛ لأن قُرَيٌّ فَعَلَ ، وليس على
فَعلة وفِعال ، لأن فِعْلاً في فَعلة هو الباب نحو : صَحْفة وصَحاف ،
وقصعة وقصاع ، وجفنة وجفان .



ومن الممدود كل مصدر مضموم الأول في معنى الصوت . فمن
ذلك الدُّعاء والعُواء والرُّغاء ^(٤) . هذا ممدود ، لأن نظيره من غير المعتل

(١) قِبَال النمل : زِمَام بين الإصبع الوسطى والتي تليها (القاموس) .

(٢) الجِرْوَةُ بكسر الجيم : الصغير من كل شيء . ولم أجده بالفتح في المعاجم
التي بين يدي .

(٣) الكَوَّة (بفتح الكاف وضمها) : الخَرَق في الحائط . وجمع المفتوح
كِوَاء بالكسر والمدّ مثل ظبيّة وظباء ، وجمع المضموم كَوَى بالضم والقصر .

(٤) رغا البعير والضَّبْع والنعام رُغاء صَوَّتت فضجّت (القاموس) .

النُّبَاح والصُّرَاخ والشُّحَاج^(١) .

فَأَمَّا الْبُكَاءُ فَإِنَّهُ يُمَدُّ وَيُقَصَّرُ . فَمَنْ مَدَّ فَإِنَّمَا أَخْرَجَهُ مُخْرِجُ الصَّوْتِ ،
وَمَنْ قَصَرَهُ أَخْرَجَهُ مُخْرِجُ الْحَزَنِ .

وكذلك كل ما كان في معنى الحركة على هذا الوزن ، لأنه بمنزلة
النُّقَاز^(٢) والنُّفَاص^(٣) .

وقلما تجد المصدر مضموم الأول مقصوراً ، لأن فُعْلاً قلما يقع في المصادر^(٤) .



(١) 'شُحَاج البغل والغراب صوته كشحيجه . انظر الهامش الأول في ص
٢٥١ من كتابنا هذا .

(٢) النُّقَاز : داء للماشية شبيه بالطاعون تنقُزُ [أي : تثب] منه حق
تموت (القاموس) .

(٣) النُّفَاص (بالصاد المهملة) : داء في الشاء تَنْفِصُ بأبوالها أي تدفع حق
تموت (القاموس) . وفي المطبوع بالضاد المعجمة ، وهو ما سقط من الشيء إذا نُفِصَ ،
ولكنه ليس بمصدر . وقد ورد بالمهملة في المخصص (١٥/١٠٨ ، ص ١٧) .

ومن هذا القبيل أيضاً النُّفَاص ، وهو أن يَمُصَّ الفرس ، وذلك بأن يرفع
يديه ويطرحهما معاً ريمعج (أي يضرب الأرض) برجليه (القاموس) . ولم
يمثل المبرد للمدرد من هذا القبيل ، ولكن مثلاً له سيبويه إذ يقول (٢/١٦٣ ،
ص ١٢-١٣) : « ويكون الميلاج كذلك نحو النِّزَاء ، ونظيره من غير المعتل
النُّفَاص ، والنِّزَاء : الوثْب ، وفعله نزا .

(٤) يقول ابن سيده في المخصص (١٥/١٠٨ ، ص ١٧-١٨) : « وقلما يجيء
مصدر على فُعَل ، بل لا أعرف غير الهُدَى والشَّرَى والبُكَاء المقصور » .

واعلم أن من الممدود ما لا يقال له : مُدٌ لكذا ، كما لا تقول : وقع (حارٌ) لكذا ، إلا أنك تستدلّ بالنظائر .



واعلم أن كل ممدود تشنيه وكان منصرفاً فإن إقرار الهمزة فيه أجود ، نحو كساءان ورداءان . وقد يجوز أن تُبدل الواو من الهمزة فتقول : كساوان ورداوان ، وليس بالجيد .

فإن قلت (قُرَّاوان) فهو أقبح ؛ لأن الهمزة أصل ، وليست منقلبة من ياء أو واو . وهذا جائز .

فإن كان مُلَحَقاً كان أحسن ، على أن الهمزة أجود ^(١) . وذلك علِّبِاوان ^(٢) وحرِّباوان ^(٣) ؛ لأن الهمزة ملحقة ، وليست بأصل ، ولا

(١) أي أن إبدال الواو من الهمزة في الملحق أحسن من إبدال الواو من الهمزة فيما كانت همزته أصلية (كقُرَّاء) ؛ على أن إبقاء الهمزة في الملحق أحسن من قلبها واواً .

(٢) يقول الأصمعي في كتاب خَلَقَ الإنسان (في « الكنز اللغوي » ، بتحقيق هافتر ، بيروت ١٩٥٣) ، ص ٢٠٠ : « وفيه [أي في المنق] العِلِّبِاوان ، وهما المَصْبِيَّان الصفراوان اللتان في مَتْنِ المنق تأخذان من أصل القفا إلى الكاهل بينهما أخذود . ويقال للشيخ إذا أَسَنَ : قدانَسْنَجَ [تَقَبَّضَ] علِّبِاؤه . وجماعه العَلَّابِي ، وواحداهما مصروفٌ ذَكَرْتُ بوجوه النحو ، يقال : رأيت علباءً حسناً ، ومررت بعلباءٍ حسن ، وهذا علباءٌ حسنٌ . فإذا قلت (علِّبِاوان) صار يجري مجرى الإناث ، كما تقول : سمراوان و صفراوان . »

(٣) حرباوان : مشى حرباء ، وهو ذَكَرٌ أمٌ حُبَيْن .

منقلبة من شيء من الأصل ^(١) .

وكذلك النسب ^(٢) : من قال (كساءان) قال (كسائي) ، ومن قال (كساوان) قال (كساوي) .

فإن كانت الهمزة للتأنيث لم يكن إلا بالواو نحو حمراوان ، وحمراوي .



والمقصود إذا كان على ثلاثة أحرف رُدَّت الواو والياء في التثنية ، تقول : قَفَّوان . فإن كانت من ذوات الياء قلت : رَحَّيان ، فرُدَّت الياء ^(٣) .

(١) كل من عِلْبَاءٍ وحِرْبَاءٍ على وزن فِعْلَاءٍ ، وهذا الوزن ملحق بوزن فِعْلَالٍ كسِرْبَالٍ (وهو القميص أو الدرع أو كل ما لبس : عن القاموس) .

(٢) انظر القسم الأخير من النص الخامس عشر فيما يلي .

(٣) فَصَّلَ المبرد الحديث عن هذا في موضع سابق من كتابه ، وذلك حيث يقول : (٤٠/٣) : « وإِنَّمَا فعلتَ ذلكَ لأنَّ ألفَ التثنيةِ تَلَحَّقَ الألفُ اليَ كانت في موضع اللام ، وكذلك ياء التثنية ، وهما ساكنتان ، فلا يجوز أن يلتقيا ؛ فلا بُدَّ من حذف أو تحريك . فلو حذفت لذهبت اللام ، فحرفٌ كنتَ فرددت كل حيزٍ إلى أصله ؛ كما كنتَ فاعلاً ذلك إذا ثنيت الفاعل في الفعل ، وذلك قولك : غزا الرجل ، ودعا ، ثم تقول : غزوا ، ودَعُوا ، لأنك لو حذفت لالتقاء الساكنين لبقى الاثنان على لفظ الواحد . وتقول : رَمَى وقَضَى ، فإذا ثنيت قلت : رَمَيَا وقَضَيَا . فكذلك هذا المقصور في التثنية » .

فإن زاد على الثلاثة شيئاً - منصرفاً كان أو غير منصرف - لم تقل في ثنيتيه إلا بالياء نحو حُبْلَيَّان ، وَمَغْزَيَّان ، وَحُبَارَيَّان^(١) . وكذلك الجمع بالتاء نحو حُبَارَيَات ، وَحُبْلَيَّات .

فأما في النسب فما كان منه على ثلاثة انقلبت ألفه واواً من أيّ البابين كان ، نحو رَاحِيٍّ وَقَفَوِيٍّ^(٢) . فإن زاد فله حكم نذكره في باب النسبة إن شاء الله^(٣) .



ونذكر بعد هذا مجاز وقوع الممدود والمقصور ، ليعلم ما سبيل المدّ والقصر فيهما إن شاء الله .

أما المقصور فإنما هو على أحد أمرين : إما أن يكون اسماً ألفه غير زائدة نحو قفأ ، وعصاً ، وملهى ، ومرمى ، ومستمطى ، فهذا كله انقلبت ياءه أو واوه ألفاً لما ذكرت لك ؛ وإما أن تكون ألفه زائدة لإلحاق أو تأنيث .

(١) الحُبَارَى : طائر ، للذكر والأنثى والواحد والجمع . وألفه للتأنيث ، وَغَلِيطَ الجوهري إذ لو لم تكن له لانصرفت . ج' حُبَارَيَات ، (القاموس) . وانظر الهامش الأول في ص ٣٧٣ .

(٢) وإنما قلبت الألف المنقلبة من الياء [كما في رَاحِيٍّ] واواً [في النسب] ، لكرهينك اجتماع الياءات والكسرات ، فصار اللفظ في النسب إلى المقصور الذي على ثلاثة أحرف واحداً ، (المختضب ١٣٦/٣) .

(٣) انظر الأقسام الثلاثة الأولى من النص الخامس عشر فيما يلي .

فالإلحاق نحو حَبْنَطَى^(١) ، وَعَفْرَنَى^(٢) ، وَأَرْطَى^(٣) . والثانيث
نحو حُبَلَى ، وَبُشْرَى ، وَقَرْقَرَى^(٤) . فهذه صيغ وقعت كما تقع الأسماء
التي لا يقال لها مقصورة ولا ممدودة .

فما كان مثل قَفَا وَعَصَا فنحو جَمَل . ومثل مَفْزَى وَمَلْهَى :
مُخْرَجٌ وَمَدْخَلٌ .

وما كان نحو حَبْنَطَى فلامه أصل ، لأن ألف حَبْنَطَى مُلْحِقَةٌ به ،

(١) الحَبْنَطَى : الكبير البطن . والنون والألف زائدتان ، لأنك تقول :
حَبِيطَ بطنه ، أي انتفخ ؛ فوزنه فَعْلَنَى . فهذا ثلاثي ألحق بسَفَرَجَلٍ من
الحمامي . انظر المنصف لابن جني ٤٩/١ . وانظر الهامش التالي .

(٢) عَفْرَنَى على وزن فَعْلَنَى أيضاً . يقول الرضي في شرح الشافية ٣٤٣/٢ :
« عفرني : هو الأسد القوي المعفر لفريسته ، والعفر التراب . ولولا الاشتقاق
لم نحكم إلا بزيادة الألف ؛ لأن النون ليست من الغوالب في موضعها . وهو ملحق
بسفرجل . ويقال للناقة : عَفْرَنَاءُ . (ناقة عَفْرَنَاءُ : شديدة . والجمع
عَفْرَنِيَّات)

(٣) الأَرطَى : نبت يُدْبَغُ به الأديم ، وهو القَرَطُ (المنصف لابن جني ٧/٣) .
وَأَرْطَى على وزن فَعْلَى ، والألف في آخره للإلحاق بيجْعَفَر . ويدل على
أن الألف زائدة أنهم يقولون : أديم مَارُوط إذ دُبِغَ بالأرطى ، فقد ذهب
الألف في الاشتقاق (المنصف ٣٦/١) .

(٤) قَرْقَرَى على وزن فَعْلَنَى : موضع (الصحاح ، قرر) . وفي معجم
البلدان (ط فستفلد ٦٢/٤) : « قرقري (بتكرير القاف والراء ، وآخره
مقصور) : أرض باليلمة ... فيها قري وزروع ونخيل كثيرة . »

نحو جَحَنفَل^(١) وما أشبهه ؛ وكأَرْطَى الذي هو فَعْلَى ، فالفه ملحقة بجَعْفَرٍ وَسَلَهَب^(٢) . فألفات هذا الضرب أصلية ، وتلك ملحقة بها .



وأما الممدود فلا يكون إلا وقبل آخره ألف زائدة، ويقع بعدها ألف مبدلة من ياء أو واو للتانيث أو للإلحاق .

فأما سَقَاءٌ وَغَزَاءٌ فبمنزلة ضَرَّابٍ وَقَتَّالٍ .

وأما الملحقة فنحو حِرْبَاءٍ وَعِلْبَاءٍ . وَفَعْلَاءٍ - فاعلم - تُلحق بِسِرْدَاحٍ^(٣) وَشِمْلَالٍ^(٤) . وَفَعْلَاءٌ تُلحق نحو قُوبَاءٍ - فاعلم - فيمن أسكن الواو ؛ وهو بمنزلة فُسْطَاطٍ^(٥) .

وأما ما كان للتانيث فنحو حَجْرَاءٍ ، وَصَفْرَاءٍ ، وَخُنْفَسَاءٍ . إنما هي

(١) الْجَحَنفَل : الغليظ الجحفلة ، وهي بمنزلة الشفة للخيل والبغال والحمير . وَجَعَنفَل على وزن فَعَنفَل .

(٢) انظر ص ١٥٥ مع الهامش الثاني في كتابنا هذا .

(٣) السِّرْدَاح : الناقة الطويلة أو الكريمة أو العظيمة أو السمينة أو القوية الشديدة التامة (القاموس) .

(٤) الشِّمْلَال : الشمال (ضد اليمين) . وناقاة شمالال : مريعة .

(٥) 'قُوبَاءٌ' ساكن الواو مصروفٌ ، وهو ملحق بفُسْطَاطٍ على وزن 'فَعْلَالٍ' . أما 'قُوبَاءٌ' - بتحريك الواو بالفتحة - فهو بألف التانيث الممدودة ، ولهذا كان ممنوعاً من الصرف ، ووزنه فَعْلَاءٌ ، ومثله من بنات الباء : الحَيَّلَاءُ ؛ وقد صَحِّحت الواو والياء فيها (النصف لابن جني ٧/٢) . =

زائدة بعد زائدة ^(١) .

فهذا تاويل المقصور والممدود .

= والقوباء (بسكون الواو أو فتحها) : في المنصف ٦٠/٣ - ٦١ : « هو بثر يظهر في الجسد . قال الراجز :

يا عجباً لهذه الفليقة
هل تذكّر هيبن القوباء الرّيقه » اهـ

الفليقة : الدامية . الريقة : القطعة من الريق . يتمجب الراجز من هذا الداء الخبيث كيف يزيله الريق ، وذلك أن العرب كانت تزعم أنه يُداوى بالريق .

(١) أي ألف زائدة بعد ألف زائدة .

(١٤) هذا باب الإضافة وهو باب النسب ^(١)

اعلم أنك إذا نَسَبْتَ رجلاً إلى حيٍّ أو بلد أو غير ذلك، ألحقتَ الاسمَ الذي نسبته إليه ياءً شديدة، ولم تخففها لئلا يلتبس بياء الإضافة التي هي اسم المتكلم. وذلك قولك: هذا رجل قَيْسِيٌّ، وَبَكْرِيٌّ؛ وكذلك كل ما نسبته إليه.

واعلم أن الاسم إذا كانت فيه ياء قبل آخره، وكانت الياء ساكنة، فحذفها جائز؛ لأنها حرف ميت، وآخر الاسم ينكسر لياء الإضافة، فتجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة، فحذفوا الياء الساكنة لذلك. وسيبويه وأصحابه يقولون: إثباتها هو الوجه ^(٢). وذلك قولك في النسب إلى سُلَيْمٍ:

(١) ١٣٢/٣ - ١٣٤. وهذا أول الأبواب التي عقدها المبرد للنسب، وهي تمتد حتى ص ١٦٥. والنص التالي باب آخر من هذه الأبواب، اخترناه لصلته بالنص السابق (باب المقصور والممدود).

(٢) أي القياس. انظر سيبويه ٦٩/٢، ص ٨-٩.

سَلَمِيّ، وإلى ثَقِيف: ثَقَفِيّ، وإلى قَرَش: قُرَشِيّ. وإثباتها كقولك في
نَمِير: نَمِيرِيّ، وقَشِير: قَشِيرِيّ، وعَقِيل: عَقِيلِيّ، وتَمِيم:
تَمِيمِيّ.

فإن كانت هاء التانيث في الاسم فالوجه حذف الياء، لما يدخل الهاء من
الحذف والتغير. وذلك قولك في رَبِيعَة: رَ بَعِيّ، وفي حَنِيفَة: حَنَفِيّ،
وفي جَذِيمَة: جَذَمِيّ، وفي ضَبِيعَة: ضَبَعِيّ. فاما قولهم في الحَرَبِيَّة ^(١):
حُرَيْبِيّ، وفي السَّلِيلَة: سَلِيلِيّ ^(٢)، فهذا بمنزلة الذي يُبْلَغ به الأصل:
نحو: لَحِجَتُ عَيْنَهُ ^(٣)، و«أَسْتَحُوذَ عَلَيْهِم»

(١) 'حَرَبِيَّة' كما يقول القاموس (خرب)، موضع بالبصرة يُسَمَّى
البُصْبُرة الصغرى.

(٢) يقول الرضي في شرح الشافية ٢/٢٨: «السليقة: الطبيعة. والسليقي:
الرجل يكون من أهل السليقة؛ وهو الذي يتكلم بأصل طبيعته ولفته، ويقرأ
القرآن كذلك بلا تتبع للقرءاء فيما نقلوه من القراءات. قال:

(طويل)

ولست بنحويّ بلثوك لسانه ولكن سليقي أقول فاعرب^١ ١٥

(٣) التصقت، ومنه قولهم: هو ابن عمّي لَحْجاً، أي لاصق النسب (المنصف

لابن جني ٣/٣٤).

وقد فُكّ الإدغام في (لحمت) على غير قياس. يقول المازني في المنصف

(١/٢٠٠): «وكما قالوا (لحمت عينه)، وقد كان ينبغي أن تكون

(لَحْت) مثل رَدَتْ وَمَسَّتْ. فَرُبَّ حرف [أي: كلمة] يحيم على

الأصل، ويكون مجرى بابه على غير ذلك». وانظر الخصائص ١/١٦٠-١٦٢.

الشیطان' ، ' ' ؛ والوجه ما ذكرت لك .

فإن كانت الیاء متحركة لم تحذف . وذلك قولك في حَیْر : حَیْرِيّ ،
وفي عِثَر : عِثَرِيّ .

(١) المجادلة ١٩ . انظر هامش ص ٢٩ من كتابنا هذا .

(١٥) هذا باب النسب فيما كان على أربعة أحرف
ورابعه ألف مقصورة ، وفيما كان على خمسة
أحرف وخامسه ألف مقصورة ، وفيما كان ممدوداً^(١)

أما ما كانت ألفه أصلاً ، أو ملحقة بالأصل ، منصرفة في النكرة ، فإن
الوجه فيه والحدّ إثبات الألف ، وقلبها واواً للتحرك الذين يلزمها^(٢) .
وذلك قولك في النسب إلى مَلْهَى : مَلْهَوِيّ ، وإلى مِعْزَى : مِعْزَوِيّ ،
وإلى أَرْطَى : أَرْطَوِيّ^(٣)

(١) ١٤٧/٣ - ١٤٩ . والمعنون في أصل المقتضب ينتهي عند (ورابعه ألف مقصورة) ، وقد أكملناه على ما ترى ليشمل جميع المسائل التي عرض لها المبرد في هذا الباب .

(٢) « للتحرك الذي يلزمها » : يعني وجوب الكسر قبل ياء النسبة .

(٣) الألف في (ملهى) أصلية . وهي مبدلة من واو ، بدليل لفظ المصدر وهو كَلْهَوٌ .

والألف في (أَرْطَى) زائدة للإلحاق يجمعفر كما سبق قوله (الهامش الثالث في ص ٣٦٤ من كتابنا هذا) . =

فإن كانت الألف للتأنيث ففيها ثلاثة أقاويل :

أجودها ، وأحقها بالاختيار ، وأكثرها ، وأصحها ، وأشكلها لمنهاج القياس حذف الألف . فتقول في النسب إلى حُبْلَى : حُبْلَى ، وإلى دُنْيَا : دُنْيَى . وكذلك بُشْرَى ، وَسَكْرَى ، وَدِفْلَى "" ، وما أشبه ذلك .

ويجوز أن تلحق واواً زائدة ، لأنك إذا فعلت ذلك فإنما تُخرجه إلى علامة التأنيث اللازمة له . وذلك قولك : دُنْيَاوِيّ وَدِفْلَاوِيّ ، حتى يصير بمنزلة حَمْرَاوِيّ وَصَحْرَاوِيّ . فهذا مذهب وليس على الحد ، ولكنك وكنته لتحقق منهاج التأنيث .

= وَمِعْزَى عَلَى وزن فَعْلَى ، والألف فيه زائدة للإلحاق بهِجْرَاع (وهجرع معانٍ مختلفة تجدها في الهامش الأول في ص ١٥٦) . وما يدل على زيادة الألف في معزى أنهم يقولون في معناه : مَعْزَر وَمَعَز وَمَعِيز ، فتذهب الألف في الاشتقاق (المنصف لابن جني ٣٦/١) . وألف معزى ليست للتأنيث ، فهو مذكر مصروف ؛ قال الشاعر (وهو من شواهد سيبويه ١٢/٢) : (هَزَج)

وَمِعْزَى هَدِيْبًا يَعْلُو قِرَانِ الْأَرْضِ سُودَانَا

وفي هذا البيت يقول الشنتمري : « الشاهد فيه تنوين (معزى) لأنه مذكر ، وألفه للإلحاق بهِجْرَع ونحوه ؛ ولذلك وصفه بقوله (هَدِيْبًا) وهو الكثير الهدب يعني الشعر . والقران جمع قرْن ، وهو المُشْرِف من الأرض . وقال (سودانا) فجمع ، لأن المعزى اسمٌ واحدٍ يُؤدِّي عن جمع " فحِيل على المعنى ، .

(١) الدفلى : نبت مرّ سامّ دائم الخضرة (oleander) .

والقول الثالث : أن تقلب الألف واواً ؛ لأن الألف رابعة ، فقد صارت في الوزن بمنزلة ما الألف من أصله . تقول : 'جَبَلَوِيّ' ، وِدِفَلَوِيّ .

فمن قال هذا ^(١) فشبّهه بمَلْهَى وَمَغْزَى ، أجاز في النسب إلى ما الألف فيه أصلية الحذف ، يشبّهه ^(٢) باللف التانيث كما شبّه الألف به ، تقول : مَلْهَى وَمَغْزَى في النسب إلى مَلْهَى وَمَغْزَى .

وهو أردأ الأقاويل ^(٣) ؛ لأن الفصل ههنا لازم ، إذ كان أحد الألفين أصلاً والآخر زائداً ^(٤) .



فإن كانت الألف خامسة مقصورة ، فليس فيها إلا الحذف منصرفة كانت أو غيرَ منصرفة . وذلك نحو 'مُرامى' ^(٥) ، و'جُبَارَى' ^(٦) ،

(١) (هذا) : أي القول الثالث .

(٢) (يشبّهه) : يعني ما الألف فيه أصلية .

(٣) يعني القول الثالث .

(٤) الفصل لازم بين ما ألفه أصلية مثل 'مَلْهَى' وما ألفه زائده للتانيث مثل ('جَبَلَوِيّ') .

(٥) 'مُرامى' : اسم المفعول من رَامَيْتُهُ عَلَى وَزْنِ فَاعِلَتُهُ ، فألفه المقصورة أصلية .

(٦) الجُبَارَى طائر ، وألفه للتانيث . راجع الهامش الأول في ص ٣٦٣ . وانظر الهامش التالي .

وُشْكَاعَى^(١)؛ تقول: مُرامِيّ، وُحْبَارِيّ. وذلك لأنها كانت تُحذف رابعة إذا كانت للتأنيث^(٢)، ويجوز مثل ذلك فيها إذا كانت أصلية^(٣)؛ فلما زاد العدد لم يكن إلا الحذف، وكلما ازداد كثرة كانت الحذف أخرى.



وكذلك إن كان على أربعة أحرف ثلاثة منها متحركة^(٤)، لم يكن إلا الحذف، ولم تكن الألف إلا للتأنيث. وذلك نحو جَمَزَى^(٥). لا يكون

(١) الشُّكَاعَى « من دَقَّ [أي: دقيق] النبات. ولدقته يقال للمهزول: كأنه عود الشُّكَاعَى » (القاموس). وهو واحد وجمع (أدب الكاتب لابن قتيبة، ليدن ١٩٠٠، ص ٦٤٢، س ٤).

وألف شُكَاعَى للتأنيث كَألف حُبَارِيّ، ولكن حكى أبو الحسن (الأخفش الأوسط) (شُكَاعَاة) بزيادة ثاء التأنيث بعد الألف؛ وهذا من النادر الغريب (المنصف لابن جني ٣٧/١).

وما كان على وزن فُعَالَى كشُكَاعَى وحُبَارِيّ فالف لا تكون إلا للتأنيث في مذهب البصريين والكوفيين جميعاً، فمن النادر أيضاً ما حكاه الفراء من قولهم لواحد الخُزَامَى: «خُزَامَاة» (الاقتضاب للبطليني، ص ٢٨٥). والخُزَامِي نبتٌ زهره أطيّب الأزهار نفحة (القاموس).

(٢) كما في حُبَلَسَى: حُبَلِيّ. وهو أصح الأقوال الثلاثة السابقة الذكر.

(٣) كما في مَلْهَى: مَلْهِيّ، قياساً على حُبَلَسَى: حُبَلِيّ.

(٤) جَمَزَ الإنسان والبعير وغيره يَحْمِزُ جَمَزَراً وَجَمَزَى إذا عدا دون

العدو السريع، وحمّار جَمَزَى: سريع (القاموس).

فيها مثل لغة من قال ('جبلوي') ، لأن الحركة أخرجته عن ذلك^(١) ؛ كما أخرجت (قَدَمًا) عن أن تنصرف اسمَ امرأةٍ كما تنصرف (هِنْد) و (دَعْد) ، لأنها زادت عليها حركة^(٢) .



فإن كان الاسم ممدوداً لم يُحذف منه شيء ، وانقلبت المدة واواً لأنها حرف حيّ فلا يحذف^(٣) ، ولأنها للتأنيث تنقلب ، ولا تكون كحرف الأصل . وذلك قولك في خَمراء : خَمراويّ ، وفي خُنُفُساء : خُنُفُساويّ .

فإن كان منصرفاً وحروفه أصل ، فالوجه إقرار الهمزة . وذلك قولك في النسب إلى قُرَاء : قُرّائيّ ، فالهمزة أصل ؛ وفي رِداء : رِدائيّ ، فالهمزة منقلبة ، وحالها كحال تلك .

(١) أي أن تحريك العين في (جَمَزَى) أخرجه عن أن يقاس على ('جبلسى') الساكن العين .

(٢) إن كان العلم المؤنث ثلاثياً ساكن الوسط ، ولم يكن أعجيباً أو منقولاً من مذكر إلى مؤنث ، وذلك مثل هِنْد ودَعْد ففيه وجهان : الصرف ، والمنع من الصرف ؛ والمنع أولى . فإن كان محرك الوسط مثل سَقَر (وهي جهنم) ، ومثل قَدَم إذا جعلته اسماً لامرأة ، 'منع من الصرف إطلاقاً ، ولم يُحْزَرْ فيه الصرف كما جاز في مثل هند ودعد .

(٣) لا يحذف الحرف الحيّ أي الذي يدخله الجر والنصب والرفع ، وإنما يحسرون على حذف الحروف الميتة التي لا يدخلها ذلك ؛ فللمتحرك قوة ليست في الساكن (سيديويه ٧٨/٢ (س ١٥) - ٧٩ س ٣) .

وكذلك الملحقة نحو عِلْبَاوٍ وَحِرْبَاوٍ^(١) . وقد يجوز القلب في هذا المنصرف نحو عِلْبَاوِيٍّ وَحِرْبَاوِيٍّ ؛ فهو^(٢) في هذا الحيز أصلح ، لأن الهمزة زائدة .

ويجوز^(٣) أيضاً في (رِداء) و (كِساء) ، وهو فيها أجود منه في (قُراء) ؛ لأن الهمزة في رداء وكساء منقلبة ، وهو فيه أبعدُ أن تقول : قرأوي^(٤) .

(١) الوجه إقرار الهمزة في النسب إلى الممدود إذا كان ملحقا .

(٢) (فهو) : أي قلب الهمزة واوآ .

(٣) (ويجوز) : يعني قلب الهمزة واوآ .

(٤) قلب الهمزة واوآ في النسب إلى مثل قُراء (حيث الهمزة أصلية) أبعد

منه في النسب إلى مثل كِساء (حيث الهمزة مبدلة من واو) .

(١٦) هنا باب ما جرى في بعض اللغات بحرى الفعل لوقوعه في معناه ، وهو حرف جاء لمعنى ، ويجري في غير تلك اللغة بحرى الحروف غير العوامل . وذلك الحرف (ما) النافية ^(١)

تقول : ما زيد قائماً ، وما هذا أخاك . كذلك يفعل أهل الحجاز .

وذلك أنهم رأوها في معنى (ليس) تقع مُبتدأة ، وتنفي ما يكون في الحال وما لم يقع . فلما خَلَصَتْ في معنى (ليس) ودلت على ما تدل عليه ، ولم يكن بين نفيهم ا فَضْلُ الْبَيِّنَةِ حتى صارت كل واحدة تُغني عن الأخرى ، أجروها نُجْراها .

فمن ذلك قول الله عز وجل : « ما هذا بشراً » ^(٢) ، و « ما هُنَّ أمهاتهم » ^(٣) .

وأما بنو تميم فيقولون : ما زيدٌ منطلقٌ . يَدْعُونَهَا حرفاً على حالها

(١) ١٨٨/٤ - ١٩٢ .

(٣) المجادلة ٢ .

(٢) يوسف ٣١ .

بمنزلة (إنما) إذا قلت : إنما زيدٌ منطلقٌ .

وأهل الحجاز إذا أدخلوا عليها ما يوجبها ^(١) ، أو قدّموا خبرها على اسمها ، ردّوها إلى أصلها فقالوا : ما زيدٌ إلا منطلقٌ ، وما منطلقٌ زيدٌ ؛ لأنها حرف لا يتصرف تصرف الأفعال ، فلم يَقَوْ على نقض النفي كما لم يَقَوْ على تقديم الخبر . وذلك لما خبرتك به في الأفعال والحروف ، وأن الشيء إنما يتصرف عمله كما يتصرف هو في نفسه ؛ فإذا لزم طريقة واحدة ، لزم ما يعمل فيه طريقة واحدة ^(٢) .



وتقول في قول أهل الحجاز : ما زيدٌ منطلقاً أبوه ، ولا خارجاً

(١) ما يوجبها : ما يزيل النفي عنها .

(٢) لغة تميم في إعمال (ما) النافية هي القياس عند سيبويه . يقول ٢٨/١ : « وأما بنو تميم فيُجرونها مجرى (أمّا) و (هل) ، وهو القياس ؛ لأنها ليست بفعل ، وليس (ما) كـ (ليس) ، ولا يكون فيها إضمار . وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس ، إذ كان معناها كمنها » .

ومع أن لغة تميم أقوى قياساً نجد لغة الحجاز أكثر استعمالاً . يقول ابن جني في الخصائص ١٢٤/١ - ١٢٥ : « وإن شذّ الشيء في الاستعمال وقوّي في القياس كان استعمال ما أكثر استعماله أو لَسى ، وإن لم يفته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله . من ذلك اللغة التميمية في (ما) هي أقوى قياساً ، وإن كانت الحجازية أَسْبَرَ استعمالاً . وإنّما كانت التميمية أقوى قياساً من حيث كانت =

أبوه ، وما زيد قائماً إليه عبدُ الله ؛ لأنك تُجْري عليه ما كان لشيء من سببه ، كما يُجْري عليه ما كان له خاصّةً . ألا ترى أنك تقول (مررت برجلٍ قائمٍ أبوه) كما تقول (مررت برجلٍ قائمٍ) ؟

وتقول إن شئت : ما زيد قائماً ، ولا خارجٌ أبوه . جعلت أباه بمنزلة الأجنبي ، فصار (خارجٌ) خبراً مقدّماً ، كأنك قلت : ما زيدٌ منطلقاً ، ولا أبوه خارج .

وتقول : ما زيد خارجاً غلامه ، ولا منطلقة جاريته . يكون في العطف على حاله .



= عندهم (هل) في دخولها على الكلام مباحية كلّ واحد من صدرى المجلتين : الفعل والمبتدأ ، كما أن (هل) كذلك . إلا أنك إذا استعملت أنت شيئاً من ذلك ، فالوجه أن تحمله على ما كثر استعماله وهو اللغة الحجازية ؛ ألا ترى أن القرآن بها نزل ؟ وأيضاً فتحى رابك في الحجازية ريب من تقديم خبر أو نقض النفي ، فزعت إذ ذاك إلى التسمية . فكأنك من الحجازية على حرّ د [أي : على مننع] ، وإن كثرت في النظم والنثر .

وقد ذهب الكوفيون إلى أن (ما) في لغة الحجاز لا تعمل في الخبر ، وإنما هو منصوب بحذف حرف الجرّ على اعتبار أن الأصل في (ما زيد قائماً) هو (ما زيد بقائمه) . وذهب البصريون إلى أن (ما) الحجازية تعمل في الخبر ، وهو منصوب بها . وهذه هي المسألة ١٩ من مسائل الخلاف التي أوردتها ابن الأنباري في « الإنصاف » . وانظر أيضاً كتسابه الآخر « أسرار العربية » ، ص ١٤٣-١٤٤ .

فأما قول بنى تميم فعلى أنهم أدخلوا (ما) على المبتدأ ، وقد عمل في خبره كما يعمل الفعل في فاعله . فكان قولهم (ما زيد عاقل) بمنزلة (ما قام زيد) ؛ لأنهم أدخلوها على كلام قد عمل بعضه في بعض ، فلم يغير ، لأنه لا يدخل عامل على عامل .

وأما أهل الحجاز فإنهم لمّا رأوها في معنى (ليس) في جميع مواقعها : تغني كل واحدة منها عن صاحبها ، أجزّوها مجراها في العمل ما دام الكلام على وجهه ، فقالوا (ما زيد منطلقاً) كما يقولون (ليس زيد منطلقاً) . فإن أدخلوا عليها ما يوجبها أو قدّموا خبرها رجعت إلى أنها حرف ، فقالوا (ما منطلقٌ زيدٌ) ؛ لأنها ترجع إلى أن الكلام ابتداء وخبر ، فصار بمنزلة قولك (قائمٌ زيدٌ) وأنت تريد (زيد قائم) . لا يكون التقديم إلا على ذلك ؛ لأن (ليس) فعل ، وهذه ليست بفعل . تقول : لست ، ولسنا ، وليسوا ، ولسن . ولا يكون شيء من هذا الإضمار في (ما) . ولكن لمّا أشبهت الفعل جرت مجراها ، ما كان " على مجراه وفي موضعه ؛ فلما فارقت ذلك ، لم يَجُزْ النقض فيها والتصرف ، لأنها في نفسها غير متصرفة ولا مُحْتَمِلَةٌ ضميراً .

ألا ترى أنك تقول : إن زيداً منطلقٌ . ولو قدّمت الخبر لم تقل : إن منطلقٌ زيداً ؛ لأنك لا تجعل الحروف غير المتصرفة كالأفعال المتصرفة .

(١) و ما كان ... : أي ما دام الكلام ...

ولو فعلت ذلك للزمك أن تصرفها في أنفسها ، وهذا محال .

فأما تقديم الخبر فقولك : ما منطلقُ زيدٌ ، وما مسيءٌ مَنْ أُعْتِبَ " .
فإنما قدمت على حدِّ قولك : ما زيدٌ منطلقٌ ؛ ولو أردت التقديم على
قولك (ما زيد منطلقاً) لم يَجُزْ ، كما لا يجوز : إن منطلقُ زيداً .

وهذا قول مُغْنٍ في جميع العربية : كل ما كان متصرفاً عمل في
المقدم والمؤخر ؛ وإن لم يكن متصرفاً لم يُفَارِقْ موضعه ، لأنه مُدْخَلٌ
على غيره .

وأما نقض الخبر فقولك : ما زيدٌ إلا منطلقٌ ؛ لأنك نَفَيْتَ عنه
كل شيء إلا الانطلاق . فلم تصلح (ما) أن تكون عاملة في نقض النفي ،
كما لم تعمل في تقديم الخبر " (٢) .

قال الله عزَّ وجلَّ : « وما أُمِرْنَا إِلَّا بِوَاحِدَةٍ كَلَمَحٍ » (٣) و « ما

(١) أي : ما مسيء من رجع إلى ما يُرَضَى العائب .

(٢) يقول ابن الأنباري في « أسرار العربية » (ص ١٤٥) : « فإن قيل : فَلِمَ
بَطَلَ عملها في لغة أهل الحجاز إذا فصلت بين اسمها وخبرها بإلا ؟ قيل : لأن
(ما) إنما عملت لأنها أشبهت (ليس) من جهة المعنى وهو النفي ، و (إلا) تبطل
معنى النفي فتزول المشابهة ؛ وإذا زالت المشابهة وجب ألا تعمل » .

(٣) القمر ٥٠ .

هذا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ^(١) . وقال حيث كانت في موضعها : « ما هذا بشرًا »^(٢) و « ما هُنَّ أمهاتهم »^(٣) .

فهذا أصلها الذي شرحنا . وسنقرء باباً للمسائل^(٤) ، إذ كانت لا تصحّ إلا بعد الفراغ من الأصول .

فأما قول الفرزدق :^(٥)

(بسيط)

فاصبحوا قد أعادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ

فالرفع الوجه . وقد نصبه بعض النحويين ، وذهب إلى أنه خبر مقدم ؛ وهذا خطأ فاحش ، وَغَلَطُ بَيْنٍ^(٦) . ولكنَّ نَصْبَهُ يجوز على أن

(١) المؤمنون ٢٤ و ٣٣ .

(٢) يوسف ٣١ . وقد تقدم الاستشهاد بها .

(٣) المجادلة ٢ . وقد تقدم الاستشهاد بها .

(٤) هو الباب التالي في المقتضب (١٩٣/٤ - ٢٠١) .

(٥) من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز الأموي (الخزائن ط بولاق ١٣١/٢ وما بعدها = ط السلفية ١٠١/٤ وما بعدها) .

و (إذ) التي ترد مرتين في الشطر الثاني تعليلية . انظر المفتي لابن هشام (ط القاهرة ص ٨٢ = ط دمشق ص ٨٧) .

(٦) يرى سيبويه أن نصب (مثل) على أنه خبر مقدم لـ (ما) في بيت =

تجعله نعتاً مقدماً ، وتُضْمِر الخبرَ ، فتنصبه على الحال ، مثل قولك :

= الفرزدق لا يكاد يُعرف . بقول ٢٩/١ : « وزعموا أن بعضهم قال وهو الفرزدق :
(البيت) . وهذا لا يكاد يُعرف ، كما أن (لاتَ حينَ مُناسِر) [برفع (حين)]
لا يكاد يعرف ، وربّ شيء هكذا . وهذا كقول بعضهم (هذه ملحفة
جديدة) في القلّة .

وقد شرح السيرافي هذا بقوله : « يعني أن نصب (مثلهم) في قول الفرزدق :
« وإذ ما مثلهم بشر ، على تقديم الخبر لا يكاد يُعرف ، كما أن (لاتَ حينَ
مناسِر) بالرفع قليل لا يكاد يُعرف ؛ وكما أن (ملحفة جديدة) قليل ، لأن
فَمَيْلًا الذي بمعنى مفعول حُكِّه ألا تلحقه هاء التانيث لقولهم : امرأة قتيل ،
وكف خضيب ، وملحفة جديد ، في معنى : مقتولة ، ونخضوبة ، ومجدودة .
فلحق الهاء لفعل في هذا المثال قليل خارج عن نظائره . » (ملحفة جديد :
جَدُّها الحائِك أي قطعها : المخصص ٧٧/٤) .

ويؤيد الشنمري الوجه الذي ذهب إليه سيبويه . يقول : « استشهد به على
تقديم خبر (ما) منصوباً . والفرزدق تميمي يرفعه مؤخراً ، فكيف إذا تقدم؟
وقد ردّ سيبويه حمله على هذا . وخرّج للنصب وجهان أضربت عنهما ،
لتبييني لهما في كتاب « النكت » . والذي حمله عليه سيبويه أصحّ عندي ، وإن
كان الفرزدق تميمياً ؛ لأنه أراد أن يخلص المعنى من الاشتراك ، فلا يبالي إفساد
اللفظ مع إصلاح المعنى وتحسينه . وذلك أنه لو قال : « وإذ ما مثلهم بشر ،
بالرفع ، لجاز أن يُتَوَمَّعَ أنه من باب (ما مثلُك أحدٌ) إذا نفيت عنه
الإنسانية والمروءة . فإذا قال : « ما مثلهم بشر ، بالنصب ، لم يفهم ذلك ،
وخلص المعنى للمدح دون توم الذم . فتأمله تجده صحيحاً . والشعر موضع
ضرورة يُجتمَل فيه وضع الشيء في غير موضعه دون إحراز فائدة ولا تحصيل =

فيها قائماً رجل^(١) . وذلك أن النعت لا يكون قبل المنعوت ، والحال مفعول فيها ، والمفعول يكون مقدماً ومؤخراً . وقد فسرنا الحال بالعامل إذا كان فعلاً وإذا كان على معنى الفعل ، بما يُستغنى عن إعادة القول فيه^(٢) .

= معنى وتحسينه ، فكيف مع وجود ذلك ؟ وسيبويه رحمه الله ممن عني بتصحيح المعاني وإن اختلفت الألفاظ ؛ فلذلك وجهه على هذا ، وإن كان غيره أقرب إلى القياس في الظاهر .

(١) هذا هو الرأي الذي أورده المبرد في كتاب الرد على سيبويه ، حيث قال : « وليس هنا موضع ضرورة . والفرزدق لغته الرفع في التأخير ، ومن نصب الخبر مؤخراً رفعه مقدماً ؛ ولكنه نصبه على قوله (فيها قائماً رجل) ، وهو قول أبي عثمان المازني ، والخبر مضمرة . »

وقد أورد ناصر المقتضب (١٩١/٤ ، الهامش) رد ابن ولاد على المبرد ، فانظره . ويقول ابن هشام في المغني (ط القاهرة ص ٣٦٣ = ط دمشق ص ٤٠٢) إن حذف عامل الحال إذا كان معنويةً متمنع ، « ولهذا ردوا على المبرد قوله في بيت الفرزدق : « وإذا ما مثلهم بشر ؛ إن (مثلهم) حال ناصبها خبر محذوف ، أي (وإذا ما في الوجود بشر بمثالا لهم) . »

وانظر « أسرار العربية » لابن الأنباري (ص ١٤٦ - ١٤٧) ، حيث نجد آراء أخرى في هذا الصدد . وانظر الحزانة (ط بولاق ١٣٠ / ٢ - ١٣١ = ط السلفية ٩٨/٤ - ١٠١) .

(٢) انظر باب الحال ١٦٦/٤ وما بعدها .

ترجمة ابن السراج

هو أبو بكر محمد بن السريّ المعروف بابن السراج^(١) . انتهت إليه
رياسة النحوب بعد أبي إسحاق الزجاج (المتوفى سنة ٥٣١١ هـ)^(٢) . وكانت
وفاة ابن السراج في سنة ٥٣١٦ هـ في خلافة المقتدر^(٣) .

(١) السراج : هذه النسبة إلى عمل السروج (وفيات الأعيان لابن
خلكان ٤٦٣/٣) .

(٢) الفهرست ٦٢ . وفيه حكاية لابن السراج كيف طلب إليه الزجاج في
مجلس من مجالسه الإجابة عن مسألة ، فأخطأ فيها ، فانتهره الزجاج ، فاعتذر
ابن السراج بقوله : « ... » وأنا فارك ما درستُ مذ قرأت هذا الكتاب
يعني كتاب سيبويه — لأنني تشاغلته عنه بالمنطق والموسيقى . والآن أنا أعار .
يقول صاحب الفهرست : « فعاد وصنف وانتهت إليه الرياسة بعد موت
الزجاج » .

وانظر حديث السيرافي الذي أورده في ص ٢٦٧ من كتابنا هذا .
(٣) « ولم تطل مدته ، ولكن اعتبط » (إنباه ١٤٩/٣) . « مات عبطة » :
شاباً صحيحاً . وأعطته الموت وأعتبطه » (القاموس) .

أخذ النحو عن أبي العباس المبرد ، كما تقدم في ترجمة المبرد (ص ٢٦٧ مع الهامش الثالث) . وأخذ عنه أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، وأبو سعيد السيرافي ^(١) ، وأبو علي الفارسي (أستاذ ابن جني) ، وأبو الحسن علي بن عيسى بن عبدالله المعروف بالرمثاني ^(٢) .



وأهم ما صنفه ابن السراج كتاب الأصول ، ومنه نسخة مخطوطة بالمتحف البريطاني (رقم ٩١٦ ملحق) . وقد أوردنا من قبل (الهامش الأول في ص ١٢٤) ما قاله ابن الأنباري والزيدي عن هذا الكتاب . وتقلنا أيضاً كلام ابن جني عنه في خطبة الخصائص ^(٣) (ص ١٢٦ من كتابنا) . ونورد هنا ما قاله عنه أبو عبدالله المرزباني ، كما جاء في « إنباه الرواة على أنباه النحاة » للقفطي (١٤٩/٢) : « قال أبو عبدالله المرزباني : صنف - يعني ابن السراج - كتاباً في النحو سماه « الأصول » ، انتزعه من أبواب كتاب

(١) انظر الهامش الرابع في ص ٢٦٧ .

(٢) شرح الرماني كتابي « الأصول » و « الموجز » لابن السراج (الفهرست ٦٤) .

(٣) ناقش ابن جني في الخصائص (١٧٣/١ - ١٧٤) كلام ابن السراج عن العلة

وعلة العلة في أول كتابه « الأصول » .

وأورد ابن جني في موضع آخر من الخصائص (١٦١/١) قول ابن السراج : قد تكون علة الشيء الواحد أشياء كثيرة ، فهي عديم بعضها لم تكن علة ؛ ويكون أيضاً عكس هذا ، وهو أن تكون علة واحدة لأشياء كثيرة والظاهر (كما يقول ثامر الخصائص في الهامش الخامس من تلك الصفحة) أن ابن السراج قال هذا في كتابه « الأصول » .

سيبويه ؛ وجعل أصنافه بالتقاسيم على لفظ المنطقيين ، فأعجب بهذا اللفظ
الفلسفيون . وإنما أدخل فيه لفظ التقاسيم ، فاما المعنى فهو كله من كتاب
سيبويه على ما قسمه ورتبه . إلا أنه عوّل فيه على مسائل الأخفش [الأوسط]
ومذاهب الكوفيين ، وخالف أصول البصريين في أبواب كثيرة لتركه
النظر في النحو وإقباله على الموسيقى . ومع هذا قيل في هذا الكتاب
(ياقوت ١٨/١٩٨) : « مازال النحو مجنوناً حتى عَقَلَهُ ابن السراج
بأصوله » (١) .

ومن مصنفات ابن السراج كتاب 'جَمَل' (٢) 'الأصول' ، وهو كتاب
الأصول الصغير كما يقول ياقوت (٢٠٠/١٨) . فله إذن كتابان في أصول
النحو : أحدهما كبير والآخر صغير .



(١) يقول ابن النديم في الفهرست (ص ٦٢) : « قال أبو الحسن علي بن
عيسى الرماني : جرى بحضرة ابن السراج ذكر كتابه في الأصول الذي صنفه ،
فقال قائل : هو أحسن من كتاب المقتضب [للبرد] ، فقال أبو بكر : « لا
تقل هكذا » . وأنشد :

ولكن بكت قبلي فهيج لي البُكا بُكاها فقلت : الفضل للمتقدم . اه
وهذا البيت الذي تمثل به ابن السراج هو لعمري بن الرقاع العاملي ، الشاعر
الأموي . وقبَلَهُ (ياقوت ١٨/٢٠١) :

ولو قَبِلَ مَبْكَاهَا بَكَيْتُ صَبَابَةً بِسُعْدَى شَفِيتُ النَّفْسَ قَبْلَ التَّنْدُمِ .
(٢) الجَمَل جمع 'جَمَلَة' ، وهي جماعة الشيء .

ولابن السراج أيضاً كتاب الاشتقاق . وقد ذكره ابن جني في
الخصائص ، قال (١٣٣/٢ - ١٣٥) : « وذلك أن الاشتقاق عندي على
غريبن : كبير وصغير . فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم ، كان تأخذ
أصلاً من الأصول فتقرأه [أي : فتتبعه] ، فتجمع بين معانيه ، وإن
اختلفت صيغته ومبانيه . وذلك كتركيب (س ل م) ، فإنك تأخذ منه
معنى السلامة في تصرفه ، نحو سَلِمَ وَيَسْلَمَ وَسَلِمَ وَسَلْمَانُ وَسَلْمَى والسلامة ،
والسليم : اللديغ ، أطلق عليه تفاؤلاً بالسلامة . وعلى ذلك بقية الباب إذا
تأولته ، وبقية الأصول غيره ، كتركيب (ض ر ب) و (ج ل س)
و (ز ب ل) على ما في أيدي الناس من ذلك . فهذا هو الاشتقاق الأصغر .
وقد قدم أبو بكر - رحمه الله - رسالته فيه بما أغنى عن إعادته ؛ لأن
أبا بكر لم يألُ فيه نصحاً وإحكاماً وصنعة وتأنيساً . وأما الاشتقاق
الأكبر فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثة ، فتعقد عليه وعلى تقاليبه
الستة معنى واحداً تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد
منها عليه ؛ وإن تباعد شيء من ذلك عنه ، ردُّ بلطف الصنعة والتأويل
إليه ، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد . وقد كنّا قدّمنا
ذكر طرّف من هذا الضرب من الاشتقاق في أول هذا الكتاب عند
ذكرنا أصل (الكلام) و (القول) وما يجيء من تقليب تراكيبها ، نحو
(ك ل م) (ك م ل) (م ك ل) (م ل ك) (ل ك م) (ل م ك) ، وكذلك

(ق و ل) (ق ل و) (و ق ل) (و ل ق) (ل ق و) (ل و ق). وهذا أعوصُ مذهباً ، وأحزَنُ^(١) مضطرباً . وذلك أنا عقدنا تقاليب (الكلام) الستة على القوة والشدة ، وتقاليب (القول) الستة على الإسراع والخفة .

فالاشتقاق الذي قصد إليه ابن السراج في كتابه هو الاشتقاق الصغير لا الكبير - على حسب تسمية ابن جني . والمعروف عن ابن السراج أنه كان مقتصدًا في الاشتقاق ، وعن الزجاج أنه كان يسرف فيه . انظر الخصائص ١/١٢ و ٦٦ - ٦٧ و ٢٤٨ .

وورد ذكر كتاب الاشتقاق أيضاً في خطبة كتاب المعرب للجواليقي . قال (ط دار الكتب المصرية ١٣٦١ هـ ، بتحقيق أحمد محمد شاكر ، ص ٢-٤) : « هذا كتاب نذكر فيه ما تكلمت به العرب من الكلام الأعجمي ، ونطوق به القرآن المجيد ليُعرف الدخيل من الصريح . ففي معرفة ذلك فائدة جليلة ، وهي أن يحترس المشتقُّ فلا يجعل شيئاً من لغة العرب لشيء من لغة العجم . فقد قال أبو بكر ابن السراج في رسالته في الاشتقاق ، في (باب ما يجب على الناظر في الاشتقاق أن يتوقاه ويحترس منه) : « ممّا ينبغي أن يحذر منه كل الحذر أن يشتق من لغة العرب لشيء من لغة العجم ، فيكون بمنزلة

(١) أحزنُ : أغلظُ . والحزنُ : ما غلظ من الأرض .

من ادعى أن الطير وَلَدُ الحُوت^(١) .



ولابن السراج أيضاً «المَوْجَز في النحو» ، وهو صغير . وقد نشره مصطفى الشويبي وبن سالم دامرجي (بيروت ١٩٦٥ - المكتبة اللغوية العربية ٢) اعتماداً على نسخة مخطوطة بخزانة الرباط (رقمها ١٠٠ ق) . ويؤخذ مما كتبه ناسخ المخطوطة في آخرها بعد الفراغ من نسخ الكتاب أن ابن السراج أملى الكتاب على تلاميذه إملاءً ، وأنه بدأ ذلك في سنة ٥٣٠٤ هـ . وسنختار فيما يلي نصوصاً من هذا الكتاب .

ولابن السراج مصنفات أخرى ذكرها ابن النديم (ص ٦٢)
وياقوت (٢٠٠/١٨) .



(١) ما نقلناه من حديث لابن جني (المتوفى سنة ٥٣٩١ هـ) والجواليقي (المتوفى سنة ٥٥٤٠ هـ) عن كتاب الاشتقاق لابن السراج يقطع بأنهما اطلعا على الكتاب .
فقول ياقوت (٢٠٠/١٨) إن هذا الكتاب لم يتم غير صحيح على ما يبدو .

وفي الخصائص أيضاً ٣٦٩/١ : «وذكر أبو بكر أن منفعة الاشتقاق لصاحبه أن يسمع الرجل اللفظة فيشك فيها ، فإذا رأى الاشتقاق قابلاً لها أنيس بها رزال استبحاشه منها » . فالظاهر أن ابن جني اطلع على هذا القول في كتاب الاشتقاق لابن السراج .

قلنا في صدر هذه الترجمة إن أبا علي الفارسي أخذ عن ابن السراج .
وأبو علي أستاذ ابن جني ؛ ولهذا نجد كثيراً من آراء ابن السراج فيما كتبه
ابن جني ^(١) ، أخذها سماعاً عن أبي علي أو قراءة من مصنفات ابن السراج
نفسه . ونورد فيما يلي طرّفاً من آراء ابن السراج المبثوثة في كتابي الخصائص
والمنصف لابن جني :

أولاً - آراء في الاشتقاق

(١) حَشَحْتُ :

قال ابن جني في الخصائص ٥٤/٢ - ٥٥ : « وتابع أبو بكر البغداديين في
أن الحاء الثانية في حَشَحْتُ ^(٢) بَدَلٌ من ثاء ، وأن أصله : حَشَّتُ . وكذلك
قال في نحو ثَرَّة و ثَرثارة إن الأصل فيها ثَرارة ^(٣) ، فابدل من الراء
الثانية ثاء ، فقالوا : ثرثارة . وكذلك طَرَدَ هذا الطَّرْد . وهذا وإن كان
عندنا غلطاً لإبدال الحرف ممّا ليس من مخرجه ولا مُقارباً في المخرج له ،

(١) بل ان ابن جني تمثل في الخصائص (١-١٢ ؛ ١٥٢/٢) بقول ابن السراج :
« من عَرَفَ أَلِفَ ، ومن جَهَّلَ استوحش » . والظاهر أن ابن السراج كان
يتمثل بهذه العبارة كثيراً في كلامه ، فأخذها عنه أبو علي وحكاها لابن جني .

(٢) حَشَّه عليه واستحشّه وأحشّه واحتشّه وحشّه وحشَّعته : حَضَّه ،
فاحتشّ : لازم ومتعدّ (القاموس) .

(٣) الثَّرَّة من العيون الغزيرة كالثَرارة والثَرثارة والثَرثورة (القاموس) .

فإنه يشق آخر من القول . ولم يدع أبو بكر فيه تكرير الفاء ، وإنما هي عين أبدلت إلى لفظ الفاء ؛ فأما أن يدعي أنها فاء مكررة فلا .

وعرض ابن جني لهذه المسألة في المنصف (٢/٢٠٠) بشيء من التفصيل ، قال : « وقد حمل قرب اللفظ قوماً على أن قالوا إن أصل حششت ورقرت : حشت ورقت ، فأبدلوا من الحرف الأوسط حرفاً من لفظ أول الكلمة . وهذا عند حذاق أهل التصريف محال . على أن أبا بكر قد ذهب إليه ، وأتبع فيه البغداديين . وإنما هي ألفاظ متقاربة ، وأصول مختلفة لمعان متفقة . وسألت أبا علي عن (حششت) : هل يجوز أن يكون أصلها حشت ؟ فقال : ذلك لا يجوز ، لأن الحاء الثانية لا تخلو من أن تكون فاء مكررة أو بدلاً من الثاء ؛ فلا يجوز أن تكون فاء ، لأن الفاء لم تكرر إلا شاذة - يريد : مرمريس^(١) ؛ ولا يجوز أن تكون بدلاً ، لأن أصل البديل لتقارب الحروف ، وحششت بمنزلة (رد) - يريد أن الثاء لا تقرب من الحاء ، وأن هذا مضاعف في الأربعة كما أن (رد) مضاعف في الثلاثة .

(٢) 'سور' :

يقول ابن جني في الخصائص ١٣٠/٢ : « وكذلك 'سور' مال ، أي

(١) رقته : ضد غلظه . ورقرت الماء وغيره : صبّه رقيقاً (القاموس) .

(٢) انظر ص ١٥١-١٥٤ من كتابنا هذا .

عارف بأسرار المال فلا يخفى عنه شيء من أمره . ولست أقول كما يقول الكوفيون - وأبو بكر معهم - إن سروراً من لفظ السر، لكنه قريب من لفظه ومعناه ، بمنزلة عين ثرة وثرثرة . وقد تقدم ذكر ذلك .

(٣) ضَفَنَ :

يقول ابن جني في الخصائص ١٢٢/٣ : « ... كما ذهب أبو بكر فيما حكاه أبو زيد من قولهم : ضَفَنَ الرجلُ يَضْفِنُ إذا جاء ضيفاً مع الضيف . وذلك أنه لما سمعهم يقولون (ضَيْفَنُ)^(١) ، وكانت فَعِلُ أكثر في الكلام من فَعَلْنَ ، توهمه فيعلا فاشتق الفعل منه ، بعد أن سبق إلى وهمه هذا فيه ، فقال : ضفن يضفن . فلو سُئِلْتُ عن مثال ضفن بضفن على هذا القول لقلت إذا مثلته على لفظه : فَلَنَ يَفْلِنُ ، لأن العين قد حُذِفَتْ . ولهذا موضع نذكره فيه مع بقية أغلاط العرب »^(٢) .

(٤) بنات مَخْرٍ وبنات بَخْرٍ :

يقول ابن جني في الخصائص ٨٤-٨٦/٢ : « وقال الأصمعي : بنات مَخْرٍ وبنات بَخْرٍ : سحائب يأتين قُبْلَ الصيف^(٣) بيض منتصبات في السماء ،

(١) الضيفن : من يحيى مع الضيف متطفلاً (القاموس) .

(٢) الخصائص ٢٧٣-٢٨٢/٣ : « باب في أغلاط العرب » .

(٣) أي في أول الصيف .

قال طرفة :

(رمل)

كَبَنَاتِ الْمَخْرُ يَمَادَنْ إِذَا أَقْبَتَ الصَّيْفُ عَسَالِيَجَ الْخَضِرِ^(١)

قال أبو علي رحمه الله : كان أبو بكر يشتق هذه الأسماء من البُخَار ،
فاليم على هذا في (بَخْر) بَدَلٌ من الباء في (بَخْر) لما ذكر أبو بكر . وليس
ببعيد عندي أن تكون الميم أصلاً في هذا أيضاً ، وذلك لقول الله سبحانه :
« وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَآخِرَ »^(٢) أي ذاهبة وجائية . وهذا أمر قد يشاركها
فيه السحاب ؛ ألا ترى إلى قول الهذلي :

شَرِبْنَ بَمَاءَ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خَضِرٍ لهنَّ نَيْسَجٌ^(٣)

(١) يَمَادَنْ : يَتَلَتَّنَيْن . العساليج : الأغصان اللبنة الخضراء ، الواحد
عَسْلُوج . الْخَضِر : النبات الأخضر .

(٢) فاطر ١٢ .

(٣) لأبي ذؤيب الهذلي يصف السحب . والقصيدة في شرح أشعار الهذليين
للسكري ١/١٢٨ وما بعدها . والبيت في ص ١٢٩ مروبياً هكذا :

تَرَوْتُ بَمَاءَ الْبَحْرِ ثُمَّ تَنَصَّبَتْ على حبشياتٍ لهنَّ نَيْسَجٌ

عن شرح السكري : متى : معناها (مِنْ) في لفة هذيل . نَيْسَج : مر
سريع . يقال : نَأَجَتِ الرِّيحُ إِذَا أَسْرَعَتْ وَلَهَا صَوْتٌ ، يقول : هذه السحاب
لها مرّ سريع وصوت . تَنَصَّبَتْ : ترفعت . حبشيات : سحابات سود .

فهذا يدل على مخالطة السحاب عند البحر ، وتركضها فيه ،
وتصرّفها على صفحة مائه . وعلى كل حال فقول أبي بكر أظهر .

ثانياً - آراء في التصريف

(١) كان ابن المراج يرى أنه إذا تكرر حرف في كلمة فالثاني هو الزائد ،

يقول ابن جني في المنصف ١/١٦٤ : « وقد اختلف الناس في هذه
المكررات . فقال قوم : الأول هو الأصل ، والثاني هو الزائد . وقال
آخرون : الأول هو الزائد ، والثاني هو الأصل . فمن قال إن الأول هو
الأصل قال : الطاء الثانية من (قَطَعَ) بإزاء الواو من (جَهْوَر) » ، فهي
زائدة كالواو . ومن قال إن الأول هو الزائد قال : الطاء الأولى من (قَطَعَ)
في موضع الواو والياء من (حَوْقَلَ) (٢) و (يَيْطَر) (٣) ، فهي زائدة
مثلها . ومذهب الخليل أن الزائد هو الأول . قال سيبويه : وأما غيره
فيجعل الثاني هو الزائد ، قال : وكلا القولين صواب . ومذهب أبي بكر

(١) المنصف ٨/٣ : « يقال : جَهْوَرٌ في كلامه جَهْوَرَةٌ إذا أعلاه . وهو
من الجّهارة . ومنه سُمّي النحويون الحروف المجهورة . ويقال : رجل
جَهْوَرِيٌّ » .

(٢) المنصف ٧/٣ : « حَوْقَلَ : هو الشيخ الضعيف إذا أدْبَرَ عن النساء .
وقد يُستعمل في كل مدبر » .

(٣) المنصف ٨/٣ : « يَيْطَرُ البَيْطَارُ الدابة إذا شقّ جلدها ليُدْاوِها » .

أن الثاني هو الزائد ، لأنه تكرر ؛ قال : فهو أحقّ بالزيادة . وهذا هو القياس ؛ لأنك إنما تبدأ فتستوفي ما هو من أصل الكلمة ، ثم تزيد بالتكرير حتى تبلغ العِدَّة والمثال الذي تريد .

وعرض ابن جني لهذه المسألة في الخصائص (٦١/٢) ، قال : « فمذهب الخليل في ذلك أن الأول منهما هو الزائد . ومذهب يونس - وإياه كان يعتمد أبو بكر - أن الثاني منها هو الزائد . وقد وجدنا لكل من القولين مذهباً ، واستوسعنا له بحمد الله مضطرباً . فجعل الخليل الطاء الأولى من قَطَعَ ونحوه كواو حَوْ قَلٍ وباء يَيْطَرُ ، وجعل يونس الثانية منه كواو جَهْوَرٍ ودَهْوَرٍ ^(١) . وجعل الخليل باء (جَلَبَبَ) ^(٢) الأولى كواو جهور ودهور ، وجعل يونس الثانية كياء سَلَقَيْتُ وَجَعَيْتُ ^(٣) . وهذا قدر من الحجاج مختصر وليس بقاطع ، وإنما فيه الأثر بالنظر لا القطع باليقين . »

(٢) ثَمَرَةٌ :

يقول ابن جني في الخصائص ١١٢/١ : « ومن ذلك [من حَمَلَ الفرع

(١) دَهْوَرَه : من معانيه : قَذَفَه في مَهْوَاهُ .

(٢) النصف ٩/٣ : يقال : جَلَبَبَهُ يُجَلَبِبُهُ جَلَبَبَةً إذا أَلْبَسَهُ الْجَلَبَابَ .

(٣) انظر معنى سَلَقَيْتُ وَجَعَيْتُ في الهامش الثاني في ص ١١٤ من كتابنا هذا .

على الأصل [مراعاتهم في الجمع حال الواحد ، لأنه أسبق من الجمع . ألا تراه لما أعلت الواو في الواحد أعلوها أيضاً في الجمع في نحو قيمة وقيم ، وديمة وديم ، ولما صحت في الواحد صححوها في الجمع ، فقالوا : زوج وزوجة ، وثور وثورة . فاما إثرة ففي إعلال واوه ثلاثة أقوال : أما صاحب الكتاب فحمله على الشنوذ . وأما أبو العباس [المبرد] فذكر أنهم أعلوه ليفصلوا بذلك بين الثور من الحيوان ، وبين الثور وهو القطعة من الأقط^(١) ؛ لأنهم لا يقولون فيه [في الثاني] إلا ثورة بالتصحيح لا غير . وأما أبو بكر فذهب في إعلال إثرة إلى أن ذلك لأنها منقوصة من إثارة ، فتركوا الإعلال في العين أمانة لما نوه من الألف ؛ كما جعلوا تصحيح نحو اجتوروا واعتنوا دليلاً على أنه في معنى ما لا بُد من صحته ، وهو تجاوروا وتعاونوا .

وانظر في هذا أيضاً المنصف ١/٣٤٥-٣٤٨ .

(٣) فَمَوَيْهَما :

ذهب أبو إسحاق الزجاج وأبو بكر بن السراج إلى أن (فَمَوَيْهَما) في قول الفرزدق : (هما نقشا في ربي من فَمَوَيْهَما) على وزن (فَعَعَيْهَما) ، فقد جمع فيه بين العيوض (الميم) والمعوض منه (الواو) ، وهي عين

(١) انظر في معنى الأقط الهامش الثاني في ص ٣٣٢ .

الكلمة (١) . انظر الحِصائص ١٤٧/٣ .

والبيت بتمامه : (طويل)

هـا نفثا في في من فمومها
على النايح العاوي أشد رجاء (٢)

وهو من شواهد سيبويه ٨٣/٢ . وانظر الخزانة (ط بولاق ،
٢٦٩/٢ - ٢٧٠ = ط السلفية ٣٥٠/٤ - ٣٥٣) .

(٤) 'تَمَاضِرٌ' و'تُرَامِزٌ' :

ذهب ابن السراج إلى أن التاء في (تَمَاضِر) و (تُرَامِز) زائدة .

(١) لام الكلمة هاء ، وقد ظهرت في الجمع : أفواه . يقول سيبويه ٨٣/٢ :
« وأما قَمٌ فقد ذهب من أصله حرفان ؛ لأنه كان أصله قَوَهٌ » ، فأبدلوا الميم
مكان الواو ليشبه الأسماء المفردة من كلامهم . فهذه الميم بمنزلة الميم نحو ميم (دم) ،
ثبتت في الاسم في تصرفه : في الجر والنصب والإضافة والتنثنية .

(٢) عن الخزانة (ط بولاق ٢٧٠/٢ و ٣٤٦/٣) : هـا إبليس وابنه .
أراد بالنابح من يتعرّض للهجو والسب من الشعراء ، وأصله في الكلب ؛ ومثله
العاوي . الرجاء : مصدر راجمه بالحجارة أي راماه ، وراجع فلان عن قومه :
دافع عنهم ؛ جعل الهجاء في مقابلة الهجاء كالمراجعة .

والبيت آخر قصيدة للفرزدق قالها في آخر عمره ثانياً إلى الله ممّا فرط منه
من مهاجاة الناس وقذف المُعَصَّنات ، وذمّ فيها إبليس لإغوائه إياه في
شبابه .

قال ابن جني في الخصائص ١٩٧/٣ : « ولا وجه لذلك ، لأنها في موضع عين عذافر » ، فهذا يقضي بكونها أصلاً ؛ وليس معنا اشتقاق فيقطع بزيادتها . قال أبو زيد : وهو الجمل القوي الشديد ، وأنشد :

(رجز)

إذا أردتَ طَلَبَ المَفَاوِزِ
فأعِذْ لكلِّ بازلٍ "٣" تُرَايِمِزِ

(٥) دَمٌ :

قال ابن جني في المنصف (١٤٨/٢) إن المبرد كان يذهب إلى أن دماً وزنه فَعْلٌ "٣" بتحريك العين ، لأنه مصدر دَمَيْتُ دَمِيَّ مثل : هَوَيْتُ هَوِيَّ . وأورد ابن جني بعد ذلك رأي ابن السراج : « قال أبو بكر : وليس ذلك بشيء ، لأن دماً جوهر ، والمصدر حَدَثٌ ، فهذا غير ذاك ؛ قال : فقولهم دَمِيَّ دَمِيَّ إِنَّمَا هو فعل ومصدر اشتقاً من الدم كما اشتقَّ تَرَبَّ من التراب » .

(١) العذافر : العظيم الشديد من الإبل (القاموس) .

(٢) البازل : بزل ناب البعير : طَلَعَ ، وذلك في تاسع سنه . يقال : جل وثاقة بازل .

(٣) انظر المقتضب ٢٣١/١ - ٢٣٢ .

(ثالثاً) علة نحوية

لماذا جاءوا بالمضارع بعد (لَمْ) وبالماضي بعد إن الشرطية ؟

لابن السراج في هذا رأي طريف . قال (كما في الخصائص ٣/٣٣١) :
« كان حُكم الأفعال أن تأتي كلها بلفظ واحد ، لأنها لمعنى واحد ، غير أنه
لما كان الغرض في صناعتها أن تفيد أزمعتها ، خولف بين مُثلها ، ليكون
ذلك دليلاً على المراد فيها . قال : فإن أَمِنَ اللبسُ فيها ، جاز أن يقع
بعضها موقع بعض . وذلك مع حرف الشرط نحو (إن قمتَ جلستُ) ،
لأن الشرط معلوم أنه لا يصح إلا مع الاستقبال . وكذلك (لَمْ يَقُمْ
أَمْسَ) ، وجب لدخول (لم) ما لا ولا هي لم يَجُزْ . قال : ولأن المضارع
أسبق في الرتبة من الماضي ، فإذا نفي الأصل كان الفرع أشدَّ انتفاءً .
وكذلك أيضاً حديث الشرط في نحو (إن قمتَ قمتُ) ، جئت فيه بلفظ
الماضي الواجب تحقيقاً للأمر وتنبيهاً له ، أي أن هذا وَعْدٌ مَوْفٍ بِهِ
لا محالة ، كما أن الماضي واجب ثابت لا محالة . »

وانظر أيضاً الخصائص ٣/١٠٥ .

نصوص من « الموجز في النحو »

(١) باب الاسم المرتفع^(١)

الأسماء التي ترتفع خمسة أصناف : مبتدأ له خبر ؛ وخبر للمبتدأ بَنَيْتَهُ عليه^(٢) ؛ وفاعل بُنِيَ على فِعْلٍ ، ذلك الفعلُ حديثٌ عنه ؛ ومفعول بُنِيَ على فعلٍ هو حديث عنه ، ولم يُذَكَّرْ مَنْ فَعَلَ بِهِ ؛ ومُشَبَّهٌ بالفاعل في اللفظ .

الأول وهو المبتدأ نحو قولك : الله ربُّنا ، عبدُ الله أخوك .

الثاني خبر المبتدأ نحو قولك : زيدٌ منطلقٌ ؛ فمنطلقٌ رفعٌ بأنه خبر المبتدأ . وإذا اجتمع اسمان أحدهما معروف والآخر غير معروف^(٣) ،

(١) ص ٢٩-٣١ .

(٢) انظر النص التاسع من نصوص سيبويه المختارة (هذا باب الابتداء) في ص ٥٤-٥٦ من كتابنا هذا .

(٣) أي أحدهما معرفة والآخر نكرة .

فَحَقُّ الْمَبْتَدَأِ أَنْ يَكُونَ مَعْرُوفًا .

الثالث الفاعل الذي بَنِيَتْهُ عَلَى فِعْلٍ تَحَدَّثَ بِهِ عَنْهُ نَحْوُ : قَامَ عَبْدُ اللَّهِ ، وَقَعَدَ بَكْرٌ . فَعَبَدَ اللَّهُ مَبْنِيَّ عَلَى (قَامَ) ، وَ (قَامَ) حَدِيثٌ عَنْهُ . وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْأَفْعَالِ قَلَّتْ حُرُوفُهَا أَوْ كَثُرَتْ ، نَقُولُ : تَدَخَّرَ الْحَجَرُ ، وَاسْتَخْرَجَ زَيْدٌ . وَالْأَفْعَالُ الْحَاضِرَةُ وَالْمُسْتَقْبَلَةُ وَالْمَاضِيَةُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ ، يَرْتَفِعُ الْفَاعِلُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا .

الرابع الذي لَمْ يُسَمَّ مِنْ فَعَلٍ بِهِ وَبُنِيَ لَهُ فِعْلٌ خُصَّ بِهِ نَحْوُ قَوْلِكَ : ضَرَبَ زَيْدٌ ، وَأَخْرَجَ خَالِدٌ ، وَدَخَرَ الشَّيْءُ ، وَاسْتَخْرَجَتِ الدَّرَاهِمُ . الْخَامِسُ الْمَشَبَّهُ بِالْفَاعِلِ فِي اللَّفْظِ ، وَهُوَ مَا ارْتَفَعَ بِكَاتٍ وَأَخَوَاتِهَا ؛ وَهِيَ : صَارَ ، وَأَصْبَحَ ، وَأَمْسَى ، وَظَلَّ ، وَبَاتَ ، وَأَضْحَى ، وَمَا دَامَ ، وَمَا زَالَ ^(١) ، وَأَيْسَ ، وَمَا كَانَ فِي مَعْنَاهُنَّ تَمَّائِيحٌ ، عِبَارَةٌ عَنِ الزَّمَانِ فَقَطْ . يُدْخِلُونَ جَمِيعَ هَذِهِ عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَخَبَرِهِ ، وَيَرْفَعُونَ بِهَا مَا كَانَ مَبْتَدَأً يَشَبُّهُونَهُ بِالْفَاعِلِ ، وَيَنْصِبُونَ الْخَبَرَ وَيَشَبُّهُونَهُ بِالْمَفْعُولِ ؛ فَيَقُولُونَ : كَانَ عَبْدُ اللَّهِ أَخَاكَ ، وَأَصْبَحَ زَيْدٌ صَحِيحًا ، وَصَارَ عَمْرٌو عَاقِلًا ، وَأَمْسَى بَكْرٌ مَسْرُورًا ، وَظَلَّ خَالِدٌ أَمِيرًا ، وَمَا زَالَ مُحَمَّدٌ كَرِيمًا ، وَلَيْسَ عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقًا .

(١) (مَا) فِي (مَا دَامَ) مُصَدَّرِيَّةٌ ظَرْفِيَّةٌ ؛ قَالَ تَعَالَى : « وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا » (مَرْيَمَ ٣١) ، أَيْ « مُدَّةَ دَوَامِي حَيًّا » . أَمَّا (مَا) فِي (مَا زَالَ) فَهِيَ نَافِيَةٌ ، وَنَفْيُ النَّفْيِ إِثْبَاتٌ ؛ وَلِهَذَا دَلَّتْ (مَا زَالَ) عَلَى الْإِسْتِمْرَارِ . وَهَذَا يَصْدُقُ عَلَى مَا بَرِحَ ، وَمَا كَفَيْتِ ، وَمَا انْفَلَكَ ؛ وَهِيَ مِنْ أَخَوَاتِ كَانَ أَيْضًا .

وأهل الحجاز يشبهون (ما) بليس ، فيقولون : ما عبدُ الله منطلقاً .
فإن قدّموا الخبرَ أو دَخَلَهُ الاستثناءُ رفعوا ، فيقولون : ما منطلقُ زيدُ ،
وما عمروٌ إلا منطلقُ . وبنو تميم يبتدون ما بعد (ما) فيقولون : ما عمروٌ
منطلقُ^(١) .

وإذا اجتمع في هذا الباب^(٢) اسم معروف واسم منكور فاجعل الاسمَ
المرفوعَ المعروفَ ، واجعل الخبرَ المنصوبَ غيرَ المعروف .

(١) انظر ص ٣٧٦-٣٨٣ في كتابنا هذا .

(٢) باب كان وأخواتها .

(٢) باب نِعْمَ وَبِئْسَ^(١)

نِعْمَ وَبِئْسَ فعلان ماضيان^(٢) يجيئان في الكلام على ضربين. فضربٌ توضع فيه الأسماء الظاهرة المعرفة بالآلف واللام على معنى الجنس، ثم يُذكر بعد ذلك الاسم المحمود والمذموم. والثاني أن تُضْمِرَ فيها المرفوعَ وتفسره بنكرة منصوبة .

أما الظاهر فنحو قولك: نعم الرجل زيدٌ، وبئس الرجلُ

(١) ص ٣٢ .

(٢) يقول سيبويه ٣٠١/١ (ص ٢ من تحت) - ٣٠٢ : « وأصل نِعْمَ وَبِئْسَ : نَعِيمَ وَبِئْسَ ، وهما الأصلان اللذان رُضِعَا في الرداءة والصلاح ؛ ولا يكون منهما فعل لغير هذا المعنى » .

فذهب البصريين أن نعم وبئس فعلان ماضيان لا يتصرفان ، وإليه ذهب علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين . وذهب الكوفيون إلى أنها اسمان مُبْتَدَأَ آن . وهذه هي المسألة الرابعة عشرة من مسائل الخلاف التي أوردها ابن الأنباري في « الإنصاف » . وانظر كتابه الآخر « أمرار العربية » ، ص ٩٦-١٠٤ .

عبدُ الله^(١) ، ونعم الدارُ دارُكَ ، وبشْتِ الجاريةُ هندُ ؛ فارتفع بنعم وبش . وأما (زيدُ) فإن رفعه على ضربين : أحدهما أنك لما قلت (نعم الرجلُ) فكان معناه (محمودٌ في الرجال) ، قلت (زيدُ) ليعلم من الذي تُشني عليه ؛ فكانك قلت : هو زيد^(٢) . والوجه الآخر أن تكون أردت

(١) كذلك يقال : نعم أخو القوم أنت ، وبش صاحب الرجل عبد الله ؛ فما أضيف إلى الاسم المَعْرِف بالألف واللام هو بمنزلة الاسم المَعْرِف بالألف واللام (المقتضب للمبرد ١٤٣/٢) .

(٢) لا يصح إعراب المخصوص بالمدح أو الذم بَدَلًا ، لأنه لا يحل محلّ فاعل نعم وبش . يقول المبرد في المقتضب (١٤٢/٢) : « فإن زعم زاعم أن قولك (نعم الرجلُ زيدُ) إنما (زيد) بدل من (الرجل) مرتفع بما ارتفع به ، كقولك : مررت بأخيك زيد ، وجاءني الرجلُ عبدُ الله — قيل له : إن قولك (جاءني الرجلُ عبدُ الله) إنما تقديره — إذا طرحت (الرجل) — جاءني عبدُ الله . فقل (نعم زيدُ) ، لأنك تزعم أنه ينعم مرتفع ؛ وهذا محال ، لأن (الرجل) ليس يقصد به إلى واحد بعينه كما تقول (جاءني الرجل) أي (جاءني الرجل الذي تعرف) ، وإنما هو واحد من الرجال على غير معهود تريد به هذا الجنس . ويؤول (نعم الرجلُ) في التقدير إلى أنك تريد معنى (محمودٌ في الرجال) ، ثم تعرف المغا طَب مَنْ هذا المحمود . وإذا قلت : بش الرجلُ ، فمعناه : مذمومٌ في الرجال ، ثم تفسر مَنْ هذا المذموم بقولك (زيدُ) . فالرجل وما ذكرت لك مما فيه الألف واللام دالٌّ على الجنس ، والمذكور بعد هو المختص بالمحمد والذم . »

التقديم فأخبرته ، فيكون حينئذ مرفوعاً بالابتداء^(١) .

والضرب الثاني أن تضمر فيها مرفوعاً يفسره ما بعده ، وذلك قولك :
نعم رجلاً أنتَ ، ونعم دابةً دأبتك ، وبئس في الدار رجلاً أنتَ . وفي
(نعم) ضمير يفسره ما بعده .

والنحويون يفسرون (حَبْذا زيدٌ) في هذا الباب . تقول : حبذا
عبدُ الله ، وحبذا أمةُ الله ، ولا يجوز (حَبْذِهِ)^(٢) .

(١) كأنك تقول : زيدٌ نعم الرجل ، وهندُ بئست الجارية .

(٢) يقول المبرد في المقتضب ١٤٥/٢ : « وأما حبذا فإنما كانت في الأصل :
حبذا الشيء ؛ لأن (ذا) اسم مبهم يقع على كل شيء . فإنما هو : حَبٌّ هذا ،
مثل قولك : كَرُمَ هذا ؛ ثم جعلت (حَبٌّ) و (ذا) اسماً واحداً ، فصار
مبتدأ ، ولزم طريقة واحدة ... فتقول : حبذا عبدُ الله وحبذا أمةُ الله . ولا
يجوز (حَبْذِهِ) [باستعمال اسم الإشارة المؤنث] ؛ لأنها جعلنا اسماً
واحداً في معنى المدح ، فانتقلنا عما كنا عليه قبل التسمية ، كما يكون ذلك في
الأمثال » .

وقد عدَّ المبرد - كما رأيت - (حبذا) يحملنها مبتدأ ، فتكون المعرفة
بمدها مرفوعة على الخبرية . وهذا أول الوجوه الخمسة التي ذكرها ابن الأنباري
في « أسرار العربية » (ص ١١٠) تفسيراً لرفع المعرفة بعد حبذا . وهذه بقية
الوجوه التي ذكرها ، قال : « والوجه الثاني : أن تجعل (ذا) مرفوعاً بد (حَبٌّ)
ارتفاع الفاعل بفعله ، وتجعل زيداً بدلاً منه . والوجه الثالث : أن تجعل زيداً =

وما كان مثل (كَرُمَ رجلاً زيدٌ) فهو على التعجب ، كما قال الله جلَّ وعزَّ : « ساء مثلاً القومُ الذين كَذَّبُوا » ^(١) .

=خبر مبتدأ محذوف ، كأنه لما قيل : من هو ؟ قيل : زيد ، أي : هو زيد .
والوجه الرابع : أن تجعل زيداً مبتدأً وحيداً خبره . والوجه الخامس : أن
تجعل (ذا) زائدة ، فيرتفع زيدٌ بـ (حَبَّ) لأنه فاعل ، وهو أضعف الوجوه .

(١) الأعراف ١٧٧ .

(٣) المفعول المطلق^(١)

... نعلم به المصدر نحو : 'قُمْتُ قِيَاماً ، وَضَرَبْتُ ضَرْباً ، وَأَعْطَيْتُ
إِعْطَاءً ، وَظَنَنْتُ ظَنًّا . وتقول : ضربتُ زيداً ضرباً شديداً . فهذا
القسم الذي يُعرَف به المصدر يكون معرفةً ونكرةً وموصوفاً^(٢) .

ويعمل الفعل في المرة منهُ والمَرَّتَيْنِ نحو : ضربت ضربةً^(٣)

(١) ص ٣٤ .

(٢) مثاله حين يكون معرفة : أَتَيْنْتُ عَلَيْهِ الشَّيْءَ الْجَمِيلَ .

(٣) ونحو قوله تعالى : 'فَدُكِّنَتْ ذِكْرًا وَاحِدَةً' (الحاقة ١٤) .

وهذا هو اسم المرة . وهو من الفعل الثلاثي على وزن فَعْلَةٍ كما رأيت . فإذا
أريد الإتيان به من الفعل الزائد على ثلاثة حروف ، زيد على مصدره تاء التانيث
نحو : أَعْطَيْتُ إِعْطَاءً ، وَاسْتَدْرَجْتُ اسْتِدْرَاجَةً .

والاطراد في اسم المرة من الثلاثي على فَعْلَةٍ أَيْضاً كان مصدره المستعمل في
الكلام ، وذلك لأن أصل المصادر في الثلاثي فَعْلٌ . مكذبا برى سيبويه ، فهو =

وضربتین . ويعمل فيما يكون ضرباً منه وإن خالف اللفظ نحو : قَعَدَ
القرْفُصَاءُ^(١) ،

=يقول (٢٢٩/٢ - ٢٣٠) : « وإذا أردت المرة الواحدة من الفعل جئت به أبداً
على (قَعَدَة) على الأصل ؛ لأن الأصل (قَعَلٌ) . فإذا قلت (الجلوس)
(الذهاب) ونحو ذلك ، فقد ألحقت زيادة ليست من الأصل ولم تكن في
الفعل ؛ وليس هذا الضرب من المصادر لازماً بزيادته ليُباب فَعَلَ كلزوم
الإفعمال والاستيفعال ونحوهما لأفعالهما . فكان ما جاء على فَعَلَ أصله عندهم
الفعلُ في المصدر ؛ فإذا جاءوا بالمرّة جاءوا بها على فَعَلَة ، كما جاءوا بتمرّة
على تمر . وذلك : قَعَدْتُ قَعْدَةً ، وَأَتَيْتُ أَتِيَةً . وقالوا : أتيت
إتيانةً ، ولقيته لِقَاءَةً واحدة ؛ فجاءوا به على المصدر المستعمل في الكلام
كما قالوا : أَعْطَيْتُ إعْطَاءَةً ، واستُدْرِجَ استِدْرَاجَةً . ونحو (إتيانة)
قليل ، والاطراد على قَعْلَة .

وانظر المقتضب للبرد ١٢٧/٢ .

(١) ظاهر كلام ابن السراج أن الفعل (قَعَدَ) يعمل في (القرْفُصَاءُ) ،
لأنها ضَرْبٌ من القعود وإن لم تكن على لفظ (قَعَدَ) . ولكن ابن الأنباري
في « أسرار العربية » (ص ١٧٥ - ١٧٦) يذهب إلى ابن السراج قوله إن
(القرفصاء) صفة لمصدر محذوف ، وإن التقدير (قَعَدَ القَعْدَةُ القَرْفُصَاءُ) .
وهذا نصّ ما قاله ابن الأنباري : « فإن قيل : فَعَلَى ماذا ينتصب قولهم
(قَعَدَ القرفصاء) ونحوه ؟ قيل : ينتصب على المصدر بالفعل الذي هو قبله ؛
لأن القرفصاء لما كانت نوعاً من القعود ، والفعل الذي هو (قَعَدَ) يتعدّى
إلى جنس القعود الذي يشتمل على القرفصاء وغيرها ، تعدّى إلى القرفصاء التي
هي نوع منه ، لأنه إذا عمل في الجنس عمل في النوع إذ كان داخلاً تحته . هذا =

واشتمل الصَّمَاءُ^(١) .

= مذهب سيبويه . وذهب أبو بكر بن السراج إلى أنه صفة لمصدر محذوف ،
والتقدير فيه (قعد القعدة القرفصاء) ، إلا أنه حذف الموصوف ، وأقام
الصفة مقامه . والذي عليه الأكثر مذهب سيبويه ، لأنه لا يفتقر إلى تقدير
موصوف ، وما ذهب إليه ابن السراج يفتقر إلى تقدير موصوف ؛ وما لا يفتقر
إلى تقدير موصوف أو لى مما يفتقر إلى تقدير موصوف .

(١) اشتمال الصَّمَاء أن يرُدَّ الكساء مِن قِبَل يمينه على يده اليسرى
وعاتقه الأيسر ، ثم يرُدّه ثانية من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الأيمن فيغطيهما
جميعاً (القاموس) .

(٤) المفعول به ^(١)

... والأفعال على ضربين : ضرب لا يتعدى إلا بحرف جر ، وضرب يتعدى بغير حرف . فالضرب الذي لا يتعدى نحو قام زيد ، وقعد عمرو . فإن أردت أن تُعديّه قلت : قعد عمرو إلى بكر ، وذهب زيد إلى خالد .

والمتعدية تنقسم في تعديها إلى ثلاثة أقسام : منها ما يتعدى إلى مفعول واحد ، ومنها ما يتعدى إلى مفعولين ، ومنها ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين .

فالذي يتعدى إلى مفعول واحد فنحو ضربتُ زيدا ، وأتيتُ خالداً .

والذي يتعدى إلى مفعولين هو على ضربين . أحدهما لك أن تقتصر فيه على المفعول الأول نحو أعطيتُ زيدا درهماً ، وكسا عبدُ الله بكراً ثوباً ؛ وإن شئت لم تذكر الثوبَ ولا الدرهمَ . والضرب الآخر يتعدى إلى مفعولين ، وليس لك أن تقتصر على واحد دون الآخر ؛ وذلك قولك : حَسِبَ عبدُ الله بكراً أخاك ، وظنَّ عمروُ خالداً صاحبنا ، وخالَ عبدُ الله

زيداً أخاك ، وَعَلِمْتُ زيداً منطلقاً . ومثل ذلك : رأى عبدُ الله زيداً صاحبنا ، إذا أردت رؤية القلب ^(١) .

والقسم الثالث ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين . وذلك نحو قولك :
أَعْلَمَ اللهُ زيداً بكذا خيرَ الناس ، وَنَبَأْتُ زيداً عمراً أبا فلان .

واعلم أن كل فعل متعدٍّ لك ألا تعدّيه ؛ وأن هذه الأفعال إذا تناهت فيما تتعدّى إليه ^(٢) فهي بعد ذلك كله تتعدى إلى المصدر والحال والمكان والزمان ، وإلى جميع ما يتعدّى إليه الفعل الذي لا يتعدى إلى مفعول .

(١) أمّا رأى بمعنى أَبْصَرَ فتتعدى إلى مفعول واحد .
(٢) أي إذا اسْتَوْفَتْ ما تتعدى إليه من مفعول به أو أكثر .

(٥) باب تمييز المقادير (١١)

المقادير على ثلاثة أضرب : ممسوح ومكيل وموزون . أما ما كان على معنى المساحة فقولهم : ما في السماء قدرُ راحةٍ سحاباً . وما كان على معنى الكيل فقولهم : عندي قفيزان بُرا^(١) . وما كان على معنى الوزن فقولهم : له عندي مَنوان^(٢) سمناً . وأما قولهم (لي مثله رَجُلًا) فهو مشبّه بذلك .

وكل مفسر بالمقادير والأعداد وغيرها فـ (مِنْ) تحسُن فيه إذا رَدَدَتْهُ إلى الجنس . تقول : لي مثله من الرجال ، وما في السماء قدر راحة من السحاب ، والله دَرُّهُ^(٣) من الرجال ، وعندي عشرون من الدراهم .

(١) ص ٤١ - ٤٢ .

(٢) البُر : الحِنطة .

(٣) مَنَوَان : مشني مَنًا . والجمع أمْنَاء .

(٤) لله درُّهُ : أي علمهُ ؛ ولا دَرُّ دَرُّهُ : لا زكاه عملهُ ؛ ودَرُّ النبات : التف ؛ ودَرَّت الناقة بلبنها : أدركته (القاموس) .

ومنه ما تدخل فيه (مِنْ) وتُقرّهُ على إفراده ، كقولك : لله درّه
من رجل .

وأما الذي ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير فقولك : وَبِحُجَّةٍ^(١)

(١) تقول (وَبِحُجَّةٍ) إذا أردت الدعاء له بالخبر ، و (وَبِلَهٍ) إذا أردت
الدعاء عليه بالويل والشر . وكلاهما مصدر مضاف . يقول سيبويه ١٦٠/١ :
« هذا باب ما جرى من المصادر المضافة بجرى المصادر المفردة المدعوّ بها .
وإنما أُضيفت ليكون المضاف فيها بمنزلة في اللام إذا قلت (سَقِيَا لَكَ) تَسْتِين
من تعني . وذلك وَبِلَكَ وَوَبِحُجَّتِكَ ... ولا يجوز (سَقِيكَ) . وإنما تُجري
ذا كما أُجْرَتِ العرب » .

ويقول السيرافي في هذا الصدد ما خلاصته أن سيبويه ذكر هذه الأشياء على
نحو استعمال العرب لها ، ولم يُحِيزْ (سَقِيكَ) لأن العرب لم تدعُ به ؛ وإنما
وجب لزوم استعمال العرب إياها ، لأنها أشياء قد حُذِفَ منها الفعل وجُعِلَت
بدلاً من اللفظ به على مذهب أرادوه من الدعاء ، فلا يجوز تجاوزه ، لأن الإضمار
والحذف وإقامة المصادر مقام الأفعال ليس بقياس مستمر فيتجاوز فيه
الموضع الذي لزموه .

ويقال أيضاً وَبِحُجَّتِكَ ، وَبِلَكَ ، بالرفع . وقد ذكرهما سيبويه في
باب ثالي (١٦٦/١) عنوانه : « هذا باب من النكرة يجري ما فيه
الألف واللام من المصادر والأسماء » ، قال : « فهذه الحروف [الكلمات] كلها
مبتدأة مبني عليها ما بعدها » .

رجلا، وِشَّ دَرُّهُ رجلا، وَحَسْبُكَ بِهِ رجلا^(٦)، وَأَكْرَمَ بِهِ
رجلا.

(٦) أَي هُوَ كَافٍ لَكَ مِنْ غَيْرِهِ مِنَ الرِّجَالِ . وَالْحَسْبُ : الْكِفَايَةُ .

(٦) باب كَمْ^(١)

اعلم أن لـ (كَمْ) موضعين ، تكون في أحدهما استفهاماً وفي الآخر خبراً .

فأما (كم) إذا كانت استفهاماً فبمترلة (عشرين) وما أشبهه من الأعداد التي فيها نون : تنصب ما يفسرها . تقول : كم درهماً لك ؟ كما تقول : عشرون درهماً لك^(٢) .

وأما (كم) التي تكون خبراً ، فهي في التثنية نظيرة (رُبَّ) في التقليل . وهي في الخبر بمترلة اسم لعددٍ غير منون نحو : مائتي درهم ، وذلك قولك : كم غلامٍ لك قد ذهب . وتفسر (كم) إذا كانت خبراً بواحد منكور ويجمع منكورين ، تقول : كم رجلاً قد لقيتُ ، وكم

(١) من ٤٣ - ٤٤ .

(٢) « ولا يكون نميز الاستفهامية إلا مفرداً خلافاً للكوفيين » (المغني لابن هشام ، ط القاهرة ص ١٨٥ = ط دمشق ص ٢٠٢) .

درهمٍ قد أُعْطِيتُ؛ وإن شئت قلت : كم رجالٍ قد لقيت . وناس من العرب ينصبون في الخبر كما ينصبون في الاستفهام^(١) .

واعلم أن (كم) في الاستفهام والخبر تكون فاعلةً في المعنى نحو قولك : كم رجلاً قد أتاني؟ ومفعولةً نحو قولك : كم رجلاً ضربتُ؟ ومبتدأةً نحو قولك : كم دأباً نقأ^(٢) درهمك؟ ولك أن تحذف المفسر فلا تذكره نحو قولك : كم درهمٌ لك؟ وكم درهمك؟ تريد : كم قيراطاً درهمك؟

(١) يقول سيبويه (٢٩٣/١ - ٢٩٤) : « واعلم أن ناساً من العرب يعملونها فيما بعدها في الخبر كما يعملونها في الاستفهام ، فينصبون بها كأنها اسم منون ومعناها منونةٌ وغير منونةٌ سواء ؛ لأنه لو جاز في الكلام أو اضطرَّ شاعر فقال (ثلاثةٌ أنواباً) ، كان معناه معنى (ثلاثةٌ أنوابٍ) وبهض العرب يثبت قول الفرزدق :

كَمْ سَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلِيَّ عِشَارِي

وهم كثير منهم الفرزدق ، والبيت له ، أي ينشدونه بنصب (سمة) بعد (كم) الخبرية . وسيرد هذا البيت فيما يلي من نص ابن السراج . والفرزدق تميمي ؛ يقول ابن هشام في المغني (الموضع المذكور) : « وزعم قوم أن لفظة تميم جواز نصب تمييز (كم) الخبرية إذا كان الخبر مفرداً » .

(٢) الدائق (بكسر النون ، وفتح) : « دس الدرهم (القاموس) . انظر العرب للجواليقي ، ص ١٤٥ ، وملاحظتة الناصر في الهامش الأول من ص ٧٦ .

وَيُنْشَدُ هَذَا الْبَيْتَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ فِي الرِّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْخَفْضِ :

(كَامِل)

كَمْ عَمَةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةً قَدْ حَلَبْتُ عَلَيَّ عِشَارِي^(١)

وإن فصلت في الخبر بين (كم) وبين ما كنت تضيفه إليه بشيء ،
نصبته واستوت في اللفظ هي والتي تكون للاستفهام ، نحو قولك : كم

(١) فِدْعَاءُ : فَعْلَاءٌ مِنَ الْفَدَاعِ وَهُوَ اعْوِجَاجُ الرَّسْغِ مِنَ الْيَدِ أَوْ الرَّجْلِ
(الْقَامُوسُ) ، وَالْمَقْصُودُ هُنَا اعْوِجَاجُ رَسْغِ الْيَدِ مِنْ كَثْرَةِ الْحَلْبِ . الْعِشَارُ
جَمْعُ عُشَرَاءَ ، وَهِيَ النَّاقَةُ الَّتِي مَضَى لِحَمْلِهَا عَشْرَةٌ أَشْهُرَ (الْقَامُوسُ) .

وقد أورد سيبويه البيت كما رأينا شاهداً على نصب تمييز (كم) الخبرية .
وأورده مرة أخرى (٢٩٥/١) برفع (عمة) على أن (كم) مفعول فيه أي
ظرف يدل على العِشَارِ ، كأنه قال : كم مرة قد حلبت عليّ عمتك . وعلى
هذا يكون (عمة) مبتدأ ويكون خبره جملة (قد حلبت) ؛ وساغ الابتداء
بالنكرة (عمة) لأنها وُصِفَتْ بِالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ (لك) وبـ (فدعاء) محذوفة
دلت عليها المذكورة بعد (خالة) .

أما رواية الجرف على قياس تمييز (كم) الخبرية . و (كم) في هذه الرواية وفي
رواية النصب مبتدأ ، خبره جملة (قد حلبت) .

وتقدير البيت : كم عمة لك (فدعاء) قد حلبت ، وكم خالة (لك) فدعاء
(قد حلبت) .

انظر المغني لابن هشام (الموضع المذكور) ، وخزانة الأدب للبغدادى
(ط بولاق ، ١٢٦/٣ وما بعدها) .

في الدنيا رجلاً قد أعطيت^(١) .

وأما قولهم (له كذا وكذا درهما) فكانهم قالوا : له عَدَدُ ذَا درهما^(٢) .

وكذلك قولهم (كَأَيُّنَ رجلاً قد رأيتُ) ، أَجْرِي هذا الحرفُ بُجْرِي (كم) ، إلا أن أكثر العرب إنما يتكلم به مع (مِنْ)^(٣) . قال الله جلَّ وعزَّ : « وكأين من قرية »^(٤) .

(١) يقول سيبويه (٢٩٥/١ ، س ١-٤) : « وقال [الخليل] : إذا فصلت بين (كم) [الخبرية] وبين الاسم بشيء استغنى عليه السكوت أو لم يَسْتَفْنِ ، فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون ؛ لأنه قبيح أن يفصل بين الجار والمجرور ، لأن المجرور داخل في الجار فصارا كأنها كلمة واحدة ، والاسم المنون يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه . تقول : هذا ضاربُ بك زيداً ، ولا تقول : هذا ضاربُ بك زيدٍ . » وقد نقل ابن الأنباري هذه العلة في كتابه « أسرار العربية » ، ص ٢١٦ .

والبصريون - كما رأيت من كلام سيبويه - يذهبون إلى أنه إذا فصل بين (كم) الخبرية والاسم بالظرف وحرف الجر ، وَجَبَ نصب الاسم ، ولم يحز فيه الجر . وذهب الكوفيون إلى أن الاسم يُحَرَّ في هذه الحالة . وهذه هي المسألة الحادية والأربعون من مسائل الخلاف التي أوردها ابن الأنباري في « الإنصاف » .

(٢) انظر المغني لابن هشام (ط القاهرة ص ١٨٧-١٨٨ = ط دمشق ص ٢٠٤-٢٠٥) .

(٣) انظر سيبويه ٢٩٧/١ (س ١٧-١٨) ، والمغني (ط القاهرة ص ١٨٦-١٨٧ = ط دمشق ص ٢٠٣-٢٠٤) .

(٤) الحج ٤٨ .

(٧) التأكيد^(١)

... وهو على ضربين : إما بتكرير الاسم نحو : رأيتُ زيداً زيداً ،
ورأيتُ زيداً نفسَه ، ومررتُ بِكُمْ أنْفُسِكُمْ . ولا يجوز أن تقول
(قُمْتَ نَفْسُكَ) حتى تقول (أَنْتَ نَفْسُكَ) . وتقول : مررتُ به
نَفْسِهِ .

الثاني من التأكيد ، وهو ما يجيء للإحاطة والعموم . تقول : جاءني
القومُ أَجْمَعُونَ^(٢) ، وجاءوني أجمعون ، وجاءني القومُ كُلُّهُمْ ، وجاءه في
كُلِّهِمْ . فاجمعون وكلُّهم يقعان تأكيداً لكل معرفة من مُضْمَرٍ ومُظْهِرٍ .

(١) ص ٦١-٦٢ .

(٢) وتقول : قام القوم أجمعون أكتعون أبصعون ، على الإتباع . انظر
ص ١٦٩ مع الهامش الأول في كتابنا هذا .

(٨) باب المشتق من فوات الثلاثة

على مثال الفعل المضارع بما أوله ميم ^(١)

اعلم أنهم يشتقون للمكان والمصدر والزمان من الثلاثي ؛ فلا يكاد
الرابعي يكون إلا قليلاً أو قياساً . فإنما يجيء على وزنين : مَفْعَلٌ وَمَفْعِلٌ ،
مثل يَفْعَلُ وَيَفْعِلُ .

والمضارع يجيء ثلاثة أضرب : يَفْعِلُ وَيَفْعَلُ وَيَفْعُلُ .

الأول : ما كان على فَعَلٍ يَفْعِلُ . موضع الفعل مَفْعِلٌ ، وذلك نحو
مَجْلِسٌ وَمَجْبِيسٌ . والمصدر مَفْعَلٌ ، وذلك قولهم : إنَّ في ألف درهم
لَمَضْرَبًا ، أي لَضْرَبًا . وقال الله جلَّ اسمه : « أَيْنَ الْمَفْرَّ » ^(٢) . والمكان :
الْمَفِرَّ . والمَبِيت المكان . والمعاش المصدر .

(١) ص ١٣٧ - ١٣٩ . وهذا الباب مع أمثله منقول باختصار عن سيبويه

٢٤٦/٢ - ٢٤٨ .

(٢) القيامة ١٠ .

وقد جاء مَفْعِلُ يُرَاد به الحين ، جعلوا الزمان كالمكان . وذلك قولهم :
 أَتَتِ النَّاقَةُ عَلَى مَضْرِبِهَا ، وَأَتَتْ عَلَى مَنَاجِبِهَا ؛ يراد به الحين ^(١) . وربما
 بنوا المصدر على المَفْعِل ، قال الله جلَّ وعزَّ : «إِلَى مَرْجِعِكُمْ» ^(٢) .
 وقالوا : المَحِيض ، يريدون : الحَيْض . وربما ألحقوا الهاء فقالوا :
 المَعْدِرَة ، والمَعْصِيَة .

الضرب الثاني ، ما كان على يَفْعَلُ مفتوحاً . اسم المكان على مثاله
 على القياس مفتوحاً ؛ وذلك شَرِبَ يَشْرَبُ والمكان مَشْرَبٌ ، وَلَبِسَ
 والمكان مَلْبَسٌ . والمصدر أيضاً مفتوح ، وقد جاء فيه الكسْر للفرق ؛
 قالوا : علاه المَكْبِر ^(٣) ، وقالوا (مَحْمِدَة) فَأَتَوْا وَكَسَرُوا .

الثالث ، يَفْعُلُ . حكم يفعل حكم يفعل . وتنكبوا مَفْعُلٌ ، لأنه ليس في
 الكلام مثل مَفْعُل . تقول في يقتل ويقوم : المَقْتُل والمَقَام في المكان . والمَلَمَة
 مصدر . وقالوا : المَرَدَّ والمَكْرَّ ، يريدون : الكُرُور والرَّد . وقالوا :
 المَدْعَاة والمَادَّية ، يريدون : الدُّعَاء إلى الطعام . وقالوا : مَطْلِعٌ ^(٤) ،

(١) أي الحين الذي فيه النتائج والضراب .

(٢) العنكبوت ٨ .

(٣) كَبِيرٌ يَكْبُرُ كَبَرًا وَمَكْبِيرًا : طَعَنَ فِي السِّنِّ .

(٤) يقول سيدي ٢/٢٤٨ (س ٢ - ٤) : «وقد كسروا المصدر في هذا
 كما كسروا في يفعل ، قالوا : أَتَيْتُكَ عِنْدَ مَطْلِعِ الشَّمْسِ ، أي عند طلوع
 الشمس ، وهذه لغة بني تميم . وأما أهل الحجاز فيفتحون ، .

يريدون : طُلوع .

وباب يفعلُ حقُّه أن يشترك فيه يفعل ويفعل ؛ بل كان يفعل أحقَّ به ، لأن يفعل أخت يفعل ، ألا تراهما يجتمعان في مضارع فعل ؛ ولكن جاء في الأكثر على يفعل لحقة الفتحة . وأهل الحجاز يفتحون مَطْلَع ، يريدون : الطلوع ؛ وغيرهم يكسِر .

ترجمة الزّجّاجيّ

هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزّجّاجيّ النّحوي اللّغوي .

وُلد ونشأ في نهاوند ، ورحل إلى بغداد حيث درس على جِلّة علمائها ؛
ثم انتقل إلى الشام ، فأقام في حلب مدة ، ثم استقرّ في دمشق حيث صنّف
وعلم . وكانت وفاته في دمشق سنة ٣٣٧ هـ ، كما يقول الزبيدي ^(١) ؛ ولكن
يجعل القفطي ^(٢) وفاته في طبرية سنة ٣٤٠ هـ ^(٣) .

أخذ (في بغداد) عن أبي إسحاق إبراهيم بن السّريّ الزّجّاج ، وأبي
بكر بن السّراج ، وعلي بن سليمان الأخفش (الصغير) ؛ وثلاثهم من
تلاميذ المبرد ^(٤) . وُسّي الزّجّاجيّ لملازمته أستاذة الزّجّاج .

(١) طبقات ١٢٩ .

(٢) إنباه ١٦٠/٢ .

(٣) يقول ابن خلكان ٣١٧/٢ : « توفي في رجب سنة سبع وثلاثين ، وقيل
تسع وثلاثين وثلاثمائة ، وقيل في شهر رمضان سنة أربعين ، والأول أصح » ،
بدمشق ، وقيل بطبرية .

(٤) انظر ص ٢٦٧ و ٣٨٤ - ٣٨٥ في كتابنا هذا . =

وتخرج على يديه عدد من التلاميذ أكثرهم دمشقيون .



وللزجاجي مصنفات عدّة ^(١) فقد بعضها ، وسلم بعضها الآخر .
وقد نُشر مما سلم خمسة مصنفات ، والباقي لا يزال مخطوطا . وهذا
بيان ما نشر :

= وقد ذكر الزجاجي في كتابه « الإيضاح في علل النحو » (ص ٧٨ - ٧٩)
العلماء الذين لقيهم وقرأ عليهم ، ومنهم هؤلاء الثلاثة . قال : « فن العلماء الذين
لقيتهم وقرأت عليهم شيخنا أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ الزجاج رحمه الله ؛
وأبو جعفر محمد بن رستم الطبري ، غلام أبي عثمان المازني ؛ وأبو الحسن بن
كيسان ؛ وأبو بكر أحمد بن الحسن بن العباس المعروف بابن شقير ؛ وأبو
بكر محمد بن أحمد بن منصور المعروف بابن الخطاط ؛ وأبو بكر بن السراج ؛ وأبو
الحسن علي بن سليمان الأخفش . ومن علماء الكوفيين الذين أخذت عنهم أبو
الحسن بن كيسان ، وأبو بكر بن شقير ، وأبو بكر بن الخطاط ، لأن هؤلاء قدوة
أعلام في علم الكوفيين ، وكان أول اعتمادهم عليه ، ثم درسوا علم البصريين بعد
ذلك فجمعوا بين العلمين ؛ وأبو بكر ابن الأنباري ؛ وأبو موسى المعروف
بالحامض ، وكان الأغلب عليه علم اللغة ، إلا أنا قد أخذنا عنه حكايات يسيرة ؛
وأبو الفضل الملقب بزُبَيْل ؛ وأبو محمد عبد الملك بن مالك الضرير ، وغير
هؤلاء ممن لم يُشهر من الكوفيين » .

(١) انظر بيانها مفصلاً في مقدمة محمد بن أبي شنب لنشرته لكتاب
« الجمل » للزجاجي ؛ وفي كتاب « الزجاجي : حياته وآثاره ومذهبه النحوي
من خلال كتابه الإيضاح » لمازن المبارك (دمشق ١٩٦٠) ، ص ١٧-٤٠ ؛
وفي مقدمة مازن المبارك لنشرته لكتاب الإيضاح المذكور ؛ وفي مقدمة
عز الدين التنوخي لنشرته لكتاب « الإبدال والمعاقبة والنظائر » للزجاجي .

(١) الجُمْل في النحو ، وهو أهم كتب الزجاجي وأشهرها . طبع بالجزائر سنة ١٩٢٦ بتحقيق محمد بن أبي شنب ، وصدرت منه طبعة ثانية في باريس سنة ١٩٥٧ .

يقول عنه القفطي في « إنباء الرواة على أنباء النحاة » ١٦١/٢ :
« وسمعتُ من لفظ الشيخ أبي البقاء صالح بن عادي العُدْرِيّ الأنطاقي النحوي نزِيل قَفْط أن الزجاجي رحمه الله صنف « الجمل » بمكة حماها الله . وكان إذا فرغ من باب طاف به أسبوعاً [أي سَبْعاً] ، ودعا الله أن يغفر له ، وأن ينفع به قارئه ؛ فلهذا انتفع به الطلبة . وهو كتاب المصريين وأهل المغرب وأهل الحجاز واليمن والشام ، إلى أن اشتغل الناس باللمع لابن جني والإيضاح لأبي علي الفارسي » .

وقد أُلِّفَت حول كتاب الجمل كتب كثيرة لشرحه أو شرح شواهد أو التعقيب عليه .

والكتاب مختصر ، ولكنه يحيط في كل مسألة بأطرافها . وهو إلى ذلك يمتاز بوضوح الفكرة ، وسلاسة العبارة .

ويشير الزجاجي في موضع منه (ص ٢٦٤، س ٢) إلى كتابه « الإيضاح في علل النحو » . وهذا يدل على أن « الإيضاح » سابق في التأليف . وسنختار فيما يلي نصوصاً من « الإيضاح » ثم من « الجمل » .

(٢) « الايضاح في علل النحو » : نشره مازن المبارك بالقاهرة سنة ١٩٥٩ .

والكتاب - كما يؤخذ من اسمه - في علل النحو لا قواعده . يقول المؤلف في خطبته : « وهذا كتاب أنشأناه في علل النحو خاصة ، والاحتجاج له ، وذكر أسرارها ، وكشف المستغلق من لطائفه وغوامضه دون الأصول ؛ لأن الكتب المصنفة في الأصول كثيرة جداً ، ولم أر كتاباً إلى هذه الغاية مُفَرِّداً في علل النحو ، مستوعباً فيه جميعها ، وإنما يذكر في الكتب بعقب الأصول الشيء اليسير منها مع خلوت أكثرها منها » .

وبدل هذا الكتاب على بداية تأثر النحاة بالتعليل المنطقي تأثراً واضحاً .

(٣) « الابدال والمعاقبة والنظائر » : نشره عز الدين التتوخي في دمشق سنة ١٩٦٢ . وهو مختصر إذا قيس بكتاب القلب والإبدال لابن السكيت ، وكتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي .

(٤) الأمالي : للزجاجي الأمالي الصغرى والوسطى والكبرى . ولعل الصغرى هي التي طبعت بمطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٢٤ هـ بشرح أحمد بن الأمين الشنقيطي . وتظهر في أمالي الزجاجي عنايته باللغة .

(٥) مجالس العلماء : نشره عبد السلام محمد هارون (الكويت ١٩٦٢) ، وقد حقق نسبته إلى الزجاجي .

نصّان من « الايضاح في علل النحو »

(١) باب القول في الاعراب والكلام أيّهما أسبق^(١)

فإن قال : فأخبروني عن الإعراب والكلام : أيّهما أسبق؟ - قيل له :
إن الأشياء مراتب في التقديم والتأخير ، إما بالتفاضل أو بالاستحقاق أو
بالطبع أو على حسب ما يُوجبه المعقول . فنقول إن الكلام سبيله أن
يكون سابقاً للإعراب ؛ لأنّا قد نرى الكلام في حال غير مُعَرَّب ولا
يختلّ معناه . ونرى الإعراب يدخل عليه ويخرج ، ومعناه في ذاته غير
معدوم . مثال ذلك أن الاسم نحو زيد ومحمد وجعفر وما أشبه ذلك ،
معرباً كان أو غير معرب ، لا يزول عنه معنى الاسميّة . وكذلك الفعل
المضارع نحو يقوم ويذهب ويركب ، معرباً كان أو غير معرب ، لا
يسقط منه معنى الفعلية . وإنما يدخل الإعراب لمعانٍ تَعْتَوِر هذه
الأشياء . ومع هذا فقد رأينا الشيء من الكلام الذي ليس بمعرب قريباً من

(١) ص ٦٧ - ٦٩ .

معربه كثيرة . وذلك أن الأفعال الماضية مبنية كلها على الفتح . وفعل الأمر للموآجه ^(١) إذا كان بغير اللام ^(٢) مبني على الوقف ^(٣) ، نحو : يازيدُ اذهبْ واركبْ ، وما أشبه ذلك . وحروف المعاني مبنية كلها . وكثير من الأسماء بعد هذا مبني ، ولم تسقط دلالتها على الاسمية - معانيها - عما وُضعتْ له . فَعَلِمْنَا بذلك أن الإعراب عَرَضٌ داخلٌ في الكلام لمعنى يُوْجده ويدل عليه ، والكلام إذاً سابقه في المرتبة ، والإعراب تابع من توابعه .

فإن قال : فأخبروني عن الكلام المنطوق به الذي نعرفه الآن بيننا ، أتقولون إن العرب كانت نطقت به زماناً غيرَ معرب ثم أَدْخَلَتْ عليه الإعراب ، أم هكذا نطقت به في أول تبلبل ألسنتها ؟ - قيل له : هكذا نطقت به في أول وهلة ، ولم تنطق به زماناً غير معرب ثم أعربته . فإن قال : فَمِنْ أَيْنَ حكمت على سَبْقِ بعضه بعضاً ، وجعلتم الإعراب الذي لا تُعْقِل أكثر المعاني إلّا به ثانياً ، وقد زعمتم أنها تكلمت هكذا جُمْلَةً ؟ - قيل له : قد عرفناك أن الأشياء تستحقّ المرتبة والتقديم والتأخير على ضروب ، فنحكم لكل واحد منها بما يستحقّه ، وإن كانت لم توجد إلا مجتمعة . ألا ترى أننا نقول إن السواد عَرَضٌ في الأسود ، والجسم أقدم من

(١) المُوآجه : المُخَاطَب .

(٢) أي لام الأمر التي تدخل على المضارع .

(٣) مبني على الوقف : أي على السكون .

الْعَرَضُ بِالطَّبِيعِ وَالِاسْتِحْقَاقِ ، وَإِنَّ الْعَرَضَ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يُتَوَهَّمُ عَنِ الْجِسْمِ وَالْجِسْمُ بَاقٍ . فَنَقُولُ إِنَّ الْجِسْمَ الْأَسْوَدَ قَبْلَ السَّوَادِ ، وَنَحْنُ لَمْ نَرَ الْجِسْمَ الْأَسْوَدَ خَالِئاً مِنَ السَّوَادِ الَّذِي هُوَ فِيهِ ، وَلَا رَأَيْنَا السَّوَادَ قَطُّ عَارِياً مِنَ الْجِسْمِ ، بَلْ لَا تَجُوزُ رُؤْيَتُهُ ، لِأَنَّ الْمَرِئِيَّاتِ إِنَّمَا هِيَ الْأَجْسَامُ الْمَلَوَّنَةُ ، وَلَا تُدْرِكُ الْأَلْوَانُ خَالِئَةً مِنَ الْأَجْسَامِ وَلَا الْأَجْسَامُ غَيْرَ مَلَوَّنَةٍ . وَلَمْ نُرِدْ بِالْأَسْوَدِ هُنَا جِسْماً سُودَ بِحُضْرَتِنَا ، بَلْ مَا شَوَّهَ كَذَلِكَ مِنَ الْأَجْسَامِ ؛ وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْأَبْيَضِ وَالْأَحْمَرِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

وَمِنْهَا أَنَا نَعْلَمُ أَنَّ الذَّكَرَ فِي الْمَرْتَبَةِ مُقَدِّمٌ عَلَى الْأُنْثَى . وَنَحْنُ لَمْ نَشَاهِدِ الْعَالَمَ خَالِئاً مِنْ أَحَدِهِمَا ، ثُمَّ حَدَّثَ بَعْدَهُ الْآخَرُ ، إِلَّا مَا وَقَفْنَا عَلَيْهِ بِالْخَبَرِ الصَّادِقِ مِنْ سَبْقِ الذَّكَرِ الْأُنْثَى فِي خَلْقِ آدَمَ وَحَوَاءَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ . وَأَمَّا فِي غَيْرِهِمَا فَكَذَلِكَ إِنْ عُلِمَ بِخَبَرٍ صَادِقٍ الْإِخْبَارِ بِقَدَمِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبِهِ . فَكَذَلِكَ قَوْلُهُ فِي الْكَلَامِ وَالْإِعْرَابِ ؛ يَقُولُ إِنَّ الْإِعْرَابَ فِي الْاسْتِحْقَاقِ دَاخِلٌ عَلَى الْكَلَامِ لَمَّا تَوَجَّهَ مَرْتَبَةً كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي الْمَعْقُولِ ، وَإِنْ كَانَا لَمْ يَوْجِدَا مُفْتَرَقَيْنِ .

وَنُظِيرُ ذَلِكَ أَنَا نَقُولُ إِنَّ الْأَسْمَاءَ قَبْلَ الْأَفْعَالِ ، لِأَنَّ الْأَفْعَالَ أَحْدَاثَ لِلْأَسْمَاءِ ؛ وَلَمْ تُوجَدْ الْأَسْمَاءُ زَمَاناً يُنْطَقُ بِهَا ثُمَّ تُنْطَقُ بِالْأَفْعَالِ بَعْدَهَا ، بَلْ تُنْطَقُ بِهَا مَعاً ، وَلِكُلِّ حَقِّهِ وَمَرْتَبَتِهِ . وَقَدْ أَجَازَ بَعْضُ النَّاسِ أَنْ تَكُونَ الْعَرَبُ نَطَقَتْ أَوَّلًا بِالْكَلَامِ غَيْرِ مُعَرَّبٍ ، ثُمَّ رَأَتْ اِشْتِبَاهَ الْمَعَانِي فَأَعْرَبَتْهُ ، ثُمَّ نَقِلَ مُعَرَّباً فَتَكَلَّمَ بِهِ .

(٢) باب القول في الاعراب لم يدخل في الكلام^(١)

فإن قال : فقد ذكرت أن الإعراب داخل في الكلام ، فما الذي دعا إليه واحتيج إليه من أجله ؟ - الجواب أن يقال : إن الأسماء لما كانت تغتورها المعاني ، فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها ، ولم تكن في صورها وأبنيته أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة ، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني ، فقالوا : ضرب زيد عمراً ، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له ، وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به . وقالوا : ضرب زيد ، فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أن الفعل ما لم يُسم فاعله ، وأن المفعول قد تاب منابه . وقالوا : هذا غلام زيد ، فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه . وكذلك سائر المعاني ، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم ، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه ، وتكون الحركات دالة على المعاني .

هذا قول جميع النحويين إلا قُطْرُباً^(١) ، فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال؛ وقال : لم يُعرب الكلام للدلالة على المعاني والفرق بين بعضها وبعض ، لأننا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني ، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني . فما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك : إن زيدا أخوك ، ولعل زيدا أخوك ، وكان زيدا أخوك ؛ اتفق إعرابه واختلف معناه . وما اختلف إعرابه واتفق معناه قواك : ما زيد قائماً ، وما زيد قائم^(٢) ؛ اختلف إعرابه واتفق معناه . ومثله : ما رأيته منذ يومين ، ومنذ يومان^(٣) ؛ ولا مالَ عندك ، ولا مالٌ عندك^(٤) ؛

(١) تليذ سيويه . انظر ص ١٢ مع الهامش الثاني في كتابنا هذا .

(٢) النصب على أن (ما) حجازية ، والرفع على أنها تميمية . انظر ص ٣٧٦ وما بعدها في كتابنا هذا .

(٣) إذا قلت (ما رأيته منذ يومين) يجرّ (يومين) ، كانت (منذ) بمنزلة حرف الجر من . فإذا قلت (ما رأيته منذ يومان) برفع (يومان) - وهو قليل - كانت (منذ) اسماً ؛ ويرى المبرد (في المقتضب ٣/٣٠-٣١) أن (منذ) في هذه الحالة مبتدأ ، والاسم المرفوع بعدها خبر ، والتقدير : لم أره ، مُدّة ذلك يومان .

وانظر المغني لابن هشام (ط القاهرة ص ٣٣٥-٣٣٦ = ط دمشق ص ٣٧٢-٣٧٤) .

(٤) في الجملة الأولى (لا) هي النافية للجنس التي تعمل عمل إن ، والاسم بعدها مبني على الفتح في محل نصب . وفي الجملة الثانية (لا) هي المشبهة بليس ، والاسم بعدها مرفوع بالضمّة .

وما في الدار أحدٌ إلا زيدٌ ، وما في الدار أحدٌ إلا زيداً ^(١) . ومثله : إن القومَ كلَّهم ذاهبون ، وإن القومَ كلَّهم ذاهبون ^(٢) ؛ ومثله : إن الأمرَ كلَّه الله ، وإن الأمرَ كلَّه الله ، قرئ بالوجهين جميعاً ^(٣) . ومثله : ليس زيدٌ يجبان ولا بخيل ، ولا بخيلاً ^(٤) . ومثل هذا كثير جداً مما اتفق إعرابه واختلف معناه ، ومما اختلف إعرابه واتفق معناه .

قال : فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني ، لوجب أن يكون لكل معنى إعرابٌ يدل عليه لا يزول إلا بزواله . قال قطرب : وإنما أعربت العرب كلامها ، لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ؛ فلو جعلوا وصلَّه بالسكون أيضاً ، لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل وكانوا يبيطون عند الإدراج . فلما وصلوا وأمكنهم التحريك ، جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ، ليعتدل الكلام . ألا تراه بنوا

(١) (زيد) مرفوع في الجملة الأولى على أنه بدل للمستثنى منه (أحدٌ) ، ولكنه منصوب على الاستثناء في الجملة الثانية .

(٢) نصب (كلَّهم) في الجملة الأولى على أنه تأكيد (القوم) ؛ ورفع في الجملة الثانية على أنه مبتدأ وخبره (ذاهبون) ، وتكون جملة (كلَّهم ذاهبون) خبر إن .

(٣) آل عمران ١٥٤ . وانظر القرطبي ٢٤٢/٤ .

(٤) الجر باعتبار المعطوف عليه مجروراً لفظاً ، والنصب باعتباره منصوباً محلاً .

كلامهم على متحرك وساكن ، ومتحركين وساكن ، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشوبيت ، ولا بين أربعة أحرف متحركة ؛ لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون ، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم ، فجعلوا الحركة عقيب الإسكان .

قيل له : فهل أُلزموا حركة واحدة لأنها مُجزئة ^(١) لهم ، إذ كان الغرض إنما هو حركة تَعَقِبُ سكوناً ؟ فقال : لو فعلوا ذلك لضيّقوا على أنفسهم ؛ فأرادوا الاتساع في الحركات ، وألا يحظروا على التكلم الكلام إلا بحركة واحدة .

هذا مذهب قطرب واحتجاجه . وقال المخالفون رداً عليه : لو كان كما زعم ، لجاز خفض الفاعل مرة ، ورفع آخرى ، ونصبه ، وجاز نصب المضاف إليه ؛ لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكوناً يعتدل به الكلام . وأي حركة أتى بها المتكلم أجزأته ، فهو مُخَيَّرٌ في ذلك . وفي هذا فساد للكلام ، وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظام كلامهم . واحتجّوا لما ذكره قطرب من اتفاق الإعراب واختلاف المعاني ، واختلاف الإعراب واتفاق المعاني في الأسماء التي تقدم ذكرها -

(١) مُجزئة : كافية . أجزأني الشيء : كفاني .

بأن قالوا : إنما كان أصل دخول الإعراب في الأسماء التي تُتذكر بعد الأفعال ، لأنه يُذكر بعدها اسمان أحدهما فاعل والآخر مفعول ، فعناهما مختلف ، فوجب الفرق بينهما ، ثم جُعِل سائر الكلام على ذلك . وأما الحروف التي ذكرها فمحمولة على الأفعال ، ولكل شيء مما ذكره علة تمرّ بك في بابهِ إن شاء الله تعالى .

نصوص من « الجُمَل »

(١) باب البدل^(١)

البدل في كلام العرب على أربعة أضرب : يُبدَل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة ، ويبدل البعض من الكل ، ويبدل المصدر من الاسم إذا كان المعنى مشتملاً عليه^(٢) ، والبدل الرابع بدل الغلط ، ولا يجري مثله في القرآن ولا في كلام فصيح .

ويجوز بدل المعرفة من النكرة ، والنكرة من المعرفة ، والظاهر من المضمر ، والمضمر من الظاهر . كل ذلك جائز .

فأما بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة فقولك : جاءني أخوك زيد ؛ ترفع الأخ بفعله ، وزيد بدل منه ، وهما لعين واحدة . وهذا بدل المعرفة من المعرفة . ونظيره قول الله عز وجل : « اهْدِنَا الصِّرَاطَ

(١) ص ٣٥-٣٩ .

(٢) لهذا سُمِّيَ هذا الضَرْبُ 'بدل اشتغال' .

المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم^(١) ، فالصراط الثاني بدل من الأول . وتقول : مررتُ بأخيك رجلٍ صالحٍ ، فهذا بدل النكرة من المعرفة . ومثله قوله تبارك وتعالى : « لَنَسْفَعَنُ » بالناصية ناصية كاذبة خاطئة^(٢) ؛ فالناصية الأولى معرفة ، والثانية نكرة وهي بدل منها . ومن بدل النكرة بالنكرة قول الشاعر :

(طويل)

وكنْتُ كذبي رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ
وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتْ^(٣)

(١) الفاتحة ٦ و ٧ .

(٢) العلق ١٥ و ١٦ . الناصية : شعر مُقدَّم الرأس . سَفَعَ بناصرته : قَبَضَ عَلَيْهَا فَاجْتَمَدَهَا ؛ يقول الفيروز آبادي : « ومنه : لنسفن بالناصية ، أي لنَجِرُنَّه بها إلى النار » . ناصية كاذبة خاطئة : أي كاذب خاطيء صاحبها .

(٣) البيت من تائيه كثير المشهورة ، ومطلعها :

خَلِيلِي هَذَا رَبْعُ عَزَّةٍ فَاعْقِلَا قَلُوصَيْكُمَا ثُمَّ ابْكِيَا حَيْثُ حَلَّتْ

وهي في الأمالي ٢/١٠٧-١٠٨ . ومفعول (رمى) في الشطر الثاني من البيت الشاهد محذوف ، والتقدير : رمى فيها الزمانُ داءً . وَشَلَّتْ من شَلِلْتُ تَشَلُّ شَللاً من باب فرح .

ويروى البيت بحر (رجل) في كل من الشطرين ورفعها . فالجرّ على أن الأولى بدل بعض من (رجلين) ، والثانية معطوفة على الأولى . والرفع على القطع ، فيكون التقدير : وكنْتُ كذبي رجلين : إحداهما رجل صحيح ، والأخرى رجل رمى فيها الزمان فشلت . =

وأما بدل المعرفة من النكرة فقولك : مررتُ برجلٍ محمدٍ . ومثله قوله عزّ وجلّ : « وإنك لتَهْدِي إلى صراطٍ مستقيمٍ صراطِ الله »^(١) ؛ فالثاني معرفة ، والأول نكرة وقد أبدله منه . وهذا وما أشبهه بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة .

وإنما قلنا البعض والكل مجازاً وعلى استعمال الجماعة له مُسَامَحَةٌ ، وهو في الحقيقة غير جائز . وأجود من هذه العبارة أن تقول : يُبَدَل الشيء من الشيء وهو بعضه .

فأما بدل البعض من الكل فقولك : قبضتُ المالَ نصفه ، ولقيتُ أصحابك أكثرهم ، وأكلت الرغيفَ ثلثيه . فالثاني بدل من الأول وهو بعضه ، وإنما أبدل منه للبيان . ونظيره قوله عزّ وجلّ : « والله على الناس حجُّ البيتِ مَنْ استطاع إليه سبيلاً »^(٢) ؛ فـ (مَنْ) في موضع خفض بدل من الناس ، لأن فرض الحج إنما يلزم المستطيعين من الناس .

وأما بدل المصدر من الاسم فقولك : أعجبتني الجاريةُ حُسْنُها ؛ رفعت

= رقد استشهد سيبويه (٢١٥/١) والمبرد (المقتضب ٢٩٠/٤ - ٢٩١) بالبيت على الوجهين .

وانظر الخزانة (ط بولاق ٣٧٦/٢ وما بعدها) ، وشرح الشواهد الكبرى للعيني (على هامش الخزانة ، ط بولاق ، ٢٠٤/٤ وما بعدها) .

(١) الشورى ٥٢-٥٣ .

(٢) آل عمران ٩٧ .

(الجارية) بفعلها ، و (حسنها) بدل منها ، والتقدير : أعجبني حسنُ الجارية . ومثل : نفعتني عبدُ الله علمه ، وعرفتُ أخاك خبره . قال الله عزَّ وجلَّ : « يسألونك عن الشهرِ الحرامِ قتالٍ فيه »^(١) ؛ فالقتال بدل من الشهر ، لأن سؤالهم عن الشهر إنما كان من أجل القتال . ومنه قول الأعشى :

لقد كان في حَوْلِ ثَوَاهِ ثَوَيْتُهُ تُقَضِّى لُبَانَاتُ وَيَسَامُ سَائِمُ^(٢)

تقديره : لقد كان في ثواه حول .

وأما بدل الغلط فقولك : رأيتُ رجلاً حماراً ؛ أردتُ أن تقول : رأيتُ حماراً ، فَغَلِطْتَ فَقُلْتَ : رأيتُ رجلاً ، ثم أبدلتَ الحمار منه . والأجود في ذلك كله أن تقول : بسل حمارٌ . ومثله : مررت برجلٍ ثورٍ . وليس الغلط مما يجري بقياس فيحتاج إلى تمثيل .

(١) البقرة ٢١٧ .

(٢) انظر في هذا البيت ص ٣٠٣-٣٠٤ .

(٢) باب الفرق بين إن وأن^(١)

اعلم أن (إن) تُكسر في أربعة مواضع، وهي في سائر ذلك مفتوحة.
تُكسر في الابتداء كقولك: إن زيدا قائمٌ، وإن أخاك شاخصٌ.
وإذا كان في خبرها اللام كقولك (ظننتُ أن زيدا قائمٌ) تفتحها، ثم
تدخل اللام فتقول: ظننتُ إن زيدا لقائمٌ، وكذلك: حَسِبْتُ إن
أخاك لشاخصٌ. ولا يجوز فتح إن مع اللام؛ لأن هذه اللام لام ابتداء،
وإنما كانت مقدرة قبل إن، فاستقبح الجمع بين حرفين مؤكدين، ففرق
بينهما وجعلت اللام مع الخبر. قال الله عز وجل: «أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعِثَ
مَا فِي الْقُبُورِ وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ خَبِيرٌ»^(٢)،
فكسرها من أجل اللام.

وتُكسر إن أيضاً بعد القسم كقولك: والله إن زيدا قائمٌ، والله إن

(١) ص ٦٩-٧٢.

(٢) العاديات ٩-١١.

أخاك منطلق . قال الله عز وجل : « والطور وكتابٍ مبسطورٍ » ،
ثم قال : « إن عذاب ربك لواقع » ^(١) . وقد أجاز بعض النحويين فتحها
بعد اليمين ، واختاره بعضهم على الكسر ؛ والكسر أجود وأكثر في
كلام العرب . والفتح جائز قياساً على ما ذكره ^(٢) .

والموضع الرابع الذي تكسر فيه إن هو بعد القول ، كقولك : قال

(١) الطور ١ و ٢ ثم ٧ .

(٢) يجوز كسر إن وفتحها بعد فعل قسم ظاهر لا لام بعده . ويستشهد
في هذا الصدد بقول الراجز :

(لَتَقْعُدَنَّ مَقْعَدَ الْقَصِيٍّ مِنِّْي ذِي الْقَادُورَةِ الْعَلِيِّ)
أو تحلفي بربك العليِّ إني أبو ذِيَالِكِ الصَّبِيِّ

يروي بكسر الهمزة في (إنِّي) على جعل جملتها جواباً للقسم ، وبالفتح
على جعل أن ومعمولها في تأويل مصدر ، أي : على كوني أبا ذِيَالِكِ الصبي .

فَمَنْ فتح أن لم يجعلها في جواب القسم ؛ لأن جواب القسم لا يكون إلا
جملة ، وأن ومعمولها في تأويل مصدر مفرد .

فلذا جاء بعد فعل القسم لام تَعَيَّنَ الكسر نحو قوله تعالى : « ويحلفون
بالله إنهم لَمِئْسَ كُفْرُكُمْ » (التوبة ٥٦) ، و « أهؤلاء الذين أقسموا بالله جَهْدَ
أَيْبَانِهِمْ إنهم لَمَعَ كُفْرُكُمْ » (المائدة ٥٣) .

انظر شرح الأشموني على الألفية ، ص ١٣٨-١٣٩ . وانظر في الشاهد المذكور
« شرح الشواهد الكبرى » للميني (على هامش الحزاة ، ط بلاق ، ٢/٢٣٢
وما بعدها) .

زيد إن عمراً منطلق ، وُقِلْتُ إن أخاك شاخص . قال عز وجل :
 « إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ » . وكذلك ما
 تصرف منه مثل (تقول) و (نقول) وما أشبه ذلك ، تكسر إن بعده .
 وهذا كله راجع إلى معنى الابتداء . وقومٌ من العرب يُجْرُونَ (أَتَقُولُ)
 في الاستفهام للمخاطب خاصةً مُجَرَّي (أَتَظُنُّ) ، فيقولون : أَتَقُولُ
 زيدا شاخصاً ، كما يقولون : أَتَظُنُّ زيدا شاخصاً . وهؤلاء يفتحون أن
 بعد القول في الاستفهام .

وسائر الكلام تفتح فيه أن ، وهي وما عملت بتقدير اسم يُحْكَمُ عليه
 بالرفع والنصب والخفض . فأما إن المكسورة فحرف لا يُحْكَمُ على موضعه
 بشيء من الإعراب . تقول من ذلك في المفتوحة : بلغني أن زيدا منطلق ،
 موضعها رفع ، والتقدير : بلغني انطلاقُ زيد . وكذلك تقول : عجبت
 من أنك منطلق ، فتكون في موضع خفض ؛ والتقدير : عجبت من
 انطلاقك . وتقول : كرهت أنك منطلق ، وظننت أن عبداً خارجاً ،
 وأحسب أن أخاك مُقيم ؛ فتكون في موضع نصب . وكذلك ما أشبهه ،
 فقيس عليه تُصِيبُ إن شاء الله .

(٣) باب التعجب ^(١)

إذا تعجبت من شيء وجعلت في أول كلامك (ما) مع الفعل، فانصب المتعجب منه لوقوع ذلك الفعل عليه . وذلك قولك : ما أحسن زيداً . (ما) اسم مبتدأ في موضع رفع ، ولكنه مُبْتَهَمٌ ، فلذلك لم يُعْرَبْ ، وهو اسم تام بغير صلة ، وما بعده خبره . و (أَحْسَنَ) فعل ماض ^(٢) ، وفاعله مضمرة فيه وهو ذِكْرُ يَعُودُ عَلَى (ما) . وزيد نصب بوقوع الفعل عليه . وتمثيله : شيءٌ حَسَنٌ زيداً ، إلا أن لفظ التعجب لَزِمَ مع (ما) ؛ فتقول

(١) ص ١١٢ - ١١٨ .

(٢) هذا على مذهب البصريين ، فعندهم أن (أَفْعَلَ) في التعجب فعل ماض ؛ وإليه ذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين . أما سائر الكوفيين فهم يذهبون إلى أن (أَفْعَلَ) في التعجب اسم . وهذه هي المسألة الخامسة عشرة من مسائل الخلاف التي أوردها ابن الأنباري في « الإنصاف » . وانظر أيضاً كتابه الآخر « أسرار العربية » ، ص ١١٣ - ١١٩ . وراجع هامش ص ٧٩ من كتابنا هذا ، س ٨ - ٥ .

في التثنية : ما أَحَسَّنَ الزَيْدَيْنِ ، وفي الجمع : ما أَحْسَنَ الزَيْدِينَ .
ومثـل : ما أَظْرَفَ أَخاك ، وأَكْرَمَ أَباك ، وَأَنْظَفَ ثَوْبَكَ ، وَأَطِيبَ
رائحتَكَ ؛ كل ذلك منصوب .

واعلم أن فعل التعجب غير متصرف ؛ فلا يُرَدُّ إلى المستقبل ولا إلى
اسم الفاعل ، ولا يكون منه غير هذا اللفظ .

وفعل التعجب ثلاثي أبداً مثل فَعَلَ وفَعِلَ وفَعَلَّ ، كقولك :
كَرُمَ زَيْدٌ ، وَجَهِلَ عمروٌ ، وَبَرَدَ الماءُ ، وما أشبه ذلك . تُدْخِلُ عليه
الهمزة ، وتنقله من فاعله ، وتجعله مفعولاً في اللفظ ، وتجعل الفعل على
وزن أَفْعَلَ . وذلك قولك : ما أَكْرَمَ زَيْداً ، وَأَظْرَفَ عمراً ، وأَجْهَلَ
بكرأ . فالمفعول به فاعل في الحقيقة ؛ لأن معنى ذلك : ما أَحَسَّنَ زَيْداً ،
أي زَيْدٌ حَسَنٌ جداً . وكذلك ما أشبهه .

فإن زاد الفعل على الثلاثة ، لم يمكن إدخال الهمزة عليه . فإن أردت
التعجب من فاعلٍ فعَلَهُ زائدٌ على ثلاثة أحرف ، تعجبت منه بـ (أَشَدُّ)
وما أشبه ذلك . تقول : انطلق زيدٌ ، ثم تقول : ما أَشَدُّ انطلاقه . وكذلك :
استخرج زَيْدٌ المَالَ ، ودَحْرَجَ ، وَقَرَطَسَ " ، وما أشبه ذلك ؛

(١) يقال : رَمَى فُقْرَطَسَ أي أصاب القِرْطاسَ ، وهو الهدف أو - كما
عبّر عنه القاموس - كلَّ آدمٍ يُنْصَبُ للنضال .

فتقول : ما أَشَدَّ استخراجه ، وأشدَّ دَحْرَجَتَه .

واعلم أن التعجب إنما هو من الفاعل . ولا يجوز التعجب من المفعول به إلا بأن تتعجب من فاعل قد تعدَّى فعله إلى مفعول ، فتدخل على المفعول حرفَ خفض ، لأن فعل التعجب لا يُجَاوِز المتعجب منه ، كقولك : ضرب زيد عمراً ، فتقول في التعجب : ما أَضْرَبَ زيداً لعمري . وكذلك شرب محمد الماء ، فتقول في التعجب : ما أَشْرَبَ محمداً للماء . وكذلك ما أشبهه .

وما كان من الألوان والخلق لم يُتعجب منه إلا بـ (أشدَّ) ونحوه ، كقولك : ما أَشَدَّ حُمْرَةُ ثوبك ، وما أَشَدَّ خَضْرَتُهُ ، وما أَسْوَأُ عَرَجَ زيد ، وما أَقْبَحَ عَمَاهُ . ولو قلت : ما أَخْضَرَ ثوبك ، وما أَسْوَدَهُ ، لم يَجُزْ ، لأن فعله زائد على ثلاثة أحرف ، إنما هو من اخْضَرَ وَايْبَضَ وَاَسْوَدَ . وأما العَرَجُ والعَمَى وما أشبههما فخلق ثابتة كاليد والرجل والرأس ، لا يكون منهما فعل ، وهي مع ذلك ثابتة على حال واحدة .

وأما قولهم : ما أَحْمَرَ زيداً ، فإنما جاز ذلك ، لأنهم أرادوا به البلادة والجمارية ، فإنهم قالوا : ما أَبْلَدَهُ ، ولم يقصدوا اللون . وكذلك قولهم : ما أَعْمَى زيداً - إذا أرادوا عمى القلب - جائزٌ على هذا

وكل شيء لا يقال فيه (ما أفعله) لا يجوز أن يقال فيه (هو أفعل من كذا) ولا (أفعل به) ، لأن هذا كله من باب التفضيل . فلا يجوز أن تقول : ثوبك هو أبيض من ثوب عمرو ، كما لا يقال : ما أبيضه ؛ ولكن تقول : ثوبك أشد بياضاً من ثوب عمرو . وكذلك ما أشبهه . فأما قوله : (رجز)

جارية في درعها الفضفاض
أبيض من أخت بني أباض ^(٢)

(١) انظر أسرار العربية لابن الأنباري ، ص ١٢١-١٢٢ . وقد ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يستعمل (ما أفعله) في التعجب من البياض والسواد خاصة من بين سائر الألوان ؛ ومن حججهم ورود (أبيض) أفعل تفضيل في بعض الشعر (كما سيل في نص الزجاجي) . أما البصريون فقد ذهبوا إلى أن ذلك لا يجوز في البياض والسواد كغيرهما من الألوان . وهذه هي المسألة السادسة عشرة من مسائل الخلاف التي أوردها ابن الأنباري في « الإنصاف » . وانظر الخزانة (ط بولاق ٤٨١/٣-٤٨٢) .

(٢) من جملة أبيات منسوبة إلى رؤبة بن المعجاج ، وقد ألحقت بديوانه (ص ١٧٦) نقلاً عن خزانة الأدب وتاج العروس ولسان العرب (ملاحظة الناشر ص ١٠٤ ، العمود الثاني ، ص ٧-٩) .

وفي الخزانة (ط بولاق ٤٨٢/٣) : « قال ابن هشام اللخمي في شرح أبيات « الجمل » [للزجاجي] : البيت الشاهد من رجز لرؤبة بن المعجاج ، وقبله : =

وقوله :

(بسيط)

إذا الرجال شتوا واشتدَّ أكلهمُ فانت أبيضهم سربالَ طبَّاخٍ

= لقد أتى في رمضان الماضي

جارية في درعها الفضفاض

تقطع الحديث بالإمياض

أبيض من أخت بني أباض

قال : كذا أنشده ابن جني (٥١) . ولم أره في ديوانه .

جارية : فاعل (أتى) . الدرع : القميص . الفضفاض : الواسع . وقوله :

« تقطع الحديث بالإمياض » ، قال اللخمي (كما في الخزانة ٤٨٣/٣) : « معنى الإمياض أنهم إذا تحدّثوا فأومضت إليهم ، أي نظرت ، شغلهم حسّن عينيها ، فقطعوا حديثهم . وقيل : الإمياض هنا التبسّم ، شبه ابتسامها بوميض البرق في لمعانه ؛ فيكون معناه كمنعى القول الأول . ويحتمل أن تكون هي المحدثّة ، وأنها تقطع حديثها بالتبسّم ؛ يصفها بطلاقة الوجه وسماحة الخلُق » .

وبنو أباض (بفتح الهمزة) قبيلة معروفة بالبياض ؛ عن اللخمي (الخزانة

٤٨٣/٣) .

(١) يقول البغدادي في الخزانة (ط بولاق ٤٨٤/٣) : « وأما قوله : « إذا

الرجال شتوا » الخ ، فهو من أبيات لطرفة بن العبد ، هجاها ملك الحيرة عمرو بن هند . ويروى كذا :

فشاذ غير مأخوذ به ولا معمول عليه .

واعلم أن (كان) تدخل في باب التعجب وحدها من بين سائر أخواتها ؛
لأنهم فيها ، ولأنها أصل في كل فعلٍ وحدث . وذلك قولك : ما
كان أحسنَ زيداً ؛ (ما) رفعٌ بالابتداء ، و (كان) خبر الابتداء ، واسمها
مضمر فيها ، وما بعدها خبرها . فإن أخرتها قلت : ما أحسنَ ما كان
زيدٌ ، فالوجه الرفع ، والتقدير : ما أحسنَ كونَ زيدٍ ، تكون (ما) مع

= أنت ابنُ هندی فاخبرُ مَنْ أبوك إذا لا يصلحُ الملُكُ إلا كُلُّ بَذَاخٍ
إن قلت : نصرٌ ، فنصرٌ كان شرٌّ فقَدْ قَدْماً وأبيضهم سربال طَبَاخٍ
ما في المالِ لكم ظلٌ ولا وَرَقٌ وفي الخازي لكم أسناخُ أسناخٍ

مع أبيات أخر . قال ابن الكلبي : هذا الشعر منحول . وقوله : « واشتد
أكلهم » أراد بالأكل القوت ، وهو مضموم الهمزة ، أي غلَّت أسعارهم .
ومن روى (أكلهم) بفتح الهمزة ، جعل الأكل بمعنى المأكول ؛ وقد يكون
معناه أنهم إذا شتوا لا يجدون الطعام إلا بعد جُهدٍ وشدةٍ وجوعٍ ، فإذا وجدوه
بالقوا في الأكل والسربال : القميص . يقول : إذا دخل فصل الشتاء
الذي يمنع من التصرف ، وانقطعت الميرة ، وغلَّت الأسعار ، واشتد القوت ،
فسربال طبَّاخك نقيٌّ للؤمك ؛ ولو كنت كريماً لاسودَّ لكثرة طبخه ، على ما
عهده من سربال الطباخين .

بذَاخ : صيغة مبالغة من بذخ يَبْذَخُ أي تكبِّرُ وعلا . أسناخ : جمع سنخ ،
وهو الأصل . وقد نصب (سربال) على التمييز .

الفعل بتأويل المصدر ^(١) ؛ والنصب جائز على قبجه ، على أن تجعله خبر كان ، وتضم اسمها فيها . فإن قلت : ما كان أحسنَ ما كان زيدٌ ، فكررتها ، فـ (كان) الأولى على التفسير الأول ، والثانية على التفسير الثاني ^(٢) .

ومن قال (ما أحسن زيداً) على التعجب ، قال إذا ردَّ الفعلَ إلى نفسه : ما أحسنني . ويَعْرِضُ في هذا لفظان آخران ، وهو قولك (ما أحسنُ زيدٌ ؟) في الاستفهام ، كأنك قلت (أيُّ شيء منه أحسنُ ؟) ؛ فإن رددته إلى نفسك قلت : ما أحسنني ^(٣) ؟ وتقول في النفي : ما أحسنَ زيدٌ ، إذا أردت أنه لم يُحَسِّنْ في فعله ولم يُجَمِّلْ ؛ فإن رددت الفعل إلى نفسك قلت (ما أحسنتُ) ، وفي التثنية والجمع (ما أحسنًا) بنون مشددة . وفي تثنية الاستفهام وجمعه : ما أحسنًا ؟

ومن التعجب ما جاء بلفظ الأمر ، وليس بأمر في الحقيقة ؛ فيكون في الواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد . وذلك قولك : يا زيدُ أحسنْ بعمرِ ، ويا زیدانُ أحسنْ بعمرِ ، ويا زیدونُ أحسنْ

(١) (كان) على هذا الوجه ثامة ، و(زيدٌ) فاعلها .

(٢) أي أن (كان) الأولى خبر (ما) التي قبلها ، و (كان) الثانية مع (ما) التي قبلها في تأويل مصدر . والتقدير : ما كان أحسنَ كونَ زيدٍ .

(٣) أي : ما الذي جعلني حَسَنًا ؟

بعمرو ؛ لأنك لست تأمرهم أن يفعلوا بهم شيئاً ، إنما معناه : ما أحسن
 العمرين . قال الله تعالى : « أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ » ، أي هؤلاء ممن يجب
 أن يُقال لهم هذا وأن يُتَعَجَّبَ منهم . وتقول : يا هندُ أحسنُ بعمرو ،
 ويا هندانُ أحسنُ بعمرو ، ويا هنداتُ أحسنُ بعمرو .

(٤) باب الفصل ويسميه الكوفيون العماد^(١)

اعلم أن العرب تجعل هو وهما وهم وهي وأنت وأنتما وأنتم وما أشبه ذلك
فَصْلاً بين كل معرفتين لا تستغني إحداهما عن الأخرى^(٢) ، وبين معرفة
ونكرة تقارب المعرفة^(٣) ؛ وذلك في باب كان وأخواتها ، وباب إن ، وفي

(١) ص ١٥٣-١٥٥ .

(٢) نحو : كان زيدٌ هو المنطلق . قد (هو) ضمير فصل ، ولا يصح أن
يكون توكيذاً لزيد ، لأن الضمير لا يصلح تأكيداً للاسم الظاهر .

(٣) نحو : كان زيدٌ هو أفضل منك . فأفعل التفضيل ، وبعده (مِنْ) ،
نكرة تقارب المعرفة ، فهو لا يقبل دخول الألف واللام عليه ، ولو كان نكرة
محضة لقَبِلَ ذلك .

يقول سيبويه ٣٩٥/١ (س ١٣-١٧) : « واعلم أن (هو) لا يحسن أن
تكون فصلاً حتى يكون ما بعدها معرفة أو ما أشبه المعرفة بما طال ولم تدخله
الألف واللام ، فضارع زيداً وعمراً ، نحو (خير منك) و (مثلك) و (أفضل
منك) و (شرّ منك) . كما أنها لا تكون في الفصل إلا وقبلها معرفة أو ما
ضارعها ، كذلك لا يكون ما بعدها إلا معرفة أو ما ضارعها . لو قلت (كان
زيد هو منطلقاً) ، كان قبيحاً » .

الظنّ ، والابتداء والخبر^(١) .

وذلك قولك : كان زيدٌ هو القائمُ ؛ فتجعل (القائم) خبر كان ،
و (هو) فصل لا يُعتدّ به^(٢) . وإن شئت قلت : كان زيد هو القائم ؛

(١) باب المبتدأ والخبر هو الأصل ، فكان وأخواتها وإن وأخواتها وظن
وأخواتها إنما تدخل على المبتدأ والخبر . ومن نافلة القول أن المبتدأ والخبر لا يستغني
أحدهما عن الآخر .

وقد سمي البصريون هذا الضمير فصلاً ؛ لأنه يُعْلِم من أول الأمر أن ما بعده
خبر لا تابع . وسماء الكوفيون عماداً ، لأن معنى الكلام يعتمد عليه . وهذه
هي الفائدة الأولى من فوائد ثلاث ذكرها ابن هشام في المغنى (ط القاهرة
ص ٤٩٦ = ط دمشق ص ٥٤٩ - ٥٥٠) لضمير الفصل ؛ والفائدة المذكورة
لفظية ، وأكثر النحويين يقتصر على ذكرها . والفائدتان الأخريان معنويتان :
(١) التوكيد ، « ذكره جماعة ، وبنوا عليه أنه (أي ضمير الفصل) لا يُجامع
التوكيد ، فلا يقال (زيدٌ نفسه هو الفاضل) ؛ وعلى ذلك سماه بعض الكوفيين
دعامة ، لأنه يُدْعَم به الكلام أي يقوَّى ويؤكد ، (ب) الاختصاص ، أي
أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره ؛ وكثير من البيانين يقتصر عليه .

(٢) يقول سيبويه ٣٩٤/١ (في السطرين الأخيرين) : « واعلم أن ما كان
فصلاً لا يغيّر ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يُذكر » . ويقول أيضاً
٣٩٥/١ (س ١١ - ١٢) : « فصارت (هو) ههنا وأخواتها بمنزلة (ما) إذا
كانت لتقوّأ ، في أنها لا تغير ما بعدها عن حاله قبل أن تُذكر » .

ويذهب البصريون إلى أن ضمير الفصل لا موضع له من الإعراب . وذهب
الكوفيون إلى أن العماد (كما يسمونه) له موضع من الإعراب ؛ فذهب بعضهم =

جعلت (هو) مبتدأ ، و (القائم) خبره ، والجملة خبر كان ^(١) . ومثل ذلك : كنت أنت القائم ، وكنت أنت القائم . قال الله جلّ وعزّ : « فلما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم » ^(٢) ، و « الرقيب عليهم » بالرفع

= (الفراء) إلى أن حكمه حكم ما قبله ، وذهب بعضهم (الكسائي) إلى أن حكمه حكم ما بعده . وهذه هي المسألة المائة من مسائل الخلاف التي أوردها ابن الأنباري في « الإنصاف » . وانظر في هذا أيضاً المغني لابن هشام (ط القاهرة ص ٤٩٦ آخر سطر - ٤٩٧ ص ١-٥ = ط دمشق ص ٥٥٠ ص ٣-٧) .

(١) يقول سيبويه ٣٩٥/١ (ص ١٩-٢٤) : « وقد جعل ناس كثير من العرب (هو) وأخواتها في هذا الباب اسماً مبتدأ ، وما بعده مبني عليه ... فمن ذلك أنه بلغنا أن رؤبة كان يقول : أظن زيدا هو خير منك . وناس كثير من العرب يقولون : « وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون » . وقال الشاعر (قيس بن ذريح) ... »

وسيد البيت والآية الكريمة فيما يلي من هذا النص .

(٢) المائدة ١١٧ . ويجوز أيضاً أن يكون (أنت) توكيداً للتاء في (كنت) ، في محل رفع . ويجوز الوجهان (الفصليّة والتوكيد) كذلك في (أنا) في قوله تعالى : « إن ترني أنا أقل منك مالا وولداً » (الكهف ٣٩) ؛ وفي (نحن) في قوله تعالى : « إن كنا نحن الغالبين » (الأعراف ١١٣ ، والشعراء ٤١) ، وقوله تعالى : « وكنا نحن الوارثين » (القصص ٥٨) ؛ وفي (هو) في قوله تعالى : « تجدوه عند الله هو خيراً » (المزمل ٢٠) ؛ وفي (هم) في قوله تعالى : « إن كانوا هم الغالبين » (الشعراء ٤٠) . والمعروف أن الضمير يؤكد بضمير الرفع سواء كان الأول مرفوع الموضع أو منصوبه أو مجروره .

أيضاً . وقال تبارك وتعالى : « وإذ قالوا اللَّهُمَّ إِنَّ كَانَ هذا هو الحقُّ من عندك ، ” ، و « هو الحقُّ » ، بالنصب والرفع . وقال تعالى : « وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين ، ” ؛ وقرأ بعضهم : « ولكن كانوا هم الظالمون » ، جعل (هم) ابتداء و (الظالمون) خبره ، والجملة خبر كان . وقال قيس ابن ذريح :

تَبَكَّى عَلَى لُبْنَى وَأَنْتَ تَرَكَتَهَا وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِأَمَلًا أَنْتَ أَقْدَرُ
والقوافي مرفوعة ^(٣) .

وكذلك تقول في الظن : ظننت زيدا هو القائم ، إذا جعلت (هو)

= انظر سيبويه ٣٩٥/١ س ١٨-١٩ (وهو يعبر عن التوكيد بالصفة) ، وابن يعيش ١١١/٣ و ١١٣ ، والمغني لابن هشام (ط القاهرة ص ٤٩٧ س ٧-٨ = ط دمشق ص ٥٥٠ س ٩-١٠) .

(١) الأنفال ٣٢ .

(٢) الزخرف ٧٦ .

(٣) يقول الشنتمري في شرح هذا البيت الذي ذكره سيبويه ٣٩٥/١ : « الشاهد في ابتداء (أنت) ورفع (أقدر) على الخبر . ولو كانت القوافي منصوبة لَتَنَصَّبَ (أقدر) وجعل (أنت) فصلاً كما تقدم في الباب . وصف تنبُّع نفسه للبنى بعد أن طلَّعها . والملا : ما اتسع من الأرض . أي كنت أقدر عليها وأنت مقيم بالملا معها قبل تطبيقها ؛ يعنّف نفسه على ما عمل . والبيت مزصوت في الأغاني (ط بولاق ١٢٦/٨ = ط دار الكتب المصرية ٢٠٥/٩) .

فصلاً . وإن لم تجعله فصلاً ، رفعت (القائم) . وكذلك ما أشبهه^(١) .

(١) يلاحظ أن المؤلف اقتصر في أمثله على بابي كان وظن ؛ لأن ضمير الفصل يظهر له حكم في هذا البابين ، إذ يُنصب الاسم بعده خبراً لكان أو مفعولاً ثانياً لظن . ولكن لا يظهر للفصل حكم في باب إن وأخواتها وباب المبتدأ والخبر ، لأن أخبارها مرفوعة ؛ فإذا قلت : زيدٌ هو القائمُ ، وإن زيداً هو القائمُ ، لم يُعْلَمَ أن المضمَر فصل أو مبتدأ إلا بالإرادة والنية ، ولا يظهر الفرق بينهما في اللفظ . انظر ابن يمين ١١١/٣ .

ويقول سيبويه ٣٩٥/١ (س ١٢-١٣) : « واعلم أنها [هي وأخواتها] تكون في إن وأخواتها فصلاً ، وفي الابتداء ، ولكن ما بعدها مرفوع لأنه مرفوع قبل أن تذكر الفصل » .

(٥) باب التاريخ^(١)

اعلم أن التاريخ محمول على الليالي دون الأيام ، لأن أول الشهر ليلة ؛ فلو نُحِلَّ التاريخ على الأيام ، سقطت من الشهر ليلة . فتؤنث التاريخ لما ذكرتُ لك ، فتقول : لِحَمْسٍ خَلَوْنَ من الشهر ، ولستُ خلون منه ؛ فيقع التاريخ على الليالي دون الأيام ، لأنه قد عُلِمَ أن مع كل ليلة يوماً .

وليس في العربية موضع يُغْلَبُ فيه المؤنث على المذكر إلا في التاريخ . فاما سوى ذلك فإنه يغلب فيه المذكر على المؤنث ، فيقال : الهنداتُ وزيدُ خرجوا ، والفواطمُ وعمرو قديموا ، فيتغلب المذكر على المؤنث . وكذلك تقول لرجل معه خمسون نسوة : هذا سادسُ ستة ، أي أحدُ ستة ؛ فتغلب المذكر وتثبت الهاء . إلا في التاريخ ، فإنك تغلب فيه المؤنث على المذكر ؛ تقول : كتبتُ لِحَمْسٍ بَقِيْنَ ، ولستُ بَقِيْنَ .

(١) ص ١٥٦ - ١٥٧ .

وإذا مِيزَتَ العدد بواحد أفرَدَتَ الخبرَ عنه، كقولك: كتبت لإحدى عشرة ليلةً خَلْتُ من الشهر ، وثلاث عشرة ليلةً خَلْتُ وَبَقِيَتْ. وإذا فسَّرَته ^(١) يجمع جَمَعْتَ الخبرَ عنه ، فقلت : كتبت لأربعٍ بَقِيْنَ ، ولعشرٍ بَقِيْنَ . فاعلمه إن شاء الله .

(١) فسَّرَته : مِيزَته .

(٦) باب إضافة المنادى إلى المتكلم^(١)

اعلم أن للعرب في ذلك لغات ، أجودها أن تقول : يا غلام أقبل ،
ويا قوم أقبلوا . قال الله عز وجل : « يا قوم لا أسألكم عليه أجراً »^(٢) .
وقال تعالى : « يا عبادِ فَاتَّقُونِ »^(٣) ، « وقال نوحُ رَبِّ لا تَذَرْنِي عَلَى
الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا »^(٤) . تحذف منه الياء ، وتكتفي بالكسرة منها ،
كما تحذف التنوين من المفرد^(٥) .

(١) ص ١٧١-١٧٢ .

(٢) هود ٥١ .

(٣) الزمر ١٦ .

(٤) نوح ٢٦ .

(٥) « كما تحذف التنوين من المفرد » : أي من المنادى المفرد كقولك : يا زيد .
يقول سيبويه ٣١٦/١ : « اعلم أن ياء الإضافة لا تثبت في النداء كما لم يثبت
التنوين في المفرد ، لأن ياء الإضافة في الاسم بمنزلة التنوين ؛ لأنها بدل من التنوين ، ولأنه
[الضمير] لا يكون كلاماً حتى يكون في الاسم كما أن التنوين إذا لم يكن فيه [في]

واللغة الثانية أن تقول : يا غلاميَ أَقبلُ ، يساء مفتوحة ، وهو الأصل^(١) ؛ فتحركها لأنها اسم مضمَر متطرف ، كما تحرك سائر المضمرات نحو التاء من قمتَ وقمتُ ، والكاف من غلامك ، وما أشبه ذلك .

واللغة الثالثة أن تقول : يا غلامي أَقبلُ^(٢) . فتمسكَن الياء استئقلاً

= [الاسم] لا يكون كلاماً . فحذف وُفرك آخر الاسم جرّاً ، ليُفصل بين الإضافة وغيرها . وصار حذفها [الياء] ههنا لكثرة النداء في كلامهم ، حيث استغنوا بالكسرة عن الياء . ولم يكونوا ليثبتوا حذفها إلا في النداء ، ولم يكن لبسٌ في كلامهم لحذفها ؛ فكانت الياء حقيقةً بذلك لما ذكرت لك .

(١) منه قوله تعالى : « قُلْ يا عبادِيَ الذين أسرفوا على أنفسهم ، (الزمر ٥٣) . ومع الهاء لبيان الحركة في الوقف : « كِتَابِيَّة » ، (الحاقة ١٩ و ٢٥) ، و « حِسَابِيَّة » ، (الحاقة ٢٠ و ٢٦) ، و « سُلْطَانِيَّة » ، (الحاقة ٢٩) .

وإذا كان ما قبل الياء ساكناً لم تكن فيها إلا اللغنة الثانية ، أي تحريكها بالفتح ، لئلا يلتقي ساكنان . قال تعالى : « قال هي عصايَ أَتوكتُ عليها ، (طه ١٨) » ، وقال يا بَنِي لا تدخلوا من باب واحد ، (يوسف ٦٧) ؛ حذفَت النون في (بنين) للإضافة ، وأدغمت ياء الجمع في ياء المتكلم ، فحركات ياء المتكلم بالفتحة على أصلها لئلا يلتقي ساكنان . انظر المفتض للهود ٢٤٨-٢٤٩ .

(٢) يقول سيبويه ٣١٦/١ : « واعلم أن بُقْيَان الياء لغنةٌ في النداء ، في الوقف والوصل . تقول : يا غلامي أَقبلُ . وكذلك إذا وقفوا . وكان أبو عمرو [ابن العلاء] يقول : « يا عبادي فاتقون » ، [الزمر ١٦] . قال الراجز (وهو عبد الله بن عبد الأعلى القرظي) :

=

للحركة فيها ، لانكسار ما قبلها .

واللغة الرابعة أن تقول : يا غلاماً . تُبدِل الكسرة فتحة ، وتقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها . وتقف عليها بالهاء بياناً للألف ^(١) ؛ فإذا وَصَلَتْ ، حذفت الهاء فقلت : يا غلاماً تعال . قال أبو النجم :

(رجز)

يا ابنةَ عمّا لا تلومي واهجعي ^(٢)

= فكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلَهِي وَحَدَّكَ

لم يك شيء يا إِلَهِي قَبْلَكَ ، اهـ

ويقول المبرد في المقتضب ٢٤٧/٤ (م ٣-٤) : ووجهة من أثبتنا [الياء] أنها اسم بمنزلة زيد . فقولك (يا غلامي) بمنزلة (يا غلام زيد) . فلما كانت أسماء ، والمنادى غيرها ، ثبتت .

(١) يقول سيويه ٣١٧/١ : « وقد يُبدلون مكان الياء الألف ، لأنها أخف ... وذلك قولك : يا ربّاً تجاوز عثاً ، ويا غلاماً لا تفعل . فإذا وقفت قلت : يا غلاماً . وإنما ألحقت الهاء ليكون أوضح للألف ، لأنها خفيفة . وعلى هذا النحو يجوز (يا أباه) و (يا أمّاه) . »

(٢) من شواهد سيويه ٣١٨/١ . يقول الشفتمري : « الشاهد فيه إبدال الألف من الياء في قوله : يا ابنة عثاً ، كراهة لاجتماع الكسرة والياء مع كثرة الاستعمال . خاطب امرأته أم الخيار ، وهي ابنة عمه ، ولها يقول :

قد أصبحت أمّ الخبار قدّعي

= عليّ ذنباً كله لم أصنع

ومن العرب من يقول: يا غلامُ أقبِلْ^(١) .

= والهجوع النوم بالليل خاصة . وفي رواية : « يا ابنة عمي » (المقتضب للبرد ٢٥٢/٤) .

وانظر بقية الأرجوزة في الخزانة (ط بولاق ١٧٦/٤) .

(١) يقول سيبويه ٣١٦/١ (س ١٨-١٩) : « وبعض العرب يقول: يا رب اغفر لي ، ويا قومُ لا تفعلوا » .

وقد قرئ : « قال ربُّ احْكُمْ بالحق » (الأنبياء ١١٢) . انظر المقتضب للبرد ٢٦٣/٤ مع الهامش الثالث للناشر المحقق .

(٧) باب أفعال المقاربة ^(١)

وهي عَسَى وكَادَ وَكَرَبَ وَجَعَلَ وَأَخَذَ وَقَارَبَ وما أشبه ذلك .
إِعلمَ أنها لمقاربة الفعل واستدناء وقوعه ^(٢) .

فاما عسى فالأجود فيها أن تُستعمل بـ (أن)، فيقال : عسى زيدٌ أن يقومَ . فيكون موضع (أن) نَصْباً ، تكون مع الفعل في تأويل مصدر ،

(١) ص ٢٠٩ - ٢١١ .

(٢) كَادَ وَكَرَبَ وَقَارَبَ تدل على قرب وقوع الفعل ، وتدل عسى على ترجي وقوعه أو استدناء وقوعه (كما يقول الزجاجي) ، وتدل جعل وأخذ على الشروع في الفعل . ويقول النحاة إن أفعال المقاربة - على اختلافها - تعمل عمل كان ، فاسمها هو الاسم المرفوع بعدها ، وخبرها هو الجملة المبنية على الفعل المضارع إذا لم يقترن بـ (أن) ، نحو : كَادَ زيدٌ يقوم . فإذا اقترنت المضارع بـ (أن) كما في قولك : عسى زيد أن يقوم ، فجمهور النحاة على أن المصدر المؤول من (أن) والفعل خبر . انظر المغني لابن هشام (ط القاهرة ص ٢٨ س ٨ - ١٤ = ط دمشق ص ٢٥ س ٩ - ص ٢٦ س ٥ ؛ وكذلك ط القاهرة ص ١٥١ - ١٥٢ = ط دمشق ص ١٦٢ - ١٦٣) . وانظر الهامش التالي .

كانه قال : قاربَ زيدُ القيامَ^(١) . فإن قدّمت (أن) فقلت : عسى أن يقومَ زيد ، كان موضعها رفعاً ، لأن التقدير : قَرُبَ قيامُ زيد . قال الله عزّ وجلّ : « عسى أن يَبْعَثَكَ ربُّكَ مقاماً محموداً »^(٢) . وقد تُستعمل في الشعر بغير أن ؛ قال الشاعر :

عسى الكربُ الذي أمسيتَ فيه يكونُ وراءه فَرَجٌ قريبٌ^(٣)

(١) يقول سيبويه ٤٧٧/١ (س ٩-١٠) : « وتقول : عَسَيْتَ أَنْ تفعل . فد (أن) ههنا بمنزلتها في قولك : قاربْتَ أَنْ تفعل ، أي قاربْتَ ذاك ، وبمنزلة : دنوتَ أَنْ تفعل ، .

وظاهر هذا القول يدل على أن سيبويه يعرب المصدر المؤول من أن والفعل ههنا مفعولاً لعسى . وقد نسب ابن هشام هذا المذهب إلى سيبويه ؛ راجع الهامش السابق .

(٢) الإسراء ٧٩ . وعسى ههنا تامة ، وفاعلها المصدر المؤول من أن والفعل . انظر ابن يعيش ١١٨/٧ ، وابن هشام في المغني (ط القاهرة ص ١٥٢) الاستعمال الثاني (= ط دمشق ص ١٦٣) .

(٣) البيت من قصيدة لهذبة بن خشرم قالها في الحبس أيام معاوية ، ومطلعها :

طَرِبْتُ وَأَنْتَ أحياناً طُروبٌ وكيف وقد تملأُك المشيبُ

انظر الأمالي لأبي علي القالي ٧١/١-٧٢ ، والخزانة للبغدادى (ط بلاق ٨٣/٤) . =

فقال (يكون) ، فجاء بها بغير أن ؛ والأوجه ما ذكرت لك .

وأما كاد وكرب وجعل وما أشبه فالأوجه أن تستعمل بغير أن ، فيقال: كاد زيد يقوم ، وكاد عبد الله يخرج . وهي لمقاربة ذات الفعل . ألا ترى أنك لا تقول (كاد زيد يدخل المدينة) إلا وقد شارفها ؟ وقد يجوز أن تقول (عسى زيد أن يحج) ، وهو لم يبرح من منزله بعد^(١) . قال الله : « يكاد سنا برقه يذهب بالابصار »^(٢) . فأما قوله جل اسمه :

— والبيت من شواهد سيبويه . يقول ٤٧٧/١ (آخر سطر) — ٤٧٨ : « اعلم أن من العرب من يقول (عسى يفعل) ، يشبّتها بـ (كاد يفعل) ... قال قال هذبة : (البيت) » . ثم أورد سيبويه شاهدين آخرين على ذلك .

ويخطئ ابن هشام في المغني (ط القاهرة ص ٥٧٩ = ط دمشق ٦٤١) قول جماعة إن (فرج) في الشطر الثاني اسم (يكون) ؛ والصواب — كما يقول — أنه مبتدأ خبره الظرف (وراه) ، والجملة من المبتدأ والخبر خبر (يكون) ، واسم (يكون) ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على (الكرب) في الشطر الأول . وفي الخزانة (ط بولاق ٨٤/٤) — نقلاً عن ابن هشام أيضاً — أن (فرج) لا يجوز أن يكون اسم (يكون) ؛ لأن فاعل الفعل الواقع في باب كاد لا يكون إلا ضميراً راجعاً للاسم السابق ، فلا يجوز : كاد زيد يموت أبوه .

(١) تقدّم أن عسى تدل على استدناء وقوع الفعل ، لا على 'قرب وقوعه فعلاً .

(٢) النور ٤٣ .

« إذا أخرج يده لم يكد يراها »^(١) فتأويله : لم يرها ولم يكده ، أي لم يرها ولم يقارب رؤيتها^(٢) . ومن أمثال العرب : « كاد النعام يطير » و « كاد

(١) النور ٤٠ .

(٢) هذا تفسير المبرد أيضاً (المقتضب ٣/٧٥) .

ولابن يعيش تفسير آخر . يقول ١٢٤/٧ - ١٢٥ : « قد اضطربت آراء الجماعة في هذه الآية . فمنهم من نظر إلى المعنى وأعرض عن اللفظ ؛ وذلك أنه حمل الكلام على نفي المقاربة ، لأن (كاد) معناها قارب ، فصار التقدير : لم يقارب رؤيتها ؛ وهو اختيار الزمخشري . والذي شجعهم على ذلك ما تضمنته الآية من المبالغة بقوله : « ظلمات بعضها فوق بعض » . ومنهم من قال : التقدير : لم يرها ولم يكده ؛ وهو ضعيف ، لأن (لم يكده) إن كانت على بابها فقد نقض أول كلامه بآخره ، وذلك أن قوله (لم يرها) يتضمن نفي الرؤية ، وقوله (ولم يكده) فيه دليل على حصول الرؤية ، وهما متناقضان . ومنهم من قال إن (يكده) زائدة ، والمراد : لم يرها ؛ وعليه أكثر الكوفيين . والذي أراه أن المعنى أنه يراها بعد اجتهد ويأس من رؤيتها . والذي يدل على ذلك قول تائب شرأ : « فأبئتُ إلي فهمٍ وما كدتُ أنبا » ، والمراد : ما كدت أمؤب ، كما يقال : سَلِمْتُ وما كدتُ ألسم ؛ ألا ترى أنه أبَ إلي فهم - وهي قبيلة - ثم أخبر أن ذلك بعد أن كاد لا يؤوب . وعلّة ذلك أن (كاد) دخلت لإفادة معنى المقاربة في الخبر ، فإذا دخل النفي على (كاد) - قبلها كان [النفي] أو بعدها - لم يكن إلا لنفي الخبر ، كأنك قلت : إذا أخرج يده يكاد لا يراها . ف (كاد) هذه إذا استعملت بلفظ الإيجاب ، كان الفعل غير واقع ؛ وإذا اقترن بها حرف النفي ، كان الفعل =

العروس يكون أميراً^(١) لقربهما من تلك الحال .

وربما استعملت كادَ في الشعر بأنْ ؛ قال رؤبة :

(رجز)

قد كاد من طول البيلَى أن يَمْصَحَا^(٢)

=الذي بعدها قد وقع . هذا مقتضى اللفظ فيها ، وعليه المعنى . والقاطع في هذا قوله تعالى [البقرة ٧١] : « فذبحوها وما كادوا يفعلون » ، وقد فعلوا الذبح بلا ريب .

وانظر ردّ ابن هشام في المغني (ط القاهرة ص ٦٦١ آخر سطر - ٦٦٣ = دمشق ص ٧٣٧ - ٧٣٨) .

(١) العروس : الرجل والمرأة ما داما في إعراسها (القاموس) . والمراد هنا الرجل طبعاً . والمثلان في المقتضب للمبرد ٧٤/٣ .

(٢) من شواهد سيبويه ؛ يقول ٤٧٨/١ : « وقد جاء في الشعر (كاد أن يفعل) ، شبهوه بـ (عسى) ، قال رؤبة : (البيت) ، وفي الخزائنة (ط بولاق ٩١/٤) : « وهذا الرجز يُنسب إلى رؤبة ، وقبله : « رَبْعٌ عفا من بعد ما قد انمَحَى » ، وأنشده ابن بعيش [١٢١/٧] : « ربع عفا الدهر ' طولاً فامتحى » ، ورواه اللخمي : « ربع عفا الدهر دأباً وامتحى » . ولم أر هذا الرجز في ديوان رؤبة ... والربع : المنزل حيث كان ؛ وروي بدله (رسم) ، والرسم : أثر الدار . وعفا يكون لازماً كالرواية الأولى ... أي دَرَسَ ؛ ويكون متعدياً كالرواية الثانية ، يقال : عفته الريح أي محته . وامتحى أصله انمَحَى ، مطاوع محوته نَحَوَ أي أزلته ... ، ويقال يحينه نَحْباً بالياء من باب نفع . وزعم الميني أن (مِنْ) في قوله (من بعد) زائدة . وما مصدرية . واسم كاد ضمير =

والأجود أن تُستعمل بغير أن . وكذلك تقول : جعل زيد يقول
كذا وكذا ، وأخذ يفعل كذا ؛ تُستعمل بغير أن .

=راجع إلى رُبْع.و(مِنْ) تعليلية متعلقة بكاد لا ييمصح ، لأنه صلة(أن)...
ويمصح بفتح الياء والصاد مضارع مصح بفتح الصاد أيضاً . قال الجوهري : مصح
الشيء 'مصحواً : دَهَبَ وانقطع ، قال : ومصح الثوبُ : أَخْلَقَ .

(٨) باب ما ينصرف وما لا ينصرف (١)

الاسم الذي ينصرف هو الذي يُخَفَّضُ وَيُنَوَّنُ . وغير المنصرف لا يخفض ولا ينون ، ويكون في موضع الخفض مفتوحاً . فالمنصرف قولك : هذا زيدٌ ، ومحمدٌ ، وغلामٌ ، ورجلٌ . وغير المنصرف قولك : مررت بأحمدَ ، وإبراهيمَ ، وإسماعيلَ ؛ وجاءني أحمدُ ، وإبراهيمُ ، وإسماعيلُ .

وما لا ينصرف ينقسم إلى قسمين : منه ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، وقسم ينصرف في النكرة ولا ينصرف في المعرفة .

فأما ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة فخمسة أجناس :

منها أفْعَلٌ إذا كان نعتاً نحو أحمَرٌ وأصفر وأبيض وأشقر ، وأفضل منك وأكرم منك .

ومنها فَعْلان الذي مؤنثه فَعْلَى نحو سَكْرانَ وَسَكْرَى ، وغَضبانَ
وغَضِبَى ، وعَطشانَ وعَطَشَى .

ومنها ما كان في آخره ألف التانيث ممدودةً أو مقصورةً نحو حُبَلَى
وَسَكْرَى وَغَضِبَى ، والممدودة نحو حَمْرَاءَ وَبَيْضَاءَ وَشَهْبَاءَ وَأَنْبِيَاءَ وما
أشبه ذلك .

ومنها كل جمع ثالثٌ حروفه ألفٌ ، وبعدها حرفان أو ثلاثة أحرف
أو حرف مشدّد ، نحو مَسَاجِدَ وَدَرَاهِمَ ، وَدَنَانِيرَ وَطَوَاوِيرَ ، وَدَوَابَ
وَشَوَابَ^(١) ؛ إلا ما كان في آخره هاء التانيث فإنه ينصرف في النكرة نحو
فَرَّازِنَةٍ^(٢) وَصَيَاقِلَةٍ^(٣) وَجَاحِجَةٍ^(٤) وما أشبه ذلك .

ومنها المعدول من العدد نحو مَثْنَى وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ وما أشبه ذلك .

جميع هذا لا ينصرف في معرفة ولا نكرة . تقول : مررت برجلٍ

(١) شَوَابٌ : جمع شَابَةٌ ، مؤنث شَابٌ .

(٢) أصله فَرَّازِينُ ، حذفوا الياء وعوّضوا عنها بتاء التانيث (سيبويه ٨/٨٠
س ٨-٩) . وفَرَّازِينُ جمع فَرَّازانَ ، وهو الوزير في اصطلاح الشطرنج . وفَرَّازانَ
معرب فَرَّازِينِ في الفارسية (القاموس في مادتي فرز وفرزن) .

(٣) جمع صَيْقَلٌ ، وهو شَعَاذُ السيف وَجَلَاؤُهَا (القاموس) .

(٤) جمع جَاحِجٍ ، وهو السَيْدُ .

أَسْوَدَ ، وَآخَرَ أَشْقَرَ ، وَرَأَيْتَ فَرْسًا أَشْهَبَ ؛ وَمَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ عَطِشَى ،
وَسَكْرَى ؛ وَمَرَرْتُ بِحَمْرَاءَ ، وَبَيْضَاءَ ؛ وَرَأَيْتَ رَجُلًا سَكْرَانًا ، وَآخَرَ
غَضْبَانًا ، وَقَبِضْتُ دَنَانِيرَ وَدَرَاهِمَ ، وَدَخَلْتُ مَسَاجِدَ ، وَرَأَيْتُ دَوَابَّ ،
وَشَوَابَّ ؛ وَرَأَيْتُ الْقَوْمَ مَثْنَى ، وَثُلَاثَ ، وَرُبَاعَ ^(١) . وَكَذَلِكَ
مَا أَشْبَهَهُ .

فَإِنْ أَدْخَلْتَ عَلَى جَمِيعِ مَا لَا يَنْصَرِفُ الْأَلْفُ وَالْإِلَامُ أَوْ أَضَفْتَهُ ،
انْصَرَفَ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِالْأَحْمَرِ وَالْحَمْرَاءِ ، وَالْأَشْقَرِ وَالشَّقْرَاءِ ،
وَمَرَرْتُ بِمَسَاجِدِكُمْ وَمَنَابِرِكُمْ . وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ .



وَأَمَّا مَا لَا يَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ وَيَنْصَرِفُ فِي الذِّكْرِ فَهُوَ اثْنَا عَشَرَ
جِنْسًا :

مِنْهَا كُلُّ اسْمٍ أَعْجَمِيٍّ كَانَ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، نَحْوُ إِبْرَاهِيمَ
وِإِسْمَاعِيلَ وَدَاوُدَ . فَإِنْ كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، انْصَرَفَ فِي الْمَعْرِفَةِ
وَالذِّكْرِ ، نَحْوُ خَشٍ وَدِلٍّ وَخَانٍ ^(٢) .

(١) أَيِ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ ، وَثَلَاثَةَ ثَلَاثَةٍ ، وَأَرْبَعَةَ أَرْبَعَةٍ .

(٢) خَشٍ (بِفَتْحِ الْخَاءِ وَضَمِّهَا) : الْحِمَاةُ . دِلٌّ : قَلْبٌ . خَانٌ : فُنْدُقٌ .
وَلَيْسَتْ الْكَلِمَتَانِ الْأُولَيَانِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ كَمَا يَقُولُ الزَّجَاجِيُّ .

ومنها كل اسم على وزن الفعل المستقبل نحو أحمد ويزيد .

ومنها كل اسم في آخره ألف ونون زائدتان نحو سلمان وعمران
ومروان . فاما حسان فإن أخذ من الحسن انصرف في المعرفة والنكرة ،
لأن نونه أصلية ؛ وإن أخذ من الحسن لم ينصرف في المعرفة ، وانصرف
في النكرة . وكذلك تبان : من التَّبَّ^(١) لا ينصرف ، ومن التَّبَن^(٢) ينصرف ؛
وسمان : من السَّمَن ينصرف^(٣) ، ومن السَّم لا ينصرف^(٤) .

ومنها كل اسم في آخره هاء التانيث نحو فاطمة وعائشة وطلحة
وما أشبه ذلك .

ومنها كل اسم مؤنث على ثلاثة أحرف محركة نحو قَدَم وسَقَر^(٥)
وما أشبه ذلك . فإن كان ساكن الأوسط فللعرب فيه لغتان : منهم من

(١) التَّبَّ : النقص والחסار .

(٢) إذا كان العلم تَبَان من التبَن ، فمعناه اللغوي « بائع التبَن » . انظر القاموس
(تبَن) .

(٣) إذا كان العلم سَمَان من السَّمَن ، فمعناه اللغوي « بائع السمن » .

(٤) هكذا اشتق ابن دريد في كتابه « الاشتقاق » ، قال (ص ٥١٠ ،
آخر سطر) : « وسمان : فعْلان من السَّم ، والسَّم القاتل معروف » .

(٥) سَقَر عَلَّمَ على جهنم . قال تعالى : « مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ »
(المدثر ٤٢) .

يصرفه لقلّة حروفه وحرركاته نحو هِنْدٌ وَجُمْلٌ وَدَعْدٌ، ومنهم من لا يصرفه.
قال الشاعر، فجمع بينهما :

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِثْرِهَا دَعْدٌ وَلَمْ تُسَقِّ دَعْدُ فِي الْعَلْبِ (١)

ومنها كل اسم مؤنث على أكثر من ثلاثة أحرف لا علامة فيه
للتأنيث، نحو سعاد وزينب وما أشبه ذلك.

ومنها كل اسم معدول عن فاعِلٍ إلى فُعَلٍ في حال التعريف، نحو عُمرَ

(١) يقول البطلبوسي في « الاقتضاب » (ص ٣٦٧-٣٦٨) : « هذا البيت
يروى لجرير ، ويروى لعبيد الله بن قيس الرُّفَيَّات . والتلفّع : الاشتغال بالشوب
والالتحاف فيه . والعَلْبُ : جمع 'علبة' ، هو إناء يصنع من جلود الإبل . وصف
أن دعداً نشأت في الرفاهية والنعمة ، ولم تكن من البدويات اللواتي يتلفعن
بالمأزر ويشربن الألبان في العلب ويجوز في (دعد) الأولى الصرف وترك
الصرف ، ولا يجوز في الثانية الصرف لفساد وزن الشعر . وكرر ذكر دعد ولم
يضمرها تنوياً بذكرها وإشارة أو تلذذاً لاسمها واستطابة ويروى :
بالعب ، وفي العلب ؛ وإنما حسن دخول (في) هنا لأن تأويله : لم 'تُسَقِّ'
اللبن في العلب . ويروى : ولم 'تُفَنِّدَ' .

والبيت من شواهد سيبويه ٢٢/٢ ، مع رواية ('تفَنِّدَ ') مكان ('تُسَقِّ ') ؛
وهو يرى أن ترك الصرف في مثل دعد وهند أجود . كذلك يرى المبرد
(المقتضب ٣/٣٥٠) أن ترك الصرف أقيس . « ومن النحويين من لا يرى صرفه
في المعرفة للزوم العلتين له : علة التأنيث وعلة التعريف ، ويجعل صرفها في البيت
ضرورة » (الشفتمري) .

وزَقَرَ^(١) وَقَمَّ^(٢) وَزَحَلَ وما أشبه ذلك . فإن كان غير معدول كان مصروفاً نحو نُقِرَ وَصُرِدَ^(٣) وَجَعَلَ^(٤) وَجُرِذَ^(٥) وَحُفِرَ وَغُرِفَ وما أشبه ذلك .

ومنها كل اسم على بناء الفعل الماضي مما لا مثال له في الأسماء ، مثل رجل سميته ضَرْبَ أو قَتِيلَ أو ضَرْبَ أو قَتَلَ . فإن كان ثانيه ياء أو كان مدغماً انصرف ، نحو مُدٌّ وَصَدٌّ وَشَدٌّ ، ونحو قِيلَ وَرَبِيعٌ ؛ لأن مثال المدغم في الأسماء كُرٌّ^(٦) وَبُرٌّ ، ومثل المعتل دِيكٌ وَفِيلٌ .

ومنها كل اسمين جعلاً اسماً واحداً ، نحو حَضَرَ مَوْتُ وَبَعْلَبَكٌ وَرَامَ هَرْمُزٌ وما أشبه ذلك .

(١) الزَقَرَ : من معانيه في اللغة : الأسد ، والشجاع . وفعله زَقَرَ يَزْفِرُ ، أي أخرج نفسه بعد مدّه إياه .

(٢) الْقَتَمَ في اللغة : الكثير العطاء . قَتَمَ له من المال كَفَتَمَ : دفع له دَفْعَةً جَيِّدَةً من المال .

(٣) الصُّرِدَ في اللغة : طائر ضخم الرأس يصطاد المصافير (القاموس) .

(٤) الْجُعَلَ في اللغة : الرجل الأسود الدمع أو اللجوج ، والرقيب ، ودُوَيْبَةُ (القاموس) .

(٥) الْجُرِذَ في اللغة : ضَرْبٌ من الغار .

(٦) الكُرُّ : مكيال بالعراق ، بالكوفة وبغداد ، يبلغ ستين قفيزاً (مفاتيح العلوم للخوارزمي ، ليدن ١٨٩٥ ، ص ١٥ و ٦٧) .

ومنها كل اسم في آخره ألف الإلحاق نحو أرطى وعَلَقَى وَمِعْزَى^(١)؛
إذا سميت به لم ينصرف في المعرفة ، وانصرف في النكرة .

ومنها كل مذكر سميته بمؤنث على أكثر من ثلاثة أحرف ، نحو رجل
سميته زينب أو سعاد وما أشبه ذلك .

ومنها كل مؤنث سميته بمذكر قلت حروفه أو كثرت ، نحو امرأة
سميتها بفضّل أو جعفر وما أشبه ذلك .

وجميع هذه الأسماء لا تنصرف في المعرفة ، وتنصرف في النكرة . فافهم
ذلك إن شاء الله .

(١) انظر في الأرطى ص ٣٦٤ (الهامش الثالث) ، وفي المِعْزَى ص ٣٧١
(الهامش) .

والعَلَقَى نبت . فمن اعتبر ألفها للإلحاق قال (عَلَقَى) بالتنوين ، وقال
عَلَقَاةٌ واحدة . ومن اعتبر ألفها للتأنيث لم ينون ، وقال : عَلَقَى واحدة .
انظر شرح الشافية للرضى ١٩٥/١ و ١٩٩/٢ .

(٩) باب الاستثناء^(١)

وحروف الاستثناء^(٢) 'إلا' ، وغير ، وِسْوَى وَسُوَى وَسَوَاء ، وحاشا ، وخلا ، وعدا ، وما عدا ، وما خلا ، وليس ، ولا يكون ، وإلا أن يكون .

فأما (إلا) فإذا كان ما قبلها من الكلام مُوجِباً ، كان ما بعدها منصوباً ، كقولك : قام القومُ إلا زيداً ، ومررتُ بإخوتك إلا عمراً ، وسار الناسُ إلا بكرأ . قال الله جلّ وعزّ : « فشربوا منه إلا قليلاً منهم »^(٣) .

وإذا كان ما قبل (إلا) غيرَ موجب ، كان ما بعدها تابعاً لما قبلها على

(١) ص ٢٣٥-٢٣٧ .

(٢) الحروف هنا بمعنى الكلمات أو الأدوات .

(٣) البقرة ٢٤٩ .

البدل ، وجاز فيه النصب ، إذا تم الكلام دونه . وذلك قولك : ما قام القوم إلا عمرو ، وإلا عمراً ، وما مررت بإخوتك إلا عمرو ، وإلا عمراً . قال الله جلّ وعزّ : « ما فعلوه إلا قليلٌ منهم »^(١) ، فرفع على البدل من الواو ، لأن ما قبله غير موجب ؛ وقد يجوز نصبه ، وقرأ بعض القراء بالنصب .

وإذا فرغت ما قبل (إلا) لما بعدها ، عمل فيه ، ولم تعمل (إلا) شيئاً ، كقولك : ما قام إلا زيد ، وما رأيت إلا زيدا ، وما مررت إلا بزيد .

وأما (غير) فتخفّض ما بعدها أبداً^(٢) ، وتجري هي بإعراب الاسم الذي بعد (إلا) ، كقولك : قام القوم غير زيد ، ومررت بأصحابك غير عمرو . وفي النقي : ما قام القوم غير زيد ، وما مررت بالقوم غير زيد ؛ والنصب جائز .

(١) النساء ٦٦ .

(٢) يقول المبرد في المقتضب ٤/٢٢٣ : « اعلم أن كل موضع جاز أن تستثني فيه بالـ لا ، جاز الاستثناء فيه بمفسر . وغير : اسم يقع على خلاف الذي يضاف إليه ، ويدخله معنى الاستثناء المضارعة ، إلا » .

ولا تتعرّف (غير) بالإضافة لشدة إبهامها (المغي لابن هشام ، ط القاهرة ص ١٥٨ = ط دمشق ص ١٧٠) .

وقد تكون (غير) نعتاً ، فتتبع ما قبلها ، وذلك إذا لم يَجُزْ في موضعها (إلا) ، كقولك : عندي درهمٌ غيرٌ جيّدٍ ، فتجعلها نعتاً للدّهرم ؛ ولو نصبته لم يجز ، لأنك لا تقول : عندي درهم إلا جيّداً . فإن قلت : عندي درهمٌ غيرٌ قيراط ، نصبته ؛ لأنك لو قلت : عندي درهمٌ إلا قيراطاً ، كان جائزاً .

فأما سَوَى وسَوَى وسَوَاءٌ وحاشا ، وخلا^(١) ، فإنها تخفض على كل حال ، كقولك : قام القومُ سَوَى زيدٍ^(٢) ، وحاشا عمرو ، وخلا محمد . ومن

(١) اشتقاق (خلا) من خلا يخلو : كَفَرَّغَ . انظر المقتضب للبرد ٤/٢٦٦ .

(٢) سَوَى وسَوَى وسَوَاءٌ أسماءٌ ، والمستثنى بعدها مجرور بالإضافة . وهي في باب الاستثناء بمعنى (مكان) أو (غير) ، على خلاف في ذلك . يقول ابن هشام في المغني (ط القاهرة ص ١٤١ = ط دمشق ص ١٥١) : « وتقع هذه صفةً واستثناءً كما تقع (غير) . وهو عند الزجاجي وابن مالك ك (غير) في المعنى والتصرف ؛ فتقول (جاءني سواك) بالرفع على الفاعلية ، و (رأيت سواك) بالنصب على المفعولية ، و (ما جاءني أحدٌ سواك) بالنصب والرفع وهو [أي الرفع] الأرجح . وعند سيبويه والجمهور أنها ظرف مكان ملازم للنصب ، لا يخرج عن ذلك إلا في الضرورة . وعند الكوفيين وجماعة أنها ترد بالوجهين . »

وهذا ما قاله سيبويه في هذا الصدد :

(أ) ٣٧٧/١ ص ١٧-١٨ : « وأما (أتاني القومُ سواك) فزعم الخليل أن هذا كقولك (أتاني القومُ مكانَكَ) ... إلا أن في سواك معنى الاستثناء ، =

العرب من ينصب بجاشا ويجعلها فعلاً ، وكذلك خلا ، ويستشهد بقول
النابغة :
(بسيط)

= (ب) ٢٠٢/١ آخر سطر - ٢٠٣ : « ومن ذلك [من الظروف] أيضاً : هذا
سواءك ، وهذا رجلٌ سواءك ؛ فهذا بمنزلة (مكانك) إذا جعلته في معنى
(بدالك) . ولا يكون اسماً إلا في الشعر . قال بعض العرب : لما اضطرر
في الشعر جملة بمنزلة (غير) . قال الشاعر (وهو رجل من الأنصار) :
(طويل)

ولا ينطبق الفحشاء من كان منهم ' إذا قعدوا منّا ولا من سوائنا
وقال الآخر (وهو الأعشى) :
(طويل)

تجأنف عن جوة اليمامة فاقني وما عدلت من أهلها لسوائكا
... .. ويدلك على أن (سواءك) ... بمنزلة الظروف أنك تقول :
مررت بمن سواءك ... فحسن هذا كحسن (من) فيها و (الذي) فيها .
ولا تحسن الأسماء هنا ، ولا تكثر في الكلام ؛ لو قلت : مررت بمن فاضل أو
الذي صالح ، كان قبيحاً . (تجأنف : تتجأنف ، أي تنحرف)

وانظر أيضاً ١٢/١ - ١٣ (عن استعمال سواء بمعنى غير في الشعر) .

ويذهب المبرد (المقتضب ٣٤٩/٤ - ٣٥٠) في هذا مذهب سيويه .

فالبصريون يذهبون إلى أن سوى لا تكون إلا ظرفاً . ويذهب الكوفيون
- كما رأيت من كلام ابن هشام في صدر هذا الهامش - إلى أنها تكون اسماً بمعنى
(غير) وتكون ظرفاً . وهذه هي المسألة التاسعة والثلاثون من مسائل الخلاف
التي أوردها ابن الأنباري في « الإنصاف » . وانظر أيضاً كتابه الآخر « أسرار
العربية » ، ص ٢٠٧ . وانظر ابن يعيش ٨٣/٢ - ٨٤ .

ولا أرى فاعلاً في الناس يُشبهه^(١) ولا أحاشي من الأقوام من أحد^(٢)
وكذلك (عدا) تخفض بها وتنصب^(٣).

(١) لا أحاشي : لا أستثني . من أحد : (من) زائدة، وإنما تراد في النفي ؛
و (أحد) مفعول به .

وهذا البيت من قصيدة طويلة للناطقة الذبياني يمدح بها النعمان بن المنذر ملك
الحيرة ، وهي في صدر ديوانه صنعة ابن السكيت (بيروت ١٩٦٨ ، بتحقيق
شكري فيصل) . وانظر الخزانة (ط بولاق ٤٥/٢ = ط السلفية ٣/٣٧٠ =
ط هارون ٣/٤٠٥) .

وقد استدل الكوفيون بتصرف (حاشي) في هذا البيت على أن (حاشا)
في الاستثناء فعل ماض ، لأن التصرف من خصائص الأفعال . وذهب سيوبه
ومن تابعه من البصريين إلى أن (حاشا) في الاستثناء حرف جر لا فعل ؛ وقالوا
إنه لو كان فعلاً لجاز أن يدخل عليه (ما) كما تدخل على الأفعال ، فيقال (ما
حاشا زيداً) كما يقال (ما خلا زيداً) . انظر سيوبه ٣٧٧/١ من ١٤-١٧ .
وهذه هي المسألة السابعة والثلاثون من مسائل الخلاف التي أوردها ابن الأنباري
في « الإنصاف » ، وانظر أيضاً كتابه الآخر « أسرار العربية » ، ص ٢٠٧-٢١٠ .
ويذهب المبرد في المقتضب (٣٩١/٤) إلى أن حاشا يكون حرفاً ويكون
فعلاً . وانظر المغني (ط القاهرة ص ١٢٢ = ط دمشق ص ١٣٠-١٣١) ، وابن
يعيش ٨٤/٢-٨٥ .

(٢) (عدا) فعل عند سيوبه (٣٥٩/١ من ١٦ و ص ٣٧٧ من ٢-٥)
والمبرد (المقتضب ٣٩١/٤ من ٤) ، ولم يحكميا فيها الحرفية ، وإنما حكماها
أبو الحسن الأخفش ، فعدها مع (خلا) مما يحرك (ابن يعيش ٧٨/٢ من ٦-٧) . =

وأما ما خلا ، وما عدا ، وليس ، ولا يكون ، فإنها تنصب على كل حال ^(١) : في الموجب والمنفي ، كقولك : قام القومُ ما خلا زيدا ، وما عدا عمراً ؛ وكذلك : ما قام إخوتك ليس بكراً ، وما خلا عمراً ، ولا يكونُ زيداً .

وأما (إلا أن يكون) فإن شئت رفعت بها ، وإن شئت نصبت ،

= واشتقاق (عدا) من عدا الأمرَ يعدوه أي جاوزه وتركه ، كتعداه .

(١) يقول ابن الأنباري في « أسرار العربية » ، ص ٢١٢-٢١٣ : « إن قال قائل : لِمَ عملت (ما خلا) و (ما عدا) و (ليس) و (لا يكون) النصب ؟ - قيل : لأنها أفعال . أمّا (ما خلا) و (ما عدا) فهي فعلان ، لأن (ما) إذا دخلت عليها كانا معها بمنزلة المصدر ؛ وإذا كانا معها بمنزلة المصدر انتفت عنهما الحرفية ، ووجبت لهما الفعلية ، وكان فيهما ضمير الفاعل ، فكان ما بعدهما منصوباً . وحكي عن بعض العرب أنه كان يجرّ بـ (عدا) إذا لم يكن معها (ما) ، فيُجرّها مجرى (خلا) ؛ لأن (خلا) ثارة تكون فعلاً فيكون ما بعدهما منصوباً ، وثارة تكون حرفاً فيكون ما بعدهما مجروراً . وأما سيبويه فلم يذكر بعد (عدا) إلا النصب لا غير . وأما (ليس) و (لا يكون) فإنما وجت أن يكون ما بعدهما منصوباً لأنه خبر لهما ؛ لأن التقدير في قولك (جاءني القومُ ليس زيداً) و (لا يكونُ عمراً) : (ليس بعضهم زيداً) و (لا يكون بعضهم عمراً) ؛ فـ (بعضهم) الاسم ، وما بعده الخبر ؛ وخبر (ليس) و (لا يكون) منصوب كما لو لم يكونا في باب الاستثناء . فإن قيل : فلمَ لزِمَ لفظاً واحداً في التثنية والجمع والتأنيث ؟ - قيل : لأنها لما استعملت في الاستثناء قاما مقام (إلا) ، و (إلا) لا يُغيّر لفظه ، فكذلك ما قام مقامه ليدلّوا على أنه قائم مقامه . »

كقولك : قام القومُ إلا أن يكون زيدُ ، وما خرج القومُ إلا أن يكون بكرُ ، وإن شئت نصبت ؛ والرفع أجود ^(١) . قال الله جلّ وعزّ : « إلا أن تكون تجارة حاضرة » ^(٢) ، قرئ بالرفع والنصب . فافهم ذلك إن شاء الله .

(١) يقول سيبويه ٣٧٧/١ : « وإذا قلت : أتوني إلا أن يكون زيدُ ، فالرفع جيتد بالسُغ ، وهو كثير في كلامهم ؛ لأنّ (يكون) صلة لـ (أن) ، وليس فيها معنى الاستثناء والدليل على أن (يكون) ليس فيها هنا معنى الاستثناء أن (ليس) و (عدا) و (خلا) لا يقمن هنا وبعضهم ينصب على وجه النصب في (لا يكون) ، والرفع أكثر ، .

(٢) البقرة ٢٨٢ .

(١٠) باب الاستثناء المقدم^(١)

الاستثناء المقدم منصوب أبداً ، كقولك : ما خرج إلا زيداً
أصحابك^(٢) ، وما قدم إلا بكرة إخوتك ، وما لي إلا العسل شراب^٣ ،

(١) ص ٢٣٨ .

(٢) أصل التركيب : ما خرج أصحابك إلا زيداً ، أو زيداً . فالرفع على
البدل ، وهو الوجه المختار ، والنصب على أصل الباب ؛ راجع النص السابق .
فلما تقدم المستثنى بطل وجه البدل ، ولم يبق إلا وجه النصب . يقول المبرد في
المقتضب ٣٩٧/٤ : « وإنما امتنع البدل ، لأنه ليس قبل زيد ما قبله منه ؛
فصار الوجه الذي كان يصلح على المجاز [أي جوازاً] لا يحوز منها غيره .
وذلك أنك كنت تقول : ما جاءني أحد إلا زيداً ، وتجزئ : ما جاءني أحد إلا
زيداً ؛ فلما قدمت المستثنى بطل وجه البدل ، فلم يبق إلا الوجه الثاني . ومثال
هذا قولك : جاءني رجلٌ ظريفٌ ، فتجعل ظريفاً نعتاً لرجلٍ ؛ ويحوز : جاءني
رجلٌ ظريفاً ، على الحال ؛ فإذا قلت : جاءني ظريفاً رجلٌ ، بطل الوجه الجيد ،
لأن رجلاً لا يكون نعتاً ، فصار الذي كان هناك مجازاً لا يحوز غيره . » وانظر
سبويه ٣٧١/١ ص ١٠-١٥ .

وما لي إلا أباك صديقٌ . قال الكُمَيْتُ :

(طويل)

وما لي إلا آلَ أحمدَ شِيعَةٌ

وما لي إلا مَشْعَبَ الحقِّ مَشْعَبٌ^(١)

(طويل)

وقال آخر :

(١) الشيعة : الأعوان والأنصار . المَشْعَب : الطريق . ويروى : « وما لي
إلا مذهبَ الحق مذهبٌ » . وأصل التركيب : وما لي شِيعَةٌ ، إلا آلَ أحمد ،
وما لي مشعَبٌ ، إلا مشعَبَ الحق .

والبيت من قصيدة للكُمَيْت بن زيد الأسدي يمدح بها بني هاشم ومطلبها :

طَرَبْتُ وما شوقاً إلى البيضِ أَطَرَبُ

ولا لعباً منّي ، وذو الشوق يلعبُ

انظر خزانة الأدب للبغدادى (ط بولاق ٢/٢٠٧ - ٢٠٨ = ط السلفية
٢٣٥/٤ - ٢٣٦) و « شرح الشواهد الكبرى » للعيني (على هامش خزانة الأدب
للبغدادى ، ط بولاق ، ٣/١١١ - ١١٤) .

وما ليَ إلا اللهُ لا ربَّ غيرُهُ وما ليَ إلا اللهُ غيرَكَ ناصِرٌ^(١)

(١) للكميت أيضاً ، وهو من شواهد سيبويه ٣٧٣/١ . يقول الشنتمري :
« الشاهد في تكرير المستثنى بـ"إلا" وغير . والتقدير : وما لي ناصِرٌ إلا اللهُ
غيرَكَ ، فإلهٌ بَدَل من ناصِر ، وغيرَكَ نَصَبٌ على الاستثناء ؛ فلما قُدِّمَ لِرِما
النصب ، لأنَّ البَدَل لا يقدِّم » .

(١١) باب الاستثناء المنقطع^(١)

إذا كان المستثنى من غير جنس الأول، كان منقطعاً منه منصوباً ،
كقولك : ما في الدار أحدٌ إلا حماراً^(٢) ، وما فيها أحدٌ إلا ثوراً ، وما
لك عليّ سلطانٌ إلا التكلف^(٣) . قال الله جلّ وعزّ : « ما لهم به من

(١) ص ٢٣٩ - ٢٤٠ .

(٢) يقول سيبويه ١/٣٦٣-٣٦٤ : « (هذا بابٌ يُختار فيه النصب ، لأنّ
الآخر ليس من نوع الأول) ، وهو لفظة أهل الحجاز . وذلك قولك : ما فيها
أحدٌ إلا حماراً ؛ جاءوا به على معنى (ولكنّ حماراً) ، وكرهوا أن يُبدلوا
الآخر من الأول فيصير كأنه من نوعه ، فحُمِلَ على معنى (ولكنّ) ، وعَمِلَ
فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم [أي عَمِلَ فيه النصب] . وأما بنو تميم
فيقولون : لا أحدٌ فيها إلا حمارٌ ، أرادوا : ليس فيها إلا حمارٌ ، ولكنه ذكر
أحداً تأكيداً لأنّ يُعْلِمُ أن ليس فيها آدميٌ ، ثم أبدل ، فكانه قال : ليس
فيها إلا حمارٌ ؛ وإن شئت جعلته إنسانها .

وانظر المقتضب للبرد ٤/٤١٢-٤١٣ ، وابن يعيش ٢/٧٩-٨٠ .

(٣) تكلف الأمر : تجشّمه .

عَلِمَ إِلَّا اتَّبَعَ الظَّنَّ ، ^(١) ، وَلَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ، ^(٢) . وكذلك ما أشبهه .

وبنو تميم يُبْدِلُونَ مثل هذا مجازاً فيقولون : مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ إِلَّا حَارٌّ - بِالرَّفْعِ ، وَمَا فِيهَا أَحَدٌ إِلَّا ثَوْرٌ . وَالنَّصْبُ أَجُود . وَيُنْشَدُ بَيْتُ النَّابِغَةِ :

يَا دَارَ مَيْمَةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالْسَّنْدِ
أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَبْدِ ^(٣)

(١) النساء ١٥٧ . وبنو تميم يقرهون برفع (اتباع) ، يعملون اتباع الظن عليهم (المقتضب للمبرد ٤/١٣٤) .

(٢) هود ٤٣ . (مَنْ) في محل نصب . يقول المبرد في المقتضب ٤/١٣٤ : « فإلصاق الفاعل ، ومن رحم : المفعول ؛ فهذا خاصة لا يكون فيه إلا النصب » .

وقد تؤول الآية على أن الاستثناء فيها متصل . يقول ابن يعيش ٢/٨١ : « ومنهم من يجعله استثناء متصلاً ، فيكون (عاصم) فاعلاً بمعنى مفعول أي ذو عَصْمَةٍ وهو ضعيف ، لأنه خلاف الظاهر ، وإنما يُصار إلى مثله ما لم يوجد عنه مندوحة . ويجوز أن يكون متصلاً من وجه آخر ؛ وذلك أن يكون (من رحم) هو الله تعالى ، لأنه هو الراحم ، والمعنى : لا يعصم من أمر الله إلا الله » . وعلى هذا التأويل يكون (مَنْ) في محل رفع خبراً للنافية للجنس .

(٣) مطلع قصيدة طويلة للنايفة الذبياني يمدح بها النعمان بن المنذر ، ملك =

وقفتُ فيها أصيلاً^(١) أسائِلها

= الحبرة. وهي القصيدة الأولى في ديوانه صنعة ابن السكيت (بيروت ١٩٦٨ ، بتحقيق شكري فيصل) . والأبيات الثلاثة في سيبويه ٣٦٤/١ ، ولكن برواية (أوارى) من غير ألف ولام في البيت الثالث .

العلياء : المكان المرتفع من الأرض . السند : سند الجبل وهو ارتفاعه حيث يُسند فيه أي يُصعد . وإنما جعل الدار بالعلياء والسند لأنها إذا كانت في موضع مرتفع لم يُصرها السيل ولا يُها علىها الرمل . أقوت : خلت من السكان وأفقرت ؛ وفيه التفات من الخطاب (النداء) إلى الغيبة ، إذ لم يقل (أقويت) . السالف : الماضي . الأبد : الدهر . انظر الخزانة ط بولاق ٧٦/٢ = ط السلفية ٤/٤ ؛ وكذلك ط بولاق ٤١٠/٤ . وانظر أيضاً شرح الشواهد الكبرى ، للعيني (على هامش الخزانة ، ط بولاق ، ٣١٥/٤ - ٣١٦) .

(١) أصيلاً : منصوب على الظرفية . وذكر فيه البغدادى في الخزانة ثلاثة أقوال ؛ قال (ط بولاق ١٢٧/٢ = ط السلفية ٩٣/٤) : « وفيه ثلاثة أقوال . الأول أنه مصغر أصيل على غير قياس ، كأنه تصغير أصلان ؛ قاله ابن السيد . الثاني أنه تصغير أصلان ، وهو جمع أصيل كرغفان جمع رغيف ؛ وردّه أن جمع الكثرة لا يصغر إلا برده إلى المفرد . الثالث أنه مصغر أصلان أيضاً ، لكن أصيلاً اسم مفرد بمعنى الأصل مثل التشكلان والفقران . حكى هذين القولين شارح الديوان واللخمي » .

وأضاف البغدادى أنه روي أيضاً أصيلاً ، بإبدال النون لاما ؛ وروي أيضاً : « وقفت فيها أصيلاً كي أسائِلها » ، و « وقفت فيها طويلاً كي أسائِلها » أي وقوفاً طويلاً أو وقتاً طويلاً .

والأصيل : الوقت بعد العصر إلى المغرب .

عَيْتُ جواباً^(١) وما بالرُّبع من أحدٍ
إلا الأواريَّ^(٢) لاياً ما أَيْسِنُها^(٣)

والنَّوِيُّ كالحوض بالظلمة الجَلْدِ^(٤)

(١) عَيْتُ : عَيَّيْتُ ، فأدغم للتضعيف. عَيَّ بالامر وعَيَّي (كروضي) : لم يهتد لوجه مراده أو عجز عنه ولم يُطِيقْ إحكامه (القاموس) . وفي الخزانة (ط بولاق ١٣٧/٢ = ط السلفية ٩٤/٤) : « وقوله (عيت) استئناف بياني ؟ وقيل : حال ، بتقدير (قد) ، من ضمير الدار في (أسائلها) ... ورؤي أيضاً (أعْبَيْتُ) بالآلف أي عجزت . وجواباً : إما تمييز محوّل عن الفاعل ، أي عي جوابها ، ثم أسند الفعل إلى ضمير الدار ... وإما منصوب بنزع الخافض ، أي عيت يجواب . ذكرهما ابن السِّدِّ .

(٢) « الأواريَّ » : يقال لها الأواخي أيضاً ، وما جمع آريّة وآخيّة بمد الهزمة وتشديد الياء فيها ، وهي التي تُخْبَسُ بها الخيل من وتِدٍ وحبل ، (الخزانة ، ط بولاق ١٣٨/٢ = ط السلفية ٩٤/٤) .

وروى سيبويه (أوراوي) كما تقدم . ويروى (إلاّ أوراوي) بالتخفيف (شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لابن الأنباري ، ص ٢٤٢) .

(٣) اللَّأْي : الإبطاء . وما زائدة للتأكيد ، أي أُمَيَّرْها بعد لأيّ أي لآي ، وذلك لتغَيَّرْها . وانظر بيت زهير في ص ٤٥ من كتابنا هذا .

(٤) بقول الشنتمري : « والنَّوِيُّ : حاجز حول الجبَاء يدفع عنه الماء ويبعده ، وهو من نَأَيْتُ إِذَا بَعُدْتُ . وشبّه في استدراكه بالحوض . والظلمة : أرضٌ حَفِرَ فيها الحوض لغير إقامة ، لأنها في فلاة ، فظلمت بذلك ، لأن معنى الظلم وضع الشيء في غير موضعه ، وإنما أراد أن حَفَرَ الحوض لم يَمْتَقْ ، فذلك أشَبَّه للنَّوِي به . ولذلك جعلها جَلْدًا ، وهي الصُّلْبَةُ ،

بنصب (الأواري) على الاستثناء المنقطع ، ويرفعها على البدل من
موضع (أحد) (١) .

(١) يقول الشنمري : « الشاهد في قوله (إلا الأواري) بالنصب على
الاستثناء المنقطع ، لأنها من غير جنس الأحدين . والرفع جائز على البدل من
الموضع ، والتقدير : وما بالربع أحدٌ إلا الأواري » ، على أن تُجْعَلَ من جنس
الأحدين اتساعاً ومجازاً .

(١٢) باب النفي بلا^(١)

اعلم أن (لا) تنصب النكرات بغير تنوين ، ولا تعمل في المعارف شيئاً ، كقولك : لا رجل في الدار^(٢) ، ولا غلام عندك ، ولا مال لزيد.

(١) ص ٢٤١-٢٤٣ .

(٢) هذه لا النافية للجنس ، وهي تعمل عمل إن . ويُبنى اسمها على الفتح (كما في هذا المثال) أو نائبه إذا كان مفرداً ، أي إذا لم يكن مضافاً أو شبيهاً بالمضاف . فإذا كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف أعرب ونُصب بالفتحة أو نائبها نحو : لا غلام رجل أفضل من هذا الغلام ، ولا مُسبيغاً عطفه مكروه .

ولا النافية للجنس لا تعمل إلا في نكرة ، لأن المعرفة لا تدل على الجنس . ويبطل عملها إذا فصل بينها وبين اسمها فاصل ما ، وسيمثل له الزجاجي بقولك : لا في الدار رجل ولا لك مال (بتكرير لا) .

واعتبار الاسم المفرد النكرة المنفي بلا النافية للجنس مبنيًا على الفتح هو مذهب البصريين . ويذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بها . وهذه هي المسألة الثالثة والخمسون من مسائل الخلاف التي أوردها ابن الأنباري في «الإنصاف» . =

= وانظر أيضاً كتابه الآخر « أسرار العربية » ، ص ٢٤٦ وما بعدها. وانظر كذلك ابن يعيش ١٠٦/١ س ١٦-٢٥ ، وهو يقول إن أبا إسحاق الزجاج وجاعة من البصريين ذهبوا في ذلك مذهب الكوفيين .

وعبارة « النصب بغير تنوين » التي نجدها في بداية هذا النص ترجع إلى سيبويه ٣٤٥/١ ، واستعملها بعده المبرد في المقتضب ٣٥٧/٤ . يقول سيبويه في ذلك الموضع : « هذا باب النفي بلا » و (لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين . وتنصبها لما بعدها كنصب إن لما بعدها . وترك التنوين لما تعمل فيه لازم ، لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر . وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم ، وهو الفعل وما أجري مجراه ، لأنها لا تعمل إلا في نكرة . و (لا) وما تعمل فيه في موضع ابتداء . فلما خولف بها عن حال أخواتها ، خولف بلفظها كما خولف بخمسة عشر ؛ فلا تعمل إلا في نكرة ، كما أن (رب) لا تعمل إلا في نكرة ، وكما أن (كم) لا تعمل في الخبر والاستفهام إلا في النكرة ؛ لأنك لا تذكر بعد (لا) إذا كانت عاملة شيئاً بعينه فـ (لا) لا تعمل إلا في نكرة من قبل أنها جواب - فيما زعم الخليل - لقوله : هل من عبد أو جارية ؟ فصار الجواب نكرة ، كما أنه لا يقع في هذه المسألة [أي : هذا السؤال] إلا نكرة .

واختلف البصريون في رفع خبر لا ، والمختار عندهم أنها تعمل في الخبر كما عملت في المبتدأ . ويذهب الكوفيون إلى أن الخبر مرفوع بالمبتدأ على ما كان . يقول ابن يعيش ١٠٦/١ (س ٢٥) - ١٠٧ (س ٢) : : « واعلم أن أصحابنا [أي البصريين] قد اختلفوا في رفع خبر لا ، فذهب بعضهم إلى أنها لا تعمل في الخبر لضعفها عن العمل في شيئين ، بخلاف (إن) فإنها مشبهة بالفعل فنصبت ورفعت كالفعل . و (لا) هذه لا تشبه الفعل ، وإنما تشبه إن المشددة ، فجرت =

قال الله تعالى : « أَلَمْ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ »^(١) .

وقد يجوز ألاّ تعمل (لا) ، فتلغيها ، وترفع ما بعدها بالابتداء ، فتقول : لا مالٌ لك ولا غلامٌ عندك^(٢) . قال الله تعالى : « لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ »^(٣) ، قرئ بالرفع والنصب . وكذلك : « لَا لَفْوَ فِيهَا وَلَا

= مجرى الحروف الناصبة للفعل نحو أن ولن ؛ وهي لا ترفع شيئاً ، كذلك هذه .
وزهب أبو الحسن [الأخفش الأوسط] ومن يتبعه إلى أن (لا) هذه ترفع الخبر ؛ وذلك لأنها داخلة على المبتدأ والخبر فهي تقتضيها جميعاً ، وما اقتضى شيئين وعمل في أحدهما عمل في الآخر ، وليس كذلك نواصب الأفعال لأنها لا تقتضي إلا شيئاً واحداً . وهو المختار . وأما الكوفيون فالخبر عندهم مرفوع بالمبتدأ على ما كان ، وهي قاعدتهم في إن وأخواتها . وانظر المغني لابن هشام (ط القاهرة ص ٢٣٨) (آخر سطرين) - ٢٣٩ السطر الأول = ط دمشق ص ٢٦٣ (س ١١-١٣) .

(١) البقرة ١-٢ .

(٢) لاحظ تكرير (لا) في هذا المثال ونحوه . يقول سيوييه ٣٥٤/١
س ٤-٧ : « هذا باب ما لا يُغيّر فيه (لا) الأسماء عن حالها التي كانت عليها قبل أن تدخل لا . ولا يجوز ذلك إلا أن تُعيد (لا) الثانية من قبيل أنه جواب لقوله (أغلامٌ عندك أم جارية ؟) إذا أدّيت أن أحدهما عنده . فلا يحسن إلا أن تُعيد (لا) ، كما أنه لا يحسن إذا أردت المعنى الذي تكون فيه (أم) إلا أن تذكرها مع اسم بعدها » .

(٣) البقرة ٢٥٤ . والخُلَّة : الصداقة .

تَأْتِيْمٌ ، (١) .

وقد يجوز أن تُجْري (لا) تُجْرى (ليس) ، فترفع بعدها الاسم ؛
إلا أنها لا تعمل إلا في النكرة (٢) ، كقول الشاعر : (كامل)

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٌ (٣)

(١) الطور ٢٣ .

(٢) يقول المبرد في المقتضب ٣٨٢/٤ : « وقد تجمل (لا) بمنزلة (ليس)
لإجماعهما في المعنى ، ولا تعمل إلا في النكرة ، فتقول : لا رجلٌ أفضل منك .
ولا تفصيلٌ بينها وبين ما تعمل فيه ، لأنها تجري راقعةً مجراها ناصبةً » .
ولا النافية للجنس أكثر من (لا) التي بمنزلة ليس (سيبويه ٣٥٤/١ ص ١١ ،
وص ٣٥٧ آخر سطر) .

(٣) من قصيدة في الحماسة لسعد بن مالك القيسي وأولها :

يَا بُؤْسَ الْحَرْبِ الْيَوْمِ
وَضَعْتَ أَرَاهِيَةَ فَاسْتَرَاوَا

انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (القسم الثاني ، ص ٥٠٠ وما بعدها)
والخزانة (ط بولاق ٢٢٣/١ وما بعدها = ط السلفية ٢١/١) وما بعدها =
ط هارون ٤٦٧/١ وما بعدها) و« شرح الشواهد الكبرى » للعيني (على هامش
الخزانة ، ط بولاق ١٥٠/٢ وما بعدها) .

براح : مصدر بَرَحَ مكانه (كسمع) : زال عنه . أي من أعْرَضَ عن
نيران الحرب ، فأنا ابن قيس لا براح لي عن موقفني في الحرب . =

وإذا فصلت بين (لا) وما تعمل فيه، بطل عملها، كقولك: لا في الدار رجلٌ ولا لك مالٌ^(١).

= وقد استشهد سيبويه بالبيت (٢٨/١ و ٣٥٤) على استعمال (لا) استعمال ليس، وروى في الموضع الأول (فرّ) مكان (صدّ). يقول الشنتمري بصد الموضع الأول: «استشهد به على إجراء (لا) مجرّي ليس في بعض اللغات، كما أجريت (ما) مجراها في لغة أهل الحجاز؛ فتقديره: لا براحٌ لي، على معنى: ليس لي براحٌ. والوجه في (لا) إذا وليتها النكرة ولم تتكرر أن تنصبها بلا تنوين ... وأما رفعها للنكرة مفردة ونصب الخبر فيجري مجرى الضرورة في القلة، وهي في ذلك مشبهة بليس؛ لأن معناها كمعناها، ودخولها على المبتدأ كدخولها، فأعملت لذلك عملها.

وأورد المبرد البيت في المقتضب ٣٦٠/٤ على تقدير (براح) مبتدأ، فيكون الخبر محذوفاً. ولكن اعتبار (لا) هنا بمنزلة (ليس) أجود؛ لأنه كان يلزم على تقدير المبرد تكرير لا (ابن يعيش ١٠٩/١ س ٩ - ١١)؛ راجع الهامش الثاني في ص ٤٩١.

(١) يقول سيبويه ٣٤٥/١ س ١٨-٢٢: «واعلم أنك لا تفصل بين لا وبين المنفي»، كما لا تفصل بين (من) وما تعمل فيه. وذلك أنه لا يجوز أن تقول (لا فيها رجلٌ)، كما أنه لا يجوز لك أن تقول في الذي هو جوابه (هل من فيها رجلٌ؟). ومع ذلك أنهم جعلوا (لا) وما بعدها بمنزلة خمسة عشر، فقبح أن يفصلوا بينها عندهم، كما لا يجوز أن يفصلوا بين خمسة وعشر بشيء من الكلام، لأنها مشبهة بها.

وتكرر لا إذا فصل بينها وبين الاسم. يقول سيبويه ٣٥٥/١ (س ١١)=

فإذا نَعَتْ المنفيّ قلت : لا غلامَ عاقلًا عندك ، ولا ثوبَ جديدًا عندك^(١) . وإن شئت رفعت النعت على الموضع^(٢) . وإن شئت جعلت النعت والمنعوت بمنزلة اسم واحد ، فنصبتهما بـ (لا) بغير تنوين ، فقلت : لا غلامَ عاقلَ عندك ، ولا ثوبَ جديدَ لك ؛ تشبهه بخمسةَ عشرَ ، ثم تنصب بـ (لا)^(٣) .

وإذا قلت : لا رجلَ عندك ولا غلامَ ، ولا مالَ عندك ولا ثوبَ ؛

= ٣٥٦ (س ٣) : « واعلم أنك إذا فصلتَ بين لا والاسم بحشو ، لم يحسن إلا أن تُعيد لا الثانية ، لأنه يُجعل جوابَ (إذا عندك أم ذا ؟) . ولم تُجمل (لا) في هذا الموضع بمنزلة ليس ؛ وذلك لأنهم جعلوها إذا رفعتَ مثلها إذا نصبتَ ، لا تُفصل لأنها ليست بفعل . فمما فصل بينه وبين (لا) بحشو قوله عز وجل : « لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون » [الصافات ٤٧] . ولا يجوز (لا فيها أحدٌ) إلا ضعيفاً . ولا يحسن (لا فيك خيرٌ) . فإن تكلمت به لم يكن إلا رفعاً ؛ لأن (لا) لا تعمل إذا فصل بينها وبين الاسم رافعةً ولا ناصبةً كما ذكرت لك . وانظر المقتضب للمبرد ٤/٣٦١ .

(١) 'نصب النعت' هنا حملاً على لفظ المنعوت (اسم لا) ، لأن هذا منصوب بغير تنوين . وانظر الهامش الثالث في هذه الصفحة

(٢) 'يرفع النعت حملاً على موضع اسم لا' ، لأن هذا مبتدأ مرفوع في الأصل

(٣) نصب النعت مع التنوين أكثر وأقيس وأحسن من تركيبه مع المنعوت قبله تركيب خمسةَ عشرَ (سيويه ٣٥١/١ س ٣-٧ ، والمقتضب للمبرد ٤/٣٦٧) .

فإن شئت جعلت (لا) الثانية مثل الأولى، فنصبت بها بغير تنوين؛ وإن شئت جعلتها عاطفة، فنصبت ونوّنت، فقلت: لا غلامَ ولا عبداً لك، ولا مالَ ولا خيراً لك. وإن شئت عطفت على الموضع ورفعت، قلت: لا غلامَ ولا جاريةً لك. قال الشاعر:

هذا وجدُّكمُ الصَّغارُ بعينه لا أمَّ لي إن كان ذاك ولا أبٌ^(١)

(١) نسبه سيبويه ٣٥٢/١ إلى رجل من مَذْحِج. وأورده الآمدي في « المؤلف والمختلف » (القاهرة ١٩٦١، بتحقيق عبد الستار أحمد فراج)، ص ٤٥، في جملة أبيات نسبها إلى هُثَيِّ بن أحمَر الكِنَانِي، وهو شاعر جاهلي. وفي نسبة هذه الأبيات أقوال أخرى ذكرها البغدادي في الخزانة (ط بولاق ٢٤٣/١ = ط السلفية ٣٢/٢ - ٣٣ = ط هارون ٣٨/٢)، والمعني في « شرح الشواهد الكبرى »، (على هامش الخزانة، ط بولاق، ٣٣٩/٢).

قال سيبويه بعد أن أورد البيت الشاهد: « فزعم الخليل أن هذا أجري على الموضع، لا على الحرف الذي عمل في الاسم، كما أن الشاعر حين قال: « فلسنا بالجبال ولا الحديد »، أجراه على الموضع. ومثل ذلك أيضاً قول العرب: لا مالَ له قليلٌ ولا كثيرٌ، رفَعوه على الموضع. ويقول السنتمري: « الشاهد فيه عطف الأب على موضع الأم ».

وهذا إعراب المعني للبيت (ص ٣٤٢-٣٤٣) : قوله (هذا) : مبتدأ . وقوله (الصَّغار) : خبره . قوله (وجدُّكم) : كلام إضافي معترض بين المبتدأ والخبر. وكذا قوله [في رواية] « لَعَمْرُكم »، وهو مبتدأ وخبره محذوف وجوباً، أي لعمركم قَسَمي أو يميني، واللام فيه لام الابتداء للتأكيد؛ فهذا إنما يُرفع عند وجود اللام، وإذا لم تكن اللام يُنصب نصب المصادر، تقول: عَمَرَ اللهُ ما =

وإذا أدخلت (لا) على شيء، قد عمل فيه عامل، بقي على حاله، كقولك :
لا مرحباً ، ولا أهلاً ، ولا كرامة^(١) . وقد تزايد (لا) بين العامل والمعمول
فيه ، كقولك : غَضِيتُ من لا شيء ، وجئتُ بلا زاد .

=فعلت كذا، وعمر كذا الله ما فعلت كذا . قوله (بعينه) : تأكيد للصغار ، والباء
فيه زائدة ... قوله (لا أم لي) : كلمة (لا) نافية ، وأم اسمها ، ولي خبرها ؛
وفي الحقيقة الخبر محذوف تقديره : لا أم موجودة لي . قوله (إن كان ذاك) : إن
للشرط ، وكان تامة فعل الشرط ، و (ذاك) فاعله وهو إشارة إلى الأمر الذي استجلب
له الصغار ... واعترض بهذا الشرط بين المعطوف والمعطوف عليه ، وهو
كثير . وحذف جواب الشرط لدلالة الجمل عليه وإغنائها عنه ، وهذا كثير
أيضاً . قوله (ولا أب) : عطف على محل اسم (لا) المتقدمة ، وفيه الاستشهاد
... لأن المحل مرفوع .

(١) يقول المبرد في المقتضب ٣٨٠/٤ : « هذا باب ما إذا دخلت عليه (لا) لم
تغيره عن حاله ، لأنه قد عمل فيه الفعل ، فلم يجز أن يعمل في حرف [أي كلمة]
عاملان . وذلك قولك : لا سقياً ولا رعباً ، ولا مرحباً ولا أهلاً ، ولا كرامة
ولا مسرة^٢ ، لأن الكلام كان قبل دخول (لا) : أفعل هذا وكرامة^٣ ،
ومسرة^٤ ، أي : وأكرمك ، وأسررك . فلما نصبه الفعل ، فلما دخلت عليه
(لا) لم تغيره . »

ولا يلزم في هذا الباب تكرير لا (سيويه ٣٥٦/١ من ١٦) .

(١٣) باب التصغير^(١)

أبنية التصغير ثلاثة : فُعِيلٌ وفُعَيْلٌ وفُعَيْعِلٌ . فاما فُعِيلٌ فتصغير الثلاثي من الأسماء . وفُعَيْعِلٌ تصغير الرباعي ، والخماسي الذي ليس رابعه حرف لين . وفُعَيْعِلٌ تصغير ما زاد على أربعة أحرف ، ورابعه حرف لين . قال الخليل : وذلك نحو تصغير قَلَسٌ وِدْرَهُمٌ وِدِينَارٌ ، تقول : قَلَيْسٌ وِدْرَيْمٌ وِدْنَيْيرٌ^(٢) .

(١) ص ٢٤٧-٢٤٨ .

(٢) دُنَيْيِيرٌ (على وزن فُعَيْعِلٍ) تصغير دينار ، وهو خماسي رابعه حرف لين . أما الخماسي الذي ليس رابعه حرف لين فتصغيره على فُعَيْعِلٍ مثل سَقْبَيْرِجٍ تصغير سَفَرَجَلٍ . انظر النص ١٦ فيما يلي .

(١٤) باب تصغير الثلاثي^(١)

حُكِمَ الاسم المصغر أن يُضَمَّ أوله ويفتح ثانيه ، وتُزاد ياءٌ للتصغير
ثالثةٌ ساكنةٌ ، ويُكسر ما بعد ياء التصغير^(٢) إلا أن يكون حرف
إعراب^(٣) أو حرف تأنيث^(٤) . فتقول في تصغير فَلَس : فُلَيْس ، وَعَبْد :
عُبَيْد ، وَجَمَل : جُمَيْل ، وَحِجْل : حُجَيْل ، وَكَرَّ^(٥) : كُرَيْر ، وَيَيْت :

(١) ص ٢٤٨-٢٤٩ .

(٢) يُكسر ما بعد ياء التصغير في فُعَيْمِل وفُعَيْمِل .

(٣) حرف الإعراب هو الحرف الذي يُحرِّك بحركة الإعراب . وفي الثلاثي
المصغر يكون ما بعد ياء التصغير حرف الإعراب ، نحو : هذا عُبَيْدٌ ، ورأيت
عُبَيْدًا ، ومررت بعُبَيْدٍ .

(٤) يُقصد بحرف التأنيث الحرف الذي تليه علامة التأنيث ، وهو مفتوح
في المكبر والمصغر سواءً ، نحو عَرَبِيَّةٌ وعُرَيْبَةٌ ، وَحُبْلَى وَحُبَيْلَى ،
وَحَمْرَاءٌ وَحُمَيْرَاءٌ .

(٥) الكسرة : قَيْدٌ من ليف أو خوص ، وحبل يُصنم به على النخل ، أو
الحبل الفليظ (القاموس) .

بَيَّيْتُ . وقد يجوز كسر مثل هذا فيقال : شَيْخ ، وَبَيَّيْتُ ، وفي تصغير
شَيْءٍ : شَيْءٌ وَشَيْءٌ ، ولا يجوز (شَوَيْءٌ) لأنه ليس من كلام العرب .

فإن كان الاسم الثلاثي مؤنثاً ألحقت في تصغيره الهاء ، كانت في مُكَبَّرِهِ
أَمْ لَمْ تَكُنْ ، كقولك في هند : هُنَيْدَةٌ ، وفي سُوقٍ : سُويْقَةٌ ، وفي عَيْنٍ :
عُيْنَةٌ .

فإن زاد على ثلاثة أحرف لم تلحق فيه الهاء ، فتقول في زينب :
زُيْنَبٌ ، وفي عَقْرَبٍ : عُقْرَبٌ .

(١٥) باب تصغير الرباعي^(١)

اعلم أن تصغير ذلك كله على مثال فُعَيْل . وذلك قولك في جَعْفَر :
جُعَيْفِر ، وفي سَلَهَب^(٢) : سُلَيْهَب ، وفي قِمَطَر^(٣) : قُمَيْطِر ؛ وفي
أَسْوَد : أَسْيُود ، لأنه وإن كان من الثلاثة فإنه يجري مجرى الأربعة^(٤) .
وإن شئت قلت : أَسْيُود ، فقلبت الواو ياء وأدغمت .

(١) ص ٢٤٩ .

(٢) السُّلَهَب : الطويل . انظر الهامش الثاني في ص ١٥٥ من
كتابنا هذا .

(٣) القِمَطَر : الجمل القوي الضخم ، والرجل القصير ، وما يُصان فيه
الكتب (القاموس) .

(٤) (أَسْوَد) من ثلاثة أصول : السين والواو والdal ، ولكنه يجري في
باب التصغير مجرى الرباعي ، فيصغر على فُعَيْل .

وفي قَسَوْر^(١) : قُسَيُورٍ وقُسَيِّرٍ . وأما عجوز فتقول فيها : عُجَيِّرٌ ؛
ولا يجوز إظهار الواو ، لأنها حرف مدّ ولين .

(١) القَسَوْر : الأسد . انظر الهامش الثالث في ص ٢٨٦ من كتابنا هذا .
والواو فيه زائدة مُلْحَقَةٌ بِجَمْعِهِ .

(١٦) باب تصغير الخماسي^(١)

وذلك قولك في سَفَرَجَل : سُفَيْرَج ، وفي فَرَزْدَق^(٢) : فُرَيْرِد ؛
تحذف آخر حرف منه حتى تردّه إلى أربعة .

فإن كان فيه زيادة حذفها ، لأنها أحقّ بالحذف من الأصلي . وذلك
قولك في قَبَعَثَرَى^(٣) : قُبَيْعِث ، وفي عَضْرَفُوط^(٤) : عُضَيْرِف .

(١) ص ٢٤٩ - ٢٥٠ .

(٢) الفَرَزْدَق : الرغيف يَسْقُط في التَّنْثُور ، الواحدة بهاء ، وفتات
الخبز (القاموس) .

(٣) في المنصف لابن جني ١٢/٣ : « قَبَعَثَرَى : جمل غليظ شديد ...
والأنثى القَبَعَثَرَاء » . والألف الزائدة سادسة في آخره ليست للتأنيث ولا
للإحاطة بل قسم ثالث (القاموس) ، أي لجرّد تكثير البنية .

(٤) العَضْرَفُوط : ذَكَر العَظَاء .

وَالْعَوَاضُ جَائِزٌ بَعْدَ الْحَذْفِ ، فَتَعَوَّضُ يَاءٌ قَبْلَ آخِرِ الْاسْمِ ، فَتَقُولُ :
 قُبَيْعِيثُ وَغُضَيْرِيْف . وَتَقُولُ فِي تَصْغِيرِ مُنْطَلِقٍ : مُطَيْلِقُ ،
 وَمُسْتَخْرِجٍ : مُخَيْرِجُ ، وَمُقْتَسِلٍ : مُغَيْسِلُ ، وَمُقْتَدِرٍ : مُقَيْدِرُ ،
 وَمُغْدَوْدِنٌ ^(١) : مُغَيْدِنُ .

فَإِنْ كَانَ الرَّابِعُ حَرْفَ لَيْنٍ لَمْ تَحْذَفْهُ ، فَقُلْتَ فِي مَنْصُورٍ : مُنْصِيرُ ،
 وَدِينَارٍ : دُنَيْنِيرُ ، وَقَنْدِيلٍ : قُنَيْدِيلُ .

وَمَا كَانَتْ فِي آخِرِهِ الْآلِفُ التَّانِيثُ مَمْدُودَةً تَرْكَبُهَا عَلَى حَالِهَا ، فَتَقُولُ
 فِي حَمْرَاءَ : حُمَيْرَاءَ ، وَصَفْرَاءَ : صُفَيْرَاءَ ، وَفِي مَعْيُورَاءَ : مُعْيِيرَاءَ ^(٢) ؛
 تَرْكَبُهَا عَلَى حَالِهَا .

وَإِنْ كَثُرَ الْعَدَدُ ^(٣) ، فَإِنْ كَانَتْ الْآلِفُ مَقْصُورَةً لِلتَّانِيثِ رَابِعَةً
 تَرْكَبُهَا عَلَى حَالِهَا ، فَقُلْتَ فِي سَكْرَى : سُكَيْرَى ، وَفِي غَضَبَى : غُضْبَى .

(١) فِي الْمَنْصَفِ لِابْنِ جَنِي ١٣/٣ : « يَقَالُ : اغْدَوْدَنَ النَّبْتُ ، إِذَا طَالَ
 وَاسْتَرْخَى . أَنْشَدَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ :

وَقَامَتْ تَرَائِيكَ مُغْدَوْدِنًا إِذَا مَا تَنَوَّءُ بِهِ آدَاهَا » أ هـ

تَرَائِيكَ : تُبْدِي لَكَ . مَغْدُودًا : يَقْصِدُ شِعْرًا طَوِيلًا مُسْتَرْسِلًا . تَنَوَّءُ
 بِهِ : تَنْهَضُ بِهِ مُثْقَلَةً . آدَاهَا : أَثْقَلَهَا .

(٢) انْظُرْ شَرْحَ الشَّافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ٢٠٣/١ وَ ٢٤٨ . وَالْمَعْيُورَاءُ جَمْعُ الْمَيْرِ ،
 وَهُوَ الْحِمَارُ وَغَلَبَ عَلَى الْوَحْشِيِّ .

(٣) أَيْ إِنْ زَادَ عَلَى ثَلَاثَةٍ .

فإن زاد العدد على أربعة ، حذفها فقلت في قرقرى^(١) : قرقر ،
وُجبارى^(٢) : حُبَيْر ؛ وإن شئت قلت : حُبَيْرَى ، فحذفت
الآلف الأولى .

(١) قرقرى : اسم موضع . انظر ص ٣٦٤ مع الهامش الرابع .

(٢) الحُبَارَى : طائر . انظر ص ٣٦٣ مع الهامش الأول ، وص ٣٧٢ -
٣٧٣ مع الهامش الأول في ص ٣٧٣ .

(١٧) باب الحروف التي ترفع ما بعدها بالابتداء

والخبر ، وتسمى حروف الرفع ^(١)

وهي إِنَّمَا وَكَأَنَّمَا وَلَعَلَّمَا وَبَيْنَمَا وَأَيْنَ وَكَيْفَ وَهَلْ وَبَلْ وَمَتَى .
تقول من ذلك : إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَإِنَّمَا أَخُوكَ مُقِيمٌ ^(٢) . قَالَ اللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ :
« إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ » ^(٣) ، وَ « إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ » ^(٤) . وتقول : كَأَنَّمَا
أَخُوكَ شَاخِصٌ ، وَلَعَلَّمَا بَكَرٌ مُقِيمٌ ، وَهَلْ أَخُوكَ شَاخِصٌ ، وَكَيْفَ
عَبَدُ اللَّهُ صَانِعٌ ، وَأَيْنَ أَخُوكَ جَالِسٌ ، وَمَتَى عَمْرُوٌ مُنْطَلِقٌ ، وَبَيْنَا زَيْدٌ
قَاعِدٌ أَوْ قَبْلَ عَمْرُوٌ ^(٥) . وكذلك ما أشبهه .

(١) ص ٢٩٣-٢٩٥ .

(٢) كَفَتْ (ما) الزائدة (إِنْ) عن العمل ، فارتفع ما بعدها على الابتداء .

(٣) النساء ١٧١ .

(٤) الحج ٤٩ .

(٥) الألف في (بيننا) كَفَتِ الظرف (بين) عن الإضافة إلى الاسم المفرد ، =

ومن العرب من يُضيف (بينا) إلى ما بعده فيخفضه . ويُشد :

(كامل)

بيننا تعانقه الكُماة وروعه يوماً أتيج له جريءٌ سلفع^(١)

= وهياته للدخول على الجملة : اسمية كما في هذا المثال ، أو فعلية كما في قول
"حرقة بنت النعمان بن المنذر :
(طويل)

فبيننا نسوسُ الناسَ والأمرُ أمرُنا
إذا نحن فيهم سوقةٌ نتنصفُ

وقيل : الألف زائدة لإشباع فتحة النون ، و (بين) مضاف إلى الجملة .
وقيل : الألف زائدة للإشباع أيضاً ، و (بين) مضاف إلى زمن محذوف مضاف
إلى الجملة ، أي : بين أوقاتِ نسوسُ الناسَ .

انظر المغني لابن هشام (ط القاهرة ص ٣١١ و ٣٧١ = ط دمشق ص ٣٤٥
و ٤١١) . وهو يرى أن القول الثاني (أي زيادة الألف وإضافة بين إلى الجملة)
تؤيده إضافة (بينا) إلى المفرد في قول الشاعر : بينا تعانقه الكُماة ...
(كما سيلي في نص الزجاجي) . وانظر الخزانة للبغدادي (ط بولاق ١٧٨/٣
وما بعدها) .

وكان المازني يُنكر تلقّي (بينا) بإذ الفجائية . انظر ص ١١٣ (الهامش)
في كتابنا هذا .

(١) هذا هو البيت الخامس والخمسون من قصيدة أبي ذؤيب الهذلي المشهورة
في رثاء أبنائه ، ومطلعها :
=

— أَمِنْ أَلَنُوتٍ وَرَيْبِهَا تَتَوَجَّعُ

والدهرُ ليس بمُعْتَبٍ مَنْ يَعْجَزُ

(مُعْتَبٍ : اسم فاعل من أَعْتَبَ . يقال : عَاتَبْتُهُ فَأَعْتَبَنِي ، أي رجع عما أكره إلى ما أَحَبَّ)

والرثية في صدر « شرح أشعار الهذليين » للسكري ، وفي آخر الفضليات .

تعانقه : في رواية : تمنقه ، وهما الأخذ بالمنق . والضمير يعود على (مُسْتَشْعِرٍ) في البيت التاسع والأربعين :

والدهرُ لَا يَبْقَى عَلَى حَدَثَانِهِ مُسْتَشْعِرٌ حَلَقَ الْحَدِيدِ مُقْنَعٌ

(مستشعر : اسم فاعل من استشعر الثوبَ والدرع أي لبسه شعاراً ، والشعار : اللبوس الذي يلي شعر الجسد . مقنع : عليه بَيْضَةُ الحديد)

الكاة : مفعول به للمصدر قبله . والكاة جمع كمي ، وهو الشجاع أو لابس السلاح . الرّوع : الفزع ، والرواية المشهورة : ورَوْعُهُ ، أي رَوَّغَانِهِ من الأقران يميناً وشمالاً ليحيد عن ضرباتهم . أتيح : قَدَّرَ ، وهو العامل في (بينا) . سلفع : جريء واسع الصدر .

والمعنى أنه بينا يتعنق الشجعان يوماً وبروغ منهم قَبِيضٌ له فارس شجاع مثله ، فاقتلنا حتى قتل كل واحد منها صاحبه (كما يحكي الشاعر في بقية أبيات القصيدة) . ومُرَاد الشاعر أن الشجاع لَا تَمُصِّمُهُ شجاعته من الهلاك ، وأن الموت غاية كل مخلوق .

ويروى (تعانقه) بالرفع^(١) .

وكل شيء من هذه الحروف حسن فيه السكوت على اسم واحد بعده ، جاز فيما بعده الرفع والنصب ، كقولك : أين زيدٌ جالسٌ ، ترفعه بالابتداء والخبر . وإن شئت قلت : أين زيد جالساً ؛ ترفع زيدا بالابتداء ، وما قبله خبره ، وتنصب جالساً على الحال ، لأن الكلام يتمّ دونه . وكذلك : كيف أخوك صانعٌ ، وصانعاً . وكذلك ما أشبهه .

(١) إذا كان (تعانقه) مجروراً ، فهذا على إضافة (بينا) إليه ، ويكون (روجه) مجروراً بالعطف عليه . وإذا كان (تعانقه) مرفوعاً ، فهذا على أنه مبتدأ ، ويكون (روجه) مرفوعاً بالعطف عليه والخبر محذوف أي : تعانقه وروغه حاصلان .

وقد روى ابن جني البيت في الخصائص (١٢٢/٣) يجر (تعانقه) . قال : « من مَطلّ الفتحة عندنا قول الهذلي : (البيت) أي : بين أوقاتِ تعنقه ، ثم أشبع الفتحة فأنشأ عنها ألفاً » .

والبيت برواية الجر هو الشاهد التاسع بعد الحسابات من شواهد شرح الكافية للرضي استشهد به على أنه يجوز إضافة (بينا) دون (بينا) إلى المصدر ، والأعرف الرفع على أنه مبتدأ محذوف الخبر . يقول البغدادي في الخزانة (ط بولاق ١٨٣/٣) : « وقوله [أي قول الرضي] : « يجوز إضافة بينا إلى المصدر » ، يعني إلى الأسماء المفردة إذا كانت فيها معنى للفعل حملاً على معنى (حين) ، كقولك : بينا قيام زيد أقبل عمرو ، أي حين قام هذا أقبل ذاك . فإن وقع بعدها اسم جوهر ، لم يكن إلا رفعاً ، نحو : بينا زيد في الدار أقبل عمرو ؛ لأنها ظرف زمان ، فلا تضاف إلى جثة ، كما لا تكون خبراً عنها » .

وإذا لم يحسن السكوت لم يَجْزُ إلا الرفع ، كقولك : متى عمرو
شاخصٌ ، وهل أخوك سائر . وكذلك ما أشبهه .

ومن العرب من يقول : إنما زيدا قائمٌ ، ولعلما بكراً مقيم ، فيُلغى
(ما) وينصب بإن . وكذلك سائر أخواتها .

(١٨) باب ما يمتنع من الاستفهام

أن يعمل فيه ما قبله^(١)

وذلك قولك : قد علمتُ أزيدُ عندك أم عمرو ، وقد عرفتُ أعمهم عندك ، وقد علمتُ أبو من أنت . ترفعه بالابتداء والخبر ، ولا يعمل فيه ما قبله . ومثله قولهم : أما ترى أيُّ برقٍ ههنا . ومنه قوله تعالى : **لَتَعْلَمَ أَيُّ الْحَزِينِ أَحْصَىٰ مَا لِبِشْوَا أَمْدًا** ،^(٢) .

فإن أوقعتَ عليه فعلاً بعده عمل فيه ، كقولك : قد علمتُ أزيداً ضربتُ أم عمرأ ؛ فإنما نصبته بضربت لا بعلمت . وكذلك : قد عرفتُ

(١) ص ٢٩٨ . ويُقال في هذا إن الاستفهام علق الفعل قبله عن العمل (لفظاً) فيما بعده .

(٢) الكهف ١٢

أَيُّهُمْ قَصَدَتْ ، فَتَنْصِبُهُ بِقَصْدٍ لَا بِعَرَفٍ . قَالَ اللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ : « وَسَيَعْلَمُ
الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيُّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ » ^(١) ، فَإِنَّمَا نَصَبْتَهُ يَنْقَلِبُونَ
لَا بِسَيَعْلَمُ .

(١) الشعراء ٢٢٧ .

(١٩) باب 'لَوْ' و'لَوْ لَا' (١)

أما 'لَوْ' فيمتنع بها الشيء لامتناع غيره ، كقولك : لو جاءني زيدُ
لَأَكْرَمْتُكَ . فالمعنى أن الإكرام امتنع لامتناع زيد من المجيء . وكذلك :
لو قَدِمَ عمروٌ لأَحْسَنْتُ إليك .

وأما 'لَوْ لَا' فيمتنع بها الشيء لوجود غيره . وذلك قولك : لولا زيدُ
لأَحْسَنْتُ إليك ؛ والمعنى أن الإحسان امتنع لحضور زيد ، فترفعه بالابتداء
وإضمار الخبر (٢) .

وقد تجيء 'لَوْ لَا' في موضع آخر بمعنى التحضيض ، إلا أنها لا يكون
ما بعدها إلا مُضْمَرًا أو مُظْهِرًا كقول الشاعر :

(طويل)

(١) ص ٣٠١ .

(٢) انظر ص ٥٧ من كتابنا هذا .

تَعْدُون عَقَرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ
بَنِي ضَوْطَرَى ! لَوْلَا الْكَمِيُّ الْمُقْنَعَا^(١)

(١) البيت الثامن والخمسون من قصيدة جرير التي يقول في مطلعها (النقائص
ص ٨٢٤) :

أَقَمْنَا وَرَبَّنَا الدِّيارُ وَلَا أَرَى كَمَرَبَعَنَا بَيْنَ الْحَنِيِّينِ مَرَبَعَا

وفي رواية النقائص (سميك) مكان (مجدكم) .

العقر : عَقَرَ البعير : قطع إحدى قوائمه ليسقط فيتمكن من ذبحه .
النَّيْب : جمع ناب ، وهي الناقة المُسِنَّة . الكمي : الشجاع أو لا يس السلاح .
فارس مقنّع : عليه بيضة الحديد .

يقول صاحب اللسان (ضرر) : « ويقال للقوم إذا كانوا لا ينفون غناء :
بنو ضَوْطَرَى . ومنه قول جرير يخاطب الفرزدق حين افتخر بعقر أبيه
غالب - في معاقرة سُحَيْم بنِ وَثِيل الرِّياحي - مائة ناقة بموضع يقال له صَوَّار
على مسيرة يوم من الكوفة ، ولذلك يقول جرير أيضاً : (طويل)

وقد سَرَّني أن لا تَمُدَّ مُجاشِعٌ من المجد إلا عَقَرَ نَيْبٍ يَصَوَّارٍ

قال ابن الأثير : وسبب ذلك أن غالباً تَحَرَّ بذلك الموضع ناقة ، وأمر أن
يُصنع منها طعام ، وجعل يهدي إلى قوم من بني تميم جفاناً ، وأهدى إلى سُحَيْم
جَفْنَةً ، فكفأها وقال : أُمُفْتَقِرُ أنا إلى طعام غالب إذا نحر ناقة ؟ فنحر غالب
ناقتين ، فنحر سحيم مثلها ؛ فنحر غالب ثلاثاً ، فنحر سحيم مثلن ؛ فعمد غالب
فنحر مائة ناقة ، وَتَكَلَّ سحيم . فافتخر الفرزدق في شعره بكرم أبيه غالب ،
فقال [جرير] : (البيت) . يريد : هلا الكمي ... ومعنى تعدون :

يريد : لولا تعدّون الكميّ المقنّع أفضل مجدكم .

ومثل لولا في التحضيض : هَلَا ، وَأَلَا ، وَلَوْ مَا . فافهم تُصِبْ إن شاء الله تعالى .

= تَجْمَلُونَ وَتَحْسَبُونَ ، ولهذا عدّاه إلى مفعولين ... قال : وقد يجوز أن يكون (تعدّون) في بيت جرير من العدّة ، ويكون على إسقاط (مِنْ) الجار ، تقديره : تعدّون عقر النيب من أفضل مجدكم ؛ فلما أسقط الخافض ، تمدّى الفعل فنصب ، .

(٢٠) باب ما يُحذف منه التنوين لكثرة الاستعمال^(١)

اعلم أن كل اسم معرفة عَلمَ تصفه بابنٍ وتضيفه إلى اسم معرفة علم ، فإنك تحذف منه التنوين ، وذلك قولك : هذا زيدُ بنُ عمرو ، وجاءني محمدُ بنُ بكرٍ ، ومررت بزيد بن عبد الله ، ولقيت محمد بن جعفر . وكذلك ما أشبهه ؛ تحذف منه التنوين ، ولا تُلحق في ابنٍ ألفاً في الخط .

فإن زال عن هذا نَوَتَه . وذلك أن يكون ابنٌ خبراً ولا يكون صفة ، كقولك : كان زيدُ ابنَ عمرو ، وظننتُ محمداً ابنَ بكرٍ ؛ تنونه وتثبت ألفاً في الخط . ولو كان نعتاً لم تنونه فقلت : كان زيدُ بنُ عمرو راكباً ، وظننتُ محمدَ بنَ زيدٍ شاخصاً . وكذلك ما أشبهه .

والكنية تجري مجرى الاسم العَلم في هذا . تقول : كان زيدُ بنُ أبي بكرٍ خارجاً ، وكان أبو بكر بنُ زيدٍ منطلقاً ، بغير تنوين ولا ألف في الخط .

وإن ثنيته كتبته بالآلف، كقولك: كان زيدٌ ومحمدٌ ابنا بكرٍ شاخصين.
وكذلك إذا لم يكن فيه اسم كتبته بالآلف، كقولك: جاءني ابنُ محمد،
ورأيت ابنَ عمرو .

وإن أضفته إلى اسمٍ غير عَلمٍ كتبته بالآلف، ونوّنت الاسم الذي قبله،
كقولك : جاءني زيدٌ ابنُ أخيك . وكذلك ما أشبهه، فقيسُ عليه .

(٢١) باب ماذا (١)

اعلم أن لها مذهبين في كلام العرب . إن جعلت (ذا) بمنزلة (الذي) ،
كان جوابها مرفوعاً ، كقول القائل : ماذا صنعت ؟ فتقول : خيرٌ . كأنه
قال : ما الذي صنعت ؟ فقلت : خيرٌ ؛ لأن موضع (ما) رَفْعٌ لوقوع
الفعل في صلة (الذي) ، فلم يعمل فيها شيئاً . ومثله قوله جلّ وعزّ :
' ويسألونك ماذا يُنفقون قُلِ الْعَفْوَ ' (٢) ، في مذهب من قرأ بالرفع .
ومثله قول لييد : (طويل)

ألا تسالان المرء ماذا يحاولُ أتحبُّ فيقضى أم ضلالٌ وباطلٌ (٣)

(١) ص ٣٣١-٣٣٢ . وانظر الفصل الذي عقده لها سيبويه ٤٠٤/١ (آخر
سطر) - ٤٠٦ (أول سطر) ، وابن هشام في المغني (ط القاهرة ص ٣٠٠ -
٣٠٢ = ط دمشق ص ٣٣٢-٣٣٤) .

(٢) البقرة ٢١٩ .

(٣) مطلع قصيدة له يرثي بها النعمان بن المنذر؛ انظر «شرح ديوان لييد» =

وإن جعلت (ذا) في (ماذا) صلة ^(١)، كان الجواب منصوباً، كقوله:
ماذا صنعت؟ فتقول: خيراً. كأنه قال: ما صنعت؟ فقلت: خيراً،
لأن موضع (ما) نصب ^(٢). ومثله قراءة من قرأ: «ويسألونك ماذا

= ص ٢٥٤ وما بعدها .

ألا : كلمة يُستفتح بها الكلام للتبليغ . النحْب : يقول البغدادي في الخزانة
(ط بولاق ٢/٥٥٧-٥٥٨) : « المراد هنا النذر » ، وهو ما ينذرُه الإنسان على
نفسه ويُوجب عليها فعله على كل حال . يقول : أسألو هذا الحريص على الدنيا
عن هذا الذي هو فيه : أهو نذر نذره على نفسه قرأى أنه لا بدّ من فعله أم هو
ضلال وباطل من أمره ؟ » .

والبيت من شواهد سيبويه ٤٠٥/١ . يقول الشنتمري : « الشاهد فيه رفع
(نحْب) وما بعده ، وهو مردود على (ما) في قوله (ماذا) ؛ فدلّ ذلك على أن
(ذا) في معنى (الذي) ، وما بعده من صلته فلا يعمل في الذي قبله . ف (ما) في
موضع رفع بالابتداء ، فلذلك رفع ما بعد الألف ردّاً عليها » .

« وقوله (فيقضي) : رُوي بالبناء للفاعل وبالبناء للمفعول . وعليها الجملة
خبر لمبتدأ محذوف أي (هو يقضي) . وهذا المبتدأ ضمير (المرء) على الرواية
الأولى ، وضمير (النحْب) على الرواية الثانية ، (الخزانة ، ط بولاق ، ٢/٥٥٨) .

(١) تكون (ماذا) في هذه الحالة اسماً واحداً مركباً .

(٢) يقول سيبويه ٤٠٥/١ : « وأما إجرأؤهم إياه [أي : ذا] مع (ما)
بمنزلة اسم واحد فهو قولك : ماذا رأيت؟ فتقول : خيراً ، كأنك قلت : ما
رأيت ؟ فلو كان (ذا) لغواً لما قالت العرب (عماذا تسأل ؟) ، =

ينفقون قل العفو ، بالنصب ^(١) .

= ولقالوا (عَمَّ ذَا تَسْأَلُ ؟) ، كأنهم قالوا : عَمَّ تَسْأَلُ ؟ ولكنهم جعلوا (ما)
و (ذا) اسماً واحداً ، كما جعلوا ما وإن حرفاً واحداً حين قالوا (إِنَّمَا) ؛
ومثل ذلك (كَأَنَّمَا) ، و (حَيْثَا) في الجزاء . ولو كان (ذا) بمنزلة (الذي) في
ذا الموضع البتة ، لكان الوجه في (ماذا رأيتَ ؟) إذا أجاب أن يقول : خيرٌ .

(١) هذه قراءة المصحف الإمام .

ترجمة ابن خالويه

هو أبو عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه اللغوي النحوي . من أهل هَمَذَان (ببلاد الجبال من فارس) ، ودخل بغداد طالباً للعلم سنة ٣١٤هـ^(١) ، فأخذ عن جَلَّةِ علمائها مثل أبي بكر بن دريد ، وأبي بكر بن الأنباري ، وأبي عبدالله نَفْطَوَيْهِ النحوي ، وأبي عمر الزاهد (غلام ثعلب) ، وأبي بكر بن مجاهد عالم القراءات . وقرأ على أبي سعيد السيرافي النحوي ، وكان ينتصر له على أبي علي الفارسي (أستاذ ابن جني)^(٢) .

« وانتقل إلى الشام ، وصَحِبَ سيف الدولة بن حمدان^(٣) ، وأدَّب بعض أولاده . تصدرَّ بحلب وميَّافارقين وحمص للإفادة والتصنيف . وعاش بعد سيف الدولة في صحبة ولده شريف وغيره من آل حمدان ،

(١) ياقوت ٢٠١/٩ .

(٢) إنباء ١/٣٢٤-٣٢٥ .

(٣) اجتمع ابن خالويه عند سيف الدولة في حلب بالمتنبي وأبي الطيب اللغوي . وكانت بين ابن خالويه والمتنبي منافرات ومشاحنات .

ومات بحلب في سنة سبعين وثلثائة^(١) .

يقول صاحب نزهة الألباء (ص ٣١٢) : « وصُفَّ كتباً كثيرة في اللغة وغيرها ، منها كتاب « ليس » ، وهو كتاب نفيس في اللغة ؛ وشرح القصورة لابن دريد ؛ وكتاب في أسماء الأسد ، وذكر فيه خمسمائة اسم ؛ وله كتاب البديع في القرآن ؛ وله كتاب في إعراب سور من القرآن . ولم يكن في النحو بذاك »^(٢) .

فكتابه الذي في إعراب سور من القرآن ، كما يقول صاحب نزهة الألباء ، هو « كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم » ، وقد طبعته دار الكتب المصرية سنة ١٩٤١ تحت إدارة جمعية دائرة المعارف العثمانية في عاصمة حيدر آباد الدكن . وسننقل فيما يلي طرَفاً منه .

وكتاب « ليس » موضوعه : ليس في كلام العرب كذا إلا كذا . وقد نشره أولاً ديرنبور H. Derenbourg في مجلة Hebraica ، المجلد العاشر (١٨٩٢) ، ص ٨٨-١٠٥ ، عن مخطوطة بالمتحف البريطاني رقمها ٧٥١٦ . ونشره أحمد بن الأمين الشنقيطي بعد ذلك (القاهرة ١٣٢٧ هـ) ، وهي نشرة تكاد تطابق النشرة الأولى . ونُشر الكتاب مرة أخرى في القاهرة

(١) إنباء ١/ ٣٢٥ .

(٢) ذكر له ابن النديم في الفهرست (ص ٨٤) كتاب الجُمْل في النحو ، وقال إنه خلط المذهبين .

عام ١٩٥٧ بتحقيق أحمد عبدالغفور عطار ، اعتماداً على طبعة الشنقيطي وثلاث نسخ مخطوطة منها نسخة المتحف البريطاني الآنفه الذكر . وانظر حديث رمضان عبد التواب في كتابه « لحن العامّة والتطور اللغوي » (القاهرة ١٩٦٧) ، ص ١٨٥-١٨٦ ، عن اعتقاده أن كل هذه النشرات لا تمثّل إلا قدراً ضئيلاً من أصل الكتاب .



ونسوق هنا على سبيل المثال بابين من أبواب « ليس » أولهما في ص ٣ وثانيهما في ص ٥١-٥٢ من نشرة أحمد عبد الغفور عطار :

(١) ليس في كلام العرب فَعَلَ يَفْعَلُ فِعْلاً إِلَّا سَحَرَ يَسْحَرُ سَحْراً .
والسَّحَرُ يكون حلالاً وحراماً ، يقال : فلان ساحر العينين أي فتان ،
وفلان يسحر الناس بطرفه . والساحر : العالم الفهم كقوله تعالى :
« يا أيها الساحر ادعُ لنا ربك »^(١) ، يعني العالم الفهم .

(ب) ليس في كلام العرب أفعلته فهو مفعول إلا أجته الله فهو
مجنون ، وأزكمه الله فهو مزكوم ، وأحزنته فهو محزون ، وأحبيته فهو
محبوب ، وقيل مُحَبَّبٌ ، وأنشد « لعنرة » :

(١) الزخرف ٤٩ .

ولقد نزلت - فلا تَظُنِّي غيرَه - مِنِّي بمنزلة المُحَبِّ المَكْرَمِ^(١)
وقد قالوا حَبِيبُهُ ، وقرأ أبو رجاء : « فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ »^(٢) .

(١) البيت الثامن من معلقة عنتره كما أوردها ابن الأنباري في « شرح القصائد
السبع الطوال الجاهليات » ، ص ٢٩٤ وما بعدها . والبيت في ص ٣٠١ ، وفي
شرحه حديث عن أَحَبِّ وَحَبِّ .

(٢) آل عمران ٣١ . وفي المصحف الإمام : « يُحِبِّبْكُمْ » .

نصان من كتاب « إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم »

(١) إعراب سورة القدر^(١)

« إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ » (إِن) حرف نصب . والنون والالف نَصْبُ بَيِّنٌ .
أَنْزَلْنَا : فعل ماضٍ ، والنون والالف اسم الله تعالى في موضع رفع . والهاء
مفعول بها . فإن سأل سائل فقال : الْمَكْنَى لا يكون إلا بعد ظاهر ، وهذه
أول سورة ، فَلَمْ كُنِيَ عن شيء لم يتقدم ذكره ؟ فالجواب في ذلك أن
العرب قد تكني عن الشيء وإن لم يتقدم ذكره إذا كان المعنى مفهوماً ،
كقولهم : ما عليها أعلمُ من فلان ، يعنون الأرض . قال الله تعالى : « حتى
توارت بالحجاب »^(٢) ، يعني الشمس . والقرآن نزل جملةً واحدة في ليلة
القدر إلى السماء الدنيا ، ثم نزل على رسول الله صلى الله عليه وآله في نحو

(١) ص ١٤٢-١٤٣ .

(٢) ص ٣٢ .

عشرين سنةَ الحُخْسُ والعَشْرُ والآيةُ والآيتانِ والسورةُ بأسرها . فالهاءُ كناية عن القرآن .

« في ليلة » : جرُّ ب (في) .

« القدر » : جرُّ بالإضافة .

« وما أدراك » : (ما) لفظه لفظ الاستفهام ، ومعناه التعجب .

أدراك : فعل ماضٍ ، وهو خبر الابتداء ، لأن (ما) مبتدأة .

« ما ليلةُ القدر » : (ما) ابتداء . وليلة : خبر الابتداء . وكل ما في

القرآن « وما أدراك » فقد أدراه عليه السلام ؛ وما كان « وما يُدريك »^(١) فما أدراه بعدُ صلى الله عليه .

« ليلةُ القدر » : (ليلة) ابتداء . والقدر : جرُّ بالإضافة .

« خَيْرٌ » : خبر الابتداء .

« من ألف شهر » : (ألف) جرُّ بعين . وشهر : جرُّ بالإضافة . فإن

سأل سائل فقال : كل اثني عشر شهراً فيها ليلة قدر ، فلمَ قال : « ليلة القدر خير من ألف شهر » ؟ فالجواب في ذلك أن معناه : ليلة القدر خير

(١) وردت عبارة (وما يُدريك) في الأحزاب ٦٣ ، والشورى ١٧ ،

وعَبَسَ ٣ .

من ألف شهر ليس فيها ليلة القدر .

« تَنْزَلُ » : فعل مضارع . والأصل : تَنَزَّلُ ، فحُذِفَت التاء .

« الملائكة » : رَفَعُ بفعلمهم .

« والروح » : نَسَقُ على الملائكة . فإن قيل لك : الروح من الملائكة فلمَ نَسَقَ عليهم ؟ فالجواب في ذلك أن العرب قد تنسق الشيء على الشيء نفسه ، وتخصّه بالذكر تفضيلاً ، كما قال الله تعالى : « فيها فاكهة ونخل ورمان »^(١) ، والنخل والرمّان من الفاكهة . وقال : « مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ » ، ثم قال : « وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ »^(٢) .

« فيها » : جرٌ بفي .

« هانئ » : جَرٌ بالباء الزائدة .

« ربهم » : جرٌ بالإضافة .

« من كل » : جَرٌ بيمين .

« أمر » : جَرٌ بالإضافة . تَمَّ الكلام ثم يبتدئ :

« سلامٌ هي » : ابتداء وخبر . وقرأ ابن عباس : « من كل امرئ سلامٌ » ،

(١) الرحمن ٦٨ .

(٢) البقرة ٩٨ .

فعلاية الجر كسرة الهمزة .

«حتى» : غاية .

«مَطْلَع» : جرٌ بِحَتَّى . وإنما خففت لأن التقدير : إلى مطلع
الفجر^(١) . والمَطْلَع مصدر ، يعني الطُلوع . والمَطْلِع (بالكسر)
الموضع^(٢) .

«الفجر» : جرٌ بالإضافة .

(١) انظر ص ٣١٥ من كتابنا هذا .

(٢) انظر ص ٤٢١-٤٢٢ .

(٢) إعراب سورة النصر^(١)

لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ السُّورَةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: «نُعِيْتُ إِلَى نَفْسِي». وَذَلِكَ أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ يُسَلِّمُ، وَالرَّجُلَانِ، فَلَمَّا كَانَ فِي آخِرِ عَمَرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ كَانَتِ الْقَبِيلَةُ تَسْلِمُ بِأَسْرِهَا، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا».

قوله تعالى: «إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ»: إِذَا وَإِذْ حرفا وقت^(٢). فَإِذْ واجبة، وَإِذَا غير واجبة؛ ومعناه أَنَّ إِذْ ماضية، وَإِذَا مستقبلية. تقول: أَزُورُكَ إِذَا وَافَى الْأَمِيرُ، وَزُرْتُكَ إِذْ قَدِمَ الْحَاجُّ. وهما لا يعملان شيئا. وربما جازت العرب إِذَا وَإِذَا مَا، فجزموا الفعل بعده؛ وليس ذلك

(١) ص ٢٢٠-٢١٦.

(٢) أي ظرفا زمان.

مُخْتَاراً ، لَّانْهُ مُوَقَّتٌ ^(١) . والصواب أن تقول : إذا تزورني أزورك .
ولا تَقُلْ : إذا تزرتني أزرك . قال زهير : (خفيف)

وإذا ما تشاء تبعتُ منها مَغْرِبَ الشمسِ ناشِطاً مَذْعُوراً ^(٢)
الناشط : الثور الوحشي .

« جاء » : فعل ماضٍ ، والأصل جَاءَ ، فصارت الياء أليفاً لتحركها
وانفتاح ما قبلها ، ومُدَّتْ الألف تمكيناً للهمزة ، غير أن الكتابة بالـف
واحدة ؛ لَّانْهُ متى اجتمع ألفان اجتزءوا بواحدة ، وإذا اجتمع ثلاث
ألفات اجتزءوا باثنتين . والمصدر جاء يَجِيءُ جَيْئاً وَجَيْئاً ؛ فهو جاء ،
والأصل جَائِيٌّ ، فاستثقلوا الجمع بين همزتين ، فليَّنوا الثانية فصارت ياءً
لانكسار ما قبلها ، وحذفوها لسكونها وسكون التنوين ، فصار جاء مثل
قاضٍ ورامٍ .

« نصر الله » : رَفَعَ بفعله . وأضفتَ النصرَ إلى اسم الله تعالى ،
ولم تنوِّنه لَّانْهُ مضاف . والمصدر نصر ينصر نصرأ ، فهو ناصِرٌ ؛ والأمر
انصر وانصراً وانصروا ، وانصري وانصراً ^(٣) وانصرن . والنصر في

(١) انظر ص ٣٤٠-٣٤٢ من كتابنا هذا .

(٢) انظر في هذا البيت ص ٣٤٢ مع الهامش الأول . وهو لكعب بن زهير ،
لا لأبيه زهير .

(٣) (انصرا) هذه أمر المؤنثين ، كما أن (انصرا) الأولى أمر المذكرين .

اللغة : الفَتْح ، والنصر : الرِّزْق . وقيل في قوله تعالى : « من كان يظن أن لن ينصره الله في الدنيا والآخرة »^(١) ، أي : لن يرزقه الله . ووقف أعراي يَسأل الناس فقال : نصر الله من نصري . ويقال : نصر الغيثُ بَلَدَ كذا . وأنشد :
(طويل)

إذا أنسلخ الشهر الحرام فودّعي بلادَ تميم وانصري أرضَ عامر^(٢)

ويقال : نصرتُ أرضَ فلان : أتيتها .

وَمِنْ (جاء) الأمرُ : جِيءَ يا هذا ، وجِئنا ، وجِئُوا ، مثل رِبْعٍ وريعا وريعوا . وللرّاة : جِيئِي ، وجِئنا ، وجِئْنَ . وإذا أمرت الرجلَ من جاء يجيء بالنون المشددة قلت : جِئْتَن يا زيدُ ، وجِئْتانُ ، وجِئُونُ يا رجالُ . وللرّاة : جِئْتِن يا امرأة ، وللمرأتين مثل المُذَكَّرَتَيْنِ ؛ وللنسوة جِئْتانُ مثل اضرِبْنانُ وريعتانُ ، لأنه لما اجتمع ثلاث فونات حجزوا بينها بالآلف^(٣) .

« والفتحُ » : نَسَقُ عليه ، وعلامة الرفع فيه ضمة الحاء . والمصدر فَتَحَ يَفْتَحُ فَتْحًا ، فهو فَاتِحٌ ، والأمر افْتَحْ . والفتح في اللغة : النصر .

(١) الحج ١٥ .

(٢) في اللسان (نصر) : قال الراعي [النعمري] يخاطب خيلا : « إذا دخل الشهر الحرام ... » (البيت) .

(٣) راجع النص ٢٠ من نصوص سيبويه في كتابنا هذا (ص ١٠٧-١١١) .

قال الله تعالى : « وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ »^(١) ، أي يستنصرون بمحمد صلى الله عليه وسلم ، يعني اليهود ؛ لأن اسمه صلى الله عليه كان عندهم (مُوْذُ مُوْذ) بالعبرانية ، ويقال (مَاذَ مَاذ)^(٢) ، وبالسريانية (الْمَنْحَمَا)^(٣) ، والبراقليطس بالرومية^(٤) . « فلما جاءهم ما عرفوا » ، يعني النبي صلى الله عليه وآله والقرآن ، « كفروا به » . وحدثنا أحمد^(٥) عن علي عن أبي عبيد أن النبي صلى الله عليه كان يستفتح في غزواته بصعاليك المهاجرين والأنصار ، ومعناه : يستنصر بفقرائهم . والفتح في غير هذا : الْحُكْم ، ويُسمى القاضي : الْفَتَّاح . قال الله تعالى : « رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ »^(٦) ، أي احْكُم . حدثنا ابن مجاهد عن السَّمَرِيِّ عن الفراء عن الكسائي أنه سمع أعرابية تقول لزوجها : بيني

(١) البقرة ٨٩ .

(٢) لم أجد أصلاً لهذا في عبرية التوراة .

(٣) اسم مشتق من مادة (نحم) بزيادة ميم في الصدر ونون في المعجز . وتدل مادة نحم في السريانية على معنى الْبَحْث من القبر resurrection .

(٤) paracletus في اليونانية واللاتينية معناه « الْمُدَافِع ، الْمُعِين ، الْحَامِي » .

(٥) هو أبو بكر بن مجاهد عالم القراءات ، وقد أخذ عنه ابن خالويه كما تقدم في ترجمته .

(٦) الأعراف ٨٩ .

وبينك الفَتَّاح ، تُريد القاضي .

حدثنا محمد ^(١) عن ثعلب عن ابن الأعرابي قال : سمعت أعرابياً يقول :
لا والذي أَكْتَعُ به ، أي أَحْلِفُ به . ويقال : ما في الدار كَتِيعٌ ، أي أَحَدٌ ^(٢) .

« ورأيتَ الناسَ » : الواو حرف نَسَقٍ . ورأى : فعل ماضٍ . وهذا
من رؤية العين يتعدى إلى مفعول واحد . والناسَ : مفعول بهم .

« يدْخلون » : حالٌ ، ومعناه : ورأيتَ الناسَ داخلين . وذلك أن
الفعل المضارع إذا حلَّ تحلَّ الاسم ارتفع ، تقول : رأيتُ زيداً يقومُ ،
معناه : رأيتُ زيداً قائماً . ويدخلون : فعل مضارع ، وعلامة جمعه الواو ،
وعلامة رفعه النون .

« في دينِ اللهِ » : جرٌّ بفي . واسم الله تعالى جرٌّ بالإضافة .

« أفواجا » : نصبٌ على الحال . واحدهم فَوْجٌ . والفوج جمعٌ لا واحد
له من لفظه ، مثل الرَّهْطِ والقبيلة والعُصبة والنَّفر والمَلَأَ والقَوْمُ . والنفر
يقع على الرجال دون النساء .

« فَمَسَّبَحَ » : أمرٌ ، وعلامة الأمر سكون الحاء . ومعني سَبَّحَ :
صَلَّ . والتسبيح : الصلاة . والمصدر سَبَّحَ يُسَبِّحُ تَسْبِيحاً ، فهو مُسَبِّحٌ .

(١) هو محمد بن عبد الواحد أبو عمر الزاهد (غلام ثعلب) ، وقد أخذ عنه
ابن خالويه كما تقدَّم في ترجمته .

(٢) هذا الحديث عن مادة كتع خارج عن الموضوع .

«يَحْمَدُ» : جرُّ بالباء الزائدة. والمصدر حمِدَ يَحْمَدُ حمداً، فهو حامِدٌ.

«رَبُّكَ» : جرُّ بالإضافة .

«وَأَسْتَغْفِرُهُ» : نَسَقَ عليه . والهاء في موضع نصب .

«إِنَّهُ» : الهاء نصبٌ بـإِنَّ .

«كَانَ» : فعلٌ ماضٍ . والمصدر كان يكونُ كوناً ، فهو كائِنٌ .

والتقدير : إنه كان اللهُ تَوَّاباً ، فاسمُ كانُ مُضْمَرٌ فيه .

«تَوَّاباً» : خبره . ومعناه أن الله رَجَّاعٌ لعباده - إذا تابوا - من

المعصية إلى الطاعة . وكذلك قوله : «فإنه كان للأوابين غفورا»^(١)، أي:

للمراجعين إلى الخير . ولو لم تُذنبوا يا بني آدمَ لَخَلَقَ اللهُ تعالى أقواماً
يذنبون فيتوبون ويستغفرون فيغفر لهم .

المراجع

(١) مصادر النصوص

- « الكتاب » لسيبويه ، ط بولاق ، في جزأين (١٣١٦ و ١٣١٨ هـ - ١٨٩٨ و ١٩٠٠ م) .
- « المنصيف » (شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني) ، نشره إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين في ثلاثة أجزاء (مصطفى الحلبي بمصر ، ١٩٥٤ - ١٩٦٠) .
- « الخفصائص » لابن جني ، نشرته دار الكتب المصرية بتحقيق محمد علي النجار في ثلاثة أجزاء (١٩٥٢ - ١٩٥٦) .
- « سر صناعة الاعراب » لابن جني ، نُشر منه جزء واحد (مصطفى الحلبي بمصر ، ١٩٥٤) بتحقيق مصطفى السقا ومحمد الزفزاف وإبراهيم مصطفى وعبدالله أمين . ولم يكتمل نشره .
- « المقتضب » للبرد ، نشره المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بتحقيق محمد عبد الحائق عضيمة في أربعة أجزاء (القاهرة ١٣٨٥ - ١٣٨٨ هـ) .
- « الموجز في النحو » لابن السراج ، نشره مصطفى الشويبي وابن سالم

دامرجي (بيروت ١٩٦٥ - المكتبة اللغوية العربية ٢) .

- « الايضاح في علل النحو » للزجاجي ، نشره مازن المبارك بالقاهرة
سنة ١٩٥٩ .

- « الجمّل » للزجاجي ، طُبِعَ بالجزائر سنة ١٩٢٦ بتحقيق محمد بن أبي
شنب ، وطُبعت منه طبعة ثانية في باريس سنة ١٩٥٧ .

- « إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم » لابن خالويه ، طبعته دار
الكتب المصرية سنة ١٩٤١ تحت إدارة جمعية دائرة المعارف العثمانية في عاصمة
حيدرآباد الدكن .

(٢) المراجع النحوية وأشباهاها عدا « مصادر النصوص »

- أسرار العربية لأبي البركات بن الأنباري ، بتحقيق محمد بهجة البيطار ،
دمشق ١٩٥٧ .

- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات
ابن الأنباري ، بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، القاهرة ١٩٦١ .

- خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي . طُبِعَ كاملاً في بولاق سنة ١٢٩٩ هـ
في أربعة أجزاء كبيرة . وأصدرت منه المطبعة السلفية بالقاهرة أربعة أجزاء
(١٣٤٧ ، ١٣٤٨ ، ١٣٤٩ ، ١٣٥١ هـ) تصل إلى ص ٢٨٤ من الجزء الثاني من
طبعة بولاق . وتنشره دار الكتاب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة بتحقيق
عبد السلام هارون ، وقد صدرت منه حتى الآن ثلاثة أجزاء (١٩٦٧ ، ١٩٦٧ ،
١٩٦٨) تصل إلى ص ٧٥ من الجزء الثاني من طبعة بولاق .

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ،

- شرح الشافية للرزي بتحقيق محمد نور الحسن ومحمد محيي الدين عبد الحميد ومحمد الزفزاف ، ثلاثة أجزاء ، القاهرة ١٩٣٩ . وألحقوا به جزءاً رابعاً شرح شواهد الشافية لعبد القادر البغدادي .
- شرح شواهد المغنى للسيوطي ، طبع في القاهرة بالمطبعة البهية سنة ١٣٢٢ هـ ، وفي دمشق بتحقيق أحمد ظافر كوجان سنة ١٩٦٦ .
- شرح المفصل لابن يعيش ، نشرته إدارة الطباعة المنيرية بالقاهرة في عشرة أجزاء .
- مجالس العلماء للزجاجي (الكويت ١٩٦٢ ، بتحقيق عبدالسلام هارون) .
- صفني اللبيب لابن هشام ، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (القاهرة ، بدون تاريخ) ، وبتحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ومراجعة سعيد الأففاني (دمشق ١٩٦٩ ، الطبعة الثانية) .

(٣) كتب الطبقات^(١)

- (مراتب) النحويين لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي (المتوفى سنة ٣٥١ هـ) ، القاهرة ١٩٥٥ ، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .
- (أخبار) النحويين البصريين لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (المتوفى سنة ٣٦٨ هـ) ، القاهرة ١٩٥٥ ، بتحقيق طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي .

(١) سنوات رفيات أصحابها هي أساس الترتيب. والكلمات التي بين الأقواس إشارات مختصرة إلى هذه الكتب استعملناها كثيراً .

- (طبقات) النحويين واللغويين لأبي بكر محمد بن الحسن الزُّبَيْدِي (المتوفى سنة ٣٧٩ هـ) ، القاهرة ١٩٥٤ ، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .
- (الفهرست) لابن النديم (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ ؟) ، ليبزج ١٨٧١ .
- تاريخ بغداد (للخطيب) البغدادي (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ) ، القاهرة ١٣٤٩ هـ .
- (تذهة) الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات بن الأنباري (المتوفى سنة ٥٧٧ هـ) ، القاهرة ١٩٦٧ ، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .
- معجم الأدباء لِـ (ياقوت) (المتوفى سنة ٦٢٦ هـ) ، ط عيسى الحلبي بالقاهرة ١٣٥٣ هـ .
- (إنباء) الرواة على أنباء النحاة للقفطي (المتوفى سنة ٦٤٦ هـ) ، ط دار الكتب المصرية ١٩٥٠ - ، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .
- (وفيات) الأعيان لابن خلكان (المتوفى سنة ٦٨١ هـ) ، القاهرة ١٩٤٨ ، بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد .

إضافات

ص ٢٣ : في نسبة البيت الأول خلاف . انظر خزانة الأدب للبغدادي (ط
بولاق ١٩٣/٢ = ط السلفية ٢١١/٤ - ٢١٢) ، وهو ينسبه إلى عمرو بن امرئ
القيس من قصيدة له يوردها في ص ١٨٩ - ١٩٠ = ٢٠٥ - ٢٠٦ .

ص ٢٦ : بيت طفيل في ديوانه (البيت ٢٣ من أول قصائده) . ورؤي أيضاً
(واستشربت) مكان (واستشعرت) .

ص ٣٠ : الهامش الأول : قصيدة امرئ القيس في ديوانه (بتحقيق محمد
أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ١٩٥٨ ، ذخائر العرب ٢٤) ، ص ٢٧
وما بعدها . والبيت الشاهد في ص ٣٩ .

ص ٣٤ : بيت ذي الرمة في ديوانه (ص ٢٥٣) .

ص ٤٠ : بيت حاتم الطائي : انظر فيه أيضاً « شرح الشواهد الكبرى »

ص ٤١ : بيتا النابغة في ديوانه صنعة ابن السكيت (بيروت ١٩٦٨ ، بتحقيق شكري فيصل) ، من قصيدة قالها في مرض النعمان بن المنذر ملك الحيرة ، ص ١٣٠ وما بعدها . والبيتان في ص ١٣٣ و ١٣٤ ، ولكن برواية (تحال) مكان (يُخال) ، و (تُنال) مكان (تُصاب) . وبينهما في الديوان هذا البيت :

تَزِلُّ الوُعُولُ العَصْمُ عَنْ قُدْفَاتِهِ وَتُضْحِي ذُرَاهُ بالسحابِ كَوَافِرَا

العَصْمُ : جمع أعَصَمَ ، وكل وَعَلَ أعصم ، والعَصَمُ : بياض في أيدي الوُعُولِ . القُدْفَاتُ : جمع قُدْفَةٍ وهي الشُرْفَةُ أو مَا أَشْرَفَ مِنْ رِءُوسِ الجبال ، يريد قُدْفَاتِ ذَلِكَ الْيَفَاعِ . الذُّرَى : جمع ذُرْوَةٍ (بكسر الذال وضمها) ، وذُرْوَةُ الشَّيْءِ : أَعْلَاهُ . كَوَافِرُ السَّحَابِ : مُتَغَطِّيَةٌ بِهِ ؛ يُقَالُ : كَفَّرَ بِالثَّوْبِ فَوْقَ دِرْعِهِ أَيْ غَطَّاهَا (ابن السكيت) .

ص ٤٥ : بيت زهير من قصيدته التي أولها :

صَحَا الْقَلْبُ عَنْ لَيْلَى وَأَقْنَصَرَ بِاطْلُهُ
وُعُرِّيَ أَفْرَاسُ الصَّبَا وَرَوَّاحِلُهُ

وهي في شرح ديوان زهير بن أبي سلمى صنعة ثعلب (دار الكتب المصرية ١٩٤٤) ، ص ١٣٤ وما بعدها . والبيت الشاهد في ص ١٣٣ حيث رُوي الشطر الأول هكذا : « فَلَايَا بِلَايٍ قَدْ حَمَلْنَا غَلَامَنَا » . بيت الرجز : أورده ابن السكيت في « إصلاح المنطق » (ص ٩٥) مع عشرة أبيات بعده .

ص ٤٧ : انظر في بيت لبيد أيضاً « شرح الشواهد الكبرى » للعيني (على هامش الخزانة ، ط بولاق ، ٢١٩/٣ - ٢٢٢) .

ص ٦٢ : بيت أمية بن أبي عائد الهذلي هو مطلع قصيدة طويلة له تجدها في « شرح أشعار الهذليين » للسكري (بتحقيق عبد الستار أحمد فراج) ٩٤/٢ وما بعدها .

: الهامش الأول : انظر في موضوع إضافة المنادى إلى ياء المتكلم ص ٤٥٧ - ٤٦٠ من كتابنا هذا .

: انظر في بيت قيس بن ذريح « شرح الشواهد الكبرى » للعيني (على هامش الخزانة ، ط بولاق ، ٢٥٩/٤ - ٢٦١) .

ص ٦٣ : انظر في البيتين الأولين أيضاً « شرح الشواهد الكبرى » للعيني (على هامش الخزانة ، ط بولاق ، ٢٦٨/٤ - ٢٦٩) . وهذا بعض حديثه عن البيت الثاني : « قوله (وأبي الحشرج) : عطف على ما قبله ، والتقدير : ويا لآبي الحشرج ؛ ولا يلزم اللام في المعطوف ، ويجوز أن يؤتى بها ، ويجوز أن تُترك . قوله (الفقى) : بدل من (أبي الحشرج) ، و (النفّاح) صفته . الاستشهاد فيه : في موضعين : الأول في قوله (ويا لرياح) حيث فنعت فيه اللام لتكرير (يا) ... ، والثاني ترك اللام في المعطوف كما في قوله (وأبي الحشرج) ، إذ أصله : ويا لآبي الحشرج ، فافهم » .

ص ٦٤ : البيت الذي في الهامش من الوافر .

ص ٧٣ : بيت الصلّتان العبدي من قصيدة في كَيْفٍ وعشرين بيتاً أوردها ابن قتيبة في « الشعر والشعراء » (ص ٥٠٠ - ٥٠١) ، وأبو علي القالي في أماليه

(١٤٢-١٤١/٢) ، والبغدادى في الخزانة (ط بولاق ٣٠٥-٣٠٦ = ط السلفية ١٥٣-١٥٤ = ط هارون ١٧٦/٢-١٧٧) . وجاء بعضها في طبقات الشعراء ، لابن سلام الجُمَحِيّ (ليدن ١٩١٦) ، ص ٩٥-٩٦ ، و المؤلف والمختلف ، للآمدي (ص ٢١٤) .

ص ٧٨ : البيت الذي في الهامش من الطويل .

ص ٧٩ : الهامش : انظر في موضوع (اسْتَحْوَذَ) وأشباهاها أيضاً
« المنصف » ، ٢٧٦/١-٢٧٧ .

ص ٨٠ : بيت رُؤبة آخر أبيات عشرة نُسِبت إليه (ديوانه ص ١٨٣) .

ص ٩٤ : بيت زهير من قصيدته التي أولها :

بَانَ الْخَلِيطُ وَلَمْ يَأْوُوا لِمَنْ تَرَكَوْا

وزودوك اشتياقاً أَيْتَ سَلَكُوا

(لم يَأْوُوا : لم يَرْحَمُوا)

والقصيدة في شرح ديوان زهير ، ص ١٦٤ وما بعدها . والبيت الشاهد
في ص ١٨٢ .

ص ٩٥ : البيت الأول : في ديوان النابغة الذبياني صنعة ابن السكيت ،

ص ٨١ ، حيث روي الشطر الثاني هكذا : « كأنهن نعاَجٌ حَوَلٌ
دَوَارٌ » .

البيت الثاني : في ديوان النابغة (ص ٩٩) برواية (ألف) مكان
(جيش) .

ص ١٠٣ : البيتان اللذان في الهامش من الطويل .

ص ١٢٧ : كتاب النصف في ثلاثة أجزاء كما تقدم في ص ١٢٣ . ففي الجزأين
الأولين استوفى ابن جني شرح أبواب كتاب التصريف للمازني . وفي الجزء الثالث
فسّر غريب اللغة في كتاب المازني ، ثم أتى بمسائل من عويص التصريف تبلغ
خمس عشرة مسألة .

ص ١٤٥ : البيت : (حميداً) : روي مصفراً ومكبراً ، وهو بدل من
الياء في (فاعرفوني) لبيان الاسم ، أو هو منصوب على المدح بتقدير (أعني) .
انظر البغدادي في الحزانة (ط بولاق ٣٩٠/٢) وفي شرح شواهد الشافعية
(ص ٢٢٣) .

(تقدم في تبّت المراجع أن شرح شواهد الشافعية للبغدادي ألحق جزءاً
رابعاً بشرح الشافعية للرضي .)

ص ١٤٧ : آخر سطر في هامش الصفحة : أبيات رؤبة الأربمة هي من
الأبيات المفردة المنسوبة إليه .

ص ١٤٨ : آخر الهامش : انظر في هذا الموضوع أيضاً شرح شواهد الشافعية
للـبـغـدـادـي (ص ٢٤٦-٢٥١ و ٢٥٤-٢٦١) .

ص ١٤٩ : الهامش : انظر حديث البغدادي في شرح شواهد الشافعية

(ص ٢٤٨-٢٥١) عن أرجوزة منظور بن مرثد التي منها الأبيات السبعة .

ص ١٧٥ : انظر في هذا الرجز أيضاً شرح شواهد الشافعية للبغدادى
(ص ٢٧٤-٢٧٦ و ٤٨٠) .

ص ١٧٦ : السطر الخامس من الهامش : يقول ابن السكيت في « إصلاح المنطق » (ص ٩٥) : « ويقال : رجل صَدْعٌ وَصَدْعٌ ، وهو الضرب الخفيف اللحم . وأما الوَعْل فلا يقال فيه إلا الصَّدْع ، وهو الوعل بين الوعلين . قال الراجز : (الأبيات) » .

وهذا القول في (باب فَعْلٍ وَفَعْلٍ من السالم) من « إصلاح المنطق » ،
(باب فَعْلٍ وَفَعْلٍ) كما ضبطه ناشرو شرح شواهد الشافعية للبغدادى (ص ٢٧٥) ،
س ١٠)

ص ١٧٨ : بيت زهير : هكذا رُوي في شرح ديوانه صنعة ثعلب (ص ١٥٢) .
قال الشارح : (يُظْلَمُ أحياناً) : يُطْلَبُ إليه في غير موضع الطلب ، فيحمل ذلك لهم . وأصل الظلم كله وضع الشيء في غير موضعه ، ومنه « من أشبه أباه فما ظلم » أي : فما وضع الشبه في غير موضعه . قال : وسمعت أعرابياً ينشد :
فَيَنْظِلِمُ ، بالنون ،

والبيت من قصيدته التي يقول في مطلعها (ص ١٤٥ من شرح الديوان) :

قَفْ بِالْدِيَارِ الَّتِي لَمْ يَغْنَفْهَا الْقِدَمُ بَلَسَى وَغَيْرَهَا الْأَرْوَاحُ وَالْدَيْمُ

(الأرواح : جمع رِيح)

ص ١٨٣ : بيت علقمة من قصيدته التي مطلعها :

طعما بك قلبٌ في الحسان طروبُ بُعَيْدَ الشبابِ عَصْرَ حانِ مَشِيبُ

وهي في شرح المفضليات لابن الأنباري ، ص ٧٦٥ وما بعدها . والبيت
الشاهد في ص ٧٨٩ ، والرواية هناك (خَبَطْتُ) .

وقد أعجب البغدادي منها ، كما يقول في شرح شواهد الشافعية (ص ٤٩٦) ،
هذه الأبيات :

فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنِّي بصيرٌ بأدْوَائِ النِّسَاءِ طَبيبُ

إِذَا شَابَ رَأْسُ الْمَرْءِ أَوْ قَلَّ مَالُهُ فليس له من وُدِّهِنَ نصيبُ

يُرِدْنَ نَوَازِلَ الْمَالِ حَيْثُ عَلِمْتُهُ وَشَرَحَ الشَّبَابِ عِنْدَهُنَّ عَجِيبُ

ص ٢١٢-٢١٣ : انظر حديث البغدادي في شرح شواهد الشافعية (ص ١٦٧ -
١٧٤) عن أبيات الرجز الأربعة ، وقد نقل فيه ما قاله ابن جني في هذا
الموضوع في « النصف » (شرح تصريف المازني) و « سر صناعة الإعراب »
و « الخصائص » و « المحتسب » .

وهذا ما قاله في الإعراب (ص ١٧٢) : « وخاطمها بالنصب : حال من
حمار قبان ، والإضافة لفظية ، والتقدير : خاطمها إياها . ويجوز رفعه على
أنه خبر مبتدأ محذوف ، أي : هو خاطمها . وزأمتها مثل خاطمها ، لأنه
تأكيد له . وقوله (أن تذهب) : بتقدير اللام ، أي : لتذهب معه ، أو بتقدير
مضاف هو صلة لخاطمها ، أي : خوف أن تذهب وتفر منه ... وقوله (يا عجباً) :
(يا) للتنبيه ، وعجباً : منصوب على المصدرية ، أي : أعجب عجباً ، فهو منوون ؛

ويجوز أن يكون (يا) للنداء ، وعجباً منادى ، والأصل : يا عجي ، فقلبت
ياه المتكلم ألفاً ، وعلى هذا هو غير منون . (انظر في إبدال ياء المتكلم ألفاً في
النداء ص ٤٥٩ من كتابنا هذا) .

ص ٢٣١ ، بيت النابغة : في ديوانه صنعة ابن السكيت (بيروت ١٩٦٨ ،
بتحقيق شكري فيصل) ، ص ٢٢١ (لا تزجروا) . وفي الشرح : « روى
الأصمعي (أو تزجروا مكفهاً) » ، يقول : حق 'تَجَهَّجِيْهُوا يَجِيْش هذه صفة' .
(جَهْجَهَ بالسَّبْع : صاح ليكفته)

ص ٢٣٩ ، مع الهامش : نقل البغدادي في شرح شواهد الشافية (ص ٦٩ -
٧٠) حديث ابن السيد البطليوسي عن بيت الرجز ، ثم قال : « ومروان هو
ابن محمد بن مروان بن الحكم بن العاص . وأبو الأخزر راجز إسلامي اسمه قتيبة » .
وفي « المؤلف والمختلف » للأمدي (ص ٦٦) أن أبا الأخزر الحماني أحد
بني عبد العزى بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم ، وعبد العزى هو حنّان .

ص ٢٤٨ ، انظر حديث البغدادي عن الأبيات الأربعة في شرح شواهد
الشافية ، ص ٢١٢ - ٢١٥ .

ص ٢٥٠ ، الهامش الرابع : بيتا أبي النجم من أرجوزة طويلة له وصف فيها
الإبل لهشام بن عبد الملك ومطلما :

الحمد لله الوهوب المَجْزَلِ

انظر شرح شواهد الشافية للبغدادي ، ص ١٨٥ - ١٨٦ .

ص ٢٥١ ، انظر حديث البغدادي عن الأبيات الثلاثة في شرح شواهد

ص ٢٥٢-٢٥٣ : اختصر البغدادي في شرح شواهد الشافية (ص ٤٨٦ - ٤٨٧) حديث ابن جني عن « حتى إذا ما أَمْسَجَتْ وَأَمْسَجَا » ، ثم قال : « وقال أحدُ شُراح أبيات الإيضاح للفارسي : « قيل إن هذا السطر للمعجاج ، يريد : أَمَسْتُ الْأَتْنَ وَأَمَسِيَ الْعَيْثِرَ ، وقيل : أراد : أَمَسْتُ النِّعَامَةَ وَأَمَسِيَ الظِّلْمَ ؛ ولم أعرف له صلة فأتبين الصحيح من ذلك » اهـ . ولم أقف أنا [أي البغدادي] أيضاً على تَمَّة هذا الرجز وقائله بشيء . »

ص ٢٩٥ ، الهامش الأول : انظر حديث ابن جني في الخصائص (١٥٨/١ - ١٥٩) عن قلب الواو ياء في مثل (ثياب) ، وتصحيح الواو في مثل (رخوان) ومثل زَوْجَةٍ (جمع زَوْج) ومثل (طوال) ومثل رِواء (جمع رِيَّان) .

والشاعر الذي قال : « تبين لي أن القهامة ذلة » (البيت) هو أُنَيْفُ بْنُ زَبَّانَ التَّبْنَهَانِيّ ، وهو إسلامي . والبيت من قصيدته التي مطلعها :

فَذَكَرْتُ حُبِّي وَاعْتَرَاكَ خِيَالُهَا وَهِيَاتَ حُبِّي لَيْسَ يُرْجَى وَصَالُهَا

انظر شرح شواهد الشافية للبغدادي ، ص ٣٨٧ .

ص ٣٥٤ : انظر حديث البغدادي عن بيت مُرَّةَ بْنِ مُحْكَنٍ في شرح شواهد الشافية ، ص ٢٧٧-٢٨٣ .

: الهامش الرابع : لابن جني حديث آخر في هذا الموضوع في كتابه « إعراب الحماسة » ^(١) ، وقد نقله البغدادي في شرح

ص ٣٦٤ : الهامش الرابع : ورد (قرقري) في بيت زهير (شرح الديوان صنعة نعلب ، ص ١٤٧) :
(بسيط)

سالت بهم قرقري ، برك' بأينمنهم
فالعاليات' ، وعن أيسارهم خيم'

عن شرح نعلب : سالت بهم أي كثروا بها ، أخذ من السئل . قرقري :
موضع . برك' : مكان . خيم' : جبل . بأينمنهم : عن أيهم .

ص ٣٦٦ : الهامش : انظر حديث البغدادي عن هذا الرجز في شرح شواهد
الشافعية ، ص ٣٩٩-٤٠٠ .

ص ٣٦٨ : الهامش الثاني : لا يعرف قائل البيت . وانظر حديث البغدادي
عنه في شرح شواهد الشافعية ، ص ١١٢ .

ص ٤٢٤ : يضاف إلى ما نُشر من آثار الزجاجي « كتاب اللامات » الذي
أصدره الجمع العلمي العربي بدمشق سنة ١٩٦٩ بتحقيق مازن المبارك . وهذا ثاني
أثر للزجاجي ينشره الأستاذ المحقق ، فقد نشر له من قبل (القاهرة ١٩٥٩)
كتاب « الإيضاح في علل النحو » ؛ انظر ص ٤٢٦ من كتابنا هذا .

يقول الزجاجي في مقدمة كتاب اللامات : « هذا كتاب مختصر في ذكر
اللامات ومواقعها في كلام العرب وكتاب الله عز وجل » ، ومعانيها ، وتصرفها ،
والاحتجاج لكل موقع من مواقعها ، وما بين العجا في بعضها من خلاف . وبالله
التوفيق . فاللامات إحدى وثلاثون لماً ثم ذكرها واحدة واحدة .

تصويبات

- ص ٢٦ : البيت الثاني من الكامل (لا الطويل) .
- ص ٤٥ : الهامش الثالث : آخر كلمة فيه هي (مباشرةً) .
- ص ٥٢ : آخر سطر في المتن: احذف النقطة بعد (تمثيل)، فالكلام متصل.
- ص ٦٢ : آخر سطر في الهامش الأول : السورة الكريمة هي (الزمر) بفتح الميم .
- ص ٦٣ : البيتان الأولان من الخفيف (لا المديد) .
- ص ١٠١ : البيت الأول : الكاف في (يَأْتِكْ) مفتوحة (لا مكسورة) .
- ص ١١٣ : الهامش : الصواب : فبينما العسر إذ دارت مياسير (كما في المتن) .
- ص ٢١٩ : آخر سطر في الهامش الثاني : الصواب (ويبيع) .
- ص ٤٦٤ : السطر ١١ من الهامش الثاني : الصواب (فأُبْتُ) .

فهرس قوافي الأبيات الشواهد^(١)

صفحة		صفحة	
٢٣	لَقَرِيبُ		(الهمزة)
١٨٣	ذَنُوبُ	٥١٣٩	عَنَاءُ
١٩٤	مُرحوبُ	٣٠٥	الإخاءُ
٣١٧	قَرُكُوبُ	٨١	شِوَانِهِ
٥١٧٤	جَوَابُهَا		(ب)
٣٥٤	الطَّنْبُ		
٥١٨٢	عَجَبَا	٥١٥٥	السَّلاهِبُ
٥١٤٨	جَدَبَا	٦٨	الضُّبَابُ
٥١٤٨	أَخْصَبَا	٤٦٢	قَرِيبُ
٥١٩٧، ١٩٥	الْعِتَابَا	٥٢٥٩	لَعِيبُ
٢١٢	كَذْهَبَا	٥٣٦٨	فَأُغْرِبُ
٢٩٦	أَثُوبَا	٤٨٢	مَشْعَبُ
٣٤١	فَنُضَارِبِ	٤٩٥	أَبُ

(١) (أ) بعد رقم صفحة ما يشير إلى هامشها .

٢٤٨	بالمَشِجْ
٢٤٨	الْبَرْنِجْ
٢٤٨	بِالصَّبِيجْ

(ح)

٤٩٢	بِرَاحْ
٢٢٣	رُمُحَا
٢٩٩	فَنَسْتَرِيحَا
٤٦٥	يَمُصَحَا
٢٦٣	بِمَالِحْ
٦٣	السَّمَاحْ
٦٣	النَّفَّاحْ

(خ)

٤٤٦	طَبَاخْ
-----	---------

(د)

٧٦	كَبِيدْ
٢٢٦	نَقِيدْ
٧٥	الْجَسَدْ
٢٦٣	العَنَاقِيدْ
٨٢٢٦	نَقِيدْ
٣٨	نَقْدَدَا
٩٣	فَاعْبُدَا

٣٥٥	تَأْوِيبْ
٤٧١	المُتَلَبْ
٨٢٠٩	تَنْضُبْ
٨٣٥٥	للشَّيْبِ
٢٦	مُذَّهَبْ
٦٣	المَقَانِبْ
٩٦	الأَطْنَابْ
٢٤٣	فَالْمَصَائِبْ

(ت)

١٠٤	شَمَالَاتْ
٨١٥٢	السُّعْلَاتْ
٨١٥٢	النَّاتْ
٨١٥٢	أَكْنِيَاتْ
٤٣٦	فَشَلَّتْ

(ج)

٢٥١	حَجَّتِجْ
٢٥١	بِجْ
٢٥١	وَقَرْتِجْ
٣٩٣	تَنِيْجْ
٢٥٠	الصُّهَابِيْجَا
٢٥٢	أَمْسَجَا
٢٤٨	عَلِجْ

٣٢٧	شَاجِرُ
٣٨١	بَشْرُ
٤٥٣	أَقْدَرُ
٥٢٥٥	تَشْتَكِرُ
٥٢٩٥	نِجَارُ
٤٨٣	فَاصِرُ
٥٣٢٧ ، ٥٣١٢	الضَّوَاقِرُ
٣٣٣	مَشَاوِرُهُ
٣٣٣	طَائِرُهُ
٥١٠٣	شَكِيرُهُمَا
٤١	حَرَاثِرَا
٨٩	أَزْهَرَا
٩٧	لَأَثَارَا
٢٦٢	غُبَارَا
٣٠٨	فَذْمُذَرَا
٥٢٩٠٣٤٢	مَذْعُورَا
٥١٥٥ (مرتين)	كَوْثَرَا
٥١٦٧	مَزْدَرَا
٥٢٦٢	تَقَشَّمَرَا
٢٤	غَدُورِ
٤٢	الْمَحْبُورِ
٤٢	الْهَبُورِ
٩٠	مِنْقَرِ

٢٣٧	عَدَدَا
٥٥٠٣	آدَهَا
٤٢	مُفْسِدِ
٦٨	مَعْبِدِ
٧٤	سَعْدِ
٥١٠٣	الزُّنْدِ
٢٠٣	الْمُؤَيَّدِ
٢٠٤	بِمُؤَيَّدِ
٢٣٩	الطَّائِدِ
٣٢٨	وَأَزْدَدِ
٣٤١	تَقْدِ
٤٧٨	أَحَدِ
٥٢٨٥	الْأَسَاوِدِ
٥٢٨٦	الْأَصْبِدِ
٤٨٧	الْجَلْدِ
٦٨	فَادِيَا

(ر)

٣٩٣	الْعَضِرِ
٥١٦٦	يَنْصَصِرِ
٣٤	جَازِرِ
٦١	الْفِرَارِ
١١٣	مَيَاسِرِ
٥١١٣	الْأَعَاصِرِ

صفحة

٢٥٨	تَرْضِيْشِ
٢٥٨	أَبِيْشِ
٢٥٩	تَنْشِيْشِ
٢٥٩	تَدْنِيْشِ
٢٥٩	فِيْشِ
٢٥٩	الدِّيْشِ

(ض)

٤٤٥	أَبَاضِ
٥١٤٢	بَعْضِ

(ط)

٣٣٢	أَقِطْ
٤٥	التِّقَاطَا

(ع)

١٧٥	فَالنَّطَجَعْ
٧٣	تَوَاضِعْ
٣١٩	مَجَاشِعْ
٥٠٦	سَلَفَعْ
٨ ٧٨	تَفِيْعِيْهَا
١٠١	يَنْتَقَمَا
١٠١	تَمَنَّمَا

صفحة

٩٥	دَوَّارِ
٩٥	الأَكْثَوَارِ
١٤٦	شَعْمَرِي
٣٤٦	صَبْرِ
٤١٧، ٥٤١٦	عِشَارِي
٥٢٤٢	تَيْقُورِي
٢٨٤	تَدْرِي
٥١٨٠	المُزْدَارِ
٥٣٠	عَامِرِ

(ز)

٣٥٣	المَعَاوِزْ
٣٩٨	تَوَازِمِ

(س)

٣٢٥	المَجْلِسُ
١٥٧	الرَّءُوسَا
١٥١	مَرْمَرِيْسِ
٣٣٨	المُخْلِيسِ

(ش)

٢٥٥	مَدْمَشْ
٢٥٨	أَبْنِيْشِ

صفحة		صفحة	
١٤٥٩	قَبْلَكَ	١٧٠	النَّبَا
٤٥٩	وَحْدَكَ	١٩٧	مَضْرَعًا
٤٧٧	لِسَوَائِكَ	٥١٣	الْمُقْتَنَا
	(ل)	٧٠	الْأَرْبَعَةُ
		٦٢	الْمُطَاعِ
٢٨١	بِذَلِكَ	٢٩١	جَمِيعِ
٥١٧	بِاطْلٍ	٤٥٩	اَمْجَمِي
١٥٨	دَوَالٍ		(ف)
٢١٣	الْعَوَامِلُ		
٤٥	مَفَاصِلُهُ	٢٣	مُخْتَلِفٌ
١٣٩	أَوَائِلُهُ	١٠٥	عَارِفٌ
٢٩٥	طِبَالُهَا	٥٠٦	تَنْصَفُ
٦٤	يَا لَا	١٠١	شَافِي
٢٩	الْحَدَايَا	٣٠٤	الشُّفُوفِ
٨٨	خَيَالًا	١٨٠	ازْدِهَافِ
٩٧	لَيَفْعَلَا		(ق)
٩٨	تَفْعَلَا		
٩٨	قَبِيلًا	٢٥٧	دَقِيقُ
٤٣٧	قِيلَا	٣٦٦	الرَّيْقَةُ
٢٢٨	الْهَبَالَةُ	٣٢٧	لِلتَّلَاقِ
٥٢	سِبَالَهَا		(ك)
٢٨	إِسْحِلِ		
٣٠	الْمَالِ	٩٤	تَسْلِكُ

صفحة		صفحة	
٢٩٢	سَلَامُهَا	٣٨	الطَّحَالِ
٣٣	نِيَامَا	٤٧	الدَّخَالِ
٤٠	تَكَرُّمًا	٦٢	دَلَالِ
١٠٢	مُعَمَّمَا	١٤٩	عَيْنَهْلِ
١٤٥	السَّنَامَا	١٤٩	الْكَلْكَلِ
١٤٧	الْأَضْحَمَا	١٩٤	الْقِتَالِ
٣٠٨	تَسْتَقِيَا	١٩٦، ١٩٥	مَنْزِلِي
٢٥	هَاشِمِ	٢١٦	البَالِي
١٥٧	حَكِيمِ	٢٥٠	الْإَجَلِ
١٩٣	لِسَقِيمِ	١٥٦	الْجَدْوَلِ
٢٩٧	الْمُنْتَظَمِ	١٦٦	مُعْبِلِ
٢٣١	بِأَضْرَامِ		(م)
٢٣٦	الْيَمِي		
٣٩٧	رِجَامِ	٢٢٩	الْفَنَمِ
١٩٧	الْأَيْتَامِي	٢٨١، ٢٠١، ٧٨	يَدُومِ
٥٢٣	الْمُكْرَمِ	٨٠	تُسْتَمِ
		٩٤	سَالِمِ
	(ن)	١٧٨	قَبِظْلِمِ
٩٨	بِأَيِّتَيْنِ	١٩٧، ١٩٥	الْحَيَامِ
٩٩	تَدِينُهَا	٣٠٢	عَظِيمِ
٣٧١	سُودَانَا	٤٣٨، ٣٠٣	سَانِمِ
٤٧٧	سَوَاثِنَا	١٩٧	لَاثِمِ
٩٦	عَلَيْنَا	٢٨٧	يَقُومُهَا

صفحة		صفحة	
٣١٨	بَارِسَانِ	١٦٤	السَّامَانَا
٢٤٠	غَرَضَانِ	١٥١	اللَّيْنَا
	(هـ)	٢٣٠	لَا مُضِيْنَهْ
٢٦	أَصْبَاهُ	٢٣	رَمَانِي
	(ي)	٩٠	بَشْمَانِ
٥٤٤٠	النَّبِيِي	١٠٩	فَلَيْيْنِي
		٢٤٠	دَهَانِي



فهرس الموضوعات

ص

٨ - ٥

مقدمة

٢٠ - ٩

ترجمة سيبويه

١١٦ - ٢١

نصوص من « الكتاب » :

(١) هذا باب الفاعلَيْن والمفعولَيْن اللذين كل واحد منهما يفعل

٣٠ - ٢١

بفاعله مثل الذي يَفْعَلُ به وما كان نحو ذلك

(٢) هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنيًا على الفعل مُقَدَّم أو أُخَّر ،

٣٦ - ٣١

وما يكون فيه الفعل مبنيًا على الاسم

(٣) هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم لأنه مفعول

معه ومفعول به كما انتصب (نَفْسَه) في قولك (امرء

٣٩ - ٣٧

وَنَفْسَه)

(٤) هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عُدُّرٌ لوقوع الأمر ؛

فانتصب لأنه موقوف له ، ولأنه تفسير لما قبله لِمَ كان ،

وليس بصفة لما قبله ولا منه ، فانتصب كما انتصب الدرهم
في قولك : عشرون درهماً

٤٣-٤٠

(٥) هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر ،

٤٦-٤٤

فانتصب لأنه مَوْقَعٌ فيه الأمرُ

٤٨-٤٧

(٦) وهذا ما جاء منه في الألف واللام

٥٠-٤٩

(٧) وهذا ما جاء منه مضافاً لمعرفة

(٨) هذا باب ما جُعِلَ من الأسماء مصدراً كالخفاف في الباب

٥٣-٥١

الذي يليه

٥٦-٥٤

(٩) هذا باب الابتداء

٥٩-٥٧

(١٠) هذا باب من الابتداء يُضْمَرُ فيه ما بُنِيَ على الابتداء

(١١) هذا باب يكون المبتدأ فيه مُضْمَراً ويكون المبني عليه

٦٠

مُظْهِراً

(١٢) هذا باب ما يكون النداء فيه مضافاً إلى المنادى بحرف

٦٦-٦١

الإضافة

(١٣) هذا باب من الاختصاص يجري على ما جرى عليه النداء ،

فيجيء لفظه على موضع النداء نصباً لأن موضع النداء

نصبٌ ، ولا تجري فيه الأسماء مجراها في النداء لأنهم لم

يُجَرَّوْها على حروف النداء ولكنهم أُجَرَّوْها على ما

٧٦-٧٧

جُحِلَ عليه النداء

(١٤) هذا باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل ، ولا تغيّر

٧٩-٧٧

الفعلَ عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء منها

(١٥) هذا باب الحروف التي يجوز أن يليها بعدها الأسماء ،

٨١-٨٠

ويجوز أن يليها بعدها الأفعال

(١٦) هذا باب نفي الفعل

(١٧) هذا باب (أَمْ) إذا كان الكلام بها بمنزلة (أَيْسُهَا) و (أَيْسُهُمْ)

(١٨) هذا باب (أَمْ) منقطعة

(١٩) هذا باب النون الثقيلة والخفيفة

(٢٠) هذا باب أحوال الحروف التي قبل النون الخفيفة والثقيلة

(٢١) هذا باب ثبات الخفيفة والثقيلة في بنات الياء والواو التي

الراوات والياءات لامتهن

(٢٢) هذا باب ما لا تجوز فيه نون خفيفة ولا ثقيلة

ترجمة المازني

ترجمة ابن جني

نصوص من « المنصف » :

(١) التصريف خاص بالأسماء المتمكنة والأفعال ، فهو

لا يشمل الحروف ولا الأسماء المبنية الموقلة في شبه الحروف

- جاء بعض الأسماء المبنية مشتقاً - الألف الأخيرة في

الضمير أنا زيدت في الوقف أصلاً - العرب تعجري كثيراً

من ألفاظها في الوصل على حد ما تكون عليه في الوقف

- الأصلي والزائد - أنواع الزيادات أربعة

(٢) حروف الزيادة

(٣) قلبُ تاء افتعل طاء بعد حروف الإطباق ، ومن العرب

من يُبدل التاء على ما قبلها فيقول (اصْبِرْ) و (اضْرَبْ)

و (اظْهَرَ) ؛ والأول أجود وأكثر - قلب تاء افتعل
 دالاً بعد زاي مثل (ازدجر) ، ومن أبدل التاء على ما
 قبلها قال (ازْجَر) - افتعل من (ذكر) هو ادَّكر أو
 ادَّكر أو ادَّكر ، والأول أجود - إن كانت التاء منفصلة
 لم يُفعل بها ذلك نحو (قَبَضْتُكَ) - إن جاءت تاء
 الفاعل بعد حرف إطباق فالجيد إظهارها نحو (فَحَصَّصْتُ
 برجلي) ؛ ومن العرب مَنْ يشبه هذه التاء بناء افتعل
 فيقول (فَحَصَّصْتُ برجلي) : الاستدلال على شدة اتصال

الفعل بالفاعل ١٦٥-١٨٨

(٤) من باب المثال : قَلْبُ الياء الساكنة واواً إذا انضم

ما قبلها ١٨٩-١٩٠

(٥) من باب المثال : بناء افتَعَلَ وما تصرف منه ١٩١-١٩٩

(٦) من باب الأجوف : وزناً أفْعَلَ واستَفْعَلَ : الماضي -

المضارع - الأسماء الجارية على الأفعال الجوفاء إذا كانت

في أوائلها الميم فُعِلَ بها ما فُعِلَ بالمضارع - اسم المفعول

من هذا الباب يُعَلُّ كالمضارع المبني للمجهول - مجيء

حروف المضارعة في أوائل الأسماء ٢٠٠-٢١٠

(٧) من باب الأجوف : وجوب همز العين في مثل (قائم) و (بائع) ٢١١-٢١٣

(٨) من باب الناقص : تُبَدِّلُ الياء والواو ألفاً إذا تحركتا

وانفتح ما قبلهما - مجيء (رَمَيْتُ) و (غَزَوْتُ)

ونحوهما على الأصل لسكون الياء والواو ٢١٤-٢١٧

(٩) من باب الناقص : قلب الواو ياء في الماضي إذا كانت على

أربعة أحرف فصاعداً قياساً على المضارع - قلب الواو

٢٢٢-٢١٨ ياء في مثل (يَرْضِيَان) قياساً على الماضي (رَضِيَ)
من « الخصائص » :

٢٤٥-٢٢٣ باب في الأصلين يتقاربان في التركيب بالتقديم والتأخير

٢٦٤-٢٤٦ نصوص من « سر صناعة الاعراب » :

(١) باب الجيم : صفاتها العامة - إبدالها من الياء - (أصل

٢٥٣-٢٤٦ رَمَتْ وَغَزَتْ : رَمَيْتْ وَغَزَوَتْ)

(٢) باب الشين : صفاتها العامة - إبدالها من السين - إبدالها

من الجيم - إبدالها من كاف المخاطبة ، وربما زادوا على

٢٦٠-٢٥٤ كاف المخاطبة في الوقف شيئاً

(٣) باب الظاء : صفاتها العامة - يقلبها النَبْطُ طاءً - الظاء

٢٦٤-٢٦١ بدل من الذال في (وقبظ)

٢٧٤-٢٦٥ لرجمة المبرد

٣٨٣-٢٧٥ نصوص من « المقتضب » :

(١) هذا باب معرفة ألفات القطع وألفات الوصل، وهنّ حمزات

٢٨٤-٢٧٥ في أوائل الأسماء والأفعال والحروف

(٢) هذا باب جمع ما كان على أربعة أحرف ، وثالثه واو أو ياء

٢٨٩-٢٨٥ أو ألف

(٣) هذا باب ما كان من الجمع على وزن 'فَعْلٌ' و'فَعَالٌ' بما

٢٩٣-٢٩٠ اعتلت عينه

(٤) هذا باب جمع ما كان على 'فَعْلٌ' من ذوات الياء والواو اللتين

٢٩٧-٢٩٤ هما عينان

- (٥) هذا باب الفاء وما ينتصب بعدها وما يكون معطوفاً بها
 ٣٠٠-٢٩٨ على ما قبله
- (٦) هذا باب الواو
 ٣٠٦-٣٠١
- (٧) هذا باب أو
 ٣٠٩-٣٠٧
- (٨) هذا باب أن
 ٣١٤-٣١٠
- (٩) هذا باب حتى
 ٣٢٠-٣١٥
- (١٠) هذا باب الحروف التي تجزم الأفعال
 ٣٢٣-٣٢١
- (١١) هذا باب المجازاة وحروفها
 ٣٤٣-٣٢٤
- (١٢) هذا باب أمّا وإمّا
 ٣٤٩-٣٤٤
- (١٣) هذا باب المقصور والممدود
 ٣٦٦-٣٥٠
- (١٤) هذا باب الإضافة وهو باب النسب
 ٣٦٩-٣٦٧
- (١٥) هذا باب النسب فيما كان على أربعة أحرف ورابعه ألف مقصورة ، وفيما كان على خمسة أحرف وخامسه ألف مقصورة ، وفيما كان ممدوداً
 ٣٧٥-٣٧٠
- (١٦) هذا باب ما جرى في بعض اللغات مجرى الفعل لوقوعه في معناه ، وهو حرف جاء لمعنى ، ويجري في غير تلك اللغة مجرى الحروف غير العوامل . وذلك الحرف (ما) النافية .
 ٣٨٣-٣٧٦
- ترجمة ابن السراج
 ٣٨٩-٣٨٤
- آراء لابن السراج في كتابي الخصائص والمنصف لابن جني :
 ٣٩٩-٣٩٠
- أولاً - آراء في الاشتقاق : (١) حَشَحَتْ (٢) 'سُرْ سُرْ'
 ٣٩٤-٣٩٠ (٣) صَفَنَ (٤) بنات نخْرٍ وبنات بَخْرٍ

ثانياً - آراء في التصريف : (١) كان ابن السراج يرى أنه إذا

تكرر حرف في كلمة فالثاني هو الزائد

(٢) ثَبْرَةٌ (٣) دَفَمَوَيْهَا ،

(٤) تَمَاضِرٌ وَتَمَاضِرٌ (٥) دَمٌ ٣٩٨-٣٩٤

ثالثاً - علّة نحوية : لماذا جاءوا بالمضارع بعد (لَمْ) وبالماضي

بعد إن الشرطية ؟ ٣٩٩

نصوص من « الموجز في النحو » : ٤٠٠-٤٢٢

(١) باب الاسم المرتفع ٤٠٢-٤٠٠

(٢) باب نِعْمَ وَبِئْسَ ٤٠٦-٤٠٣

(٣) المفعول المطلق ٤٠٩-٤٠٧

(٤) المفعول به ٤١١-٤١٠

(٥) باب تمييز المقادير ٤١٤-٤١٢

(٦) باب كَمْ ٤١٨-٤١٥

(٧) باب التأكيد ٤١٩

(٨) باب المشتق من ذوات الثلاثة على مثال الفعل المضارع مما

أوله ميم ٤٢٢-٤٢٠

ترجمة الزّجاجي ٤٢٦-٤٢٣

نصان من « الايضاح في علل النحو » : ٤٣٤-٤٢٧

(١) باب القول في الإعراب والكلام أيها أسبق ٤٢٩-٤٢٧

(٢) باب القول في الإعراب لِمَ دخل في الكلام ٤٣٤-٤٣٠

- ٤٣٥-٤٣٨ (١) باب البدل
- ٤٣٩-٤٤١ (٢) باب الفرق بين إن وأن
- ٤٤٢-٤٤٩ (٣) باب التعجب
- ٤٥٠-٤٥٤ (٤) باب الفصل ويسميه الكوفيون العماد
- ٤٥٥-٤٥٦ (٥) باب التأريخ
- ٤٥٧-٤٦٠ (٦) باب إضافة المنادى إلى المتكلم
- ٤٦١-٤٦٦ (٧) باب أفعال المقاربة
- ٤٦٧-٤٧٣ (٨) باب ما ينصرف وما لا ينصرف
- ٤٧٤-٤٨٠ (٩) باب الاستثناء
- ٤٨١-٤٨٣ (١٠) باب الاستثناء المقدم
- ٤٨٤-٤٨٨ (١١) باب الاستثناء المنقطع
- ٤٨٩-٤٩٦ (١٢) باب النقي بلا
- ٤٩٧ (١٣) باب التصغير
- ٤٩٨-٤٩٩ (١٤) باب تصغير الثلاثي
- ٥٠٠-٥٠١ (١٥) باب تصغير الرباعي
- ٥٠٢-٥٠٤ (١٦) باب تصغير الخماسي
- ٥٠٩-٥٠٥ (١٧) باب الحروف التي ترفع ما بعدها بالابتداء والخبر ، وتسمى حروف الرفع
- ٥١٠-٥١١ (١٨) باب ما يمتنع من الاستفهام أن يعمل فيه ما قبله
- ٥١٢-٥١٤ (١٩) باب كَوَ وَاوْ
- ٥١٥-٥١٦ (٢٠) باب ما يُحذف منه التنوين لكثرة الاستعمال
- ٥١٧-٥١٩ (٢١) باب ماذا

٥٢٣-٥٢٠	ترجمة ابن خالَوَيْنِه
٥٣٣-٥٢٤	نصان من « إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم »
٥٢٧-٥٢٤	(١) إعراب سورة القَدَر
٥٣٣-٥٢٨	(٢) إعراب سورة النَّصْرِ
٥٣٨-٥٣٥	المراجع
٥٤٨-٥٣٩	إضافات
٥٤٩	تصويبات
٥٥٧-٥٥١	فهرس قوافي الأبيات الشواهد

